المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء

مركز أبي الحسن الأشعري
للدراسات والبحوث العقدية
سلسلة نفائس من التراث الأشعري المغربي (7)

المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية

لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني الطنجي
(ت 734هـ/1334م)

تقديم وتحقيق:
د. جمال علال البختي

المجلد الأول

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

فإن المُتمعِّن في الصرح الكلامي الأشعري الذي شيّدته الأمة المغربية، ليلحظ اتساقا معرفيا، وتماسكا نظريا، نتج عن جهود مضنية مباركة، تضافرت حتى استوى هذا البناء على سوقه، واستقر، وترسَّخ. وقد توسل علماؤنا لتحقيق ذلك بمختلف الأدوات التصوّرية، وبالآليات النظرية التي عرفتها التجربة الإسلامية المبكرة، أثناء تأسيسها لرؤيتها الشاملة والمندمجة في نسيج الوحي، المعرفي الدقيق والمستوعب، وذلك من خلال التحرير العقلي للاعتقاد، عبر مسارات التحاور المثمر، والمجادلة بالحسنى، والتناظر الفعال مع الملل والنحل والفلسفات الأخرى المختلفة.

وقد شكّلت جدلية المتن والشرح، الدعامة الأساسية، واللبنة البارزة، في معمار هذا الصرح، حيث مثل المتن إطارا مرجعيا، يرنو إلى الصمود في وجه تقلبات الأزمنة الثقافية، والأحوال التاريخية، مؤكدا بذلك ثباتا على مستوى ذاكرة الأمة، لتأتي الشروح متعاقبة مُعَبِّرَةً عن اختلاف الأنظار، وتباين التأويلات والأفهام، لكن مع التمركز على المتن الرابط للأجيال العالمة، والواصل علوم السابقين بأفهام واستدراكات اللاحقين، ومن ثم بقيت ثنائية المتن والشرح، ضربا من ضروب التفاهم والتواصل، ووسيلة من وسائل حفظ الخصوصية، والهوية المذهبية في هذا البلد الأمين.

ومن نماذج ذلك متن «**البرهانية**» لأبي عمرو السلالجي (ت.574هـ)، وشروحه؛ فهو من المتون الكلامية الرائدة التي حظيت بعناية كثير من أشاعرة الغرب الإسلامي،

حيث رأوا فيه نصا لطيفا، يجمع بين إيجاز المبنى، وغزارة المعنى، ويمثل استقلالية معرفية، وخصوصية مغربية، فبادروا إلى الاحتفاء به؛ شرحا، وتعليقا، وتقييدا، ونظما، فكان أول من انكبَّ على شرحه تلميذه ابن الكتاني(ت.596هـ)، ثم تعاقبت عليه الشروح، فشرحه ابن بَزِيزَة (ت.662هـ)، والعُقْباني(ت.811هـ)، وغيرهم من أهل العلم والفضل والكفاءة.

وكان من بين هؤلاء الشراح الأماثل أبو الحسن الطنجي اليفرني(ت.734هـ) العالمُ الجليل، والفقيهُ الفرضي الكبير، الذي أغفلت ذكره الكثير من كتب التراجم والرجال، ونقلت لنا بعضها معلومات شحيحة عنه. ومن عجائب التاريخ وعواديه، أن اشتهر مَن أخذوا عنه وعن تلاميذه؛ كالسطي(ت.749هـ)، والمقري(ت.759هـ)، والقبّاب(ت. 778هـ)، وابن مرزوق الجدّ(ت.781هـ)، وابن عرفة (ت.803هـ)، وابن خلدون (ت.808هـ)، بينما ظل هو مغمورا لا نعرف عنه سوى أن له «**طررا على تهذيب المدونة للبراذعي**»، ورد ذكرها بين ثنايا كتب المذهب المالكي، وتأليفا موسوما بـ«**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**» الذي بين أيدينا، وهو الكتاب الذي نزفّه للباحثين، والطلبة والمهتمين، بتراث علم الكلام الأشعري في الغرب الإسلامي.

وقد تميز كتاب «**المباحث العقلية**» بطول نَفَس صاحبه، وهو ما جعله من أكبر شروح «**البرهانية**» وأغزرها، حيث اعتمد فيه على المصادر الكبرى في المذهب الأشعري، ناقلا بدقة الشواهد والأدلة، مع الاعتناء بسياقها، مُستهلا عمله بعرض لأخلاقيات المحاورة، وآداب البحث والرد والاعتراض، ومُحَلِّلاً المتن إلى وحداته المصطلحية؛ لإيضاح غوامضه، وتفصيل مشكله، متناولا بصورة أوسع، مجمل القضايا العلمية في شِقيْها: الكلامي، والفلسفي، كل ذلك في إطار نسقي متين.

وإذ أشرُف اليوم بتقديم هذا العمل الجليل إلى جمهور القراء، فإنني أُنَوِّهُ بالجهد الذي بذله الأستاذ البحاثة المجتهد الدكتور جمال علاّل البختي ـ رئيس مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية التابع للرابطة المحمدية للعلماء ـ في خدمة هذا السفر النفيس، تحقيقا، وتخريجا، وتقديما، حيث قام بمعالجة النص، وضبطه، وتقديمه بترجمة تركيبية للمصنف، وتوطئة لمضامينه، وعزو للشواهد إلى مظانها، وتخريج الأحاديث النبوية، والتعريف بالأعلام، وشرح ما وقع فيه من مفردات غريبة، وتذييل الكتاب بفهارس فنية له، كما لا يفوتني في هذا السياق شكر كل من مدّ يد العون في إخراج هذا العمل حتى استوى على هذه الصورة الرائقة، ضارعا إلى المولى عز وجل أن يكتب ثوابه في صحائف مولانا أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس أدام الله تأييده، وخلّد بالصالحات ذكره، والله سبحانه الموفق والهادي إلى الرشد والسداد.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

مقدمة المحقق

ظللت مذ تعرّفت على مخطوطة «**المباحث العقلية في شرح العقيدة البرهانية**» فيما يعود إلى عشرين سنة خلت أطمح إلى إخراج نصها لأهميته وقيمته العلمية التي انتبهت إليها وأنا أُعِدُّ رسالتي لنيل دبلوم الدراسات العليا بالرباط، ولكن أشغالا علمية كثيرة مرتبطة بإعدادي للأطروحة، وفي ظل مسؤوليتي بالتدريس، ولارتباطي بالسفر المستمر والدائب، ثم أيضا لوقوفي على تفرغ غيري ـ ممن سيتراجع عن القيام بتحقيق هذا النص بعد ذلك ـ لإنجاز هذه المهمة العظيمة، كل هذه أسباب حالت دون إتمام هذه الرغبة، إلى أن قر القرار ـ بعد تفرغي للاشتغال بمركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية التابع للرابطة المحمدية للعلماء ـ على إتمام هذا الرجاء، ممتثلا طلبات كثيرة وملحة لعدد من الإخوة والباحثين والطلبة الكرام، توسَّموا في هذا العبد الضعيف القدرة على القيام بهذا الفرض الكفائي، فنفَّذت المطلوب، والحمد لله أولا وآخرا.

إن لهذا الكتاب العقدي الذي ألفه أبو الحسن اليفرني الطنجي قيمةً علمية وكلامية كبيرة، أوّلا لأنه يعد النموذج الأوضح على قوة الإنتاج المغربي في العقيدة خلال الحقبة المرينية، فرغم صدور عدة مؤلفات في علم الكلام خلال هذا العصر، إلا أن «**المباحث العقلية**» لليفرني، يبقى أكبر شاهد على التطور الذي عرفه الدرس الكلامي فيه، لا لأنه وافق التطور الذي شهده المذهب الأشعري في امتداده التجديدي، ولكن ـ بالإضافة إلى ذلك ـ لأنه كان المؤثر الأول، وصانع التغيير، وقائده في هذا الخطاب الكلامي ببلاد الغرب الإسلامي كله.

إن كتاب «**المباحث العقلية**» يستحق منا ـ نحن الباحثين في العقيدة والتراث الأشعريين ـ عناية خاصة للأسباب السابقة، ولأمور كثيرة أخرى، أقربها أنه كشف عن مصادر وعن مكتبة ضخمة من المؤلفات العقدية التي عرّفتنا بما كان متداولا في فترة المرينيين الأولى، كما أطلعنا على معلومات ونصوص غميسة ضاعت مؤلفاتها وأتى عليها فعل الزمان، لقساوة المخالفين، ثم لتفريط بعض من لا يعرف للعلم والفكر قيمتها.

إن كتاب اليفرني بمصادره، وبمنهجه التقسيمي الرفيع، وباختيارات مؤلفه، وبحسه النقدي الحاضر، ليُعَبِّر عن تمكّن كبير، وعمق غَوْرِيٍّ للفلسفة الأشعرية الكلامية، كيف لا واليفرني متمثِّل في هذه الاختيارات، وفي عرضه لقضايا الأشعرية، روحَ ونفَس وأفكارَ العالمَيْن الكبيرين والفيلسوفَيْن الأشعريين: فخر الدين الرازي (ت.606هـ/ 1210م)، وسيف الدين الآمدي (ت.631هـ/ 1233م)، اللذَيْن ترتسم صورتهما وتحليلاتهما ونقدُهما عبر صفحات هذا الشرح الكلامي المتميز.

وبذكرنا للشرح نستحضر مصدر وموضوع هذا العمل الْيَفْرَنِيِّ: أبا عمرو السلالجي الفاسي (ت.574هـ/ 1178م) وكتابه "**العقيدة البرهانية**"، لنُعلن ـ بكل ثقة وصدق ـ بأن شرح أبي الحسن الطنجي هذا يبقى أهم شروح النص "**الخيروني**"؛ لأنه إذا كانت الشروح ـ التي سنعيد التعريف بها في هذا التقديم، وتحيين المعلومات الخاصة بها ـ تُصَوِّر المنحى التطوُّريَّ الذي شهِده الدرس الكلامي الأشعري بالمغرب؛ ـ باعتبارها ممتدة عبر التاريخ الفكري للعقيدة المغربية إلى فترات قريبة من عصرنا ـ، فإن نجمها الساطع، وجوهرة عقدها، يبقى هو هذا الشرح؛ لأنه ربما كان المؤشر الأكيد على نهاية فترة الارتقاء الكلامي الأشعري بالغرب الإسلامي.

انطلاقا مما تقدم وتحقيقا للمراد، قمنا بتقسيم عملنا في التحقيق إلى قسمين أساسيين: قسم أول خصصناه للتقديم ـ ولا أقول للدراسة ـ؛ لأن ما قُدِّم فيه ـ في هذا القسم ـ أملته الضرورة التعريفية بالمؤلِّف والمؤلَّف، وبوصفِ المخطوطات، والعملِ في التحقيق، وإلا فالكتاب في حاجة مُلِحَّة لدراسات متنوعة: عقدية، وتاريخية، وفلسفية، لا ندَّعي القيام بها في تقديمنا.

أما القسم الثاني فخصّصناه للتحقيق، سالكين فيه المسالك المتفق عليها بين أهل الشأن ـ قدر الإمكان ـ، مع وضع رموز واصطلاحات خاصة أشرنا إليها في جدول خصصناه للتوضيح.

وأتبعنا كل ذلك بفهارس تفصيلية تُقرِّب البعيد، وتُيسِّر على الدارسين البحث عما ينشدونه في هذا الكتاب.

ومع كل ما قمنا به من تدقيق وتوثيق وتحقيق لا ندَّعي لهذا العمل العلمي الكمال ولا نيل الرضا التام، ولكن الذي نرجو أن يشفع لنا، هو صدقنا في الوصول إلى المستوى العلمي المقبول، وطموحنا الكبير في إخراج هذا النص الرفيع إلى جمهور القراء، وتلبية رغبة المستفيدين، إغناء للمكتبة العقدية الأشعرية بالمغرب، وخدمة للبحث العلمي الأكاديمي ـ في حدود المستطاع ـ.

ويسرني في نهاية هذا المقدمة، أن أتقدم بعبارات الشكر والامتنان لمجموعة من الأساتذة والباحثين الأفاضل الذين مدّوا إليَّ يد المساعدة والعون من أجل إتمام هذا التحقيق.

أشكر أخي الفاضل المحقِّق الحصيف الدكتور **خالد زهري** على مراجعته وتدقيقه في تصحيح هذا العمل، كما أشكره على ما أمدني به من مخطوطات ومؤلفات ساعدتني في مراحل التحقيق.

أشكر أيضا الأخ الأعز والصديق الكريم الأستاذ **يوسف احنانة** على المجهود الذي بذله في ضبط وتدقيق عملنا التحقيقي، كما أشكره على المخطوطات الثمينة التي أمدني بها، والتي لولاها لما تيسر لي أن أوثق الكثير من النقول.

أشكر أخي وعزيزي الذي تجمعني به صداقة العمر الأستاذ الدكتور **محمد المعلمي** على مراجعته، وعلى مساهمته في توثيق الأبيات الشعرية، سائلا الله ـ تعالى ـ لنا وله الصحة والعافية.

أشكر أيضا أخي العزيز ورفيق دربي العلمي الباحث الفاضل المتقي، والمتفرغ للدراسات الحديثية، الأستاذ **جلال راغون** على مراجعته للجانب الحديثي في التحقيق.

كما يلزم أن أعترف بالفضل الكبير والدور الجسيم الذي اضطلع به الباحث الحاذق، والمفكر الشاب، الباحث **أشرف الحزمري** الذي رافقني في معظم خطوات هذا التحقيق منذ بداية العمل في المقابلة، مرورا بجمع مادة التوثيق، وانتهاء بمرحلة الفهرسة، فإليه أتقدم بعبارات العرفان والتقدير.

ولايمكن أن أنسى في هذا الصدد أن أتقدم إلى الباحثين: **منتصر الخطيب، وغزلان بن التوزر، وحفصة البقالي، وسعاد لولي، ومحمد أمين السقال** بكبير تقديري واعترافي لما قدموا من دعم، ولما ساعدوني به خلال أعمال المقابلة والفهرسة، فإليهم جميعا أتقدم بالشكر الجزيل.

أما الباحثة الإدارية **مريم أكورام**، فدورها التقني والتصفيفي لهذا العمل مما لا (يم)كن نسيانه، فإليها أهدي أحر كلمات شكري وثنائي.

كما يسرني أيضا أن أقدم ثمرة ومجهود هذا العمل التحقيقي إلى رفيقة الطريق؛ **أم ياس وزينب**، داعيا لها ولنا بالصحة والعافية، وحُسن الخاتمة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تطوان في: 15 شتنبر 2015.

قسم التقديم

الفصل الأول:
"البرهانية" أصل "المباحث العقلية"

قبل الحديث عن كتاب «**المباحث العقلية**» لليفرني الذي يعنيه هـذا التحقيـق نـود في البداية أن نرجع إلى أصل هذا العمل وموضوع هذا الشرح، ونقصد به: كتاب «**العقيدة البرهانية**» للمتكلم الفاسي الأول: أبي عمرو السلالجي. فما قصـة هـذه العقيـدة؟ ومـا قيمتها بين مؤلفات العقيدة في المشرق والمغرب؟ وما هو الأثر الذي خلّفتـه في الـدرس الكلامي الأشعري بالمغرب؟ ولكن قبل هذا وذاك، كيف يمكن اختزال ترجمة المؤلـف أبي عمرو التي فصلنا الحديث عنها في أعمال سابقة؟[1].

1- عن المؤلّـف

اسم مؤلف "العقيدة البرهانية" هو "عثمان" بـن "عبـد الله"[2] بـن "عسـلوج"[3]، ويكنى "أبا عمرو" بإثبات الواو[4]. وينسب إلى "سليلجو"، قال المديوني: «وسـليلجو اسم بلد من بلاد مديونـة في قبلـة مدينـة فـاس وعملهـا، وعـلى مسـيرة يـوم ونصـف منها»[5]. أما صاحب "بيوتات فاس الكبرى" فيذكر أن أبـا عمـرو اشـتهر بالسـلالجي «لسكناه بجبل سليلجو، وكان يتردّد إليه من فاس»[6]. وعلى هذا يكون أصل أبي عمرو

---

(1) انظر: «عثمان السلالجي ومذهبيته العقدية»، و«العقيدة البرهانية الأشعرية» (من تـأليف وتحقيـق كاتـب هذا التقديم ومحقق "المباحث").

(2) انظر: التادلي، التشوف، تح: أحمد التوفيق: 198، وابن الزبير، صلة الصلة، تـح: إ. ليفـي بروفنصـال، القسم الأخير، ص: 101، واليفرني، المباحث العقلية في شـرح معـاني العقيـدة البرهانيـة، صـحيفة: 27، وابن غازي، بغية الطـلاب، كراسـة: 16/ 7، وابـن القـاضي، الجـذوة: 2/ 758، وابـن عيشـون، الروض العـاطر الأنفـاس، ص: 202، والقـادري، الإكليـل والتـاج، ص: 178، والكتـاني، السـلوة: 2/ 183.

(3) المجهول، شرح البرهانية، ص: 1.

(4) انظر المصادر المتقدمة.

(5) المديوني، شرح العقيدة البرهانية، ص: 65.

(6) ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص: 45.

من "جبل" أو "بلدة" «سليلجو»، وينتمي بالضبط إلى قبيلة مسراتة التي هي «فخذ من قبيلة مديونة»[1]، ولذلك يقال له أحيانا: «المسراتي»[2].

أما بيت السلاجي فيقول عنه صاحب «**البيوتات**» بأنه: « بيت... ثروة وفقه وهُمْ من العرب القيسيين»[3].

وأجمع المترجمون للسلاجي على تلقيبه بـ: «إمام أهل المغرب في علم الاعتقاد»[4]، كما لقبوه بـ: «مرجع الفاسيين في العقيدة»[5]، وبـ: «منقذ أهل فاس من التجسيم»[6]. وهذه الألقاب تدل على مركزه السامي، حتى إن تلميذه أبا الحسن ابن مؤمن حكم بأنه: «فاق الأقران، وتجمّل به الزمان، واتفق الموافق والمخالف على قدره وعظمة محله، وطيب قلبه، لأنه كان من كبار العلماء الذين يقتدي بهم ويهتدي بنورهم»[7].

قرر السلاجي ـ بعدما أخذ حظه من العلوم الشرعية وبعد دراسته الأولية لعلم الكلام من خلال كتاب «**الإرشاد**» للجويني في مدينة فاس ـ أن يقوم برحلة إلى المشرق من أجل استكمال تخصُّصه من جهة، ثم للاطلاع على العلوم والفنون التي كانت ضعيفة أو ممنوعة بالمغرب. يقول السلاجي: «عزمت على الرحلة إلى بلاد المشرق...

---

(1) نفس المصدر والصفحة.

(2) انظر: ابن الزبير، صلة الصلة: القسم الأخير، ص: 101.

(3) ابن الأحمر وغيره، بيوتات فاس الكبرى، ص: 45.

(4) انظر: التادلي، التشوف: 198؛ واليفرني، المباحث: 127، وابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 266، وابن غازي، بغية الطلاب، كراسة: 16/ 7، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 458 وغيرهم.

(5) ابن الزبير، صلة الصلة، القسم الأخير، ص: 101.

(6) انظر مثلا: ابن الأحمر، البيوتات، ص: 45، والكتاني، السلوة: 2/ 183، والزركلي، الأعلام: 5/ 209.

(7) بغية الراغب، عن شرح المديوني، ص: 51.

فسافرت إلى مدينة بجاية وعزمت على دخول البحر في جمع كثير»[1]. وهذا ما حصل بالفعل فقد خرج السلالجي من فاس وقصد مدينة بجاية؛ لأنها الطريق التي كان المغاربة يمرون منها بحرا إما إلى الأندلس أو إلى المشرق. ولكن رحلته ومغامرته هاته لم يُكتب لها النجاح، يقول السلالجي: «سافرت إلى مدينة بجاية وعزمت على دخول البحر في جمع كثير، فسجن الوالي كل من عزم على التوجه إلى المشرق. فهربت أنا وصاحب لي في الليل من السجن ورجعت إلى فاس، فبلغني أنه قتل جميع المسجونين الذين كنت معهم ببجاية»[2].

مكث السلالجي بعد رجوعه من الرحلة البجائية الفاشلة معتكفا على قراءة «إرشاده» منكبا إلى جانب ذلك على دراسة الحديث والتصوف وعلوم اللغة. وقد اهتم خلال ذلك بتعميق تخصُّصه في علوم اللغة والنحو حتى فاق أترابه وتمكن بدوره من إعطاء دروس فيه لبعض الصغار. فكان ذلك سببا لبداية اشتهاره وذيوع اسمه بين طائفة "المعلمين" الشباب رغم أنه كان لا يزال في طور التعلّم. ولما علم بعض أعوان الدولة الموحدية بقدرته على تدريس اللغة، استدعوه لكي يُدرِّس لأبنائهم بمدينة مراكش، فقبل الدعوة بصدر رحب واتجه إلى مراكش. يقول السلالجي: «ثم طلب بعض الرؤساء من أرباب الدولة أستاذا لبنيه يقرئهم النحو ويحمله معه إلى حضرة مراكش، فدلَّه المستشار في ذلك عليَّ...»[3].

فلما وصل إلى مراكش عاد إليه الأمل لتحقيق ما فاته من الرحلة الفاشلة، وفاجأته الظروف بلقاء شيخ كبير، وعالم ضليع في الاعتقادات والأصول هو أبو الحسن

---

(1) م، س، ص، ن، وانظر أيضا: المديوني، الشرح: 54.

(2) انظر: م، س: ص، ن.

(3) التادلي، التشوف، ص: 199، والمديوني، الشرح، ص: 54.

ابن الإشبيلي (ت.567هـ/ 1171م)[1]، هذا العالم الذي سهر على تأسيس المدرسة الأشعرية وإقامة ركائزها ببلاد المغرب خلال هذا الطور. فاتصل بهذا الشيخ و«لازمه مدة يسيرة حصل له فيها فهم **"الإرشاد"**، وفُتح عليه كل ما انغلق... من معاينة»[2].

يقول أبو الحسن بن مؤمن: «لما رحل أبو عمرو ـ رحمه الله ـ إلى مراكش ـ حرسها الله ـ ولازم الفقيه الإمام الخير الأبر أبا الحسن علي بن الإشبيلي وانتفع به، وفتح له على يده، وتفقه عنه في أصول الدين، وأصول الفقه، ومسائل الاتفاق والاختلاف، وفي مسائل القلوب على طريقة الحارث، وبلغ في ذلك المنتهى حتى لحق درجة المجتهدين النظار المفتين وانحاز عن رتبة المستفتين»[3].

ومن شيوخ التحصيل الذين استفاد منهم السلالجي نذكر:

أ- **أبا الحسن بن حرزهم** (ت.559هـ/ 1163م)[4]: وهو صاحب الطريقة الصوفية "الملامتية"، وقد تأثر السلالجي بأفكاره واختياره الصوفي الذي تركه عليه، كما كان صاحب الفضل الأول في تعليم أبي عمرو مبادئ العقيدة الأشعرية ـ من خلال تلقينه إياه بعض ما فهمه من كتاب **"الإرشاد"**ـ[5].

ب- **أبا الحسن بن الإشبيلي** (ت. 567هـ/ 1171م)[6]: يقول ابن الزبير: «أخذ

(1) انظر ترجمته مع الشيوخ.
(2) التادلي، التشوف: 200.
(3) ابن المؤمن، البغية، انظر: المديوني، الشرح، ص: 56.
(4) انظر ترجمته عند: التادلي، التشوف، ص: 168 وما بعدها، وابن أبي زرع، الأنيس، ص: 265، وابن الأحمر، بيوتات فاس، ص: 662، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 464، والتنبكتي، نيل الابتهاج، إشراف: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ص: 309، والجزنائي، جنى زهرة الآس، تح: عبد الوهاب ابن منصور:1/ 97.
(5) التادلي، التشوف، ص: 199، والمديوني، الشرح، ص: 54.
(6) انظر ترجمته عند: ابن الأبار، التكملة: 2/ 668، وابن الزبير، صلة الصلة: 101، والمراكشي، الذيل والتكملة، تح: إحسان عباس، السفر: 5 القسم: 1ص: 304، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 479، =

عنه...الأصولي الكبير أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلالقي المسرتي، وإلى أبي عمرو هذا مرجع الفاسيين في هذا العلم»[1]. ويقول ابن مؤمن عن شيخه السلاجي: «صحب الإمام الأفضل أبا الحسن علي ابن الإشبيلي وأخذ عنه جل ما عنده»[2]. وهو نفس ما يؤكده ابن القاضي[3]، والمراكشي[4] وغيرهما.

ج- **أبا عبد الله التادلي**[5]: أحد «حفاظ المذهب المالكي، كان مشاورا بفاس أيام لمتونة»[6]. درس عليه أبو عمرو «مختصر ابن أبي زيد»[7]، فكان شيخه الأول في الفقه وفي بعض أمور العقيدة، علما بأن مختصر ابن أبي زيد (=«**الرسالة**») الذي كان التادلي يعكُف على دراسته وتدريسه، يتضمن بالإضافة إلى الأمور الفقهية: "مقدمة عقدية".

د- **أبا عبد الله بن الرمامة (ت. 517هـ/ 1171م)**[8] : من كبار علماء فاس، تلقى عنه أبو عمرو علوم الحديث، وعلى يده تخرج في كتب السنن، لاسيما «**سنن الترمذي**». يقول ابن مؤمن: «سمع [السلاجي] **"الترمذي"** عن الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد

= وابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، ص: 160 وما بعدها.

(1) صلة الصلة، ص: 101-102.

(2) ابن مؤمن، البغية، انظر: المديوني، الشرح، ص: 62.

(3) ابن القاضي، الجذوة: 2/ 478.

(4) الذيل والتكملة، س: 5، ق: 1، ص: 304.

(5) انظر ترجمته عند: ابن القاضي، الجذوة: 2/ 421، وابن الأبار، التكملة: 1/ 530، والتازي، الجامع: 1/ 176.

(6) ابن القاضي، الجذوة: 2/ 421.

(7) التادلي، التشوف، ص: 198، والمديوني، الشرح، ص: 52.

(8) انظر ترجمته عند: ابن الأبار، التكملة: 1/ 370، والكتاني، السلوة: 2/ 120وما بعدها، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص: 164، والزركلي، الأعلام: 7/ 166، والتازي، جامع القرويين: 1/ 169.

ابن جعفر[1] ـ أي ابن الرمامة ـ»، فلذلك لما قصده لينصحه في قراءة **"الإرشاد"** علم أنه أهل لتلك الثقة، وكفء لمثل تلك الاستشارة.

هـ - **أبا موسى بن الملجوم** (ت. 543هـ/ 1148م): وكان عيسى هذا أحد علماء فاس وعظمائها، وقد ولي «القضاء بفاس ومكناسة الزيتون، وكان عارفا بالفقه والنوازل، ذاكرا للمسائل، متقدما في الأحكام، عالما بالفرائض، محدثا، حافظا راوية»[2]. روى عنه السلالجي المؤلفات الفقهية والحديثية. يذكر ابن مؤمن أن أبا عمرو حدثه بكتاب «**الموطأ**» للإمام مالك قال: «حدثني به عن أبي موسى عيسى ابن الملجوم، عن أبي عبد الله بن الطلاع، عن القاضي يونس بن عبد الله بسنده المعروف»[3].

و- **أبا محمد بن عيسى** (ت. 540هـ/ 1145م): أول خطيب ارتقى منبر المرابطين بالقرويين[4]، وبقي متوليا التدريس بفاس إلى أن مات. وقد كان له الفضل في تكوين أبي عمرو وطمأنته لاختياره المنحى الكلامي الأشعري في دراسته الأولى.

ز- **أبا مروان بن مسرة** (ت. 552هـ/ 1157م)[5]: وقد استفاد السلالجي من هذا الشيخ الذي تخرج على يده جيل كامل من المحدثين واللغويين والفقهاء[6].

---

(1) ابن مؤمن، البغية، انظر: المديوني، الشرح، ص: 62.

(2) المصدر السابق: ن، ص.

(3) ابن مؤمن، البغية : انظر: المديوني، الشرح، ص: 60.

(4) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 62 و 71، والجزنائي، جنى زهرة الآس، ص: 56، وابن القاضي، الجذوة: 1/ 57.

(5) انظر عن ترجمته: ابن بشكوال، الصلة: 1/ 358 وما بعدها، وابن الأبار، المعجم، ص: 253، والضبي، البغية، ص: 369، والتجيبي، البرنامج، تح: عبد الحفيظ المنصور، ص: 106، وعبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات، باعتناء إحسان عباس: 2/ 580

(6) المديوني، نقلا عن ابن مؤمن في البغية، ص: 62-63.

ح- **أبا الحسن بن خليفة** (ت. 560هـ/ 1164م): أحد علماء الأندلس وقضاتها، ويكنى أبا الحسن[1]، أخبرنا السلاجي بأنه قرأ عليه **"الموطأ"** حسبما أثبت ابن مؤمن قال: «وأخبرني [السلاجي] أنه قرأ الموطأ على أبي الحسن بن خليفة»[2].

ط- **أبا عبد الله بن جبل**: روى ابن مؤمن أن السلاجي أخبره «أن الشيخ الإمام أبا عبد الله بن جبل أجازه جميع مروياته»[3]، وكان يروي عن أبي علي بن سكرة وغيره[4].

هؤلاء ـ إذن ـ هم أهم شيوخ أبي عمرو الذين كون من خلالهم رصيده الثقافي، واستطاع بواسطة العلوم التي زودوه بها أن يستكمل تكوينه، ويترقى إلى أعلى المراتب والدرجات.

ذكر أبو الحسن بن مؤمن أن شيخه السلاجي «قرأ بكد واجتهاد ونية صادقة وحسن اعتقاد، فبورك له فيها قرأ، وفتح عليه في الفهم، فنال خيرا كثيرا في مدة يسيرة»[5].

لقد كان أبو الحسن الإشبيلي ـ شيخه في العقيدة كما عرفنا ـ «شيخ طلبة الحضر»[6] بمراكش، كما كان «الخطيب المصقع بين يدي الخليفة الرضي أمير المؤمنين [عبد المؤمن ابن علي الكومي الموحدي] عند حضور الوفود... فصار عند الخليفة في العلوم والمذاكرة أول داخل وآخر خارج، عالم فاضل يتكلم في المجلس العالي مسترسلا

(1) ابن الأبار، التكملة: 2/ 312.

(2) ابن مؤمن، البغية : انظر المديوني، الشرح، ص: 62.

(3) المصدر السابق: ن، ص.

(4) ابن الأبار، التكملة: 137/ 4.

(5) ابن مؤمن، بغية الراغب انظر: المديوني، الشرح: 52.

(6) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة: 160.

بالمذاكرة متمهلا على حسن أدب في المناظرة»[1]. وقد كان هذا العالم ـ نظرا لمركزه من السلطان، وبسبب رئاسته لطلبة الحضر وقربه منهم ـ «يشفع فيهم عند الأمر العالي فيشفع، ويتكلم فيصغي لكلامه ويسمع»[2]. وبما أن السلاجي كان من طلبته الأوائل ـ الذين ارتقوا إلى مقام الأستاذية ـ فقد أحاطه بعناية خاصة، وأنزله منه المكانة القريبة.. ولا شك أنه كان يفتخر به لأنه أول ثماره، ودليل نجاح مدرسته الموحدية الباهر. لذلك رأى أن يقدمه إلى السلطان (أمير المؤمنين) ليثبت له كفاءته المهنية، وإخلاصه لمبادئ وأوامر دولته الفتية.

وهذا ما حصل بالفعل فقد تمكن السلاجي من الدخول على السلطان وتقرب منه، وأصبح بذلك واحدا من علماء البلاط الموحدي يزينون حضرته وينوِّرون مجالسه. يقول ابن مؤمن: «كان [السلاجي] يحضر مجلس سيدنا أمير المؤمنين ـ أيده الله تعالى ـ مع جملة من الطلبة، فظهر حذقه وذكاؤه في المجلس، وعرفه أمير المؤمنين عينا واسما، وكان ـ رضي الله عنه ـ معرّضا للترقي في منازل كبيرة سنية ودرجات شريفة عَلِيَّة..»[3].

وقد كان من المنتظر أن يحافظ السلاجي على مكانته عند السلطان ويعمل على تثبيتها من أجل استمرارية الترقي، ومن أجل نيل الحظوة في الحاشية، ولكن مبحوثنا خرق العادة، وكذب كل التكهنات، وفاجأ كل قارئ لسيرته عندما أعلن رفضه القاطع للاستمرار في مراكش ضمن حظيرة العلماء الكبار، وصرح بأنه يريد الرجوع إلى مدينته "فاس"، وأكد أنه ليست له أية تطلعات دنيوية، وأن همه الأكبر هو التفرغ للعبادة، ثم لتدريس العلوم التي تعلمها في مساجد مدينته الأصل: فاس.

(1) ابن مؤمن، بغية الراغب انظر: المديوني، الشرح، ص: 52.
(2) المصدران السابقان، ص: 16.
(3) نفسهما.

وقد وجد السلاجي ـ بعد عودته إلى فاس ـ الجو ميسرا لضمان قيادته للمدرسة الكلامية بحُلّتها الأشعرية في فاس، ولذلك اشتهر عند المؤرخين بأنه: «منقذ أهل فاس من التجسيم»[1]، وأنه «مرجع أهل فاس في علم الاعتقاد»[2]، وعرف بأنه «إمام أهل المغرب في علم الاعتقاد»[3]. فلم ينل السلاجي هذه الألقاب وتلك الأوصاف إلا بسبب ما أحدثه من ثورة كلامية في فاس، وبما أوقع في عقائد أهل هذه المدينة ـ ومن خلالها في أهل المغرب كله ـ من تطوير في المناهج والقضايا التي تعالج ويستدل بها على العقيدة الإسلامية.

وخصص السلاجي مجالس علمية لتدريس أصول الفقه، كما قام بتدريس علم الحديث، يقول ابن مؤمن ـ تلميذه ـ: «قرأت عليه بعض كتب الترمذي قراءة تفكر واعتبار وتفقه. وسمعت قراءتها عليه مدة صحبتي له»[4]، كما قام بتدريس «**الموطأ**» كتاب مالك الأول، وبتدريس الفقه العالي، وألقى دروسا في كتب الاختلاف الفقهية، يقول ابن مؤمن: «ابتدأت عليه قراءة كتب الاصطلاح في مسائل الاختلاف لأبي مظفر السمعاني ـ رحمه الله ـ قراءة تفقه ونظر، وتفقه وترجيح، وقد أكملت كتب الوضوء والصلاة..»[5].

---

(1) انظر مثلا: ابن الأحمر، البيوتات، ص: 45، والكتاني، السلوة: 2/ 183، والزركلي، الأعلام: 5/ 209.

(2) انظر ابن الزبير: صلة الصلة، ص: 101، والمنوني، العلوم والآداب والفنون، ص: 58.

(3) انظر مثلا: التادلي، التشوف، ص: 148، واليفرني، المباحث العقلية، ص: 27، وابن أبي زرع، القرطاس، ص: 266، وابن غازي، بغية الطلاب: كراسة: 16/ 7، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 458، وابن عيشون، الروض العاطر الأنفاس، ص: 202، والتستاوتي، نظم كتاب التشوف وشرحه، ص: 159، والكتاني، السلوة: 2/ 183.

(4) ابن مؤمن، البغية: انظر المديوني، الشرح، ص: 60.

(5) المصدر والصفحة نفسها.

وقد لقيت دروس السلالجي إقبالا كبيرا من طرف الطلبة الذين أخذتهم موجة التغيير والإصلاح، فهبوا مسرعين إلى مجالسته كبارا وصغارا ذكورا وإناثا مغاربة وأندلسيين، حتى امتلأت حلقاته وغصت بالطلبة. ونظرا لمكانته هذه قصده الطلبة والعامة في مسائل الدين، فتصدر للفتوى وقام يبحث للسائلين عن أحكام توافق تصرفاتهم في إطار ما أمر به الشرع أو نهى عنه، فأحدثت آراؤه الاجتهادية وفتاويه ارتياح مجموع المستفتين. يقول ابن مؤمن: «وسألته عن مسائل في القرآن والحديث فأجابني بأجوبة مفيدة، حسنة، وسمعت منه كثيرا من فتاويه ونظره... »[1].

وقد تخرج على هذا العالم المتكلم الفقيه الأصولي عدد كبير من التلاميذ من أهمهم:

أ- **أبو الحسن بن مؤمن** (ت. 598هـ/ 1193م)[2]: من أهل قرطبة، نزل بآخره مدينة فاس كان شاهدا بدار الأشراف. وقد اعتنى ابن مؤمن بالرواية وقيّد وكتب، وله في شيوخه «**فهارس**» ثلاثة: كبير، وصغير، ومتوسط، ضمنهم في برنامجه الذي سماه: «**بغية الراغب ومنية الطالب**». ومن الشيوخ الذين اعترف بفضلهم عليه وأستاذيتهم له في هذا الكتاب الشيخ أبو عمرو السلالجي، حيث ذكر أنه قرأ عليه علم التوحيد، وعلم الحديث، والفقه، وشيئا من علم التفسير، إلا أنه اختص به في علم الكلام وخصوصا من كتاب "**الإرشاد**". قال أبو الحسن بن مؤمن: «قرأت على أبي عمرو كتاب "**الإرشاد**" لأبي المعالي الجويني قراءة تفقه ونظر، وقرأت عليه بعض كتب "**الرعاية**" للمحاسبي قراءة تفكر واعتبار وتفقه، وسمعت قراءتها عليه مدة صحبتي له. وكذلك

---

(1) نفسها.

(2) انظر: ابن الأبار، التكملة: 2/ 674، والمراكشي الذيل والتكملة: السفر: 5 القسم: 1/ 256 وما بعدها، وابن الزبير، صلة الصلة، ص: 115، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 48، ومخلوف، شجرة النور، رقم: 531: 1/ 232.

كتب"**التلقين**" لعبد الوهاب»[1]، قال: «وسألته عن مسائل في القرآن والحديث فأجابني بأجوبة مفيدة حسنة. وسمعت منه كثيرا من فتاويه ونظره، وابتدأت قراءة كتب الاصطلاح في مسائل الخلاف لأبي المظفر السمعاني ـ رحمه الله ـ عليه قراءة تفقه ونظر وتلقيح وترجيح.. »[2].

ب- **أبو عبد الله بن الكتاني** (ت. 596هـ/ 1295م): أبو عبد الله محمد بن علي ابن عبد الكريم الفندلاوي عرف "بابن الكتاني"[3]. كان من أكبر أئمة فاس والمغرب علما وورعا وزهدا وعبادة. درس على أبي عبد الله محمد بن يبقى وعلى أبي عمرو السلالجي، أخذ عنه علم الكلام وأصول الفقه، «وكان أهل فاس يقولون: إنه لم يتخرج على أبي عمرو مثله ومثل عبد الحق السكوني»[4].

ج- **أبو محمد السكوني** (ت. 580هـ/ 1184م)[5] من أهل "لبلة" بالأندلس. رحل إلى فاس، وأقبل على دراسة علم الكلام الأشعري في حلقة أبي عمرو السلالجي ـ الذي كان في آخر أيامه ـ «فقرأ عليه علم الكلام وأصول الفقه وأحكم عنه العلمين»[6]، فصارت له المكانة العالية فيهما، حتى قال أهل فاس ـ كما ذكرنا آنفا ـ إنه لم يتخرج من مدرسة السلالجي مثله ومثل أبي عبد الله الكتاني بسبب تمكنهما من المذهب العقدي الأشعري[7].

---

(1) ابن مؤمن ، البغية عن المديوني، الشرح، ص: 60، وانظر أيضا: اليفرني، المباحث، ص: 1.
(2) ابن مؤمن: ن، ص.
(3) انظر: التادلي، التشوف، ص: 335، وابن القاضي، الجذوة: 1/ 220، وابن الزبير، التكملة: 2/ 681، ومخلوف، شجرة النور:1/ 232، والكتاني، السلوة: 3/ 172، والتازي، جامع القرويين: 1/ 176.
(4) الكتاني، السلوة: 3/ 172.
(5) ابن الزبير: صلة الصلة، ص: 4، والتجيبي، البرنامج، ص: 248، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 388، والتازي، الجامع: 1/ 172.
(6) ابن الزبير، صلة الصلة، ص: 4.
(7) ابن القاضي، الجذوة: 2/ 388، والكتاني، السلوة: 3/ 174.

د- **أبو الحجاج بن نموي** (ت. 614هـ/ 1217م)[1]. تلقى علم الكلام عن أبي عمرو السلاجي في بداية حياته ثم قرأ على ابن الكتاني ـ خليفة السلاجي في كرسي العقيدة بالقرويين ـ وصحبه إلى أن مات. وبعد اكتمال دراسته واشتداد عوده ونضج أفكاره عمل ابن نموي على تدريس العقيدة والأصول وغيرهما من العلوم بفاس ومراكش وإشبيلية، واستدعي للتدريس بكل المراكز العلمية الكبيرة. وقد اقتني من الدفاتر والدواوين شَيْئًا عظيما، ونافس فيها وغالى في أثمانها، وربما رحل في ذلك حتى حصل منها علي ما أعجز أهل بلده، وامتُحن بآخرة من عمره، فأزعج عن وطنه إلى المرية.

هـ- **سليمان السطي** (ت. 607هـ/ 1210م)[2]: «أخذ علم الكلام عن أبي عمرو عثمان بن محمد السلاجي»[3].

و- **خيرونة** (ت.594هـ/ 1197م): من النساء المتميزات لعصر السلاجي واللائي كان لهن دور بارز في الترويج لعلم الكلام الأشعري بالمغرب وبفاس: الزاهدة "خيرونة" أو"خدونة"، وهي من «النساء الأندلسيات اللاتي دخلن المغرب لهذا العصر واتصلت بأعلامه وتوفيت به.. »[4].

ز- **أبو القاسم الأنصاري**: من تلاميذ السلاجي المقربين، إليه يرجع الفضل في نقل أهم أطوار حياة مبحوثنا، وقد اعتمد التادلي في «**التشوف**» على أخباره في نقله سيرة أبي عمرو.

(1) انظر ترجمته بتوسع عند: ابن الأبار، التكملة: 2/ 740، وابن أبي زرع، الذخيرة السنية، ص: 51، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 550، والتنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 626، والمنوني، العلوم والآداب والفنون، ص: 118، والتازي، الجامع: 1/ 182.

(2) انظر ترجمته في: ابن أبي زرع، الذخيرة، ص: 46، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 515.

(3) المصدر والصفحة السابقان.

(4) المنوني، العلوم، ص: 35.

ح- **أبو الربيع الشرطي**: من التلاميذ الفاسيين الذين أخذوا عن السلاجي، وقد ذكره ابن الأبار في «**التكملة**» وقال عنه إنه: «من أهل فاس ممن شارك [أبا عمرو] في الأخذ عن ابن الرمامة، وأخذ عنه علم الكلام»[1].

ط- **علي بن خيار**: الفاسي البلنسي الأصل أبو الحسن. ذكر صاحب «**الذيل والتكملة**» أنه كان حيا سنة: 601هـ، وسمع بفاس على أبي عبد الله بن الرمامة، وأبي عمرو السلاجي. وكان حافظا فقيها رافضا للتقليد، ميالا إلى النظر والاجتهاد، متفننا، حسن المشاركة في العربية وعلم الكلام وأصول الفقه والتصوف[2].

هؤلاء إذن هم أهم وأبرز خريجي مدرسة السلاجي العقدية. وقد عاش السلاجي حياته المتبقية ـ بعد رجوعه من مراكش ـ عاملا على تكوين هذا الرعيل من العلماء الجدد، وأشرف بنفسه على توجيههم وبناء فكرهم العقدي والصوفي. وكان السلاجي خلال مدة التفرغ هاته يزداد تعمقا في العبادة والتقوى والورع والزهد في الدنيا، كما تقدم في مراتب العلم والصلاح حتى عُدَّ عند غير واحد من المؤرخين من البالغين «درجة الإمام أبي المعالي الجويني إمام الحرمين»[3]. كل ذلك بسبب تأسيسه ووضعه بنيان المدرسة الأشعرية الصوفية بالمغرب الأقصى.

قال أبو الحسن بن مؤمن: «توفي أبو عمرو ـ رحمه الله وعفا عنه ـ في ليلة الأحد لثلث الليل الأخير من ليلة إحدى وعشرين من جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين وخمسمائة، ودفن خارج باب الجيزيين من مدينة فاس: عند قبر دراس بن إسماعيل وصلى عليه

---

(1) كنون، السلاجي، ص: 19.

(2) انظر: ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، س: 8، ق:1، ص: 164.

(3) ابن الأحمر وغيره، البيوتات، ص: 45، والكتاني، السلوة: 2/ 183، وعباس التعارجي، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، تح: عبد الوهاب بن منصور: 9/ 6.

الفقيه أبو محمد عبد الخالق بن عبد الرحمن بن خنوسة، وحضره من الخلق جمع عظيم وحفل شنيع، وأسف الناس عليه لفقده ودعوا له وتبركوا به»[1].

2- دوافع التأليف

لم يصلنا من أعمال ومؤلفات السلاجي غير «**العقيدة البرهانية**»، وترجع الأسباب الخاصة المباشرة التي دفعت أبا عمرو إلى تأليفها إلى "خيرونة" ـ تلميذته المذكورة آنفا ـ؛ هذه المرأة الأندلسية الزاهدة التي تعاطت للعلم والدراسة، وأرادت أن تتعلم من أمور الكلام ما يجعل عقيدتها في مأمن من الانحراف والزيغ، فرغبت إلى السلاجي ـ شيخ الفاسيين في علم الاعتقادات ـ أن يكتب لها عقيدة مختصرة وافية بمطلوبها. فكتب لها السلاجي «**عقيدة**» مرة بعد مرة، ولكن هذه العقيدة ما لبثت أن اكتملت وظهر تميزها وإحكام تأليفها، فانتشرت بين الناس وذاع صيتها فسميت بـ«**البرهانية**». يقول ابن مؤمن: «كان بمدينة فاس امرأة تسمى خيرونة، وكانت من الصالحات القانتات الزاهدات الغافلات المؤمنات، وكانت تعظمه [=أبا عمرو] وتوقره وتلزم مجلسه، فرغبت إليه أن يكتب لها في لوحها شيئا تقرأه على ما يلزمها من العقيدة. فكان يكتب لها في لوحها فصلا متى كلفته ذلك، فكانت تحفظه، فإذا حفظته ومحته كتب لها لوحا ثانيا، فكان ذلك دأبها حتى كملت "**عقيدة**" وكتبتها وكتبت عنها ولقبت بـ"**البرهانية**" وصارت بأيدي الناس كثيرا»[2].

فلما وصلت هذه العقيدة إلى يد أبي الحسن بن مؤمن ـ تلميذ السلاجي وراوية أخباره ـ جاء إلى أبي عمرو يستشيره في وضع مقدمة لها، وترتيبها في فصول لتأخذ

---

(1) ابن مؤمن، الشرح، عن البغية، ص: 63.

(2) ابن مؤمن، بغية الراغب، عن المديوني، الشرح، ص: 60-61، وانظر في هذا المعنى: ابن الأحمر وغيره، بيوتات فاس، ص: 45، وابن القاضي، الجذوة: 2/ 458، والكتاني، السلوة: 2/ 183، والتعارجي، الأعلام: 9/ 6، والزركلي، الأعلام: 5/ 209.

شكل تأليف. فلما ناقش السلاجي في ذلك رفض الشيخ هذا الاقتراح، واعترض عليه بشدة مخافة السمعة والرياء. يحكي ابن مؤمن هذا الخبر فيقول: «فأخذتها [أي "البرهانية"]، وقام بفكري أن أرتبها فصولا، وأعمل لها شبه الخطبة، ثم شاورته في ذلك فمنع منه وقال لي: لم أتعرض فيها أن تكون تأليفا تُكتب وتنتشر، وإنما كتبتها لخيرونة على وجه [كذا]. فشاء الله أن تشيع، فاتركها كما هي، ولا تزد فيها شيئا، فتخرج عما قُصد بها. [قال أبو الحسن:] فتركتها كما هي»[1].

إن هذه الرواية توضح بجلاء أن الأسباب العامة التي دفعت أبا عمرو إلى تأليف "البرهانية" ترتبط ارتباطا وثيقا بالدور الإصلاحي التعليمي الذي تفرغ له بعد رجوعه إلى فاس، فهو لم يقصد بهذا العمل أن يصبح تأليفا يفتخر به ويستعلي به على الناس، وإنما أراد أن يساهم به فقط في مساعدة طلبته على تحصيل العلم الأشعري، وعلى ترسيخ العقيدة في أذهانهم وقلوبهم.

3- المصادر

ذكر ابن رشيد السبتي (ت.721هـ/ 1321م) أن «"العقيدة البرهانية" المشهورة بالسلالقية...[هي] على صغر جرمها مختصر "الإرشاد"»[2]. وقد تكررت هذه القولة عند غيره في مناسبات كثيرة، حتى لقد شاع أن «البرهانية» عمل مركز هدف به السلاجي تلخيص مسائل كتاب «الإرشاد» للجويني، وعرض آرائه في قضايا العقيدة الأشعرية.

كان أبو عمرو السلاجي رجلا ناقدا وصاحب فكر لا يقنع إلا بالأدلة والبرهان، فكان كتاب «الإرشاد» ـ بالنسبة لأسلوبه العقلي ـ شفاء لفضوله، وإقناعا لعقله الباحث

---

(1) بغية الراغب، انظر المديوني – الشرح: 61.
(2) ملء العيبة: 2/ 226.

عن أدلة إثبات العقائد. فقد اطمأن السلاجي إلى صحة وفاعلية هذا الكتاب في إثبات القضايا الكلامية؛ لأنه يعتمد المنهج العقلي، ويسلك السبيل المنطقي، فلذلك رفض أن يتراجع عن الأخذ به وسلوك منهجه. كيف لا والجويني يقول في مطلع هذا الكتاب: «لما رأيت أدلة التوحيد عصما للتسديد، ورباطا لأسباب التأييد، وألفينا الكتب المبسوطة على القواطع الساطعة، والبراهين الصادعة لا تنهض لدركها همة أهل الزمان، وصادفنا المعتقدات عرية عن قواطع البرهان، رأينا أن نسلك مسلكا يشتمل على الأدلة القطعية، والقضايا العقلية، متعليا عن رتب المعتقدات، منحطا عن جلة المصنفات»[1].

فلعل هذا النص كان كافيا لكي يقبل السلاجي على «الإرشاد»، ويعتنق آراءه ومواقفه، ويختصره في «برهانيته».

4- التسمية

أما عن تسميتها فمعلوم أن "**العقيدة**" مشتقة من "العقد"؛ وهو الرّبط والشّد والإحكام، وهي فعيلة بمعنى مفعولة؛ أي معقود على ما دلّت عليه مما يجب لله ـ تعالى ـ وما يجوز ويستحيل.

وأما نسبتها إلى "**البرهان**" قال أبو الحسن اليفرني: «لم ينسبها أبو عمرو [والأصح أنها لم تنسب] إلى الدليل لأن البرهان موضوع للقطع واليقين، بخلاف الدليل، فإن الاصطلاح يختلف فيه؛ فتارة يطلق على ما أفاد الظن، وتارة يطلق على ما أفاد القطع. واعلم أن "البرهان" في اللغة هو "**الحجة الواضحة الوثيقة**". يقال: برهن على كذا إذا أقام عليه حجة واضحة، ثم نقل في الاصطلاح إلى "ما يفيد اليقين بذاته". ولهذا قال أهل الاصطلاح: "**البرهان هو ما أفاد إفادة لا تتصور بغيره**". وإنما كانت كذلك لأن

---

(1) الجويني، الإرشاد، تح: أسعد تميم: 23.

مقدمته لا تكون إلا ضرورية كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية، وإذا كانت المقدمات يقينية ضرورية، فالنتيجة كذلك؛ لأن لازم الحق حق»[(1)].

5- تأثير "البرهانية" في الفكر الأشعري بالمغرب وغيره

لقد كان لوجازة «العقيدة البرهانية»، وحسن اختزالها، ولاتفاقها مع الاتجاه العقدي الرسمي للمغاربة بالغ الأثر في سرعة انتشارها بالأوساط الخاصة والعامة بالمغرب. مما دعا غير واحد من المتخصصين في أمور العقيدة إلى العناية الخاصة بها حفظا ودراسة وشرحا، سواء في عهد الدولة الموحدية أو في العصور التي جاءت بعدها.

وإذا كانت «مرشدة» المهدي بن تومرت متزعم حركة الموحدين (ت.524هـ/ 1130م) منافستها قد ضمن لها الانتشار بفضل رعاية السلطان حيث كان ابن تومرت نفسه يعلمها الناس ويأمر بحفظها، كما أن عبد المؤمن أخذ عامة الناس بحفظها وفهمها ونشرها وسعى إلى تحقيق ذلك بالترغيب والترهيب. يقول ابن خلدون عن المهدي: «فنزل على قومه وذلك سنة خمس عشرة وخمسمائة وبنى رابطة للعبادة، فاجتمعت إليه الطلبة والقبائل يعلمهم "المرشدة"» ، ويقول البيدق عن عبد المؤمن بأنه أصدر مرسوما «يلزم العامة ومن في الديار بقراءة العقيدة التي أولها: "اعلم أرشدنا الله وإياك" وحفظها»[(2)].

إنه إذا كانت "المرشدة" التومرتية قد نالت هذه الحظوة السلطانية والسلطوية، باعتبار أن الجانب العقدي شكل ركنا أساسيا في دعوة الموحدين؛ فإن «برهانية»

---

(1) اليفرني، المباحث العقلية، ص: 28.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

السلاجي لقيت قبولا تلقائيا من طرف المغاربة، لكونها ـ على وجازتها واختزالها ـ تعطي تصورا عاما ودقيقا عن أصول وأركان العقيدة، بحيث يخرج قارئها بنظرة وافية عما يجب أن يعتقده في حق الله وصفاته ورسله والأخبار الغيبية المرتبطة بالرسالة، كما يخرج بموقف واضح من موضوع الإمامة وشروطها..

إن عدد شروح "**البرهانية**" يربو على ثلاثة عشر شرحا، كما أن فترات الاهتمام بهذا المصنف العقدي امتدت من عصر المؤلف (=القرن السادس الهجري) إلى حدود القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، مما يؤكد أن تأثير البرهانية السلاجية على فكر المغاربة كان كبيرا، فلولا أنها كانت تلقى قبولا واستحسانا لدى الخاصة والعامة لما حصل لها هذا الرواج، ولما امتد الاهتمام بها إلى المغرب الأوسط والأدنى وإلى الأندلس بل وإلى أعماق السودان ـ كما سنعرف فيما بعد ـ.

فلم يخل قرن من القرون التي تلت وفاة السلاجي من تأليف يرتبط بالعقيدة «**البرهانية**» شرحا لها أو اختصارا لشرح أو نظما لمسائلها. مما يجعلنا نعلن بكل اطمئنان أن تأثير هذه العقيدة على الفكر الكلامي بالمغرب كان يفوق تأثير «**مرشدة**» المهدي وآرائه رغم اعتقاد الكثيرين بأن «**المرشدة**» كانت حائزة الفضل الأول في إذاعة الفكر الأشعري بالوسط العلمي والعامي المغربيين.

إننا من خلال بحثنا في أمهات كتب التراجم والسير والتاريخ، ومن خلال ما حصلنا عليه من نسخ لشروح «**البرهانية**» المخطوطة، توضح لدينا أنها كانت تشكل محورا للدراسة ومنطلقا لأبحاث العقيدة في كل القرون والمراكز الدراسية بالمغرب والشمال الإفريقي منذ عصر السلاجي. فقد كانت دراسة هذه العقيدة رائجة في المغرب بعد وفاة السلاجي بواسطة تلاميذه وتلاميذهم الذين نقلوا رواياتها وتناولها بعضهم

بالشرح مثل ابن الكتاني (ت.596هـ/ 1200م)، والرعيني، وابن الزق (ت. بعد: 612هـ/ 1215م).

وقد كان القرن السادس الهجري قرن الدعاية لهذا المختصر وفترة لإشاعة رواياته ونسخه في الأوساط الطلابية والعلمية بالمغرب وخارجه. لذلك بادر رجال القرن السابع باحتضان آراء السلاجي بجدية وتعرضوا لشرحها وتفصيلها على رأسهم الخفاف (ت: ق7هـ/ 13م) وابن بزيزة (ت.662هـ/ 1264م).

وفي القرن الثامن أصبحت الريادة العقدية في بلاد المغرب كله لـ«**العقيدة السلاجية**» فها هو اليفرني (ت.734هـ/ 1334م) يعلن أن الحوافز التي دفعته إلى وضع شرحه على «**البرهانية**» تمثلت في حاجة الناس إلى هذه العقيدة التي عم الاهتمام بها كل الدارسين وطلبة العلم[1]. وبالفعل فقد كانت «**البرهانية**» تدرس خلال هذا القرن في كراسي خاصة بالقرويين ويشرف على تدريسها كبار علماء تلك الفترة، يذكر صاحب «**نيل الابتهاج**» من بينهم الخطيب أبا حجاج يوسف الأنفاسي (ت.761هـ/ 1360م)[2]، والفقيه القاضي أبا عبد الله محمد بن علي المليلي (ت.734هـ/ 1333م)[3] وغيرهما.

وقد ازداد اهتمام المغاربة بهذه العقيدة في القرن التاسع إذ نجد الإمام المالكي الكبير أبا الحسن القلصادي (ت.891هـ/ 1486م) يذكر «**السلاجية**» مفتخرا بأنها من

(1) اليفرني، المباحث: 1.

(2) أحد علماء القرويين وخطيبها، كان من فقهاء المالكية، له «تقييد على رسالة ابن أبي زيد»، انظر ترجمته عند ابن القاضي، الجذوة: 2/ 551، والتنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 627.

(3) من فقهاء فاس كان قاضيا في عهد المرينيين، انظر عنه: ابن القاضي، الجذوة: 1/ 227، ولقط الفرائد، تح: محمد حجي (ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات)، ص: 188.

المؤلفات التي تخرج بها على شيخه أبي عبد الله محمد بن أحمد النجار التلمساني (ت. 846هـ/ 1442م)[1]. وفي هذا القرن نفسه قام العلامة الجزائري أبو عثمان سعيد العقباني (ت.811هـ/ 1408م)[2] بوضع شرح على هذه العقيدة. ومكانة العقباني في علم الكلام والمنطق مما لا تخفى فهو صاحب «**شرح الخونجي**» و«**التلخيص لابن البناء**» وغيرهما. إن هذه العناية الكبيرة تعكس المدى الذي بلغته «**العقيدة البرهانية**» والانتشار الذي عرفته في هذه الفترة من تاريخ الفكر العقدي المغربي.

إن ما يؤكد سيطرة «**العقيدة البرهانية**» على الساحة الكلامية في المغرب خلال هذا القرن، ويثبت أنها عمت كل ربوعه، وتغلغلت عند المغاربة في كل الأنحاء، أن نجد أحد علماء سوس وهو عبد الرحمن السملالي (ت.9هـ/ 15م)[3] يشارك بإصدار تأليف يشرح فيه مسائلها. وبفضل هذا العالم وغيره عم اهتمام أهل سوس بدراسة «**البرهانية**»، وأصبح من اللازم على الطالب أن يطلع على نصها ويدرسه إن هو أراد التخرج في علم الكلام.

كما يؤكد هذه الأهمية أن السنوسي نفسه ـ رائد الفكر الأشعري في القرن التاسع الهجري وما بعده ـ جعل هذه «**البرهانية**» بين أهم مصادره واعتمد على آرائها مثلا في الرد على المغيلي (ت.909هـ/ 1504م)[4] خلال تناظرهما في بعض القضايا العقدية.

---

(1) كان عالما من علماء الكلام الكبار، انظر ترجمته مثلا عند: ابن مريم، البستان، ص: 221، والتنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 525.

(2) من شراح البرهانية، سترد ترجمته فيما بعد.

(3) انظر ترجمته مع شراح البرهانية.

(4) من العلماء الصالحين بالمغرب، كانت له رحلات ومناقشات علمية، انظر ابن القاضي، لقط الفرائد، ص: 241، وأحمد حمدان مقدمة تحقيق المراجعات: رسالة جوابية من السنوسي إلى المغيلي في «علم الله بالجزئيات». تح: أحمد العلمي حمدان – مجلة كلية الآداب بفاس، ص: 203.

وفي القرن العاشر يستمر نجم «**البرهانية**» في صعود، وتصبح دراستها أمرا إلزاميا في المؤسسات والمساجد التعليمية. فقد أثبت أبو العباس المنجور (ت.995هـ/ 1587م) الذي كان «آية من آيات الله تعالى في المعقول، وأعرف أهل زمانه بالبيان والمنطق والأصول»[1]، أنه درس على شيخه عبد العزيز اللمطي[2] نص هذه العقيدة، وسمع شرحها منه قال: «لازمت هذا الشيخ نحو إحدى عشرة سنة في أكثر دروسه التي يلقيها للطلبة كفرعي ابن الحاجب...وقرأت عليه بلفظي أيضا قراءة تفهم "**جمع الجوامع**" للسبكي: وبقراءة غيري: "**برهانية السلاجي**"»[3].

ثم نجد المنجور يثبت أهمية دراسة «**البرهانية**» في تلك الفترة، فيذكر في ترجمته لشيخه علي بن موسى المطغري (ت.951هـ/ 1544م) أن الإمام الذائع الصيت أبا عبد الله محمد بن غازي (ت.919هـ/ 1503م)[4] تولى بنفسه تدريس هذه العقيدة بمدينة فاس بعد انتقاله إليها من مكناسة. وكان علي بن موسى المطغري[5] أحد الطلبة الذين حضروا مجالس تدرسيه لها. كما ينقل المنجور من ثبت ابن هارون المطغري أن «**البرهانية**» كانت من المؤلفات التي أجاز ابن غازي لتلميذه ابن هارون. قال متحدثا عن المؤلفات التي أجازه شيخه: «ومن أصول الدين "**البرهانية**" لأبي عمرو **السلاجي**، ختمتان بمسجد شوارة من البليدة مقدمه من مكناسة»[6].

---

(1) الكتاني، السلوة: 1/ 180، وابن القاضي، درة الحجال: 1/ 84.

(2) عبد العزيز اللمطي أبو فارس فقيه متفنن، كان جماعا للعلوم والفنون وسكن بالمدينة، حيث حج إليها ثلاثين حجة، وبها كانت وفاته، انظر: المنجور، الفهرس، تح: محمد حجي، ص: 35.

(3) المصدر والصفحة السابقان نفسهما.

(4) محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي أبو عبد الله، مؤرخ، حاسب فقيه، استقر بفاس وعمل بها، من مؤلفاته: "غنية الطلاب في منية الحساب"، انظر: ابن القاضي، لقط الفرائد، ص: 284.

(5) التلمساني أبو الحسن، الفرضي، الخطيب المفتي، والمدرس بفاس، انظر عنه: التنبكتي، نيل الابتهاج: 345، وابن عسكر، دوحة الناشر، تح: محمد حجي، ص: 51.

(6) المنجور، الفهرس، ص: 42.

وخلال هذا القرن أيضا يتم شرح «**البرهانية**» من طرف أعلام كبار كالمديوني والجزولي والجدميوي وغيرهم ـ ممن سنقف معهم بتفصيل فيما بعد ـ. كما أن «**البرهانية**» وصلت في هذه الفترة إلى أقاصي البلاد الإسلامية، حتى صارت تدرّس ـ لا في تلمسان وتونس وبجاية فحسب ـ بل وحتى في أماكن نائية بعيدة مثل السودان وغيره.

فقد أخبرنا أحمد بابا التنبكتي (ت.1036هـ/ 1627م) أن «**البرهانية**» كانت تدرس في "تنبكتو" ـ عاصمة السودان وقتئذ ـ، وكان محمود بن عمر بن محمد أقيت (ت.955هـ/ 1548م) ـ قاضي "تنبكتو" ـ يقوم بتلقين مبادئها للطلبة بذلك البلد فانتفع به وبها «بشر كثير، وأحيى العلم بتلك البلاد، واستقر هناك، وكثر طلبته، ونجب منهم جماعة كثيرة»[1].

إن «**العقيدة البرهانية**» صارت ـ إذن ـ المصدر الأساس والأول الذي ينهل منه طلبة العلم والباحثون في علم الكلام الأشعري، فيخبرنا ابن غازي أن «عقائد [السلاجي] هي التي كانت تدرس قبل ظهور الشيخ السنوسي[2]. ولم يعد تدريس ودراسة هذه العقيدة عملا علميا فقط بل أصبح تدريسها ودراستها ـ عند بعضهم ـ أمرا عباديا ارتقى الأمر فيه مؤخرا إلى درجة أن بعض المحسنين قاموا بتحبيس أموالهم عليها، وأوقفوا الأوقاف الخيرية من أجل ضمان دراستها وشيوعها. يقول القادري نقلا عن مقيد كتاب «**صالحي فاس لابن عيشون**»: «وكان للناس إقبال على تواليفه [يعني تواليف السلاجي] في العقائد وعلى تدريس "**عقيدته**" بأوقاف بفاس لشدة الاعتناء بها إلى أن ظهرت تواليف الشيخ السنوني، فأقبل الناس عليها» . ويقول كنون: «إن الناس اعتنوا بها كثيرا، وأنها [ـ أي «**البرهانية**» ـ] أخذت دورا كبيرا بين أمهات العقائد،

---

(1) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 607.

(2) ابن غازي، بغية الطلاب، كراسة: 16/ 7.

فشرحت بعدة شروح، ورُويت بروايات مختلفة فضلا عن اعتمادها في الدراسة غير قليل من الزمن»[1].

فها نحن نرى كيف استطاع هذا المؤلف العقدي المختصر الذي وضعه السلاجي لـ"خيرونة" أن يخترق الآفاق، ويصل إلى أقاصي البلاد الإسلامية ـ حتى وجدت له نسخ بتركيا وآسيا ـ، ووقفت عليه الأوقاف والأحباس واعتنى الناس به عناية بالغة...

والواقع أن «البرهانية» لم تنل هذه الحظوة والمرتبة، ولم تحرز هذا السبق بين مؤلفات العقيدة بالمغرب، إلا لدقة العمل الذي سلكه فيها مؤلفها من جهة، ومن جهة أخرى بفضل موافقتها للخط العام الذي صارت عليه عقيدة المغاربة منذ عصر السلاجي، واتفاقها مع توجُّههم الأشعري. فقد كان المغاربة متشبثين بالفكر الأشعري مهتمين بآرائه لأنهم ـ اعتقدوا ـ أنه يعكس مذهب أهل السنة والجماعة، ولم يكن هذا الأمر مقتصرا على مغرب البلاد الإسلامية فقط بل إن العقيدة الأشعرية كانت صاحبة القول الفصل في جل بقاع العالم الإسلامي. فلا عجب أن يلقى مؤلف السلاجي المذكور هذا الاهتمام المتزايد والحفاوة البالغة التي تُرجمت إلى دراسات وشروح واختصارات، أثبتت أهمية وقيمة «البرهانية»، وركزت مبادئها في نفوس المغاربة الأشاعرة.

لهذا ومن أجل إتمام عملنا التوثيقي، وتأكيدا لتميز «العقيدة البرهانية» عن بقية المصنفات والمختصرات العقدية، وإجلاء لقيمتها ولمدى تأثيرها في الفكر الكلامي المغربي، ثم تمهيدا لموضوع عملنا المتعلق بشرحها لليفرني، يلزم أن نقف وقفة خاصة عند شروحها المتعددة، حيث سنعمل على التعريف بمؤلفيها ومخطوطاتها.

---

(1) كنون ـ السلاجي، ص: 28.

6- شروح "البرهانية"

6-1- شرح أبي عبد الله الكتاني (محمد بن علي بن عبد الكريم الفندلاوي) (ت.596هـ/ 1199م): سبق لنا أن عرفنا بأن ابن الكتاني هذا من تلامذة السلاجي الكبار. وعرفنا بأن أهل فاس كانوا يقولون: إنه «لم يتخرج على أبي عمرو مثله ومثل عبد الحق السكوني»[1]. وقد صرح غير واحد من شراح «**العقيدة البرهانية**» المتأخرين بأن أبا عبد الله هذا «**شرح العقيدة البرهانية**»، وقد نقل اليفرني من هذا الشرح (11 نصا)[2] تختلف في طولها وقصرها. كما نقل الجزولي من شرح ابن الكتاني على «**البرهانية**» (7 نصوص)[3]. ونقل المديوني ـ وهو شارح آخر لـ«**البرهانية**» ـ من شرح ابن الكتاني (5 نصوص)[4]. فاعتراف هؤلاء الشراح[5] باطلاعهم على شرح ابن الكتاني وقيامهم بنقل عدة نصوص منه هو أكبر دليل على أن ابن الكتاني كان أول شارح لـ«**البرهانية**». ثم إن المسألة غير مستبعدة ما دام أن أبا عبد الله الكتاني قد قضى معظم أطوار حياته وهو يُدرِّس «**الإرشاد**» و«**البرهانية**» في حلقاته العلمية بفاس.

إن أول باحث أشار إلى تأليف الكتاني لهذا الشرح هو اليفرني (ت.734هـ/ 1333م) وهو عالم من علماء العقيدة. أما المؤرخون ورواة السير والتراجم فيعتبر التادلي (ت.627هـ/ 1229م) أول من عرف بابن الكتاني، وهو لم يذكر هذا الشرح ضمن مؤلفاته، لأنه يترجم للصوفية، ولا يهمه إلا الجانب الروحاني في شخصية

---

(1) الكتاني، السلوة: 3/ 172.

(2) المباحث العقلية، صفحات: 1-55-73-93-94-114-123-135-148-160-184.

(3) مختصر الجزولي للمباحث العقلية، صفحات: 27-30-48-59-71-77-93.

(4) المديوني، شرح البرهانية، صفحات: 160-170-176-226-254.

(5) كما اعترف المجهول بذلك أيضا في «شرحه للبرهانية»، انظر: صفحات: 12-26-34.

المترجم لهم، فلا نستغرب إذا وقع إغفال مؤلف كلامي عقدي عنده وعند من جاء بعده؛ لأن جل المترجمين المتأخرين نقلوا عنه في ترجمتهم لابن الكتاني.

إن ما يمكن تسجيله عن هذا الشرح ـ وهو أمر واضح مما تقدم ـ أنه رغم ثبوت نسبته إلى ابن الكتاني، إلا أنه مفقود لم نعثر عليه. ولكننا استطعنا أن نجمع عددا مهما من نصوصه اعتمادا ـ كما قلنا سابقا ـ على الشروح المتأخرة التي نقلت عنه كثيرا، فتيسر لي بذلك أخذ نظرة عن مجهود ومستوى ابن الكتاني في «شرحه» الذي يعكس بصدق ودقة فكر ابن الكتاني المستمد مباشرة من فكر شيخه السلالجي. وبذلك يكون للشرح أهمية قصوى؛ حيث إنه يعتبر امتدادا لكلام السلالجي وآرائه ومواقفه المختزلة في نص «البرهانية».

6-2- **شرح ابن الزق**: هو محمد بن عبد الله بن حسن الزرهوني الفاسي الأصل أبو القاسم أو أبو عبد الله بن الزق (كان حيا سنة: 612هـ/ 1215م)، أخذ بفاس عن جماعة، ثم رحل إلى الأندلس طالبا للعلم، فأخذ عن أبي عبد الله بن حميد، وابن حبيش، وابن رشد الحفيد، وغيرهم. وكان مبرِّزا في النحو، ذكيا، متيقظا، دارسا لعلوم الأوائل، متقدما في علم الكلام والأصول، وله تعليقات مفيدة(1).

ولا مجال للشك في قيام ابن الزق هذا بشرح «البرهانية» رغم أن شرحه مفقود لم نعثر عليه، فقد نقل المديوني عنه أقوالا كثيرة ونصوصا (بلغت: 9 نصوص)(2)، كما نقل الشارح المجهول ـ الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد ـ (4 نصوص من شرح ابن الزق أيضا). وهذا يكفي للتأكيد، ولإثبات نسبة هذا الشرح لذلك الرجل.

---

(1) انظر: ابن عبد الملك، الذيل والتكملة: س: 8، 1/ 307.

(2) المديوني، الشرح: صفحات: 178-226-272-335-343-357-358-401-403.

المترجم لهم، فلا نستغرب إذا وقع إغفال مؤلف كلامي عقدي عنده وعند من جاء بعده؛ لأن جل المترجمين المتأخرين نقلوا عنه في ترجمتهم لابن الكتاني.

إن ما يمكن تسجيله عن هذا الشرح ـ وهو أمر واضح مما تقدم ـ أنه رغم ثبوت نسبته إلى ابن الكتاني، إلا أنه مفقود لم نعثر عليه. ولكننا استطعنا أن نجمع عددا مهما من نصوصه اعتمادا ـ كما قلنا سابقا ـ على الشروح المتأخرة التي نقلت عنه كثيرا، فتيسر لي بذلك أخذ نظرة عن مجهود ومستوى ابن الكتاني في «شرحه» الذي يعكس بصدق ودقة فكر ابن الكتاني المستمد مباشرة من فكر شيخه السلالجي. وبذلك يكون للشرح أهمية قصوى؛ حيث إنه يعتبر امتدادا لكلام السلالجي وآرائه ومواقفه المختزلة في نص «البرهانية».

6-2- **شرح ابن الزق:** هو محمد بن عبد الله بن حسن الزرهوني الفاسي الأصل أبو القاسم أو أبو عبد الله بن الزق (كان حيا سنة: 612هـ/ 1215م)، أخذ بفاس عن جماعة، ثم رحل إلى الأندلس طالبا للعلم، فأخذ عن أبي عبد الله بن حميد، وابن حبيش، وابن رشد الحفيد، وغيرهم. وكان مبرِّزا في النحو، ذكيا، متيقظا، دارسا لعلوم الأوائل، متقدما في علم الكلام والأصول، وله تعليقات مفيدة[1].

ولا مجال للشك في قيام ابن الزق هذا بشرح «البرهانية» رغم أن شرحه مفقود لم نعثر عليه، فقد نقل المديوني عنه أقوالا كثيرة ونصوصا (بلغت: 9 نصوص)[2]، كما نقل الشارح المجهول ـ الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد ـ (4 نصوص من شرح ابن الزق أيضا). وهذا يكفي للتأكيد، ولإثبات نسبة هذا الشرح لذلك الرجل.

---

(1) انظر: ابن عبد الملك، الذيل والتكملة: س: 8، 1/ 307.

(2) المديوني، الشرح: صفحات: 178-226-272-335-343-357-358-401-403.

6-3- **شرح الأستاذ الخفاف** (ت. ق7هـ/ 13م): الخفاف هو أبو بكر محمد ابن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الأندلسي المعروف بالخفاف، درس ببلاده وانتقل إلى العدوة فاستقر بمدينة تازة حيث قضى حياته في تعليم أهلها إلى أن وافاه الأجل.

كان الخفاف متنوع الثقافة، تلقى القراءات السبع على شيوخه بالأندلس، كما تفنن في اللغة العربية، وكلا العلمين اختص في أخذهما عن أبي محمد بن فضيل. كما درس علم الحديث وأتقنه على عدد كبير من الشيوخ أهمهم: أبو إسحاق بن قسوم (ت.639هـ/ 1242م)، وأبو علي الشلوبين (ت. 645هـ/ 1247م)، وأثناء ذلك كان يدرُس العلوم الكلامية والعقدية على بعض المهتمين بهذا العلم. ولكن يبدو أن أبا بكر لم يستكمل تخصُّصه فيه إلا بعد انتقاله إلى بلاد المغرب الأقصى. فلما وصل إلى رباط تازى كان قد صار عالما كبيرا، وكان الجانب الكلامي قد طغى على اهتمامه، فأراد أن يؤسس مدرسة بتلك المدينة لتكوين طلبة المغرب في هذا العلم. وهكذا صار أبو بكر إمام مدينة تازة ورائدها الروحي، إليه يُرجع في الفتاوي والنوازل، وإليه يُقصد في الدراسة والتحصيل وفي علم العقيدة، واشتهرت مرتبته، وطار ذكره في الربوع[1].

إن مما يثبت جلالة علم هذا الرجل، وتمكُّنه من علم الكلام، ما أكّده المترجِم له وهو المراكشي من أنه ألف شرحين مهمين: الأول شرح «**الإرشاد**» المسمى: «**اقتطاف الأزهار، واستخراج نتائج الأفكار، لتحصيل البغية والمراد، من شرح كتاب الإرشاد**». أما الشرح الثاني ـ وهو الذي يهمنا هنا ـ فهو «**شرحه على برهانية السلالجي**» الذي لم يضَع له عنوانا، وهو شرح مهم ومتميز توجد منه عدة نسخ مخطوطة الآن.

---

(1) المراكشي، الذيل والتكملة، السفر: 5، القسم: 2/ 65.

نعم بالإضافة إلى ما أورده المراكشي من إثبات شرح الخفاف لـ«**البرهانية**». وبالإضافة إلى كون هذا الشرح كان مصدرا من مصادر الشراح المتأخرين في عرضهم وتفصيلهم لآراء أبي عمرو السلالجي في «**البرهانية**»، حيث أكثروا من نقل نصوص منسوبة إلى الخفاف الذي اعترفوا له بالأستاذية والتقدُّم، فإن للشرح عدة نسخ مخطوطة في المكاتب الخاصة والعامة بالمغرب وإسبانيا الآن. وكل المخطوطات التي اطلعنا عليها تتفق على نسبة هذا الشرح لأبي بكر الخفاف. فلهذا الشرح مخطوطة بالمكتبة العامة بالرباط[1]، ومخطوطات أخرى بخزانة مولاي يوسف بمراكش[2]، ونسخ بالمكتبة الخاصة لبنيعيش في تطوان[3]. كما توجد له نسخة مخطوطة بمكتبة الاسكوريال بمدريد[4]، ولدي نسخة مصورة عن مخطوطة المكتبة الخاصة لمحمد بنيعيش. وهي نسخة جيدة يرجع تاريخ نسخها إلى سنة: 1001هـ[5].

6-4- **شرح ابن بزيزة** (ت.662هـ/ 1264م): ابن بزيزة هو عبد العزيز ابن إبراهيم بن أحمد القرشي التيمي التونسي، عرف بابن بزيزة أبو محمد وأبو فارس[6].

---

(1) اسم هذا الشرح في هذه المخطوطة: «إيضاح العقيدة البرهانية»، ورقمه: 31/ 1.

(2) في ثلاث نسخ أرقامها: 421، و132 (ضمن مجموع)، و281 (ضمن مجموع أيضا)، انظر: الصديق العربي، فهرس مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش (المختصر) نسخة مراكش المرقونة: 1983، ص: 82.

(3) عدد أوراقها: 68، مكتوبة بخط مغربي جميل.

(4) أخبرني بذلك بعض من اطلع عليها من الأصدقاء، ولم أقف على معلوماتها.

(5) وقد قام الباحثان: إكرام بولعيش، ووسام رزوق بتحقيق هذا الشرح، وهما الآن منهمكان في إعداده للنشر بمركز أبي الحسن الأشعري في القريب ـ بحول الله ـ.

(6) انظر ترجمته عند: التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 268، والبغدادي، هدية العارفين: 1/ 581، والسراج، الحلل السندسية، تح: محمد الحبيب الهيلة: 1/ 72، وكحالة، معجم المؤلفين: 5/ 239، وغيرهم..

قال السراج: «من السادات الذين تزينت بهم الحضـرة التونسية..الإمام العلامة المؤلف المحصِّل المحقق، نزيل تونس كان عالما صوفيا فقيها جليلا»[1].

درس على جملة من علماء بلده الكبار، كما درس على أبي عبد الله الكتاني ـ تلميذ السلاجي المتقدم ـ فتخرج على أيديهم حافظا للفقه والحديث والكلام والشعر والأدب مشاركا مصنفا، كما صار بفضل نبوغه وحسن اطلاعه من أعيان أئمة المذهب المالكي، فاعتمده خليل في التشهير[2].

أما مؤلفاته فكثيرة من أهمها: «**الإسعاد في شرح الإرشاد**»، و«**شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الاشبيلي**»، و«**شرح التلقين**»، و«**شرح أسماء الله الحسنى**»، و«**منهاج المعارف إلى روح العوارف**»، ومختصره «**إيضاح السبيل إلى منهج التأويل**».

وقد أكد جل الذين ترجموا له أن له بالإضافة إلى هذه المصنفات «**شرحا للعقيدة البرهانية**». كما ذكر ابن بزيزة في شرحه المذكور أنه «قرأ هذه العقيدة [ـ يعني "**البرهانية**" ـ] على أبي عبد الله الكتاني مرات»[3]، ولا شك أن اتصاله بابن الكتاني ودراسته لـ«**البرهانية**» عليه كان حافزا له على القيام بشرحها.

إن النص الكامل لهذا الشرح للأسف مفقود لم يعثر عليه لحد الآن، ولا نجد له أثرا في أي مكتبة عامة بالمغرب[4]. ومع ذلك فقد قمت بجمع شتات بعض نصوصه

---

(1) السراج، الحلل السندسية: 1/ 645.

(2) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 268، ومخلوف، شجرة النور، رقم: 671: 1/ 272-273.

(3) اليفرني، المباحث، ص: 1.

(4) ورغم الإشارة إلى وجود نسخة منه بدار الكتب المصرية، (رقم: 18 علم الكلام)، فبعد اطلاعي على النسخة المذكورة التي أمدتني بها الباحثة نبيلة زكري، إلا أن المفاجأة كانت متمثلة في كون تلك المخطوطة لا علاقة لها بابن بزيزة، وإنما هي مخطوطة لـ«شرح المقترح للبرهانية» الذي سنشير إليه فيما بعد.

ومسائله من الشروح الأخرى أيضا، فحصلت على عدد لا يستهان به من آرائه ونصوصه تمكنت من خلالها أن آخذ نظرة وافية عن ثقافة ابن بزيزة الكلامية وعن منهجه في تناول قضايا العقيدة البرهانية.

6-5- **المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية لليفرني** (ت.734هـ/ 1334م)، وهو موضوع تحقيقنا في هذا الكتاب، وستكون لنا عودة إلى المؤلِّف والمؤلَّف بالتفصيل فيما بعد.

6-6- **شرح العقباني** (ت.811هـ/ 1408م): العقباني[1] هو أبو عثمان سعيد ابن محمد بن محمد العقباني التلمساني نسبة لعقبان قرية من قرى الأندلس. ولد سنة 720هـ/ 1320م بمدينة تلمسان وبها توفي في التاريخ أعلاه. سمع العلم من ابني الإمام أبي زيد وأبي موسى وتفقه بهما، وأخذ الأصول من أبي عبد الله الآبلي، والفرائض عن الحافظ السطي، وروى «البخاري» و«المدونة» عن السلطان أبي عنان المريني عن عز الدين بن جماعة، ولذلك صار أحد علماء عصره المبجلين، وكبير الفقهاء المتنورين. فتصدّر للتدريس، وعُيِّن في القضاء أيام حكم السلطان أبي عنان ـ والعلماء يومئذ متوافرون ـ فولي الخطة في بجاية وتلمسان ووهران ومراكش وسلا، وقضى في ذلك نحو أربعين سنة. وكان متفننا في كل العلوم حتى إنه «كان يقال له رئيس العلماء والعقلاء»[2]، وقربه السلطان أبو عنان فكان ممن يحضر مجالسه ويناقش بحضرته.

---

(1) انظر ترجمته عند: ابن فرحون، الديباج: 1/ 394، والتنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 189، والسخاوي، الضوء اللامع: 3/ 256 و 6/ 181، والقرافي، توشيح الديباج، تح: علي عمر، ص: 169، وابن مريم، البستان، ص: 106، وابن القاضي، درة الحجال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، رقم: 1381: 3/ 298، ومخلوف، شجرة النور/ رقم: 931: 1/ 360-361، وكحالة، معجم المؤلفين: 4/ 230-231، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص: 75 وغيرهم.

(2) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 189.

لقد سمحت المرتبة العلمية والإحاطة الكاملة والتمكن الجيد من العلوم لأبي عثمان العقباني بتخريج جملة وافرة من التلاميذ النجباء كإبراهيم المصمودي، وابن يحيى الشريف، وابن مرزوق الحفيد، وأبي الفضل التلمساني، وابن زاغو المغراوي التلمساني، وابن الفخار الأندلسي الجزائري المغربي المالكي، وأبي يحيى الشريف التلمساني، وغيرهم. كما سمحت تلك الأسباب لأبي عثمان بإخراج المؤلفات الكثيرة والعلوم المفيدة فألف عدة كتب من أهمها: «**شرح الحوفية في الفرائض**»، و«**شرح الجمل للخونجي**» في المنطق، و«**شرح التلخيص لابن البناء**»، و«**شرح سورة الفتح**»، و«**شرح البردة**»، و«**شرح ابن الحاجب الأصلي**»، كما ألف «**كتابا في أصول الدين**»، وشرح «**البرهانية**».

أما عن شرحه لـ«**البرهانية**»، فبالرجوع إلى مؤلفات العقباني المتقدمة نجد أنها تصل إلى تسعة مؤلفات. ومن الغريب أن جل هذه المؤلفات تعتبر الآن من قبيل المفقود، بحيث لم يصلنا منها إلا «**شرح الحوفية**»، و«**المختصر في أصول الدين**»، وأما ما عداهما فلم يذكر الباحثون ـ على حد علمي ـ أنهم عثروا على شيء منها. ومن بين مؤلفات العقباني التي كادت تعرف نفس المصير «**شرحه للبرهانية**» لولا لطف الله ومجهودات الباحث المتفرغ للأعمال والدراسات الأشعرية الأستاذ نزار حمادي، الذي أنقذه بإخراجه أخيرا إلى جمهور المهتمين. وقد أكد هذا الإصدار ما اتفق عليه جل المترجمين الذي نسبوا شرح «**البرهانية**» إلى العقباني بدءاً من ابن فرحون، ومرورا بالتنبكتي، والسخاوي، والونشريسي، والقرافي، وابن مريم، وابن القاضي، ثم وصولا إلى مخلوف، وكحالة، ونويهض، والزركلي[1].

---

(1) انظر: ابن فرحون، الديباج: 1/ 394، والتنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 189، والسخاوي، الضوء اللامع: 3/ 256 و 6/ 181، والقرافي، توشيح الديباج، ص: 169، وابن مريم، البستان، ص: 106، وابن القاضي، درة الحجال: 3/ 298، ومخلوف، شجرة النور: 1/ 361، وكحالة، معجم المؤلفين:=

وقد اعتمد نزار حمادي في تحقيقه على نسختين الأولى (ضمن مجموع) بدار الكتب الوطنية بتونس برقم: 14568، والثانية بنفس الدار، رقمها: 1426[1].

6-7- **شرح العبادي**: وهو علي بن محمد بن أحمد العبادي، الذي لم أقف على ترجمته إلى الآن[2]، والراجح أنه من الجزائر، وقد حصلت مؤخرا على نسخة مخطوطة من هذا الشرح[3]. ويظهر عن ميولات الشارح فيه أنها صوفية؛ إذ نجده في البداية يكشف عن أسباب تأليفه لهذا العمل فيقول: «وبعد ـ كان الله لي ولك، وبلغك من رضا الله أملي وأملك ـ، فإنك سألتني لدى قبر الولي القطب العارف، شيخ الشيوخ، مَنْ قبرُه للعُبَّاد معهد مشهود، وحوض مورود: أبو مدين شعيب بن الحسن الأندلسي ـ أفاض الله علينا من بركته، ونفعنا إن شاء الله بمجاورته ـ أن أضع شرحا يحل أقفال فصول "البرهانية" المنسوبة إلى الفقيه العلامة الولي أبي عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي ـ رضي الله عنه ـ فأجبتك لذلك؛ لما أرجو كبيرا ـ إن شاء الله ـ من الأجر الجزيل والأمر الجميل»[4].

أما عن عمله في الشرح فيخبرنا عنه في المقدمة بقوله: «وكُنْ جديرا على تحقيق ما نقلته في هذا الشرح؛ إذ سلكت في ذلك سبيل المحققين، معتمدا على أقوال العلماء المرجوع إليهم في هذا الشأن، على أنني موقن بالقصور بين أهل العصور؛ فالبضاعة

= 4/ 230-231، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص: 75 وغيرهم، والزركلي، الأعلام: 3/ 101.

(1) انظر: مقدمة تحقيقه لشرح العقباني المذكور، ص: 40.

(2) وإن كان خالد زهري قد عده من تلاميذ العقباني، كما وقعت الإشارة إلى ذلك في بعض ثنايا الشرح.

(3) في 110 صحيفة، أمدتني بها مشكورة الباحثة نبيلة زكري صوَّرتها بدورها من مؤسسة علال الفاسي بالرباط، رقم: 165.

(4) شرح العبادي للبرهانية، ص: 1.

مزجاة، والحسن من الإخوان مرتجى، وقد قال الشيخ أبو مدين ـ رضي الله عنه ـ: "العلو على الناس يسبب الانتكاس". فالله ينفع المسلمين بهذا الكتاب، وتكون "البرهانية" ـ إن شاء الله ـ بسببه واضعة الجلبان؛ إذ فوضت أمري إليه، وتوكلت في جميع أحوالي عليه»[1].

6-8- **تقييد البيان لمعاني مسائل عقيدة البرهان للسملالي** (ت.9هـ/ 15م). وستكون لنا عودة للحديث عن هذا الشرح بالتفصيل في المبحث الخاص بمختصرات كتاب «المباحث العقلية»، والتأليفات المرتبطة به لا حقا ـ بحول الله ـ.

6-9- **شرح المديوني والغربي**: يسود الاعتقاد عند القلائل الذين اطلعوا على شرح القرويين (المخطوط) لـ«**البرهانية**» بأنه من تأليف عبد الله بن عبد الرحمن المديوني. فابن سودة يذكر في دليله ـ عرضا ـ أن المديوني وقف على فهارس ابن مؤمن، ونقل منها في «**شرحه على تقييد السلاجي في العقيدة**»[2]. وقد أشار محمد العابد الفاسي في «**فهرس مخطوطات القرويين**»[3] ـ بدوره ـ إلى أن خزانة القرويين تتوفر على مخطوطة شرح لـ«**البرهانية**» من تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المديوني. وقد أكد كاتب وثيقة تحبيس هذا المخطوط على القرويين نفسه أنه من وضع المديوني المذكور. والصحيح أن هذا الكتاب أو الشرح ليس من وضع هذا المديوني، وإنما هو من إملاء شيخه أبي عبد الله الغربي النالي. وإليكم النص الذي يثبت ذلك: يقول المديوني في مستهل الشرح: «إنه قد انتهى جماعة من الطلبة إلى الفقيه أبي عبد الله محمد بن سليمان النالي العمراني الشريف النسب المعروف بالغربي.. فرغبناه في شرح "**عقيدة البرهانية**"

(1) المصدر والصحيفة السابقان.

(2) ابن سودة، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ص: 326.

(3) 4/ 41-42-43.

لنكون بها على يقين في اعتقادنا، وعلى بينة من ديننا. فتعذّر عليه ذلك بضيق وقته، واستغراق زمانه في جمع العلوم وبثّها، وأنواع العبادات وأسبابها، فاستأذنته في كتابة ما كان يمليه علينا في مجلس إقرائه وتقييد ذلك وجمعه، فأذن لي في ذلك، فاستخرت الله ـ عزّ وجلّ ـ في جمعه واستعنته على العمل بمقتضاه»[1]. فهذا النص لا يدع مجالا للشك في أن الشارح الأصلي لهذا العمل هو أبو عبد الله النالي العمراني المعروف بالغربي، وأن دور المديوني في هذا الشرح اقتصر أساسا على جمعه وتنظيمه وتأليفه في كتاب واحد.

ومن جهة التعريف بالمؤلف والجامع فالحق أننا لا نملك أية معلومات عن الشيخ إلا ما ذكره المديوني من أن اسمه: محمد، وكنيته: أبو عبد الله، وأن أباه يدعى سليمان، وأن نسبته هي: النالي العمراني، ولقبه هو: الغربي. وقد ذكر المديوني أن هذا الشيخ كان من فضلاء زمانه فوصفه بأنه: «الفقيه الفاضل الأصولي المقرئ الزاهد الورع»[2]. هذه هي كل المعلومات التي نملكها عن أبي عبد الله الغربي.

أما التلميذ المؤلف الجامع، فإنه ليس أفضل حالا من شيخه في هذا المضمار، فكل ما يوجد عنه هو ما أشار إليه ابن مريم الذي ذكر أن شخصا بنفس اسم هذا الرجل ونسبه، كان يعيش بتلمسان الجزائرية في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. قال ابن مريم عن هذا المديوني الذي ترجح لديَّ أنه هو صاحب الشرح المذكور: «يسمى محمد بن عبد الله [وفي نسخة: عبد الرحمن] المديوني. من جهة مديونة، الفقيه العالم المحدث الخطيب، أخذ عن سيدي العطفاني وسيدي أحمد أبركان، وسيدي علي بن رحو الزكوطي الورنيدي ـ مات بعد الستين وتسعمائة ـ له باع في العلوم العقلية والنقلية»[3].

---

(1) شرح المديوني، ص: 2-3.

(2) المصدر السابق، ص: 3.

(3) ابن مريم، البستان، ص: 280.

أما عن نسخ هذا الشرح فرغم أهمية هذا الشرح العلمية والتاريخية لأنه يقدم معلومات جد مهمة عن السلالجي وشراح البرهانية، ورغم أنه من الشروح المتأخرة زمانيا، إلا أن نسخه المخطوطة مع ذلك نادرة وقليلة. بحيث لم أعثر شخصيا إلا على نسخة واحدة له بخزانة جامع القرويين (في 811 ورقة)[1]. وعلى أية حال فإن هذه النسخة الوحيدة رغم تآكل بعض صفحاتها إلا أن ذلك لا يمنع من قراءتها وفك خط صاحبها، هذا الخط الذي أرجح أن يكون من كتابة المديوني نفسه، لأنه ورد في آخر سطورها: «وكان الفراغ منه رابع وعشرين شهر شوال من عام خمسة وخمسين وتسعمائة على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده...»[2].

أما عن مصادر الشرح ومنهجه فقد اعتمد الغربي والمديوني فيه عددا كبيرا من المصادر، ولكن أهمها تلك المتعلقة بشروح البرهانية المتقدمة مثل «**شرح ابن بزيزة**»، و«**شرح أبي عبد الله الكتاني**»، و«**شرح الخفاف**»، ثم شرح أبي الحسن اليفرني «**المباحث العقلية**». كما اعتمد هذا الشارح ـ أو بالأصح هذان الشارحان ـ في عملهما على أمهات الكتب الأشعرية كمؤلفات الفخر الرازي، وكتب إمام الحرمين، والباقلاني، والغزالي، وابن فورك، والمازري، والآمدي، والقرافي، وابن العربي، وابن أبي زيد القيرواني..بالإضافة إلى بعض شروح «**الإرشاد**» لا سيما «**شرح ابن دهاق**»، و«**شرح المقترح**»، و«**شرح الشريف أبي زكريا**». ومن المؤلفات الأخرى التي نجد لها ذكرا في هذا الشرح: مؤلفات لأبي محمد عبد الحق اليظري، ولأبي الفضل عبد الجليل، ولأبي الفرج الجوزي، وأبي عمران القاضي، وأبي محمد عبد الوهاب، وكتب الحارث

---

(1) وقد عثرت الباحثة إكرام بولعيش على نسخة أخرى للشرح بمكتبة الجامع الأعظم بمكناس، وستعلن عنها في تحقيقها للكتاب الذي تعده في إطار دراستها للدكتوراه بتطوان.

(2) السوسي، المعسول: 7/ 23.

المحاسبي، وأبي القاسم القشيري، كما اعتمد نصوصا لابن حنبل، وابن رشد الفيلسوف وغيرها. وبذلك تكون قائمة مصادر هذا البحث متنوعة وغنية جدا.

6-10- **شرح المجهول**: يرجع الفضل إلى محمد العابد الفاسي في تنبيهنا إلى أن هناك شرحا لـ«**البرهانية**» بخزانة القرويين ينسب إلى مؤلف البرهانية أبي عمرو السلالجي[1]. وبالفعل استطعت أن أطلع على هذا المخطوط فوجدته كما أخبر عنه الفاسي في «**فهرسته**»، ولكنني استغربت من قول هذا المحقق: «يظهر من صنيع الناسخ أنه للمصنف، وربما كان الأمر على خلاف ذلك»[2]. استغربت من هذا القول، لأنه كان على الفاسي أن يحكم يقينا بأن هذا المؤلف ليس من تأليف أبي عمرو ما دام أن مؤلفه يعتمد مصادر وقع تأليفها في فترات جد متأخرة عن فترة السلالجي، وما دام أنه ينقل عن ابن دهاق(ت.611هـ/ 1214م) وغيره ممن جاؤوا بعد مؤلف «**البرهانية**» بقرون، ولذلك فالصواب أن هذا المؤلف هو لإنسان مجهول وليس للسلالجي.

والسبب في كون مؤلفه مجهولا هو أن المخطوطة الوحيدة لهذا الشرح والتي توجد بخزانة القرويين، لم تذكر لا اسم المؤلف ولا اسم الناسخ، ولم تعطنا أي معلومة مساعدة لمعرفة شيء من ذلك.

إن معرفة هوية هذا العمل من الصعوبة بمكان؛ لأن قراءة المؤلف بأكمله لا تعطي أي فكرة أو علامة مساعدة على اكتشاف شخصية هذا المؤلف. وكل ما أستطيع تسجيله بهذا الخصوص هو أن مؤلف هذا الشرح رجل قريب الصلة بالمديوني وبالغربي

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ذكر أن رقمه في الخزانة: 710، وهو سفر متوسط بخط مغربي (ضمن مجموع من ص: 4 إلى 71ب)، وينقصه من آخره ورقة أو ورقتان، غطيت بعض سطوره بسبب إصلاح قديم. وهناك نسخ أخرى عثر عليها باحثون في خزانات وطنية أخرى.

(2) الفهرس، ص: 3.

المتقدّمين، فقد تتبعت هذا الشرح فوجدته ينقل جل أقوال ونصوص المديوني، بل ويسير معه في نفس الخط والمنهاج، مع اعتماده الاختصار ما أمكنه ذلك. فتولّد لدي افتراضان: فإما أن هذا الشرح هو مختصر لشرح المديوني مع تصرّف فيه بالنقص أحيانا والزيادة طورا في بعض الآراء. وإما أن صاحبه كان زميلا للمديوني، وأنه قام بنفس العمل الذي قام به المديوني من جمع لآراء الغربي وإملاءاته وتسجيلها في هذا الشرح.

6-11- **شرح الجدميوي**: شرح الجدميوي هذا شرح مفقود النص، مجهول المؤلف. فما الدليل على أن هناك شرحا لهذا الشخص غير المعروف؟

لم يقع الحديث عن شرح للجدميوي إلا في مصدر وحيد هو «**رسالة الهبطي في الأحوال**»، حين قال مؤلفها: «قال الجدميوي في "**شرح البرهانية**": وأما الحال فالكلام فيها في حقيقتها وفي ذكر المذاهب المقولة فيها، وفي الاحتجاج لكل فريق من المفكرين والمثبتين لها..»[1]، وهكذا مضى الهبطي ينقل لنا نصا طويلا من شرح هذا الجدميوي يدل على أن صاحبه مطّلع على تفاصيل الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، وبين الأشاعرة أنفسهم في موضوع الحال. وأهم ما سجلناه انطلاقا من ذلك النص فهو أن الجدميوي ينقل فيه عن الآمدي (المتوفى عام: 631هـ/ 1233م)، وهذا دليل على أنه عاش في الفترة ما بين القرن السابع والقرن العاشر الهجريين، لأن الهبطي الذي نقل كلامه عاش كما قلنا إلى حدود سنة: 963هـ/ 1556م).

6-12- **شرح الرعيني**: لقد ورد في رسالة مخطوطة لعبد الله الهبطي (ت.936هـ/ 1556م) «**في الأحوال**» إشارةٌ إلى شرح للسلاجي منسوب إلى رجل يدعى الرعيني، يقول الهبطي في هذه الرسالة: «قال الإمام الرعيني أيضا ـ رضي الله عنه ـ في "**شرح البرهانية**":

---

(1) الهبطي، الرسالة، ص: 14.

وقد اختلف الناس في الأحوال فذهب أكثر الأشعرية وبعض المعتزلة إلى نفيها وذهب أكثر المعتزلة وجماعة من أهل السنة إلى ثبوتها كأبي المعالي وغيره».

ولم يكتف الهبطي بنقل هذا النص من شرح الرعيني بل قام يبني على تقسيم الرعيني وتفصيله مجموعة من الآراء والأفعال. وبالإضافة إلى الهبطي و«رسالته» وجدت إشارة أخرى لهذا الشرح ـ شرح الرعيني ـ عند أبي مهدي عيسى السكتاني (ت.1062هـ/ 1652م) في «حاشيته على أم البراهين» أثبت فيها وجود هذا الشرح، فبعد انتهائه من مناقشة مسألة وإثبات رأي معين فيها قال: «ومثله قول الرعيني في شرح "البرهانية"». فتأكد لدي جزما أن هناك شرحا لـ «البرهانية» من وضع الرعيني بدليل قول الهبطي والسكتاني اللذين اطلعا عليه. ولكن من يكون هذا الرعيني؟

هل هو محمد بن عبد الرحمن الرعيني السرقسطي (ت.598هـ/ 1201م) الذي «كان فقيها متحققا بعلم الكلام متقدما فيه يناظر عليه في "الإرشاد" لأبي المعالي وغيره»[(1)]، و«ولي قضاء معدن عوام بمقربة من فاس»؟[(2)]. أم هو عيسى بن سليمان الرعيني (ت.632هـ/ 1234م) الذي «كان من أهل الاعتناء بالرواية والتقييد والإسناد...»؟[(3)]. أم هو رعيني ثالث يدعى محمد بن سعيد الأندلسي (ت.778هـ/ 1376م) الفاسي مولدا ووفاة، «المعروف بـ"السراج" الرحالة المحدث صاحب التآليف الكثيرة؟»[(4)]. أم هو رعيني آخر لم تذكره كتب التراجم...؟ الله أعلم.

---

(1) ابن الأبار، التكملة: 1/ 275.

(2) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفسهما.

(3) الكتاني، فهرس الفهارس: 2/ 805.

(4) ابن القاضي، جذوة الاقتباس: 1/ 235-236، والكتاني، فهرس الفهارس: 1/ 436، والزركلي، الأعلام: 6/ 139.

وباستثناء المصدرين السابقين، والنصين المثبتين لشرح الرعيني لـ«**البرهانية**» لا نملك أية معلومات أخرى تفيد في كشف اللثام عن هذا الشرح الذي يعد ولا شك شرحا مهما بحكم اعتماده من طرف خبراء في الدرس العقدي.

6-13- **شرح التنبكتي للبرهانية**: التنبكتي هو أحمد بابا السوداني أبو العباس (ت.1036هـ/ 1627م) أحد العلماء السودانيين الكبار الذي تربى في أسرة علمية مسلمة متدينة، وكان والده قاضيا من قضاة تنبكتو. وقد ارتقى أحمد التنبكتي المراكز العلمية حتى صار من مجتهدي المذهب المالكي الكبار، بل صار من أعلم علماء أهل زمانه خصوصا في السودان والمغرب[1].

وقد قام السلطان السعدي بأسره، ونفاه من بلاده إلى المغرب، حيث عاش بمراكش مدة إلى أن توفي هذا السلطان فعاد إلى بلاده. وقد مكنته إقامته في البلاد المغربية من التدريس لأبناء هذا البلد، كما أمكنه ذلك من الاطلاع على مؤلفات المغاربة المتنوعة، ومن بينها مؤلف «**العقيدة البرهانية**».

ورغم أن التنبكتي تعرض في مؤلفه «**نيل الابتهاج**» للحديث عن دراسة «**البرهانية**» وشرحها من خلال الأعلام الذين ترجم لهم، إلا أنه لم يصرح بشرحه لهذه العقيدة. كما أن كل الذين ترجموا له أحجموا عن نسبة هذا الشرح إليه. ولكن تلميذ التنبكتي المعروف أبا العباس المقري (ت.1041هـ/ 1631م) ذكر أن شيخه التنبكتي كتب له ورقة يجيزه فيها جميع ما جمعه من الفنون، قال: «وذكر ـ حفظه الله ـ في هذه الإجازة جميع التآليف.. وزاد "**الحواشي على خليل**"، و"**جلب النعم ودفع النقم في مجانبة الظلمة**

(1) انظر عنه مثلا: ترجمته لنفسه في: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح: محمد مطيع، رقم: 704: 2/ 281، والمقري، روضة الآس العاطرة الأنفاس، ص: 303.

ذوي الظلم"، في كراسين في غاية الإتقان في موضوعه، و"**جزء في تكفير الكبائر بالأعمال الصالحة**"، في غاية الإفادة، و"**ترتيب جامع المعيار مع الزوائد عليه**".. و"**شرح العقيدة البرهانية للسلالجي**" لم يكمل..»[1]. فالمقري يثبت ـ إذن ـ أن شيخه أجازه شرحا له على «**برهانية السلالجي**» من تأليفه، إلا أنه شرح غير كامل.

هذا ـ إذن ـ ما تيسر لي الوقوف عليه من شروح لـ«**العقيدة البرهانية**»، وهو إحصاء حصرنا فيه ما وصل إلى علمنا من أعمال شرحية لنص السلالجي ـ إلى لحظة كتابة هذه المقدمة ـ ولعل الأيام قد تجود علينا بكشف المفقود منها، وبتحقيق وإخراج ما لم يحظ بالطبع والنشر من نصوصها.

7- نظم "العقيدة البرهانية"

علمت أن لـ"**البرهانية**" نظمين، أحدهما موجود، والثاني مفقود. كما أن أحدهما معروفٌ ناظمه، بينما الآخر لا يعرف لصاحبه اسم. والنظمان هما:

7-1- **نظم لمجهول:** زودني الموثق المغربي عبد الله المرابط الترغي قبيل وفاته ـ رحمه الله ـ بنص مصوَّر لمخطوطة تتضمن نظما لـ «**العقيدة البرهانية**» لم يُذكر فيها اسم للناظم[2]،

---

(1) عبد القادر العافية، ص: 377.

(2) افتتح النظم بسطر ممحو في المخطوطة لا تظهر منه إلا بعض الكلمات، ثم جاءت الأبيات الأولى، وفيها قول الناظم:

«الحمد لله رب العالمين ثم صلاته على الهادي الأمين

وبعد فالقصد بما أعاني معرفة الإله بالبرهان

سلكت في ذاك من المناهج سبيل شيخنا البهي السلالج

وربما نزيد في مواضع ما يوضح المعنى بقول شاسع»

وسأتكفل بنشرها ـ بحول الله ـ مع الطبعة الجديدة لتحقيق نص **«العقيدة البرهانية الأشعرية»**[1] في القريب ـ بحول الله ـ.

7-2- **عبد الله الهبطي ينظم «البرهانية»**: يعتبر أبو محمد عبد الله الهبطي (ت.963هـ/ 1556م) من كبار الزهاد المغاربة، ويرجع أصله إلى صنهاجة طنجة. وقد كان لدوره في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولتزعمه حركة الإصلاح الاجتماعي، أثر واضح في مغرب القرن العاشر الهجري. ولذلك كانت له حظوة عند السلطان الذي كان يطيعه ويجله[2].

ومن مؤلفات هذا الداعية في العقيدة: **«كتاب الإشادة لمعرفة مدلول الشهادة»**، و**«أجوبة في مسائل التوحيد»**، و**«رسالة في الأحوال»**.

ونظرا لتوجهه الاجتماعي العام، والذي نال الإصلاح العقدي فيه نصيبه الأوفر، فقد عمل الهبطي على نظم مجموعة من المختصرات العقدية؛ مساهمة منه في الترويج للفكر الأشعري السليم. وفي هذا الإطار يذكر بعض المعلِّقين على مخطوطة **«دوحة الناشر»** لابن عساكر أن عبد الله الهبطي نظم **«العقيدة البرهانية»** ضمن ما نظمه من المؤلفات العقدية. ولكن هذا الرجز غير موجود بين أيدينا الآن، ولربما كان مخطوطا ضمن أعمال الهبطي الموجودة في بعض المكتبات الخاصة أو العامة.

بهذه الوقفة مع النظمين، ننهي الحديث عن الأصل المرتبط بـ **«البرهانية»** وشروحها، لنفرد الحديث الآن عن الشرح المقصود لأبي الحسن اليفرني الطنجي.

(1) الذي أعتزم إصداره في القريب ـ بحول الله تعالى ـ مع هذا النظم.

(2) العافية، الحياة السياسية والاجتماعية في شفشاون وأحوازها، ص: 377.

الفصل الثاني:
"المباحث العقلية "
عمل أبي الحسن اليفرني

بعد وقوفنا مع أصل العمل الذي نحن بصدده، وبعد أن عرفنا المعلومات المتعلقة بـ«**العقيدة البرهانية**» التي تمثل أصل الأعمال والشروح التي أشرنا إليها في الفصل السابق، نصل الآن إلى موضوعنا الأساس وإلى الكتاب المعني بالتحقيق، كتاب «**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**»، والوقوف معه سينصب على الجوانب الأساسية التالية:

1- التعريف بالمؤلف وعصره وآثاره.

2- التعريف بالمباحث العقلية من حيث: المصادر، والمنهج، والقيمة العلمية.

3- التحقيق والعمل فيه.

1- اليفرني: العصر، والثقافة، والآثار

1-1- اسم ونسب اليفرني

اسم مبحوثنا: "علي"، واسم والده: "عبد الرحمن"، أما اسم جدّه فـ: "تميم".

ويكنى بـ: "أبي الحسن".

أما نسبته، فهي: "يفرني"؛ ومعلوم أن بني يفرن أو آيت يفرن، أو الإفرنيونين، ـ على حد قول ابن خلدون ـ «**من شعوب زناتة وأوسع بطونهم، وهم عند نسّابة زناتة: بنو يفرن بن يصلتين بن مسرا بن زاكيا بن ورسيك بن الديرت بن جانا، وإخوته مغراوة، وبنو يرنيان، وبنو واسين، والكلّ بنو يصلتين. وبعض نسّابتهم يقولون: "إنّ يفرن هو ابن ورتنيذ بن جانا، وإخوته: مغراوة، وغمرت، ووجديجن". وبعضهم يقول: "يفرن ابن مرّة بن ورسيك بن جانا". وبعضهم يقول: "هو ابن جانا لصلبه"**»[1].

قال ابن خلدون: «**ويفرن في لغة البربر هو القار**»[2]. وقيل: "تعني كلمة: "إفري" بالبربرية: الكهف (إذ كان بنو يفرن في تاريخهم الأول يأوون إلى المغارات والكهوف)، وتجمع على: "إيفران"، ومنها جاءت كلمة: إفريقيا نسبة لسكان شمالها"[3].

لقد وقف اليفرانيون عبر تاريخهم في وجه خصومهم من المستعمرين للشمال الإفريقي مدافعين عن أرضهم ووطنهم: فردوا هجومات الفنيقيين، والرومان، والبيزنطيين، ولم يُسهِّلوا حتى مهمة الفاتحين العرب، بل لقد أخبر المؤرخون بوقوفهم

---

(1) ابن خلدون، العبر: 7/ 15.

(2) نفسه.

(3) ويطلق اسم يفرن أو افران على عدة مدن في الشمال الأفريقي مثل: مدينة "يفرن" في ليبيا التي يسكنها عدد من البربر إلى اليوم، ومدينة "إيفران" المغربية في أعالي جبال الأطلس. وهناك أيضا مغارات جيولوجية في المغرب تسمى بـ"يفرن".

بقوة إلى جانب الكاهنة ضد الأمويين والعباسيين في بداية الأمر. ويخبرنا ابن خلدون بأن بني يفرن كانوا إبان الفتح الإسلامي أكبر قبائل زناتة، وكان منهم بإفريقية وجبل أوراس والمغرب الأوسط بطون وشعوب، فلمّا كان الفتح دخل إفريقية ومن بها من البربر المسلمون من العرب فتطامنوا لبأسهم حتى استقر الدين الجديد، وحسن إسلامهم. ولمّا فشا مذهب الخوارج في العرب وغلبهم الخلفاء بالمشرق واستلحموهم نزعوا إلى المغرب، وصاروا يبثّون به مذهبهم في البربر، فتلقّته رؤساؤهم على اختلاف مذاهبهم باختلاف رؤوس الخارجية في أحكامهم من إباضية وصفريّة وغيرهما، فانتشر في البربر، وضرب فيه بنو يفرن هؤلاء بسهم، وانتحلوه وقاتلوا عليه. وكان أوّل من جمع لذلك منهم: "أبو قرّة" من أهل المغرب الأوسط، ثم من بعده "أبو يزيد" (صاحب الحمار) وقومه بنو واركوا ومرنجيصة، ثم كان لهم بالمغرب الأقصى من بعد الانسلاخ من الخارجيّة دولتان على يد يعلى بن محمد صالح والانتقال إلى مذهب السنة[1].

وبالوقوف مع نسبة أبي الحسن الطنجي إلى "بني يفرن" قد يعتقد القارئ بأنه بربري من أصول أمازيغية، ولكن ابن القاضي ما يفتأ ينبه إلى أن أبا الحسن ليس «من بني يفرن أصالة، وإنما هو من مواليهم حلفاء»[2].

وإضافة إلى هذه النسبة "اليفرانية"، نجد أبا الحسن يُنسب إلى مدينتي: مكناس وطنجة، فيُدعى أحيانا بـ: "أبي الحسن الطنجي"، وأحيانا بـ"أبي الحسن المكناسي".

---

(1) ابن خلدون، العبر: 7/ 15-16.

(2) المنتقى المقصور في مآثر الخليفة المنصور، تح: محمد زروق: 2/ 696-697.

وعليه فيمكن القول بخصوص النسبة إلى "**طنجة**": لا نملك أي معلومة تساعد لفهم سبب هذه النسبة، ولا أستطيع إلا افتراض أن أسرته أو أحد أجداده مرُّوا أو استقروا ردحا من الزمن بهذه المدينة البوغازية.

أما "**مكناس**" فهي قريبة من مدينة فاس، وقد كانت ملجأ أحد أخوي أبي الحسن في مرحلة الدراسة، وربما استقر بها طويلا فيما بعد، ولذلك لصقت هذه النسبة أيضا بالأسرة، ومن هنا نُسب أبو الحسن إلى مكناس، فقيل: "أبو الحسن المكناسي".

بقيت نسبة أخيرة لم تُذكر في تسميات من نسبوا اليفرني من المترجمين؛ تلك هي نسبتُه "الفاسية"، فلم نجد أحدا دعاه بـ"أبي الحسن الفاسي"، مع أن الصواب أن هذه أدق نسبة يمكن نعته بها؛ لأن أبا الحسن أقام بفاس معظم حياته، ولأنه ألف "مباحثه" ـ كما صرح بذلك بنفسه ـ وختمها في فاس سنة: 728هـ/ 1328م[1]، ومعظم الشيوخ والتلاميذ الذين سنتعرض لهم بالحديث خلال حديثنا عن تكوينه وعطائه إنما كان مكان التلقي العلمي عنهم وعندهم بفاس، مما يؤكد صدق هذه النسبة، ويوثق ارتباطه المتين بهذه المدينة العلمية.

لقد كان من الضروري أن تكون فاس مركز الدراسة الأساس لشيخنا اليفرني بحكم أهميتها العلمية، إذ إنها مثلت في زمانه وقبل زمانه ـ ومنذ عهد الموحدين ـ قبلة العلم والعلماء، إليها كان القصد، ومنها كان العلم يفور: يقول عبد الواحد المراكشي في «**المعجب**» متحدثا عن فترته الموحدية: «إن مدينة فاس هي حاضرة المغرب في وقتنا هذا، موضع العلم منه، اجتمع فيها علم القيروان، وعلم قرطبة، إذ كانت قرطبة حاضرة الأندلس، كما كانت القيروان حاضرة المغرب، فلما اضطرب أمر القيروان

---

(1) المباحث العقلية، ص: 272.

بِعَيْثِ العرب فيها، واضطرب أمر قرطبة باختلاف بني أمية، رحل منهما من كان فيهما من العلماء والفضلاء من كل طبقة، فرارا من الفتنة، فنزل أكثرهم مدينة فاس...وما زلت أسمع المشايخ يدعونها بغداد المغرب»[1].

نفهم من النص السابق أن المراكز العلمية بمدينة فاس، وعلى رأسها جامع القرويين استمرت في القيام برسالتها العلمية والفكرية منذ تأسيسها، وبقيت إلى عهد الموحدين. على أن مدينة فاس عاشت أيامها الخالدة بحق في عصر بني مرين، حيث كانت الحياة الثقافية بمختلف فروعها من أولى اهتماماتهم، ولهذا لا يمكن أن يكون ارتباط أبي الحسن الأول ونسبته الحقة إلا إلى مدينة فاس.

وبالرجوع إلى موضوع بيت وأسرة أبي الحسن اليفرني، يخبرنا الثعالبي بأن: «بيتهم بيت علم ووجاهة بفاس»[2]، فقد اشتعلت بفضل أبي الحسن فتيلة العلم بهذا البيت العتيد، وانتقل شغف العلم والدراسة إلى جل أفراد العائلة؛ إخوة وأبناء وأحفادا، فتخرَّج منهم علماءُ وقضاةٌ ومؤلفون كثر لعل من أشهرهم:

أ- **أبو العباس اليفرني**: وهو أخو أبي الحسن، ولم أصل إلى معرفة أخباره، وأكتفي بالتأكيد على أنه شخصية حقيقية وجدت، تجمعها بمبحوثنا علاقة أخوة استنادا إلى ما ذكره ابن القاضي في «**المنتقى المقصور**»، حيث أثبت لأبي الحسن أخا بهذا الاسم[3].

ب- **أحمد بن عبد الرحمن بن تميم اليفرني المكناسي**(ت.753هـ/ 1352م): أخو أبي الحسن، وشيخ السطي. قال عنه مخلوف: هو «الإِمام، الفقيه، العالم، العامل، الثقة،

---

(1) المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان ومحمد العربي السلمي، ص:504-505.

(2) الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في **تاريخ الفقه الإسلامي**: 2/ 314.

(3) المنتقى المقصور: 2/ 695-696.

الفاضل»[1]، نزيل مكناسة الزيتون، انتقل إليها من فاس، ورحل إليه الناس من فاس للأخذ عنه، فلما رجع صار يدعى بالمكناسي. روى عن ابن الزبير، وابن سليمان، والوادي آشي، وابن هاني ـ تلميذ ابن الشاط ـ، وابن رشيْد السبتي، وأبي يعقوب البادسي، وأخذ العلم أيضا عن أبي عبد الله أحمد بن قاسم بن محمد الأنصاري المالقي الضرير الشهير بابن قاسم، وسعيد بن محمد الغساني[2]. وتوفي بفاس سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة[3].

ج- **محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليفرني (ت.818هـ/ 1415م)**: ابن السابق، أي أنه ابن أخي أبي الحسن اليفرني، «**الفقيه، الفرضي، المؤلف**»، الشهير بالمكناسي من أهل مدينة فاس. ولد سنة تسعة وثلاثين وسبعمائة، وتوفي سنة ثمان عشرة وثمانمائة[4].

د- **عبد العزيز بن محمد اليفرني المكناسي (ت.853هـ/ 1449م)**: الشيخ العدل الفرضي أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن أحمد اليفرني الشهير بالمكناسي[5].

هـ- **عبد الله بن محمد المكناسي اليفرني الفاسي (ت.856هـ/ 1452م)**: من أبناء عمومة أبي الحسن له: "**تقييد على الحوفية**" أجاد فيه[6]. قال ابن القاضي عنه: «من أهل

---

(1) شجرة النور الزكية، رقم: 798: 1/ 313.

(2) ابن القاضي، درة الحجال، رقم: 57: 1/ 46، وابن الخطيب، الإحاطة: 4/ 273، والتنبكتي، كفاية المحتاج، رقم: 57: 1/ 46.

(3) الونشريسي، الوفيات، ص: 120-121، و ابن القاضي، جذوة الاقتباس: 1/ 122وفيها: "أحمد ابن عبد الرحيم" بدلا من "عبد الرحمن"، ودرة الحجال، رقم: 57: 1/ 46، ولقط الفرائد، ص: 206. وانظر أيضا: عبد اللطيف الجيلاني، الحافظ ابن رشيد السبتي الفهري وجهوده في خدمة السنة النبوية، ص: 896.

(4) الونشريسي، الوفيات، تح: محمد حجي، ص: 138، وابن القاضي، جذوة الاقتباس: 2/ 239، ودرة الحجال، رقم: 801: 2/ 284، ولقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، تح: محمد حجي، ص: 239.

(5) الونشريسي، الوفيات، ص: 144.

(6) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 581.

مدينة فاس الفقيه الحيسوبي، كان قائما على كتاب الحوفي، وتوفي بمدينة فاس المحروسة سنة ست وخمسين وثمانمائة»[1].

و- **أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليفرني الشهير بالقاضي المكناسي الفاسي (ت. 917هـ أو918هـ / 1511م)**: من أحفاد أبي الحسن الطنجي وابنُ السابق. قال التنبكتي: «قال بعض أصحابنا: كان فقيهًا، قاضيًا، فرضيًا، حسابيًا، تولّى قضاء فاس أزيد من ثلاثين سنة لأنه ولي سنة خمس وثمانين إلى أن مات، وكان فاضلًا ذا سياسة، أخذ عن القَوْري وعن أبيه»[2]، ... وصار يطلق على أسرته بعده سمة: "ابن القاضي". درس عليه الونشريسي صاحب «**المعيار**»، ونقل فتاويه وأحكامه في هذا الكتاب. له تواليف، منها: «**مجالس القضاة والحكام**» ـ الذي صار عمدة القضاء ـ، و«**التنبيه والإعلام فيما أفتاه المفتون وحكم به القضاة من الأوهام**»، و«**تقييد على الحوفية**». وكان محتاطا جدا في قبول الشهادات، ويقول: «من طلبها لي، فكأنما خطب ابنتي»[3]... وتوفي سنة: سبع عشر وتسعمائة، عن ثمان وسبعين سنة، وقيل توفي في السنة التي تليها[4]. ونقل عنه عصريه الشيخ ابن غازي في «**تكميل التقييد**»، وتولى ولده الفتوى بفاس بعده[5]. وذكر ابن القاضي أن شيخه أبا راشد يعقوب بن يحيى اليدري حدثه «بطريق حباب[6] التي هي في باب المدبر[7] عن شيخه ابن غازي، وعن شيخه عن **أبي عبد الله**

---

(1) ابن القاضي، جذوة الاقتباس: 2/ 425.

(2) التنبكتي، نيل الابتهاج، رقم: 708، ص: 581

(3) الحجوي الثعالبي، الفكر السامي، رقم: 700: 2/ 314، وانظر: الناصري، الاستقصا، تح: جعفر ومحمد الناصريين: 4/ 146.

(4) ابن القاضي، جذوة الاقتباس: 1/ 245.

(5) البغدادي، هدية العارفين: 2/ 323. وانظر: كحالة: معجم المؤلفين: 8/ 285.

(6) حباب بن عمرو.

(7) التدبير عبارة عن العتق الموقع في المملوك بعد موت المالك عن دبر منه.

المكناسي، [قال ابن القاضي:] وحدثني أن شيخه ابن هارون لازم المكناسي المذكور في الحساب والفرائض نحوا من عشرين سنة»[1].

ز- القاضي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد اليفرني: بعد وفاة محمد بن عبد الله اليفرني إثر قدومه مريضا من حركة طنجة سنة: 917هـ/ 1512م ولي القضاء بعده ولده عبد الله هذا[2].

ح- محمد بن محمد بن عبد الله اليفرني القاضي المكناسي (ت.928هـ/ 1522م)[3].

ط- القاضي أبو فارس عبد العزيز المكناسي: هناك إحالة مهمة في كتاب «**المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**» لابن القاضي تتعلق بأحد أقارب أبي الحسن اليفرني هو القاضي أبو فارس عبد العزيز المكناسي. فقد ذكر ابن القاضي وهو يتحدث عن أبي الفضل خروف التونسي (ت.966هـ/ 1559م) أنه «لما كان أسيرا كان يكاتب أبا عبدالله اليسيتني[4] [ت.959هـ/ 1552م] يتوسط فيه للمريني أبي العباس أحمد الوطاسي [حكم تقريبا من: 932إلى 956هـ/ 1526-1549م] حتى أخرجه من الأسر. فلما خرج من الأسر وبلغ مدينة فاس، أتى إلى دار القاضي أبي فارس عبد العزيز المكناسي مع اليسيتني، فألقيا عليه قول بعضهم:

---

(1) المنتقى المقصور: 2/ 697.

(2) ابن القاضي، جذوة الاقتباس: 1/ 245.

(3) ابن القاضي، لقط الفرائد، ص: 289.

(4) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليسيتني، الفقيه العلامة المحقق الجامع بين فنون المعقول والمنقول، الحاج، الرحالة، الخطيب، المفتي. قرأ على ابن غازي، ورحل إلى المشرق فلقي جماعة من أهل العلم. وأخذ عنه المنجور والقصار وجماعة... انظر ترجمته عند: ابن القاضي، الجذوة، رقم: 240: 1/ 246، ودرة الحجال، رقم: 645: 2/ 201.

«عافــت المــاء في الشــتاء فقلنــا　　　　بــل رديــه تصــادفيه ســخينا»

فلم يُجب بشيء، وكان معه بعض التونسيين، فقال: "أظن أن قائل هذا كان يعبث". قال ابن القاضي معلقا بعد ذلك: «وكان خروف هذا فقيها معقوليا يشارك في خمسة عشر علما. وأبو الحسن الطنجي شيخ السطي من أجداد أبي فارس المكناسي المذكور، ومنهم أبو العباس اليفرني...والطنجي المذكور له أخوان: أحدهما أبو العباس المذكور، والآخر رجل انتقل إلى مكناسة، وبذلك سمي المكناسي، وهؤلاء أولاده...»(1).

ي- **القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليفرني (مُحَمَّد الصُّغَيِّر)**: المؤرخ المالكي (عاش فِي حُدُود: 1150هـ/ 1737م). درس العلوم بمسقط رأسه بمراكش على جماعة من الأعيان كالشيخ أحمد بن علي المداسي المراكشي. ارتحل لطلب العلم بفاس في جامع القرويين حيث أخذ عن عدد من كبار العلماء، من أمثال: أحمد ابن عبدالحيّ الحلبي، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي. بعدما أنهى الإفراني دراسته بفاس سنة:1130هـ/ 1717م عاد إلى موطنه مراكش، وبدأ التدريس بها، وكان يدرس العلوم الإسلامية عموما من تفسير وحديث وفقه، كما عمل إماماً وخطيباً في المسجد اليوسفي في مراكش. من تصانيفه: «**الإفادات والإرشادات**»، و«**صفوة مَا انْتَشَر من أخبار صلحاء الْقرن الحادي عشر**»، و«**طلعة الْمُشْترى في ثبوت توبة الزمخشري**»، و«**المجالِس المكناسية**»، و«**المسلك السهل فِي شرح توشيح ابْن سهل**»، و«**نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**»(2).

وقد ذكرت هذا القاضي الأخير ضمن مشاهير بيت اليفرني، وإن كنت غير متيقن

---

(1) المنتقى المقصور: 2/ 695-696.

(2) الناصري، الاستقصا: 4/ 146 ، وانظر: الحجوي الثعالبي، الفكر السامي، رقم: 700: 2/ 314.

من كونه قريبا لأبي الحسن اليفرني الطنجي. ولكن يكفيني ـ إن لم يكن الأمر كذلك ـ أن أثرت الانتباه إلى تميز فرع ورجال بني يفرن، وتقدمهم في مراكز العلم والقضاء بدءا من الطنجي وإلى عصور متأخرة بعده، مع أننا نستحضر أسماء كثيرة لشخصيات بارزة في السياسة والعلم ممن نسبوا إلى "إفران" وإلى "بني يفرن" ممن لا ارتباط ـ بالتأكيد ـ بأبي الحسن اليفرني وبيته، وردت أسماؤهم في كتب متعددة منها «تاريخ ابن خلدون»، و«**الإحاطة**» لابن الخطيب، و«**الاستقصا**» للناصري وغيرها، من أمثال: أمير زناتة: أبي سعدى اليفرني، ويعلى بن محمد اليفرني، وأبي زيد بن دوناس اليفرني، وعبد الرحمن ابن عطاف اليفرني، وأبي نور بن أبي قرّة اليفرني وغيرهم...وعموما فالتحقيق والتحقق بالنسبة "اليفرانية" المميزة لبيت أبي الحسن، أعتقد أنها تتبدى من خلال قرنها بالنسبة "المكناسية" أو "الطنجية"، فهذا هو المميز لهذا البيت الذي ثبتت علاقته باليفرانيين من خلال التحالف فقط وليس بالأصالة، وأعتقد أن هذا هو المبرر الذي دفعني إلى وضع القاضي الأخير ضمن علماء بيت أبي الحسن اليفرني.

ونختم كلامنا عن بيت "اليفرني" هذا بنقل ما ذكره ابن القاضي عن أقارب أبي الحسن الطنجي أثناء حديثه عن أبي فارس المكناسي ـ أحد أحفاد اليفرني السابقين ـ حيث قال: «ولم يبق منهم اليوم إلا امرأة متزوجة ببعض بني عمي، وهم أختاننا من القديم إلى الآن...»[1].

1-2 عصر اليفرني السياسي والثقافي

1-2-1- سياسيا

توزع الغرب الإسلامي خلال الحقبة التي عاش فيها اليفرني بين الحفصيين في تونس (قامت دولتهم سنة:625هـ/ 1228م)، وبني عبد الواد بالجزائر (ظهرت دولتهم

(1) المنتقى المقصور: 2/ 695-696.، والمنوني، ورقات من حضارة المرينيين، ص: 14.

عام: 633هـ/ 1236م)، أما أرض أندلس فقد اقتسم معظم مدنها القشتاليون والقطلانيون، واحتفظ بنو الأحمر بمنطقة محدودة في الجنوب ابتداء من سنة: 629هـ/ 1231م. ومن ثمة لم يبق للمرينيين إلا المغرب الأقصى الذي ابتدأ ظهورهم به عام 613هـ/ 1216م على عهد زعيمهم عبد الحق بن محيو، وقامت دولتهم فيه بصورة رسمية سنة: 616هـ/ 1219م على عهد عثمان بن عبد الحق، واستطاع يعقوب ابن عبد الحق أن يسيطر على مراكش، ويقضي نهائيا على حكم الموحدين سنة: 668هـ/ 1269م.

عاش اليفرني العصر الأول من عهد دولة بني مرين[1] الذين رجح ابن خلدون أن تكون أصولهم زناتية بربرية[2]، والذين حكموا المغرب نحو قرنين ونيف بعد أن قضوا على سلطة الموحدين فيه. وإذا كان عُمرُ متكلّمنا اليفرني قد انصرم بدخول سنة: 734هـ، فإن ميلاده ـ الذي لم يحدِّده الذين عرَّفوا به ـ سيكون ـ بحسب بعض المؤشرات ـ قبل هذا التاريخ بخمسين أو ستين سنة على الأقل ـ والله أعلم ـ، أي أنه ربما ولد بين سنوات: +-660+-670، ومات في التاريخ المذكور قبلُ. وهذا يوافق فترات حكم الخلفاء المرينيين المذكورين عقبه:

أ- أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق بن محيو القائم بأمر الله والمنصور به (الذي حكم من: 656هـ إلى: 685هـ). يعد أبو يوسف هذا المؤسس الفعلي للدولة المرينية، وهو أول من قام باتخاذ شعار الملك، ولقب بالسلطان. ومن أهم إنجازاته:

- أنه قضى على الموحدين وهزم آخر خلفائهم أبا دبوس بعد أن دخل عليهم مراكش سنة: 668هـ/ 1269م[3].

---

(1) انظر: مجهول، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ص: 35.

(2) ابن خلدون، العبر: 7/ 221.

(3) ابن خلدون، العبر: 7/ 240 وما بعدها. وابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 307.

- وفي عام 660هـ بعث بجيش مغربي للجهاد بالأندلس، وعاد إلى الجهاد في الأندلس سنة: 676هـ/ 1277م، فدخل إشبيلية وإلى قرطبة ومدنا أندلسية أخرى، وعاود غزو الفرنج في سنة: 681هـ/ 1282م، وسنة: 683هـ/ 1284م، قال ابن الأحمر: «كان مظفرا منصور الراية، ميمون النقيبة، لم تهزم له قط راية، ولم يكسر له جيش، ولم يغز عدوا إلا قهره، ولا لقي جيشا إلا هزمه ودمره، ولا قصد بلدا إلا فتحه»[1].

- واسترد سجلماسة من بني عبد الواد.

- وصفا له المغرب كله، فقطع الدعوة للحفصيين في تونس.

- استقر بمدينة فاس، وبنى إلى جوارها المدينة "البيضاء"، وسكنها مع حاشيته وذويه. وكان أبو يحيى بن عبد الحق أول من دخل مدينة فاس، وهزم الموحدين فيها، واستولى عليها بعد حصار شديد (سنة: 648هـ/ 1250م)، في ضربة عُدت قاصمة للموحدين، وكانت نذير الانهيار النهائي لدولتهم.

- اهتم بالبناء وتنظيم أمور الدولة، فشيد البيمارستانات، ورتّب لها الأطباء، وخصص بعضها لعلاج الفقراء والمساكين.

- بنى المدارس لطلبة العلم، ووقف عليها الأوقاف.

واستمر يعقوب المنصور المريني غازياً ومصلحاً إلى أن تُوفِّي بالجزيرة الخضراء بالأندلس، ودفن بشالة[2].

---

(1) إسماعيل ابن الأحمر، روضة النسرين في دولة بني مرين، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط:2: المطبعة الملكية بالرباط: 1411هـ/ 1991م، ص: 29.

(2) ابن الأحمر، روضة النسرين، ص: 27-30.

ب- **أبو يعقوب يوسف بن يعقوب الناصر لدين الله** (حكم من: 685هـ/ 1286م إلى 706هـ/ 1306م)[1]، جرت البيعة لهذا السلطان وهو في الجزيرة الخضراء، فرجع إلى فاس بعد أن تنازل للسلطان محمد بن يوسف "ابن الأحمر" عن عدة ثغور عدا الجزيرة ورندة وطريف. وبعد توطيد أمور المغرب عاد للجهاد ومقاتلة شانجة ملك الفرنجة الجديد. ثم رجع إلى المغرب سنة: 691هـ/ 1292م.

ومع سير أبي يعقوب سيرة والده في الإصلاح إلا أنه ووجه بعراقيل كثيرة حالت دون إنجازه المرغوب:

- إذ تبدد جهاده في الأندلس بعد مخالفات ابن الأحمر، الذي هادن الفرنجة وتنازل لهم عن أملاك المسلمين خوفا من سيطرة المرينيين.

- كما عجز عن التحكم في المناطق النائية بما فيها مناطق نفوذ بني عبد الواد الذين عجز عن إخضاعهم لحكمه، رغم حصاره الطويل لهم، وبنائه مدينة "المنصورة" بجوارهم، بل لقد قتل وهو محاصر لهم سنة: 706هـ/ 1306م[2].

ج- **أبو ثابت عامر بن عبد الله بن يوسف** (حكم من: 706هـ/ 1306م إلى 708هـ/ 1308م)، بعد توليته الحكم صَالَح عثمان بن يغمراسن، وفض الحصار عن تلمسان ومناطق الزيانيين من بني عبد الوادي بعد أن دام ذلك الحصار في عهد والده أربع عشرة سنة، فدخل المغرب وأقام بمدينة فاس.

وبعد محاربته للقائد المنقلب عليه يوسف بن أبي عياد وقتله إياه بيده في مراكش، توجه سنة 707هـ/ 1307م إلى طنجة بقصد الإعداد للجهاد في الأندلس، وطلب من

---

(1) انظر عنه: ابن الأحمر، روضة النسرين، ص: 31.

(2) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 388.

ابن الأحمر التخلي عن سبتة...وخلال حصارها سينتقل إلى جوار ربه بعد أن نال منه السم[1]، ليخلفه أخوه أبو الربيع سليمان في الحكم. وعامر هو الذي أمر ببناء مدينة "تيطاوين" لنزول عسكره بها أثناء حصار سبتة[2].

د- **أبو الربيع سليمان بن عبد الله بن يوسف** (حكم من: 708هـ/ 1308م إلى 710هـ/ 1310م). حاصر سبتة، وسار إليها بجيش عظيم، ففتحها عنوة بأمر أشياخها وموافقة عامتها، بعد أن كرهوا إمارة أهل الأندلس[3]. ومات مسموما في تازة، وله عشرون سنة. وهو الذي استقضى القاضي علي بن عبد الحق الزرويلي الصغير شيخ اليفرني[4].

هـ- **أبو سعيد الأول عثمان بن يعقوب بن عبد الحق** (حكم من: 710هـ/ 1310م إلى 731هـ/ 1331م)، وقد أمر هذا الخليفة بإنشاء الأجفان بدار صناعة مدينة سلا تأهبا لمحاربة الروم. وولّى أبا زكرياء يحيى ابن الفقيه أبي طالب العزفي مدينة سبتة مفوضا له جميع أمورها، وعقد له على أسطولها[5]. واتجه من فاس لغزو تلمسان، ففتح

---

(1) المصدر السابق، ص: 392، وابن الأحمر، روضة النسرين، ص: 32.

(2) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 392.

(3) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 393.

(4) المصدر السابق، ص: 394، و ابن الأحمر، روضة النسرين، ص: 33.

(5) كان أبو زكرياء يحيى وأبو زيد عبد الرحمن ابنا أبي طالب عبد الله بن أبي القاسم محمد بن أبي العباس أحمد العزفي من سرواتهم، وأهل المروءة والدين فيهم. وكانوا يغشون مجالس العلم بمسجد القرويين من فاس لما كانوا عليه من انتحاله. وكان السلطان أبو سعيد أيام ولاية بني أبيه من قبله يحضر مجلس الشيخ الفقيه أبي الحسن الصغير، وكان أبو زكرياء يحيى بن أبي طالب يلازمه ويتودد إليه، فاتصل به، وصارت له بذلك وسيلة عنده. فلما أفضى الأمر إلى السلطان أبي سعيد رعى لبني العزفي تلك الوسيلة، فأنعم عليهم، وعقد لأبي زكرياء يحيى منهم على سبتة، وردهم إلى موطن سلفهم، ومقر رياستهم، فقدموها سنة عشر وسبعمائة، وأقاموا فيها دعوة السلطان أبي سعيد والتزموا طاعته. الناصري، الاستقصا: 3/ 113.

معاقلها، ولم يخرج له أحد من بني عبد الوادي. ولكن يحيى العزفي سيثور وسيتمنع عن الوصول إلى السلطان سنة 716هـ، فما كان من أبي سعيد إلا أن حاصره بجيش عظيم. وظل السلطان يتنقل بين مدن الشمال المغربي حتى سكنت أحواله بعد 720هـ/ 1320م، فعاد للاستقرار بفاس.

وهو الذي أنشأ المدرسة المرينية، قال صاحب «**روض القرطاس**»: «وفي سنة عشرين وسبعمائة أمر أمير المسلمين أبو سعيد ...ببناء المدرة بحضرته من فاس الجديدة، فبنيت أتقن بناء، ورتب فيها الطلبة لقراءة القرآن، والفقهاء لتدريس العلم، وأجرى عليهم المرتبات والمؤن في كل شهر، وحبس عليها الرباع والمجاشر... » ومما يعرف عن هذه المدرسة أنها كانت تدرس «تهذيب البرادعي» درّسه بها: أبو العباس الجذامي الفاسي المعروف بالقباب (ت. 778هـ/ 1377م)[1].

و توفي أبو سعيد بعلة النقرس، ودفن بشالة سنة: 731هـ/ 1331م.

و- **أبو الحسن علي بن عثمان بن يعقوب المنصور بالله** (حكم من: 731هـ/ 1331م إلى 752هـ/ 1351م). وهو والد السلطان أبي عنان فارس. خطط منذ توليه الحكم لسياسة قوامها الاستئثار بزعامة المغرب، وكانت له إرداة قوية لتوحيد الغرب الإسلامي تحت رايته[2]، وتأتى له ذلك في بعض الوقت. قال ابن الأحمر: «كان ضخم الملك، متسع السلطان، ملك المغرب بأجمعه، واستولى على ملك تلمسان بعد قتله لسلطانها أبي تاشفين العبد الوادي، وملك مدينة تونس، وسائر بلاد إفريقية بعد قتله لملكها عمر بن أبي يحيى الموحد الهنتاتي»[3].

---

(1) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: 411-412، والمنوني، الورقات: 51.

(2) انظر: محمد الشريف، تاريخ المغرب المريني، ط: مطبعة الهداية، تطوان: 2001، ص: 50.

(3) راجع عن أخباره ومآثره: محمد ابن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعباد، وابن الأحمر، روضة النسرين، ص: 37.

وخلال حصار السلطان أبي الحسن لسجلماسة حيث كان يسعى للقبض على أخيه أبي علي الذي نكث بيعته سنة: 734هـ/ 1334م ستنتهي فصول حياة مبحوثنا اليفرني، ولذلك سنكتفي من التفاصيل السياسية الخاصة بالسلطان أبي الحسن المريني بالقول بأن هذا السلطان مات بذات الجنب بجبل هنتاتة سنة: 752هـ/ 1351م، وله من العمر: ستون سنة، ودفن بشالة[1]. وكان ابنه أبو عنان قد دعا لنفسه عندما طالت غيبة أبيه بإفريقية، فلما عاد أبو الحسن إلى المغرب وأفلت بأعجوبة من الغرق الذي وقع فيه معظم الذين رافقوه في رحلة الرجوع ببجاية سنة: 750هـ/ 1350م، حاول مناجزة ابنه لاسترجاع ملكه واحتل مراكش، ولكن قوة الابن هزمته، ودفعته إلى اللجوء إلى جبل هنتاتة، حيث قضى نحبه[2].

هكذا يبدو عصر اليفرني من الناحية السياسية عصرا مليئا بالصراعات والمواجهات العسكرية، حيث إن الاستقرار السياسي لم يكن بعد قد تحقق للمرينيين الذين عاش في ظلهم، فأعداؤهم متعددون ومواقع الخصوم مختلفة: فالنصارى في الأندلس، وبنو الأحمر ـ المراوغون ـ في جنوب الأندلس، والحفصيون ـ المتحكمون ـ في إفريقية، والزناتيون ـ المعاندون ـ في الجزائر، ومن ثم لم تتحقق الوحدة النسبية للمنطقة تحت لوائهم ـ على عهد اليفرني ـ إلا في فترة قصيرة تأخرت إلى عهد أبي الحسن المريني، فلم يكتب لأبي الحسن أن يحضرها. ولا شك أن لهذه الظروف القلقة تأثيرا واضحا على نفسيات ومصالح المفكرين من أمثال مبحوثنا، الذي كان حذرا متوجسا في تعامله مع القضايا المتعلقة بالسلطة والحمام، كما يبدو ذلك في سيرته وفي كتابه «المباحث»[3].

---

(1) ابن خلدون، العبر: 7/ 380.

(2) راجع تفاصيل أحداث سيرته مثلا عند: الناصري، الاستقصا: 3/ 118 والصفحات التالية.

(3) راجع المباحث العقلية: (قضايا الإمامة ومباحثها على الخصوص).

1-2-2- ثقافيا

أ- الفعل الثقافي للسياسيين

أما فيما يخص الحياة الثقافية في العصر المريني خلال الزمن الذي عمّر فيه اليفرني فيمكن القول بأن الحركة العلمية وقتئذ كانت تعرف انتعاشا ظاهرا بعد قيام ملوك بني مرين ببعث الواقع الثقافي وإنعاشه، ودعم العلم والعلماء، وتأسيس مؤسسات التعليم والتلقين.

يُحكى عن السلطان أبي يوسف أنه كان من عادته بعد صلاة الصبح أن يقرأ بين يديه إلى وقت الضحى كتب السير، والقصص، وفتوح الشام، فيستمع إليها، ويناقش الحاضرين في مشكلاتها، وفي ليالي رمضان يسمر مع العلماء ليذاكرهم في فنون العلم إلى ثلث الليل الأخير[1].

وكان أمير المسلمين أبو يوسف يعقوب مكرِّما للصالحين، موقِّرا لهم، معظِّما للعلماء، مقربا لهم...وأجرى على الكل الأنفاق من بيت المال[2]. وقد اختص جماعة من الفقهاء والأدباء بمجالسته ومنادمته؛ منهم: القاضي يوسف ابن حكم، والفقيه القاضي الكاتب البارع علي المغيلي، والفقيه الأديب مالك بن المرحل، والفقيه الكاتب أبو عمران التميمي، والفقيه الأديب عبد العزيز الملزوزي الشاعر[3].

وكان السلطان أبو ثابت يجلس إلى العلماء والفقهاء، وعلى رأسهم أبو يحيى بن أبي الصبر[4].

(1) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: 363-364، والمنوني، الورقات: 235.
(2) ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص: 298.
(3) نفسه، ص: 308.
(4) ابن خلدون، العبر: 7/ 314.

أما السلطان أبو سعيد[1] فكان محسوبا من أهل العلم، ومن شيوخه أبو الحسن الزرويلي، وخرّج له أبو القاسم التجيبي من مروياته أربعين حديثا في فضل ا لجهاد والحث عليه[2].

وقد وصف ابن مرزوق الجد عناية السلطان أبي الحسن المريني بالعلم وأهله وصفا مدققا فقال: «لا خفاء باختصاصه أهل العلم لمجالسه ومحاضرته ومشاورته، ومشاركته فيما يتقلده من الأمور الشرعية، وما يتلقاه من السير الرضية، وجعلهم بطانته،...فكان ...أبر الناس بأهل العلم، وأعرفهم بقدرهم؛ استخلصهم لنفسه، وجمعهم من سائر بلاده في حضرته، إذا سمع بمن له رسوخ قدم في العلم أقدمه على حضرته، وجعله من خواص أهل مجلسه، وأجرى عليهم الجرايات التي تكفيهم حضرا وسفرا، فاجتمع بحضرته أعلام، ثم ضم لهم من كان بتلمسان وأحوازها حين استيلائه عليها، ثم استمر هذا العمل في دخوله بلاد إفريقية، ولم يزل على هذا إلى أن توفي»[3].

ومن أكبر الأدلة على ازدهار العلم والعلماء في هذه الفترة التي عاش فيها أبو الحسن الطنجي وتوسع الحركة الفكرية، قوة وكثافة الهيئة العلمية المرافقة لأبي الحسن إلى إفريقية؛ وكانوا نحو أربعمائة عالم، غرقوا عند انقلاب جفونهم أثناء رجوع السلطان إلى المغرب في نواحي بجاية سنة: 749هـ/ 1348م.

وقد عرفت معظم الحواضر المغربية على هذا العهد نشاطا علميا رفيعا، فلمعت مدن: فاس، ومكناس، وسبتة، ومراكش، وآنفا، وآسفي، وآزمور، وسلا، وسجلماسة،

---

(1) راجع عنه: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد عبد المعيد ضمان، رقم: 2572: 3/ 247.

(2) المنوني، الورقات: 235-236.

(3) ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، ص: 260.

وتلمسان. وبالأندلس: مالقة وغرناطة[1]. وبقيت فاس ـ مكان إقامة اليفرني ـ أكثر هذه المدن إشعاعا؛ لكونها كانت مركز الحكم، فجلبت العلماء والمثقفين، وقصدها كل راغب في العلم والتعليم من كل البقاع والأصقاع.

وقد وفّر المرينيون لبعض المدن إمكانات علمية جديدة تمثلت في: بناء المدارس، والمساجد، وإنشاء خزائن الكتب، وإجراء المرتبات على العلماء والطلبة، ومراجعة المناهج التعليمية، ومغربة الجهاز الثقافي في بعض القطاعات[2].

فبفاس بنى السلطان أبو يوسف "مدرسة الحلفاويين" (الصفارين) عام: 675هـ/ 1276م[3]، وأمر أبو سعيد الأول بتشييد "مدرسة المدينة البيضاء" سنة: 720هـ/ 1320م[4]، و"مدرسة العطارين" سنة: 725هـ/ 1324م[5]. وبنى السلطان أبو الحسن علي بن عثمان "مدرسة الأندلس"[6]، و"مدرسة السبعيين" بشرق فاس، سنة: 723هـ/ 1323م، ثم مدرسة الوادي بمصمودة ـ أسفل جامع الأندلس ـ سنة 725هـ/ 1324م[7]، وزودت المدارس بالكتب والمؤلفات.

وفي مدينة مكناس شيد السلطان أبو يوسف مدرسة القاضي (المدرسة الفيلالية)، التي ما تزال موجودة شرقي الجامع الأعظم إلى اليوم[8]. وبنى السلطان أبو الحسن بها

---

(1) انظر: المنوني، الورقات، ص: 201.

(2) انظر: المنوني، الورقات، ص: 239.

(3) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 363، والجزنائي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، إع: عبدالوهاب بن منصور، ص: 81.

(4) الناصري، الاستقصا: 3/ 112.

(5) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: 411.

(6) الناصري، الاستقصا: 3/ 112.

(7) الجزنائي، جنى زهرة الآس، ص: 37-38.

(8) وسميت "مدرسة القاضي" لكون القاضي الحسن ابن عطية الونشريسي كان يدرس بها. انظر: =

كذلك «مدرسة العطارين»[1].

أما مراكش فقد بنى بها السلطان أبو يوسف مدرسة ابن يوسف، وكان بها عدد كبير من المدارس الأخرى والمساجد، فصارت موطن العلوم العقلية والرياضية بالمغرب كيف لا وهي التي خرّجت ـ في هذا العصر ـ علماء كبارا من أمثال: أبي عبد الله محمد ابن عبد المالك الأنصاري (ت.703هـ/ 1304م)، وابن البناء العددي (ت.721هـ/ 1321م)، وعبد الحكيم بن علي بن عبد الملك (ت.723هـ/ 1323م) وغيرهم.

ومن جهته أسس السلطان أبو الحسن المريني مدرسة الجامع الكبير بتازة[2].

ولم تكن المدن الأندلسية ومعها مدينة سبتة المغربية بمنأى عن هذه الحركة العلمية الرفيعة التي شهدها عصر المرينيين، فقد كانت سبتة معقلا من معاقل العلم والمعرفة؛ تجمّع فيها نخبة من الأدباء والفقهاء والمحَدِّثين والمتكلِّمين، ومن أشهر علماء المدينة لهذا العصر نذكر: ابن أبي الربيع السبتي (ت.688هـ/ 1289م)، وعبد المهيمن الحضرمي (ت. 749هـ/ 1348م)، ومالك بن المرحّل (ت.699هـ/ 1300م)، وابن الشاط (ت.723هـ/ 1323م)، وأبا القاسم التجيبي (ت.730 هـ 1329م)، وابن رشيد (ت.721هـ/ 1321م)، ولا يمكن بحال إغفال آل العزفي العلماء النجباء الذين كانت لهم الكلمة الأولى بسبتة علما وحكما.

وبخصوص الأندلس التي عاشت في هذه الفترة أياما عصيبة بسبب ضعف الحكام المسلمين، وضيق مساحة بلاد الإسلام إثر سقوط الحواضر الإسلامية بها مدينة بعد

= ابن غازي، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط: المطبعة الملكية، الرباط: 1408/ 1988، ص: 36، والمنوني، الورقات، ص: 244.

(1) ابن غازي، المصدر السابق، ص: 37.

(2) انظر: ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، والمنوني، الورقات، ص: 239.

أخرى في أيدي النصارى، فلم يستمر الإشعاع العلمي بها إلا في مدينتي: مالقة وغرناطة بالنظر إلى التنافس الذي ظل محتدما بين بني الأحمر بغرناطة، وأصهارهم بني اشقيلولة بمالقة[1]، ومن أشهر علماء الأندلس لذلك الزمان: الفقيه ابن الزبير الغرناطي (ت.708هـ/ 1308م)، والشاعر أبو إسحاق الأنصاري (ت.699هـ/ 1300م)، واللغوي أبو جعفر بن راشد (ت.702هـ/ 1303م)، والفقيه الأديب أبو عبد الله اللخمي (ت.708هـ/ 1308م)...وغيرهم.

ب- تطور العلوم على العصر الأول لبني مرين:

- علم الفقه:

أما علوم هذا العصر فإن التقدم فيها كان لـ "**علم الفقه**" ـ كما سنتبينه حتى لدى **اليفرني** المتكلم الفقيه الكبير ـ، وقد عاد المغاربة على عهد المرينيين إلى مذهبهم المالكي بعد المحاولات المتكررة من الموحدين لقصر المغاربة على الأخذ بالمذهب الظاهري... **فأقر المرينيون المذهب المالكي الذي اختاره أجدادهم، واتخذوه مذهبا رسميا، وعملوا على نشره وتعليم أصوله و قواعده**، وهكذا كانت أبرز كتب الدرس الفقهي عند علماء المرينيين متمثلة في: «مدونة مالك»، و«**رسالة ابن أبي زيد**»، و«**تهذيب البراذعي**»، و«**التفريع لابن جلاب**»، و«**التلقين للقاضي عبد الوهاب**»، و«**الجواهر لابن شاس**»، و«**مختصر الطليطلي**». كما وصل إلى المغرب في هذا العصر مختصرا ابن الحاجب الفقهي والأصولي: «**منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل**»، أتى بهما أبو الربيع **اللجائي**، ـ وهو من تلاميذ القرافي[2]ـ، وقام بتدريسهما، فصارت للمختصرين مدرسة

(1) انظر: ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص: 315.

(2) ابن قنفذ، أنس الفقير وعز الحقير، تصحيح: محمد الفاسي، وأدولف فور، ص: 68.

كبيرة بفاس وغيرها من مناطق المغرب. وسنجد اليفرني يعتمد كثيرا على هذين المختصرين في «**مباحثه**» لشرح وتقريب بعض القضايا والمواضيع العقدية واللغوية.

ومن أهم الفقهاء المغاربة ـ الذين كانوا شيوخا لجيل اليفرني أو قرناء له ـ نذكر:

- أبا إبراهيم الأعرج الورياغلي الفاسي (ت.683هـ/ 1284م)، شيخ شيوخ «**تهذيب المدونة للبراذعي**»، والمحشي عليها[1].

- وأبا الفضل راشد الوليدي الفاسي (ت.689هـ/ 1290م) الذي كان ذا عناية بـ«**جامع ابن يونس**»، و«**تبصرة اللخمي**»، وألف كتاب «**الحلال والحرام**»[2].

- وإسحاق الزموري (ت. بعد نيف وسبعمائة)، ـ الذي كان يتكلم على «**التهذيب**»، وأخذ عن الأعرج ـ[3].

- وإبراهيم الغازي السريفي الفاسي (ت.716هـ/ 1316م).

- وأبا زيد الرجراجي الفاسي (ت.718هـ/ 1318م) ـ الذي أملى على «**المدونة**» إملاء حسنا ـ.

- وأبا الحسن الزرويلي الصغير ـ شيخ اليفرني الذي سنعود إليه لاحقا ـ.

- وأبا الربيع الونشريسي (ت. 705هـ/ 1305م) الفقيه المشاور النوازلي القائم على «**التهذيب**»، و«**التفريع لابن جلاب**».

---

(1) ابن القاضي، الجذوة: 1/ 164-165.

(2) انظر: الكتاب وتحقيقه ومقدمته لعبد الرحمن العمراني، ط: مطبعة فضالة، المحمدية (د-ت)، ص: 47-48.

(3) ابن القاضي، الجذوة: 1/ 165.

۞ وأبا القاسم النالي (ت.بعد 720هـ/ 1320م)، ـ الذي كان يدرس «**المدونة**» بفاس ـ.

۞ وأبا عبد الله الرندي الفاسي (ت.740هـ1340م) ـ الحافظ للمذهب، والمقدم في النظر، له تصنيف عجيب شرح فيه «تفريع ابن جلاب» ـ[1].

۞ وعبد الرحمن الجزولي الفاسي (ت.741هـ/ 1341م) ـ الذي كان يحضر مجالسه في «**المدونة**» و«**الرسالة**» أكثر من ألف فقيه معظمهم يستظهر «**المدونة**»، وقيدت عنه على «**الرسالة**» تقاييد ثلاثة[2]ـ، وغيرهم[3].

- **علم التفسير:**

وفي هذا العصر سيعرف "**علم التفسير**" و"**علوم القرآن**" ازدهارا واضحا بعد تهمم الكثير من العلماء بهما، وتفرغهم لخدمتهما، فلمعت بالمغرب أسماء اهتمت بالتفسير مثل ابن أبي الربيع السبتي (ت.688هـ/ 1289م)، الذي قام بتفسير قسم مهم من الكتاب الكريم، واعتنى ابن البناء العددي من جهته بـ«**التعليق على الزمخشري**»، وقام بوضع **تفسير للقرآن الكريم**»؛ وُصف بأنه في منحى «**ملاك التأويل**» لابن الزبير[4].

- **علم الحديث، وعلم السيرة النبوية:**

وفي خصوص "**الدرس الحديثي**" لهذا العصر الأول من عهد المريني، لا ينبغي نكران الدور المتميز الذي اضطلع به الموحدون لإحداث نهضة حديثية قوية بالمغرب،

---

(1) ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، ص: 261-262.

(2) انظر: ابن القاضي، الجذوة:2/ 401-402.

(3) راجع: المنوني، الورقات، ص: 294-295..

(4) انظر: المنوني، الورقات، ص: 265-266.

ظل صداها يتكرر سنوات طويلة بعدهم بالبلاد، ورغم شكاوى ابن رشيد السبتي بالواقع والحال المتردي لعلم الحديث في زمانه بعد عهد أبي الحسن ابن القطان (ت.628هـ/ 1231م)، وأبي عبد الله المواق (ت.642هـ/ 1244م)[1]، إلا أن الحقيقة تحكي بأن هذا العلم كان قويا بالمقارنة مع الفترات اللاحقة من العهد المريني، بفضل رحلات المغاربة إلى مصر، والشام، والحرمين الشريفين، وتلقيهم من كبار محدثي المشرق، وأيضا للحظوة الخاصة والعناية التي نالها أهل الحديث لدى الحكام المرينيين.

نجد من أشهر المغاربة الذين تميزوا في الدرس الحديثي:

- عبد الرحمن العمراني الإدريسي المراكشي (ت.بعد 682هـ/ 1282م)، ـ الذي قرأ «**الموطأ**»، وسمع «**صحيح مسلم**» بمراكش من أبي الحسن قطرال، و«**صحيح البخاري**» بسبتة من أبي مروان الباجي[2] ـ.
- وأبا علي بن أبي الشرف السبتي المشهور بالصقلي (ت.702هـ/ 1303م)، وكان ذا سند رفيع إلى «**صحيح البخاري**»[3].
- ومنهم أيضا: محمد بن علي ابن قطرال (ت.710هـ/ 1310م) ـ المحدث الواسع الرواية ـ[4].
- وأبو القاسم العزفي اللخمي السبتي (ت.717هـ/ 1317م) نزيل فاس ودفينها، ـ خاتمة الحفاظ ـ[5].

---

(1) انظر: إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، تح: محمد الحبيب بلخوجة، ص: 5.

(2) ابن القاضي، درة الحجال: 3/ 74-75.

(3) التجيبي، البرنامج، ص: 77.

(4) سمع كثيرا ببلاده، ثم رحل فدخل مصر والشام والحجاز وسمع بها. ومن شيوخه: ابن الزبير، وابن عياش، وابن أبي الربيع، وابن أبي الأحوص، وجماعة. وجاور بمكة، ومات بها. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، رقم: 1579: 5/ 339.

(5) ابن حجر، الدرر الكامنة، رم: 2140: 6/ 35.

- ومنهم محمد بن إبراهيم البقّوري (ت.707هـ/ 1307م) ـ مؤلف «**إكمال الإكمال**»[1] ـ.
- وأبو القاسم التجيبي السبتي (ت.730هـ/ 1329م)، ـ الراوية المسند، الناقد، الحافظ، المتقن، الضابط[2]ـ.
- ومنهم كبير محدثي الفترة: ابن رشيد الفهري السبتي (ت.721هـ/ 1321م)، الذي كان قمة في الحديث والرواية، واسع السماع، عالي الإسناد، صحيح النقل، أصيل الضبط، تام العناية، ذاكرا للرجال. ومن مؤلفاته في الحديث: «**ترجمان التراجم**»، و«**إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح**»، و«**السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**»[3].

وإلى جانب عناية المرينيين وعلمائهم بالحديث، اعتنوا بالسيرة النبوية، وبالحفلات والمواسم الدينية، خصوصا عيد المولد النبوي الشريف، فأحدثوا الاحتفال به سنة: (691هـ/ 1292م).

ومن أهم المؤلفات التى كانت تُدرَّس في المغرب خلال هذا العصر كتاب «الشمائل الترمذية»، و«**سيرة ابن إسحاق**»، و«**سيرة ابن فارس**»، و«**شفا القاضى عياض**».

أما مؤلفات المغاربة في زمن اليفرني فيحضر معنا الاسم الشهير: «**كتاب الدر المنظم في مولد النبى المعظم**» لأبي القاسم العزفي (ت.677هـ/ 1278م)، أمير سبتة، وتعليق أبي زيد ابن العشاب التازي (ت.724هـ/ 1324م) على «**الشمائل الترمذية**»[4].

---

(1) ابن فرحون، الديباج المذهب: 2/ 316.

(2) قال الذهبي: «خرجت له مائة حديث عن مائة شيخ، وحصل أصولا وكتبا، وله فضيلة جيدة»، انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، رقم: 611: 4/ 280.

(3) انظر ترجمته عند: ابن الخطيب، الإحاطة: 3/ 102.

(4) انظر: المنوني، الورقات، ص: 291.

- علم الكلام:

أما علم الكلام فبعد ترسيم المذهب الأشعري على يد الموحدين منذ ابن تومرت (ت.524هـ/ 1129م) وعبد المؤمن بن علي الموحدي (ت.558هـ/ 1163م)، فإنه سيعرف انتشارا وتوسعا واستقطابا للعلماء والمؤمنين المغاربة، بحيث سيصير مذهبا عقديا بلا منافس في البلاد، وقد كان للإجراءات الدعمية والتعزيزية التي اضطلع بها الحكام وأيدها الفقهاء الرسميون ـ وغير الرسميين ـ بالغ الأثر في تحقيق السيطرة الأشعرية على الدرس الكلامي بالغرب الإسلامي. وهكذا اغتنى المذهب بالأنصار والمدرسين والمؤلفين، فوجدنا أشاعرة مغاربة بزّوا إخوانهم من أشاعرة المشرق على عهد الموحدين من أمثال:

- ابن العربي المعافري(ت.543هـ/ 1148م) ـ مؤلف **«المتوسط»**، و**«الأمد الأقصى»** **«والأفعال»** و**«العواصم من القواصم»**، وغيرها من الكتب العقدية على طريقة الأشاعرة ـ.
- والسلالجي (ت. 574هـ/ 1174م) ـ صاحب «البرهانية»ـ.
- وأبو علي عبد الحق المسيلي ـ مؤلف كتاب «التذكرة في أصول الدين»[1]ـ.
- وأبو عبد الله الفندلاوي ابن الكتاني ـ شارح «البرهانية» ـ[2].
- وأبو عمران الجورائي (كان حيا عام: 598هـ/ 1202م) ـ صاحب **«العقيدة»** المعروفة باسمه[3]ـ.

---

(1) سنتحدث عنه لاحقا في قسم التحقيق.

(2) تقدمت الإشارة إليه سابقا.

(3) خالد زهري، المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية، ببليوغرافيا ودراسة ببليومترية: 2016: 1/ 191.

- وعبد الجليل القصري (ت. 608هـ/ 1211م)، ـ شارح «**أسماء الله الحسنى**»، ومؤلف «**شعب الإيمان**»[1]ـ.
- وأبو القاسم ابن الزق ـ شارح «**البرهانية**» كذلك ـ[2].
- وابن خمير السبتي (ت.614هـ/ 1217م) ـ مؤلف «**مقدمات المراشد في علم العقائد**» و«**تنزيه الأنبياء**»[3]ـ.
- وأبو عبد الله ابن المناصف (ت.620هـ/ 1228م) ـ صاحب «**الدرة السنية في المعالم السنية**»[4]ـ.
- وأبو الحجاج المكلاتي (ت.626هـ/ 1228م) ـ الذي رد على الفلاسفة في كتاب: «**لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول**»[5]ـ.
- وأبو يحيى زكريا الشريف الإدريسي (كان حيا عام: 629هـ/ 1231م) ـ الذي شرح عقيدة أستاذه المقترَح في كتاب: «**الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**»[6]، وله كتاب: «**كفاية طالب الكلام في شرح الإرشاد**». وكتاب: «**شرح الأربعين في أصول الدين**» للرازي[7]ـ.

هؤلاء هم أهم علماء الأشعرية الذين ازدان بعلمهم عصر الموحدين، ولا نزعم انحصار عدد المشتغلين بعلم الكلام الأشعري في هذه الأسماء، بل الراجح أن غيرهم

---

(1) كتاب "الشعب" منشور.
(2) تقدم الكلام عنه (انظر فهرس الأعلام).
(3) الكتابان محققان ومنشوران في طبعات: الأول من تحقيقي، والثاني بتحقيق: رضوان الداية.
(4) حققت بعض أقسامه في السيرة والفقه، وحقق قسم العقيدة فيه في بحوث جامعية لم ترق إلى المستوى المطلوب، ونُعدُّ في المركز لإخراج هذا القسم الكلامي وطبعه قريبا ـ بحول الله ـ.
(5) حقق ونشر من طرف: فوقية محمود سنة: 1977، ثم من طرف أحمد علمي حمدان سنة: 2012.
(6) حققه يوسف احنانة، ونشرته دار الغرب الإسلامي سنة: 1993م.
(7) انظر: احنانة، تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ص: 172.

كثير، ولكن الذي ميز هؤلاء المذكورين هو تتويجهم للنبوغ بالاهتمام بالتأليف، فجل الذين سردنا أسماءهم كتبوا في تطوير الفكر الأشعري، ومعظم كتاباتهم مما كتب لنا الاطلاع عليه وتقويمه.

وإذا كان من خصوصيات البحث الكلامي الأشعري في عهد الموحدين عنايته بصفة استثنائية ـ عبر مسار الأشعرية ـ بالفكر التومرتي الكلامي، وبموضوع "المهدوية" و"العصمة" اللتين ترتبطان بموضوع الإمامة، فإن هذه المؤلفات الأشعرية التي وصلتنا نجت في معظمها من السقوط في أسر أفكار زعيم الموحدين، فلم نجد فيها دفاعا صريحا عن هذين المبدأين، بل أقصى ما حصل عندها، هو تجنب بعضها الخوض في تفاصيل الإمامة وشروطها، واكتفاؤها بالإشارة إلى أن موضوع الإمامة ليس من البحوث العقدية الأصيلة[1].

وإذا كان الخلاف بين الحكام الموحدين ـ الذين وطدوا للفكر الأشعري بالمغرب ـ قد حصل بينهم وبين بعض أعلام الفكر والعقيدة مثل القاضي عياض وابن العربي المعافري وغيرهما ممن اصطدم مع اختيارات الدولة الرسمية، فلا شك أن مردَّه إلى هذه الأبعاد الإيديولوجية التي مارست فعلها، وتركت تأثيرها على توجيهات الموحدين لزمرة العلماء في بلدهم، وهو ما كان يأباه بعض ذوي القناعات المذهبية الخالصة منهم، كما وقع لمن ذكرنا من قبل.

بعد انقلاب الموحدين أنفسهم على إدراجات ابن تومرت العقدية الشاذة المتعلقة بشروط الإمام، وبالقول في الصفات وغيرهما...سيصير المذهب العقدي الأشعري المجرد المذهب والثابت الرسمي لدى المغاربة، وسيحصل الاتفاق بين العلماء والحكام

---

(1) انظر مثلا: ابن خمير السبتي، مقدمات المراشد في علم العقائد، تح: جمال علال البختي، ص: 383 وما بعدها.

على اعتباره موجه عقيدة الأمة، ومحدد تمثلاتها الإيمانية، كيف لا، وقد ظهر أن معظم المؤمنين من أهل السنة يدينون به، ويعبدون ربهم انطلاقا من تفسيراته.

سيشهد العصر المريني إذن امتدادا لهذه القناعات المذهبية، وسيكون احتضان الأشعرية قناعة مشتركة بين العامة والخاصة، والعلماء وأولياء الأمور...وهو ما يسر الطريق أمام مزيد تعميق وتوطيد للمذهب في تربة المغرب.

لقد ظهر مفكرون آخرون ساروا على نهج متقدميهم من علماء فترة الموحدين، فدرّسوا العقيدة، وأنشأوا لها المؤسسات، وأعدوا لها المجالس الخاصة، وتم نقل آخر ما أُلّف من كتب في هذا المذهب عند المشارقة إلى البلاد، متابعة للتطورات، وتحيينا للمعطيات والاجتهادات التي شهدها الفكر الأشعري إثر تطور بحوثه، وتجدد مشاكله، وتشعب قضاياه.

وهكذا سنجد الانخراط الكبير من علماء المغرب في متابعة العمل الترويجي لهذا الفكر، كما سنجد تقديم أشكال متنوعة في التأليف والبحث، فمن علماء العصر المريني نذكر:

- **ابن بزيزة التونسي** (ت.662هـ/ 1264م) ـ مؤلف شرحين مهمين: الأول على «**البرهانية**»، والثاني على «**الإرشاد**»[1] ـ.
- **أبا العباس أحمد بن عيسى الغماري** (ت.682هـ/ 1283م)، كان يثني على فخر الدين الرازي كثيراً، وكان لا يقارن به غيره، ويقدم كتبه على غيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين في علم الكلام[2].

(1) تقدمت الإشارة إلى المخطوطين سابقا.

(2) الغبريني، عنوان الدراية، ص: 112-113.

- **أبا يعقوب يوسف الغساني السبتي** (ت.700هـ/ 1301م)، له عدة تآليف منها شرحان لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، «**الإفادة الكبرى**» و«**الإفادة الصغرى**».
- **ومحمد بن خليل السكوني** (ق: 7هـ/ 13م)، وله «**أربعون مسألة في أصول الدين**»[1]، و«**شرح التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد**» ـ[2].
- **وأبا بكر الخفاف** (ق.7هـ/ 13م)، ـ شارح «**البرهانية**»، وله: «**اقتطاف الأزهار واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح الإرشاد**» ـ.
- **وأبا العباس الغبريني البجاوي** (ت.704هـ/ 1305م)، ـ صاحب كتاب: «**الفصول الجامعة والحدود المانعة في تقريب عقيدة أهل السنة أولي النظر السديد، والرأي الصالح الحميد**»[3] ـ.
- **وأبا علي عمر بن محمد بن خليل السكوني الإشبيلي القيرواني** (ت.717هـ/ 1317م)، ابن السكوني السابق، ـ والذي ألف جملة من الكتب العقدية منها: «**علم البراهين القاطعة**»، و«**علم الحقائق وقواعد العقائد**»، و«**عيون المناظرات**»[4]، و«**لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام**»[5]، و«**مختصر في أصول الدين** »، و«**المعتمد في المعتقد**»[6] ـ.
- أما **ابن البناء العددي** فهو المفكر المراكشي الكبير الغني عن التعريف (ت.721هـ/ 1321م)، وقد خلف عدة كتب في العقيدة من أهمها: «**الاقتضاب**

---

(1) حقق ونشر من طرف: فوقية محمود سنة: 1977، ثم من طرف أحمد علمي حمدان سنة: 2012.

(2) حُقق بكلية الآداب بالرباط (في إطار بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا)، ولم ينشر بعد.

(3) توجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط، رقمها: 12338، انظر: زهري، المصادر: 1/ 233.

(4) حققه: سعد غراب، وتم نشره بالجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس: 1976.

(5) حققه: سعد غراب، ونشر في حوليات الجامعة التونسية، ع: 12،س: 1975.

(6) راجع: زهري، المصادر: 1/ 234-235.

والتبيين في علم أصول الدين»، «المراسم في علم الكلام»، «شرح مراسم طريقة في فهم الحقيقة من حال الحقيقة» وغيرها[1]...

- **أبا جعفر بن الحسن الكلاعي ابن الزيات** (ت. 728هـ/ 1328م): له كتاب **«أس مبنى العلم، وأس معنى الحلم»** مقدمة في علم الكلام، **«المقام المخزون في الكلام الموزون»**، وكتاب في التصوف **«اللطائف الروحانية والعوارف الربانية»**.
- **محمد بن محمد بن علي بن البقال** (ت. 725هـ/ 1325م): العلامة الأصولي المعقولي كان من العلماء المحققين المحصلين المشاركين، وله في علم الكلام تآليف حسان[2].

ضمن هذه الحلقة في تطور الكتابة الأشعرية بالغرب الإسلامي يُصنّف مبحوثنا أبو الحسن اليفرني بكتابه المهم والرفيع **«المباحث العقلية»**، الذي يفوق جل ما كُتب من أعمال بلدييه في العقيدة الأشعرية.

1-3- مصادر ثقافة اليفرني ومشيخته

لا شك أن عالما في مرتبة أبي الحسن الطنجي ـ الذي نعده رائدا لمرحلة جديدة من مراحل تطور علم الكلام بالمغرب ـ تخرج على يد علماء كبار، ودرس على نخبة أساتذة زمانه، فقد كان المغرب المريني على عهده يعج بالشيوخ في مختلف الفنون بعد التحول والتفتح الفكري الذي شهده المغرب بدءا من دولة الموحدين. وإذا كانت الفترة المرينية قد شهدت الاحتفاء الكبير بالعلم وأهله، فيمكننا أن نتصور الجو الثقافي الذي نشأ فيه أبو الحسن اليفرني، والعدد الوافر من الشيوخ الذين يسّر القدر لقاءه بهم، وأخذه عنهم.

---

(1) حققه ونشره مركز أبي الحسن الأشعري سنة: 2014.

(2) انظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص: 386. وكحالة، معجم **المؤلفين**: 9/ 289.

ومع توفر كل هذه الفرص والإمكانات، وافتراض تحقق كل الاحتمالات السابقة إلا أنه للأسف لم يصلنا عن شيوخ هذا المتكلم إلا شيخ واحد. ولعل السبب في إغفال ذكر بقية الشيوخ يرجع إلى كون أبي الحسن لم يَكتب ترجمته، ولم يجمع فهرسته، ولم يتكفل تلاميذه بذلك أيضا، ولا غرو أن اهتمامه بعلم الكلام وتعمّقه فيه، كان أحد أسباب خمول ذكره والتفصيل في سيرته، لاهتمام أهل التراجم، وعناية المؤرخين للأعلام عادة بالمحدثين والفقهاء الفروعيين وبالمتصوفة خصوصا، واكتفائهم بالإشارة العابرة أحيانا للمشتغلين بالعلوم العقلية والفلسفية.

وعلى العموم فإن الشيخ الأكبر ـ الذي ذكره المترجمون ـ ممن تخرج بهم أبو الحسن اليفرني هو أبو الحسن الصغير الزرويلي (ت.719هـ/ 1319م): ولما كان هذا الشيخ مصدرا مهما من مصادر ثقافة مبحوثنا، وجب الوقوف مع سيرته وقفة خاصة[1].

فهو علي بن محمد بن عبد الحق، أبو الحسن، ويعرف بالصُّغير الزرويلي[2]، الفقيه المالكي المحصِّل، ممن دارت عليهم الفتوى وقتئذ.

درس على عدد من الشيوخ من أهمهم: الفقيه راشد بن أبي راشد الوليدي (ت.675هـ/ 1276م)، ـ لازمه طويلا وانتفع به، وعليه كان اعتماده ـ، وأبو إبراهيم إسحاق الورياغلي (ت.683هـ/ 1284م)، وأبو الحسن علي الأنصاري القرطبي (ت.730هـ/ 1330م)، وأبو زيد عبدالرحمن بن عفان الجزولي (ت.741هـ/ 1340م).

---

(1)انظر ترجمته عند: ابن الخطيب، **الإحاطة**: 4/ 158، ابن القاضي، **درة الحجال**: 3/ 243-244، **وجذوة الاقتباس**: 2/ 447، ومخلوف، **شجرة النور**، رقم: 789: 1/ 309، ولمين الناجي، **أبو الحسن الصغير رائد المدرسة المالكية بالمغرب الأقصى**.

(2) فهو "زرويلي" وليس "زرواليا"، إذ إن "زروال" قبيلة بشمال فاس، تشتمل على عدة أفخاذ وفرق ومداشر، أما أصله هو فمن "بني زرويل" وهي مجرد فرقة لقبيلة الأخماس السفلى المشتملة على عدة فرق، تقع قرب مدينة شفشاون بشمال المغرب، انظر: الناجي، أبو الحسن الصغير، ص: 71-72.

ومن أهم تلاميذه إلى جانب اليفرني: أبو عبد الله محمد بن حسن اليحصبي (ابن الباروني) (ت.734هـ/ 1334م)، وأبو محمد عبد المومن الجاناتي الفاسي (ت.746هـ/ 1345م)، وإبراهيم بن عبد الرحمن التسولي (المشهور بابن أبي يحيى) (ت.748هـ/ 1347م)، وأبو عبد الله السطي (ت. 750هـ/ 1349م)، وقاضي الجماعة أبو البركات ابن الحاج البلفيقي (المعروف بابن الحاج) (ت.771هـ/ 1370م)، وأبو عبد الله الرعيني الأندلسي الفاسي (عرف بالسراج) (ت.779هـ/ 1377م)، وغيره.

أتقن أبو الحسن الصغير أولا علوم اللغة والفرائض، ثم عكف على الفقه، فاعتكف على قراءة «تهذيب البراذعي» حتى صار إمام وقته في فقه «المدونة»، كما كانت له مشاركة في شيء من أصول الفقه ـ العلم العزيز على عهده ـ.

وقد نص الونشريسي على أن أبا يعقوب المريني ولى الصغير القضاء على مدينة تازة، فحُمدت سيرته، كما ولي قضاء فاس في مدة السلطان أبي الربيع سليمان سنة: 709هـ/ 1309، فظهرت صرامته وصلابته في الحق[1]. قال ابن الخطيب: «ولي القضاء بفاس، قدّمه أبو الربيع سلطان المغرب وأقام أوده، وعضده، فانطلقت يده على أهل الجاه، وأقام الحق على الكبير والصغير، وجرى من العدل على صراط مستقيم»[2].

كما كان أبو الحسن الزرويلي صدراً في الإفتاء، حسن التوقيع في ذلك، قال ابن خلدون عنه: «شيخ الفتيا، المذكور بها»[3]. وكانت تأتيه النوازل من جميع المناطق:

---

(1) الونشريسي، الوفيات، ص: 103.

(2) الإحاطة: 4/ 158.

(3) ابن خلدون، العبر: 7/ 318.

(من تازة، وسلا، وسجلماسة، وقصر عبد الكريم، وصفرو)[1]، فيجيب عنها باختصار ويترك فضول الكلام. وتولّى القضاء بتازة، ثم فاس، وعرف بالعدل والاستقامة.

أما عن دروسه ـ التي كان يلقيها بالقرويين وبجامع الأصدع أو الأزدع بفاس[2] ـ فقد نُقل أن مجلسه العلمي كان يحضره نحو مائة نفس، وكان يقعد على كرسي عالٍ يسمع البعيد والقريب على انخفاض كان في صوته، وكان يفتح ما ينيف على الثمانين كتاباً يعرضها حفظاً عن ظهر قلب، ولا شك أن اليفرني كان أحد المعايشين لهذه الأجواء المتميزة، ننقل نصا مهما للونشريسي يلقي الضوء الكافي عما يمكن لليفرني أن يكون تعلم منه في هذه المجالس، يقول: «كان [الصغير] قيما على "التهذيب" حفظا. كان في مجلسه ـ رحمه الله ـ أزيد من ثمانين ديوانا تفتح عليه، يختبر بها حفظه، فكان يظهر عليه العجب، كان إذا قرأ القارئ صدر "**المدونة**" قرأها من حفظه، ثم يقول: ونصها في الأيام، ثم يذكر ضبطه إن احتاج إليه، ثم يذكر سائر المختصرات من: "**ابن يونس**"، و"**اللخمي**"، و"**الباجي**"، ومن "**ابن زمنين**" وغيرهم، ثم يذكر تفاصيل "**ابن رشد**"، ونوازل الباب للأقدمين، وكلام القرويين»[3].

وقد خلف الزرويلي عدة أعمال وآثار وتقاييد ـ قيدها عنه تلاميذه ـ، دلّت على رسوخ قدمه، وتقدم مركزه من أهمها: «**تقييد على تهذيب المدونة للبراذعي**»، و« **فتاوي أو نوازل**»، و«**تقييد على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**».

وقد وضع أبو عبد الله محمد بن غازي المكناسي تعليقاً على «**تقييد المدونة**» سماه: «إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة»، ونقل عنه الونشريسي في «**المعيار**» كثيرا.

---

(1) التاجي لمين، أبو الحسن الصغير، ص: 126.

(2) مسجد صغير فرعي تابع للقرويين بفاس.

(3) الونشريسي، الوفيات، ص:102 – 103.

كانت وفاة أبي الحسن الزرويلي بثغر فاس سنة: 719 هـ/ 1319م، ومات عن سن تقارب مائة وعشرين سنة.

وعموما فإذا كانت هذه هي ترجمة موجزة لعالمنا الزرويلي التي تشي بمدى تمكن الرجل، وطول باعه في مجال الفقه، وجملة من العلوم الشرعية، فإن الذي يهمنا في هذا المقام هو إثبات العلاقة العلمية بينه وبين أبي الحسن اليفرني. والحال أن هذه الصلة ثابتة قطعا؛ فقد ذكر التنبكتي عن الطنجي أنه: «أخذ عن أبي الحسن الزرويلي»(1)، وقال مخلوف في ترجمة الزرويلي: «أخذ ...عنه جماعة منهم: عبد العزيز الغوري، قيد عنه تقييداً على "المدونة"، وهو من أحسن التقاييد وأصحها، وعلي بن عبد الرحمن اليفرني عرف بالطنجي، ومحمد بن سليمان السطي، وأبو سالم إبراهيم التسولي الشهير بابن أبي يحيي، والقاضي أبو البركات المعروف بابن الحاج. قيدت عنه تقاييد على **"التهذيب"** و**"الرسالة"**، وله **"فتاوى"** قيدها عنه تلامذته»(2).

وأعتقد أن هذين النصين كافيان لتأكيد تلمذة أبي الحسن اليفرني لأبي الحسن الزرويلي وتخرجه على يده.

1-4- الإنتاج العلمي لليفرني

ترك أبو الحسن الطنجي بعض التآليف التي تشهد بتمكنه وبواسع اطلاعه وثقافته، فبالإضافة إلى شرحه على البرهانية المسمى بـ: «**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**»؛ وهو موضوع عملنا في هذا الكتاب ـ الذي سنعود إليه فيما بعد ـ، ذكر المترجمون له أنه خلف تأليفا آخر في مجال الفقه والأحكام، والكتاب فريد في بابه، غني بمادته التي اعتمدها كبار الفقهاء بالمغرب، فماذا يمكن أن نقول عن هذا التأليف؟

---

(1) التنبكتي، نيل الابتهاج، رقم: 415، ص: 326.

(2) شجرة النور، رقم: 789: 1/ 309.

اسم هذا العمل هو: «**تقييد على المدونة**»[1]. فلنحدد أولا المراد بالكلمتين: "**التقييد**" و"**المدونة**".

أما المقصود بـ"**المدونة**": فهي «**المدونة الكبرى**» **أو** «**الأم**» أو «**الكتاب**»؛ وهي مجموعة من الأسئلة والأجوبة عن مسائل فقهية وردت على إمام دار الهجرة مالك ابن أنس من مغاربة، وقد روى "**المدونة**" أبو سعيد سُحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي (ت.240هـ/ 854م) ولذلك تنسب إليه أحيانا، فيقال: «**مدونة سحنون**»؛ لأنه من صحَّح مسائلها عن ابن القاسم، ثم قام بتهذيبها، وترتيبها، وتذييلها بالآثار، وربما كانت التسمية تمييزا لها عن «**تهذيب المدونة**» للبراذعي(ت.466هـ/ 1074م)[2] الذي أطلق عليه البعض: اسم «**المدونة**».

وتنسب «المدونة» أيضا لابن القاسم (ت.191هـ/ 806)م)[3]ـ أشهر تلاميذ الإمام مالك ـ، وذلك لأنه الراوي لتلك السماعات والأجوبة عن الإمام مالك، ثم لتضمنها كثيرا من آرائه واجتهاداته الخاصة.

كما أن لها نسبة رابعة: لأبي عبد الله أسد بن الفرات بن سنان (ت.213هـ/ 828م) وهذه نسبة قد اندثرت، ولا تذكر إلا عند الحديث عن أصل المدونة.

---

(1) انظر: ابن القاضي، درة الحجال، رقم: 1247: 2/ 441، وكفاية المحتاج: 1/ 346، والتنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 325، ومخلوف، شجرة النور: 1/ 313، وكحالة، معجم المؤلفين: 7/ 119.

(2) قام الفقيه أبو سعيد البراذعي (خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي القيرواني) في كتابه «التهذيب في اختصار المدونة »، بالعناية بـ «المدونة الكبرى» تهذيبا وتنقيحا وترتيبا واختصارا، نال بها إعجاب العلماء وإكبارهم . فلم يكن عمله في التهذيب مجرد اختزال للألفاظ، أو ضغط للمعاني الوفيرة، كما هو شأن الكثير من المختصرات، وإنما انصب عمله على الغربلة والتمحيص للروايات المتعددة والسماعات المختلفة، وجمعا لما تفرق، وترتيبا لما تناثر، وتنسيقا لما اختلط.

(3) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنَادة العُتَقي.

أما بالنسبة لـكلمة: "**التقييد**": فالتقاييد والطرر والحواشي أعمال شبيهة بالشروح؛ لأنها ترتبط بمؤلف معين، وتتميز عن الشروح بكون مؤلفيها لا يتناولون بالشرح والتعليق جميع أبواب وفصول الكتاب المعلّق عليه، بل يقتصرون على بعضها فقط، ويعلِّقون على قضايا معينة فيها. ويعتبر تقييد أبي الحسن الطنجي المذكور من أهم الطرر والتقييدات في المذهب المالكي بالمغرب، إلى جانب طرر أبي إبراهيم الأعرج (ت.683هـ/ 1284م)[1]، وكلاهما طرر وتقييدات على كتاب «**التهذيب**» في اختصار «**المدونة**» لأبي سعيد البراذعي.

نقل الونشريسي في «**المعيار**» عن القرافي منعه الفتيا من الحواشي لعدم صحتها والوثوق بها، ثم ذكر تعليق برهان الدين عليه قال: «ومراده إذا كانت الحواشي غريبة النقل، وأما إذا كان ما فيها موجودا في الأمهات، أو منسوبا إلى محله، وهي بخط من يوثق به، فلا فرق بينها وبين سائر التصانيف. ولم يزل العلماء وأئمة المذهب ينقلون ما على حواشي كتب الموثوق بعلمهم المعروفة خطوطهم، وذلك موجود في كلام القاضي عياض، والقاضي أبي الأصبغ ابن سهل وغيرهما إذا وجدوا حاشية يعرفون كاتبها نقلوا ذلك عنه، ونسبوا ذلك إليه، وأدخلوا ذلك في مصنفاتهم. وأما حيث يُجهل الكاتب، ويكون النقل غريبا، فلا شك فيها قال القرافي ـ رحمه الله ـ. ومن ذلك "**الطرر لأبي إبراهيم الأعرج على التهذيب**"، وهو من الكتب المعتمد عليها الموثق بصحة ما فيها. وكذلك

(1) هو أبو إبراهيم إسحاق بن يحيى بن مطر الورياغلي المعروف بالأعرج. قال عنه محمد بن جعفر الكتاني في "سلوة الأنفاس": «كان وليا صالحا زكيا ورعا زاهدا تقيا آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر المألوف»، وقال: «كان إماما من أئمة الدين والعلماء المهتدين وآية الله ـ عز وجل ـ في "المدونة"، وهو صاحب الطرر عليها، وفقيه فاس في وقته»، سلوة الأنفاس: 3/ 144. وقال عنه الونشريسي: «صاحب "الطرر على التهذيب"، وهو من رسوخ القدم في الفقهيات حفظا ونظرا بمكان لا يجهل»، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تح: محمد حجي: 5/ 113. وقد نقل عنه فتاوى كثيرة تظهر علو كعبه في الفقه لتمكنه من الأصول الشرعية والقواعد الفقهية، ورسوخ قدمه في حل المنازعات المستعصية.

"الطرر لابن عات على الوثائق المجموعة"، وكذلك **"الطرر لأبي الحسن الطنجي على التهذيب"** من الحواشي الموثوق بها، وهو من أهل العلم والدين والورع، وغالب ما فيها منسوب إلى محله»[1].

هذا ما يتعلق بشرح معنى الكلمتين اللتين يتكون منهما عمل اليفرني: «**تقييد على المدونة**». ولكن ما الدليل على نسبة الطرر والتعليقات المدونية إلى أبي الحسن الطنجي؟ وعلى أي **"مدونة"** علّق اليفرني؟

والجواب عن السؤال الثاني نذكره باختصار؛ إذ إن تعليق اليفرني كان على «تهذيب البراذعي» الذي قلنا إنه يسمى عند البعض بـ «**المدونة**».

أما جواب السؤال الأول المتعلق بدليل النسبة فنقول عنه: إنه بالإضافة إلى ذكر المترجمين له ذلك في التعريف به؛ حيث أثبتوا له تأليف هذا التقييد، فقد وجدنا نقولا مهمة من هذه الطرر عند بعض العلماء والفقهاء المعتمدين نذكرها فيما يلي:

فقد نقل لنا ابن فرحون (799هـ/ 1397م) في «**تبصرة الحكام**» عن الطنجي بعض ما ذكره في «**تقييده على المدونة**» حيث قال ـ وهو يتحدث عن الفتوى المختارة عند تعدد الأقوال ـ: «في **"الطرر على التهذيب"** لأبي الحسن الطنجي، قال: "قول مالك في **"المدونة"** أولى من قول ابن القاسم فيها؛ لأنه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها؛ لأنه أعلم بمذهب مالك، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها وذلك لصحتها»[2].

---

(1) المعيار المعرب: 10/ 42-43.

(2) ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: 1/ 70. ونقلت مريم محمد صالح الظفيري في: "مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات" عن ابن فرحون في عرضها لقواعد الترجيح بين الأقوال في المذهب، ط1: دار ابن حزم: 1422هـ/ 2002م، ص: 216.

كما نقل الونشريسي التلمساني ثم الفاسي (ت.914هـ/ 1509م) نفس النص في **المعيار المعرب**»[1].

ونقل ابن فرحون عنه أيضا مسألة فقهية تتعلق بالودائع؛ مؤكدا أن ما قيده الطنجي في «**طرره**» هو مما استفاده من دراسته على أبي الحسن الصغير الزرويلي، قال ابن فرحون: «مسألة: وفي "**التهذيب**" فيمن أودعته وديعة فاستهلكها ابنه الصغير، فذلك في مال الابن. وفي "**طرر التهذيب لأبي الحسن الطنجي**"، عما قيده عن أبي الحسن الصغير، قال: "وظاهر هذا سواء ثبت استهلاكه ببينة أو بشهادة الأب، ويصدق الأب، وهي شهادة، وليس هذا إقرارا، إنما يكون الإقرار فيما ولي من المعاملات عليه والوصي"»[2].

كما نقل ابن فرحون في «**التبصرة**» ـ خلال تنبيه يتعلق بموضوع الحيازة ـ من «**طرر الطنجي**» قال: «تنبيه: في "**الطرر على التهذيب لأبي الحسن الطنجي**"، عن أبي الحسن الصغير قاله عند قوله في "**التهذيب**": "ومن أقامت بيده دار سنين ذوات عدد يحوزها ويمنعها ويكريها، ويهدم ويبني، فأقام رجل بيِّنة أن الدار داره، وأنها لأبيه أو جدِّه وثبتت المواريث، فإن كان المدعي حاضرا يراه يبني ويهدم ويكري، فلا حاجة له، وذلك يقطع دعواه". قوله: "حاضرا يراه"، لا بد هنا من العلم بشيئين، وهما: العلم بأنه ملكه، والعلم بأنه يتصرف فيه، ولا يفيد العلم بأحدهما دون الآخر؛ لأنه إذا علم بالتصرف قد يقول ما علمت أنه ملكي، كما يقول الرجل: الآن قد وجدت الوثيقة عند فلان، فيقبل قوله ويحلف. والعلم بهذين الوصفين قاله في "**الوثائق المجموعة**" وابن أبي جمراء»[3].

---

(1) الونشريسي، المعيار المعرب: 12/ 23.

(2) ابن فرحون، تبصرة الحكام: 1/ 348.

(3) المصدر السابق: 2/ 101.

وقد استدل الونشريسي بدوره بقول أبي الحسن الطنجي هـذا في «**المعيـار المعـرب**»، فلينظر هنالك[1].

وجـاء فـي «**التبصـرة**» كـذلك ـ خلال الحديث عن بعض أنـواع الأوقـاف ـ قـول ابن فرحون: «وفي "**الطرر لأبي الحسن الطنجي على التهذيب**" فيما غنمه المسلمون مـن مال المشركين فوجدوا فرسا في الغنيمة عليه موسوم: "حبس لله"، وكـذلك غيرهـا ممـا عليه علامة الحبس. قال سحنون: "ما وجد عليه علامة الحـبس، فإنـه يبقـى حبسـا في السبيل وفيه خلاف". وقول سحنون يؤيد ما ذكرناه، والمعـول في ذلـك عـلى القـرائن، فإن قويت حكم بها، وإن ضعفت لم يلتفت إليها، وإن توسّطت توقـف فيهـا، وكشـف عنها، وسلك طريق الاحتياط. هذا كله ما لم يعارض معارض، فإن عارض ذلـك شيء نظر فيه، انتهى»[2].

ونورد نقلا آخر لابن فرحون ـ في نفس المصدر ـ من «**الطـرر الطنجيـة**» يحـدد فيهـا وسيلة التعزير قال: «وفي "**حواشي التهذيب لأبي الحسـن الطنجـي**": "أن التعزيـر إنـما يكون بالسوط"»[3].

ومن الذين نقلوا عن "**طرر اليفرني على المدونـة**" أيضـا الإمـام شـمس الـدين أبـو عبدالله الحطاب (ت. 954هـ/ 1547م) في «**مواهب الجليل في شرح مختصر الخليـل**»، نقل منه في موضعين من «المواهب»:

- **الأول**: جاء في حديثه عن معنى "الضفر" فنقل من كلام ابن فرحـون أنـه قـال «في "**تقييد أبي الحسن الطنجي**": العقص أن تجمـع ضفـره، وتربطه بخيط. والضفر أن

---

(1) المعيار: (مسألة في قسمة الماء المشترك): 5/ 116.

(2) ابن فرحون، تبصرة الحكام: 2/ 131.

(3) ابن فرحون، تبصرة الحكام: 2/ 298.

تربط بعضه ببعض»[1].

- **والثاني**: في حديثه عن الرعاف، ووقوعه في التشهد قبل السلام في الصلاة قال: «ونَقل أبو الحسن الطنجي عن أبي الحسن الصُّغير بأنه يرجع ويتشهد، وإن كان قد تشهد، وعلله بما تقدم [؛ لأن خروجه وغسله ورجوعه مظنة للطول غالبا]. قال وهو نص "**المدونة**". اهـ»[2].

هكذا إذن يُثْبِتُ ابن فرحون، والونشريسي، والحطاب تعليق أبي الحسن الطنجي على «المدونة» من خلال طرره على «**مختصر التهذيب**»، وإن كان الونشريسي يستعمل اسم «المدونة» للتعبير عن «**مختصر البراذعي**» ويسمي المعلَّق عليه (=«**المدونة**») أحيانا بـ«**الكتاب**»[3]، وهو ـ كما قلنا ـ إطلاق مشهور لدى المالكية على «**المدونة الكبرى**».

1-5- تلاميذ اليفرني

كما تخرج اليفرني على يد أبي الحسن الصغير، تخرّج عليه بدوره بعض كبار العلماء، بل إن بعض التلاميذ اشتهر ذكرهم أكثر من الشيخ كالحافظ السطي، وأبي يعقوب المغرواي وغيرهما. ولا شك أن خريجي دروس أبي الحسن الطنجي يمثلون نوعا خاصا من الطلبة الذين استفادوا من منهج اليفرني في التدريس، وتنظيم المادة العلمية، ولذلك سنجد منهم رجالا طغى عليهم البعد الواقعي، وسيطرت عليهم العقلية العلمية، بل سنسجل بوضوح نبوغهم في أهم تخصُّصات اليفرني لاسيما علم الفرائض، والفقه، والرياضيات، وقبل هذا وذاك سيكون لهم التقدم في العلوم العقلية، وعلى رأسها علم الكلام.

---

(1) الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: 1/ 492.

(2) المصدر السابق: 1/ 205.

(3) المعيار: 2/ 240.

إن من أهم تلاميذ اليفرني الذين أتت المصادر وكتب الأعلام على ذكرهم:

أ- **أبو العباس أحمد اليفرني المكناسي (ت.753هـ/ 1352م)**: وهو أحد أخوي أبي الحسن، اللذين تقدمت ترجمتهما، كان أخوه علي أستاذه الأول، فعليه كان بدء تعلمه وعلي كان اعتماده، وفي أحضانه العلمية نشأ قبل أن يرحل لأخذ العلم فى مكناس. وتجلى تأثير أبي الحسن فيه بوضوح من خلال طبيعة العلوم التي تفوّق فيها هذا التلميذ، إذ لم تكن علوما أخرى غير تلك التي بز فيها أبو الحسن اليفرني أهل زمانه وهي: الفقه، والفرائض، والأحكام، فضلا عن علم الكلام الذي لم يحصل التصريح به علنا.

ب- **أبو يعقوب البادسي المغراوي** (ت.أول المائة الثامنة): وصفه لسان الدين ابن الخطيب بـ«ولي الله ـ تعالى ـ الإمام الكبير العارف الشهير أبي يعقوب البادسي ـ رضي الله عنه ـ». وذكره ابن خلدون أثناء حديثه عن "المهدي المنتظر" وظهوره فقال: «وأما المتصوفة الذين عاصرناهم، فأكثرهم يشيرون إلى ظهور رجل مجدد لأحكام الملة، ومراسم الحق، ويتحينون ظهوره لما قرب من عصرنا. فبعضهم يقول من ولد فاطمة، وبعضهم يطلق القول فيه. سمعناه من جماعة، أكبرهم أبو يعقوب البادسي كبير الأولياء بالمغرب، كان في أول هذه المائة الثامنة. وأخبرني عنه حفيده صاحبنا أبو يحيى زكرياء، عن أبيه أبي محمد عبد الله، عن أبيه: الولي أبي يعقوب المذكور»[1].

وقال ابن خلدون وهو يتحدث عن بطون نفزاوة: «وكان منهم لعهد مشيختنا أبو يعقوب البادسى أكبر الأولياء وآخرهم بالمغرب»[2].

---

(1) ابن خلدون، العبر: 1/ 327.

(2) المصدر السابق: 6/ 116.

أما ابن القاضي فذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الكرطوسي التميمي قال: «حُكي عنه أنه قال: لقيت الشيخ ولي الله أبا يعقوب البادسي بساحل بادس قاصدا الأخذ عنه والتبرك به، ولم يكن رآني قط، وكان بين يديه طالب يقرأ القرآن، فلما فرغ منه وأراد أن يقرأ أسطرا من الرسالة قال له: اقرأها على هذا الفقيه، وأشار إلي»[1].

وقد أثبت ابن القاضي إلى تلمذة هذا الصوفي الريفي الكبير لأبي الحسن اليفرني، قال في **«درة الحجال»**: «علي اليفرني المكناسي...أخذ عنه...أبو يعقوب البادسي المغراوي»[2].

ج- **أبو زيد عبد الرحمن بن محمَّد بن عبد الله ابن الإمام التنسي التلمساني (ت.743هـ/ 1342م)**:

د- وأخوه الشقيق **أبو موسى عيسي بن محمد بن عبد الله ابن الإمام التنسي التلمساني (ت.749هـ/ 1348م)**:

الحافظان النظاران الشائعا الصيت، أولهما أكبر الأخوين المشهورين بابني الإِمام التنسي البرشكي، وهما فاضلا المغرب في وقتهما. رحلا إلى تونس، وأخذا عن: ابن جماعة، وابن القصار، والبطرني، واليفرني وغيرهم[3]... ورحلا للشرق وأخذا عن أئمته وأعلامه، وحصلت لهم هناك شهرة عظيمة. وأخذا بفاس عن: اليفرني والطنجي، والسطي وغيرهم، وكانا ـ كما أخبر أبو عبد الله المقري ـ قد رحلا إلى المشرق فلقيا علاء الدين القونوي ـ ولم يكن له نظير ـ، ولقيا أيضًا الجلال القزويني

---

(1) ابن القاضي، جذوة الاقتباس: 1/ 223.

(2) ابن القاضي، درة الحجال، رقم: 1247: 2/ 441.

(3) ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، ص: 265.

صاحب «**التلخيص**»، وسمعا «**البخاري**» على الحجار، وناظرا تقي الدين بن تيمية (ت.728هـ/ 1328م) وظهرا عليه[1]، وكانا يذهبان إلى الاجتهاد وترك التقليد.

ثم انتقلا إلى مليانة واستعملهما بنو مرين في خطة القضاء بها، ثم وفدا بعد مهلك يوسف بن يعقوب على أبي زيان، وأبي حمو مع عمّال بني مرين وقوّادهم بمليانة، وكان فيهم منديل بن محمد الكناني صاحب أشغالهم. وكانا يُقرئان ولده محمدا، فأشادا عند أبي زيان وأبي حمو بمكانهما من العلم، ووقع ذلك من أبي حمو أبلغ المواقع، حتى إذا استقلّ بالأمر ابتنى المدرسة بناحية المطهر من تلمسان لطلبة العلم، وابتنى لهما دارين على جانبيها، وجعل لهما التدريس فيها في إيوانين معدّين لذلك. واختصّهما بالفتيا والشورى، فكانت لهما في دولته قدم علية، فلما خطب زيري هذا الأمان من أبي حمّو، وطلب منه أن يبعث إليه من يأمن معه في الوصول إلى بابه، بعث إليه أبا زيد عبدالرحمن الأكبر منهما.

ثم إنهما كانا خصيصين بالسلطان أبي الحسن المريني بعد ذلك، وكانت لهما من الشهرة في أقطار المغرب ما أثبت لهما في أنفس الناس عقيدة صالحة، فأدناهما وأشار بتكرمتهما، وأجمل مجلسه بهما، وحضر معه أبو زيد واقعة طريف وعاد لبلده؛ حيث توفي سنة 743هـ/ 1342م، وتبوأ أبو موسى الكرامة، ثم صحبه إلى إفريقية سنة ثمان وأربعين مكرمًا موقرًا على المحل قريب المجلس، فلما استولى على إفريقية سرحه إلى بلده فأقام يسيرًا ومات في الطاعون الجارف سنة: 749هـ/ 1349م[2]، وبقي أعقابهما

---

(1) انظر: ابن خلدون، العبر: 7/ 134، وابن القاضي، جذوة الاقتباس: 2/ 389، و1/ 156، والونشريسي، الوفيات، ص: 118، والمقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس:5/ 223، والتنبكتي، نيل الابتهاج، رقم: 290، ص: 245، ومخلوف، شجرة النور: 1/ 315.

(2) وعند الونشريسي: 750هـ، انظر: الوفيات، ص: 119، وكذلك عند ابن القاضي في "لقط الفرائد"، ص: 205.

بتلمسان في تلك الكرامة طبقًا عن طبق.

وعنهما أخذ الكثير من فضلاء المشرق والمغرب كالمقري، ومحمد الشريف التلمساني، وابن مرزوق الجد، وسعيد العقباني، وعبد الحق بن سعيد المكناسي، وأحمد بن يحيى الونشريسي، وأبو عبد الله محمد الندرومي الفقيه، ومحمد بن إبراهيم العبدري التلمساني عرف بالآبلي.

ولابني الإمام تآليف منها: «**شرح ابن الحاجب الفرعي**»[1].

هـ- الحافظ أبو عبد الله محمد بن سليمان السطي (ت. 749هـ/ 1348م): من قبيلة سطة من بطون أوربة بنواحي فاس. نزل أبوه سليمان مدينة فاس، ونشأ محمد فيها، قال عنه مخلوف: «الإمام، الفقيه، حافظ المغرب، وشيخ الفتوى، وإمام مذهب مالك، العلامة الطائر الصيت، الفرضي، الفهّامة. أخذ عن أبي الحسن الصغير»[2]، وكان أحفظ الناس لمذهب مالك وأفقههم فيه، «مع مشاركة تامة في الحديث والأصلين واللسان، وديانة شهيرة، وصلاح متين»[3]. وكان السلطان أبو الحسن لعظم همته وبعد شأوه في الفضل يتشوف إلى تزيين مجلسه بالعلماء، واختار منهم جماعة لصحبته ومجالسته كان منهم السطي، وقدم تونس في جملته. قال ابن خلدون: «وشهدنا وفور فضله، وكان في الفقه لا يجارى حفظا وفهما، عهدي به ـ رحمه الله تعالى ـ وأخي موسى يقرأ عليه كتاب "التبصرة" لأبي الحسن اللخمي، وهو يصحح عليه من إملائه وحفظه في مجالس عديدة، وكان هذا حاله في أكثر ما يعاني في جملة من الكتب»[4]. وقد أخذ عنه

(1) راجع: التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 405، ومخلوف، شجرة النور، رقم: 806: 1/ 315.
(2) **شجرة النور**، رقم: 816: 1/ 318. وانظر أيضا: **الونشريسي، الوفيات**، ص: 117.
(3) ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، ص: 261.
(4) **ابن خلدون: العبر**: 7/ 389.

من لا يعد كثرة، منهم: ابن خلدون، والمقري، والعبدوسي الكبير، وابن مرزوق الجد، وابن عرفة، والقباب، والعقباني وغيرهم. له من المؤلفات: «**تعليق على المدونة**»، و«**شرح جليل على الحوفية**»، و«**تعليق على جواهر ابن شاس فيما خالف فيه المذهب**»[1].

وأقام مع السلطان أبي الحسن المريني بتونس نحوا من سنتين، وانتقض المغرب على السلطان، واستقل به ابنه أبو عنان، ثم ركب السلطان أبو الحسن في أساطيله من تونس آخر سنة: 749هـ/ 1348م، ومر ببجاية فأدركه الغرق في سواحلها، فغرقت أساطيله، وغرق أهلها وأكثر من كان معه من هؤلاء الفضلاء وغيرهم، ومنهم الحافظ محمد ابن سليمان السطي[2].

والذي يعنينا بعد الوقوف مع ترجمة هذا الحافظ هو تأكيد تلمذته لأبي الحسن اليفرني، وهذا بالفعل ما يجزم به الونشريسي إذ يقول في ترجمة السطي: «وأخذ الفرائض عن الشيخ أبي الحسن الطنجي، ختم عليه "**كتاب الحوفي**" ثمان ختمات»[3]. ويؤكده التنبكتي أيضا حيث يخبرنا بهذا المعطى الموثوق قائلا: «وأخذ عنه [=عن أبي الحسن اليفرني:] الحافظ السطي»[4]، ويقول في ترجمته للسطي: «وأخذ الفرائض عن الشيخ أبي الحسن الطنجي»[5]. ويؤكد ذلك أيضا مخلوف إذ يقول في ترجمته لأبي الحسن: «وعنه الإمام السطي وغيره»[6]. وفي ترجمة للسطي يقول: «وتفقه بأبي الحسن

---

(1) **شجرة النور**، رقم: 816: 1/ 318.

(2) ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، ص: 261، وابن **خلدون**، تح: خليل شحادة: **العبر**: 7/ 389.

(3) **الونشريسي، الوفيات**، ص: 117.

(4) **نيل الابتهاج**:، رقم: 415، ص: 326.

(5) **نيل الابتهاج**:، رقم: 540: 1/ 408.

(6) **شجرة النور**، رقم: 798: 1/ 313.

الطنجي»[1]، مما يعني أن تأثير اليفرني في السطي وجيله وتلامذته حاصل يقينا.

1-6- شهادات عالمة في حق اليفرني

وُصِف أبو الحسن اليفرني عند من ترجموا له أو أشاروا إليه عرضا بتحليات وأوصاف كثيرة، فهو:

- الفقيه (وصفه بذلك: الونشريسي، وأحمد بابا التنبكتي، ومخلوف)[2].
- الأصولي (وهو وصف: الونشريسي)[3].
- الفرضي: (وصف: الونشريسي، والتنبكتي، ومخلوف)[4].
- إمام في الفرائض (ذكره: ابن القاضي) [5].
- الحافظ (وصف: التنبكتي، ومخلوف)[6].
- الحسابي (وصف: ابن زيدان) [7].
- إمام في الحساب (وصفه به: ابن القاضي) [8].
- الإمام (وصف: الونشريسي، ومخلوف)[9].

---

(1) **شجرة النور**، رقم: 816: 1/ 318.

(2) الونشريسي، الوفيات، ص: 108، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 325، **مخلوف**، **شجرة النور**، رقم: 767: 1/ 218.

(3) الونشريسي، الوفيات، ص: 108.

(4) الونشريسي، الوفيات، ص: 108، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 325، **مخلوف**، **شجرة النور**، رقم: 767: 1/ 218.

(5) ابن القاضي، درة الحجال، رقم: 1247: 2/ 441.

(6) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 325، **مخلوف**، **شجرة النور**، رقم: 767: 1/ 218.

(7) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص: 325.

(8) ابن القاضي، درة الحجال، رقم: 1247: 2/ 441.

(9) الونشريسي، الوفيات، ص: 108، **مخلوف**، **شجرة النور**، رقم: 767: 1/ 218.

- العالم (وصف: الونشريسي، ومخلوف)[1].

وقال عنه الونشريسي: «هو:

- من أهل العلم
- والدين
- والورع»[2].

وذكره ابن زيدان فوصفه بأوصاف هي: «

- فقيه.
- حافظ.
- فرضي.
- حيسوبي.
- فاضل.
- زكي.
- نبيل.
- وجيه.
- كامل.
- ألمعي.
- انتهت إليه رئاسة الفرائض في عصره»[3].

ووصفه ابن القاضي بأنه: «إمام في الفرائض والحساب في وقته»[4].

---

(1) الونشريسي، الوفيات، ص: 108، مخلوف، شجرة النور، رقم: 767: 1/ 218.
(2) المعيار المعرب: 10/ 43.
(3) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس: 5/ 451.
(4) ابن القاضي، درة الحجال، رقم: 1247: 2/ 441.

هكذا يكون الوصف له بما تقدم عاكسا لجملة من النعوت التي تجعل من مبحوثنا رجلا ذا مرتبة رفيعة بين علماء زمانه، فالاتصاف بكل تلك الصفات يعني في أبسط معانيه أنه حقق الموسوعية، فكونه "فرضيا" "فقيها"، فهذا يعني أنه بلغ مقاما ساميا في دراسة وتدريس الفقه والفرائض، ولم يكتف بالتدريس التعليمي، بل ارتقى إلى مستوى التأليف والإبداع في العلمين، ولا شك أن هذا المقام يعرِّضه لحيازة مركز الإفتاء، وحل مشاكل النوازل مثل من ثبت تصدّره لهذه الخطط من أهل زمانه.

وبالحديث عن علم الفرائض يرد معنى وصف "الحسابي" أو "إمام الحساب"، وهو نعت يعكس توجها علميا تجريبيا طبع علماء هذه الفترة تمييزا لهم عن علماء الفترات السابقة من تاريخ العلم بالمغرب على عهد المرابطين والموحدين، وأكبر أعلام المغرب قاطبة في العناية بالجانب الحسابي والرياضي، وتوظيفه في تطوير العلوم الشرعية والفكرية الإسلامية هو ابن البناء العددي معاصر أبي الحسن اليفرني. وإذا كان العددي قد كُتب له من الاشتهار الحظ الوافر بحكم قوة تآليفه وكثرة أتباعه، فإن اليفرني لم ينل حظه من العناية على هذا المستوى. ولكن الأوصاف القوية ممن وقفوا على أخباره ونقلوا إلينا تحلياته، تؤكد بأنه كان ضليعا في العلم الحسابي، ونجاحه وتألقه في علم المواريث القائم أساسا على الحساب العملي، يؤكد تخميناتنا في قوة ورسوخ العقلية الرياضية لأبي الحسن وأخذه بالحظ الوافر من هذا العلم الدقيق.

أما وصفه بـ"الحافظ"، فهو دليل على مشاركة أبي الحسن علماء الحديث في العناية بهذا الأصل توظيفا واستدلالا واستثمارا، كما يؤكده عمله في «المباحث» حيث ثبت استدلاله بعدد هائل من النصوص الحديثية في الدرس الكلامي، متميزا عن معظم أشاعرة فترته الذين قل عندهم اعتماد هذا الدليل وضعُف. وقد ثبت أن أخا أبي الحسن

الطنجي المدعو أحمد بن عبد الرحيم المكناسي درس على ابن رشيد السبتي وتلقى منه علم الحديث[1]، مما يسمح لنا بالقول بأن هناك إمكانية قوية لأن يكون اليفرني قد أخذ بدوره عن هذا الحافظ السبتي، ومن ثم لا نستغرب وصفه بـ"الحافظ".

ثم إن وصفه كذلك بـ**"الأصولي"** يعني أنه جمع بين علمي "أصول الفقه" و"علم أصول الدين"، وهذا ليس بالأمر الغريب، بحكم أن العلمين مرتبطان، وبحكم أن جل علماء الكلام ـ ممن استمد اليفرني منهم مباشرة وبطريق غير مباشر ـ كانوا على هذا النهج من التعمق في العلمين، كيف لا والإجماع حاصل على تأثير العلمين بعضهما في بعض، واشتراكهما في الكثير من المباحث والقضايا. ويكفي إطلالة قصيرة على كتاب «**المباحث**» ـ في الكثير من العناوين والتفاصيل ـ للتأكد من مدى تعمق الرجل وتبحره في علم أصول الفقه.

يبقى وصفه بـ**"العالم"** و**"الإمام"**، وهما وصفان مستلزمان للأوصاف السابقة، فكل من بلغ مقامات التقدم والترقي في فهم وتفهيم العلوم والاقتدار على ضبطها وتصريفها، لا شك مستحق لرتبة "العالمية" و"الإمامة". ومن باب تحصيل الحاصل لمن اتصف بمجموع ما ذُكر من الأوصاف أن يكون "إماما" للعلماء، فضلا أن يكون مقتدى به في العبادات والسلوك.

بقي وصف واحد كنت أنتظر أن أعثر عليه مسجلا عند من ترجموا له، ولكنهم أغفلوه سهوا ـ لاريب ـ، وهو وصف: **"الصوفي"**، أو **"السالك"** أو **"الزاهد"** (وإن كان الونشريسي قد وصفه بالدين والورع). ذلك أن تتبع بعض الأحكام والمواقف الدفاعية عن التصوف، واختيار الكثير من آراء الصوفية، وتبني تفسيراتهم لجملة من

---

(1) الجيلاني، الحافظ ابن رشيد السبتي الفهري وجهوده في خدمة السنة النبوية، ص: 896.

القضايا المعالجة في المباحث، بل تخصيص بعض الفصول كاملة لطرح وجهات نظر أهل السلوك في قضايا مثل الدعاء، لدليل قوي على أن المنحى الأساسي للرجل وميولاته كانت نحو نهج طريق أهل التصوف سلوكا لطريق ومنهج الشيخ الأكبر أبي حامد الغزالي، وسيرا على خط عدد كبير من مثقفي العصر، ومنظري الفترة المرينية من العلماء.

1-7- قراءة في معطيات ترجمة اليفرني

1-7-1- في التكوين الأول

بعد تقديمنا للمعطيات الخبرية والتاريخية المتوفرة عن أبي الحسن اليفرني وعصره، نعود لمحاولة لملمة هذه الأخبار وقراءتها في ضوء السياق التاريخي الذي امتدت فيها حياة هذا المتكلم.

فقد عاش اليفرني في أحضان الدولة المرينية، ولا نعرف متى وُلد، ولا نعرف شيئا عن أسرته، ولا عن نشأته الأولى. وقد حاولنا سابقا النبش في نسبة الأسرة، فتبين أنه من "اليفرنيين" غير البربر، وأن هذه النسبة عنده غير أصيلة، وتتبعنا تفرع العلم ببيته فتبيّن أن الفضل الأكبر في ذيوع صيت "بيت بني اليفرني" يعود إلى أبي الحسن علي هذا الذي نحن بصدد الكشف عن تفاصيل سيرته، مما يعني أن تاريخ الأسرة قبله لم يكن ذا حضور علمي وازن.

إن ما يمكن تخمينه بخصوص نشأة اليفرني ودراسته الأولى، وبالنظر إلى كثير من المؤشرات والمعطيات الموضوعية، أنه حفظ القرآن الكريم في مرحلة تعلمه الأولى ـ شأن أترابه في الفترة ـ حيث يخبرنا ابن خلدون عن دأب أهل بلده التعليمي في «مقدمته» فيقول: «فأمّا أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط، وأخذهم أثناء المدارسة بالرّسم ومسائله، واختلاف حملة القرآن فيه، لا يخلطون

ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم، لا من حديث، ولا من فقه، ولا من شعر، ولا من كلام العرب، إلى أن يحذق فيه أو ينقطع دونه، فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعا عن العلم بالجملة. وهذا مذهب أهل الأمصار بالمغرب ومن تبعهم من قرى البربر ـ أمم المغرب ـ في ولدانهم إلى أن يجاوزوا حدّ البلوغ إلى الشّبيبة. وكذا في الكبير إذا رجع مدارسة القرآن بعد طائفة من عمره. فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه من سواهم»[1].

بعد ذلك قرأ اليفرني أهم المتون اللغوية: («**إصلاح المنطق**» لابن السكيت، و«**الفصيح**» لثعلب، و«**الصحاح**» للجوهري)[2]، والمتون الحديثية: (الصّحاح: «**البخاري**» و«**مسلم**»، وكتب السنن، وأهم المجموعات الحديثية)[3]، والذي يظهر من كتاب «**المباحث العقلية**» أن اليفرني سلك في هذه المرحلة التعلّمية الثانية مسلكا قريبا من منهج أهل الأندلس التعليمي، ومن منهج أهل إفريقية كذلك، هذان المنهجان اللذان يقول عنهما أبو عبد الرحمن: «وأمّا أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الّذي يراعونه في التّعليم. إلّا أنّه لّما كان القرآن أصل ذلك وأسّه ومنبع الدّين والعلوم، جعلوه أصلا في التّعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان: رواية الشّعر ـ في الغالب ـ، والتّرسل، وأخذهم

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، تح: علي عبد الواحد وافي: 3/ 1250-1251.

(2) نرجح أن يكون اليفرني قد مر بسبتة وقرأ بها كتب اللغة، فلا ننسى بأنها كانت بصرة المغرب في ذلك الوقت بالنظر إلى قوة الدرس اللغوي بها، ويحتمل كثيرا أن يكون قد التقى بالأديب الشاعر اللغوي ابن المرحّل (ت.699هـ/ 1300م) الذي كان أستاذ الفترة ونظم «مختصر إصلاح المنطق» لابن العربي، ورجز «الفصيح» لثعلب...إلخ. انظر: المنوني، الورقات، ص: 318 وما بعدها، وراجع المبحث الخاص بـ"مصادر المباحث العقلية" ضمن هذا التقديم، وانظر أيضا فهرس كتب التحقيق.

(3) انظر: المبحث الخاص بـ"مصادر المباحث العقلية" ضمن هذا التقديم، وانظر أيضا فهرس كتب التحقيق.

بقوانين العربيّة وحفظها، وتجويد الخطّ، والكتاب. ولا تختصّ عنايتهم في التّعليم بالقرآن دون هذه، بل عنايتهم فيه بالخطّ أكثر من جميعها إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشّبيبة، وقد شدا بعض الشّيء في العربيّة، والشّعر، والبصر بهما، وبرّز في الخطّ والكتاب، وتعلّق بأذيال العلم على الجملة، لو كان فيها سند لتعليم العلوم»[1].

ثم يقول ابن خلدون عن أهل إفريقية أيضا: «وأمّا أهل إفريقية فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب ومدارسة قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها»[2].

إن اليفرني اقتبس من هذين المنهجين المجاورين لا شك في طور تعلمه الثاني، وأضافهما إليهما منهج أهل بلده الذي وجّه تعليمه في الطور الأول؛ ودليل هذا المزج ـ في نظري ـ راجع إلى نوعية الكتابة، وإلى طبيعة المصادر المعتمدة بقوة في «شرح البرهانية»؛ هذا الشرح الذي تضمن نصوصا كثيرة من مظان اللغة، والحديث، ودواوين الشعر، وأمهات كتب الأصول، التي لا يمكن أن تكون إلا مصادر للدروس التي عكف اليفرني على متابعتها أولا في مجالس العلم خلال أطوار التلقي والتعلُّم.

انتقل أبو الحسن اليفرني بعد ذلك إلى قراءة المتون الفقهية التي كانت متداولة ورائجة في المؤسسات والمجالس الرسمية وغير الرسمية، ولا شك أنه تفرغ لكتب الدرس المالكية التي كانت المذهب الرسمي والعلمي لمجموع المغاربة، فقرأ «**الرسالة القيراونية**»، وما كتب عليها من شروح وطرر كانت رائجة في عصره، ولم تكن المختصرات الفقهية الجديدة منتشرة بعد زمن اليفرني التعلُّمي.

وقد عرفنا بأن الطنجي تعاطى بصورة كبيرة لقراءة «**المدونة**» وقراءة «**تهذيب**

(1) ابن خلدون، المقدمة: 3/ 1250.

(2) المصدر السابق: 3/ 1251.

البراذعي» على شيخه الزرويلي، وربما قبل الزرويلي درسها على علماء أقل شأنا من الصُّغير؛ لأن الوصول إلى حلقة أبي الحسن الزرويلي لم يكن متيسرا لأي كان... فلا شك أن الدافع إلى مرافقة هذا العالم المالكي الكبير كان مرتبطا عنده بتعميق علمه لـ«**المدونة**»، وبلوغ درجة التحقّق فيها مما سيسمح له بالتأليف والتعليق، وكتابة «**الطرر**» على هذا المصدر المالكي الجامع.

إن من أكبر علماء الفقه وعلماء «**المدونة**» الذين يُرجّح أن يكون اليفرني أخذ عنهم ممن لم تذكره الكتب التي ترجمت له، نذكر:

- أبا الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي (ت.675هـ/ 1276م) ـ شيخ شيوخ المدونة بفاس ـ.
- وأبا إبراهيم إسحاق الورياغلي (ت.683هـ/ 1384م) ـ أشهر محشّ على «المدونة»، والذي يرجّح استفادة اليفرني منه، وتقليده إياه في تعليقه على «التهذيب» مثله ـ.
- وأبا عمران الجورائي ـ (الذي كان حيا عام: 598هـ/ 1202م)، وعُرف بالتمكن من الفقه والعقيدة ـ.
- ثم معاصر وقرين اليفرني وأستاذ أستاذه الزرويلي: أبا زيد الجزولي (ت. 741هـ/ 1340م) ـ أعلم الناس بمذهب مالك في تلك الفترة، والذي قيدت عنه على «**الرسالة**» عدة تقاييد ـ.
- وإبراهيم الغازي السريفي الفاسي (ت. 716هـ/ 1316م) ـ من جلة شيوخ «**المدونة**» والفتوى ـ.
- وأبا زيد عبد الرحمن الرجراجي الفاسي (ت. 718/ 1318م) ـ الذي درس «**المدونة**» وأملى عليها إملاء حسنا ـ.

• وأبا الربيع سليمان الونشريسي (ت. 705هـ/ 1305م) ـ المفتي، والقائم على «التهذيب» و«التفريع» ـ، وغيرهم[1].

ولم يكتف اليفرني بقراءة الفقه العام من المظان المذكورة وعلى شيوخ الفقه المشار إليهم، وإنما أراد أن يعمق تخصّصه داخل الفقه بالانكباب على دروس الفرائض، هذا العلم العزيز الذي يعد من العلوم السريعة الاندثار، والصعبة التعلُّم؛ لما تتطلبه من عقلية علمية رقمية، وتمكُّن كاف من علم الحساب.

انطلاقا من هذا سيتجه مبحوثنا إلى الوقوف وقفة تعلُّمية خاصة مع الرياضيات[2]، ومع علم الحساب وعلم حساب الفرائض ـ الذي بدونه يستعصي حل مشكلات ونوازل الميراث ـ، ومعلوم ـ كما ذكرت آنفا ـ أن علم الرياضيات والحساب كان من العلوم الرائجة في هذا العصر، فقد راج تدريس «أرجوزة ابن الياسمين» في الجبر، و«تلخيص أعمال الحساب»، و«رفع الحجاب عن تلخيص أعمال الحساب» لمعاصر اليفرني: ابن البناء العددي (721هـ/ 1321م)، وهي من الكتب التي لابد أن يكون اليفرني قد وقف عليها واستفاد منها.

وبخصوص حساب الفرائض الذي كان اهتمام مبحوثنا منصبا عليه أكثر، لاشك في استفادته من «القصيدة التلمسانية: تبصرة البادي وتذكرة الشاذي» نظم إبراهيم بن أبي بكر الأنصاري (ت. 697هـ/ 1298م) ـ نزيل سبتة ـ، و«مختصر الحوفي»، الذي سيكون له معه شأن خاص في مرحلة الأستاذية.

---

(1) انظر: المنوني، الورقات، ص: 294 وما بعدها.

(2) يستوعب علم الرياضيات علم العدد، وعلم الهندسة، وعلم الموسيقى. ويتفرع علم العدد إلى الأرتماطيقي، والحساب، والجبر والمقابلة، وحساب الفرائض، وحساب المعاملات، انظر: ابن خلدون، المقدمة: 3/ 1120.

هكذا تظهر لنا الآن بعض معالم مرحلة التعلم في مسار صاحبنا اليفرني، ومع ذلك يبقى السؤال الأهم في موضوع عملنا مطروحا عن شيوخه وكتب دراسته الأولى في العقيدة. وأظن أن الإجابة عن هذا الموضوع ستبقى من الأمور المعلّقة، لأن الإشارات المحدودة إلى أساتذة الدرس في ترجمات أبي الحسن لم تول هذا الجانب الكلامي العناية الواجبة، بل إن الإشارة إلى تخصُّصه العقدي كان أكبر الغائبين في حديث المتحدثين المقصرين عنه.

أعود إذن إلى لائحة شيوخ الدرس العقدي الذين ذكرناهم خلال الحديث عن علوم وأعلام عصر اليفرني، وبالضبط علماء فترة تعلمه، لأجد بأنها شحيحة جدا على مستوى هذا التخصص، ولذلك تجدنا في ضيق حال بخصوص المبحوث عنهم ممن يمكن أن يكونوا أساتذة لأبي الحسن اليفرني في علم الكلام الأشعري، فأشهر وأهم من تضمهم تلك اللائحة:

- **ابن بزيزة التونسي** (ت.662هـ/ 1264م) ـ مؤلف شرح «**البرهانية**»ـ.
- **ومحمد بن خليل السكوني الإشبيلي القيرواني** (ق: 7هـ/ 13م).
- **وأبو بكر الخفاف** (ق:7هـ/ 13م)، ـ شارح «**البرهانية**».
- **وأبو العباس الغبريني البجاوي** (ت.704هـ/ 1304م)، ـ صاحب كتاب: «**الفصول الجامعة والحدود المانعة في تقريب عقيدة أهل السنة أولي النظر السديد، والرأي الصالح الحميد**»ـ.
- **وأبو علي عمر بن محمد بن خليل السكوني الإشبيلي القيرواني** (ت. 717هـ/ 1317م).
- **وابن البناء العددي** (ت. 721هـ/ 1321م) المفكر المراكشي الكبير الغني عن التعريف الذي خلف عدة كتب في العقيدة من أهمها: «**الاقتضاب والتبيين في علم**

أصول الدين»، «المراسم في علم الكلام»، «شرح مراسم طريقة في فهم الحقيقة من حال الخليقة»[1]...

هؤلاء هم علماء المغرب في البحث العقدي خلال فترة تلقي أبي الحسن اليفرني، فهل نجد خيطا لربط السند العلمي العقدي بين اليفرني وبين أحد هؤلاء ممن عرف عنهم الاشتغال بعلم الكلام؟

في خصوص ابن بزيزة (ت.662هـ/ 1264م)، وجدت اليفرني يشير إلى استفادته من «شرحه للبرهانية»، قال: «وقد وجدت أيضا لأبي محمد بن عبد العزيز بن إبراهيم ابن بزيزة شرحا على هذه "العقيدة [البرهانية]"» [2]، مما يعني أنه لم يلتق به مباشرة، ولكنه اطلع على كتبه، فالأستاذية غير المباشرة حاصلة لابن بزيزة على اليفرني رغم عدم تحقق اللقيا بينهما، علما بأن وفاة ابن بزيزة كانت في فترة قريبة من فترة ولادة اليفرني.

أما الخفاف الذي لا نعرف بالضبط تاريخ وفاته، وإن كنا نعلم أنه عاش في العصر المريني الأول بتازة ـ بالقرب من اليفرني ـ بيد أن معرفة اليفرني به غير متحقّقة، إذ لو كانت جمعتهما علاقة علمية موثوقة، لكان اليفرني قد ذكرها أو صرح باسم صاحبها، والحال أنه لم يشر إلى ذلك البتة في«مباحثه».

أما السكونيان الأب محمد والابن عمر فتاريخ وفاة الابن (717هـ/ 1317م) مناسب لأن يكون اليفرني درس عليه، ولكننا نستبعد ذلك، أولا: لعدم اعتراف اليفرني بهذه التلمذة لا تصريحا ولا ضمنا، وثانيا: لأنني لم أجد في «المباحث» أية إشارة إلى مؤلفات السكونيين؛ مما يؤكد عدم معرفة اليفرني بهما وبمؤلفاتهما.

---

(1) حققه ونشره مركز أبي الحسن الأشعري سنة: 2014.

(2) المباحث العقلية، ص: 1.

أما **ابن البناء العددي** فتبدو الكثير من أفكاره حاضرة في «**شرح اليفرني**»، فهناك التوظيف المتعدّد لموضوع الأعداد الحسابية ولحساب الجمل حتى في القضايا العقدية، وهو منهج ابن البناء في «**المراسم**» وفي «**شرحها**»، كما هنالك حضور لبعض التفسيرات الرمزية، ولقضايا فلسفية توجد عند العددي في الكتابين السابقين وفي غيرهما، مما يؤكد اطلاع اليفرني على أعمال معاصره ابن البناء، ولكن لا دليل عندنا على التقاء الرجلين، ولا على أخذ أبي الحسن عن أبي أحمد في مراكش ـ إذ لا دليل عندي على انتقال اليفرني إلى مراكش في مرحلة التلقي ـ، أو فاس ـ علما بأن ابن البناء درس ودرّس بفاس، وكان يحظى بتقدير ملوك الدولة المرينية في المغرب الذين استقدموه إلى فاس مراراً ـ.

بقي الشك إذن في شخصية الأستاذ أبي العباس الغبريني البجاوي (ت.704هـ/ 1305م) الذي يبدو تاريخ وفاته مشجعا للقول بإمكانية تتلمذ اليفرني عليه، ولكن الأدلة الوثقية المؤكدة لذلك تعوزنا للحكم بذلك، علما بأن مضامين «**المباحث**» تستبعد ذلك.

وعلى هذا فلا نملك إلا أن نعتبر أن دراسة أبي الحسن اليفرني لعلم الكلام كانت بمجهود فردي عصامي، وأن شخصيته العلمية الفذة، وميولاته العقلية القوية التي يؤكدها لنا تفرغه للجانب العقلي من العلوم بما فيها العلوم الرياضية والحسابية، كان حافزه الأكبر على خوض البحث في العقيدة وعلم الكلام، مما يسر له فهم العلم العقدي والفلسفي، وهداه ذلك لاحتضان الدرس العقدي الذي لم يكن ـ مع ذلك ـ من الدروس الرائجة في زمانه، بحكم إقبال معظم العلماء على علم الفقه، وعلوم القرآن، وتأخيرهم الاشتغال بعلم العقيدة، وهذا سر خمول ذكر اليفرني والتعريف بسيرته بصورة أوسع عند مؤرخي زمانه.

1-7-2- **في رحلته العلمية**

أفترض ـ كما ذكرت آنفا ـ بأن اليفرني ولد بفاس، وعاش فيها، وبها تلقى دروسه الأولى التي أشرنا إلى بعض ملامحها في المباحث السابقة. ولكن السؤال الذي يمكن أن يطرح علينا في خصوص مساره العلمي هو: هل يمكن أن يكون اليفرني اكتفى بما تعلمه في مدينته فاس؟ أم أنه هاجر شأن جل المتطلعين من الطلبة لتحصيل المزيد من العلوم إلى وجهات أخرى؟

لا أملك الآن إلا نصا فريدا يشير إلى وقوع الرحلة والسفر في حياة أبي الحسن اليفرني، وهو نص عزيز ومفيد جدا، جاء ـ على غير عادة اليفرني الذي رفض أن يفيدنا بأدنى معلومات عن حياته الخاصة في كتابه «**المباحث العقلية**» ـ، ليُشعل بصيصا خافتا من الضوء على مسار حياة هذا المفكر الأشعري الذي يستر محطات حياته وشاح عريض من الظلام. ورد هذا النص في أثناء حديث اليفرني عن فائدة بعض الأدعية في حفظ المؤمنين، حيث أكد أن بعض من يوثق بهم من العلماء جربوا الدعاء بها فنفعهم وكفاهم شر الأشرار، قال: «قال أبو عبد الله [ابن النعمان](1): أخبرني من أثق به من إخواني أنه جربها فرآى منها عجبا. وأنا أيضا جربتها ثلاث مرات: أما المرتان ففي

(1) قال ابن الجزري في "غاية النهاية": «محمد بن الحسين بن محمد بن إبراهيم بن النعمان أبو عبد الله القرشي الفهري القروي، مقرئ مجود صالح، أخذ القراءة عرضا عن أبي الفتح بن بدهن وعليه اعتماده، وعن أحمد بن إبراهيم الجلاء، وأحمد بن أسامة التجيبي، وعبد الله بن الحسين السامري، وأبي بكر اللاذفوي، أخذ القراءة عنه عرضا أبو عمر الطلمنكي، وعبد الرحمن بن مروان القنازعي، وأحمد بن محمد بن جريج القرطبي، قال الحافظ أبو عمرو: نزل الأندلس سنة سبع وخمسين وثلاثمائة وأقرأ الناس بها دهرا، وكان خيرا فاضلا محمودا حسن الصوت، ذا حفظ للحروف ولعدد الآي، ولم يكن يحسن شيئا من الإعراب ولا غيره وكان ضعيف الكتابة، ولد بالقيروان سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وتوفي بقرطبة ليلة السبت لثمان بقين من المحرم سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة»، الغاية، عني بنشره: ج. برجستراسر: 2/ 132.

السفر، اعترضني في كل مرة منها اللصوص، فقرأتها، فجزت عليهم، فلم يروني. وأما الثالثة، ففي إقبالي من الأندلس إلى القيروان، فإن السلطان أرسل الأعوان في طلبي، فقرأتها، فأخذ الله بأبصارهم عني»[1].

هذا النص يفيد بأن أحد المتكلمَيْن: إما أبو عبد الله ابن النعمان، أو أبو الحسن الطنجي، هو الذي يتحدث عن تجربته مع تلك الأدعية في الحالات السفرية المشار إليها. وقد ترجّح لديّ بأن نص وكلام ابن النعمان انتهى عند قوله: «أخبرني من أثق به من إخواني أنه جربها فرآى منها عجبا»، أما ما جاء بعدُ وهو قول القائل: «وأنا أيضا جربتها ثلاث مرات ...»، فأرجح أنها من قول اليفرني ـ والله تعالى أعلم بالصواب ـ.

ومستند هذا الترجيح يعود إلى كون ابن النعمان ـ كما ورد في ترجمته ـ انتقل من القيروان إلى الأندلس نهائيا سنة: 357هـ، وبقي بها إلى أن مات سنة: 378هـ، ولم ترد في ترجمته أخبار عن فراره من الأندلس وعودته إلى بلده الأصل، بحكم موته في الجزيرة، ومن ثم فأستبعد أن يكون هو القائل للجملة الأخيرة، فيبقى الاحتمال الأقوى هو أن يكون اليفرني هو صاحب التجارب الدعوية المذكورة، لأسباب موضوعية وتفسيرية أقرب إلى الظروف والحيثيات المتعلقة بحياة ونفسية اليفرني، وهو ما سنوضحه لاحقا ـ بحول الله ـ.

على أساس هذا الافتراض الأساس ـ الذي يمكن أن يكون في نفس الوقت افتراضا مرجوحا لاعتبارات قد تكون غائبة عنا الآن ـ يؤكد اليفرني بأنه كان من العلماء الرحالة، ويثبت بأنه دخل إلى الأندلس التي عرفنا بأنها كانت تعيش في تلك الفترة على وقع حروب مستمرة بين المسلمين ـ الذين ظلوا يحتفظون بمنطقة محدودة في الجنوب

(1) المباحث العقلية، ص: 93.

ودها بنو الأحمر ـ وبين النصارى الذين كانوا يسعون جاهدين لإخراج المسلمين، إعادتهم إلى العدوة التي قدموا منها في قرون خلت.

لا نعرف المدن الأندلسية التي زارها اليفرني، ولا نعرف العلماء الذين يمكن أن كون قد التقى بهم، ولا ندري ما أهداف رحلته الأندلسية. ولكن أهداف العالم أساسا كون ـ مهما ارتبطت بها مهام أخرى ـ برغبة التحصيل، والتعمق في التعلّم والتعليم. لم جد ذكرا للرجل في كتب الأندلسيين، ولم نعرف المدة التي قضاها بالأندلس، وإن كان بدو أنها لم تطل، وإلا لكان لرحلته ذكر آخر.

المحطة الأخرى التي ورد ذكرها عند اليفرني في رحلته كانت هي إفريقية، حيث ذكر أنه قصدها، ونزل بالضبط مدينة القيروان...نفس الأسئلة التي أشرنا إليها في حديثنا عن زيارته للأندلس تحضر أمامنا ونحن نتكلم عن زيارته للقيروان، غير أن ما يستوقفنا ونحن نتحدث عن مقامه في القيروان هو إشارة إلى "يفرني" أخذ عنه العالمان الجزائريان الكبيران ابنا الإمام ـ اللذان تحدثنا عنهما ضمن تلاميذ اليفرني سابقا ـ في إفريقية، قال ابن مرزوق المعاصر للأحداث المشار إليها وللعلَمين المذكورين: إنهما «كانا قادرين في عصرهما، قرآ في بلدهما [تلمسان] ابتداء، ثم رحلا إلى تونس، فلازما علماءها، واستفادا باليفرني، وابن جماعة، والبوذري، وغيرهم»(1). الشاهد في النص هو الحديث عن هذا "اليفرني" مِنَ رجل كان قريبا من الأحداث ـ وهو ابن مرزوق مؤرخ السلطان أبي الحسن المريني ـ فهل كان "اليفرني" المذكور الذي التقى به ابنا الإمام بإفريقية هو أبا الحسن اليفرني الطنجي؟ أم هو "يفرني" آخر من أهل القيروان وتونس لا نعرفه؟ لا أملك جوابا حاسما في هذا الوقت، ولا أملك إلا أن أرجح حقيقتين:

---

(1) المسند الصحيح الحسن، ص: 265.

أولاهما: أن اليفرني رحل إلى القيروان، والثانية: أنه كان شيخا لابني الإمام اللذين درسا عليه وتعلما منه باتفاق من ترجموا لهما.

1-7-3- في مرحلة الأستاذية

لم تفدنا المصادر القليلة التي ترجمت لليفرني بالمعلومات الكافية لتأسيس تصور عن مرحلة تقلده وتوليه للتدريس، ولا عن تفاصيل المواد والكتب التي كان يدرِّسها، ولا عن المكان الذي كان يدرس فيه...

والأكيد أنه كان يدرس في مدينة فاس، وربما درّس في المدن التي رحل إليها وأشرنا إليها في المبحث السابق، ولكننا لم نقف على المسجد أو المساجد التي كان يلقي فيها دروسه بالمدينة أو المدن المغربية، فضلا عن الأماكن خارج المغرب.

وباختصار فكل ما نملكه يقينا بخصوص أستاذيته هو المعلومات المتعلقة بكونه درّس «**كتاب الحوفي في الفرائض**»، وأن الإمام محمد بن سليمان السطي ـ الفرضي الكبير ـ كان من بين تلاميذه في حلقة تدريسه لهذا الكتاب.

يقول الونشريسي في ترجمة للسطي: «وأخذ الفرائض عن الشيخ أبي الحسن الطنجي، ختم عليه "**كتاب الحوفي**" ثمان ختمات»[1].

ويؤكد ذلك التنبكتي إذ يقول: «وأخذ عنه [=عن أبي الحسن اليفرني:] الحافظ السطي»[2].

ويقول في ترجمته للسطي: «وأخذ الفرائض عن الشيخ أبي الحسن الطنجي»[3].

(1) الونشريسي، الوفيات، ص: 117.
(2) نيل الابتهاج:، رقم: 415، ص: 326.
(3) نيل الابتهاج:، رقم: 540: 1/ 408.

ويؤكد ذلك أيضا مخلوف الذي يقول في ترجمته لأبي الحسن اليفرني: «وعنه الإِمام **السطي** وغيره»[1].

وفي ترجمته للسطي يقول: «وتفقه بأبي الحسن الطنجي»[2].

بقي أن نقول عن هذا الكتاب الموثوقِ نسبةُ تدريسه لليفرني، بأنه هو «**مختصر الحوفي**»، فمن هو هذا الحوفي؟ وما مضمون هذا الكتاب؟.

أما "**الحوفي**" فهو: أبو القاسم أحمد بن محمد بن خلف الكلاعي الإشبيلي، ولد عام: 511هـ، وتوفي عام: 588هـ، درس على شيوخ من أهمهم القاضي ابن العربي المعافري، وكان قاضيا ببلده إشبيلية، فقيها، حافظا، حاضر الذكر للمسائل بصيرا بها، يعقد الشروط، فرضيا ماهرا[3].

وأما كتابه موضوع الدرس: «**كتاب المختصر في الفرائض للحوفي**»: فهو في الواقع ثلاث تآليف كلها في الفرائض: كبير ووسيط ومختصر. ولم يبق منها إلا المختصر.

وقد استهل أبو القاسم «**مختصره**» بمدخل ذكر فيه:

- الحقوق المتعلقة بالتركة.
- وأسباب الإرث وجهاته.
- وأدلة المواريث من الكتاب والسنة والإجماع.
- ثم ذكر أصناف الورثة.
- ثم الحجب وأنواعه.

---

(1) شجرة النور، رقم: 798: 1/ 313.

(2) شجرة النور، رقم: 816: 1/ 318.

(3) انظر: ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، رقم: 608: 1/ 587.

- ثم ذكر بعد ذلك الفروض الواردة في كتاب الله.
- ثم مسائل الجد.
- ثم مسائل المعادة.
- ثم أصول الفرائض.
- ثم طرقها.
- ثم الانكسار.

ثم قسم الكتاب بعد ذلك إلى سبعة أقسام:

- الباب الأول: باب المناسخات.
- الباب الثاني: باب المدبر.
- الباب الثالث: باب الصلح.
- الباب الرابع: باب الإقرار والإنكار.
- الباب الخامس: باب الوصايا.
- الباب السادس: باب الخنثى.
- الباب السابع، باب الولاء[1].

هذا هو مضمون الكتاب الذي قرأه السطي على اليفرني، وختم دراسته عليه ثمان مرات؛ مما يشير إلى:

1- أهمية ما كان الطنجي يقرره من تخريجات على الكتاب.
2- ويشير أيضا إلى طول المدة التي زاول فيها اليفرني التدريس لهذا الكتاب.

(1) انظر فهرس كتاب: شرح مختصر الحوفي لأبي عبد الله محمد السطي، دراسة وتحقيق: يحيى بوعرورو: 2/ 1103.

3- وأخيرا يفيد رسوخ قدم اليفرني في العلم.

4- ونجاحه في التدريس؛ بفضل ما ضمه مجلسه من كبار علماء الفترة الذين يعدّ السطي أعلمهم.

ولا نشك بعد هذا في تقلّد اليفرني لمهام تدريسية أخرى، لا سيما تدريس «**المدونة**» و«**التهذيب**» بحكم كتابته طررا مهمة وشروحا مستفيضة عليها، وهو ـ أي الشرح والتعليق ـ أمر يدفع إليه ـ لا ريب ـ داعي التحضير، وإعداد الدروس للمتلقين والمناظرين.

بقي أن نشير إلى أن اليفرني كان متمكنا من علم الحساب ـ وإن لم يؤلف فيه ـ، ولكننا مع ذلك مطمئنون إلى أن دروسه في الحساب كانت حاضرة ضمن دروس الفرائض التي حسمنا في تفرغه لتقديمها من خلال «**مختصر الحوفي**». وإذا كان أمر تدريس الحساب على هذا النحو من التحقق، فإن تدريسه للموضوع الأساس الذي تفوق فيه، وكُتب له الذكر بسببه؛ وهو "علم الكلام" يبقى أمرا غامضا لا نجد لفقر المادة، ولشح الأخبار فيه أي معنى ومسوغ مفهوم.

1-7-4- في علاقته بالعلماء والحكام

تبدو علاقة اليفرني بزملائه وأقرانه من العلماء علاقة متناقضة، ففي الوقت الذي نجد عالما نحريرا مثل أبي الحسن الصُّغير يحتضنه ويقربه ويسعى في تكوينه وتعليمه، وعالما فاضلا مثل السطي يلازمه ويصطفيه من بين الشيوخ ويرابط ببابه للتعلم منه والاستفادة من ثقافته، في هذا الوقت وفي المقابل نجد بقية العلماء والمؤرخين وأصحاب التراجم يتجهمون له، ويعرضون عن الإشارة إليه، بل نكاد نعدّه بفعل هذا السلوك الإقصائي من جملة المجاهيل الذين ظلمهم قومهم وأساءوا إليهم؛ بالتفريط في التعريف بهم. ولولا ظهور كتاب «**المباحث العقلية**» ـ الذي أعاد الاعتبار لهذا المفكر

الأشعري الكبير ـ لبقيت شخصية أبي الحسن اليفرني مطوية لا يعرفها إلا قلة ممن مارسوا البحث في الأعلام والرجال وتفرغوا له.

وإذا كان من سبب نناقش به هذا الإهمال الذي لحقه، فإنني أرى أنه مرتبط بطبيعة هذا الرجل، وبخصوصياتٍ شَخْصِيّةٍ حَكَمَتْ نفسيته، وانعكست على سلوكه، وهو ما سنحاول توضيحه فيما بعد... هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك احتمالا قويا لنفور جمهور العلماء التقليديين من رجل جعل أكبر همه البحث في كتب الكلام المعقدة، وفي مصادر الفلسفة والخلافات الإيديولوجية العميقة. وإذا كان الفقهاء والمحدثون ـ المتحكمون عادة في القرار العلمي الرسمي بالمغرب ـ قد قدموا عبر التاريخ المغربي المختلف ـ بدءا من عهد المرابطين ووصولا إلى السعديين والعلويين ـ الكثير من الاعتراضات على المشتغلين بالدرس الفلسفي خصوصا، وإذا كان شغف اليفرني بالدرس الكلامي قد دفعه ـ لا شك ـ إلى اقتحام لجج البحث الفلسفي من خلال كتب الرازي والآمدي ـ المتأثرين كثيرا بابن سينا والرازي الطبيب خاصة ـ وغيرهما ممن تبنى فَلْسَفَةَ علمِ الكلام، فلما كان مبحوثنا اليفرني رائد المدرسة المغربية الأشعرية التي سلكت هذا المسلك، فإنه من الطبيعي ـ إذن ـ أن تتقوى الاعتراضات عليه من طرف الرأي العام العالم المحافظ، هذا الرأي الذي يأبى أي خلخلة للواقع الرتيب، رغم إقراره للمذهب العقدي الجديد المتمثل في العقيدة الأشعرية؛ لأن الفلسفة مثلت عندهم ـ عبر مراحل التطور الثقافي السني ـ أس التشكيك وسبب الانحراف، ومن هنا كان الرفض لاختيارات الفلاسفة. ودوننا النهاية غير السعيدة لسيف الدين الآمدي الذي عُزِل من التدريس في آخر حياته، وحوصر في بيته إلى أن مات سنة: 631هـ/ 1234م. لهذا يكون من اليسير تصور الرفض القوي الذي سيكون اليفرني قد لاقاه من طرف زملائه وأقرانه، ثم من العلماء التقليديين بسبب تبنيه للمنهج الجديد في الدرس الأشعري.

وإلى جانب هذا الموقف الصلب الذي حكم علاقة اليفرني بجل علماء عصره، فإن ما يزيد طرحنا وبحثنا إجلاء وكشفا عن مخبوء شخصية اليفرني عودتنا إلى نص اليفرني الذي حكى لنا فيه رحلته إلى الأندلس والقيروان؛ حيث نتذكر خبره وإخباره للقارئ بأن السلطان كان يطارده، وأنه بعث الجنود والأعوان لإحضاره، وربما لمعاقبته. ولكن لماذا هذه المطاردة؟ وما جريمة اليفرني التي تطلَّبت هذه المطاردة؟ ومن هو السلطان الذي كان يتابعه؟ ومتى كانت هذه المتابعة؟

أسئلة كثيرة تتناسل من النص القصير الذي نقلناه من «مباحث» اليفرني، وأقرب ما نجيب به عن بعض ما طُرح أن نقول: إن اليفرني يخبرنا بهذا الخبر في حدود سنة 728هـ أو قبل هذا التاريخ بقليل؛ لأنه تاريخ الانتهاء من تأليف «المباحث العقلية»[1]. ومعنى هذا أنه عندما كان يكتب خبر الفرار كان في فاس في وضعية مأمونة، ولم يكن يخشى تابعا ولا مطاردا. ومعنى هذا أيضا أن الفرار كان في تاريخ سابق، وربما كان في مرحلة الشباب والتلقي: مرحلة الثورة والحماس، حيث يبدو أنه لم يكن متفقا مع اختيارات سياسية بعينها لأحد حكام المرينيين (=السلاطين)... من الصعب تحديد السلطان المقصود، ولكن المقصود منهم ربما كان حكمه يمتد من الأندلس إلى حدود القيروان بتونس...

أما الجُرم المقترف من طرف اليفرني فهو مرتبط ـ في الغالب ـ باختيارات فكرية أو سياسية لم ترق السلطة، وهذا ما دفعه إلى الفرار وطلب اللجوء في الأندلس، ثم تحول الطلب إلى جهة بعيدة لعدم اطمئنانه إلى بني الأحمر بالأندلس ـ بسبب تقلّب علاقتهم بالمرينيين بين الولاء والبراء ـ، تحول اليفرني نحو القيروان ـ التي كانت أبعد جغرافيا

---

(1) حدد اليفرني تاريخ الانتهاء من هذا العمل بيوم «التاسع من ذي الحجة سنة ثامن وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس..»، المباحث، ص: 272.

من مركز المرينيين في فاس، وكانت تحت حكم الحفصيين ـ بحثا عن الحماية، ولا أستبعد أن يكون تخطيط اليفرني كان يروم الوصول إلى مكان أقصى مما تحقق على أرض الواقع، فلا يبعد أن يكون هدفه من الهروب الوصول إلى الشرق الإسلامي نهائيا؛ حيث يمكنه الاطمئنان على نفسه، والنجاة بأفكاره، وإتمام مشروعه، استكمالا للتحصيل العلمي، وربما لتنفيذ رسالته النضالية.

لم أجد في القسم السياسي من كتاب «المباحث» شيئا يمكن التعويل عليه لمعرفة موقفه من السلطة الحاكمة تفصيلا، ولكن الكتاب كُتب بعد استقرار اليفرني وتمام نضجه وكبر سنه، كما أن من عادة المتكلمين في مثل هذه المباحث أن يتكتموا ويكتفوا بالخوض فيما جرى بين الصحابة لتمييز الموقف السني، وهذا ما فعله اليفرني، ومن ثم تبقى الكثير من الأسئلة المتقدمة عالقة لا نجد لها إجابات شافية في حدود المتوفر من المعلومات حاليا.

نطرح أسئلة أخرى ـ قبل الانتهاء من هذا المبحث ـ ونرجئ الإجابات الحاسمة عنها لفترات لاحقة ـ بحول الله ـ أو لمن توفرت له المادة اللازمة، أو لمن يملك حدة في الفهم وربط الأحداث لم تتوفر لنا في هذا المقام، فنقول:

إذا كان المرينيون قد فتحوا أبوابهم للعلماء، وسعوا إلى استقدام كل من سمعوا عنه منهم، وإذا كان تأسيس المدارس الكثيرة، وإنشاء مراكز لإشاعة العلوم قد تم بمباركة الحكام والمحكومين والعلماء، فكيف نفسر إقصاء عالم ضليع، وأستاذ فريد؛ وعالم بالفقه، والعقيدة، والحساب، تلميذٍ لأحد المقربين من الحاشية هو أبو الحسن الصغير، وأستاذٍ لعالم من علماء القصر هو أبو الحسن السطي، أقصد به أبا الحسن اليفرني، مع أن مجالس السلاطين المرينيين ومدارسهم لم تضم ـ حسب اللوائح التي وقفنا عليها ـ علماء

أرفع منه، ولا منظرين في نفس درجته، فلا شك أن الإبعاد الذي تعرض له، والاحتياط والتخوف من طرف زملائه في التعامل معه، وتقديمه إلى الجهات العليا كان يرجع إلى التوجس منه، والخوف ممن طال سمعته بعض الخدوش الاجتماعية، والاعتراضات السياسية، بحكم أنه كان من المعارضين للمرينيين في مراحل شبابه، ولأنه من الزمرة التي احتضنت الأفكار الجديدة في العقيدة والسياسة...أو ربما لأنه اختار الزهد في السلطة ورجالها؛ سالكا في ذلك طريق أستاذه الأكبر: أبي عمرو السلاجي الذي نعرف بأنه لما بلغ به مقامه إلى حاشية السلطان، خاف على نفسه الفتنة، فانسحب من الحاشية، وعاد أدراجه إلى فاس لتعليم الناس، والتفرغ للعبادة....

هذه أسئلة وافتراضات نسهم بها في فتح المجال لمزيد من التمحيص والتحقيق والتدقيق....

2- مصادر "المباحث العقلية"، منهجه، وقيمته العلمية

إن تأليف هذا الشرح في هذا العصر يدل على إشارات كثيرة، ويفيد معاني ودلالات متعددة. فما هي ظروف هذا التأليف؟ وما مصادره؟ وما مكانته العلمية وقيمته؟ وما الآثار التي تركها على الدرس العقدي بالمغرب؟ أسئلة نود الإجابة عنها في النقاط التالية:

2-1- ظروف تأليف الشرح

أقصد بالظروف هنا الظروف الخاصة لتأليف «**المباحث العقلية**»؛ فيذكر اليفرني أن الأسباب التي دفعته إلى شرح «**البرهانية**» مرتبطة بمتطلبات عصره العقدية، حيث كثر الإقبال على هذا المختصر، وكان طلبة العقائد يحتاجون إلى الرجوع إلى المؤلفات والمصادر الضخمة من أجل تفهم فصولها، فأشفق عليهم، وفضل أن يقرب البعيد، وييسر الصعب من أجل فهم دقائق وأغراض «**العقيدة البرهانية**»، لا سيما بعد أن رأى كثرة الإقبال عليها، والتفاف المتعلمين على نصها. يقول اليفرني: «إني لما رأيت أهل زماننا مشتغلين بـ"**العقيدة البرهانية**" تأليف الشيخ أبي عمرو السلالجي ـ رحمه الله ـ قصدت مستعينا بالله ـ تعالى ـ أن أضع عليها شرحا ليكون ذلك تهذيبا للمبتدئ، وتقريبا للمنتهي من مشقة مطالعة الدواوين»(1).

نتوقف مع هذا النص لنسجل عليه الملاحظات التالية:

أن الدرس الكلامي لم يكن باهتا تماما في الوسط العلمي والطلابي، فرغم الإقبال الكبير على «**المدونة**»، و«**التهذيب**»، ورغم رواج سوق كتب ودروس الفرائض والحساب، إلا أن بقية العلوم كانت تنال حظها من العناية بما فيها علم الحديث الذي

(1) اليفرني، المباحث، ص: 1.

سيبرز فيه علم من أشهر المشتغلين به في المغرب والمشرق وهو ابن رشيد السبتي، ولكن الذي يهمنا هو علم الكلام، فكلام اليفرني في هذا النص يعطينا صورة خاصة عن رواج سوقه، واتساع فئات المشتغلين به المهتمين بدروسه، ولكنه يقصد ولا شك علم الكلام على طريقة المتقدمين.

يفهم من كلامه في هذا النص أيضا بأنه كان يلقي دروسا للطلبة في العقيدة الأشعرية، وأنه ربما لم يكن المهتم الوحيد بتلقين علم الكلام، لأنه يتكلم عن اهتمام مشترك بينه وبين آخرين: أساتذة، وطلبة. المهم أن هذا النص يكشف عن واقع آخر غير الواقع الكئيب الذي أراد المؤرخون ورجال التراجم تصويره عن حال علم الكلام في مغرب المرينيين: حال الرواج، وحال الانفتاح، والقوة، والنشاط.

من نص اليفرني نستفيد أيضا أن أهل زمانه جعلوا نص السلاجي نصهم الأساس لفهم العقيدة الإسلامية، لما تقدّمت الإشارة إليه في الفصل الأول عن خصوصيات هذا النص. ولكن المهم أو الأهم أن نص السلاجي كان مقدما لأسباب إيديولوجية كذلك، لكون السلاجي رفض فيه الطرح الموحدي لصفات الإمام والحاكم، ولم يقل بالمهدية والعصمة التي سينبني عليها الاختيار المذهبي للموحدين سنوات طويلة. ولذلك كانت الرغبة في محو الدور التومرتي في مجال الترويج للأشعرية حاضرة لدى العقلية الرسمية للمرينيين، مع اعتقادهم أن المذهبية العقدية الأشعرية لا يمكن زحزحتها، لأنها صارت مرجعية الأمة في المشرق والمغرب، فكان من الطبيعي أن يقع تقديم نص السلاجي، الرجل الذي تنزه عن الانضمام إلى حاشية خصومهم الموحدين، واكتفى من الأشعرية بما لا يمكن الطعن السياسي فيه.

هذه قراءات في الظروف الخاصة لتأليف شرح اليفرني لـ«المباحث العقلية في شرح العقيدة البرهانية». فماذا عن مصادر هذا الشرح؟

2-2- مصادر "المباحث العقلية"

ترجع أهمية هذا الشرح لعدة أمور سنشير إليها فيما بعد، ولكن هناك جانبا مهما في هذا العمل زاده قيمة ورفع من مكانة صاحبه وشهد له بحسن الاطلاع، ذلك هو كثرة المصادر وغناؤها وتنوعها.

وترجع هذه الكثرة والتنوع في مصادر اليفرني إلى اتساع ثقافته وقدرته على البحث والتنقيب، ولكنها ترتبط أيضا بنفاق سوق المؤلفات العقدية التي دخلت المغرب في عصره منذ الفترة المرابطية (مع ابن العربي وغيره) والفترة الموحدية (مع ابن تومرت وغيره).

وقد حدد اليفرني بنفسه في مقدمة الشرح أسماء المؤلفات والمصادر العقدية الأساسية التي اعتمدها في شرحه، فقال: «واعتمدت فيه على:

- نقل تواليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المعروف بابن الخطيب ـ رحمه الله ـ منها:

- **«الأربعون»**
- و**«المحصَّل»**
- و**«المعالم الدينية»**
- و**«نهاية العقول»**

وعلى:

- **«أبكار الأفكار»**، لسيف الدين الآمدي
- و**«شرح الإرشاد»**، لأبي عبد الله المازري

- و«**شرح الإرشاد**»، للشريف أبي يحيى زكريا بن يحيى الإدريسي
- و«**كتاب التذكرة**» [للمغيلي]
- و«**كتاب الأوسط**»، لأبي المظفر طاهر بن أحمد الاسفراييني الملقب بشاهفور (في ثلاث مجلدات)
- و«**شرح أبي عبد الله الكتاني على هذه العقيدة**»»[1]

إلى جانب هذه المصادر الأساسية التي وقع التصريح بها في المقدمة رجع اليفرني إلى مصادر كثيرة ضبطناها من المتن منها:

- «**شرح الإرشاد**» لأبي عبد الله محمد بن دوناس
- و«**شرح الإرشاد**» لأبي إسحاق بن دهاق
- و«**شرح الإرشاد**» لأبي القاسم الأنصاري
- و«**شرح المعالم الدينية**» لابن التلمساني
- و«**شرح المحصل**»
- و«**القواعد**» للقرافي
- وعلى «**تعليقات الطرطوشي**»
- وعلى «**الكتاب**» لأبي العباس الطلمنكي.
- ومن كتب الغزالي اعتمد اليفرني على:
- «إحياء علوم الدين»
- و«فضائح الباطنية»
- و«الاقتصاد في الاعتقاد»
- و«المقصد الأسنى»

---

(1) اليفرني، المباحث، ص: 1.

- و«المستصفى»
- و«مقاصد الفلاسفة».

ومن كتب التفسير اعتمد على:

- «الكشاف» للزمخشـري
- وتفسير ابن أبي الربيع السبتي
- و«مفاتيح الغيب» للرازي
- و«الكشف والبيان» للثعلبي
- و«حقائق التفسير» للسلمي
- و«المحرر الوجيز» لابن عطية

واعتمد من كتب اللغة على :

- «مجمل اللغة» لابن فارس
- و«الأفعال» لابن القوطية
- و«الغريبين» للهروي
- و«الصحاح» للجوهري
- و«أدب الكاتب» لابن قتيبة
- و«الفصيح» لثعلب
- و«مختصر العين» للزبيدي

كما اعتمد اليفرني كذلك على مؤلفات لم يحددها، وإنما اكتفى بذكر أسماء مؤلفيها منها:

- مؤلفات لابن العربي (وجدنا أنها تتعلق بـ:
  - **«الأمد الأقصى»**

- و«**المتوسط**»
- و«**سراج المريدين**»)

- ولأبي عمرو بن الاسفراييني
- وللشريف زكرياء
- ولأبي القاسم الربعي
- وللقاضي عبد الوهاب المالكي
- ولأبي علي بن سينا
- وللباقلاني (وجدنا أنها تتعلق بـــ:

- «**التمهيد**»
- و«**الإنصاف**»

- ولابن فورك وغيرهم..

وللقرافي (وتتعلق بـــ:

- «نفائس الأصول في شرح المحصول»
- و«أنوار البروق في أنواء الفروق»
- و«الذخيرة»
- و«شرح تنقيح الفصول»).

2-3- منهجية الشرح

من البين أن شرحا يعتمد العدد المتقدم من المصادر والمراجع لابد أن يكون مؤلفه قد بذل فيه قصارى الجهود بغية جعله مرجعا متميزا، وتأليفا يستحق العناية والاهتمام. وهذا ما نلاحظه بالفعل عند معايتنا وتصفحنا لمخطوط «**المباحث العقلية**»، إذ إن اليفرني قام في شرحه بعمل جمعي وتنظيمي فريد، واستطاع أن يجعل من شرحه المذكور

مؤلفا يتجاوز مستوى الشروح الكلاسيكية، ليرقى إلى درجة الدراسات الجادة التي تتميز بالاستقلالية والشمولية والإبداع.

فبدلا من الدخول في الشرح مباشرة ـ كما فعل الذين شرحوا البرهانية من قبله ـ ارتأى اليفرني أن يضع لنفسه ترتيبا خاصاً، وتنظيما مستقلا جعل فصول «البرهانية» تسايره. وهكذا قام بتصدير شرحه بالقواعد الضرورية التي انطلق منها المؤلفون الأشاعرة الكبار. فأثار مواضيع تتعلق بفهم العلم في شموليته وأبعاده، فبحث في:

- حقيقة علم الكلام،
- ومواضيعه،
- وحكمه،
- وفائدته،
- كما تحدث عن علم المناظرة والجدل،
- وعن الحدود والأدلة،
- وعن العقل والعلم.. وما إلى ذلك..

ثم فضل تناول القضايا العامة لمواضيع «**البرهانية**» ومقدمتها الأساسية، ليسهل على القارئ فهم المباحث الجزئية في إطار شمولي كامل.

وقد قسم اليفرني شرحه إلى بابين وكتاب.

خصص الباب الأول للحديث عن العالم وأقسامه، وانغمس في مناقشة قضايا الجواهر والأعراض وغيرهما من القضايا والمباحث الطبيعية التي ينبني عليها منهج الأشاعرة في إثبات الصانع.

أما الباب الثاني الذي خصصه للإلهيات، فقد عالج فيه:

- المسائل المرتبطة بالذات الإلهية وما يجب لها من الصفات النفسية، والمعنوية، ومن صفات المعاني، والصفات السلبية.
- كما تعرض فيه لما يستحيل عليه ـ تعالى ـ من الصفات التي لا تليق به ـ سبحانه ـ،

وختمه بالجائزات، فتعرض للحديث عن:

- جواز رؤيته ـ تعالى ـ في الآخرة،
- وجواز خلقه للأعمال،
- وجواز إرساله للرسل وما إلى ذلك من الأمور الغيبية المتعلقة بالمعاد.

أما الكتاب الذي أنهى به شرحه فخصصه للإمامة، ففصل في مباحثها وجزئياتها من حيث:

- شروطها،
- ومدلولها،
- وحكمها،
- وعرض لتطبيقاتها في عهد الصحابة والخلفاء الراشدين.

واعتمد اليفرني في عرضه لهذه المباحث والقضايا الكلامية أسلوبا واضحا وطريقة متقنة تقوم على تشريح كل قضية وتفصيلها ومعالجتها جزئيا (بواسطة البحث في حدودها وألفاظها ومعانيها الخاصة)، ثم معالجتها المعالجة الكلية (في إطار مناقشة المواضيع مناقشة مذهبية عقلية مجردة، ومقارنتها مع أقوال المخالفين من متكلمين وفلاسفة).

لقد ذكرنا أن اليفرني تجاوز في مصادر دراسته مؤلفات الجويني والغزالي إلى اعتماد مؤلفات الرازي، والآمدي، والشريف زكريا، بصورة أوسع وأشد، وقد كان طبيعيا أن يظهر الطابع الخاص لمرحلة الرازي الأشعرية في عمل أبي الحسن، وذلك ما حصل بالفعل؛ إذ نجد اليفرني يتناول كثيرا من القضايا والمشاكل الفلسفية التي لم يثرها الباحثون والشراح الذين سبقوه، كما نلحظ في عمله تفوقا كبيرا في الأساليب الجدلية والاستدلالات المنطقية، وهذا أمر مستساغ من باحث عول على مؤلفات الرازي بالدرجة الأولى، واستفاد من المد التطوري الذي عرفته الأشعرية منهجا وقضايا...

2-4- القيمة العلمية والعقدية لـ"المباحث"

إن لـ«**المباحث العقلية**» لليفرني قيمة علمية وعقدية كبيرة لما تضمنه الكتاب من مصادر ومكتبة ضخمة عرفتنا بما كان متداولا في فترة المرينيين الأولى من كتب عقدية. وقد سمح هذا بتسجيل جملة من الملاحظات والحقائق تتعلق بقوة العلاقات العلمية بين الشرق الإسلامي وغربه، فبمجرد خروج المؤلفات العقدية وتداولها في مواطن تأليفها بالمشرق كانت تجري الرغبة في استقدامها إلى بلدان الغرب الإسلامي لتحقيق المتابعة، والحفاظ على التقارب المعرفي، وعدم السقوط في القطائع التي تخلق التصدعات والفروق العلمية الكبيرة بين أبناء الأمة الإسلامية. فإلى اليفرني وكتابه يعود الفضل الكبير في كشف عدد ونوعية الكتب العقدية التي كانت مجال الاهتمام، ومحط البحث والدراسة الكلاميين في بلاد المغرب خلال عهد المرينيين. وبكشفنا لهذه المعلومات المستفادة من «**المباحث**» يبدو الفرق الواضح بينها وبين ما أحصاه المنوني ـ على تجرده ودقته المعروفة ـ من كتب عقدية اشتهرت في هذه الفترة في «ورقاته عن الحضارة المرينية».

إن المصادر والمنهج الاستدلالي اللذين اعتمدهما اليفرني في «مباحثه» لتصوران المدى التطوري الذي بلغه علم الكلام المغربي على يد هذا المفكر المغربي في عهد الدولة المرينية. فقد تحول علم الكلام بالمغرب عن طريقة المتقدمين ـ على يده ـ تحولا كاملا إن على مستوى المنهاج، أو على مستوى القضايا المعالجة، ووقع تقديم الجانب العقلي الفلسفي بصورة واضحة، واعتمدت أدلة الفلاسفة والبرهانيين، ووقع تبني الكثير من القناعات والقضايا بصورتها الفلسفية، ولم يعد الرجوع إلى النصوص الشرعية يحصل في مباحث الطبيعيات والإلهيات خصوصا إلا في مواضع ومواضيع خاصة وللاستئناس فقط، وهذا أمر طبيعي يوضح صحته هذا الشرح الذي كانت مؤلفات الرازي والآمدي والشريف زكرياء ـ مثلا ـ النموذج المثال الذي اقتدى به. ولذلك يكون لعمل اليفرني قيمة كبيرة؛ لأنه يؤرخ للمرحلة التي أخذ علم الكلام المغربي فيها طابعا فلسفيا جديدا.

ثم إننا استطعنا ـ من خلال هذا الشرح ـ أن نجمع معلومات ووثائق تاريخية وسياسية وعقدية رفيعة، لا سيما تلك المتعلقة بنصوص «**شرح البرهانية لابن الكتاني**» هذا الشرح الذي ما يزال مفقودا إلى الآن، و«**شرح ابن بزيزة**» لنفس المتن، والذي ما زال البحث جاريا للحصول على نصه.

ومن فضائل شرح اليفرني هذا أيضا أنه قدم لنا ترجمة وافية ومهمة عن حياة السلالجي كانت العمدة لكل الدارسين لسيرة أبي عمرو، اقتبسها اليفرني من كتاب مهم فُقِد منذ مدة طويلة ألفه تلميذ السلالجي: أبو الحسن بن مؤمن في تراجم شيوخه. يقول اليفرني في هذا الشأن: «واعلم ـ أكرمك الله ـ، أن بعد وضعي لهذا التأليف، وجدت كتاباً لأبي الحسن بن مؤمن في أجزاء تقديرها ثلاثة أسفار، سماه بـ"**بغية الراغب ومنية الطالب**"، وضعه في فضل العلماء، وكان ابن مؤمن ممّن قرأ على أبي عمرو،

وذكر أنه قرأ عليه علم التوحيد، وعلم الحديث، والفقه، وشيئاً من علم التفسير، وذكر في الكتاب المذكور سبب وضع "العقيدة البرهانية"...»[1]. وهذا الكشف للكتاب ولترجمة السلاجي الدقيقة فيه يجعل من نص «**المباحث**» وثيقة مهمة في التعريف بأبي عمرو.

من الأمور الجزئية المهمة التي يقدمها كتاب «**المباحث العقلية**» متميزا عن الكثير من الكتب الكلامية الأخرى نقله لعدد كبير من أقوال واختيارات عبد الله بن كلاب ـ رائد ومعلم الأشاعرة الأول ـ الكلامية، لن نناقش في دواعي الإكثار من جلب هذه الأقوال، ولكن المهم أن ما تضمنه كتاب اليفرني من نصوص لهذا المفكر السني الضليع قادرة ـ لو جمعت ـ على تقديم صورة متكاملة عن مواقفه العقدية، هذه المواقف التي ما تزال ـ في نظرنا ـ تشكو من النقص في التعريف، والغموض في التقريب إلى أهل الاختصاص رغم محاولات علي سامي النشار ومن جاء بعده لكشف اللثام عنها.

من الأمور التي تعطي لهذا الكتاب القيمة العلمية والعقدية الكبيرة أيضا اهتمام اليفرني فيه بالحدود والاصطلاحات، فقد أحصينا له في هذا الكتاب استعمال أكثر من 334 مصطلحا، تفرغ وأطال النفس في نقاش مفهومها أحيانا، وتتبع تفريعاتها الدلالية بتفصيل في الكثير من المناسبات، مما يجعل منه مصدرا غنيا لبناء الأعمال المهتمة بالدراسات الاصطلاحية في علم الكلام.

وبالجملة فكتاب «**المباحث العقلية**» لليفرني يعد بجميع المقاييس أهم وأدق وأفيد الشروح الموضوعة على «**برهانية**» السلاجي، وربما وبدون مبالغة يعد أحد أهم المؤلفات الأشعرية المغربية التي يمكن وصفها ونعتها بالتجديد وتطوير الدرس الكلامي الأشعري في منطقة الغرب الإسلامي في فترة المرينيين وما يليها.

---

(1) اليفرني، المباحث، ص:1 – 2.

2-5- الآثار العقدية للشرح

نظرا للقيمة العلمية لـ«**المباحث العقلية**» لليفرني كان من الطبيعي أن يترك الأثر الكبير في الفكر العقدي المغربي بعده، وهكذا سجلنا الاهتمام باختصاره، والتأليف على منواله، كما سجلنا النقل عنه والاقتباس من نصوصه وأفكاره في بعض المصادر العقدية والفكرية المهمة.

فبخصوص الاختصار نجد عملين سلكا طريقة اختصار «**المباحث العقلية**» وهما:

❁ **الأول: «مختصر المباحث العقلية» للجزولي:**

من هو الجزولي (ت.ق10هـ/ 16م)؟

لم تمدنا كتب التراجم والسير والتواريخ بمعلومات كثيرة عن هذا الجزولي الذي عثرنا على «**مختصره للمباحث العقلية**». وكل ما استطعنا معرفته عنه هو أنه عاش في القرن العاشر الهجري، وأنه يكنى أبا عمران، واسمه موسى، واسم أبيه محمد، وأنه ينسب إلى جزولة وشتوكة، فيقال: الجزولي الشتوكي[1].

أخذ هذا الرجل عن شيخ جزولة أبي عبد الله بن يعزأكي لزان الذي كان من التلاميذ غير المباشرين لابن غازي. ثم تصدر أبو عمران بعد اكتمال تعليمه للتدريس فتخرج عليه علماء وأعلام كبار على رأسهم عبد الله بن محمد بن عثمان بن أبي بكر الغساني (ت.960هـ/ 1291م)[2]. ويبدو أن أبا عمران الجزولي كان متخصصا أكثر في علم اللغة؛ لأن تلميذه المتقدم نقل عنه وروى «**ألفية ابن مالك**» و«مقدمة

(1) ابن القاضي، الجذوة: 2/ 345.

(2) ابن القاضي، الجذوة: 2/ 345.

ابن آجروم»، كما ذكر المختار السوسي أن لهذا الجزولي «**مقصورة في بحر الطويل في التاء والذال والظاء في القرآن**»[1]. هذا كل ما لدينا من معلومات عن هذا المؤلف الجزولي.

وقد ثبت اختصاره لـ«**المباحث**»، بحكم وقوفنا على مخطوطات هذا المختصر، التي نسبت إليه القيام بكتابته، مما لا يدع مجالا للشك في قيامه بهذا العمل الذي يرتبط بشرح اليفرني[2].

أما عن سبب اختصاره لـ«**المباحث**» فنقول:

لقد كفانا أبو عمران بنفسه تعب البحث في أسباب قيامه باختصار «**مباحث**» اليفرني فقال عن عمله: «القصد بهذا الكتاب اختصار كتاب "**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**"، فإن مؤلفه العالم العلامة أبا الحسن علي عبد الرحمن ـ رحمة الله عليه ـ قد أجاد فيه، وذكر كثيرا من أصول الكلام فيه، مع إتقان تفسير لفظ العقيدة، إلا أنه قد أكثر فيه إلى حد يعسر ضبطه على كثير من أهل الوقت؛ لأنه قد جلب أكثر كتب الإمام فخر الدين الرازي، والآمدي، والشريف زكريا، والاسفراييني وغير ذلك من الكتب المنقولة فيه حتى كان مجلدا كبيرا، فاختصرت عيونه، وأزلت ما لا تعلق للكتاب به وما لا تمس الحاجة إليه بالنسبة إلى الكتاب مستعينا بالله..»[3].

---

(1) المختار السوسي، سوس العالمة، ص: 179.

(2) إن لهذا المختصر عدة نسخ مخطوطة، ولعله العمل المرتبط بالبرهانية الأكثر شيوعا بعد شرح الخفاف. وقد استطعت الحصول على نسختين مخطوطتين منه. المخطوطة الأولى عثرت عليها في المكتبة الخاصة لأحمد بنيعيش بتطوان، يرجع تاريخ الانتهاء من نسخها إلى سنة: 1001هـ/ 1592م نسخها الدرعي بتطوان.

والمخطوطة الثانية ـ أو بالأصح صورة عنها ـ توجد بالمكتبة الخاصة لمحمد احنانا بتطوان أيضا. إلا أن هذه النسخة لا توجد بها معلومات عن تاريخ النسخ.

(3) مختصر المباحث العقلية، ص: 13.

لقد ذكر الجزولي في مقدمة «**مختصره**» أنه سيعمد إلى اختصار عيون «**المباحث العقلية**» وسيزيل الاستطرادات التي لا تعلق للكتاب بها، وسيقتصر على ما هو أساسي مما تمس الحاجة إليه[1]. وقد كان اعتقاد القارئ بأن الجزولي سيركز على إثارة القضايا ذات الطابع الكلامي العقدي، وسيغض الطرف عما لا علاقة لكلام اليفرني في الشرح به في العقيدة. ولكن القارئ لا يلبث أن يفاجأ بأن أبا عمران لم يقصد باختصاره ذلك المعنى؛ لأنه تعرض لكل القضايا التي تناولها اليفرني بما فيها الأمور الهامشية المتعلقة بالديباجة والترجمة وغيرهما، وإنما قصد به فقط تلخيص بعض القضايا، وحذف كثير من الاستشهادات ـ التي نرى أن بعضها كان مفيدا جدا ـ، وتركيب بعض النصوص تركيبا جديدا، وضم بعض المسائل إلى بعض.

وبذلك يكون الجزولي قد أعاد نفس عمل اليفرني، ولكن بصورة غير دقيقة. مما يوضح بجلاء أن مفهوم الاختصار عند الجزولي ـ وعند الكثير من المقلدين ـ كان مفهوما آليا لم يتجاوز حدود الحذف أو النقص الكمي، ولم يأخذ بعين الاعتبار الجانب الموضوعي الذي يتجاوز المستوى السطحي لإعادة النظر في عمل من الأعمال العلمية.

ومع كل هذه المثالب فإن نص المختصر يبقى ضروريا لا يستغني عنه من أراد متابعة العمل الاختزالي، ومعرفة كيفية فهم بعض المؤلفين لمعنى الاختصار.

⊛ **النص الثاني: «تقييد البيان لمعاني مسائل عقيدة البرهان للسملالي» (ت.9هـ/ 15م).**

هذا النص العقدي الثاني هو ثمرة تأليفية من ثمرات «**المباحث العقلية**» لليفرني، ألفه مؤلف سوسي على أساس «**المباحث**» باعترافه الشخصي ـ كما سنرى ـ. والذي

---

(1) م، س، ن، ص.

يثيرنا في هذا الكتاب (=الشرح الآخر للبرهانية)، هو أنه ينبـئ أن مختصـر السلاجي وشرحه لليفرني شكلا المرجع الأساس، والموجِّه الأكبر للثقافة العقدية في السوس، كما مثلا نفس هذه الأهمية في فاس على عهد اليفرني وبعده، وهذا راجع لا محالة للاعتبارات العلمية والموضوعية التي ألمحنا إليها سابقا بخصوص هذين النصيين العقديين. فمن يكون السملالي هذا صاحب «**التقييد**»؟

السملالي هو عبد الرحمن بن سليمان أكرام أو الكرامي أو الكزامي السملالي[1]. وتعتبر أسرة الكراميين أسرة عريقة في العلم، يرتفع نسبها إلى ابن العربي المعافري. قال المختار السوسي عن آل أكرام: إن «مسكنهم في تازموت سملالة، ولا تزال هناك قبور الأولين ظاهرة إلى الآن كما يوجد أحفادهم في رسموكة»[2].

ومن أشهر أفراد هذه الأسرة أخو المترجم، واسمه: "سعيد" صاحب التآليف العديدة، والتصانيف الشهيرة الذائعة الصّيت[3]. وقد كان لسعيد هذا ولأخيه عبد الرحمن ـ شارح «**البرهانية**» ـ اليد الطولى في بعث العلم ونشره في ربوع سوس. ولا يشك أحد من أهل تلك البلاد في أن مؤلف عبد الرحمن على «**البرهانية**» كان من أوائل ما أُلف في علم الكلام في تلك المنطقة. وقد دفع هذا التأليف أهل سوس إلى العناية بعلم العقائد والانكباب على دراستها «حتى كان في المرتبة الثانية من العلوم التي يهتبلون بها»[4]. وقد عبّر المختار السوسي عن التأثير الذي مارسته «**العقيدة البرهانية**» وشروحها في أهل سوس؛ إذ يعلن أنه «توالت الحلقات الكلامية في كل القرون بعدها

(1) انظر: ابن القاضي، درة الحجال: 2/ 472، والمختار السوسي، المعسول: 7/ 23 وما بعدها.
(2) السوسي، المعسول: 7/ 23.
(3) م، س، ص، ن، و البرهانية، ص: ٦.
(4) م، س، ص: 44.

على أيدي كثيرين كأحمد التيزركيتي المؤلف في الفن، وكعيسى السجتاني، وبيورك، وأخيه أحمد السملاليين، وعلي بن أحمد الرسموكي الكاتبين على **"السنوسيات"**، ثم لم يزل ذلك الفن يؤخذ عنهم في هذه الكتب الوسطى، وذلك ما وجدناه يتعاطى إلى الجيل الذي أدركناه»[1].

لقد قضى عبد الرحمن السملالي حياته كلها في التعليم متنقلا من منطقة سوسية إلى أخرى إلى أن وافاه أجله في منطقة الساقية الحمراء في أعلى واد سوس[2].

وقد أخبر المختار السوسي أنه توفي قبل أخيه سعيد المتوفى عام: 882هـ/ 1477م، وأنه خلف لنا شرحا على «**العقيدة البرهانية**». وهو ما تأكد بعد البحث؛ حيث عثرت على نسختين مخطوطتين لشرح السملالي على «**البرهانية**»[3].

إنه بالرجوع إلى مقدمة هذا الشرح نجد المؤلف يقصّ علينا سبب إقدامه على تأليفه، ويحكي أن الدافع إلى ذلك كان هو إلحاح مجموعة من طلبته في القيام بشرح وتوضيح قضايا هذه العقيدة، فأجابهم إلى ذلك بعد تردد. يقول السملالي: «رغب منا بعض الإخوان تقييد مسائل على **"العقيدة البرهانية"** لأبي عمرو السلالجي ـ رحمه الله ـ، وألح في الطلب فوعدته مرارا حتى خلصت النية في ذلك لله الواحد القهار. فأجبته مستعينا بالله في جميع ما أروم»[4]. وقد أخبر في هذا التقديم أنه سمى شرحه بـ«**تقييد البيان لمعاني**

---

(1) نفسه.

(2) السوسي، المعسول: 7/ 44.

(3) النسخة الأولى مخطوطة المكتبة العامة بتطوان، ليس فيها ذكر لتاريخ النسخ ولا لتاريخ التأليف (مخطوطة المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، رقم: 449 (ضمن مجموع)، عدد صحائفها: 167 (من ص: 44 إلى ص: 211)، مكتوبة بخط مغربي رديء، أوراقها من القطع المتوسط) بالإضافة إلى هذه النسخة توجد لهذا الشرح نسخة أخرى بالخزانة الحسنية بالرباط.

(4) التقييد، ص: 43-44.

مسائل البرهان»[1].

أما عن مصادر هذا الشرح ـ وهذا هو ما يهمنا هنا ـ فقد أعلن السملالي عنها بقوله: «كل ما ذكرت في هذا التأليف أعتمد فيه على شارح العقيدة المسمى بـ**"المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية"**»[2].

ومعنى هذا أن السملالي اعتمد جل مصادر اليفرني السابقة، لاسيما كتب: الرازي، والآمدي، وشرح الإرشاد للشريف زكريا الإدريسي.. وغيرها. بالإضافة إلى مصادر في علوم أخرى غير مختصة بالعقيدة مثل كتاب «**قوت القلوب**» لأبي طالب المكي، و«**الروض الأنف**» للسهيلي، و«**الشفا**» للقاضي عياض وغيرها...وبهذا يتأكد لنا التأثير البين الذي مارسه اليفرني في هذا السملالي وعلماء منطقته من السوسيين.

فهذان ـ إذن ـ هما الكتابان الكاملان اللذان أُلِّفا اختصارا لمجهود اليفرني، وترويجا لأفكاره وعمله في «**المباحث العقلية**»، وهما يدلان بوضوح على القيمة العلمية، وعلى الثقة التي صار هذا «**الشرح على برهانية السلاجي**» يحظى بها في الأوساط العلمية، ومن المثير أن ننتبه إلى أن عناية المغاربة بـ«**شرح اليفرني**» امتدت إلى منطقة الجنوب المغربي، وصمدت رغم مرور الزمن، لتُحقِّق النشر والترويج لهذا الفهم المحلي للعقيدة الأشعرية.

وفي اتجاه البحث عن أثر اليفرني في الباحثين اللاحقين، نجد الاهتمام بـ«**المباحث**» يتسرب إلى بعض كتب التفسير وكتب النوازل ثم إلى كتب الكلام المتأخرة:

---

(1) أخبرني الدكتور خالد زهري بأنه تم تحقيق هذا الشرح في إطار بحوث الماستر بكلية الآداب ابن مسيك بالدار البيضاء من طرف طالب أندونيسي، ووعدني بأن الطالب سيسلمني نسخة من هذا العمل، وما زلت أنتظر تحقق ذلك.

(2) التقييد، ص: 43-44.

فعلى مستوى التفاسير وقفت على نقل لأبي زيد عبد الرحمن الثعالبي (ت. 875هـ/ 1470م) من الشرح في كتابه المسمى: «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» يقول فيه الثعالبي: «قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام/ 1]. قال علي بن عبد الرحمن اليفرني في «**شرحه للبرهانية**» : قال الإمام الفخر: "لفظ الحمد معرفا لا يقال إلا في حق الله ـ عز وجل ـ لأنه يدل على التعظيم، ولا يجوز أن يقال: الحمد لزيد". قاله: سيبويه»(1).

ومن كتب النوازل نجد «المعيار المعرب» للونشريسي ينقل بعض أقوال اليفرني في «**المباحث**» عن كرامة الولي، فيقول: «قال اليفرني: "إنه فعل خارق للعادة يظهر على يد عبد صالح في دينه، متمسك بسنة الله في جميع أحواله، من غير دعوى النبوة"»(2).

ومن كتب العقيدة التي اعتمدت على أقوال اليفرني في «**المباحث**» كتاب «**التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية**» ليحيى بن محمد أبي زكرياء الشاوي الملياني الجزائري المالكي (المتوفى: 1096هـ)، فقد نقل عنه كلاما طويلا في موضوع تعلق الصفات، قال الملياني: «قول **اليفرني** في الصفات: "منها قسم يتعلق بالمعدوم الممكن، ويستمر إلى حين حدوثه". وقال قبله: "ولا تتعلق به في حال وجوده". وعنى بهذا القسم: القدرة والإرادة. قال: "وهذا التعلق قديم يستحيل عليه التغيير"...»(3)، ثم مضى يبني على رأي اليفرني أجوبته إلى أن قال: «وأما سؤالكم عن عدم تعلق القدرة بالموجود الممكن في حالة استمرار وجوده. فما ذكره **اليفرني** فيه هو عين الحق والصواب، فلا يصح غيره في العقول والألباب؛ فإن القصد إلى إيجاد موجود، تحصيل حاصل، وهو في الحال. فإن قلت: من أي وجه من أوجه الاستحالة هو؟ قلت: هو من

---

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود: 2/ 442.
(2) الونشريسي، المعيار المعرب: 2/ 395.
(3) الملياني، **التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية**، ص: 130.

باب اجتماع النقيضين؛ لأن القصد إلى إيجاده يقضي بعدمه. والفرض أنه موجود، فقد اجتمع في القضية الوجود والعدم والنفي والإثبات وذلك محال. ومثل ما ذكره اليفرني ذكره الشيرازي في "الحدود"»(1).

ثم أضاف الملياني معولا على ترجيحات اليفرني في بناء أدلته وترجيحها فقال: «فصل: يوصف المحدث بأنه محدث في حال حدوثه، وهو حال تعلّق القدرة به. وأما إذا وُجِد، وأتى عليه زمان لا يوصف بالحقيقة؛ لأنه محدث، بل كان محدثا. وإنما توصف الموجودات اليوم أنها محدثة على طريق المجاز، والاتساع، وإلا فالحقيقة ما ذكرته. وقد قال قبله: "المحدث ما لوجوده أول، أو الكائن بعد أن لم يكن، أو الموجود بعد أن لم يكن". انتهى. ووجه الدليل أنه في وجوده في ثاني الأزمنة، وما بعدها لم يسمه محدثا، وما ذلك إلا لعدم تعلق القدرة به، وإحداثها إياه لو كان في كل زمان يقع للموجود إحداث لما كان في تسميته محدثا في ثاني الأزمنة مجازية فاعلمه. وقد نقل كلام اليفرني المحقق المراكشي وقبله، [قال الملياني لطالب الأجوبة:] وهذا ونحوه مما أذكره لكم عن الغير، وفاء بشرطكم النص، وإلا فالمعقول هو الكافي للفحول، وتوجيه الحكم بالعقل هو أقوى ما عليه التعويل»(2).

ومن جهته اعتمد أبو المواهب الحسن اليوسي (ت.1102هـ/ 1691م) على كتاب «المباحث العقلية» ودرسه ـ لاشك ـ، ونقل منه في «**حواشيه على كبرى السنوسي**» في مواضع خمسة:

- **الموضع الأول**: قال اليوسي: «وقال اليفرني في "**شرح البرهانية**": "النظر يضاد العلم بجميع أضداده، وهي: الجهل، والشك، والظن، والوهم، والموت، والنوم،

(1) الملياني، المصدر السابق، ص: 131.

(2) م، س، ص: 131-132.

والغشية، والغفلة، والسهو، والذهول، والنسيان، والفكر»[1].ثم مضى اليوسي ينقل من «المباحث» نصا طويلا عن قطب الدين المصري وما يليه اعتقد المحقق الذي لم يطلع على «**المباحث العقلية**» بأنها ليست من مادة كتاب اليفرني.

- **الموضع الثاني**: جاء أثناء حديثه عن جواب أبي حنيفة عن كلام مالك الذي أنكر عليه التحدث في أصول الدين، قال اليوسي: «وقال اليفرني عن القرافي: "رأيت لأبي حنيفة جوابا عن كلام كتب به إليه مالك: إنك لتتحدث في أصول الدين، وإن السلف الصالح لم يكونوا يتحدثون في أصول الدين. فأجاب بأن السلف لم تكن ظهرت البدع في زمانهم، فلذلك تركوه، وفي زماننا ظهرت البدع، فلو سكتنا عن الجواب عنها لكنا مقرين لها فافترق الحال"، وهذا جواب حسن»[2].

- **الموضع الثالث**: جاء ذكر اليفرني وكتابه أثناء الحديث عن وضع أبي الحسن الأشعري لعلم الكلام، وأنه قبل وضعه للمذهب كان على مذهب المعتزلة، قال اليوسي: «وله في ذلك نحو أربعين عاما، على ما ذكره ابن زكري في شرح عقيدة ابن الحاجب، واليفرني، وغيرهما حتى وقع رجوع الشيخ إلى ما عليه السنة»[3].

- **الموضع الرابع**: قال اليوسي: «وذكر اليفرني عن بعض العلماء أنه لا يندرج المطلوب من الكلام تحت الحد الحقيقي؛ لأن علم الكلام يشتمل على النظر في الواجبات والجائزات والمستحيلات، وهذه المعلومات متباينة الحقائق، بل المستحيل لا حقيقة له»[4].

---

(1) اليوسي، الحواشي على شرح كبرى السنوسي، تح: حميد حماني اليوسي، ط1: مطبعة دار الفرقان للنشر الحديث، الدار البيضاء: 2008: 1/ 174.

(2) المصدر السابق: 1/ 258.

(3) المصدر السابق: 1/ 308.

(4) المصدر السابق: 1/ 322.

- **الموضع الخامس**: جاء نقله عنه في حديثه عن المدلول اللغوي للفظ "العالم"، قال اليوسي: «وحكى اليفرني أن من الناس من جعل العالم مشتقا من العلم، ومنهم من جعله العلامة... »[1].

وبذكر هذه النقول والاستفادات يتأكد لنا أن اليفرني ترك بصماته الواضحة في الكثير من الأعمال والمؤلفات لا سيما العقدية منها، وهذا لا شك راجع إلى تداول كتابه «**المباحث**» بين أيدي الأساتذة والطلبة، كما يرجع إلى طبيعة المادة والمنهج اللذين ضمهما الكتاب، وهما مادة ومنهج متميزان بمقاييس زمن تأليف «المباحث» وبعده.

(1) المصدر السابق: 1/ 322.

3- التحقيق والعمل فيه

3-1- وصف مخطوطات التحقيق

للمباحث العقلية أربع نسخ مخطوطة هي:

أ- النسخة الأولى: نسخة الخزانة الحسنية بالرباط، رقمها: 11741[1].

أولها: «قال...أبو الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني...الحمد لله المبدي المعيد...أما بعد...فإني لما رأيت أهل زماننا...» ويرجع تاريخ نسخها إلى أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

ويقول ناسخها في خاتمة النسخ: «تم كتاب "**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**" بحول الله وقوته، على يد كاتبه قاسم بن علي الطليطلي الأندلسي التطواني، غفر الله له، ولوالديه، ولأشياخه، ولأحبته، ولمن له الحق عليه، ولجميع المسلمين.. وكان الفراغ منه يوم: الأربعاء أول يوم من جمادى الأولى عام سبعة وخمسين وألف [1057هـ]»[2].

وهي نسخة تامة مصححة، وعليها طرر قليلة، وقد بدأت تنال منها الرطوبة. مكتوبة بخط مغربي، مجوهر، حسن، مع استعمال الخط العريض للمتن المشروح ورؤوس الفقر.

تقع هذه المخطوطة ضمن مجموع، من الورقة: 1ب إلى الورقة: 138أ، مقياس: 27.5×20.5 سم المسطرة: 29 ، التعقيبة مائلة[3].

---

(1) رقمها: 11741، عدد أوراقها: 272 صحيفة من الحجم الكبير، مكتوبة بخط مغربي جيد.

(2) المباحث العقلية، ص: 272.

(3) راجع: خالد زهري وعبد المجيد بوكاري، فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، مراجعة: أحمد شوقي بنبين: 2/ 875-876.

وقد رمزنا لها في التحقيق بـ: (الأصل)، لأنها مركز العمل في التحقيق استحقت ذلك لدقتها وسلامتها إجمالا، ثم لكونها الأقدم من بين النسخ.

ب- النسخة الثانية: نسخة الخزانة الوطنية بالرباط، رقمها: 2411 ك.

أول النسخة: «... أما بعد، ـ أكرمك الله أيها المسترشد بعلم اليقين، وشرح صدرك للنور المنزل ـ....».

وقد وقع الانتهاء من نسخها في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. يقول ناسخها عقب إنجاز عمله فيها: «نجز الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه، كتبه بيده الفانية: الفقير إلى رحمة ربه الملك الجواد، العبد المعترف بذنبه الراجي عفو ربه: مراد ابن نصر ابن عمار العوني نسبا المالكي مذهبا، غفر الله له ولوالديه ولأشياخه ولجميع المسلمين آمين. وكان الفراغ من نسخه أواخر ربيع الثاني سنة: 1163هـ عرفنا الله خيره..» (1).

عدد أوراقها: 419، المقياس: 21.5 / 15.5 سم، وعدد الأسطر في الصفحة: 21 سطرا، وفي كل سطر قرابة 12 كلمة.

العنوان واسم المؤلف باللون الأحمر، بعض الجمل والكلمات كذلك باللون الأحمر.

حالة المخطوط: مفكك الأوراق، وبدون تسفير، به غلاف صنع في المختبر من الورق الأزرق ضد الحموضة.

وهي نسخة غير تامة تخللها سقط، خاصة في الورقة 45؛ عند قوله: «كما اتخذت إبراهيم خليلا» إلى: «انتهى الكلام في الأبواب، وبالله التوفيق، فنعود إلى كلام الشيخ في

---

(1) صحيفة: 416.

العقيدة»، ونلاحظ أن الناسخ أسقط قصدا الأبواب المتعلقة بالمقدمات النظرية، واكتفى بنسخ الشرح المباشر لمتن «البرهانية».

وقد عمد الناسخ إلى تصحيح ما وقع في النسخة من تصحيف في الطرر.

وبالمخطوطة بعض الفوائد في الصفحة الأولى والورقة الأخيرة.

وقد رمزنا لها في التحقيق بحرف: (ر).

هاتان هما المخطوطتان اللتان عثرت عليهما بمكاتب المغرب العامة، وهناك نسختان مخطوطتان وجدتهما بالمكتبة الوطنية بتونس هما:

ج- النسخة الثالثة: نسخة المكتبة الوطنية بتونس رقم: 14934.

ورد في بدايتها: «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. قال الشيخ الفقيه العالم العلامة وبحر الفهامة المدرس المحقق أبو الحسن علي ابن عبد الرحمن اليفريني ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه ـ: الحمد لله المبدئ المعيد...» [1].

وجاء في قيد الفراغ: «تمت هذه الأوراق بعون الملك الخلاق، والله أعلم بالصواب، وإليه الملجأ والمآب. اللهم يا عظيم المنة أوجب لمالكه وقارئه وكاتبه الجنة، ببركة سيدنا محمد وجميع أهل السنة. وكان الفراغ منه صبيحة الثلاثاء في شهر جمادى الأولى عام تسعة وثلاثين ومائة وألف، على يد كاتبه العبد الفقير إلى ربه أبو القاسم بن محمد ابن أحمد بن عبد الرحمن [...]، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه آمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، آمين» [2].

---

(1) لوحة: 198.

(2) لوحة: 198.

والمخطوطة مكتوبة بخط أندلسي، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة، والخط العريض لرؤوس الفقرات، وقد بدأت أوراقها تحترق بسبب رداءة المداد والحموضة.

تقع ضمن مجموع اشتمل على ثلاثة كتب:

- «**شرح البرهانية**».
- و«**تأليف في علم الروحانية**».
- و«**تأليف في التصوف، للقاضي زكريا**».

وهي نسخة تبدو في ظاهرها تامة، مصححة، وعليها طرر قليلة، ولكن تبين خلال المقابلة أنه وقع فيها الكثير من السقط.

عدد لوحاتها: 198.

مقياس الورق: 22×16 سم.

مقياس المساحة المكتوبة: 17×10 سم.

المسطرة: 27 سطرا.

ويوجد في مطلع هذه المخطوطة قيد التحبيس الذي جاء فيه:

«عدد: 2038: الحمد لله، أشهد مولانا الملك المطاع، الآتي من أصناف البر بما يفوق الأطماع، البدر المنير، والطيف الشهير، المعتمد على فضل منزل [...]، المشير أحمد باشا باي[1]، صاحب كرسي تونس، الواضع طابعه السعيد هنا، ألهمه الله رشده، ومنحه

---

(1) أحمد باي بن مصطفى أو أحمد باشا باي أو أحمد باي أو أحمد باي الأول أو أبو العباس أحمد باشا، هو ابن مصطفى باي، وقد تولى الحكم بتونس، فيما بين 10 أكتوبر 1837 و30 ماي 1855، وهو عاشر البايات الحسينيين بتونس.

الكرامة عنده، أنه حبس هذا المجموع في "شرح البرهانية" وغيرها من له أهلية الانتفاع به لينتفع به، ولو استنساخا، تعميما لحصول النفع، وتوسعة [لدائرته]، شارطا أيده الله عدم إخراجه من الجامع الأعظم - الذي هو مقر خزائن كتبه الموقوفة - إلا لأمين، بقدر الضرورة، في مدة الانتفاع به فقط، وأقصى المدة سنة لا يزيد عليها بيوم، موصي المنتفع به داخل الجامع وخارجه بغاية حفظه مدة انتفاعه، والله - تعالى - منه بالمرصاد، لا تخفى عليه خافية، حبسا مؤبدا لا يغير عن ذلك أبدا. شهد عليه بذلك - وهو على أكمل حال - الشاهدان بتاريخ الثالث والعشرين من رمضان المعظم قدره من 1256 ستة وخمسين ومائتين وألف، ومثله - حفظه الله - لا يحمل وبواسطة طابعه، إعلان (توقيع العدلين)»[1].

وقد رمزنا لها في التحقيق بحرف: (ق).

د- النسخة الرابعة: نسخة المكتبة الوطنية بتونس رقم: 3212:

يقول ناسخها في قيد فراغه: «انتهى بحمد الله - تعالى - وحسن عونه وتوفيقه الجميل، وكان الفراغ منه ضحوة يوم الخميس في شهر الله - تعالى - المعظم رجب بعد أن مضت منه 12 يوما، وكذا بعد أن مضت أيضا من شهر مارس 22 وذلك في سنة: 1237 هـ على يد ناسخه لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده أحمد بن محمد بن محمد - غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولكافة المسلمين أجمعين -، وذلك بمليانة المحروسة بالله - تعالى -: قرية من قرى الجزائر بالمغرب، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليما، والحمد لله رب العالمين»[2].

---

(1) مخطوطة تونس (م)، لوحة: 2.

(2) لوحة: 106.

النسخة مكتوبة بخط مغربي ملوّن، مُـجَدْول، مع استعمال الحبر الأسـود للكتابـة، والأحمر والأخضر والأزرق والأسود العريض للعنوانات ورؤوس الفقرات، والأحمر للجدولة، مرقمة بتعقيبة مائلة.

عدد لوحاتها: 106.

مقياس الورق: 5.30×20 سم.

مقياس المساحة المكتوبة: 26×11 سم

وكل صفحة من المخطوطة مؤطرة بمساحة مكتوب عليها 33 سطرا.

وعدد الكلمات تتراوح ما بين (12) إلى (14) كلمة في السطر.

والنسخة تبدو في ظاهر أمرها تامة، مصـححة، (وعليهـا طـرر قليلـة)، ولكنهـا في الواقع ـ الذي ظهر بالمقابلة أيضا ـ نسخة غير تامة، بـل بهـا الكثـير مـن السـقط الـذي يتخلل النص على مستوى الكلمات والأسطر، وفي بعض الصـفحات سـقطت فقـرات كاملة، ولذلك أثبت الناسخ على الهوامش طررا كثيرة، وكلمات لتدارك بعـض السـقط أو تصحيح المفردات.

لكـن النسخـة ـ على كثير مـا وقع فيها مـن تقصير ـ، تتضـمن بعـض التطـابقـات والتصويبات مع الشواهد النصـية الأصـلية والتـي نقلتهـا النسـخة الأصـل محرفـة أو مصحفة.

ويبدو أن بين هذه وبين النسخة (ق) السابقة نسبا واضحا إذ إنهـما تتفرعـان عـن أم واحدة، فبرغم اختلاف الخط بينهما، وبعد المسافة الزمنيـة في كتـابتهما، فهـما تتفقـان في أغلب المواضع، بل تتفقان كثيرا حتى في الأخطاء التي يستحيل أن تحصل بالصدفة.

وقد رمزنا لها في التحقيق بحرف: (م).

3-2- العمل في التحقيق

لما قر عزمي على متابعة العمل وتحقيقه كنت أملك نسخة واحدة هي نسخة الخزانة الحسنية؛ فبحثت عن نسخه الأخرى فحددت مكانها، وقررت جلب نسخة الخزانة الوطنية بالرباط، وبالفعل تمكنت من الحصول على مصورة منها[1]، كما حصلت على نسختي الخزانة الوطنية بتونس[2]. فاكتملت لدي النسخ الأربع التي أعرف «**للمباحث العقلية**»، وبدأت العمل على بركة الله ـ تعالى ـ.

قمنا أولا بنقل النص من النسخة التي اعتبرناها أصلا وهي النسخة الأدق والأقدم والأكثر توفرا على شروط التميز؛ نسخة الخزانة الحسنية بالرباط، ثم أتبعناه بالمقابلة مع النسخ المخطوطة المتبقية، فأشرنا إلى الفروق والاختلافات بشيء من التفصيل في البداية، ثم بصورة أخف مع امتداد العمل...

ثم قمت بضبط وتوثيق الآيات القرآنية، وتوثيق الأحاديث النبوية، معتمدا أحكام أهل الاختصاص (قدماء ومعاصرين) عليها حال توفرها، وقمت بتحديد بحور الأبيات الشعرية وأوزانها، بعد توثيقها وتحديد ناظميها...وتخلّل العمل التحقيقي أيضا التعريف ببعض المصطلحات، والتعليق المحاذي للنص عند الضرورة.

وقد حاولت قدر المستطاع نسبة الاستشهادات والنقول الموجودة في الكتاب إلى مظانها، ولم أترك منها إلا القليل مما عجزت أو غلبت في أن أعرف صاحبه، أو أعياني الوصول إلى مظانه.

(1) أمكنني من مصورتها الزميل الدكتور عبد الله السفياني مشكورا.

(2) ساعدني طالبنا الباحث المتمكن الأستاذ وسام رزوق بجلب نسختيْ المكتبة الوطنية بتونس من أحد تجار المخطوطات.

ومن نافلة القول أنني استدركت خلال المقابلة الكثير من الكلمات المستغلقة والمطموسة والمبتورة في النسخة الأصل وفي غيرها من النسخ، وقد أشرت إلى معظم الفروق والاختلافات والزيادات في هامش النص المحقق.

وقد حاولت ـ قدر المستطاع ـ الوقوف للتعريف ببعض الجوانب التوثيقية، وبالكتب المذكورة في متن التحقيق، مع الإشارة إلى المطبوع منها، أما المخطوطة منها فاجتهدت في الإشارة إلى مكان وجودها، مع ذكر سنوات وفاة المؤلفين، وتحديد أهم المصادر التي ترجمت لهم.

ومن جهة أخرى التزمت ـ قدر الإمكان ـ بضبط ما يمكن أن يُشْكَل من أسماء المؤلفات، والمؤلفين، وأسماء المدن، والألفاظ الغريبة، والألفاظ والعبارات المستعصية الضبط، وغير ذلك مما يمكن أن يصعب على القارئ غير المتخصص ضبطه.

وصنعت في الأخير فهارس تفصيلية كاشفة لمحتوى الكتاب، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأطراف الحديثية.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الكتب والمؤلفات المذكورة في المتن.
- فهرس المصطلحات الكلامية والفلسفية.
- فهرس الأماكن والفرق.
- فهرس مصادر ومراجع التحقيق.
- الفهرس العام للمواضيع.

هذا ومع كبر حجم هذا الكتاب ومع كثرة صفحاته وأجزائه فقد كنت حريصا ألا أثقل الهوامش والحواشي بتعليقات طويلة لا تفيد في ضبط النص المحقق.

وقد تجرأت بوضع عناوين خاصة للكثير من المباحث التي لم يلتزم المؤلف وضع عناوين لها ـ على عادة الكثير من المؤلفين في القديم ـ، ووضعت كل الإضافات ـ كما هو متفق عليه بين المحققين ـ بين المعقوفتين، كما أضفت بعض الترقيمات، والرموز والعلامات التي تطبع الكتابة العصرية، وذلك لتمييز بعض الجزئيات والمعطيات والتقسيمات زيادة في الإيضاح.

3-3- الرموز.

اعتمدت في هذا التحقيق أيضا رموزا كثيرة، بعضها معروف عند الباحثين متفق عليها بينهم، وبعضها الآخر اجتهدت في إعطائه معنى خاصا، وفيما يلي أذكر مفاتيح هذه الرموز ليكون القارئ على بينة من استعمالاتها أثناء قراءته:

(﴿...﴾) المزهريان وضعت داخلهما الآيات القرآنية.

((...)) القوسان استعملتهما في تمييز الأحاديث النبوية، وفي أحيان أخرى لشرح كلام متقدم غير أساسي المعنى في السياق.

([...]) المعقوفتان خصصتهما للإشارة إلى ما وضع داخل المتن المحقق من إضافات لا توجد في النسخة الأصل، كما ميزت به النصوص الطويلة في النسخ الأخرى بغية الإشارة إلى اختلافها مع بقية النسخ لا سيما مع النسخة الأصل.

(«...») المزدوجتان خصصناهما للنصوص المنقولة حرفيا، بالإضافة إلى إثباتهما لتمييز أسماء الكتب، وأحيانا أميز بهما الألفاظ ذات المعاني الخاصة، أو الألفاظ المهمة في السياق.

("...") علامتا التنصيص خصصناهما للمنقول من الكلام داخل المزدوجتين المتعلقتين بنقل نص حرفي، وكذلك لتمييز الكتب المذكورة داخل النص الحرفي، وأحيانا لتمييز بعض الكلمات أو العبارات وإثارة الانتباه إليها في سياق معين، أو للكتب أحيانا.

(/) الموافق لـ في التواريخ... أو للفصل بين السورة والآية في توثيق آيات القرآن الكريم، أو للفصل بين أجزاء الكتب، والصفحات المحال عليها، ثم لتمييز صفحات النسخة الأصل.

(ت) تاريخ الوفاة.

(تح) تحقيق.

(تع) تعليق.

(مر) مراجعة.

(ط) الطبعة.

(ص) صفحة بالنسبة للمطبوع، أو صحيفة للمخطوط.

(هـ) هجرية.

(م) ميلادية.

(م.س) المصدر السابق.

(م.ن) المصدر نفسه.

(نفسه) أقصد به: المصدر السابق والصفحة السابقة.

(د-ت) دون ذكر تاريخ الطبع.

(الأصل) النسخة الأولى من مخطوطات التحقيق: نسخة الخزانة الحسنية بالرباط، رقمها: : 11741.

(إ هـ) انتهى.

(ر) النسخة الثانية من مخطوطات التحقيق: نسخة الخزانة الوطنية بالرباط، رقمها: 2411 ك.

(ق) النسخة الثالثة من مخطوطات التحقيق: نسخة المكتبة الوطنية بتونس رقم: 14934.

(م) النسخة الرابعة من مخطوطات التحقيق: نسخة المكتبة الوطنية بتونس رقم: 3212.

(عليه السلام) عليه السلام.

(ﷺ) صلى الله عليه وسلم.

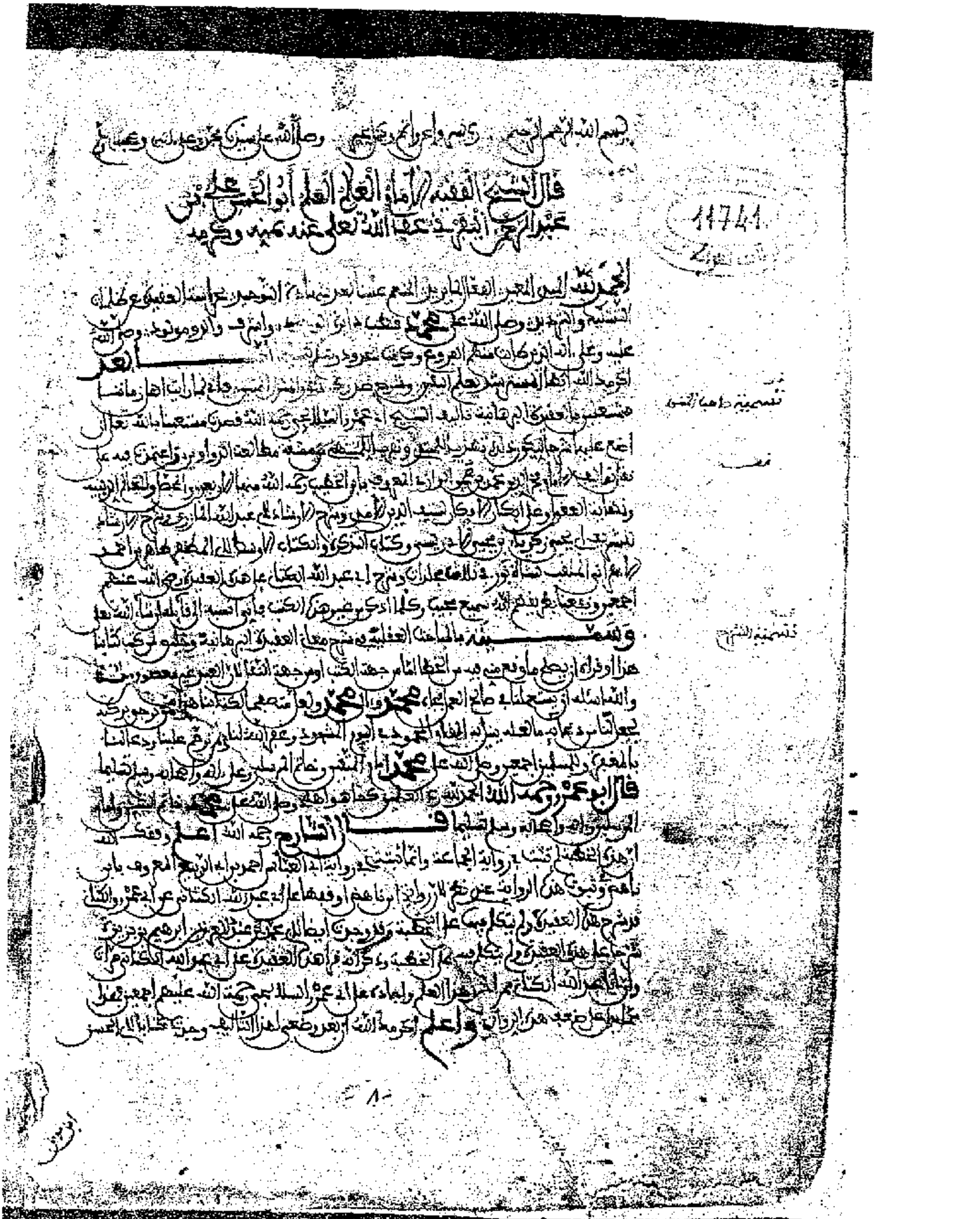
(رضي الله عنها) رضي الله عنها.

(رضي الله عنه) رضي الله عنه.

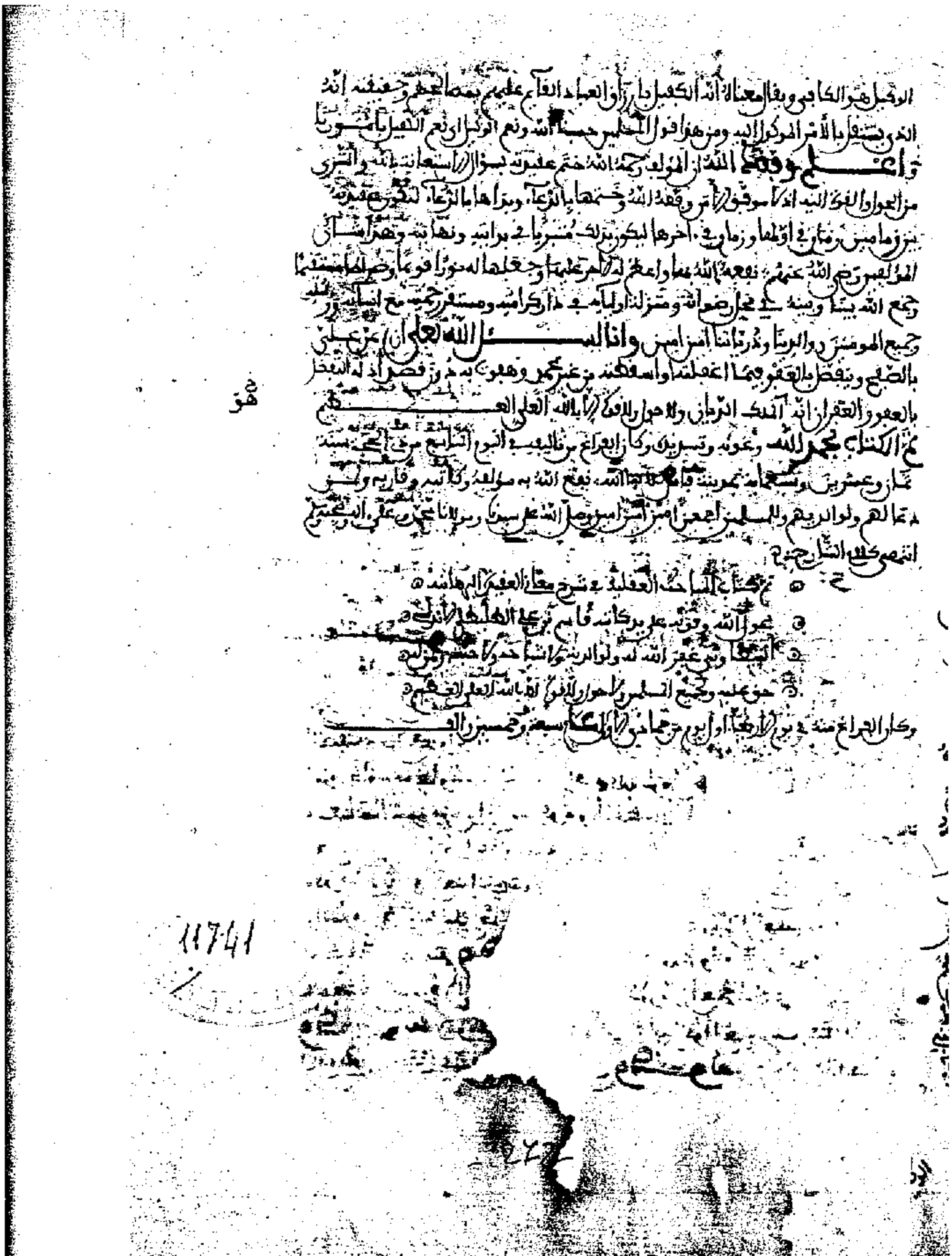
(رضي الله عنهم) رضي الله عنهم.

(رحمه الله) رحمه الله.

نماذج مصورة من المخطوطة المعتمدة في التحقيق



الصفحة الأولى من النسخة الأصل

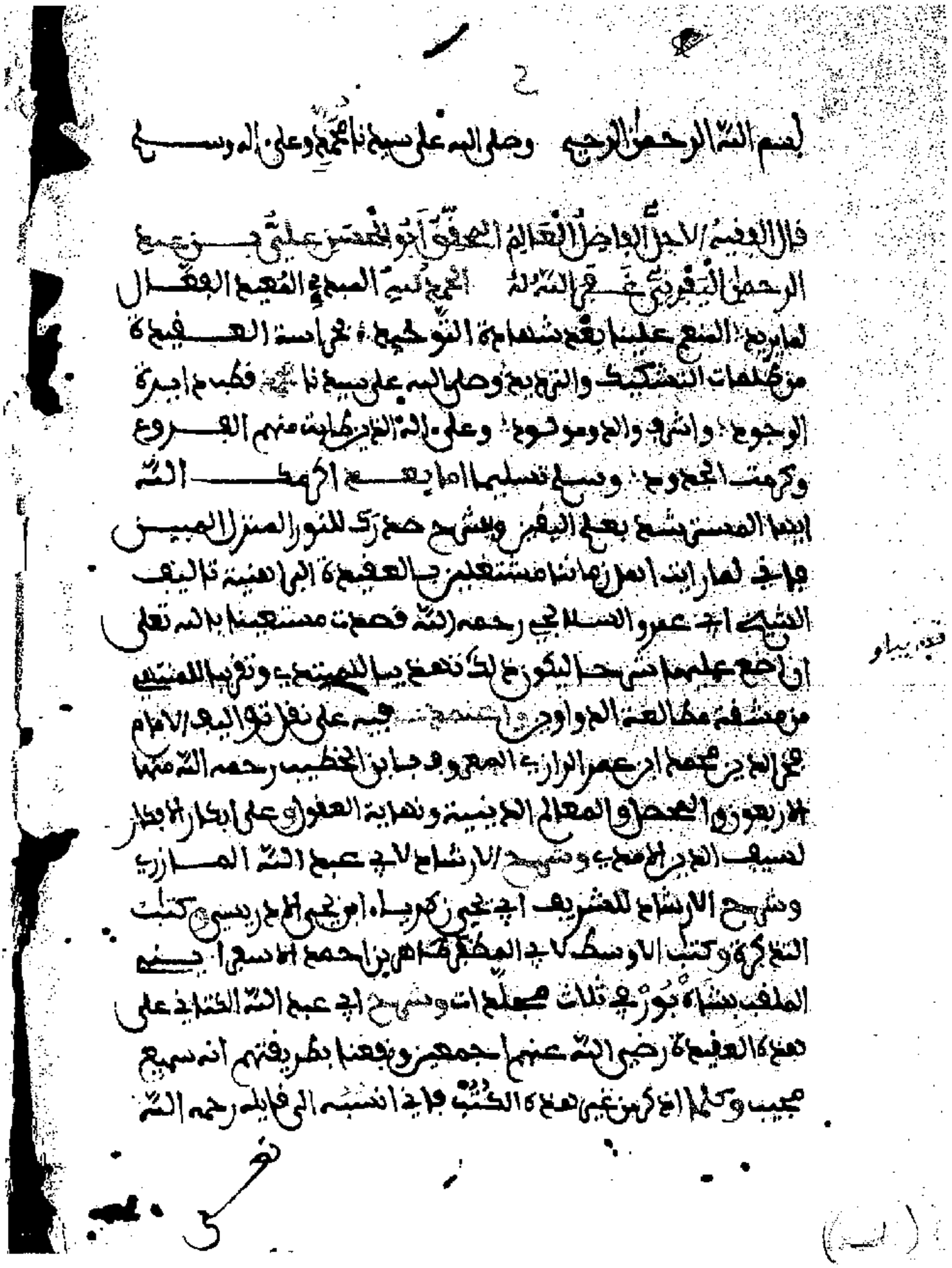


الوكيل هو الكافي ويقال معناه أنه الكفيل بأرزاق العباد القائم عليهم بمصالحهم وحقيقته أنه
الذي يستقل بالأمر الموكول إليه ومن هذا قول الخليل حسبنا الله ونعم الوكيل أي نعم الكفيل بأمورنا
واعلم وفقني الله أن المؤلف رحمه الله ختم عقيدته بسؤال الاستعانة بالله والتبري
من الحول والقوة إليه إذا سوق الأمر وقصد الله وختمها بالدعاء وبدأها بالدعاء لتكون عقيدته
بين دعائين دعاء في أولها ودعاء في آخرها لتكون بركة متبركا في بدايته ونهايته وهذا شأن
المؤلفين رضي الله عنهم نفعنا الله بهما وأعظم لنا الأجر عليهما وجعلهما لنا نورا فوقنا وصراطا مستقيما
وجمع الله بيننا وبينه في محل رضوانه ومنزلنا وإياه في دار كرامته ومستقر رحمته مع أنبيائه ورسله
وجميع المؤمنين ووالدينا وذريتنا آمين آمين وأنا أسأل الله تعالى أن يمن علي
بالصفح ويتفضل بالعفو فيما أغفلته وأسقطته من غير تحري وهفوة بدرت فضل إذ له التفضل
بالعفو والغفران إنه الملك الديان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
تم الكتاب بحمد الله وعونه وتيسيره وكان الفراغ من تأليفه اليوم الرابع من الحجة سنة
ثمان وعشرين وسبعمائة ... نفع الله به مؤلفه وكاتبه وقارئه ...
... ولوالديهم وللمسلمين أجمعين آمين آمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
انتهى كلام الشارح

تم كتاب المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية
بحمد الله وعونه على بركاته ... الأزلية
أيضا ... غفر الله له ولوالديه ... ولمن ...
... وجميع المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وكان الفراغ منه في يوم الأربعاء أول يوم من جمادى الأولى عام سبعة وخمسين ...

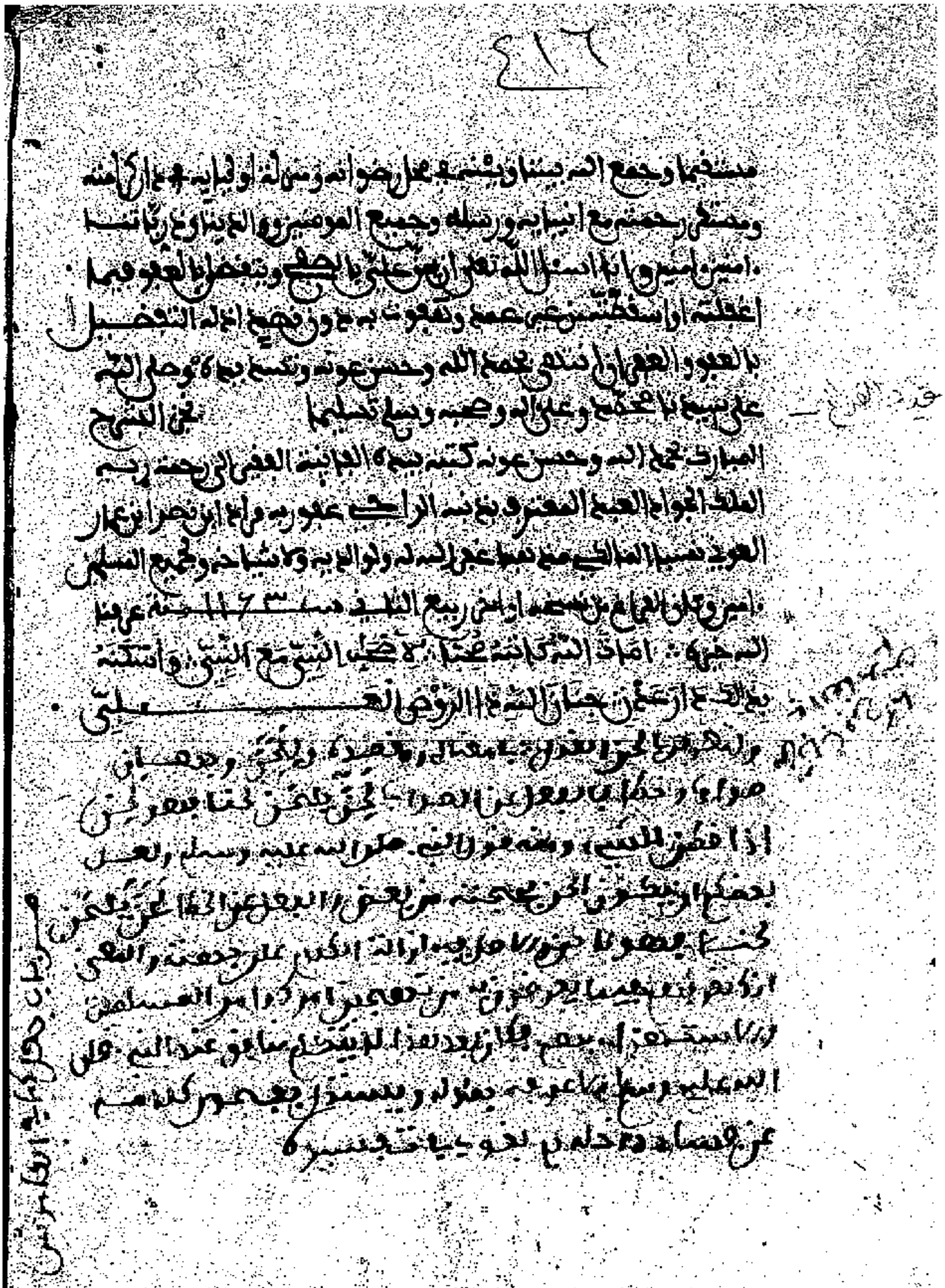
11741

الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل


بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

قال الفقيه الأجل الفاضل العالم المحقق أبو الحسن علي بن عبد
الرحمن اليفرني غفر الله له الحمد لله المبدئ المعيد الفعال
لما يريد الذي علينا بقبول شهادة التوحيد وحراسة العقيدة
من ظلمات التشكيك والتقليد وصلى الله على سيدنا محمد قطب دائرة
الوجود والشاهد والمشهود وعلى آله الذين [illegible] منهم الفروع
وكرمت الجدود وسلم تسليما أما بعد ألهمك الله
إيانا المستبشر بعلم اليقين وشرح صدرك للنور المنزل المبين
فإني لما رأيت أهل زماننا مشتغلين بالعقيدة البرهانية تأليف
الشيخ أبي عمرو السلالجي رحمه الله قصدت مستعينا بالله تعالى
أن أضع عليها شرحا ليكون لك نعم [illegible] والتهذيب ونقربه للمبتدي
من مشقة مطالعة الدواوين [illegible] فيه على نقل [illegible] الإمام
فخر الدين محمد بن عمر الرازي المعروف بابن الخطيب رحمه الله منها
الأربعين والمحصل والمعالم الدينية ونهاية العقول وعلى أبكار الأفكار
لسيف الدين الآمدي وشرح الإرشاد لأبي عبد الله المازري
وشرح الإرشاد للشريف أبي يحيى زكرياء ابن يحيى الإدريسي وكتب
التذكرة وكتاب الأوسط لأبي المظفر طاهر بن محمد الأسفرايني في
الملل [illegible] في ثلاث مجلدات وشرح أبي عبد الله [illegible] على
عقيدة [illegible] رضي الله عنهم أجمعين ونفعنا بطريقتهم إنه سميع
مجيب وكلما [illegible] من غير هذه الكتب فإني أنسبه إلى قائله رحمه الله

الصفحة الأولى من النسخة «ر»


٤١٦

... وجمع الله بيننا وبينه في محل رضوانه ومنزلة أوليائه ...

... مع أنبيائه ورسله وجميع المؤمنين والمؤمنات ...

آمين آمين ... أسأل الله تعالى ... ويتفضل بالعفو فيما

... [illegible] ...

بالعفو والغفران ... بحمد الله وحسن عونه ... وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ... تم الشرح

المبارك بحمد الله وحسن عونه كتبه ... الفقير إلى رحمة ربه

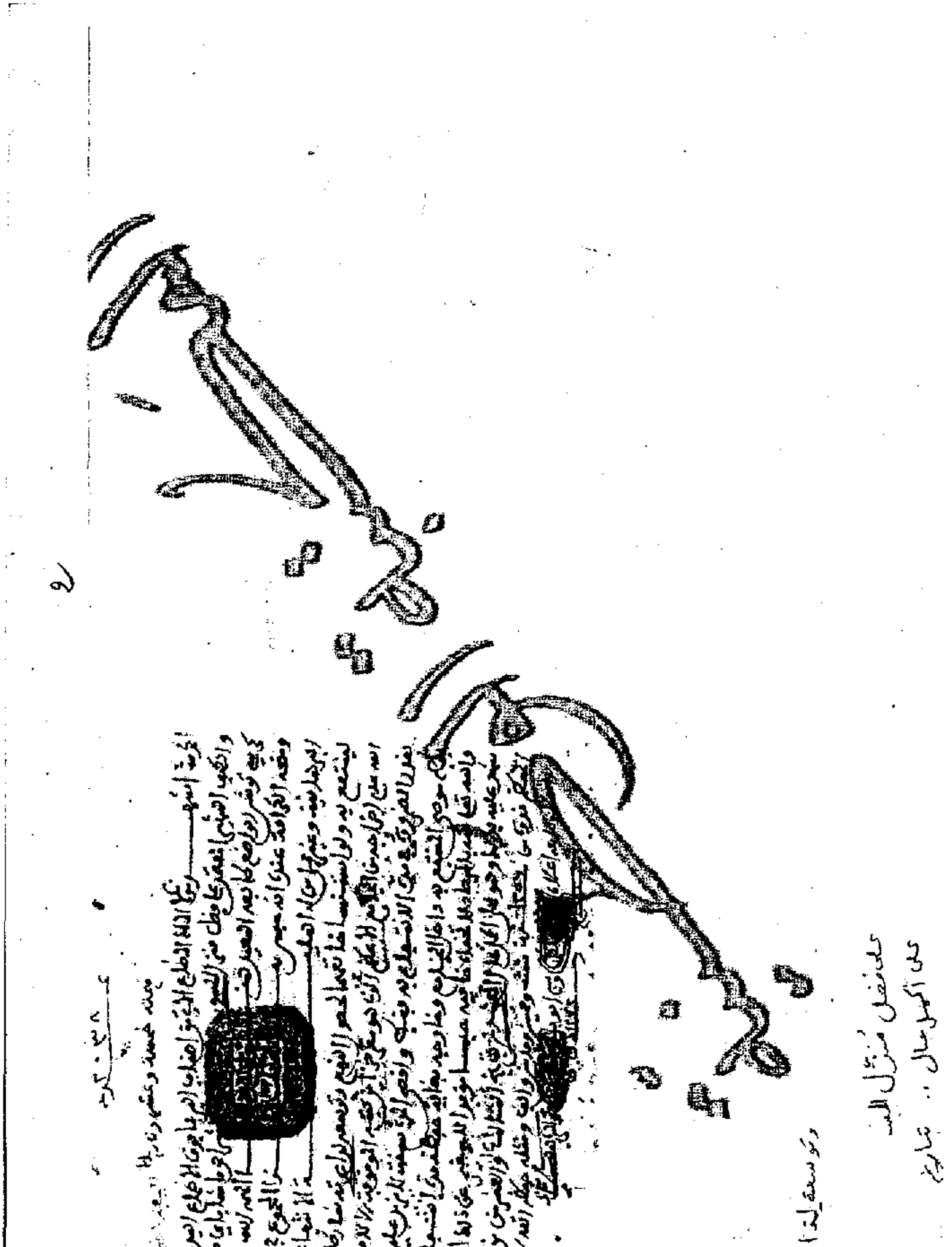
... [illegible] ...

... غفر الله له ولوالديه ولأشياخه ولجميع المسلمين

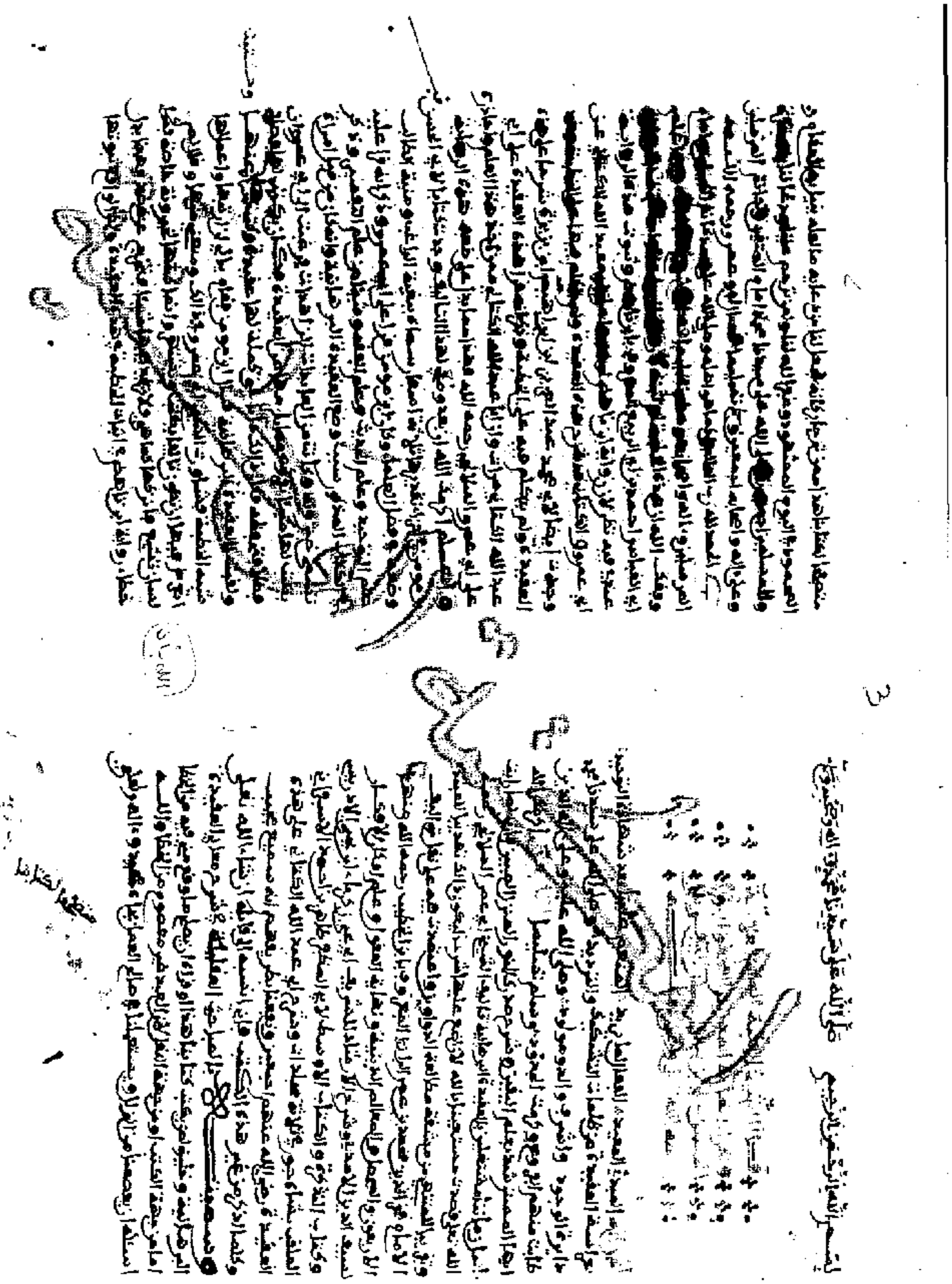
آمين ... سنة ١١٦٣ ...

... [illegible] ...

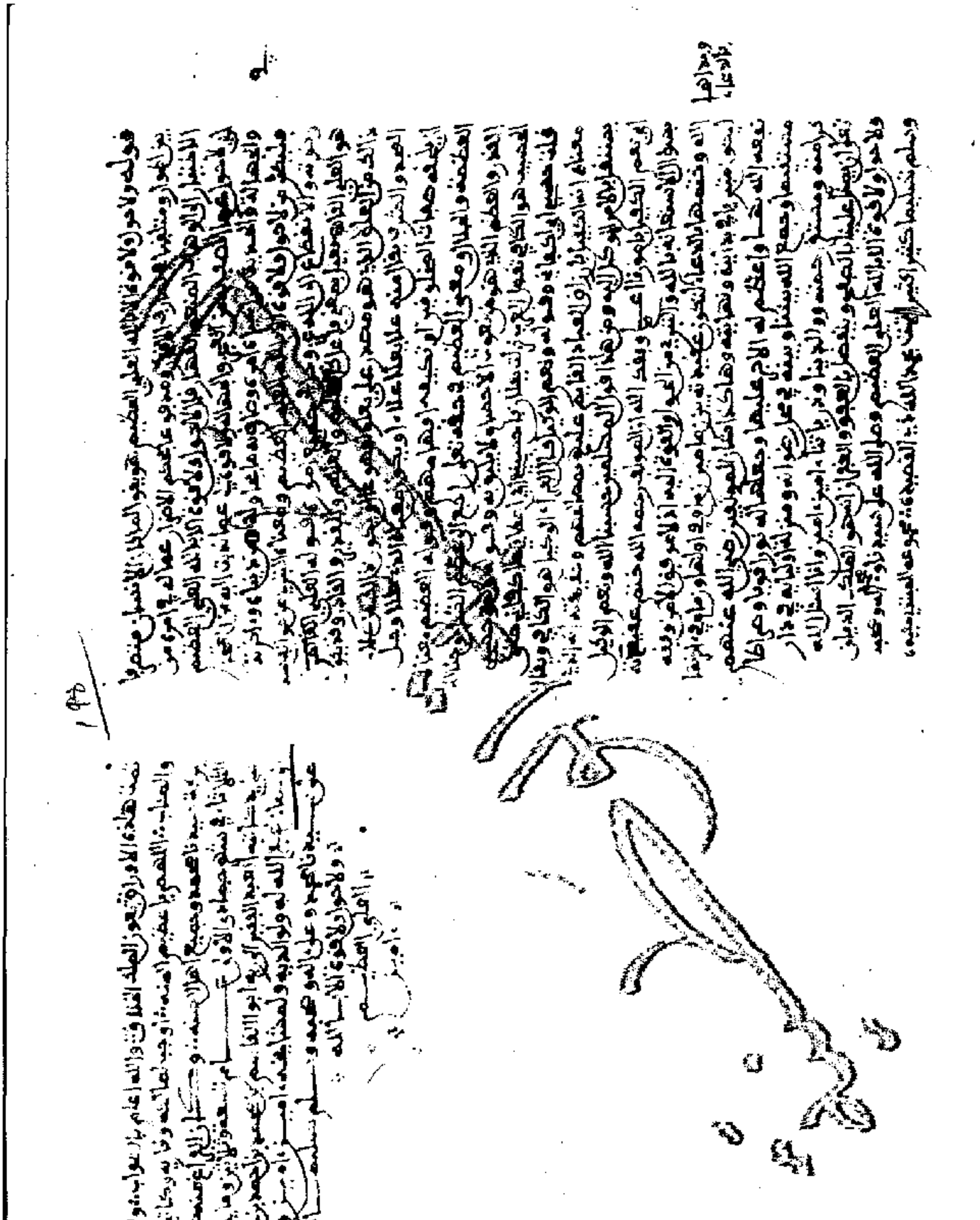
الصفحة الأخيرة من النسخة «ر»



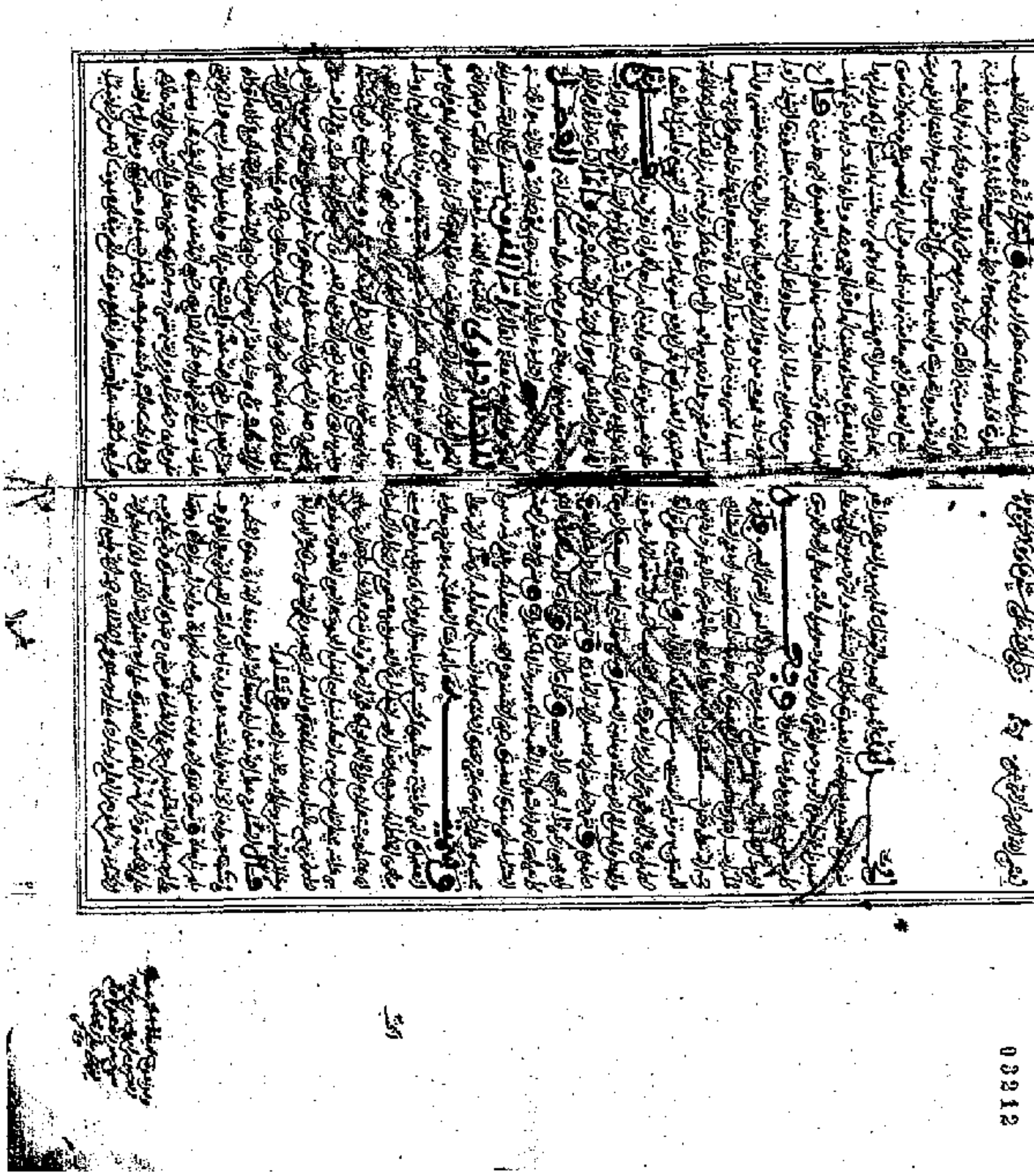
عقد تحبيس النسخة «ق»



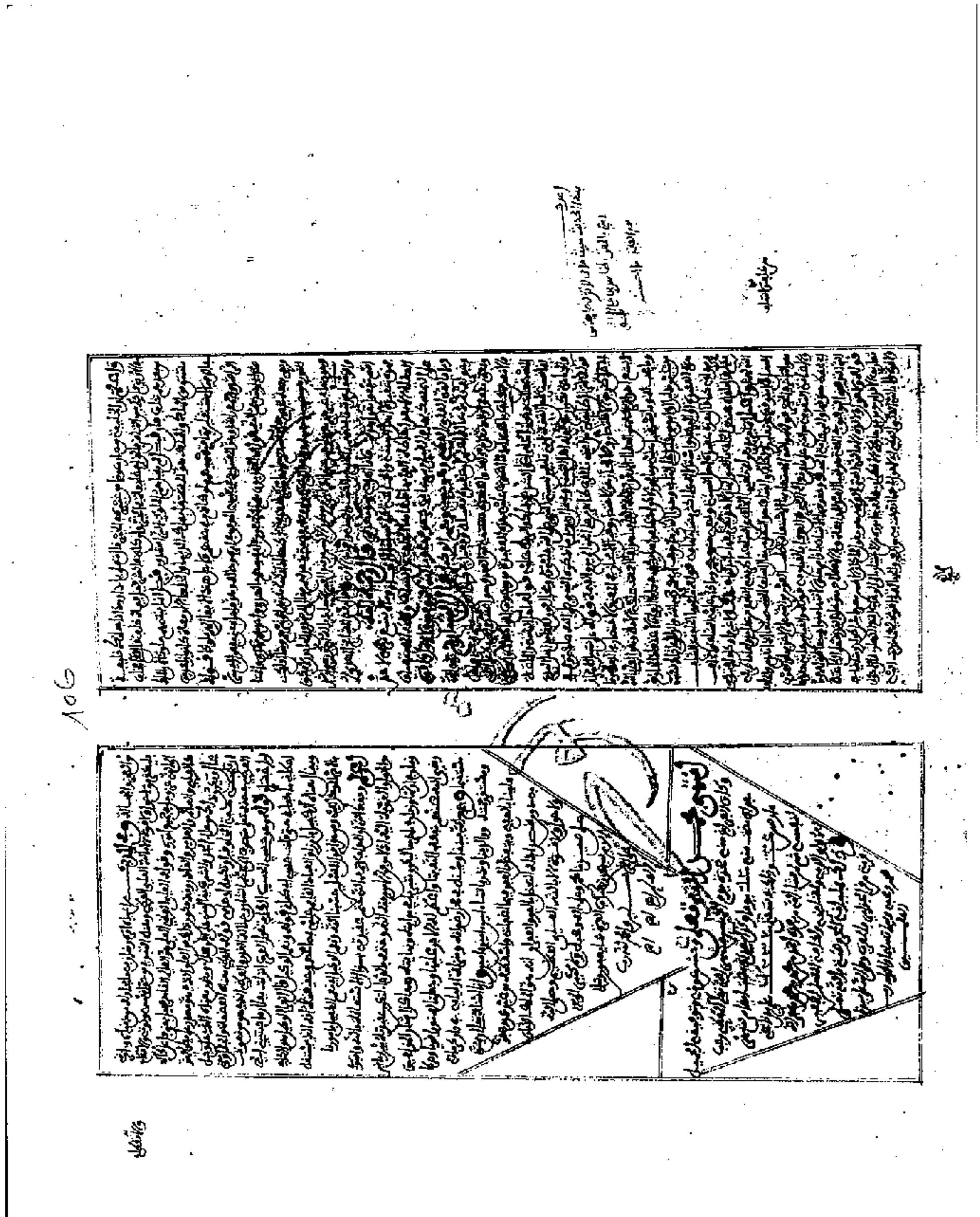
الورقة الأولى من النسخة «ق»



الورقة الأخيرة من النسخة «ق»



اللوحة الأولى من النسخة «م»



اللوحة الأخيرة من النسخة «م»

قسم التحقيق

[ص: 1]

/بسم الله الرحمن الرحيم

[افتتاحية]

رب يسر وأعن وأتمم وكمل بخير

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم(1)

[قال الشيخ الفقيه، الإمام، العالم، العلم، أبو الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني ـ عفا الله تعالى عنه بمنّه وكرمه ـ](2):

الحمد لله المبدئ المعيد، الفعال لما يريد، المنعم علينا بعد شهادة التوحيد بحراسة العقيدة من(3) ظلمات التشكيك والتردد(4)، وصلى الله على [سيدنا](5) محمد قطب(6) دائرة الوجود، وأشرف والد ومولود، صلى الله عليه وعلى آله الذين طابت منهم الفروع، وكرمت الجدود، وسلم تسليما(7).

أما بعد(8) ـ أكرمك الله أيها المسترشد بعلم اليقين، وشرح صدرك للنور المنزل

---

(1) (ق): «بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»، (ر): «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم»، (م): «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم تسليما إلى يوم الدين».

(2) (ق): « قال الشيخ الفقيه، العالم العلامة، والبحر الفهامة، المدرس المحقق، أبو الحسن علي ابن عبد الرحمن اليفريني ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه ـ»، (ر): «قال الفقيه الأجل الفاضل، العالم المحقق، أبو الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني ـ غفر الله له ـ». (م): سقط ما بين المعقوفتين.

(3) في غير (ر): عن.

(4) في الأصل: "والترديد".

(5) سقطت من الأصل.

(6) سقطت كلمة: "قطب" من: (ق) و(م).

(7) (ق): «وصلى الله عليه وعلى آله الذين طابت منهم الفروع، وكرمت الجدود، وسلم تسليما»، (م): «وسلم عليه وعلى آله الذين طابت منهم الفروع، وكرمت الجدود»، (ر): سقطت التصلية.

(8) (م): وبعد.

المبين ـ، فإني لما رأيت أهل زماننا مشتغلين بـ«العقيدة البرهانية[1]»، تأليف الشيخ أبي عمرو[2] السلاجي ـ رَحِمَهُ اللهُ[3] ـ، قصدت ـ مستعينا بالله تعالى[4] ـ أن[5] أضع عليها شرحا، ليكون ذلك تهذيباً للمبتدئ، وتقريبا للمنتهي من مشقة مطالعة الدواوين، واعتمدت فيه على نقل[6] تواليف: ـ الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المعروف بابن الخطيب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ[7]، منها:

* «**الأربعون**»[8].
* و«**المحصل**»[9].

---

(1) (ر): البراهنية؟؟.
(2) (ق)، (م): أبي عمر.
(3) زاد (ق) و(م): تعالى.
(4) سقطت: "تعالى" من (ق).
(5) في (ق): لأن.
(6) سقطت كلمة "نقل" من: (م).
(7) توفي: 606هـ/ 1209م.
(8) «**كتاب الأربعين للرازي**»: من أهم ما ألفه فخر الدين الرازي في المسائل العقلية وطرق إثبات الإلهيات بها، له عدة نسخ خطية توجد في: تركيا، والعراق، ومصر، وقد طبع الكتاب عدة طبعات منها: طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية ببلدة حيدر آباد الدكن سنة: 1353هـ، وطبعة: مكتبة الكليات الأزهرية الأصلية بتحقيق أحمد حجازي السقا، وطبعة: دار الجيل: بيروت: 2004، بتحقيق السقا أيضا، وطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت: 2009 بعناية محمود عبد العزيز محمود، وهي النسخة التي سنعتمد في هذا التحقيق ـ بحول الله ـ.
(9) «**كتاب المحصل**» للرازي، له عدة نسخ خطية بالقاهرة، ونسخة مكتبة الأسكوريال بإسبانيا، ونسخ بتركيا، وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة عام: 1323هـ/ 1905م عن مكتبة خانجي وجمالي بعنوان: «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمفكرين**»، بتحقيق: حسين أتاي عام: 1985م بأنقرة، وأعيد نشره سنة: 1991م بالمكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة ثم سنة: 2005. وطبع كذلك بتعليق وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد عن دار الكتاب العربي، طبعة أولى، سنة: 1404هـ، وله عدة شروح وملخصات. راجع: حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 2/ 507.

۞ و«المعالم الدينية»[1].

۞ و«نهاية العقول»[2].

۞ وعلى «أبكار الأفكار»[3]_[4] لسيف الدين الآمدي[5].

۞ و«شرح الإرشاد»[6] لأبي عبد الله المــازري[7]_[8].

---

(1) يشير إلى «كتاب معالم أصول الدين»، أو «كتاب معالم في أصول الدين» للرازي، وهو من الكتب التي تبرز الوجه الفلسفي في علم كلام الرازي، وله عدة نسخ خطية توجد في: باريس، وإستنبول، والقاهرة، ودمشق، وقد طبع بهامش كتاب «المحصل»، في المطبعة الحسينية سنة 1323هـ.

(2) كتاب «نهاية العقول للرازي في دراية الأصول» صدر مؤخرا بتحقيق د. سعيد عبد اللطيف فودة، ط1: دار الذخائر، بيروت:1436/ 2015، وقد اعتمد محققه في إخراجه على ثلاث نسخ خطية هي: نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، رقم: 1456/ 30771، ونسخة المكتبة السليمانية بتركيا، رقمها: 782، ثم نسخة دار الكتب المصرية، رقم: 748.

(3) «كتاب أبكار الأفكار»، للآمدي صدرت منه طبعة عن دار الكتب القومية بالقاهرة: 2002، بتحقيق: د. أحمد محمد المهدي، في خمسة أجزاء، اعتمد فيها على أربعة نسخ توجد في: إستانبول، والقاهرة (ثلاث نسخ). قال المحقق: «أما عن نسخه [=نسخ هذا الكتاب] فهي كثيرة جدا، وقد تمكنت بعد الاطلاع على فهارس المخطوطات من تعيين اثنتين وعشرين نسخة، يقع معظمها بتركيا، حيث يبلغ عدد ما أمكن تعيينه من النسخ بها خمس عشرة نسخة، كما يوجد ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية، واثنتين في طهران، وواحدة في برلين، وأخرى في بيروت»: 1/ 45.

(4) سقط كتاب: «أبكار الأفكار» من: (م).

(5) عاش الآمدي في الفترة بين: (551-631هـ/ 1156-1234م).

(6) وهو المسمى: «المهاد في شرح الإرشاد»، أو «المهاد في شرح كتاب الإرشاد إلى تبيين طريق قواعد الاعتقاد والله الموفق إلى الإرشاد»، شرح المازري (وهو غير المازري صاحب «المعلم بفوائد مسلم»)، وهو مخطوط متناثر الأجزاء في المكتبات، يوجد السفر الأول منه في المكتبة الوطنية بتونس رقم:18586، ومن ذات النسخة يوجد الجزء الثالث منه بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، رقم الحفظ: 744 (أصول الدين)، وتوجد بعض أجزائه الأخرى في مكتبات مختلفة، وعلمت أخيرا أن بعض الباحثين استطاع جمعه، وهو بصدد إعداده للنشر.

(7) سقط قول الشارح: "شرح الإرشاد للمازري" من (ق).

(8) قال عياض معرفا بالمازري: هو: «أبو عبد الله محمد بن المسلم بن محمد بن أبي بكر القرشي المخزومي الصقلي ساكن الاسكندرية: أخذ عن شيوخ صقلية، وسمع الحديث من أبي العباس الرازي وأبي بكر =

۞ و«**شرح الإرشاد**»(1) للشريف أبي يحيى زكريا بن يحيى الإدريسي(2).

۞ و«**كتاب التذكرة**»(3).

= الطرطوشي، ودرس الكلام والأصول على أبي محمد الحنفي، وقرأ عليه مصنفاته، وأخذ أيضاً عن أبي علي الحسن بن محمد الحضرمي، وأخذ عنه مصنفات أبي المعالي الجويني وغير ذلك، ودرس النحو والأدب بصقلية على أبي القاسم ابن القطاع وأبي حفص السوسي، وغلب عليه الكلام والتحقيق، وتقدم فيه تقدماً بذ فيه أهل وقته، وصنف فيه التصانيف الكبار القوية المأخذ كـ:«كتاب البيان لشرح البرهان»، و«كتاب تأييد التمهيد وتقييد التجريد»، و«كتاب المهاد في شرح الإرشاد» وغير ذلك، ورحل إليه الناس في هذا الشأن وناظر الفرق، وكتب إلي من مصر بإجازة تواليفه ورواياته؛ وعمّر ـ رحمه الله ـ، فكانت وفاته سنة: [530هـ/ 1141م]»، القاضي عياض، الغنية، تح : ماهر زهير حداد، ص:88.

(1) «**شرح الإرشاد**» للشريف أبي يحيى الشريف الإدريسي المسمى بـ«**كفاية طالب علم الكلام في شرح الإرشاد للإمام**»، هو «شرح الإرشاد» المختصر، علما بأن للشريف شرحا كبيرا لـ"الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد" للجويني، أشار إليه الشريف في «شرحه الصغير على الإرشاد»، كما ذكر ذلك عبد الإله الشعايري في دراسته السابقة لتحقيقه جزءا من «كفاية طالب علم البيان في شرح البرهان» (ص: 81)، ولكن هذا الشرح مفقود على حد علمي. أما الشرح المختصر فقد سلّمني الباحث الكريم (أقصد: الدكتور عبد الإله الشعيري) نسخة مصورة منه عن نسخة خزانة القرويين رقم: (727) تقع في مجلدين.

(2) الشريف أبو يحيى زكريا بن يحيى بن يوسف بن حماد بن حمود السبتي الإدريسي الشيخ (كان حيا سنة 629هـ): الإمام العلامة، تلميذ الشيخ الإمام أبي العز المقترح، وشارح «الإرشاد» و«البرهان» كلاهما للجويني، و«الأربعين» للفخر الرازي، و«الأسرار» لشيخه المذكور. قال محمد العابد الفاسي: «ولم أقف له على ترجمة مبسطة، ويظهر أنه من علماء القرن السابع»، فهرس خزانة القرويين: 2/ 33، وقال نزار حمادي في تقديمه لكتاب «أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية» له: «لا نجد له ترجمة في كتب الطبقات والفقهاء والأصوليين وغيرها ممن اعتنى بالتعريف بالعلماء...»، ولكنه أثبت نسبه السبتي المغربي، وأكد تلمذته للمقترح وتخرجه به في علم الأصول، وذكر أنه «قد وردت في "الأبكار" إشارات إلى حضور الشريف مجلس شيخه المذكور وقراءته الأسرار العقلية عليه، وقد استفاد منه كثيرا»، انظر: مقدمة نزار لأبكار الأفكار العلوية، ص: 23-24.. وقد عمل عبد الإله الشعايري في تقديمه لتحقيق جزء من «كفاية طالب علم البيان في شرح البرهان» على جمع ما استطاع من معلومات لتأليف ترجمة جيدة له.

(3) من سياق الكلام يفهم أن اليفرني ينسب «**كتاب التذكرة**» هذا إلى أبي المظفر الإسفراييني، ومعلوم أنه =

⊛ و«الكتاب[1] الأوسط»[2] لأبي المظفر طاهر بن أحمد الإسفراييني الملقب بـ:[شاهفور][3]ـ[4]، في ثلاث[5] مجلدات.

= لم يُنسَب للإسفراييني كتاب بهذا الإسم، فهل هو تسمية أخرى لكتاب "التبصير في الدين"؟ لا أعتقد؛ لأن النصوص المحتج بها للكتاب لا توجد في النص المطبوع والموجود بين أيدينا الآن من كتاب "التبصير"، وإذن فقد تكون الإشارة إلى هذا الكتاب على سبيل شهرة المؤلف به، وإن لم يتم النقل منه؟! وتكون النصوص المستدل بها مأخوذة من الكتاب الذي سيذكره لاحقا وهو «كتاب الأوسط»، هذا ممكن، ولكنه أمر لا يمكن الجزم به الآن لعدم اطلاعي على مخطوطة هذا الكتاب. وقد رجح الزميل الباحث الأستاذ يوسف احنانة أن تكون إشارة اليفرني هنا إلى كتاب «التذكرة في أصول الدين» للمسيلي (ولم أعثر على هذا الكتاب أيضا)، والمسيلي هو أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي، وكان يدعى "أبا حامد الصغير"، فقيه، قيل: جمع العلم والعمل والورع، كما جمع بين علمي الظاهر والباطن. درس ببجاية، وولي القضاء بها، ومن مؤلفاته بالإضافة إلى الكتاب المشار إليه: كتاب «النبراس في الرد على منكر القياس»، و«التفكير فيما يشتمل عليه السور والآيات من المبادئ والغايات». انظر عنه: التمبكتي، نيل الابتهاج على هامش الديباج، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ص: 107-109، وابن قنفذ، أنس الفقير وعز الحقير، تصحح ونشر : محمد الفاسي وأدولف فور، ص: 34-35، والغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: عادل نويهض، ص: 41-42، والزركلي: الأعلام: 2/ 220، والله أعلم.

(1) في: (ر) و(م): وكتاب.

(2) كتاب «الأوسط» لأبي المظفر طاهر بن أحمد الإسفراييني الملقب بشاهفور، ذكره الإسفراييني كثيرا في كتبه وأحال عليه، كانت لدى الكتبي محمد احنانة قطعة مخطوطة منه ابتاعها منه أخيرا بعض الخواص، وتوجد مصورتها عند بعضهم، ولم أطلع عليها.

(3) في الأصل: "شاه بور"؟؟، وفي (ق): شاه جور.

(4) طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر (ت.471هـ/ 1078م)، سماه السبكي: «شهفور بن طاهر»، وسماه حاجي خليفة: «طاهر بن محمد، ويقال شهفور بن طاهر»، وهو عالم بالأصول من الأشاعرة الكبار، وقد ترجم له ابن عساكر في "تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام الأشعري" في عداد رجال الطبقة الرابعة من الأشاعرة، واصفا إياه بالإمام الكامل، الفقيه الأصولي المفسر، من فقهاء الشافعية. قال السبكي: «ارتبطه نظام الملك بطوس، وصنف "التفسير الكبير" المشهور، وصنف في الأصول، ومن كتبه: "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين"، انظر: ابن عساكر: تبيين كذب المفتري، ص:276، والسبكي، طبقات الشافعية: 5/ 11، وحاجي خليفة، كشف الظنون:1/ 295.

(5) في (ق): ثلاثة.

۞ و«شرح أبي عبد الله الكتاني[1] ـ[2] على هذه العقيدة».

ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، ونفعنا بطريقهم[3]، ـ إنه سميع مجيب ـ. وكل ما أذكر[4] من غير هذه الكتب، فإني أنسبه إلى قائله ـ إن شاء الله تعالى[5] ـ.

وسميته بـ«**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**».

وخليق لمن كتب[6] كتابنا هذا، أو قرأه، أن يُصلح ما وقع منّي فيه من الخطإ، إما من جهة الكَتْب[7]، أو من جهة[8] النقل؛ لأن العبد غير معصوم [من الخطإ][9].

---

(1) لم أقف على هذا الشرح رغم البحث الطويل عنه، ولا نجد نتفا من نصوصه إلا في بعض شروح «البرهانية» منها شرح اليفرني هذا.

(2) أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الكريم الفندلاوي عرف "بابن الكتاني". كان من أكبر أئمة فاس والمغرب علما وورعا وزهدا وعبادة. تنقل بين فاس والقيروان والأندلس، وفر من الأندلس بسبب أحداث وقعت له هناك، فأرسل السلطان في طلبه. درس على أبي عبد الله محمد بن يبقى وعلى أبي عمرو السلاجي، أخذ عنه علم الكلام وأصول الفقه، «وكان أهل فاس يقولون: إنه لم يتخرج على أبي عمرو مثله ومثل عبد الحق السكوني». يقول ابن العربي الحاتمي ـ الذي التقى بابن الكتاني في رحلته إلى فاس ـ: «رأيت أبا عبد الله الكتاني بمدينة فاس إماما من أئمة المسلمين في أصول الدين والفقه»، وقد كانت وفاته سنة: 596هـ/ 1295م. عن ترجمته انظر: انظر: التادلي، التشوف إلى رجال التصوف، تح: أحمد التوفيق، ص:335، وابن القاضي، جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس: 1/ 220، ومخلوف، شجرة النور الزكية: ص:164، والكتاني، سلوة الأنفاس: 3/ 172، والتازي، جامع القرويين: 1/ 176.

(3) في (ر): بطريقتهم.

(4) في (م): ذكرته.

(5) في (ر): رحمه الله تعالى.

(6) (ق): يكتب.

(7) في (م): العقل.

(8) سقطت من: (م).

(9) كلمتان غير واضحتين في الأصل، وقد استدرك المضاف بين معقوفتين من باقي النسخ.

والله أسأل(1) أن يستعملنا(2) في صالح العمل بجاه محمد وآل محمد(3)، ولعل(4) متصفحاً لكتابنا هذا، ممن ترجى بركته(5) يجعل لنا من دعائه ما لعله ينيل(6) به المقام المحمود في اليوم المشهود.

وغفر الله لنا ولمن ترحّم علينا، ودعا لنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين.

وصلى(7) الله على [سيدنا](8) محمد إمام المتقين وخاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه(9) وسلّم تسليما.

---

(1) في غير (م): أسأله.
(2) (م): يعصمنا ويستعملنا، وفي (ق): أن يعصمنا من الزلل ويستعملنا.
(3) (ق): وآله.
(4) (ق): ولعلي!
(5) (ق) و(م): بركاته.
(6) (ر): يقبل.
(7) (ق): صلى.
(8) سقطت من غير (ق) و(م).
(9) (ق): وأصحابه أجمعين، (م): صحابته أجمعين.

[في خُطبة الكتاب]

[خطبة الكتاب بين الإثبات والإسقاط]

[قال أبو عمرو ـ رحمه الله ـ: «الحمد لله رب العالمين كما هو أهله، وصلى الله على محمد خاتم النبيئين، وإمام المرسلين وآله[1] وأصحابه، وسلّم تسليما»][2].

قال الشارح ـ رحمه الله ـ[3]: اعلم ـ وفقك الله ـ، أن هذه الخطبة لم تثبت في رواية الجماعة، وإنما ثبتت في رواية أبي العباس أحمد بن أبي الربيع[4]، المعروف بابن ناهض[5] ـ[6]، وفي ثبوت[7] هذه الرواية عندي نظر[8]؛ لأن رواية ابن ناهض أوقفها عَلَى أبي عبد الله الكتاني عن أبي عمرو[9]، والكتاني قد شرح هذه العقيدة، ولم يتكلّم فيها[10] على الخطبة. وقد وجدت أيضا لأبي محمد بن[11] عبد العزيز بن إبراهيم

(1) سقطت لفظة: "وآله" من (ر).

(2) قوله: «وفي ثبوت هذه الرواية عندي نظر» ساقط من (م).

(3) (ق) و(م): "عفا الله عنه"، (ر): "عفا الله تعالى عنه".

(4) في (م): ابن الربيع.

(5) ورد عند (م): "ابن ناهظ" في جميع المواضع.

(6) نعم "للبرهانية" رواية خاصة انفرد بها "أبو الثناء" أو "أبو العباس" أحمد بن أبي الربيع المعروف بـ"ابن ناهض"، وهو الذي يعود إليه الفضل في وضع خطبة "البرهانية" كما ذكر اليفرني، هذه الخطبة التي وقع إثباتها في جل النسخ والشروح بدءا من الخفاف واليفرني وغيرهما. كما أن للبرهانية رواية أخرى اصطلح على تسميتها "برواية الجماعة"، وهي الرواية التي اعتمدها وشرح على أساسها بعض التلاميذ والشراح الأوائل من أمثال أبي عبد الله الكتاني، وابن بزيزة، وابن الزق. انظر تحقيقنا لهذه العقيدة ضمن كتاب: «**العقيدة البرهانية الأشعرية لأبي عمرو السلالجي الفاسي (521/ 574هـ)**» تقديم وتحقيق، ص: 80.

(7) (ق): وثبوت.

(8) في (ق) و(ر) و (م): "وثبوت هذه الرواية عندي فيه نظر".

(9) (ر): أبي عمر؟؟.

(10) (م): فيه.

(11) سقطت كلمة «بن» من (ر) و(م).

ابن بزيزة[1] «شرحا على هذه العقيدة»[2]، ولم يتكلم فيها على هذه[3] الخطبة[4]، وذكر أنه قرأ هذه العقيدة على أبي عبد الله الكتاني مرات[5]، وأن أبا عبد الله الكتاني ممّن أخذ هذا العلم وأجاده على أبي عمرو[6] السلاجي ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ[7]، فهذا مما يدلّ على ضعف هذه الرواية.

واعلم ـ أكرمك الله ـ[8]، أن بعد وضعي لهذا التأليف، وجدت كتاباً لأبي الحسن/ بن مؤمن[9] في أجزاء تقديرها ثلاثة أسفار، سماه بـ«**بغية الراغب ومنية** [ص: 2]

---

(1) ابن بزيزة هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التيمي التونسي، عرف بابن بزيزة أبو محمد وأبو فارس. قال السراج: «من السادات الذين تزينت بهم الحضرة التونسية.. الإمام العلامة المؤلف المحصل المحقق، نزيل تونس كان عالما صوفيا فقيها جليلا». درس على أبي عبد الله الكتاني وعلى جلة علماء بلده، فتخرج على أيديهم حافظا للفقه والحديث والكلام والشعر والأدب مشاركا مصنفا. أما مؤلفاته فكثيرة من أهمها: «الإسعاد في شرح الإرشاد»، و«شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي»، و«شرح التلقين»، و«شرح أسماء الله الحسنى»، و«منهاج المعارف إلى روح العوارف»، ومختصره «إيضاح السبيل إلى منهج التأويل»، و«شرح العقيدة البرهانية». انظر ترجمته عند: التنبكتي، نيل الابتهاج، ص:268، والبغدادي، هدية العارفين: 1/ 581، والسراج، الحلل السندسية، تح: محمد الحبيب الهيلة: 1/ 72، وكحالة، معجم المؤلفين: 5/ 239 وغيرهم.

(2) أكد جل الذين ترجموا له أن له بالإضافة إلى هذه المصنفات «شرحا للعقيدة البرهانية»، كما ذكر ابن بزيزة في شرحه المذكور أنه «قرأ هذه العقيدة [يعني البرهانية] على أبي عبد الله الكتاني مرات». ولا شك أن اتصاله بابن الكتاني ودراسته "للبرهانية" عليه كان حافزا له على القيام بشرحها. انظر: اليفرني، المباحث العقلية، ص: 1. وتوجد لهذا الشرح نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية: 18 (تصوف).

(3) سقطت كلمة "هذه" من (ر).

(4) من قوله: «وقد وجدت..» إلى قوله: «.. الخطبة» ساقط من (م).

(5) سقطت "مرات" من (م).

(6) (م): أبي عمر.

(7) (ق): رحمه الله.

(8) سقط الدعاء من (م).

(9) ابن مؤمن هو علي بن عتيق بن عيسى بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن مؤمن =

الطالب»[1]، [وضعه في فضل العلماء][2]، وكان ابن مؤمن ممّن قرأ على أبي عمرو[3]، وذكر أنه قرأ عليه علم التوحيد، وعلم[4] الحديث، والفقه[5]، وشيئاً من علم التفسير، وذكر في الكتاب[6] المذكور سبب وضع «العقيدة البرهانية»، وأنه كان من قِبَل امرأة تسمّى خيرونة[7]، وكانت من العابدات الزاهدات، فرغبت إلى أبي عمرو أن يكتب لها شيئاً تقرؤه مما يلزمها من العقيدة، فكان يكتب لها فصلا فصلا[8] فتحفظه، فكان[9] ذلك دأبها[10] حتى كمُلت لها عقيدة، وكَتبتها، وكُتبت عنها، ولُقِّبت بـ«العقيدة البرهانية».

= الأنصاري الخزرجي من أهل قرطبة، نزل بآخره مدينة فاس كان شاهدا بدار الأشراف. روى بالأندلس عن أبيه، وعن ابن العريف، وابن العربي، وابن ورد، وابن مسرة والسلفي وغيرهم، انظر ترجمته عند: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، رقم:554: 3/ 221، والمراكشي، الذيل والتكملة، تح: إحسان عباس، السفر:5، رقم: 525: 1/ 256 وما بعدها، ومخلوف، شجرة النور، ص:161.

(1) اعتنى ابن مؤمن بالرواية وقيد وكتب، وله في شيوخه فهارس ثلاثة: كبير، وصغير، ومتوسط، ضمنهم في برنامجه الذي سماه: "بغية الراغب ومنية الطالب". وانظر: المديوني، شرح العقيدة البرهانية، ص: 60.

(2) سقط الموضوع بين معقوفتين من (م).

(3) (م): أبي عمر، وأسقط هذا الناسخ "واو" "عمرو" في جميع مواضع ذكره في المخطوطة.

(4) سقطت الكلمة من (م).

(5) (ق): وعلم الفقه.

(6) في (ر) و(م): الكتب؟؟

(7) الزاهدة "خيرونة" أو"خدونة" وهي من «النساء الأندلسيات اللاتي دخلن المغرب لهذا العصر [=عصر السلالجي] واتصلت بأعلامه وتوفيت به».كانت خيرونة تتقن الفقه وتبحث في أحكامه العملية، كما اهتمت بتزكية حياتها الروحية فاعتنت بدراسة الكتب الصوفية وتقليد أئمة التصوف حتى صارت «من الزاهدات العابدات»، واهتمت بأمور العقيدة إذ «كانت تحضر مجلس عثمان السلالجي إمام أهل فاس في الأصول». انظر: المديوني عن ابن مؤمن، بغية الراغب، الشرح: 60، والمنوني – العلوم: 35.

(8) (م): أسقط "فصلا" الثانية.

(9) (م): وكان.

(10) (ق): دأبا.

قال ابن مؤمن: «فقام ببالي أن أرتبها، وأعمل لها شبه الخطبة، فشاورت الشيخ أبا[1] عمرو في ذلك فمنعني منه[2]، وقال: "لم أتعرض فيها أن تكون تأليفاً يُكتب ويَشتهر[3]، وإنما كتبتُها لخيرونة خاصة، فشاء الله أن تشيع، فاتركها كما هي، ولا تزد فيها شيئاً، فتخرج عما قُصد بها[4]"».

فهذا يدل على خطأ رواية ابن ناهض في إثبات الخطبة في هذه العقيدة، ولكن الواقع[5] ثبوتها [6]في أكثر النسخ، فلنتكلم عليها على تقدير[7] ثبوتها على رواية ابن ناهض.

---

(1) (ق): أبي؟!
(2) (ق): ومنعني منها.
(3) (م): تكتب وتشتهر.
(4) (ق): قَصَد.
(5) (ر): واقع؟؟.
(6) بداية سقط طويل في النسخة (ق).
(7) (م): تقييد؟!

[الكلام في الخطبـــة]

وإذا تقرر هذا، فاعلم أن الكلام في هذه الخطبة يشتمل على بابين:

الباب[1] الأول: في الثناء على الله ـ تعالى ـ.

والباب الثاني: في الصلاة على رسول الله[2] ـ ﷺ ـ.

---

(1) لفظة: "الباب" سقطت من (م).

(2) (ر): على رسوله.

فالباب[1] الأول

[في الثناء على الله ـ تعالى ـ]

الكلام فيه في مقدمة، وأربعة فصول.

وفصوله بحسب كلماته:

- الفصل الأول: في الحمد.
- والثاني: في الكلمة الكريمة وهي لفظة: «الله».
- والثالث: في لفظة: «الرب».
- والرابع: في لفظة: «العالمين».

---

(1) (ر) و(م): فأما الباب.

[في المقدمة]

[فأما المقدمة: فالكلام فيها في ثلاث[1] مسائل][2]:

المسألة الأولى:

الخطبة في اللغة

مأخوذة من "الخَطْبِ"، وهو الأمر المهم العظيم النازل بالناس، فكانت عادة العرب إذا نزل بهم الأمر المهم قام سيد القوم[3] أو عالمهم فيهم خطيباً، فأخبرهم بما يستكشفون ذلك[4] الأمر المهم، أو ما تكون عاقبته، وذلك كما فعل أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ حين نزل بالصحابة ما نزل بهم من موت النبي[5] ـ صلى الله عليه وسلم ـ. رُوي عن عائشة[6] وغيرها من الصحابة[7] ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، «أن النبي! ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما قُبض وسُجِّيَ، دهش الناس، وطاشت عقولهم، فمنهم من خُبل، ومنهم من أُصمت، ومنهم من أُقعد إلى الأرض؛ فكان عمر ـ رضي الله عنه ـ ممن خبل، وجعل يصيح ويحلف: "ما مات رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ". وكان ممن أخرس عثمان ـ رضي الله عنه ـ، ولا يستطيع[8] كلاما. وكان ممن أقعد عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ، فلم يستطع حراكاً. وأما عبد الله بن أُنيْس[9]،

---

(1) (ر): ثلاثة!

(2) جاء في (م): "أما المقدمة فتشتمل على ثلاثة مسائل".

(3) (ر): سيدهم.

(4) (ر): به ذلك.

(5) (ر): رسول الله، (م): "من أمر موت رسول الله".

(6) أضاف (م): "رضي الله عنها".

(7) (م): الصحبة!

(8) (ر): فلم يستطع.

(9) هناك خلاف بين المؤرخين للسيرة في شأن حاملي هذا الاسم من الصحابة هل هما شخص واحد أم أكثر من شخص يحملان أو يحملون نفس الاسم واسم الأب؛ وأشهر هؤلاء: الصحابي عبد الله بن أنيس =

فأضني[1] حتى مات[2].

وبلغ الخبر إلى أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، وكان بالسُّنْح[3]، فجاء وعيناه تذرفان دموعاً، وزفراته تتردد في صدره، حتى دخل على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، فانكب عليه، وكشف وجهه، وقبّل جبينه، وجعل يبكي ويقول: "بأبي أنت وأميّ، طبت حياً وميتاً، وانقطع لموتك[4] ما لم ينقطع لموت[5] أحد من الأنبياء من النبوة، ولو أن موتك كان اختياراً لجُدنا لموتك [بالنفوس][6]، فاذكرنا يا محمد عند ربك، ولنكن من بالك".

ثم خرج، وقام فيهم خطيباً وقال: "أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه، وأشهد أن الكتاب كما نزل، وأن الدين كما شرع، وأن الحديث كما حدث، وأن القول كما قال، وأن[7] الله هو الحق المبين"، (في كلام طويل).

= الجهني كان من فدائيي الصحابة على عهد النبوة، كُلِّف باغتيال بعض زعماء الكفار (مثل: سفيان ابن خالد بن نبيح الهذلي، وسلام بن حقيق) فنجح في مهمته، أما ما نقله السهيلي والصالحي (انظر توثيق مصدريهما في الهوامش اللاحقة) ونقله اليفرني عنهما هنا في شأن موت هذا الصحابي فلم تنقله كتب الصحاح، والصحيح أنه مات بالشام في خلافة معاوية. عن سيرته ينظر مثلا: ابن حجر، الإصابة، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض: 4/ 13 وما بعدها، وانظر أيضا خليفة بن خياط، الطبقات، تح: د. سهيل زكار: 1/ 198، وابن الأثير، أسد الغابة: 3/ 75.

(1) قال أبو السعادات ابن الأثير: «في حديث الحدود: «إن مريضا اشتكى حتى أضنى»؛ أي أصابه الضَّنَى وهو شدة المرض حتى نحل جسمه»، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي: 3/ 104.

(2) زاد في أصل الرواية: "كمدا".

(3) في: (ر) و(م): النشح، والصواب ما جاء في الأصل؛ والسنح منطقة في عالية المدينة، على بعد كيلومترين تقريبا من مسجد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وكان لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ بيت بها حيث كانت تقيم زوجه بنت خارجة.

(4) (م): بموتك.

(5) (م): بموت.

(6) سقطت في الأصل، وأثبتت من بقية النسخ.

(7) (م): أسقط "أن".

ثم قال: "أيها الناس من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله، فإن الله حي لا يموت، وإن الله ـ تعالى ـ قد اختار لنبيه ـ ﷺ ـ ما عنده على ما عندكم، وخلّف فيكم كتابه وسنة نبيه ـ ﷺ ـ، فمن أخذ بهما عرف، ومن فرق بينهما أنكر...".

فلما فرغ من خطبته قال: "يا عمر، أنت الذي تقول على باب نبي الله
[ص: 3] ـ ﷺ ـ: "والذي نفس محمد[1] بيده ما مات رسول الله ـ ﷺ ـ؟". / أما علمت أن الله ـ تعالى ـ[2] قال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر/ 29]، ثم قال: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[3]، ثم قال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[4]؟".

(ثم قال[5]:) "انظروا ـ رحمكم الله ـ[6] فيمن تقدموه[7]".

فناداه المهاجرون والأنصار: "صدقت يا أبا بكر!".

فقال عمر ـ رضي الله عنه ـ: "كأني والله لم أسمع بهذه الآيات[8] في كتاب الله لما نزل بنا!"، وفي بعضها: "لله درّك يا أبا بكر، أحييت الناس، أحياك الله، ما ظننت أن هذه الآية[9] نزلت في كتاب الله ـ تعالى ـ".

---

(1) في (ر): نفسي.
(2) سقطت كلمة "تعالى" من (م).
(3) الأنبياء/ 34-35.
(4) آل عمران/ 144.
(5) أضاف (م): رحمه الله.
(6) (م): رحمكم الله انظروا.
(7) (ر): تقدمونه.
(8) (ر): الآية.
(9) (م): الآيات.

ثم قال عمر ـ رضي الله عنه ـ: [الطويل]

«لعمري لقد أيقنتَ أنك ميت ولكنما أبدى الذي قُلتَه الجَزَع

وقلتُ يغيب الوحي عنا لفقده[1] كما غاب موسى، ثم يرجع[2] كما رجع

وكان هواي أن تطول حياته وليس لحي في بقا ميت طمع

[3]فلم تك لي عند المصيبة حيلة أرد بها أهل الشماتة والقَذَع[4]

سوى آذَنَ اللهُ في كتابه وما آذن اللهُ العباد به يقع

ألا إنما كان النبي محمدٌ إلى أجلٍ[5] وافى[6] به الوقتَ فانقطع»[7]ـ[8]

---

(1) في الأصل: لفقد، (ر): بفقده.

(2) (م): رجع.

(3) زاد السهيلي هنا بيتا أسقطه اليفرني وهو قول الشاعر:

«فلما كشفنا الُبُرْدَ عن حُرّ وجهه إذا الأمر بالجزع المُوهِبِ قد وقعْ»

(4) (ر): الفزع .

(5) (ر) و(م): زيادة: وما.

(6) (م): أسقط: وافى.

(7) زاد السهيلي على ما ذكر اليفرني أبياتا أخرى هي:

«دين على العِلّاتِ مِنّا بِدِينه ونُعْطِي الذِي أعطى، ونمنع ما منع

وَلّيت مَحْزُونًا بِعينٍ سَخِينَةٍ أكَفْكِفُ دمعِي والفؤادُ قد انْصَدَعْ

وقلت لعيني: كل دمعٍ ذَخَرْته فجودي به إنّ الشّجِيّ له دُفَعْ»

ويبدو أن هذه الأبيات التي أوردها اليفرني نقلا عن غيره ـ كما سأذكر في الإحالة القادمة ـ مما نسب إلى عمر، وليست له في الحقيقة رغم ورودها في ديوانه. انظر الديوان، جمع: عمر بن حسين الموجان، ص: 139.

(8) جاء خبر عائشة ـ رضي الله عنها ـ هذا عند أبي القاسم السهيلي في "الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام"، انظر: تح: عمر عبد السلام السلامي: 4/ 584 وما بعدها. وأورده أيضا: محمد =

وتقول العرب: "خطبت على المنبر خُطبة" بالضم، و"خطبت القوم وعليهم خطبة"، و"المرأة" خِطبة.

وأما حقيقتها[1] في اللغة: فهي[2]: «كلام منظوم، بنوع من البلاغة تفزع له[3] الخواطر، وتجلب إلى قائله النواظر، عند ملاقاة الأكابر، والاجتماع للمهمات، واستجلاب الرأي في كشف الملمات، يقع به التنبيه على المقصود، وتنفض عنه الجموع بمحصول محمود، والناس فيه بين موجز مفيد، ومسهب مزيد».

وأما الخُطبة في الشرع، فهي: «الثناء على الله ـ تعالى ـ، والصلاة على رسوله محمد[4] ـ ﷺ ـ، وقراءة شيء من القرآن، والوعظ، والوصية بالتقوى».

= الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، تح وتع: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض: 12/ 274. و الثابت الصحيح في الموضوع عن عائشة ما رواه البخاري في "صحيحه": (كتاب الجنائز، باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه)، بلفظ مغاير، وليست فيه الأبيات التي ذكرها اليفرني منسوبة لعمر ـ رضي الله عنه ـ، انظر: الصحيح، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، رقم:1241: 23/ 71. ورواه البخاري في مواضع أخرى بألفاظ مختصرة انظر: (كتاب أصحاب النبي، باب قول النبي ـ ﷺ ـ: (لو كنت متخذا خليلا)، رقم: 3667 و3668 و3669: 5/ 6. (كتاب المغازي، باب مرض النبي ـ ﷺ ـ ووفاته)، أرقام: 4452، و4455: 6/ 13 وما بعدها، وفي (كتاب الطب، باب اللدود)، رقم: 5710: 7/ 127. وعزاه الهيثمي لأحمد وأبي يعلى وليس فيه الأبيات. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا: 9/ 31 وما بعدها، ورواه ابن إسحاق في "سيرته" عن أبي هريرة، وابن إسحاق مدلس، لم يصرح بالسماع، وليس عنده الأبيات. انظر: السيرة النبوية، تح: أحمد فريد المزيدي:2/ 713.

(1) (م): "وأما حقيقة الخطبة".

(2) (م): فهو.

(3) (ر): إليه.

(4) سقط اسم "محمد" من (م).

المسألة الثانية:

لِمَ وقعت البداية بالخطبة في أول الكلام[1]؟

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك لجريان عادة الناس بذلك، أنهم يبتدئون بالخطبة في كل أمر مهم مما لهم فيه خوض[2]، و[عليه][3] إقبال.

المسألة الثالثة:

[لماذا خُصّت الخطبة بالحمد؟]

إنما خصّت الخطبة بالحمد دون غيره من الأذكار لوجوه:

- **أحدها**: أنه ورد كثيراً في مفتتح الخطابات في الكتاب والسنة، وأجمعت على ذلك الأمة.

- **وثانيها**: أن الأذكار غير الحمد قاصرات[4] على المذكور بها، والحمد يتعداه إلى غيره، فهو أعم؛ لأنه يخصّه ويعمّ غيره، فهو أولى وأبلغ مما يخصّه[5] فقط.

- **وثالثها**: أن أوصاف الحمد والأحماد عند العرب محصورة في أربعة أشياء:[6] الجمال، والكمال، والافتخار، والاقتدار، فلا يُتصوّر الحمد عندهم إلا مع الاتصاف بها أو ببعضها، ولا يتصف بجميعها على الحقيقة[7] إلا الله[8].

---

(1) بدلا من العنوان أعلاه، ورد في (م): "لم تقع الخطبة في أول الكلام".
(2) (م): نهوض.
(3) في الأصل و(ق): وعليهم.
(4) (ر) و(م): قاصرة.
(5) (ر): مما يخص.
(6) أضاف (ر) و(م): وهي.
(7) سقطت الكلمة من (م).
(8) أضاف (ر) و(م): "تعالى".

وقال بعض الحكماء: "موجبات الحمد: اثنان وخمسون خصلة، ما اجتمعت قط لمخلوق، وإليها وقعت الإشارة بكلمة "حمد"؛ فإن الحاء ثمانية، والميم أربعون، والدال أربعة". [وقد أحسن المتنبي[1] حيث قال: [البسيط]

«تَملَّكَ الحَمدَ حَتى ما لِمفْتَخِرٍ[2] في الحَمدِ حاءٌ ولا مِيمٌ ولا دالُ»[3]

وقال رسول الله ـ ﷺ ـ][4]: (ما من أحد أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه)[5]. وقال ـ عليه السلام ـ: (أولى الناس بالله، وأولاهم بما عنده، الحامدون على السراء والضراء)[6].

---

(1) أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، الشاعر العربي المعروف، عاش بين: (303 إلى 354هـ)، انظر عن ترجمته مثلا عند: كمال الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ص: 223، وابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس: 1/ 120.

(2) (ر): افتخره.

(3) أي الحمد كله له بأسره وليس لغيره منه جزء. يعني أنه المحمود في أفعاله وأقواله وليس يُحمد دونه أحد. وهذا البيت كما ذكر الشارح هو لأبي الطيب: انظر: ديوان المتنبي، ص: 489، ونسب جمال الدين القفطي هذا البيت لمحمد بن إسماعيل بن إسحاق أبي الحسين الكاتب القيرواني، انظر كتابه: المحمدون من الشعراء وأشعارهم، تق وتح: حسن معمري، ص: 157.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).

(5) رواه مسلم في "الصحيح" عن عبد الله بن مسعود: (كتاب التوبة، باب غيرة الله ـ تعالى ـ وتحريم الفواحش): رقم: 2760: 4/ 2113.

(6) جاء في "الدعاء" للطبراني: «عن ابن عباس، ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (أول من يدعى إلى الجنة الحمادون الذين يحمدون الله على السراء والضراء)»، انظره، تح: مصطفى عبد القادر عطا، رقم: 1768، ص:501، وقال السيوطي في "الدر المنثور في التفسير بالمأثور": «أخرج أبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عباس قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ [وذكر الحديث السابق]، وأخرج ابن المبارك عن سعيد بن جبير قال: (إن أول من يدعى إلى الجنة الذين يحمدون الله على كل حال) [أو قال]: (في السراء والضراء)»: 4/ 267، وذكر عبد الرزاق بن عبد المحسن عن حديث الهامش أنه «رواه الطبراني في "المعجم الكبير"، وأبو نعيم في "الحلية"، والحاكم في "المستدرك"، لكن =

فإذا كان الحمد من الله[1] بهذه المنزلة، فلم لا يجب[2] الافتتاح به عند المهمات ونزول الملمات.

وإذا تقررت هذه المسائل فلنرجع إلى الفصول[3].

= في إسناده ضعفا، وقد رواه ابن المبارك في "الزهد" بسند صحيح موقوفاً على سعيد ابن جُبير»، انظر: دراسات في الباقيات الصالحات، دراسة بمجلة "الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة"، ع: 113: 43/ 269.

(1) من الله: سقطت في (م).

(2) (ر): يحب.

(3) (ر): للفصول.

الفصل الأول:
في الحمد

والكلام فيه في عشر[1] مسائل:

المسألة الأولى:
في مدلول الحمد، والمدح، والشكر لغة.

أما الحمد: فقال ابن فارس[2]: «الحمد بخلاف[3] الذم»[4].

وقال الجوهري[5]: «هو[6] نقيض الذم»[7].

وقال ابن القوطية[8]: «هو ضد الذم»[9].

---

(1) (ر): عشرة.

(2) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسن (329-395هـ/ 941-1004م)، إمام من أئمة اللغة والآداب، من مؤلفاته: "معجم مقاييس اللغة"، "كتاب الصاحبي" في فقه اللغة، "كتاب جامع التأويل في أصول القرآن"، "كتاب المجمل". انظر عنه مثلا: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 1/ 119.

(3) (ر) و(م): خلاف.

(4) انظر: ابن فارس: مجمل اللغة، تح: زهير سلطان: 1/ 250؛ ومعجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، 2/ 100.

(5) هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت.393هـ/ 1003م) عالم لغوي، أصله من فاراب من بلاد الترك، درس على أبي علي الفارسي، والسيرافي، ثم طاف بلاد ربيعة ومضر، فأخذ العربية مشافهة من العرب، أشهر كتبه: "تاج اللغة"، و"صحاح العربية" المعروف اختصارا بـ«الصحاح»، وله كتاب في العروض ومقدمته في النحو. انظر عن ترجمته مثلا: الذهبي، سير أعلام النبلاء، عناية: محمد أيمن الشيراوي: 12/ 526.

(6) سقطت «هو» من (م).

(7) الجوهري، الصحاح، تح:أحمد عبد الغفور عطار: 2/ 466.

(8) ابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي (ت.367هـ/ 977م)، مؤرخ من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، إشبيلي الأصل، عاش ومات بقرطبة، من أهم كتبه: "الأفعال الثلاثية والرباعية"، و"المقصور والممدود"، و"تاريخ فتح الأندلس"، انظر عنه مثلا: ابن خلكان الوفيات: 4/ 368.

(9) انظر له: كتاب الأفعال، تح: علي فودة، ص: 43.

ويقال: "حمدت الرجل، أحمده حمدا ومحمدة، فهو حميد، ومحمود، وأحمدته": وجدته محمودا، و[1]تقول: "حُماداك"، [2]أي غايتك، / وفعلك المحمود منك[3] غير [ص: 4] المذموم، و"التحميد" أبلغ من الحمد، و"المحمّد" الذي كثرت خصاله المحمودة، ورجل "حمدة": يكثر حمد الأشياء، ويزعم فيها أكثر مما فيها.

وأما "الشكر": فهو «الثناء على المحسن بما أولاكه[4] من المعروف، ويقال: شكرته، وشكرت له، وباللام أفصح»[5]، قاله الجوهري.

وأما "المدح": فقال ابن فارس: «هونقيض الهجاء، وهو حسن الثناء على المحسن، ويقال: "انمدحت الأرض": [6]اتسعت»[7].

المسألة الثانية:

في حقيقته في الشرع.

اعلم أن للناس فيه تعريفات كثيرة، منها لفظية، ومنها رَسْمِيّة، وأكثرها مدخولة، ولنقتصر فيها على حكاية الأقوال، من غير تعرض لها بتصحيح ولا إبطال[8]:

التعريف الأول: إن الحمد هو: «الثناء على المحمود بصفاته[9] وأفعاله المحمودة».

---

(1) (ر): أو.

(2) أضاف (م): أي تفعل كذا.

(3) (م): سقطت: منك.

(4) (ر) و(م): أولى له.

(5) الجوهري، الصحاح: 2/ 702.

(6) زاد (ر): أي.

(7) انظر: ابن فارس، مجمل اللغة: 1/ 826.

(8) (ر): وإبطال.

(9) (م): بجميل صفاته.

والتعريف[1] **الثاني**: إن الحمد هو: «الثناء على المحمود بما فيه من خصال السؤدد».

والتعريف[2] **الثالث**: إن الحمد هو: «الثناء الحسن».

والتعريف الرابع: إن الحمد هو: «الثناء الكامل»[3].

والتعريف الخامس: إن الحمد هو: «الثناء الحسن، والذكر الجميل».

والتعريف السادس: إن الحمد[4] هو: «الثناء على المحمود بصفات الكمال [ومحاسن الأمور في الأقوال والأفعال][5]».

والتعريف السابع: إن الحمد هو: «إشاعة المدح وإظهاره بالقول».

والتعريف الثامن: هو: «ذكر جميل، مطرب[6] عند سماعه، صادر عن رضا النفس، وصفاء القلب».

والتعريف التاسع: هو: «ما أُرضيَ به المسخوط، وحُلَّ به المربوط».

والتعريف العاشر: هو: «الثناء على الله، وذكر[7] أوصاف جلاله».

والتعريف الحادي عشر: هو: «الشكر الكامل».

والتعريف الثاني عشر: هو: «المدح».

---

(1) (م): أسقط واو العطف.
(2) (ر) أسقط: "والتعريف" هنا وفيما تبقى من التعريفات.
(3) زاد (م): "بصفات الكمال ومحاسن الأمور في الأقوال والأفعال".
(4) (ر) أسقط: "أن الحمد".
(5) (م): سقط ما بين المعقوفتين.
(6) (ر) أسقط: مطرب.
(7) (م): وذلك.

فهذه الأقوال كلها[1] منقولة عن العلماء ـ رضوان الله عليهم ـ[2].

وقال الإمام فخر الدين الرازي: «يجب علينا أن نبحث عن حقيقة الحمد، فنقول: حقيقة الحمد ليس هي عبارة عن قولنا: "الحمد لله"؛ لأن قولنا: "الحمد لله"، إخبار عن حصول الحمد، والإخبار عن الشيء مغاير للمخبَر عنه، فوجب[3] أن يكون تحميد الله ـ تعالى ـ مغايرا لقولنا: "الحمد لله".

فنقول: حَمْد المنعَم عليه، عبارة عن كل فعل يُشعر بتعظيم المنعِم بسبب كونه منعِما، وذلك الفعل إما أن يكون فعل القلب، أو فعل اللسان، أو فعل الجوارح:

- أما فعل **القلب**: فهو أن يعتقد فيه كونه موصوفاً بصفات الكمال.
- وأما فعل **اللسان**: فهو أن تكون أقواله مطابقة لاعتقاده.
- وأما فعل **الجوارح**: فهو أن يأتي بأفعال دالة على كون ذلك المنعِم موصوفاً بصفات الكمال والجمال[4]»[5].

وقال[6]: «إن[7] الحمد إنما يكون حمداً على النعمة، والحمد على النعمة لا يمكن إلا بعد معرفة تلك النعمة، لكن نعم الله[8] خارجة عن[9] التحديد والإحصاء، قال الله[10]

---

(1) (م) زاد: مروية.
(2) (م): رضي الله عنهم.
(3) (ر): فيجب.
(4) زاد (م): والجلال.
(5) الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 197 وما بعدها.
(6) زاد (ر): الحسن؟؟.
(7) (ر) أسقط: "إن".
(8) زاد (ر): تعالى.
(9) (ر): على.
(10) (ر): أسقط اسم الجلالة.

ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[1]. ولنتكلم في مثال واحد منها، وهو أن الإنسان مؤلف من نفس وبدن، ولا شك أن أَدْوَنَ الجزئين وأقلهما فضيلة ومنفعة هو البدن، وقد ذكر أصحاب التشريح فيه قريبا من خمسة آلاف نوع من المنافع][2] والمصالح التي دبرها الله ـ تعالى ـ بحكمته في تخليق بدن الإنسان، ثم نسبة[3] النفس من البدن أيضا بهذا[4] المقدار، وعند هذا يظهر[5] أن معرفة أقسام حكمة الرحمن في خلق الإنسان تشتمل على عشرة آلاف مسألة أو أكثر، ثم إذا ضم إلى هذه الجملة آثار حكمة الله ـ تعالى ـ في خلق العرش، والكرسي، والسماوات[6]، وأجرام النيرات من الثوابت والسيارات، وتخصيص كل واحد منها بأقدارها، وأحيازها، وألوانها، ثم يضم إليها آثار تخليق الجمادات والنباتات[7] والحيوان[8]، عُلم أن هذا المجموع مشتمل على ألف ألف مسألة، أو أقل، أو أكثر[9]، ثم إنه[10] ـ تعالى ـ نبّه على أن أكثرها مخلوق لمنفعة الإنسان كما قال[11]: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[12]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[13]،

---

(1) إبراهيم/ 36.
(2) هنا ينتهي سقط النسخة: (ق).
(3) (ق): نسب.
(4) (ق): هذا.
(5) (ق) و(م): يظهر.
(6) زاد (ق): والأرض.
(7) في غير الأصل: والنبات.
(8) (ر): الحيوانات.
(9) (ر): أو أكثر أو أقل.
(10) (ر): الله.
(11) زاد (ق) و(ر): تعالى.
(12) الجاثية/ 12.
(13) البقرة/ 28.

وحينئذ يظهر أن قوله[1]: **(الحمد لله)**، مشتمل على ألف ألف مسألة أو أكثر أو أقل[2]»[3].

المسألة الثالثة:

في حكم الحمد.

وهو عند أهل السنة والمعتزلة واجب، خلافاً لقوم، لكن اختلفوا / في مَدْرَك [ص: 5]
الوجوب:

فقال أهل السنة: «مدركه الشرع».

وقال[4] المعتزلة: «مدركه العقل».

احتج أهل السنة بالمنقول والمعقول:

أما المنقول: فالكتاب، والسنة، والإجماع.

﴿ أما الكتاب: فقوله ـ تعالى ـ لنبيه محمد ـ عليه السلام ـ[5]: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ﴾[6]، والأمر عند الأصوليين محمول على الوجوب إذا عري عن القرائن الصارفة عن الوجوب.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ[7]﴾[8]، على قول أكثر المفسرين: «إن

---

(1) تعالى.
(2) في غير الأصل: أو أقل أو أكثر.
(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 23.
(4) في غير الأصل: وقالت.
(5) (ر): لنبيه عليه الصلاة والسلام، (م): محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ.
(6) النمل/ 61.
(7) (م): سقط قوله ـ سبحانه ـ: ـ رب العالمين ـ.
(8) الفاتحة/ 1.

معناه الطلب، و[1] إن كان لفظه لفظ الخبر»[2].

وأما السنة: فقوله ـ ﷺ ـ (قيدوا النعم بالشكر)[3]، وفي بعضها: (قيدوها بالحمد)[4].

وأما الإجماع: فأجمع أهل السنة على وجوبه بالسمع لا بالعقل.

وأما المعقول: فلأنه لو كان واجباً بالعقل، لكان وجوبه إما لفائدة، أو لا[5] لفائدة، والقسمان باطلان، فالقول بالوجوب العقلي باطل.

إنما قلنا: إنه لا يجوز أن يكون لفائدة؛ لأن تلك الفائدة إما أن تعود إلى المحمود، أو إلى الحامد:

وعودها إلى المحمود باطل؛ لأنه ـ تعالى ـ منزَّه عن جلب المنافع ودفع المضار.

وعودها إلى الحامد أيضا باطل؛ لأنها إما عاجلة أو آجلة، والعاجلة باطلة؛ لأن الاشتغال بالحمد مشقة، ومضرة عاجلة، والآجلة أيضا باطلة، لعدم استقلال العقل بمعرفة الفائدة الأخروية دون إخبار الشارع[6] بها، ولا إخبار. فلم يكن القطع بحصول العقاب على ترك الحمد، بل احتمال العقاب على الحمد من وجوه:

- أحدها: أن الحامد مِلْكٌ للمحمود، فإقدامه على الحمد بغير إذنه من غير ضرورة لا يجوز.

---

(1) سقطت الواو في: (ر).

(2) انظر مثلا تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش: 1/ 136.

(3) بل هو مقطوع على عمر بن عبد العزيز كما في "الشكر" لابن أبي الدنيا، رقم: 27، ص: 13، وفي "الحلية" لأبي نعيم: 5/ 340.

(4) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(5) (ق): لغير.

(6) (ر): الشرع.

- وثانيها: أن من أعطاه الملك كسرة من الخبز، أو قطرة من الماء، فاشتغل يذكرها[1] في المحافل العظيمة استحق التأديب، وكل نعم الدنيا بالقياس إلى خزائن[2] الله، أقل من تلك الكسرة إلى خزانة ذلك الملك، فلعل الحامد أو الشاكر[3] يستحق العقاب بسبب شكره.

- وثالثها: [4]لعله لا يهتدي إلى الحمد اللائق بالمحمود، فيستحق العقاب على ذلك.

وإنما قلنا: إنه لا يمكن أن يجب لا لفائدة لوجهين[5]:

- أحدهما: أنه عبث، وهو[6] قبيح على الله ـ تعالى ـ.

- والثاني: أن المعقول من الوجوب ترتيب الذم والعقاب على الترك، وإذا فُقد ذلك امتنع تحقق الوجوب.

احتج من قال بـ«الوجوب العقلي» بأن قوله ـ تعالى ـ[7]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[8]، يدل على أن[9] الحمد مِلكه، وخلقه؛ لكونه أضافه إلى نفسه، وذلك يدلّ على استحقاق الحمد له[10] في كل الأوقات، سواء [كان قبل الشرع أو بعده][11].

---

(1) (ق) و(م): بذكرها.
(2) في غير (ق): خزانة.
(3) (ق): فلعل الحامد والشاكر، (ر): فلعل الشاكر.
(4) أضاف (م): إن الحامد.
(5) (ق): إلا لفائدة.
(6) (م): والعبث.
(7) (م): بأن من قال.
(8) الفاتحة/ 1.
(9) (ق): أسقط: أن.
(10) (ق): لله.
(11) (م): سواء كان الشرع أو لم يكن.

والجواب: أن قاعدة «الإيجاب العقلي» عندنا[1] باطلة، بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[2]، وقوله[3]: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[4].

واحتج من قال بـ[5] «أنه غير واجب»، أن[6] التحميد إما أن يكون على إنعام وصل إليهم، أو[7] لا.

و[8]الأول: باطل؛ لأنه يقتضي أنه ـ تعالى ـ طلب منهم الجزاء على فعله والمكافأة، وذلك باطل في حقه[9].

والثاني: فيه إتعاب المكلّف[10]، وذلك يوجب الظلم.

وأيضا الاشتغال بالحمد فيه تعب للحامد، وغير نافع للمحمود؛ لأنه كامل لذاته، والكامل لذاته يستحيل أن يستكمل بغيره، فثبت أن الاشتغال به[11] عبث وضرر، وذلك يوجب أن لا يكون مشروعا.

---

(1) أي عند أصحابه من الأشاعرة.
(2) الإسراء/ 15.
(3) (ر): وقوله تعالى، (م): وقوله تعالى أيضا.
(4) النساء/ 164.
(5) سقطت الباء من (ق).
(6) (م): بأن.
(7) (ق) و(ر): أم.
(8) سقطت الواو من (ق).
(9) (م) أضاف: تبارك وتعالى.
(10) (ر): للمكلف.
(11) سقطت من: (م).

والجواب: أن ما ذكروه[1] مبني على التحسين والتقبيح العقليين، وهما باطلان عندنا.

المسألة الرابعة:

في نسبة الحمد إلى المدح، والثناء، والشكر.

أما نسبته إلى "المدح": فاختلف الناس فيه على ثلاثة أقوال:

❖ **أحدها:** «أنهما لفظان مترادفان، ومعناهما واحد».

قال صاحب[2] «الكشاف»[3]: «الحمد والمدح أخوان»[4].

وقال ابن الأنباري[5]: «الحمد مقلوب المدح، يقال: حمد ومدح، وهذه[6] كما يقال: جذب وجبذ؛ [لأن الهاء تبدل من الحاء][7]»[8].

---

(1) (ر): ذكره.

(2) يقصد الزمخشري المعتزلي جار الله أبا القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، عاش في الفترة: (467 -538هـ/ 1074-1143م).

(3) طبع «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» عدة طبعات، والمعتمد في هذا التحقيق: ط: إحياء التراث العربي، بيروت. (د.ت)، بتحقيق عبد الرزاق المهدي.

(4) الزمخشري، الكشاف: 1/ 51.

(5) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري (ت.304هـ/ 917م)، المقرئ النحوي الإمام الحافظ اللغوي، صنف في علوم القرآن، والغريب والمشكل، والوقف والابتداء، له كتاب "الوقف والابتداء"، وكتاب "المشكل"، و"غريب الغريب النبوي"، و"شرح المفضليات"، و"شرح السبع الطوال"، وكتاب "الزاهر"، وكتاب "الكافي" في النحووغيرها. عن ترجمته يراجع: ابن خلكان: وفيات الأعيان: 4/ 341-343.

(6) سقطت من (م).

(7) ساقط من (م).

(8) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور: 1/ 108، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل: 1/ 32، وراجع: علاء الدين الصالحي، =

❖ **والقول الثاني**: «إن الحمد أعم من المدح»، والدليل على ذلك، أن الحمد يطلق على المكرَّر وغير المكرَّر، والمدح لا يطلق إلا على المكرَّر.

[ص: 6] ❖ **والقول/ الثالث**: «إن المدح أعم»، وذلك من وجوه:

- **أحدها**: أن المدح يكون للحي ولغيره من الجماد[1]، كمدحهم للجواهر[2] واليواقيت، فيقال: [ما أحسنها، وما أصفاها][3]، بخلاف الحمد، إنما يكون للحي.

- **وثانيها**: أن المدح يكون قبل الإحسان، وبعده، وأما الحمد فلا[4] يكون إلا بعد الإحسان.

- **وثالثها**: أن المدح يكون مأمورا به، ومنهيا عنه، كقوله ـ عليه السلام[5] ـ: (احثوا التراب في وجوه المداحين)[6]، وأما الحمد، فإنه أمور به مطلقا، قال

= التحبير شرح التحرير، تح: عبد الرحمن الجبريني، عوض القرني، أحمد السراج: 1/ 53.

(1) (ق) و(ر): الجمادات.

(2) (ر): الجواهر.

(3) (ر): ما أصفاها وما أحسنها.

(4) (ق) و(ر) و(م): فإنه لا.

(5) (ر): عليه الصلاة والسلام.

(6) ورد في "مسند" أحمد بلفظ: (إذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب)، تح: شعيب الأرنؤوط وغيره، وعلق شعيب ومن معه في الهامش بقولهم: «صحيح لغيره...أخرجه ابن أبي شيبة: (7/ 9-8)، وعبد بن حميد في "المنتخب": (812)، والبخاري في "الأدب المفرد": (340)، وابن حبان: (5770)، والطبراني في "الكبير": (13589)، وفي "الأوسط": (2514)، والبيهقي في "الشعب": (4867)، والخطيب في "تاريخه": (11/ 107) من طرق، عن حماد، بهذا الإسناد [يعني إسناد الإمام أحمد]. وأخرجه ابن حبان: (5769)، وأبو نعيم في "الحلية": (6/ 127)، والخطيب في "تاريخه": (7/ 338) من طريق زيد بن أسلم، والعقيلي في "الضعفاء": (3/ 451)، وابن عدي في "الكامل": (7/ 2545) من طريق السائب والد عطاء، وأبو نعيم في "الحلية": (6/ 99) من طريق عبد الرحمن بن جبير، ثلاثتهم عن ابن عمر، به، مرفوعا»، انظر: المسند، رقم: 5684: 9/ 496، وهامش: 2 من نفس الصفحة.

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد". وقال: «رواه أحمد والطبراني في "الكبير" و"الأوسط"، ورجاله رجال الصحيح»، المجمع: (باب: ما جاء في الحمد والمدح والمداحين)، رقم: 13290: 8/ 117، ورقم: 13991: 8/ 118.،

- عليه السلام -[1]: (من لم يحمد الناس لم يحمد الله)[2].

وأما نسبته إلى "الثناء" فاختلف فيه أيضا على ثلاثة[3] أقوال:

* **أحدها**: «أنهما لفظان مترادفان». ويدل عليه: أن أكثر التعريفات المذكورة أنهم إنما فسروا الحمد بالثناء، وقد قالوا: «إن الحدّ والمحدود[4] مترادفان».

* **وثانيها**: «أن الحمد أعم»؛ لأنه يكون مكرَّرا وغير مكرَّر، والثناء لا يكون إلا مكررا.

* **والقول الثالث**: «إن الثناء أعم، لإطلاقه على الخير والشر، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (أنتم شهداء الله في الأرض[5]، فمن أثنيتم عليه بخير فقد وجبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه بشر فقد وجبت له النار)[6]».

---

(1) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(2) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد ورد بألفاظ أخرى، منها: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)، رواه أحمد: (7504: 12/ 472، و11280: 17/ 380)، والترمذي: (السنن: تح: بشار عواد معروف: (أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك)، وقال: «هذا حديث حسن»، رقم: 1955: 3/ 403)، وبلفظ: (لا يشكر الله من لا يشكرِ الناس)، رواه أحمد: (رقم: 7939: 13/ 322، ورقم: 8019: 13/ 392، ورقم: 9034: 15/ 13، ورقم: 9934: 16/ 32، ورقم: 10377: 16/ 244، ورقم: 21838: 36/ 159)، وأبو داود: (السنن، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (كتاب الأدب، باب في شكر المعروف)، رقم: 4811: 4/ 255)، وبلفظ: (إن أشكر الناس لله أشكرهم للناس)، رواه أحمد: (رقم: 21846: 36/ 166).

(3) سقطت من (م).

(4) (ق) و(م): الحمد والمحمود.

(5) (ق) و(ر): في أرضه.

(6) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود الطيالسي عن أنس، انظر: "المسند"، تح: محمد بن عبد المحسن التركي رقم:2175: 3/ 541، وورد عند البخاري بلفظ: («هذا أثنيتم عليه خيرا، فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرا، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»، انظر: الصحيح: (كتاب الجنائز، باب: ثناء الناس على الميت)، رقم: 1367: 2/ 97.

وأمـا نسبته إلى "الشكر"، فاختلف فيه على خمسة[1] أقوال:

❖ أحدها: «أنهمـا لفظان مترادفان»:

قال ابن قتيبة[2]: «الحمد والشكر لا يفرق الناس بينهما»[3].

قال ثعلب[4] في «الفصيح»[5] ـ[6]: يقال: «حمدت الرجل، إذا شكرت له صنيعه»[7].

قال ابن العربي[8] ـ[9]: «واستدلوا على ذلك[10] بقـول العـرب: "الحمـد لله شـكر"، فجعلوا الشكر مصدر الحمد، ولولا مـا همـا شيء[11] واحد، لما كـان مصدرا لـه»[12].

---

(1) (م): سبعة؟؟.

(2) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وقيل المروزي: (213-276هـ/ 828-889 م)، أديـب، نحوي، فقيه، محدث، مؤرخ عربي. له العديد من المصنفات أشهرها "عيون الأخبار"، و"أدب الكاتـب" و"المعارف" وغيرها، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 3/ 42، والصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أبـو عبد الله الأسيوطي: 14/ 261.

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، ص:36.

(4) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلـب (200-291هـ/ 816-914م): إمام الكوفيين في النحو واللغة، راوية للشعر، محدث. من كتبه: "الفصيح" و"قواعد الشـعر"، و"معاني القرآن"، وغير ذلك، انظر: ابن خلكان، الوفيات: 1/ 102، والصفدي، الوافي: 6/ 350.

(5) (ق): "الصحيح"، والصواب ما جاء في الأصل.

(6) كتاب «الفصيح» لثعلب، طبع بتحقيق المستشرق ج. بـارث سـنة: 1876، وطبـع أكثـر مـن مـرة بـدار المعارف، قال ثعلب في مفتتحه: «هذا كتاب فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه مـا فيـه لغة واحدة، والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتـان وثـلاث وأكثـر مـن ذلـك، فأخبرنا بأفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما، وألفناه أبوابا من ذلك».الفصيح، تح: عاطف مدكور، ص: 260.

(7) ثعلب، الفصيح، ص: 275.

(8) (ق): القاضي أبو بكر بن العربي.

(9) القاضي الأندلسي أبو بكر ابن العربي المعافري عاش في الفترة بين: (468-543هـ/ 1076-1148م).

(10) (م): له.

(11) (ق): ولولا أنهما شيء واحد، (ر): ولولا ما هما شيئا واحدا.

(12) ابن العربي، الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العـلى، ضـبط نصّـه: عبـد الله التـوراتي، خرّج أحاديثه: أحمد عرويي، 2/ 207.

واستدلوا أيضا بقولهم: «الحمد رأس الشكر».

❖ **القول الثاني**: «أنهما لفظان متباينان لفظا ومعنى»؛ أما لفظا: فظاهر، وأما معنى: فالدليل عليه ما حكاه الثعلبي[1] عن بعض العلماء: «أن الحمد ثناء على الله بما هو به، والشكر ثناء على الله بما هو منه»[2].

وقال ابن عطية[3]: «إن الحمد ثناء على الله بصفاته، والشكر ثناء على الله[4] بأفعاله»[5]، [وهو نحو[6] ما حكاه الثعلبي[7]][8]، ولا شك أن صفاته قديمة وأفعاله حادثة.

وقال الإمام فخر الدين: «الحمد على ما دفع من البلاء، والشكر على ما أعطى من النعماء[9]»[10].

---

(1) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، النيسابوري، يقال له: "الثعلبي" و"الثعالبي" وهو لقب له وليس بنسب، المفسّر المشهور، كان أوحد زمانه في علم التفسير، وصنّف (التفسير الكبير) الذي فاق غيره من التفاسير، وهو كتاب: "الكشف والبيان في تفسير القرآن"، وبسبب كثرة شيوع الكتاب وانتشاره في البلدان ولسهولة النسبة لمؤلفه سمّي بالأول. انظر عن ترجمته: ابن خلكان، الوفيات: 1/ 79-80، والصفدي، الوافي بالوفيات: 1/ 106.

(2) الثعلبي، الكشف والبيان: 1/ 108.

(3) أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي (ت.541 أو 542 أو 546هـ/ 1147 أو 1148 أو 1152م)، من أهل غرناطة الأندلسي، كان فقيهاً، عالماً بالتفسير والأحكام والحديث، وكانت له اليد الطولى في اللغة والأدب والشعر، له"فهرسة" وكتاب "المحرر الوجيز"، انظر عن سيرته عند: الذهبي، تذكرة الحفاظ:4/ 45.

(4) (ق) و(م): عليه.

(5) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد:1/ 66.

(6) (ق) سقطت: نحو.

(7) في غير (ر): الثعالبي.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).

(9) (ر): النعم.

(10) الرازي، مفاتيح الغيب، 1/ 191.

وقال ابن العربي: «الحمد لله[1] هو الثناء على المحمود بجميل صفاته وأفعاله، والشكر هو الثناء عليه بإنعامه»[2].

وقيل: «الحمد خبر عن[3] الشيء بما فيه من صفات حسنة، والشكر هو الخبر بما هو من أفعاله الحسنة»، وظاهر هذا النقل أنهما متباينان.

- **القول الثالث**: «إن الحمد أعم من الشكر»، ويدل على ذلك وجوه:

- أحدها: أن الحمد يقال على السراء والضراء، والشكر لا يقال إلا على السراء فقط، قال ـ تعالى ـ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[4].

- وثانيها: أنهم يقولون: "حمدت فلانا على خلقه وشجاعته"، ولا يقولون: "شكرت له ذلك"، وهذا يدل على أن الحمد أعم.

- **القول الرابع**: «إن الشكر أعم»؛ لأنه يكون بالفعل والقول والاعتقاد، والدليل على ذلك: الكتاب، والسنة، [واللغة][5]:

أما الكتاب: فقوله ـ تعالى ـ: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾[6].

---

(1) (ق) و(ر): سقط اسم الجلالة، وهو الموافق للأصل المنقول منه.

(2) قال ابن العربي في: "الأمد الأقصى": «الحمد لله هو الثناء على المحمود بجميل صفاته وأفعاله، والشكر هو الثناء عليه بإنعامه... والحمد لله: قول باللسان، واعتقاد بالنية في الجنان، والشكر: قول وعمل»: 2/ 207 و209. وقال في "المفاتيح": « إن الحمد عبارة عن تعظيم الفاعل لأجل ما صدر عنه من الإنعام سواء كان ذلك الإنعام واصلا إليك أو إلى غيرك، وأما الشكر فهو عبارة عن تعظيمه لأجل إنعام وصل إليك وحصل عندك»: 12/ 472.

(3) (ق): على.

(4) إبراهيم/ 9.

(5) سقطت في الأصل واستدركت من (ر).

(6) سبأ/ 13.

۞ وأما السنة: فما روي عنه ـ ﷺ ـ، «أنه قام في الصلاة حتى تورمت قدماه، فقالوا: يا رسول الله، أليس قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: (أفلا أكون عبدا شكورا)»(1).

۞ وأما اللغة: فاستدل صاحب «الكشاف» بقول الشاعر: [الطويل]

«أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجّبا»(2)

والحمد باللسان وحده(3)، فهو(4) إحدى شعب الشكر، قال: «ومنه قوله ـ عليه السلام ـ(5): (الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لم يحمد(6))(7)، وإنما

---

(1) الحديث متفق عليه: رواه البخاري في "صحيحه" عن المغيرة: (كتاب التهجد، باب قيام النبي ـ ﷺ ـ الليل، رقم: 1130: 3/ 14، ورواه عن المغيرة أيضا (كتاب التفسير، باب (ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك)، رقم: 4836: 8/ 584، وعن عائشة، رقم: 4837: 8/ 584، وفي (كتاب الرقاق، باب الصبر على محارم الله) عن المغيرة، رقم: 6471: 11/ 303. ورواه مسلم في "صحيحه"عن المغيرة: (كتاب صفات المنافقين، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة)، رقم: 2819: 4/ 2171، ورواه عن عائشة، رقم: 2820: 4/ 2172.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/ 52. وقيل هو بيت لزهير.

(3) سقطت الكلمة من (ق).

(4) (ق): هو، (ر): فهي.

(5) (ر): عليه الصلاة والسلام.

(6) (ر): يحمده.

(7) عزاه في ضعيف "الجامع الصغير" لعبد الرزاق في "مصنفه"، وللبيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عمر، وضعفه الألباني. انظر: ضعيف الجامع الصغير، رقم: 2790 :1/ 411، وفي "الضعيفة" عزاه للبغوي في "شرح السنة" وللديلمي عن ابن عمرو، وضعفه بعدم سماع قتادة من ابن عمرو، انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: رقم: 3528: 8/ 23-24. وانظر: معمر بن أبي عمر، الجامع (منشور ملحقا بمصنف عبد الرزاق)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، رقم: 19574: 10/ 424، والبيهقي، شعب الإيمان، تح: مختار أحمد الندوي، رقم:4085: 6/ 203، والبغوي، شرح السنة، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، رقم:1271: 5/ 50.

جعله رأس الشكر؛ لأن[1] ذكر النعمة باللسان والثناء على موليها أشيع[2] لها وأدل على مكانها من الاعتقاد، وآداب الجوارح لخفاء عمل القلب، وما في عمل الجوارح من الاحتمال بخلاف عمل اللسان، وهو النطق الذي[3] يفصح عن كل خفي، ويجلي كل[4] مشتبه.

❖ **القول الخامس**: «أن كل واحد منهما أعم من وجه، وأخص من وجه»، وبيان ذلك: أن الحمد يكون/ على السراء والضراء، والشكر لا يكون إلا على السراء، فالحمد أعم من هذا الوجه. [ص: 7]

ومن حيث إن الشكر يكون بالقول والفعل[5] والاعتقاد، والحمد لا يكون [إلا بالقول، فالشكر أعم][6] من هذا الوجه.

ويجتمعان معا فيما إذا وقع الحمد والشكر باللسان.

وقال[7] ابن العربي: «الحمد لله[8]: قول باللسان، واعتقاد بالنية في الجنان، والشكر: قول وعمل»[9]، وهذا يدل على أن كل واحد منهما أعم من وجه[10]، وأخص من وجه.

---

(1) (ق): لأنه.
(2) في غير الأصل: أشبع، وهو تحريف.
(3) (ر): لأنه.
(4) (ر): عن كل.
(5) (ق): بالفعل والقول.
(6) ساقط من النسخ جميعا عدا (م).
(7) (ر): وقد قال.
(8) (ق): أسقط لفظ الجلالة.
(9) ورد كلام للرازي قريب في معناه من هذا النص في: مفاتيح الغيب: 12/ 473.
(10) "من وجه" سقطت من (م).

المسألة الخامسة:

في أقسام الحمد

وهو ينقسم باعتبار إلى: **القديم، والحادث.**

قال أبو إسحاق الشيرازي[1]: «الحمد **القديم**، هو ثناء الله على نفسه، وذلك بكلامه، وكلامُه قديم، و**الحادث** هو ثناء الخلق على الله، ومدحهم له، وشكرهم إياه ولغيره[2] من الخلق، (قال): وأما الحمد الذي هو[3] بمعنى الشكر، فلا يصح في حق الله ـ تعالى ـ؛ لأنه ليس بمُنْعَم عليه، وإنما هو المنعِم على غيره».

وينقسم أيضا باعتبار آخر إلى: **مطلق، ومقيد.**

فالمطلق لا تقسيم فيه، ومثاله: «الحمد لله».

والمقيد ينقسم قسمين[4]: **مقيد بنفي، ومقيد بإثبات. فالمقيد بنفي**[5] لا تقسيم فيه، ومثاله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾[6]، **والمقيد بإثبات**[7]، ينقسم

---

(1) أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، الفارسي الأصل (393هـ-476هـ/ 1003-1084م)، تفقه في مسقط رأسه، ثم انتقل منها إلى البصرة، ثم إلى بغداد، انتهت إليه رئاسة مذهب الشافعية في زمانه، وبنى له نظام الملك المدرسة النظامية ببغداد فدرس بها، من مؤلفاته: "المهذب" في الفقه الشّافعي، و"التنبيه" في الفقه الشّافعيّ، و"اللمع في أصول الفقه"، و"طبقات الفقهاء"، و"التبصرة في أصول الفقه"، و"المعونة في الجدل"، وغيرها، انظر عن سيرته: النووي، تهذيب الأسماء واللغات: 2/ 172، وابن خلكان، الوفيات: 1/ 27، والصفدي، الوافي بالوفيات: 4/ 372.

(2) (ر): ولغيرهم.

(3) سقطت من (م).

(4) (ق): على قسمين.

(5) (ق) و(ر): بالنفي.

(6) الإسراء/ 110.

(7) (ر): بالإثبات.

قسمين[1]: **إثبات وجود**[2]، **وإثبات حال**[3].

والوجود[4] ينقسم قسمين[5]:

- **وجود**[6] **صفة**؛ ومثاله: «الحمد لله العالم[7] القادر».
- **ووجود فعل**[8]: «الحمد لله الخالق الرازق[9]».

والحال على قسمين:

- **حال نفسية**، ومثالها[10]: «الحمد لله القديم الباقي».
- **وحال معنوية**، ومثالها[11]: «الحمد لله على كونه عالما وقادرا[12]».

واعلم أن فائدة[13] التقسيم[14] إنما[15] هو ليعلم أي أقسامه أفضل؛ وقد اختُلف في

(1) (ق): على قسمين.، (ر): قسمان.
(2) (ق): وجودي.
(3) (ق): حالي
(4) (ق): والوجودي.
(5) (ق): على قسمين.
(6) (ق): وجودي؟
(7) (ق): سقطت كلمة: العالم.
(8) زاد في (م): ومثاله.
(9) (ق): الرزاق.
(10) (ق) و(ر): ومثاله.
(11) (ر): ومثاله، وسقطت من (م).
(12) (ق) و(ر): قادرا وعالما.
(13) زاد (م): هذا.
(14) (ق) و(ر): هذا التقسيم.
(15) (ق): سقطت "إنما".

ذلك، فقال مالك[1]: «المقيد أفضل؛ لأنه أكثر ما ورد في كتاب الله ـ تعالى ـ، وفي خطب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وخطب أصحابه»[2].

وقال الشافعي[3]: «المطلق أفضل؛ لأنه يصدق على جميع المحامد كلها، معلومها وغير معلومها، قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك)[4]»[5].

وقال بعض الشافعية: «أفضل المحامد، أن يقال:"الحمد لله حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده"»[6].

واحتُج على ذلك بما جاء في بعض الأخبار، أن الله ـ تعالى ـ «لما أهبط آدم ـ عليه السلام ـ إلى الأرض، قال: يا رب علمني المكاسب، وعلمني كلمة[7] تجمع[8] لي فيها المحامد،

---

(1) أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري المدني (93-176هـ/ 711-795م)، صاحب المذهب المالكي ورائده.

(2) وقال النفزاوي في "الفواكه الدواني": «واختلف الأئمة في الأفضل، فالذي عليه مالك أن المقيد أفضل من المطلق...والدليل على أفضلية المقيد كثرة وروده في القرآن؛ ولأنه يثاب عليه ثواب الواجب؛ لأن الغالب وقوعه في مقابلة نعمة، وفضل الثناء نفي المطلق لصدقه على جميع المحامد»، انظر: الفواكه:1/ 11.

(3) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعيّ المطَّلِبيّ القرشيّ (150-204هـ/ 767-820م)، ثالث الأئمة الفقهاء الأربعة عند أهل السنة والجماعة.

(4) رواه مسلم في "الصحيح" عن أبي هريرة، (كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود): رقم: 486: 1/ 352. وورد في الكتب الحديثية الأخرى في مواضع كثيرة.

(5) راجع: الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تح: عبد العظيم محمود الدّيب: 18/ 415، وانظر: شرح على منظومة سواطع الجمان للشيخ سيدي محمد بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، (مخطوطة خاصة).

(6) راجع: البُجَيْرَمِيّ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب):1/ 27.

(7) (ر): كلمات.

(8) (م): يجمع.

فأوحى الله ـ تعالى ـ[1] إليه أن قل[2] ثلاث مرات عند كل مساء وصباح: "الحمد لله حمدا يوافي نعمك، ويكافئ مزيدك"، فقد جمعت لك فيها جميع[3] المحامد»[4].

وقيل: «المحامد كلها أن يقال: "الحمد لله بجميع المحامد كلها، ما علمت منها، وما لم أعلم، على جميع نعمه، ما علمت منها، وما لم أعلم"، واحتُج له بما روي:«أن رجلا قال هذه الكلمات بعرفات، فلما كان من العام القابل[5]، حج، وأراد أن يقول هذه[6] الكلمات، فسمع قائلا يقول[7]: "يا عبد الله، لقد أتعبت الحفظة، فإنهم يكتبون ثواب هذه الكلمات من العام الماضي إلى الآن"»[8].

وينبني على[9] هذا الخلاف مسألة فقهية: وهي أن[10] من حلف بطلاق زوجته ليحمدن الله بأفضل المحامد، فقال[11] فريق: «لا يبرأ[12] إلا بما عيّنه من تلك المحامد».

وقيل: «لا يبرأ[13] حتى يقول: (اللهم[14] لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على

---

(1) (ق): سقطت كلمة: تعالى.
(2) (ق): أن تقول، (ر): أن تقل.
(3) (م) سقطت الكلمة.
(4) انظر: البُجَيْرَمِيّ، تحفة الحبيب: 1/ 27.
(5) (ق): الآخر.
(6) (م): تلك.
(7) أضاف (ق): له.
(8) انظر: البجيرمي، تحفة الحبيب: 1/ 27.
(9) (م): أسقط: على.
(10) (ر): أنه، (م): أسقط: أن.
(11) زاد في الأصل وبقية النسخ عدا (ق): كل؟؟.
(12) أضاف (ق): من يمينه.
(13) (ق): يبرئه.
(14) (ق): زاد: إني.

نفسك)[1]».

المسألة السادسة:

في المعنى الموجب للابتداء بالحمد في أول التواليف.

وقد اختلف الناس في ذلك:

فقال القاضي عبد الوهاب المالكي[2] ـ[3]: «إنما وقعت البداية بالحمد[4]، تأدبا بآداب الشريعة»[5].

وقيل: «تأسيا بكتاب الله[6]».

وقيل: «تأسيا بالنبي ـ ﷺ ـ؛ لأنه كان يبتدئ خطبه ومواعظه بالحمد».

وقيل: «إنما ابتدأ[7] بالحمد لما حصل له من الدرجة الرفيعة والمرتبة الشريفة، وهي درجة العلم».

---

(1) تقدم تخريجه: (مسلم وغيره)، (انظر: فهرس الأطراف الحديثية).
(2) (ق): المالك، (ر): سقطت كلمة: المالكي .
(3) القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر أبو محمد البغدادي (362-422هـ/ 973-1031م)، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي، وهو الذي نشر مذهب مالك في العراق، من مؤلفاته: "كتاب التلقين"، و"شرح الرسالة"، و"شرح المدونة"، و"النصرة لمذهب إمام دار الهجرة"، و"الإشراف على مسائل الخلاف" وغيرها، انظر عنه: عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح: سعيد أعراب:7/ 220 وما بعدها، والذهبي، تاريخ الإسلام، تح: بشار عواد معروف:8/ 658.
(4) أضاف (ق) اسم الجلالة: لله.
(5) عبد الوهاب البغدادي، شرح عقيدة مالك الصغير، تح: محمد بوخبزة وبدر العمراني، ص: 74.
(6) أضاف (ر): تعالى.
(7) (ق): بدأ.

وقيل: «إنما ابتدأ بالحمد خيفة النقصان وعدم التمام، وقد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (كل أمر مهم ذي بال لا يبتدأ فيه بالحمد[1]، فهو أجذم)، ويُروى: (أبتر)، و(أقطع)، و(أجذع[2])[3]؛ أي ناقص غير تام[4]».

[ص: 8] وقيل/ : «ابتدأ بالحمد، توطئة للدعاء، لقوله: (**أرشدك الله**)، وقد جاء في الحديث عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: (إذا ابتدئ بالثناء قبل الدعاء[5] أجيب الدعاء، وإذا ابتدئ بالدعاء قبل الثناء كان على الرجاء)[6]».

---

(1) (م): زاد: لله.

(2) (ق) و(م): أجذم.

(3) قال الألباني في "إرواء الغليل": «حديث: (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، فهو أقطع)، وفى رواية: (بحمد الله)، وفى رواية: (بالحمد)، وفى رواية: (فهو أجذم): رواها الحافظ الرهاوى فى "الأربعين" له (ص:5): ضعيف. ورواه ابن ماجه (1894) عن قرة عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ: (بالحمد ـ أقطع). ورواه ابن حبان فى "صحيحه" من هذا الوجه بالرواية الثانية: (بحمد الله) كما فى طبقات السبكى: (1/ 4). ورواه الدارقطنى فى "سننه": (ص:85) بلفظ: (بذكر الله ـ أقطع)، ورواه أبو داود فى "سننه": (4840) بلفظ: (بالحمد لله ـ فهو أجذم). وقال: "رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد ابن عبد العزيز عن الزهرى عن النبى ـ ﷺ ـ مرسلا". يشير إلى أن الصحيح فيه مرسل، وهو الذى جزم به الدارقطنى كما نقله السبكى وهو الصواب؛ لأن هؤلاء الذين أرسلوه أكثر وأوثق من قرة وهو ابن عبد الرحمن المعافرى المصرى. بل إن هذا فيه ضعف من قبل حفظه، ولذلك لم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له فى الشواهد...ومما يدلك على ضعفه زيادة على ماتقدم اضطرابه فى متن الحديث فهو تارة يقول: (أقطع)، وتارة يقول: (أبتر)، وتارة: (أجذم)، وتارة: يذكر (الحمد) وتارة يقول: (بذكر الله).
وجملة القول: إن هذا الحديث ضعيف، لاضطراب الرواة فيه على الزهرى، وكل من رواه عنه موصولا ضعيف، أو السند إليه ضعيف. والصحيح عنه مرسلا ـ كما تقدم عن الدارقطنى وغيره ـ». إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، رقم: 2: 1/ 30.

(4) في الأصل: تمام.

(5) (ر): زاد: إذن.

(6) لم أقف عليه بهذا اللفظ أما معناه فصحيح؛ وذلك لما روى الترمذي عن فَضَالَةَ بن عبيد قال: «بينا رسول الله ـ ﷺ ـ قاعد إذ دخل رجل فصلى، فقال: "اللهم اغفر لي وارحمْني"، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: =

المسألة السابعة:

[فوائد الحمد]

قال الإمام فخر الدين: «الحمد لله [1] يدل على فوائد:

❁ **الفائدة الأولى:** الحمد لله [2] ثمانية أحرف، وأبواب الجنة ثمانية، فمن قال هذه الثمانية عن صفاء قلبه، استحق ثمانية أبواب الجنة.

❁ **الفائدة الثانية:** الحمد لله كلمة جليلة شريفة [3]، لا تذكر إلا في موضعها، وإلا لم يحصل المقصود منها.

قيل لسري السقطي [4]: "كيف يجب الإتيان بها في موضعها؟".

قال: "أنا منذ ثلاثين سنة أستغفر الله من قولي مرة واحدة [5]: "الحمد لله".

= (عجلت أيها المصلي، إذا صليت فقعدت فاحمد الله بما هو أهله، وصل علي ثم ادعه). قال: ثم صلى رجل آخر بعد ذلك فحمد الله وصلى على النبي ـ ﷺ ـ فقال له النبي ـ ﷺ ـ: (أيها المصلي ادع تجب). قال الترمذي: «هذا حديث حسن» (كتاب الدعوات، رقم: 3476: 5/ 393، وفي رواية له: (3477): (إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه، ثم ليصل على النبي ـ ﷺ ـ، ثم ليدع بعد بما شاء). قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» (الموضع السابق): رقم: 3477: 5/ 394، وصححها الألباني في "صحيح الترمذي": الرقمان: 3476، و3477: 3/ 432-433.

(1) أضاف (ر): كلمة شريفة؟!.

(2) زاد: (م): فيه.

(3) (ر): شريفة جليلة.

(4) أبو الحسن سرى الدين بن المغلس السقطي، من أعلام التصوف في القرن الثالث الهجري، وأول من تكلم في بغداد في التوحيد وحقائق الأحوال، وكان تلميذ معروف الكرخي، وخال الجنيد وأستاذه، انظر: ابن العديم العقيلي، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح: سهيل زكار: 9/ 4212، والسلمي، الطبقات الصوفية، تح: أحمد الشرباصي، ص: 19.

(5) (ق): على قولي.

فقيل له: "وكيف ذلك؟".

قال: "وقع الحريق في بغداد، واحترقت الدكاكين، فأخبروني أن دكاني لم يحترق، فقلت: "الحمد لله"، وكان معناه أني فرحت[1] ببقاء دكاني، وكان حق الدين والمروءة ألا أفرح بذلك، فأنا في الاستغفار منذ ثلاثين سنة من قولي[2]: "الحمد لله""[3].

۞ **الفائدة الثالثة**: إن الذي يُحمد ويُمدح في الدنيا إنما يكون لأحد أمور أربعة[4]:

- إما لكونه كاملا في ذاته وصفاته عن[5] جميع النقائص والآفات، وإن لم يكن له إحسان إليك.

- وإما لكونه محسنا إليك.

- وإما لأنك[6] ترجو وصول[7] إحسانه إليك في المستقبل من الزمان.

- وإما لأنك تكون خائفا من قهره وقدرته.

فهذه [8]الجهات الموجبة للتعظيم؛ وكأنه ـ سبحانه ـ يقول:

- إن كنتم ممن يعظمون[9] للكمال الذاتي فاحمدوني، فإني إله العالمين.

---

(1) (ق): زاد: قد.
(2) (ق): من قول.
(3) زاد (ق): في غير موضعه.
(4) (ر): أربعة أمور.
(5) (ر): من.
(6) (م): لكونك.
(7) سقطت كلمة "وصول" من (م).
(8) زاد (ر): هي.
(9) (ق): تعظمون.

- وإن كنتم ممن يعظمون[1] للإحسان[2]، فأنا رب العالمين.

- وإن كنتم ممن يعظمون[3] للطمع في المستقبل، فأنا الرحمن الرحيم.

- وإن كنتم ممن[4] يعظمون[5] للخوف فأنا ملك[6] يوم الدين[7].

* **الفائدة الرابعة**: أول كلمة ذكرها أبونا آدم[8]: «الحمد»[9]، وآخر كلمة يذكرها[10] أهل الجنة: «الحمد لله».

أما الأول: فإنه لما بلغ الروح إلى سرته عطس، فقال: «الحمد لله رب العالمين».

وأما الثاني[11]: فكما حكى[12] الله ـ تعالى ـ عن[13] أهل الجنة في قوله[14]: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[15]، ففاتحة العالم[16] مبنية على "الحمد"، وخاتمته مبنية على "الحمد".

---

(1) (ق) و(م): تعظمون، وفي (ر): ممن يعظمون.
(2) (ق): الإحسان، (م): الأحسن.
(3) (ق): تعظمون، (م): إن كنتم تعظمون.
(4) سقطت "ممن" من (م).
(5) (ر): يعظمون.
(6) (ق): مالك.
(7) بياض في (م).
(8) زاد (م): عليه السلام.
(9) في غير الأصل: الحمد لله.
(10) (ر): يذكر.
(11) (ق): القول الثاني.
(12) (ق) و(م): فما حكاه، (ر): فلما حكاه.
(13) (م): على.
(14) (ر): في قوله تعالى، (م): بقوله.
(15) يونس/ 10.
(16) (ق): العلم؟!

فاجتهد حتى يكون أول أعمالك وآخرها مقرونا بهذه الكلمة؛ فإن الإنسان عالَم صغير، فوجب[1] أن تكون أحواله موافقة لأحوال العالم الكبير.

﴿ **الفائدة الخامسة**: «أن لفظ «الحمد» معرّفا[2]، لا يقال إلا في حق الله ـ تعالى ـ؛ لأنه يدل على التعظيم، والتعظيم لا يكون إلا لله ـ تعالى ـ»[3].

«ولا يجوز أن يقال: "الحمد لزيد" على جهة التعظيم له[4]»[5]، قاله سيبويه[6].

المسألة الثامنة:

في فضل الحمد.

حكى أبو إسحاق الثعلبي، «عن[7] حذيفة بن اليمان[8]، [عن النبي ـ ﷺ ـ][9]، أنه قال: (إن القوم ليبعث الله عليهم العذاب حتما مقضيا، فيقول صبي من صبيانهم في الكتّاب: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فيرفع الله عنهم العذاب[10] بذلك أربعين

---

(1) (ق) و(م): فيجب.

(2) في الأصل: معروفا، وفي (ق): معرف، والتصحيح من (م).

(3) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 1/ 190 ـ 198.

(4) أسقط (م): له.

(5) انظر: سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون:2/ 69.

(6) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، يُكنى أبا بشر، ويلقب بـ"سيبويه": إمام النحاة، وأول من بسّط علم النحو، عاش في الفترة: (148هـ-180هـ/ 765-796م).

(7) (ق): "الواو" بدل "عن"؟!.

(8) في (الأصل): حذيفة بن اليماني، (ق) و(م): حذيفة اليماني، وفي (ر): حذيفة بن اليماني ـ رضي الله عنه ـ وهو الصحابي الجليل المعروف (ت.36هـ/ 656م).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ر).

(10) (ر): العذاب عنهم.

يومـا[1])[2]».

وذكر ابن العربي في «القانون»[3]: عن أنس[4]، أن النبـي ـ ﷺ ـ قـال: (مـا مـن شيء أحب إلى الله من الحمد، وأبلغ الحمـد: "الحمـد لله عـلى كـل حـال")[5]، [ثـم قـال][6]: وروي في بعض الآثار، (أنه إذا كان يوم القيامة، وجمعت الأمم، ينادي منـادٍ[7] مـن قِبَـل

(1) جاء في الأصل الذي نقل عنه اليفرني: «أربعين سـنة» بـدل «أربعـين يومـاً». انظـر: الثعلبـي، الكشـف والتبيين، 1/ 90.

(2) الحديث أخرجه الثعلبي في "الكشف والبيان عن تفسـير القـرآن" (الجـزء والصـفحة السـابقان) قـال: «أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم بن أحمد، حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أيّـوب، حـدّثنا أبـو عبد الله محمد بن صاحب، حدّثنا المأمون بن أحمد، حدّثنا أحمد بن عبد الله، حدّثنا أبو معاوية الضرير عـن أبي مالك الأشجعي عن ابن حمران عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (إن القـوم ليبعـث الله عليهم العذاب حتما مقضيًا فيقرأ صبيّ من صبيانهم في الكتاب: ـ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعالَمِينَ ـ فيسمعه الله ـ عز وجل ـ فيرفع عنهم ذلك العذاب أربعين سنة)». قال الشربيني الشافعي في "السـراج المنير في الإعانـة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبـير": 1/ 14، والمنـاوي في "الفـتح السـماوي": 1/ 119، والسـيوطي في "نواهـد الأبكـار وشـوارد الأفكـار" في حاشـيته عـلى "تفسـير البيضـاوي": 1/ 252، والعجلوني في "كشف الخفاء": 1/ 251: «موضوع».

(3) لم يرد النص الذي سينسبه الشارح لابن العربي لاحقا في كتاب "قانون التأويل" المطبـوع بتحقيـق محمـد السليماني، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن سنة: 1406-1986. ولعله يوجـد في كتاب "قانون التأويل في تفسير القرآن"؛ وهو كتاب كبير كان موجودا ومنتشرا الى القرن الحـادي عشـر الهجري ونقل عنه بعض العلماء قبل أن يضيع. راجـع: سـعيد أعـراب، مـع القـاضي ابـن العـربي، ص: 121-123.

(4) (ق): أضاف: ابن مالك. (ر): أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ. وأنس بن مالك هو الصحابي الجليـل المعـروف خادم رسول الله ـ ﷺ ـ (ت:93هـ/ 712م).

(5) أخرجه أبو يعلى عن أنس بن مالك: 7/ 247-248، برقم: 4256.قال الألبـاني عـن إسـناده: «قلـت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير سـعد بـن سـنان وهـو حسـن الحـديث»: السلسـلة الصحيحة: 4/ 404.

(6) ساقط في (ر).

(7) (ق): وينادي، (ر): فينادي مناد، (م): ونادى مناد.

الله[1]: "ليقم[2] الحامدون لله على كل حال". فتقوم طائفة عن يمين العرش، وجوههم أضوء من نور القمر ليلة البدر، فيحاسبون حسابا يسيرا، ثم يُنطلق بهم إلى الجنة)[3]، قال، وفي[4] بعض الآثار: (ما من نعمة عظمت[5] إلا و"الحمد لله[6]" أعظم منها[7])[8]».

---

(1) زاد: (ق) و (ر): تعالى.

(2) (ق): ليقوم.

(3) ورد جزء من هذا الأثر بألفاظ مختلفة في: "الزهد والرقائق" لابن المبارك، تح: حبيب الرحمن الأعظمي: 2/ 101، وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان": 4/ 539، وأورده البوصيري الكناني في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"، وقال: «رواه الحارث بن أبي أسامة موقوفا بإسناد حسن»: رقم: 7693: 8/ 161.

(4) (ق) سقطت واو العطف.

(5) (ق): عظيمة.

(6) أسقط (ق): اسم الجلالة.

(7) في (م): سقطت كلمة: "منها".

(8) نقله الثعالبي في "الجواهر الحسان": 2/ 443. وذكر محققا هذا التفسير بأنه «أخرجه الطبري في "تفسيره": (5/ 143) برقم: (13043) عن السدي، وذكره ابن عطية في "تفسيره": (2/ 266)، والسيوطي في "الدر المنثور" (3/ 6)، وعزاه لابن جرير»، ولم أجده كذلك. والحديث ورد بلفظ: (ما أنعم الله على عبد نعمة فقال: الحمد لله، إلا كان الذي أعطى أفضل مما أخذ)، عن أنس، انظر: سنن ابن ماجة: (كتاب الأدب، باب فضل الحامدين)، رقم: 3805: 2/ 1250، ورواه الطبراني في "الأوسط"، رقم: 1375: 2/ 93، وعند البيهقي باللفظ السابق عن الحسن، انظر: "شعب الإيمان": 4094: 6/ 235، ورواه بلفظ: (ما أنعم الله على عبد نعمة، فحمد الله عليها، إلا كان حمد الله ـ تعالى ـ أعظم منها كائنة ما كانت): رقم: 4093: 6/ 235، وورد عند غير هؤلاء بألفاظ مختلفة، ضعفها الألباني، وقال: «قد روي...دون قوله: (وإن عظمت)، ولفظه: (ما أنعم الله على عبد نعمة، فقال: الحمد لله، إلا كان الذي أعطاه أفضل مما أخذ)؛ أخرجه ابن ماجه: (2/ 422)، وابن السني: (رقم: 350)، والخرائطي في "فضيلة الشكر": (1/ 2)، والضياء: (ق: 130/ 2) من طريق أبي عاصم عن شبيب ابن بشر، عن أنس مرفوعا، ولفظ الخرائطي: (إلا كان الحمد أكثر من النعمة)، وهذا إسناد حسن»، انظر: السلسلة الضعيفة: في الحديث عن حديث رقم: 2011: 5/ 24.

وقال كعب الأحبار[1]: «لو أن التوراة والإنجيل والفرقان[2] في كفّة، و"الحمد لله" في كفة، لرجح "الحمد لله" على ذلك».

وذكر ابن عطية، عن أنس بن مالك، «أن النبي ـ ﷺ ـ قال: ("الحمد لله رب العالمين" يفضل بثلاثين حسنة[3] على سائر الكلام»[4].

وفي حديث آخر عن النبي ـ ﷺ ـ / أنه قال: (من قال: "سبحان الله"، فله عشر حسنات، ومن قال: "لا إله إلا الله" فله عشرون حسنة، ومن قال: "الحمد لله" كتبت[5] له ثلاثون[6] حسنة)[7]. وإنما قال[8] ذلك كذلك؛ لأن الحمد في ضمنه التوحيد الذي هو معنى: «لا إله إلا الله»، ففي قوله: "الحمد لله رب العالمين" توحيد وحمد، وقولنا[9]: "لا إله إلا الله" توحيد فقط. [ص: 9]

واعتُرض على هذا الحديث بقوله[10] ـ عليه السلام ـ[11]: (أفضل ما قلته أنا والنبيئون[12]:

---

(1) قال ابن سعد في "طبقاته": «كعب الأحبار ويكنى أبا إسحاق وهو من حمير من آل ذي رعين. وكان على دين يهود فأسلم، وقدم المدينة، ثم خرج إلى الشام فسكن حمص حتى توفي بها سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان بن عفان»، فهو من علماء اليهود الذين أسلموا، ونقلوا الكثير من التراث اليهودي ومن الإسرائيليات إلى الثقافة الإسلامية. انظر عنه مثلا: الطبقات الكبرى: 7/ 309.

(2) (ر) و(م): والقرآن.

(3) سقطت كلمة: "حسنة" من (م).

(4) ابن عطية في تفسيره عن أنس، المحرر الوجيز: 1/ 66، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث.

(5) (ر): كتب، (م): كتب الله.

(6) (ق): ثلاثين؟!.

(7) ذكر ابن عطية جزءا من هذا الخبر في "المحرر الوجيز": 1/ 66، ولم أقف عليه بتمام هذا اللفظ في كتب الحديث.

(8) في غير الأصل: كان.

(9) (ق) و(ر): وقوله، (م): في قوله.

(10) (ق): قوله.

(11) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(12) في غير الأصل أضيف: "من قبلي".

"لا إله إلا الله")[1].

وأجيب: بأنه محمول على من أراد الخروج من الكفر إلى الإسلام، فكلمة[2] التوحيد أفضل له، والأول لمن استقر[3] الإيمان في قلبه وثبت.

وقال بعض العلماء: [لو كان شيء من الثناء والتحميد أبلغ وأكمل][4] من «الحمد لله[5]» لقاله أهل الجنة، ولكن الحمد أوسع الصفات، قال ـ تعالى ـ: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾[6]، أما حمده في الأولى: يعني به حمد المؤمنين في الدنيا، وأما حمده في الآخرة: فقول[7] أهل الجنة: «الحمد لله رب العالمين».

وكذلك أهل النار يحمدونه؛ لأنهم يعلمون[8] أنه عدل فيهم، ولم يظلمهم، ولكن ظلموا أنفسهم، قال ـ تعالى ـ بعد دخول أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار:

---

(1) عزاه الألباني إلى الطبراني ثم علق عليه بقوله: «وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد»، ثم ذكر بعض شواهده، وختم الكلام عليه بقوله: «وجملة القول: إن الحديث ثابت بمجموع هذه الشواهد، والله أعلم»، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: 1503: 4/ 6-8. وراجع الأصل وهو ما أخرجه الطبراني عن علي قال: «قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (أفضل ما قلت أنا والنبيون عشية عرفة: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير)»، انظر: الطبراني، فضل عشر ذي الحجة، تح: أبو عبد الله عمار بن سعيد تمالت الجزائري. رقم: 51: 1/ 55، وأخرجه الطبراني في نفس المصدر عن ابن عمر قال: «كان عامة دعاء النبي ـ ﷺ ـ والأنبياء قبله عشية عرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد وله الملك، وهو على كل شيء قدير»، رقم: 52: 1/ 56، .

(2) في الأصل: بكلمة؟! والتصحيح من بقية النسخ.

(3) أضاف (ق): له.

(4) (ق): لو كان شيء أفضل من الثناء والتوحيد والتحميد أبلغ وأكمل، (ر): لو كان شيء من الثناء والتوحيد أبلغ، (م): لو كان شيء من الثناء والتوحيد والتحميد أبلغ وأكمل.

(5) أضاف (ر): رب العالمين.

(6) القصص/ 70.

(7) (ر): فيقول.

(8) (ق): علموا.

﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، فأخبر الله[2] في هذه الآية عن الخلق كلهم، أنهم قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إذ[3] قُضي الأمر.

المسألة التاسعة:

في تفسير مشايخ الصوفية «الحمد لله»[4].

قال جعفر بن محمد[5]: «

"ألف" «الحمد» من "الآية"، فبالآية أنقذ[6] أهل معرفته من سخطه وسوء قضائه.

و"اللام" من "لطفه"، فبلطفه أذاقهم حلاوة عطفه، وسقاهم كأس سرِّه.

و"الحاء" من "حمده"، وهو [السابق بحمد نفسه قبل خلقه][7]، فبسابق حمده استقرت النعمة على خلقه، وقَدَروا على حمده.

و"الميم" من "مجده"، فبجلال مجده زينهم بنور قدسه.

---

(1) الزمر/ 72.

(2) في غير الأصل: تعالى.

(3) (ق) و(ر): إذا.

(4) (ر): الحمد لله رب العالمين، (م): للحمد لله.

(5) قال البخاري: «جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني أبو عبد الله الهاشمي، سمع أباه والقاسم وعطاء، سمع منه مالك والثوري وشعبة، قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة [184هـ/ 800م]، وقال لي عياش بن المغيرة: ولد سنة الجحاف سنة ثمانين»، التاريخ الكبير: 2/ 198-199.

(6) (م): إنقاذ.

(7) (ق): السابق لحمد نفسه، (م): السابق لخلقه بحمد نفسه.

و"**الدال**" من "**دينه الإسلام**"، فهو السلام، ودينه[1] الإسلام، ودار السلام، وتحيتهم فيها سلام لأهل الإسلام»[2].

وقال أيضا: ««الحمد»: حاء، وميم، ودال.

فـ"**الحاء**": من[3] "**الوحدانية**".

و"**الميم**": من "**الملك**".

و"**الدال**": من "**الديمومة**"[4].

فمن عرفه بالوحدانية، والملك، والديمومة[5]، فقد عرفه»[6].

وذكر عن ابن عطاء[7] أنه قال: «الحمد لله:

- إقرار المؤمنين بوحدانيته.
- وإقرار الموحدين[8] بفردانيته.
- وإقرار العارفين باستحقاق ربوبيته.

---

(1) (ر): دينهم.
(2) أورده السلمي في: حقائق التفسير، تح: سيد عمران: 1/ 35.
(3) سقطت "من" من (ق).
(4) (ق): الديمومية.
(5) (ق): الديمومية؟!
(6) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 33.
(7) ابن عطاء الله، قال السلمي: «أبو عبد الله الروذباري واسمه أحمد بن عطاء بن أحمد الروذباري...يرجع إلى أحوال يختص بها، وأنواع من العلوم من علم القراءات في القرآن، وعلم الشريعة، وعلم الحقيقة، وأخلاق، وشمائل يختص بها، وتعظيم للفقر، وصيانة له...مات بصور في ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاثمائة [369هـ/ 980م]، وأسند الحديث». السلمي، طبقات الصوفية، رقم: 97: ص: 370.
(8) (م): المؤمنين.

فالأول: إقرار بالألوهية، والثاني: إقرار بالربوبية، والثالث: إقرار بالتعظيم»[1].

وقال [الحسين][2] ـ[3]: «ما من نعمة إلا والحمد أفضل منها ، والحميد[4]: النبي ـ ﷺ ـ ، والمحمود: الله ـ تعالى ـ[5]، والحامد: العبد، والحميد: حالـه التي توصل بالمزيد»[6].

وقيل: «لما علم عجز عباده عن حمده، حمد نفسه بنفسه[7] في أزل أزله[8]»[9]، ألا ترى سيد المرسلين ـ ﷺ ـ[10] أظهر العجز[11] بقوله: (لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)[12].

وأنشد بعضهم في ذلك: [الطويل]

«إذا نحن أثنينا عليك بصالح فأنت كما نُثني[13] وفوق الذي نُثني»[14]

---

(1) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 34.
(2) في الأصل: الحسن، والتصحيح من (ق) و(م).
(3) أبو عبد الله الحسين بن منصور الحلاج: (5244-309هـ/ 858-922م)، الصوفي الشهير المقتول.
(4) (ق) و(م): والحمد وهو ما ثبت في الأصل المنقول عنه، (ر): والحامد.
(5) (م): سقطت: تعالى.
(6) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 34.
(7) (ق) و(م): لنفسه.
(8) (م): أزل كان له.
(9) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 34.
(10) (م): سقطت التصلية.
(11) (ق): عجزه.
(12) تقدم تخريجه، (انظر: فهرس الأطراف الحديثية).
(13) (ق): تثني.
(14) هذا البيت أورده الراغب في "المفردات في غريب القرآن"، ولم ينسبه، انظر: تح: صفوان الداودي: 1/ 480، واحتج به القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" ولم ينسبه كذلك: 1/ 135. ونسبه أبو =

وحمده لنفسه في الأزل، لما علم من كثرة نعمه على عباده، وعجزهم عن القيام بواجب حمده، فحمد نفسه عنهم[1]، لتكون النعمة [أهنأ لديهم][2]، حيث أسقط عنهم به ثقل المنة[3]»[4]، ذكر هذا النقل، صاحب «كشف الحقائق»[5].

المسألة العاشرة:

[لماذا اختص إضافة الحمد لاسم "الله"؟]

إنما اختص إضافة الحمد إلى هذا الاسم من[6] دون سائر الأسماء[7] الحسنى لشرفه. ويدل على ذلك وجوه:

الأول: أن هذا الاسم لم يتسمّ به أحد، قال الخليل[8]: «اتفق جميع الخلق على أن[9]

= الفرج النهرواني في "الجليس الصالح"، ص: 234، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" إلى أبي نواس، انظر: تح: عمرو العمروي: 13/ 417. وهو بالفعل في الديوان. انظر: ديوان أبي نواس بن هاني الحكمي، تح: إيفالد فاغنر، ص: 139.

(1) (ق) و(م): عليهم.

(2) (ق) و(م): أهدى لدينهم.

(3) (ر): ثقال المشقة.

(4) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 35.

(5) يقصد التفسير الصوفي المعروف بـ"حقائق التفسير" أو "تفسير السلمي" لأبي عبد الرحمن السلمي (ت.412هـ).

(6) (ر): سقطت: "من".

(7) في غير الأصل: أسمائه.

(8) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (100هـ-170هـ/ 718م-786م)، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه والأصمعي والكسائي، من مؤلفاته: "كتاب معجم العين" هو أول معجم في العربية، و"كتاب العروض"، و"كتاب الشواهد"، وغيرها، انظر ترجمته عند: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 2/ 244-248، والذهبي، السير: 7/ 97، رقم: 1162، والصفدي، الوافي بالوفيات: 11/ 115.

(9) (ر): سقطت: أن.

قولنا: "الله" مخصوص بالله»[1].

قال الشبلي[2] ـ[3]: «ما قال أحد: "أنا الله" سوى الله»[4].

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «والتسمي به ممنوع منع [إيجاد][5]، فلا يتسمى[6] به أحد»[7]، لا حقيقة ولا مجازا، ويدل على أنه لم يتسمَّ بهذا الاسم أحد، قوله ـ تعالى ـ[8]: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيّاً﴾[9]، [10] معناه: هل تعلم أن[11] أحدا تسمى بـ"الله"[12]؟ وهذا يدل[13] على شرفه، وأما سائر الأسماء/ ، فقد يتسمى به[14] غيره. [ص: 10]

والثاني: أن معنى هذا الاسم خاص به ـ تعالى ـ خصوصا، لا تُتصوّر فيه المشاركة

---

(1) ورد هذا النص أيضا عند الرازي في: "مفاتيح الغيب": 1/ 149.
(2) (ق): أبو بكر الشبلي.
(3) أبو بكر دلف بن جعفر بن يونس الشبلي (247-334هـ/ 861-945م)، تلميد الجنيد الصوفي، عُين أميرا على دوماند من عمل طبرستان، ولكنه طلب إعفاءه للتفرغ للعبادة، أخذ العلم على يد علماء عصره وخدم الحديث الشريف، وغلبت عليه نزعة الزهد، والتعلق بالتصوف، انظر عن سيرته وزهده: أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: 10/ 366، والذهبي، سير أعلام النبلاء:رقم: 3036: 11/ 544.
(4) السلمي، حقائق التفسير، 1/ 27.
(5) في الأصل: "الإيجاب" بدل "الإيجاد" ، والتصحيح من المصدر وهو: الأمد الأقصى: 1/ 237.
(6) (ق): يسمى.
(7) ابن العربي، الأمد الأقصى: 1/ 237.
(8) (م): تبارك وتعالى.
(9) مريم/ 65.
(10) أضاف: (ر) الواو هنا.
(11) أسقط (ر) و(م): "أن".
(12) أضاف (ق) و(م): سوى الله.
(13) (ق): ويدل، (م): مما يدل.
(14) (ر): تسمى بها.

بالحقيقة ولا بالمجاز، وأما غيره، فقد تُتصور[1] المشاركة في معناه، كالرحيم، والصبور[2]، والشكور، وغير ذلك من أسمائه.

و[3]**الثالث**: أن كثيرا من العلماء زعموا أنه اسم الله الأعظم، الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى.

والرابع: أن هذا الاسم جامع للذات والصفات؛ لأن مدلوله، الموجود[4] المنزّه عن كل نقص، الموصوف بصفات الكمال والجلال، كما أن الحمد جامع لجميع أجناس[5] المحامد كلها، فطوبق بينهما لهذه المناسبة، وذلك يدل على أن هذا الاسم أشرف الأسماء.

والخامس: أن هذا الاسم هو الأصل في[6] أسمائه ـ تعالى ـ، وسائر الأسماء مضافة إليه، قال الله ـ تعالى ـ[7]: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[8]، فأضاف سائر الأسماء إليه، ولا محالة أن الموصوف أشرف من الصفة.

والسادس: أن هذا الاسم من خاصيته [أنه][9] كلما أسقط منه حرف، لا يختل معناه، ويبقى اسم الله ـ تعالى ـ، بخلاف غيره من الأسماء:

---

(1) أضاف (م): فيه.
(2) (ر): الغفور.
(3) أضاف (ق): "القول" هنا، وفيما تبقى من الأقوال.
(4) (ر): الموجد.
(5) (م): أسقط: أجناس.
(6) (م): أضاف: سائر هنا.
(7) (ق): قال تعالى.
(8) الأعراف/ 180.
(9) في الأصل: أن.

- [فإذا أسقط "الألف" منه][1]، بقي: «لله»، قال ـ تعالى ـ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[2].

- ثم إذا أسقطت "اللام" الأول[3] بقي: «له»، وهو[4] من صفات الله ـ تعالى ـ، قال ـ تعالى ـ: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾[5].

- ثم إذا أسقطت[6] "اللام" الثانية[7] بقي: «هو»، و«هو» أيضا من صفاته[8]، قال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[9].

وإذا[10] ثبتت هذه الخاصية لهذا الاسم دون غيره، وجب أن يكون أشرف الأسماء.

والسابع: أن الكافر لا ينجيه من السيف إلا التلفظ بهذا الاسم[11]، ولا يكفيه أن يقول: «لا إله إلا هو»، أو[12] «لا إله إلا الرحمن»، أو «العزيز»، أو غير ذلك من الأسماء؛ لاحتمال أن يكون أشار به إلى مخلوق هو[13] معبوده، ولهذا المعنى، وقعت

---

(1) (ق): فإذا أسقطت الألف، (م): فإذا أسقطت منه حرف الألف.
(2) البقرة/ 283.
(3) (ر) و(م): الأولى.
(4) (ق): وهي.
(5) البقرة/ 106.
(6) (ر): أسقط.
(7) (ق): الثاني.
(8) أضاف (ق) و(ر): تعالى.
(9) الإخلاص/ 1.
(10) (م): وحيث.
(11) (م) زاد: الشريف.
(12) في غير الأصل: الواو بدل "أو".
(13) (ر) و(م): وهو.

الإشارة بقوله ـ عليه السلام ـ[1]: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: "لا إله إلا الله")[2]، ولما [كانت][3] النجاة من الهلاك[4]، والفوز بالدرجات، موقوفة على هذا الاسم، وجب أن يكون أشرف الأسماء.

والثامن: أن هذه الإضافة هي الموجودة في الوجود قبل آدم[5]، وعلى لسان آدم ونبيه[6]، [وما أنزل كتاب][7] من السماء، إلا وفيه هذه الإضافة، وأول التوراة: «الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض»[8]، وذلك يدل أيضا على شرفه.

والتاسع: قال[9] ـ تعالى ـ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ[10] ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[11]، فالله ـ تعالى ـ أمر عبده بالإعراض عن كل ما سوى الله، والإقبال على عبادة الله، وأن

---

(1) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(2) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في ستة مواضع: عن ابن عمر (كتاب الإيمان، باب ـ فإن تابوا وأقاموا الصلاة ـ)، رقم: 25: 1/ 14، وعن أنس بن مالك: (كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة)، رقم: 392: 1/ 87، وعن أبي هريرة: (كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة)، رقم: 1399: 2/ 105، وعن أبي هريرة: (كتاب الجهاد والسير، باب: دعاء النبي...)، رقم: 2946: 4/ 48، وعن أبي هريرة: (كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض)، رقم: 6924: 9/ 15، وعن أبي هريرة: (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله...)، رقم: 7284: 9/ 93.

(3) في الأصل: كان.

(4) (ق): المهالك.

(5) أضاف (ق) و(ر): عليه السلام.

(6) (ق): نبيه آدم.

(7) (ق) و(ر): وما أنزل كتابا، (م): وما أنزل الله.

(8) هذا ما ذكره البغوي عن كعب الأحبار، انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: عبد الرزاق المهدي: 2/ 108.

(9) (ر) و(م): قوله.

(10) أخطأ (ق) فذكر: (قل الحمد لله).

(11) الأنعام/ 92.

يذكر ربه بهذا[1] الاسم، وذلك يدل على شرفه.

والعاشر: أن الأصح عند أكثر العلماء، أن هذا الاسم لا سبيل إلى اشتقاقه، وثبت أيضا أن كنه ذات الله ـ تعالى ـ[2] لا سبيل إلى معرفته، فكان هذا الاسم له زيادة مناسبة مع هذا المسمى من هذا الوجه، وسائر الأسماء ليس[3] كذلك، فوجب أن يكون أشرف الأسماء.

والحادي عشر: أن أول آية [4]في القرآن، هي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، على قول، أو[5] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، على قول، وكون هذا الاسم في هاتين الآيتين أول الأسماء المذكورة في الكتاب، يدل على أنه أشرفها.

والثاني عشر: أن هذا الاسم مذكور في أول القرآن وفي آخره، أما أوله: ففي الآيتين المذكورتين، وأما آخره: فقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ(6) إِلَٰهِ النَّاسِ﴾[7]، وذلك يدلّ على أنه أشرف الأسماء المذكورة في القرآن.

والثالث عشر: أن لفظ[8] «الإله» على قول أكثر العلماء مشتق من العبادة، والعبادة[9] غاية التواضع، وذلك لا يحسن إلا إذا كان المعبود في غاية العظمة، ولما

---

(1) (ر): بذلك.
(2) أسقط (ق): "تعالى".
(3) أسقط (م) كلمة: "ليس".
(4) أضاف (ق): نزلت.
(5) (ق) و(ر): الواو بدل "أو".
(6) سقط من (ر) قوله: "ملك الناس".
(7) الناس/ 2-3.
(8) (ر): لفظة.
(9) الكلمة ساقطة من (ق).

كان هذا الاسم مستحقا للعبادة، وجب أن يكون دالا على كمال عظمته، وليس سائر الأسماء دالا على هذا المعنى، فوجب أن يكون هذا الاسم أشرف الأسماء[1].

[ص: 11] **والرابع عشر**: أن هذا الاسم له خاصية دون غيره، وهي/ أن سائر الأسماء والصفات إذا دخل عليها[2] حرف النداء أسقط منها[3] الألف واللام، وأما هذا الاسم فلا تسقط[4] منه الألف واللام، فيقال: «يا ألله»[5]؛ لأن الألف واللام صارا كالجزء من الكلمة، فلذلك لا يسقطان في النداء.

وفيه إشارة لطيفة، وذلك أن الألف واللام للتعريف، فعدم سقوطها من هذا الاسم يدل على أن[6] هذه المعرفة لا تزول البتة، وحصول المعرفة مع السلاطين من أعظم الوسائل إلى استجلاب[7] كرمهم، فهذا يدلّ على أن نتائج كرمه لا تنقطع عن[8] العبد في وقت من الأوقات.

الخامس عشر: أنه يختص بقطع همزة الوصل عند دخول حرف النداء، فتقول: «يا ألله[9]».

---

(1) (ق): المسمى؟!
(2) (ق): عليه.
(3) (ر): منهما.
(4) (ق): يسقط منه، (م): تسقط منها.
(5) (ق) و(م): لله، والصواب ما ورد في الأصل.
(6) أسقط (ق) "أن" خطأ.
(7) (ق): استحباب.
(8) (ق): على.
(9) (ق) و(م): يا لله.

والسادس عشر: أنه يختص بدخول ألف الاستفهام عوضا من[1] حرف القسم، قالوا: «آلله لأفعلن» بالخفض، والأصل: «والله لأفعلن».

والسابع عشر: أنه يختص بالتاء في القسم تقول: «تالله»، ولا تقول: «تالرب»، ولا: «تالرحمن».

والثامن عشر: تفخيم اللام إذا كان[2] قبلها ضمة أو فتحة، ولا يكون ذلك في غيره.

والتاسع عشر: أنه يختص بدخول اللام عليه[3] في التعجّب، تقول[4]: "لله لا يبقى أحد!" إذا كنت متعجبا.

فهذه الاختصاصات كلها تدل على تعظيم هذا الاسم [ـ سبحانه وتعالى ـ][5]، فناسب[6] ذلك إضافة الحمد لله[7].

---

(1) (م): عن.
(2) (ر): كانت.
(3) أسقط (م): عليه.
(4) (م): فتقول.
(5) ساقط من (م).
(6) (م): فيها.
(7) (ر): إليه.

الفصل الثاني:

في اللفظة[1] الكريمة وهي لفظة: «الله»

ويشتمل الكلام فيها على تسع[2] مسائل:

المسألة الأولى:

[أصل كلمة: «الله»]

قال المازري[3]: «أصل هذه الكلمة "إلاه" على وزن فِعال، واختلفوا كيف علل حتى جاء: «الله» على وجوه:

- **أحدها**: أنه حذفت الهمزة حذفا على غير قياس، وأدخلت الألف واللام للتعظيم على «لاه»[4]، فصار: «الله».

- **وثانيها**: قال سيبويه: «سألت الخليل عن هذا الاسم، فقال: أصله "إله"، فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة»[5].

- وثالثها: أنه أدخلت الألف واللام على "إله"، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام فجاء «اللاه»، ثم أدغمت اللام في اللام.

- **ورابعها**: [أنه أدخلت الألف واللام على «إله»،][6] فصار "الالاه"، ولم يكن بين الهمزتين إلا حرف ساكن، وهو غير حاجز، فكأن الهمزتين ملتقيتان[7]، ومن

---

(1) في غير الأصل: الكلمة.

(2) (ق) و(م): تسعة.

(3) (ق): المازني؟!.

(4) (ق): على إله، (م): أسقط: على "لاه".

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب تح: عبد السلام هارون: 2/ 195.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).

(7) (م): ملتقيتين؟.

شأنهم [إذا التقت الهمزتان][1] أن يخففوا إحداهما، أو يسقطوها، ولو خففت هاهنا إحداهما أدى [2]إلى اجتماع الساكنين[3]، ولو أسقطت الهمزة[4] الأولى وقد جلبت ليتوصل[5] بها إلى النطق بالساكن الذي هو اللام لاحْتيجَ إلى غيرها، فكان إسقاط الأخيرة[6] أولى، وكان اللامان قد [اجتمعا][7] وأولهما[8] ساكن، فأدغموا لام المعرفة في لام الأصل، وهذا هو الموجب لتشديد اللام، فقيل: «الله»، ثم لزم حرف التعريف الكلمة حتى كأنه كالجزء منها لما كان عوضا من الهمزة الذاهبة.

- وقال الكوفيون: «أصله: "لاه"، فأدخلوا الألف واللام فصار: "الله"».

- وقال ابن خروف[9]: «الألف واللام دخلت على "إلاه" للغلبة كما كانت في الثريا والدبران».

---

(1) (م): أن الهمزتين إذا التقتا.
(2) أضاف (م): ذلك.
(3) (م): ساكنين.
(4) سقطت من (م).
(5) (ق): للتوصل.
(6) (ق) و(م): الآخرة.
(7) في الأصل: اجتمعتا.
(8) (ر): وأولاهما.
(9) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الحضرمي الإشبيلي (524-609هـ/ 1130-1212م) النحوي، كان إماما في العربية، محققا مدققا ماهرا، مشاركا في علم الأصول، أخذ النحو عن الأستاذ أبي بكر ابن طاهر المعروف بالخدبّ صاحب الحواشي على "كتاب سيبويه" بمدينة فاس. شرح "كتاب سيبويه" بشرح سماه: "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، وشرح أيضًا كتاب "الجمل" لأبى القاسم الزجاجى، انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس: 5/ 1969-1970.

- وقال الفراء[1]: «التعريف اللفظ ليتطابق[2] اللفظ والمعنى؛ إذ لفظ: "إلاه" نكرة، فدخلته الألف واللام للتعريف اللفظي[3]؛ إذ هو ليس بعلَم».

- وقيل: «إن[4] الألف واللام على القول بعدم الاشتقاق[5] لازمة للكلمة ليست للتعريف ولا غيره، بل هكذا وضع الاسم وضع علم»، هكذا حكاه ابن خروف عن المازري[6] في «شرح سيبويه».

- واعلم أن بعض النحويين قال: «اللام في قوله: "لله" للملك، أي لا يستحق أن يملك الحمد حقيقة إلا هو ـ تعالى ـ؛ لأنه المنعم على الخلق والمتفضل عليهم».

قلت: وما قاله[7] فيه نظر؛ لأن من أقسام الحمد حمد الله[8] ـ تعالى ـ لنفسه في أزل أزله، وحمده لنفسه[9] بكلامه، وكلامُه قديم، والقديم لا يصح ملكه، فيتعين[10] أن

---

(1) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (144-207هـ/ 761-823م)، أوسع الكوفيين علما، له كتب في العربية كثيرة جدا، وفي القرآن كتابه مشهور، وكتبه في العربية يقال لها الحدود "حد كان" كتاب، "حد الاستثناء"، وكذلك كان يصنع في أبواب العربية. وله كتاب "المقصور والممدود"، وكان يقال: "الفراء أمير المؤمنين في النحو"، انظر: أبو المحاسن التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ص: 187، وأبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 81 وما بعدها.

(2) في الأصل: "ليطابق"، والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

(3) (م): لتعريف اللفظ.

(4) "إن" سقطت في (م).

(5) (م): الاكتفاء، ولا معنى له.

(6) (ق): مرة أخرى سماه: "المازني".

(7) (م): قال.

(8) (م): حمده تعالى.

(9) سقطت من (م).

(10) (ر): فتعين.

تكون[1] اللام للاستحقاق، وإنما حذفت ألف الوصل من قوله: «لله» لكثرة الاستعمال[2].

المسألة الثانية:/ [ص: 12]

[لم ترك تفخيم اللام؟]

أطبق القراء على ترك تفخيم اللام من قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وفخموها إذا كانت الكلمة مرفوعة، كقوله[3]: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ﴾[4]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[5].

والسبب في عدم تفخيم الأولى[6]: أن الانتقال من الكسرة إلى اللام المفخّمة ثقيل؛ لأن الانتقال من التسفّل إلى التصعد ثقيل.

والسبب في تفخيم الثاني[7] أمور:

- **الأول**: الفرق[8] بينه وبين اللات[9] في الذكر.
- **والثاني**: أن التفخيم مشعر بالتعظيم، وهذا اللفظ يستحق المبالغة في التعظيم.

---

(1) (ق) و(ر): يكون.

(2) (ق) و(م): الأمثال؟.

(3) أضاف (ق): تعالى.

(4) الشورى/ 17.

(5) الإخلاص/ 1.

(6) في غير الأصل: الأول.

(7) أخطأ (ق) فذكر هنا: الأول.

(8) (م): للفرق.

(9) (م): الله.

- والثالث: أن اللام الرقيقة إنما[1] تذكر بطرف اللسان، واللام المغلّظة[2] تذكر بكل اللّسان، فكان العمل فيها أكثر، فوجب أن تكون[3] أدخل في الثواب.

فلا جرم كان التفخيم أدخل في التعظيم.

المسألة الثالثة:

[لماذا حذفوا الألف قبل الهاء؟]

- إنما حذفوا الألف قبل الهاء[4] من الخط لكراهة اجتماع الأمثال في اللفظ عند القراءة.

- وقيل: إنما حذفت لئلا يشكل بـ: «اللاّت».

- وقيل: تخفيف[5].

- وقيل: هي لغة، فاستعملت في الخط، ومنه قول الشاعر: [الرجز]

«أقبل سيل جاء[6] من عند الله يحرُد حرد[7] الجَنّة[8] المغِلّة»[9]

---

(1) سقطت "إنما" في (ر).

(2) (م): المعظمة.

(3) (ر): يكون.

(4) (ق): الحاء؟!.

(5) (ر)، (م): تخفيفا.

(6) (ق): بماء.

(7) (م): مجرد جرج؟؟.

(8) في الأصل: الحية؟؟.

(9) الحرد: الإسراع في السير، والمغلّة: التي لها غلة. والمعنى: أن السيل جاء بالخير من عند الله يسرع بغلاته الوفيرة، والبيت ورد عند أبي الفتح الموصلي، في "صناعة الإعراب": 2/ 353، وعند أبي نصر الفارابي في "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تح: أحمد عبد الغفور عطار: 5/ 1785 غير منسوب. ونسبه ابن عصفور الإشبيلي في "ضرائر الشعر" تح: السيد إبراهيم محمد، ص: 132 إلى قطرب.

المسألة الرابعة:

[إشارة إلى حالة عجيبة عند التلفظ بالكلمة]

إن قولنا: «الله»، أربعة أحرف في الخط: همزة، ولامان، وهاء.

فالهمزة من أقصى الحلق.

واللام من طرف اللسان.

والهاء من أقصى الحلق.

وذلك إشارة إلى حالة عجيبة بأن يبتدئ من أقصى[1] الحلق عند التلفظ[2] بالحرف، ثم لا يزال يترقى قليلا قليلا إلى أن [يصل إلى طرف اللسان][3]، ثم يعود إلى الهاء الذي هو في داخل الحلق ومحل الروح، فكذلك العبد يبتدئ من أول حالته التي هي حالة الذكر والجهالة[4]، ويرقى قليلا قليلا في مقامات العبودية، حتى إذا وصل إلى آخر مراتب الوضع واللطافة، وذلك في عالم [المكاشفات][5] والأنوار، أخذ يرجع قليلا قليلا حتى ينتهي إلى الفناء في بحر التوحيد، فهو[6] إشارة إلى أن ما قبل النهاية رجوع إلى البداية.

---

(1) (ر): بأقصى.

(2)(ق): اللفظ.

(3) (ق): يعمل إلى أطرف.

(4) سقطت من (ق).

(5) في الأصل: المكاشف؟! وما أثبتناه في المتن وارد في بقية النسخ.

(6) (ر): وهي، وفي طرته: فهذه، (م): وهو.

المسألة الخامسة:

[اسم: «الله» عربي أم معرب؟]

اختلفوا في هذا الاسم هل هو عربي أو معرّب.

حكى الإمام[1] فخر الدين عن أبي[2] زيد البلخي[3] أنه قال: «قولنا: "الله" ليس من الألفاظ العربية، بل هي عبرانية أو سريانية». واحتج بأن اليهود والنصارى يقولون: «إلاها»[4]، و«رحمانا»، و«مرحاما»، فلما عُرّب[5] قالوا: «الله»، «الرحمن»، «الرحيم»».

واحتج الإمام فخر الدين على أنه عربي بوجوه:

- «**أحدها:** أن العرب كانوا معترفين بوجود خالق العالم، ويبعد أن يقال: إنهم مع هذا الاعتراف أنهم[6] ما كانوا يعرفون له اسما[7] في لغتهم حتى أخذوه من لغة أخرى.

---

(1) سقطت من (ق).

(2) (ق): ابن.

(3) أبو زيد البلخي (235-322هـ/ 849-934م): كان من حكماء الإسلام وفصحائه وبلغائه وله تصانيف كثيرة في كل فن، منها "كتاب الأمد الأقصى"، و"كتاب الإبانة عن علل الديانة"، و"كتاب في الأخلاق" و"أقسام العلوم"، و"شرائع الأديان"، و"كتاب السياسة الكبير"، و"كتاب السياسة الصغير"، و"الأسماء والكنى والألقاب"، و"ما يصح من أحكام النجوم"، وكتب أخر كثيرة، انظر عنه مثلا: ياقوت الحموي: 1/ 247، وابن حجر، لسان الميزان، تح: دائرة المعرفة النظامية، الهند: 1/ 183.

(4) (م): أله.

(5) (ر): عرف؟؟.

(6) سقطت من (ر).

(7) (ق): أسماء.

- **وثانيها:** [قوله ـ تعالى ـ][1]: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[2]، أخبر عنهم أنهم معترفون[3] بالله ـ تعالى ـ.

- **وثالثها:** أن[4] القرآن أنزل[5] بلغة العرب، فلو لم تكن هذه اللفظة عربية مع كثرتها في القرآن لم يكن القرآن كله عربيا.

وأما استدلالهم بأن هذا اللفظ موجود في العبرانية والسريانية فبعيد؛ لأنه يحتمل[6] أن يكون من باب توافق اللغات، ومع هذا الاحتمال يسقط ما قالوه، فثبت[7] أن هذه اللفظة عربية»[8].

المسألة السادسة:

[الاختلاف في اشتقاق اسم: «الله»]

قال الإمام فخر الدين: «اتفق العلماء الذين تكلموا[9] في معاني أسماء الله ـ تعالى ـ على أن ما سوى هذا الاسم من أسماء الله ـ تعالى ـ أنه من باب الصفات المشتقة[10]، أما هذا الاسم فاختُلف فيه:

---

(1) سقطت من (ق).
(2) لقمان/ 24.
(3) (م): معترفين؟؟.
(4) سقطت "أن" في (م).
(5) (ر): نزل.
(6) (م): محتمل.
(7) (ر): فيثبت.
(8) انظر : الرازي، مفاتيح الغيب:1/ 143.
(9) (م): يتكلمون.
(10) (م): المشتقات.

فذهب الخليل، وسيبويه، والمبرد[1] من الأدباء، ومن الفقهاء الشافعي، وأبو[2] حنيفة[3]، والقفال الشاشي[4]، وأبو[5] سليمان الخطابي[6]، وأبو[7] زيد البلخي، والشيخ الغزالي[8]، وأكثر الأصوليين إلى أنه غير مشتق.

وذهب كثير من الأدباء وجمهور المعتزلة إلى أنه من باب الأسماء المشتقة»[9]ـ[10].

---

(1) المبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد: (210-286هـ/ 825-899م)، صاحب "الكامل في اللغة والأدب"، وكان إمام العربية ببغداد، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني، وكان حسن المحاضرة فصيحا بليغا مليح الأخبار، ثقة فيما يرويه، كثير النوادر فيه ظرافة ولباقة. وإنما لقّب بـ"المبرد"؛ لأنه لما صنف المازني "كتاب الألف واللام" سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: "قم فأنت المبرّد ـ بكسر الراء ـ"؛ أي المثبت للحق، فحرّفه الكوفيون وفتحوا الراء، انظر عن سيرته: أبو المحاسن التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ص: 53، وياقوت الحموي، معجم الأدباء: 6/ 2679.

(2) (ق) و(م): وأبي.

(3) عاش أبو حنيفة النعمان رائد المذهب الحنفي وإمامه بين: (80-150هـ/ 699-767م).

(4) القفال الشاشي (291-365هـ/ 904-976م)، قال أبو إسحاق الشيرازي: «درس على أبي العباس ابن سريج...وكان إماماً وله مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلها، أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، وله كتاب في "أصول الفقه"، وله "شرح الرسالة"، وعنه انتشر فقه الشافعي فيما وراء النهر»، انظر: الشيرازي، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عباس، ص: 112.

(5) (ق) و(م): وأبي.

(6) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي (319-388هـ/ 931-988م)، من ولد زيد ابن الخطاب، أخي عمر ـ رضي الله عنه ـ. قال السلفي: ذكر الجم الغفير أن اسمه "حمد" بفتح الحاء، وهو الصواب. وقيل: اسمه أحمد. كان حجة صدوقا، رحل إلى العراق والحجاز وجال خراسان، وخرج إلى ما وراء النهر، وتفقه بالقفال الشاشي، وغيره. وله من التصانيف: "غريب الحديث"، و"شرح البخاري"، و"شرح أبي داود"، و"العزلة"، وغير ذلك. انظر: السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:رقم: 1144: 1/ 574.

(7) (ق) و(م): وأبي.

(8) عاش أبو حامد الغزالي بين: (450 هـ-505هـ/ 1058م-1111م).

(9) بخصوص ما ذكره الرازي هنا راجع: مفاتيح الغيب: 1/ 144.

(10) ورد عند اليفرني بعد هذا النص قوله: «هذا نقل الإمام».

وقال صاحب «الأسرار العقلية»[1]: «الصحيح عندنا[2] أنه كان مشتقا ثم صار علما، ولا مانع من ذلك»[3]. وهو جمع بين القولين، / وحسم لمادة النزاع بين [ص: 13] الخصمين[4]، وبه يندفع الترادف عن أسماء الله الحسنى المذكورة في الحديث، وهو أصل معتبر في هذا العلم.

قال ابن خروف في «شرح سيبويه»[5]: «اختلف في هذا اللفظ: أمنقول[6] هو أم مرتجل، فأكثر الأئمة على أنه منقول، وأن أصله: "إلاه"؛ منهم سيبويه، ويونس[7]،

---

(1) وهو تقي الدين المقترح وأما كتاب "الأسرار العقلية في الكلمات النبوية" فقد طبع مؤخرا بتحقيق نزار حمادي، ط:مؤسسة المعارف:2009. وتقي الدين المقترح (ت.612هـ/ 1215م) هو مظفر بن عبد الله ابن علي بن الحسين الإمام تقي الدين المصري، والمقترح لقب عليه، كان إماما في الفقه والخلاف وأصول الدين، نظارا على قهر الخصوم وإزهاقهم إلى الانقطاع، صنف التصانيف الكثيرة، وتخرج به خلق. كان كثير الإفادة، منتصبا لمن يقرأ عليه، ولي التدريس بالمدرسة المعروفة بالسلفى بالإسكندرية مدة وتوجه إلى مكة، فأشيعت وفاته وأخذت المدرسة، فعاد ولم يتفق عوده إليها، فأقام بجامع مصر يقرىء، واجتمع عليه جماعة كثيرة، ودرس بمدرسة الشريف ابن ثعلب. وتوفي في شعبان سنة اثنتى عشرة وستمائة [612هـ/ 1215م]. انظر: السيوطي، طبقات الشافعية الكبرى: رقم: 1271: 8/ 373.

(2) سقطت الكلمة من (ر).

(3) المقترح، الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، تح: نزار حمادي، ص:43.

(4) إضافة: القولين في (م).

(5) كتاب «شرح كتاب سيبويه» لابن خروف يسمى ـ كما ذكرنا آنفا ـ: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، نشر جزء منه بتحقيق: خليفة محمد خليفة بدوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط: كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس: 1425/ 1995.

(6) (ق): منقولا.

(7) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: (94-182هـ/ 713-798م)، علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية "جبُّل" بين بغداد وواسط. أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. من كتبه: "معاني القرآن" كبير، وصغير، و"اللغات"، و"النوادر"، و"الأمثال". انظر: ابن النديم، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان:1/ 64 وما بعدها.

وعيسى بن عمر[1]، والخليل، والكسائي[2]، وأبو[3] الحسن الأخفش[4]، والفراء، والمبرد، وذهب بعضهم إلى أنه مرتجل غير منقول. وإليه ذهب أكثر أهل الأصول، وليس هذا من شأنهم.

وزعم المازني[5] ـ من النحويين ـ أنه اسم علم موضوع هكذا»[6] ـ[7].

قال الإمام فخر الدين: «والمختار عندنا هو القول الأول[8]، ويدل عليه وجوه[9]:

(1) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان (ت.149هـ/ 766م)، من أئمة اللغة، شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه. وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة. له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها، منها "الجامع" و"الإكمال" في النحو. انظر: أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ص: 26، وأبو المحاسن التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص: 135.

(2) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت.189هـ/ 805م)، أحد القراء السبعة، أخذ علم النحو عن الرؤاسي، وتوفي في الري. له تصانيف، منها "معاني القرآن"، و"المصادر"، و"الحروف"، و"القراآت"، و"مختصر في النحو"، و"المتشابه في القرآن"، انظر: التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص: 190، وابن خلكان، وفيات الأعيان، رقم: 433: 3/ 295-297.

(3) (م): وأبي؟؟.

(4) قال الخطيب البغدادي: «علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش النحوي، سمع أبوي العباس ثعلبا، والمبرد، وفضلا اليزيدي، وأبا العيناء الضرير. روى عنه علي بْن هارون القرميسيني، وأبو عبيد الله المرزباني، والمعافى بْن زكريا الجريري، وكان ثقة. بلغني عن أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي، قال: توفي أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش فِي ذي القعدة سنة خمس عشرة وثلاث مائة [315هـ/ 927]»، تاريخ بغداد، تح: بشار عواد معروف: رقم: 6278: 13/ 383، وراجع أيضا: القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 2/ 276.

(5) (م): المازري؟؟.

(6) هذا النص غير موجود في الجزء المطبوع من شرح ابن خروف.

(7) ورد عند اليفرني بعد هذا النص قوله: «انظر هذا النقل مع نقل الإمام فهو مخالف له».

(8) مفاتيح الغيب: 1/ 144.

(9) زاد (ر): من الحجاج.

- **الحجة الأولى**: لو كانت هذه اللفظة مشتقة لما كان قولنا: "لاإله إلا الله" توحيدا[1]، لكنه توحيد، فوجب أن لا تكون هذه اللفظة مشتقة.

بيان الملازمة: أن المفهوم من الاسم المشتق ذات هي موصوفة بالمشتق منه، وهذا المفهوم كلي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه؛ لأن[2] الشركة ممتنعة في نفس الأمر بدليل خارج لا من مفهوم اللفظ، فثبت أنه لو كان مشتقا لكان كليا، ولو كان كليا لم يكن قولنا: "لا إله إلا الله" مانعا من وقوع الشركة [فيه، ولـمّا كان وقوع الشركة][3] باطلا بإجماع المسلمين، علمنا أن هذا الاسم علم غير مشتق[4].

- **الحجة الثانية**: قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[5]؟ لم يتَسَمَّ[6] باسم الله إلا الله، فثبت أن هذا اللفظ اسم، ولو كان مشتقا لما كان اسما، بل صفة[7].

- **الحجة الثالثة**: أن الأسماء المشتقة صفات، والصفات[8] لا يمكن ذكرها إلا بعد ذكر الموصوف، فلا[9] بد لذات الموصوف من اسم، ولما كان كل ما سوى هذا الاسم من باب الصفات، وجب القطع بأن هذا[10] الاسم اسم للذات[11] المخصوصة[12].

---

(1) (م): توحيدا؟؟.
(2) (ق) و(م): لكن.
(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ر).
(4) راجع: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 143-144.
(5) مريم/ 65.
(6) (ق): يتسمى؟؟.
(7) راجع: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 144.
(8) (ق) و(م): والصفة.
(9) (ر): ولا بد.
(10) في الأصل: بهذا؟؟.
(11) (ق): لذات؟؟.
(12) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 144.

- **الحجة الرابعة**: أن سائر الأسماء مضافة إلى هذا الاسم، فوجب أن يكون هذا الاسم اسم الذات[1]. والدليل على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾[2]، فأضاف جميعها لهذا الاسم، وقوله ـ عليه السلام ـ[3]: «إن لله تسعة وتسعين[4] اسما»[5] أضاف سائرها إليه»[6].

واحتج القائلون بالاشتقاق[7] بوجوه[8]:

- **الحجة الأولى**: [9]اسم العلَم لا يوضع إلا لما[10] كان معلوما، والبشر لا يعلمون حقيقة الله ـ تعالى ـ، فكان وضع الاسم[11] العلم لها محالا[12].

- **الحجة الثانية**: [13]المقصود من اسم العلم أن يميّز المسمى عما يشاركه[14] في نوعه،

---

(1) في غير الأصل: اسما للذات.

(2) الأعراف/ 180.

(3) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(4) (م): وتسعون؟؟.

(5) رواه البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة: (كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحدة)، رقم: 6410: 11/ 214، ورواه عن أبي هريرة في (كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار)، رقم: 2736: 5/ 354، ورواه كذلك عن أبي هريرة: (كتاب التوحيد، باب: إن لله مائة اسم إلا واحدة)، رقم: 7392: 13/ 377.

(6) من "مفاتيح الغيب" للرازي بتصرف: 1/ 144 والصفحات التالية.

(7) (ق): باشتقاق؟؟.

(8) في طرة (ر): بحجج.

(9) أضاف (م): إن.

(10) (ر): لمن.

(11) في طرة (ق) وفي (ر): اسم.

(12) راجع: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 144.

(13) (م) أضاف: إن.

(14) (ر): شاركه.

أو جنسه، والله ـ تعالى[1] ـ منزه عن أن يكـون تحت نوع، أو جنس، فـامتنع أن يوضـع له الاسم[2] العلم[3].

- **الحجـة الثالثـة**: قـولـه ـ تعـالـى ـ: ﴿وَلِلهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ[4]﴾[5]، [6]حكم[7] بأنها موصوفة بالحسنى، والاسم إنمـا يكـون حَسَنا إذا كـان المسـمى بـه كذلك، والمسمى إنما يكون حسنا بحسب صفاته، لا بحسـب ذاتـه، فوجـب أن تكـون جميع أسمائه دالة على صفاته، لا على ذاته.

- **والجواب عن الأولى**[8]: أن أكثـر الحقـائق مجهولـة كـالروح، والمَلَـك، مـع أنـه لم يمنع[9] ذلك من وضع الاسم لها فكذا[10] هاهنا.

- **وعن الثانية**[11]: أن الاسم العلم هو الذي وضع لتعيين الذات المعينة، ولا حاجـة فيه[12] إلى كون ذلك[13] المسمى مشارا[14] إلى جنسه، أو نوعه.

---

(1) (ق): سبحانه.
(2) (ق): اسم.
(3) راجع: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 143-144.
(4) (ر): (فادعوه بها).
(5) الأعراف/ 180.
(6) (م): زاد: فهذا.
(7) زاد (ر): فيها.
(8) (ق) و(ر): الأول.
(9) (ر): يمتنع.
(10) (ر): فكذلك.
(11) (ق): الثاني.
(12) (م): أسقط: فيه.
(13) (م): ذات.
(14) (ق): مشار.

- **وعن الثالثة**[1]: أنه ـ تعالى ـ قال[2]: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فأضافها إليه، فوجب كون[3] هذا الاسم خارجا عنها[4].

المسألة السابعة:

[مصدر الاشتقاق لمن قال به]

[5]القائلون بأن هذه اللفظة مشتقة ذكروا في ذلك أقوالا:

❁ [6]**الأول**: أنه مشتق من «أَلِهَ الرجل إلى الرجل يأْلَه إليه إذا فزع إليه من أمر نزل به، فأَلَّهَه[7]؛ أي أجاره، فيسمى إلها فأدخلوا الألف واللام، فقالوا: "الله"»، وإلى هذا القول ذهب المحاسبي[8]، وجماعة[9]، وأنشد[10]: [الطويل]

«ولهت إليكم في قضايا تنوبني   فألفيتكم فيها كراما ممجدا»[11]

---

(1) (ق): الثالث.
(2) (ق) و(م): أنه قال ـ تعالى ـ.
(3) (م): أن يكون.
(4) راجع: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 144-145.
(5) أضاف (ق): اختلف.
(6) زاد (م): القول.
(7) زاد (م): فذلك.
(8) الحارث بن أسد المحاسبي (ت.243هـ/ 857م)، الصوفي المتكلم المعروف.
(9) (م): وغيره.
(10) (ق) و(م): وأنشدوا.
(11) البيت ورد في تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) غير منسوب، وورد بلفظ:
«ولهت إليكم في بلايا تنوبني   فألفتكم فيها كرائم محتد»
انظر التفسير: تصحيح: محمد علي شاهين: 1/ 17.

/ واعتُرض على[1] هذا القول بأنه ـ تعالى ـ إله الجمادات والبهائم، وإن[2] [لم يوجد منهم الفزع إليه[3] في الحوائج. [ص: 14]

والجواب: أن الجمادات والبهائم وإن][4] لم يكن لها فزع إلى الله[5]، ولكن لها احتياج في ذاتها وصفاتها إلى إيجاد الله[6] وتكوينه، فكان ذلك عبارة عن هذا الفزع.

۞ **القول الثاني**: إنه مشتق من «ولِه يولِه ولهاً»، وأصله ولاه، فأبدلت الواو همزة كما قالوا: وكاف[7] وإكاف[8]، ووسادة وإسادة، والوله: عبارة عن المحبة الشديدة، والمحبة الشديدة يلزمها طرب شديد عند الوجدان والاتصال، وخوف شديد عند الفقدان والانفصال.

۞ **القول الثالث**: أنه مأخوذ من: «لاه يلُوه إذا احتجب»، وأنشد: [البسيط]

«لاهت[9] فما برزت[10] يوما بخارجة[11]   يا ليتها برزت[12] حتى نحييها[13]»[14]

---

(1) (م): سقطت: "على".
(2) (م) سقطت: "إن".
(3) سقطت من (م).
(4) ما بين المعقوفتين سقط في الأصل وأثبتنا الساقط من بقية النسخ.
(5) زاد (ر): تعالى.
(6) زاد (ر): تعالى هنا كذلك.
(7) (ر): وكاب.
(8) (ر): إكاب.
(9) لاهت العروس تلوه لوها: إذا احتجبت.
(10) في بعض الروايات: عرضت.
(11) في الأصل وغيره: بجارحة؟؟ والتصحيح من مصادر ضبط وتوثيق البيت.
(12) في بعض الروايات: خرجت.
(13) في بعض الروايات: "رأيناها"، وفي غيرها: "عرفناها".
(14) أورده الثعلبي غير منسوب بلفظ:
=

۞ [1]القول الرابع: أنه مشتق من: «لاهَ يلوه، إذا ارتفع»، ومنه قولهم: "لاهت الشمس"، إذا ارتفعت وأنشد[2]: [الطويل]

«ولاهكِ [قد] يغشى العشيرة[3] نوره ونورك نور في الجديدين ساطع»[4]

أي ارتفاعك وعظيم شأنك، والله ـ تعالى ـ مرتفع بالمنزلة والمكانة.

۞ **القول الخامس**: أنه «مأخوذ من الولَه، وهو[5] التحير»، يقال: أَلِه الرجل يأله إلاهاً، إذا تحير؛ فمنهم من وله قلبه في وجود معروفه ومعرفته[6]، ومنهم من وله سره في عظمته، وجلاله، وكبريائه، ومنهم من ولِه لسانه بدوام ذكره، ومنهم من ولِه في سعة رحمته، كيف انبسطت على خلقه، فسبحان من هو بالعظمة موصوف، وبالقدرة والحكمة معروف، وفي القلوب مثبت مألوف[7]، وسمي البارئ ـ تعالى ـ بهذا الاسم لأن العقول تتحير في[8] كنه[9] جماله، وجلاله، قال الشاعر: [الخفيف]

= «لاهت فما عرفت يوما بخارجة يا ليتها خرجت حتّى رأيناها»

انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 1/ 98. وأورده القرطبي بلفظ الثعلبي غير منسوب أيضا. انظر الجامع: 17/ 101.

(1) أضاف (ر) الواو هنا.

(2) (ر): وأنشدوا.

(3) في الأصل عدا (ر): للعشيرة؟؟.

(4) أورده الأخضري في "شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون" ولم ينسبه، تح: محمد ابن عبدالعزيز نصيف، 2/ 10.

(5) (م): الذي هو.

(6) (م): تعرف معرفته.

(7) (م): وفي القلب نسبة مألوف؟؟.

(8) (ق): من.

(9) سقطت الكلمة من (ق).

«قد تحيرتُ فيك خذ بيدي   يا دليلا[1] لمن تحير فيك[2]»[3]

۞ **القول السادس**: «أنه مأخوذ من العبادة، من قولهم: تألّه إذا تعبّد»، يقال: "أَلِه اللهَ العبدُ يألَهُه إلاهَةً"، بمعنى عبده عبادة، والعرب كانوا[4] يسمون الأصنام آلِهة؛ لأنهم كانوا يعبدونها، والألوهية والتألّه: التعبد، فالإله: المعبود[5]، و[أنشد رؤبة[6]][7]:   [الرجز]

«لله در الغانيات المُدَّهِ   سَبّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ من تألّهي[8]»[9]

ولما كان الباريءـ سبحانه[10] وتعالى ـ هو المعبودُ في الحقيقة، لا جرم سمي "إلها".

---

(1) (ق): دليل؟؟.

(2) في (م): فيكا، وفي بعض الروايات: فيه.

(3) ورد عند المقري في "نفح الطيب" غير منسوب، انظر: تح: إحسان عباس: 5/ 324، ونسبه الكلاباذي في "التعرف لمذهب أهل التصوف" إلى الشبلي، انظر: التعرف، ص: 108.

(4) سقطت الكلمة من (م).

(5) سقطت: "المعبود" من (م).

(6) رؤبة هو ابن العجاج التميمي (ت. 145هـ/ 762م): الراجز، من فصحاء العرب، أخذ عن أبيه وغيره، وعنه أخذ يحيى القطان وطائفة كثيرة، وكان لغويا علامة وقته، انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: رقم: 2195: 18/ 212، وياقوت الحموي: معجم الأدباء: 3/ 1312.

(7) في الأصل و(ق): كلمة غير واضحة، (ر) سقطت فيه، (م): وأنشدوا فيه.

(8) في الأصل وغيره: تأله.

(9) (لله در الغانيات): أي النساء اللواتي استغنين بجمالهن عن التجمل، أو استغنين بزوجهن عن النظر إلى غيره، (المده): و"المده" جمع: ماده،؛كركع جمع راكع، من "المده" وهو المدح؛ أي المادحات. والمعنى: لله در الغانيات المادحات، (سبّحن): أي قلن: "سبحان الله". (واسترجعن): أي قلن: "إنا لله وإنا إليه راجعون"، (من تألهي): أي بسبب عبادتي لله، من: هنا فالمعنى: سبحن واسترجعن بسبب عبادتي لله ـ عز وجل ـ. والبيت ثابت النسبة لرؤبة، انظر: ديوان رؤبة بن العجاج، بعناية وتصحيح وليام بن الورد البروسي، ص: 165، وراجع: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تح: أحمد أبو الفضل إبراهيم: 3/ 108.

(10) سقطت من (ر).

واعترض على هذا القول بأنه ـ تعالى ـ كان إلـها في الأزل، وما كان في الأزل عابد يعبده، وأنه إلـه من لا تصح منه العبادات[1] كالجمادات والبهائم.

والجواب: أن هذا إنما يلزم أن لو قلنا: "الإلـه هو المعبود"، أما إذا قلنا: "الإلـه هو الموصوف بصفات[2] لأجلها يستحق أن يكون معبودا للخلق"، زال الإشكال.

۞ **القول السابع**: «أنه مأخوذ من الإقامة»، يقال: أَلِـهتُ بالمكان، إذا أقمت فيه، وأنشد[3]: [الطويل]

«أَلِهْنَا بدار ما تبيد رسومها كأن بقاياها وشام[4] على [يد][5]»[6]

فهو ـ تعالى ـ إنما اشتق من هذا الاسم لدوام وجوده من[7] الأزل إلى الأبد.

۞ **القول الثامن**: «أن الإلـه[8] من له الإلـهية، وهو القدرة على الاختراع».

---

(1) في غير الأصل: العبادة.
(2) (م): بأوصاف.
(3) (ق) و (م): وأنشدوا.
(4) (م): وشوم.
(5) في الأصل: اليد.
(6) البيت أورده شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري في "عناية القاضي وكفاية الراضي" (حاشيته على تفسير البيضاوي) ولم ينسبه: 1/ 54، وذكره الزبيدي في "تاج العروس" دون نسبه أيضا: 36/ 325.
(7) (ر): في.
(8) زاد (ر): هو.

المسألة الثامنة:

[هل لله - تعالى - بحسب ذاته المخصوصة اسم موضوع؟]

قال الإمام فخر الدين: «اختلفوا هل لله - تعالى - بحسب ذاته المخصوصة اسم موضوع أم لا؟

فنُقل عن الفلاسفة إنكار ذلك، واستدلوا على ذلك، بأن الوضع فرع تصور الموضوع له، وذات الله - تعالى - غير معلومة، فلا يصح الوضع لها.

وأما الذين قالوا بثبوته، قالوا: لابد أن يكون ذلك الاسم أشرف الأسماء وأعظمها؛ لأنه اسم للذات[1]، ولا شيء من المعلومات أشرف من ذات الله - تعالى -، فيجب[2] أن يكون ذلك الاسم أشرف الأسماء؛ لأن الاسم يشرف بشرف مسماه، وذلك الاسم هو اسم الله الأعظم»[3].

وهؤلاء اختلفوا في تعيينه:

فمنهم من قال: إنه غير معين، بل كل اسم يذكر العبد به ربه حال ما يكون مستغرقا في معرفة الله منقطعا عن كل ما سواه، فذلك الاسم هو الاسم الأعظم[4]، واحتجوا على ذلك بوجوه:

- **الأول**: أن[5] الاسم كلمة مركبة من الحروف، اصطلحوا[6] على جعلها معرِّفة للمسمى، / فعلى هذا الاسم لا يكون له شرف في ذاته، إنما شرفه بشرف[7] [ص: 15]

(1) (ر): الذات.

(2) (م): فوجب.

(3) راجع: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 110.

(4) (م): هو اسم الله العظيم الأعظم.

(5) سقطت من (ق).

(6) (ق): فاصطلحوا، (م): واصطلحوا.

(7) (ر): في شرف.

مسماه، وأشرف الموجودات هو الله ـ تعالى ـ، فعلى هذا كل اسم ذكر العبد به ربه فذلك الاسم هو الاسم الأعظم.

- **وثانيها**: ما رُوي أن رجلا قال لأبي يزيد[1]: «أخبرني عن الاسم الأعظم[2]؟»، فقال أبو يزيد: «اسم الله الأعظم ليس له حد محدود، ولكن فرغ قلبك بوحدانيته[3]، فإذا كنت كذلك، فاذكر أي اسم شئت، فهو اسم الله الأعظم».

- **وثالثها**: ما روي عن الجنيد[4]: «أن امرأة قالت له: "ادع الله لي، فإن ابنا لي ضاع". فقال لها: "اذهبي واصبري".

فمضت، ثم عادت، فقال لها: "اصبري".

فقالت: "عيل صبري فادع لي".

فقال الجنيد: "إن كان كما قلت فاذهبي، فقد رجع ابنك".

فمضت فوجدته، ثم عادت تشكره.

فقيل للجنيد: "بم عرفت ذلك[5]؟".

فقال: بقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[6]»[7].

---

(1) أبو يزيد هو طيفور بن عيسى بن شروسان البسطامي، من أعلام صوفية القرن الثالث الهجري (188-261هـ/ 804-874م)، يلقب بـ"سلطان العارفين"، روى عن السدي، وجعفر الصادق، السلمي، انظر: طبقات الصوفية، رقم: 8، ص: 67.

(2) في طرة الأصل، وفي (ق) و(ر) و(م): عن اسم الله الأعظم.

(3) في غير الأصل: لوحدانيته.

(4) أبو القاسم الجنيد بن محمد الخزاز القواريري، الصوفي الكبير المشهور عاش: (221-297هـ/ 836-910م).

(5) (م): ذاك.

(6) النمل/ 64.

(7) هذه القصة أوردها القشيري في "الرسالة": 2/ 421.

ومنهم من قال[1]: الاسم[2] الأعظم لله ـ تعالى ـ[3] هو معيّن، والقائلون[4] بهذا القول فريقان:

- **الفريق الأول**: قالوا: إنه غير معلوم للخلق.
- **والفريق الثاني**: قالوا: إنه معلوم للخلق.

فأما الفريق الأول: فاستدلوا بما رُوي في بعض الأخبار أن «لله ـ تعالى ـ أربعة آلاف اسم، ألف لا يعلمها إلا الله، وألف لا يعلمها إلا الله ـ تعالى ـ[5] والملائكة، وألف لا يعلمها إلا الله ـ تعالى ـ[6] والملائكة والأنبياء، وأما الألف الرابعة[7]: فإن المؤمنين يعلمونها، فثلاثمائة منها في التوراة، وثلاثمائة [8]في الإنجيل، وثلاثمائة[9] في الزبور، ومائة في الفرقان، تسعة وتسعون[10] ظاهرة، وواحد مكتوم، من أحصاها دخل الجنة»[11]، فهذا يدل على أنه غير معلوم.

وأما الفريق الثاني: القائلون بأنه معلوم للبشر، فاختلفوا فيه على أقوال:

---

(1) (ق): ومنهم قال؟؟ (ر): ومنهم الاسم.
(2) (ق) و(م): اسم الله.
(3) (م): سقط: لله تعالى.
(4) (ق): قائلون؟؟.
(5) سقطت كلمة: "تعالى" من (ق) و(ر) و(م).
(6) سقوط "تعالى" في (ق) و(ر) و(م).
(7) (ق): الرابع.
(8) أضاف (ق): منها.
(9) زاد (ق) هنا: منها أيضا.
(10) في الأصل: وتسعين.
(11) راجع: الرازي: مفاتيح الغيب: 22/ 14.

[1]الأول: «أن اسم الله الأعظم، هو قولنا[2]: "الله"، والدليل على ذلك: الوجوه المذكورة[3] قبل هذا في إضافة الحمد إلى هذا الاسم، وتلك الوجوه كلها تدل على أنه أشرف الأسماء، فيكون هو اسم الله الأعظم».

القول الثاني: «إن الاسم الأعظم هو قولنا: "هو"، والدليل على ذلك أن هذا الاسم فيه لطائف تدل على شرفه، وهو عند أهل الإشارة نهاية[4] التحقيق، وله هيبة عظيمة، ولذلك إذا أرادوا المبالغة في الدعاء قالوا: "يا هوُ"، "يا من لا هو إلا هو"، "يا من به هوية كل هو"».

اللطيفة الأولى: إن «هو» مركب من حرفين، الهاء والواو، والهاء هو الأصل، والواو زائدة[5]، بدليل سقوطه في التثنية والجمع، فيقال: "هما"، "هم"، والهاء حرف واحد، يدل على الواحد الحق، وليست هذه الخاصية لغيره من الأسماء.

اللطيفة الثانية: إن «الهاء»[6] من حروف الحلق، وهي[7] أول مخارج الحروف، وهي باطن، و«الواو» من حروف الشفتين، وهي آخر مخارج الحروف، وهي من الحروف الظاهرة، فهذان الحرفان يدلان على أن ابتداء كل حادث منه، وانتهاء كل حادث إليه، ويدلان أيضا على أنه ـ تعالى ـ هو الأول والآخر، والظاهر والباطن، فالأول: إخبار عن قدمه، والآخر[8]: إخبار عن بقائه واستحالة عدمه.

---

(1) أضاف (م): القول.

(2) (ر): قولك.

(3) (م): المتقدمة.

(4) (ق): مثابة.

(5) (ق): زيد، (ر) و(م): زائد.

(6) (ر) و(ق): إنه.

(7) (ق): وهو.

(8) (ق): والثاني.

[1]اللطيفة الثالثة: أن «هو» كناية عن فرد موجود على سبيل الغنية عن جميع الممكنات:

- أما الوجود: فله بذاته ومن[2] ذاته، [ولغيره[3] ومن[4] غيره][5].

- وأما الفردانية: فهو الفرد المطلق من كل الوجوه، ليس إلا هو.

- وأما الغنية عن [6]الممكنات: فلأنه يستحيل أن يكون حالا بغيره[7]، ومحلا لغيره، فإذن لا مناسبة بينه وبين الممكنات.

فثبت أن الصفات التي يدل عليها قولنا: «هو»، لا تليق إلا به ـ تعالى[8] ـ، فكانت هذه الكلمة أخص الأسماء به ـ تعالى ـ.

ويحكى عن بعض العارفين أنه قال: «رأيت بعض الواهين[9]، فقلت له: "ما اسمك؟".

فقال[10]: "هو".

فقلت له: "من أنت؟".

---

(1) أضاف (ق) الواو هنا.
(2) "من": بإسقاط الواو في (ر).
(3) (ق): وبغيره.
(4) (ر): بدون واو.
(5) ساقط في (م).
(6) (ر): زاد: كل.
(7) في الأصل وفي (ق) و(م): لغيره.
(8) (م): ـ سبحانه وتعالى ـ.
(9) (ق) و(م): الوهين.
(10) زاد (ر): لي.

فقال: "هو".

فقلت له: "من أين جئت؟".

فقال: "هو"؟.

فقلت له: "من تعني بذلك؟".

فقال: "هو".

فما سألته عن شيء، إلا قال[1]: "هو".

فقلت له: "لعلك تريد" الله".

فصاح صيحة فمات ـ رحمه الله[2] ـ»[3].

[ص: 16] **القول الثالث**: إن اسم الله الأعظم هو قولنا: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ / ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[4]، ويدل عليه ما رُوي عن[5] أبي بن كعب[6]، سأل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يعلمه اسم الله الأعظم، فقال: (هو في قوله[7]: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[8]).

---

(1) زاد (ر): لي.

(2) (م): رحمة الله عليه.

(3) نقله القشيري، انظر: سعد بن عبد الرحمن ندا، مفهوم الأسماء والصفات، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ع: 58: 117.

(4) البقرة/ 253.

(5) (ر): أن.

(6) ابن قيس، الصحابي الجليل، وكاتب الوحي: (ت.30هـ/ 649م).

(7) (ر): قولك.

(8) لم تثبت هذه الرواية لأبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ في الصحيح وغيره.

القول الرابع: إن اسم الله الأعظم مذكور في الحروف المذكورة في أوائل السور، يروى[1] عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أنه كان إذا صعب عليه أمر قال: «ياكهيعص، ياحم عسق»[2].

القول الخامس: يروى عن زين العابدين[3]، أنه قال: "سألت الله[4] أن يعلمني الاسم[5] الأعظم الذي إذا دعي به أجاب[6]"، فقيل له في النوم، قل: "اللهم إني أسألك: الله، الله، الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم"»، قال[7]: "فما دعوت الله به إلا رأيت النجح"»[8].

وذكر الأستاذ أبو القاسم القشيري[9] حديثا مسندا عن أنس بن مالك[10] قال: (كان

---

(1) (ق): وروي، (ر): ويروى.

(2) مما نقل عن علي في هذا المعنى ما عزاه إليه المزي في "تهذيب الكمال" في ترجمة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني عن فاطمة بنت علي: 29/ 284، وانظر أيضا: الطبري، جامع البيان، تح: أحمد محمود شاكر: 18/ 14، وذكر صاحب ابن أبي الحديد في: "شرح نهج البلاغة" أنه قد: «روى سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباتة قال: "ما كان علي ـ عليه السلام ـ في قتال إلا نادى: "يا كهيعص""»، انظر: النهج، تح: محمد عبد الكريم النمري: 1/ 1722.

(3) (ق): علي بن الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ السجاد، واشتهر بـ"زين العابدين" (38-95هـ/ 658-713م)، الإمام الرابع لدى الشيعة، وهو عند أهل السنة سيد شباب أهل الجنة، وله من الفضل والعلم ما لا ينكره أحد، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 5/ 227.

(4) زاد (ر): عز وجل.

(5) (ق): اسم الله.

(6) (ق) و(م) زادا: وإذا سئل به أعطي.

(7) (م): فقال.

(8) انظر: ابن حجر، فتح الباري: 11/ 225.

(9) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك أبو القاسم القشيري إمام الصوفية، وصاحب "الرسالة القشيرية" في علم التصوف، فقيه، مفسر، محدث، أصولي، أديب وشاعر، عاش بين: (376هـ-465هـ/ 986-1074م).

(10) (ر): ـ رضي الله عنه ـ.

رجل على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ يتجر من المدينة إلى الشام وحده، فعرض له لص، فقال[1]: "شأنك بالمال[2]".

فقال[3] اللص: "المال مالي، وإنما أريد نفسك".

فرفع التاجر يديه[4] وقال: "يا ودود يا ودود، يا ذا العرش المجيد، يا مُبدي يا معيد، يا فعال لما يريد، أسألك بنور وجهك الذي ملأ أركان عرشك، وأسألك بقدرتك التي قدرت بها على[5] خلقك، وبرحمتك التي وسعت كل شيء، لا إله إلا أنت، يا مغيث أغثني"، ثلاث مرات[6].

فلما فرغ من دعائه، إذا بفارس وبيديه حربة من نور، فطعن بها اللص طعنة أسقطه في الأرض، فقال له التاجر: "من أنت؟".

فقال[7]: "أنا مَلَك من السماء الثالثة، حين دعوتَ الأولى[8]، سمعنا لأبواب السماء قعقعة، فقلنا: أمر حدث، ثم دعوت الثانية، ففُتحت أبواب السماء ولها شرر كشرر[9] النار، ثم دعوت الثالثة، فهبط جبريل ـ عليه السلام ـ وهو ينادي: من لهذا المكروب، فدعوت ربي[10] أن يوليني قتله، واعلم[11] يا عبد الله أن من دعا بدعائك هذا في كل

(1) (ق) و(ر): زادا: له.
(2) (ق): كأنك تريد المال.
(3) (ق) و(ر): زيادة: له.
(4) في (ر): يده .
(5) (ر) زاد: جميع.
(6) (م): ثلاثا.
(7) (ق) و(ر): قال.
(8) (ر): بدعوة الأمان.
(9) (ق): شرار؟؟.
(10) (ق): الله.
(11) أسقط (ق) "الواو" هنا.

ربة، وشدة فرّج الله عليه وأغاثه[1]"[2].

قال: فجاء التاجر سالما إلى المدينة، ودخل على النبي ـ ﷺ ـ، وأخبره بالقصة[3]، قال ـ عليه السلام ـ[4]: (لقد لقنك الله أسماءه الحسنى التي[5] إذا دُعي بها أجاب وإذا سئل بها[6] أعطى)[7]»[8]ـ[9].

---

1) (م): وأعانه.
2) هذا الجزء من القصة ذكره ابن حجر في "الإصابة"، مع بعض الاختلاف في الألفاظ، انظر: رقم: 10551: 7/ 313.
3) (ر): بالقضية.
4) (ر): عليه الصلاة والسلام.
5) (ق) و(م): الذي.
6) سقطت من: (ق).
7) هذا الحديث أورده ابن بن أبي الدنيا في كتاب: "الهواتف" وفي كتاب: "مجابو الدعوة" (وكتب ابن أبي الدنيا من مظان الضعيف والموضوع)، ورواه اللالكائي في "كرامات الأولياء"، ولم ينقلا فيما ذكراه: «فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: (لقد لقنك الله أسماءه الحسنى التي إذا دعي بها أجاب، وإذا سئل بها أعطى)». ولكن ذكرا في آخره قول أنس بن مالك: «فاعلم أنه من توضأ وصلى أربع ركعات ودعا بهذا الدعاء استجيب له مكروباً كان أم غير مكروب». انظر: عبد الرحيم السحيم، الفتاوى العامة: 1/ 228.
8) القشيري، الرسالة القشيرية، تح: عبد الحليم محمود، محمد بن الشريف، 2/ 423.
9) الواقع أن العلماء اختلفوا في تعيين اسم الله الأعظم على أربعة عشر قولاً، وقد ساق الحافظ هذه الأقوال في "الفتح"، وذكر لكل قول دليله، وأكثر هذه الأقوال تستدل بالأحاديث، ولكن بعضها استند إلى مجرد الرأي، مثل القول الثاني عشر؛ فإن دليله: (أن فلاناً سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم، فرأى في النوم؛ (هو الله، الله، الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم!!)) (نسبه الفخر ـ كما عرفنا ـ إلى زين العابدين). وتلك الأحاديث ـ كما يذكر الألباني ـ منها الصحيح، ولكنه ليس صريح الدلالة، ومنها الموقوف، ومنها الصريح الدلالة؛ وهو قسمان: قسم صحيح صريح، وهو حديث بريدة: (الله لا إله إلا هو، الأحد الصمد الذي لم يلد ...) إلخ (أخرجه أبو داود: (رقم: 1493:1/ 89)، والترمذي: (3475: 5/ 515)، وابن ماجة: (رقم: 2/ 1267)، وابن حبان: (رقم: 893: 3/ 176)، والحاكم: (رقم: 1858: 1/ 683) من حديث بريدة). قال الحافظ ابن حجر: «وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك» (فتح الباري: 11/ 225). والقسم الآخر: صريح غير صحيح، بعضه مما صرح الحافظ بضعفه؛ كحديث القول الثالث عن عائشة في ابن ماجه: (3859)، وبعضه مما سكت عنه؛ فلم =

المسألة التاسعة:

في تفسير المشايخ لهذا الاسم.

قال الواسطي[1]: «ما دعا الله ـ عز وجل ـ أحد باسم من أسمائه إلا ولنفسه في ذلك نصيب، إلا قوله: «الله»[2] فإن هذا الاسم يدعوه إلى الوحدانية، وليس للنفس[3] فيه نصيب»[4].

وقال جعفر بن محمد الصادق[5]: «الله اسم تام، فيه[6] أربعة أحرف: الألف: وهو عمود التوحيد، واللام الأولى: لوح الفهم، والثانية: لوح النبوة، والهاء: النهاية[7] في الإشارة»[8].

= يُحسّن! كحديث القول الثامن من حديث معاذ ابن جبل في الترمذي. قال الألباني: «وهناك أحاديث أخرى صريحة لم يتعرض الحافظ لذكرها ولكنها واهية، وهي مخرجة هناك بأرقام: (2772 و2773 و2775). "الضعيفة": (13/ 1/ 278-80)»، انظر: موسوعة محمد ناصر الدين الألباني، صنعه: شادي ابن محمد بن سالم آل نعمان: 6/ 205.

(1) الصوفي الواسطي هو أبو بكر محمد بن موسى الواسطي، خراساني الأصل من فرغانة ولذلك عرف بـ"ابن الفرغاني"، صحب الجنيد والنوري، أقام بمرو ومات بعد العشرين والثلاثمائة. انظر: السلمي، طبقات الصوفية، ص: رقم: 52، ص: 232.

(2) زاد (ر): تعالى.

(3) (ق): لنفس.

(4) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 26.

(5) أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (80-148هـ/ 702-765م)، من ذرية الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو سادس أئمة الشيعة الإثنا عشرية، والخامس عندالإسماعيلية، وإليه ينسب انتشار مدرستهم الفقهية، ولهذا تسمى الإمامية بالجعفرية، وقد روى عنه علماء السنة الذين يعتقدون فيه اعتقادات مخالفة لما يعتقده الشيعة. انظر عنه مثلا: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 6/ 362.

(6) سقطت من (ر).

(7) (ر): الناهية؟؟.

(8) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 31.

«وسئل الحسين[1] بن منصور[2]: "هل ذكره أحد على الحقيقة؟".

فقال: "كيف يذكر عن الحقيقة من لا أمر لكونه، ولا علة لفعله. ليس له درّاك، ولا لغيبه هتّاك، له من الأسماء معناها، ومن الحروف فحواها[3]، إذ الحروف مبدوعة[4]، والأنفس مصنوعة»[5].

[وقيل: «الوله كلمة من إظهار اسمه: "الله"[6] يوله به [المحبّون][7]، حين عجزوا[8] عن[9] علم شيء منه»][10].

حُكي عن أبي الحسن[11] النوري[12] أنه بقي في منزله سبعة أيام، لم يأكل ولم يشرب، ويقول في ولَهِه[13]: "الله الله" وهو قائم يدور، فأُخبر الجنيد بذلك، فقال: "[أمحفوظ هو][14] في أوقاته؟".

---

(1) (ق) و(ر): الحسن.

(2) أبو عبد الله الحلاج.

(3) في غير الأصل: مجراها.

(4) (ر): عبارة؟؟.

(5) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 28.

(6) كرر (ق) ذكر اسم الجلالة.

(7) في الأصل: المجنون؟؟.

(8) (ق): عجزنا.

(9) (ر): على.

(10) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(11) (ق): ابن الحسين، (ر) و(م): الحسين.

(12) أبو الحسين النوري هو أحمد بن محمد البغوي المعروف بابن البغوي، من أعلام التصوف السني في القرن الثالث الهجري (ت.295هـ/ 907م)، بغدادي المنشأ والمولد، خراساني الأصل، صاحب السري السقطي، وكان من أقران الجنيد. انظر السلمي، طبقات الصوفية، رقم: 22، ص: 135.

(13) (ق): ولوهه.

(14) كلام غير واضح في الأصل.

فقالوا: "إنه يصلي الفرائض".

فقال: "الحمد لله الذي لم يجعل للشيطان عليه سبيلا".

ثم قال: "تعالوا نزوره، إما نستفيد[1] منه، أو نفيده".

فدخل[2] عليه في ولَـهِه، فقال: "يا أبا الحسن[3]، ما الذي دهاك؟".

فقال: "أقول: الله، الله ، زيدوا عليّ".

فقال الجنيد: "هل قولك: الله، بالله؟ أم[4] قولك: الله، بقولك؟ إن كنت القائل الله بالله، فلست القائل له، وإن كنت تقوله[5] بنفسك، [فأنت مع نفسك][6]، فما معنى الولَه".

فقال له: "نعم المؤدب أنت".

فسكت[7] عن وهه»[8].

وكتب أبو سعيد الخراز[9] إلى بعض[10] إخوانه: «[هل][11] هو إلا الله، وهل يقدر

(1) (ر): تستفيد؟؟.
(2) (ق): فدخلوا.
(3) (ر) و(م): الحسين.
(4) (ر): أو.
(5) (ر): تقول.
(6) سقطت من (ر).
(7) (ق) و(ر) و(م): فسكن.
(8) انظر: السلمي، حقائق التفسير: 1/ 30.
(9) أبو سعيد أحمد بن عيسى الخراز، من مشايخ أعلام التصوف في القرن الثالث الهجري (ت.286هـ/ 899م)، من أهل بغداد، نسبته إلى خرز الجلود، قيل أول من تكلم في علم الفناء والبقاء. من كتبه: "كتاب الصدق". انظر: السلمي، طبقات الصوفية، رقم: 34، ص: 183.
(10) (ر): لبعض.
(11) سقطت في الأصل.

أحد[1] أن يقول: الله إلا الله، / وهل يرى الله إلا الله، [وهل يعرف الله إلا الله][2]، [ص: 17]
[وهل كان قبل الخلق إلا الله][3]، وهل كان إلـها في السماوات والأرضين[4] [وما بينهما][5] إلا الله، ولم يكونوا فكانوا بالله ولله[6]»[7].

وقال بعض البغداديين: «ليس الله ما يبدو لكم، ووالله[8]، والله[9] ما هذا هو الله، هذه[10] حروف تبدو لكم وبكم، فإذا تمعّنت فمعناها[11] هو الله»[12].

وقال أبو سعيد الخراز: «رأيت حكيما من الحكماء، فقلت له: "ما غاية هذا الأمر؟".

فقال: "الله".

قلت[13] له: "فما معنى قولك: الله؟".

---

(1) سقطت الكلمة من (ق).
(2) ساقط من (م).
(3) سقط في (ق).
(4) (ر): الأرض.
(5) ساقط من (ق).
(6) "لله" سقطت في (م).
(7) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 31.
(8) (ق): والله.
(9) (ر): ووالله.
(10) (م): وهذه.
(11) في الأصل: فمناها؟
(12) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 31.
(13) (ق): فقلت.

قال: "نقول[1]: اللهم دلني عليك، وثبتني عند وجودك، ولا تجعلني ممن يرضى بجميع ما هو دونك، وأقر فؤادي عند لقائك[2]"»[3].

(1) في غير الأصل: تقول.

(2) سقطت من (م).

(3) السلمي، حقائق التفسير: 1/ 31.

الفصل الثالث: في لفظة: «الرب»

ويشتمل الكلام فيه[1] على[2] أربع[3] مسائل:

المسألة الأولى:

في مورده شريعة

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «اعلموا أن هذا الاسم من أصول الأسماء، وأمهات الصفات، وهو في أسماء الأفعال[4] عديل قولنا: "الله" في أسماء الذات، وإن كان قولنا: "الله" يعطى[5] الأسماء كلها المتعلقة[6] بالذات وبالأفعال؛ ألا ترى أنك تقول: "إله العالمين"، و"إله السماوات والأرض"، وقد ورد هذا الاسم في القرآن[7] والسنة، وأجمعت[8] عليه الأمة، إلا أنه لم يرد في حديث أبي هريرة [المفسّر] من طريق شعيب[9]، وورد من طريق عبد العزيز[10]»[11].

---

(1) (ر): فيها.

(2) (ر): في.

(3) (ق): أربعة؟.

(4) (ر): أسماء الله تعالى.

(5) في الأصل: يغطي.

(6) (م): المتعلقات.

(7) (ر): الكتاب.

(8) (ق): اجتمعت.

(9) يقصد طريق: صفوان بن صالح حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

(10) يريد: طريق عبد العزيز بن الحصين عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

(11) ابن العربي، الأمد الأقصى: 2/ 278.

المسألة الثانية:

في شرحه لغة.

[1]اعلم أن هذا الاسم وزنه فَعِل (بكسر العين)، وليس وزنه فعْل (بسكون العين)، لأنهم قالوا: أربابا، وأفعال لا يكون جمعا[2] لفعْل، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[3]، فهذا جمع رب، وقد يجمع في الكثير على فعول، قالوا: ربوب، ولو كان وزنه فعْلا[4] لجُمع في القليل على أفعل، مثل: كفّ وأكفّ، ولا يصح أن يقال: [5]وزنه فعَل (بفتح العين)؛ إذ لو كان كذلك، لأظهر[6] التضعيف، قالوا: طللاً وشررا[7]، لأن فعْلاً في الأسماء لا يدغم، [وإنما يدغم][8] فعِل وفعُل (بكسر العين وضمها)، وإذا تقرر هذا، فقد[9] ذكر العلماء فيه ستة أقوال:

الأول[10]: أن[11] الربّ[12] هو "**المعبود**"، يدل عليه حديث عذاب القبر، حيث يقال له: (من ربّك؟)[13]، المراد: من معبودك؟ قال الشاعر: [الطويل]

---

(1) (م): زاد: فنقول.
(2) سقطت من (ق).
(3) آل عمران/ 63.
(4) (ر): فعل.
(5) (ر): في وزنه.
(6) (م): لظهر.
(7) في الأصل: شرر.
(8) سقط من (ق).
(9) (ر): فنقول قد .
(10) (ق): الأولى؟؟.
(11) (ر): سقطت أن.
(12) كلمة غير واضحة في (ق).
(13) أخرجه مسلم عن البراء بن عازب: (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من =

«أرب يبول الثعلبان برأسه   لقد هان[1] من بالت عليه الثعالب»[2]

[أراد: معبود[3] يكون بهذه الحالة][4].

والثاني: أن الرب هو "المالك"، ومن ذلك قول يوسف الصديق ـ عليه السلام ـ[5]: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾[6]، و[7]: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾[8]، ومنه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ[9]: (أن تلد الأمة ربها وربتها[10])[11]؛ يعني من يكون مولاها و[12]مالكها في

= الجنة والنار)، رقم: 2871: 4/ 2201.

(1) وفي رواية القرطبي: ذل.

(2) ذكروا أن صنم: "سواع" كان لبني سليم بن منصور؛ فبينما كان غاوي بن ظالم السلمي عند الصنم؛ إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنما، فبالا عليه، فأنشد هذا البيت، ثم قال: "يا معشر سليم، لا والله هذا الصنم لا يضر ولا ينفع، ولا يعطي ولا يمنع؛ فكسره"، ولحق بالنبي عام الفتح؛ فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "ما اسمك؟" فقال: غاوي ابن عبد العزى، فقال: "بل أنت راشد بن عبد ربه"، وعقد له على قومه. وقيل: إن هذا البيت لعباس بن مرادس السلمي، وقيل لأبي ذر الغفاري. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح: محمد عبدالقادر عطا: 1/ 234، وجواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: 11/ 259.

(3) (ق): معبودا.

(4) سقطت من (م).

(5) (ر): على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، (م): صلى الله عليه.

(6) يوسف/ 42.

(7) (م): وقوله.

(8) يوسف/ 23.

(9) (ر): عليه الصلاة والسلام.

(10) (ر): ربتها وربها، (م): ربتها ، وفي طرته: أو رباها.

(11) جزء من حديث جبريل المشهور، رواه البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة: (كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن الإيمان والإسلام والإحسان، رقم: 50: 1/ 19 بلفظ: (إذا ولدت الأمة ربها)، وأخرجه أيضا في (كتاب التفسير، باب ـ إن الله عنده علم الساعة ـ) عن أبي هريرة، رقم: 4777: 6/ 115 بلفظ: (إذا ولدت المرأة ربتها).

(12) زاد (ق): وربها.

الحسب[1]، وهو[2] ولدها، ومنه قول النابغة[3]: [الطويل]

«**تخب[4] إلى النعمان حتى تنالَه فدى[5] لك من رب طريفي[6] وتالدي[7]**»[8]

والثالث: أن الرب هو "**السيد**"، وكذلك فسّر ابن عباس ﴿رب العالمين﴾، [معناه: سيد العالمين][9]، ومنه قول الأعشى[10]: [الطويل]

«**وأهلكن يوما رب كندةَ[11] وابنَه وربّ معَدّ[12] بين خَبْتٍ[13] وعرْعر[14]**»[15]

(1) (ق): في الحساب؟.

(2) "وهو" سقطت في (م).

(3) النابغة الذبياني (535-604م)، هو زياد بن معاوية من غيظ بن مرة من ذبيان، من شعراء الجاهلية، وكنيته أبو أمامة، لقب بالنابغة لنبوغه في الشعر وهو كبير دفعة واحدة بعد أن أحكمته التجارب ومشى به السن. وهو أحد الأشراف الذين غض الشعر منهم، ويعد من شعراء الطبقة الأولى مع امرئ القيس، وكانت تضرب له قبة بسوق عكاظ فتأتيه الشعراء تعرض عليه أشعارها فيفاضل بينهم. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، رقم: 2315: 19/ 221.

(4) في الأصل: تحن؟؟ والتصحيح من (ق).

(5) (ق): فرى لك.

(6) (م): طرف.

(7) الطريف: هو المال المستحدث. والتالدي: المال العتيق الذي ولد عندك.

(8) هذا البيت أنشده النابغة في النعمان بن الحارث، انظر: ديوان النابغة، تح: محمد أبو الفضل، ص: 140.

(9) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

(10) أعشى قيس (-74-5هـ/ 570-629م) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحى، أحد الأعلام من شعراء الجاهلية وفحولهم، عاش عمراً طويلاً وأدرك الإسلام ولم يسلم، ولقب بالأعشى لضعف بصره، وعمى في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة، وفيها داره وبها قبره. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: 61/ 327.

(11) هو أبو امرئ القيس.

(12) هو حذيفة بن بدر.

(13) المستوي من الأرض.

(14) اسم شجر.

(15) هذا البيت نسبه إلى لبيد بن ربيعة: الطبري في "جامع البيان": 1/ 141، وابن عطية في "المحرر =

والرابع: الرب هو "**المصلح**" للشيء، القائم عليه بتدبيره، وإتمام ما لابد له منه، ومنه قولهم: أديم مربوب، أي مصلح، قال الشاعر: [البسيط]

«كانوا كسالئةٍ حمقاءَ إذ حَقنت سِلاءها[1] في أديم[2] غير مربوب[3]»[4]

والخامس: [5]الرب بمعنى "**المربي**"، تقول العرب في تصريفه: "ربَّ الشيء يربّه[6] ربابة وربوبا"[7]، فهو رب، وتقول العرب: "ربُّ البيت"، أي القائم بأموره، وسُمّي العلماء «ربانيين»[8]، لأنهم يربون الناس بصغار العلم قبل كباره، قال الشاعر[9]: [الطويل]

«يرب[10] الذي يأتي من الخير كله إذا فعل المعروف زاد وتمما»[11]

= الوجيز": 1/ 67، ونسبه الثعلبي في "الكشف والبيان" إلى الأعشى/ 1/ 109. والصواب أنه للبيد، انظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، عناية: حمدو طماس، ص: 46.

(1) (ق) و(م): سماها. وسلأ السمن يسلؤه: طبخه وعالجه فأذاب زبده. والسلاء، بكسر السين: السمن.

(2) (م): ادم.

(3) المربوب: المطلي بالرب، أي أنه يرشح.

(4) هذا البيت للفرزدق، انظر ديوانه، شرح وضبط: علي فاعور، ص: 26.

(5) زاد (م): أن.

(6) (م): يربيه.

(7) (م): وربيا.

(8) (م): ربانيين.

(9) زاد (ق) و(ر): في معنى ذلك.

(10) في الأصل: يربى؟؟

(11) هذا البيت ذكره الواحدي في "التفسير البسيط" غير منسوب: 1/ 486. ولم ينسبه الثعلبي في "الكشف والبيان" حيث ذكره بلفظ:

«يربّ الذي يأتي من العرف إنه إذا سئل المعروف زاد وتمّما»

1/ 110.

والسادس: أن الرب هو "**الثابت**"، من غير إثبات أحد، يقال: أرب وألب[1] [ص: 18] بالمكان؛ إذا أقام فيه[2]، وفي الحديث/ أنه ـ عليه السلام ـ[3]: (كان يتعوذ بالله من فقر مرب أو أو ملب)[4]، المرب[5] والملب: المفقر[6] الملزق[7] بالأرض، وهو[8] كقول الناس: "لزق[9] فلان بالأرض"؛ إذا افتقر.

المسألة الثالثة[10]:

في شرحه حقيقة وعقدا

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «فالذي[11] يدل عليه الاشتقاق ويعضّده المعنى، أن يكون الرب هو المصلح، وإليه يرجع المالك والسيد، فإن كل[12] مالك وسيد رب مصلح، يقوم بالمعاش، ويرب في صلاح الحال، ومنه رب البيت؛ أي القيم[13] بأموره، الجالب لمصالحه، فثبت أن الرب هو المصلح المربي على العموم في الصفات والأحوال

---

(1) سقطت الكلمة في (ق) و(م).

(2) (ق): قام به.

(3) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(4) هكذا في لسان العرب لابن منظور: 1/ 403، وانظر: ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث والأثر، تح: محمد زهري النجار، ص: 7.

(5) (م): والمرب.

(6) (ق) و(ر): المقعد.

(7) (ق): الملزف؟ (ر): المزلق؟.

(8) في غير الأصل: وهذا.

(9) (ق): قد لزف؟، (ر): قد زلق؟.

(10) (ق): الثانية؟؟.

(11) (ق) و(ر) و(م): الذي.

(12) (ق): كان؟؟.

(13) (ق): القائم.

والأعيان، وإذا ثبت أن الرب هو المصلح للأشياء، فهو من صفات الأفعال، ويكون اسم الرب في أسماء الأفعال، عديل قولنا: "الله" في أسماء الذات؛ لأن هذا يتناول جميع الأفعال، كما يتناول ذلك جميع الأسماء، ولذلك فرق بينهما في الحمد، [فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[1]،][2] فقوله[3]: ﴿الحمد﴾ يعم الثناء لجميع صفات الكمال، وقولك: "الله" يعم جميع الأسماء، وقولك: "رب العالمين" يعم جميع الأفعال، ولهذا صار هذا الكلام فاتحة الكتاب، وخاتمة[4] كلام أهل البيان، لعموم تناوله للخالق[5] والمخلوق، والفاضل والمفضول»[6].

وقال بعض العلماء: «الرب هو الخالق ابتداء، والمربي غذاء، والغافر انتهاء»، وهذا أيضا راجع إلى المصلح.

وقال الإمام فخر الدين: «المربي على قسمين:

أحدهما: أن يربي شيئا ليربح عليه المربِّي، والثاني: أن يربيه ليربح المربَّى [على المربِّي][7]، وتربية كل الخلق على القسم الأول؛ لأنهم إنما يربون غيرهم ليربحوا عليه، إما ثوابا، وإما ثناء.

والقسم الثاني: هو الحق ـ سبحانه وتعالى ـ، كما قال: "خلقتكم لتربحوا عليّ لا أن[8] أربح

---

(1) الفاتحة/ 1.

(2) (ق): في الحمد لله رب العالمين.

(3) (ق): قولك، (م): فقولك.

(4) (ر): وخاتمته؟؟.

(5) (ق): للخلق.

(6) انظر: ابن العربي، الأمد الأقصى، 2/ 281.

(7) سقطت من (ق).

(8) (م): أنا؟؟.

عليكم"، فهو ـ تعالى ـ يرب[1] ويربي[2] ويحسن، بخلاف غيره من المربين[3]، ووجه المخالفة بينهما من وجوه:

- **أحدها**: أن غيره إذا ربا فبقدر[4] تلك التربية يظهر النقصان في خزانته وماله، والرب ـ تعالى ـ يتعالى عن النقصان[5] كما قال: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[6].

- **وثانيها**: أن غيره إذا ألح[7] عليه الفقير بغضه[8] وحرمه[9]، والله ـ تعالى ـ يحبه ويعطيه.

- **وثالثها**: أن الله ـ تعالى ـ يربي عبيده[10] لا لغرضِ نفسه، بل لغرضهم، وغيره يربي لغرض نفسه.

- **ورابعها**: أن غيره[11] إذا لم يطلب منه لم يعط، والرب ـ تعالى ـ يعطي من غير سؤال.

- **وخامسها**: أن غيره ينقطع إحسانه، وإحسان الله ـ تعالى ـ لا ينقطع[12] البتة.

---

(1) (ق): يربي؟؟.
(2) سقطت من (ر) و(م).
(3) في الأصل: المؤمنين، والتصحيح من بقية النسخ.
(4) (ق) و(ر): فيقدر؟؟.
(5) (ق): تعالى عن النقصان، (ر): يتعلى عن النقصان.
(6) الحجرات/ 21.
(7) (ق): لَـمَّ.
(8) (م): يغضبه.
(9) في الأصل: وأخدمه؟؟ (م): أكرمه، وهو مناقض لكلام المؤلف؟؟.
(10) (ر): عباده.
(11) سقطت "أن غيره" من (م).
(12) (ق): تنقطع؟؟.

- وسادسها: أن إحسان الرب[1] ـ تعالى ـ عام لجميع الخلائق، وغيره ليس كذلك»[2].

المسألة الرابعة:

في ذكر فوائد تتعلق بهذا الاسم.

⊛ **الفائدة الأولى**: تربية الله ـ تعالى ـ للعبد كثيرة:

- منها: أنه لما وقعت[3] قطرة النطفة من صلب الأب إلى رحم الأم، فانظر كيف رباها حتى صارت علقة أولا، ثم مضغة ثانية، ثم تولّدت عنه[4] أعضاء مختلفة مثل العظام والغضاريف[5] والرباطات والأوتار والأوردة[6] والشرايين[7]، ثم اتصل البعض بالبعض، ثم حصل في كل[8] [واحد منها[9]][10] نوع خاص من أنواع القوى، فحصلت القوة الباصرة في العين، والسامعة في الأذن، والناطقة في اللسان، فسبحان[11] من أسمع بعظم، وأبصر بشحم، وأنطق بلحم[12].

---

(1) (ق): رب؟؟.
(2) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 199 وما بعدها.
(3) (م): وفق؟؟.
(4) (ق): منه.
(5) في غير (ر) و(م): الغطاريف.
(6) (ق): سقطت "واو" العطف.
(7) (ق) و(م): والشراين.
(8) (م): لكل.
(9) في الأصل: منهما.
(10) سقطت من: (م).
(11) سقطت الفاء من: (ق).
(12) (ق): بحلم؟؟.

- ومنها: أن[1] الحبة إذا وقعت في الأرض ووصلت نداوة الأرض إليها[2]، انفتحت[3] وانشقت من أعلاها وأسفلها، أما الشق الأعلى، فيخرج منه الجزء الصاعد من الشجرة، ويحصل له بذلك ساق، ثم يتفصل[4] من ذلك الساق أغصان كثيرة، ثم يظهر على تلك الأغصان الأنوار أولا، ثم الثمار[5] ثانيا، ويحصل لتلك الثمار أجزاء مختلفة بالكثافة واللطافة، وهي[6] القشور واللبوب[7] و[8] الأدهان. وأما الجزء الغائص عن[9] الشجرة، فإن تلك العروق تنتهي إلى أطرافها، وتلك الأطراف تكون في اللطافة كأنها مياه منعقدة، / ومع لطافتها فإنها تغوص في الأرض، وأودع الله فيها قوى جاذبة، [ص: 19] تجذب الأجزاء اللطيفة من الطين إلى نفسها، والحكمة في هذه التدبيرات[10]، تحصيل ما يحتاج إليه الإنسان من الغذاء والإدام والفواكه والأشربة، وقد نبه الله ـ تعالى ـ[11] على ذلك: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبّاً ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلأَرْضَ شَقّاً﴾، إلى آخر الآية[12].

- ومنها: أنه وضع الأفلاك[13] سببا لحصول مصالح العباد، فخلق الليل ليكون سببا للراحة، والنهار سببا للمعاش، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلذِے جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً

---

(1) سقطت "أن" من: (ر).
(2) سقطت من: (ق).
(3) (م): انتفخت.
(4) (ق) و(م): ينفصل.
(5) (م): والثمار.
(6) (ق): وهو.
(7) (م): اللباب.
(8) (ق) و(ر) و(م): ثم.
(9) (ق) و(ر): من.
(10) في غير (ر): التربيات.
(11) سقطت الكلمة في: (ق).
(12) عبس/ 25-26.
(13) زاد (ر) و(م): والكواكب.

وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[1]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[2].

واعلم أنك إذا تأملت في عجائب المعادن، والنبات، والحيوان، وآثار حكمة الرحمن في خلق الإنسان، قضى صريح العقل بأن آثار تربية[3] الله ـ تعالى ـ لعبد كثيرة، ودلائل رحمته ظاهرة لائحة، وعند ذلك تظهر[4] لك قطرة[5] من بحار أسرار قوله ـ تعالى ـ[6]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[7].

◈ **الفائدة الثانية**: أنه أضاف الحمد إلى نفسه، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾، ثم أضاف نفسه إلى العالمين ، فقال: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ والتقدير: إني أحب الحمد، ثم لما ذكرت نفسي عرفت نفسي بكوني ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ومن عرف ذاتا بصفة، فإنه يحاول[8] ذكر أحسن الصفات، والأمر كذلك؛ لأن أكمل المراتب أن يكون[9] تاما، وفوق التمام، فقولنا[10]: "الحمد لله" يدل على كونه واجب الوجود لذاته في ذاته[11] وبذاته،

---

(1) يونس/ 5.
(2) الأنعام/ 98.
(3) (ر): ترتيب.
(4) (ر): يظهر.
(5) (ق): قطعة.
(6) سقطت "تعالى" في بقية النسخ.
(7) الفاتحة/ 1.
(8) (م): يحافل؟؟.
(9) (ق): تكون.
(10) (ر): فقوله.
(11) سقطت "في ذاته" من (م).

وهو التمام[1]، وقوله: "رب العالمين"؛ معناه: أن وجود كل ما سواه كائن عن تربية[2] وجوده، وهو المراد من قولنا: "إنه[3] فوق التمام".

﴿ **الفائدة الثالثة**: إنه ـ تعالى ـ يربيك كأنه ليس له عبد سواك، وأنت تخدمه[4] كأن لك ربا سواه، فما أحسن هذه التربية، أليس أنه يحفظك بالنهار من الآفات بغير عوض، وحراس الملوك بعوض، فهل[5] يحرسونهم من البليات، ولذغ[6] الحشرات، أما الرب ـ تعالى ـ فإنه يحرسك من الآفات، ويصونك من المخلوقات، قال ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ﴾[7]، ماذا إلا الملك الجبار، الواحد القهار، مقلّب القلوب والأبصار، المطّلع على الضمائر والأسرار.

الفائدة الرابعة: أنه لا يقال: "الرب" معرّفا بالألف واللام في حق المخلوق، وإنما يقال في حقه مضافا، فيقال: [رب الدار][8]، ورب السلعة، لأنه لا يملك الكل إلا الله ـ تعالى ـ[9]، والألف واللام يدلاّن على العموم[10].

---

(1) (م): التام.

(2) (ر): ترتيب.

(3) سقطت "إنه" من (م).

(4) كلمة غير واضحة في (ق)، وهكذا توجد في الأصل وعند الرازي.

(5) (ر): سقطت الفاء.

(6) في الأصل و(ق) و(م): لدغ.

(7) الأنبياء/ 42.

(8) سقطت في (ق).

(9) (م): تبارك وتعالى.

(10) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: 1/ 198 وما بعدها.

الفصل الرابع:
في لفظة: «العالمين»

والكلام فيه[1] في مسائل:

المسألة الأولى:
في معناه

العالمون: جمع عالم، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه[2]، كالرهط والأنام. والعالم اسم وليس صفة[3].

وقال بعض العلماء: «جمعه بالواو والنون، والياء والنون على غير قياس؛ لأنه ليس بعلَم، بدليل[4] دخول الألف واللام؛ لأن الأعلام لا تدخل عليها وإن نكرت، لكنه[5] وإن كان اسما، لوحظ فيه الصفة، فجمع لذلك بالواو والنون، والياء والنون، وغلب فيه من يعقل على غيره[6]؛ لأنه يقع [على العاقل وعلى غيره[7]][8]».

وقيل: «العالمون[9]: جمع الجمع».

---

(1) (ر): فيها.
(2) بياض في (ق).
(3) (ق) و(ر) و(م): بصفة.
(4) "دليل" سقط في (ر).
(5) (م): لكن.
(6) (ر): على من لا يعقل.
(7) (م): وغيره، بإسقاط "على".
(8) (ر): عليهما.
(9) (ر): العالمين.

المسألة الثانية:

في اشتقاقه

وقد اختلف الناس فيه، فمنهم من قال: «إنه مشتق من العلامة؛ لأن كل مُحْدَث فيه علامة تدل على مُحْدِثِه، كما قال الشاعر[1]: [المتقارب]

«وفي كل شيء له آية تدلّ على أنه الواحد»[2]

ومنهم من قال: «إنه مشتق من العِلم، لأن النظر في المحدث ووجه حدوثه سبب في حصول[3] العلم بمحدِثه[4]./ [ص: 20]

قال الأستاذ ابن أبي الربيع[5]: «واشتقاقه من العلامة أولى[6]؛ لأنه يكون مشتقا من

---

(1) بياض في الأصل.

(2) قال ابن المعتز، ويروى لأبي العتاهية:

«فيا عجبا كيف يعصى الإله ... أم كيف يَجْحَده الجاحِدُ
وَللهِ في كُلِّ تَحْرِيكَةٍ ... وفي كل تسكينَةٍ شاهِدُ
وفي كل شيء له آيةٌ ... تدل على أنهُ واحدُ»

راجع: ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 461، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد سلامة، ط2: 1420/ 1999: 1/ 133. وانظر: ديوان أبي العتاهية، ص: 122.

(3) (ق): حول؟؟.

(4) في غير (ر) و(م): لمحدثه.

(5) الأستاذ ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي السبتي (599-688هـ/ 1203-1289م)، أحاط بأكثر العلوم العقلية والنقلية التي كانت شغل العالمين والدارسين في عصره. ونعت باللغوي والنحوي، والفرضي، وإمام المقرئين، الحافظ، الحسابي المتقن. من مؤلفاته: "كتاب البسيط"، و"الشرح الأوسط على كتاب الجمل"، و"كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح"، و"تقييد على كتاب سيبويه"، و"الشرح الصّغير على كتاب الإيضاح"، و"تفسير الكتاب العزيز وإعرابه". تنظر ترجمته في: الذيل والتكملة: 6/ 240، وبغية الوعاة: 2/ 125.

(6) في غير الأصل: أقوى.

صفته[1]، وإذا أُخذ[2] من العلم فيكون مأخوذا[3] من صفة غيره، وهو العلم الحاصل عن[4] النظر فيه»[5].

فأما[6] الذين قالوا: إنه مشتق من العلم فاختلفوا في مسماه: ـ ما هو؟ ـ على أقوال[7]:

فقال أبو معاذ[8] ـ[9]: «هم بنو آدم»[10].

وقال أبو الهيثم خالد بن يزيد[11]: «هم الجن والإنس، لقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[12]»، ورواه ابن جبير[13]، عن ابن عباس[14].

---

(1) (ق): صفة.
(2) (ر): وأما أخذه.
(3) (ق): مأخوذ؟؟.
(4) (ر): من.
(5) جاء في كتاب «تفسير القرآن الكريم» لابن أبي الربيع السبتي بالحرف: «وإذا صح ما ذكرته، فالعالم اسم لا صفة، وهو اسم لكل مخلوق؛ لأن المخلوق يدل على خالقه، فقد صار علامة تدل عليه سبحانه، فاشتقاقه من هذا. وقد قيل: إنه مشتق من العلم؛ لأنه من نظر فيه تحصل له العلم بحدوثه وافتقاره إلى موجده، والاشتقاق الأول أقرب». تح: د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم: 1/ 175-176.
(6) (ر): وأما.
(7) انظر هذه الأقوال في: الثعلبي، الكشف والبيان، 1/ 111.
(8) في الأصل و(ق) و(ر): معاد.
(9) أبو معاذ الفضل بن خالد النحوي المروزي الباهلي (ت. 211هـ/ 827م): المقرئ اللغوي النحوي من مؤلفاته: "كتاب القراءة" و"معاني القرآن". انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء: 5/ 2177.
(10) تفسير الثعلبي: 1/ 11.
(11) «أبو الهيثم العدوي العمري المكي[ت. 229هـ/ 844م]، وبعضهم كناه أبا الوليد، روى عن ابن أبي ذئب، والثوري، وعنه علي بن حرب، ومحمد بن عوف الطائي، وجماعة. كذبه يحيى، وأبو حاتم. وقال ابن حبان: "يروي الموضوعات عن الثقات"»، الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم: 1451: 8/ 131.
(12) الفرقان/ 1.
(13) في الأصل: خيير؟؟.
(14) انظر: الطبري، جامع البيان، قال: «حدثني علي بن الحسن، قال: حدثنا مسلم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن مصعب، عن قيس بن الربيع، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عن =

وقال الفراء وأبو عبيد[1]: «هم أربع أمم: الملائكة، والإنس، والجن، والشياطين»[2].

و[3]قال جعفر الصادق: «هو[4] واقع على أهل الجنة والنار»[5].

وقال أبي بن كعب: «العالمون ثمانية عشر ألف ملك، منهم أربعة آلاف ملك وخمس مائة بالمشرق، وأربعة آلاف ملك وخمس مائة بالمغرب، وكذلك في[6] الكتف[7] الثالث والرابع من الدنيا، مع كل ملك من الأعوان ما لا يعلم عددهم إلا الله، ومن ورائهم أرض بيضاء كالرخام، مسيرة الشمس أربعين[8] يوما طولا، مملوءة بالملائكة، يقال لهم "الروحانيون"، يعظمون الله بالتسبيح والتقديس والتهليل، لو كشف[9] عن صوت أحدهم لهلك أهل الأرض [من أصواتهم][10]، فهم العالَمون، منتهاهم إلى حملة العرش»[11].

= ابن عباس، في قول الله ـ جل وعزّ ـ (رب العالمين) ، قال: "ربِّ الجن والإنس"»، وعلق المحقق عليه بالقول: «إسناده حسن على الأقل»: رقم: 158: 1/ 143.

(1) أبو عبيد القاسم بن سلاّم الخراساني الهروي (154-224هـ/ 770-838م)، لغوي من هراة، تعلم عن فقهاء الشام ومفسّريها ونحوِيِّها ولغوييها. ثم رجع إلى هراة، فعمل بها مؤدبا، ثم سمي قاضيا على طرطوس، وأقام بعد ذلك بمكة إلى أن توفي وقد بلغ من العمر سبعا وستين سنة. انظر: الشيرازي، طبقات الصوفية: 1/ 92.

(2) انظر: تفسير الثعلبي: 1/ 111.

(3) سقطت الواو في (ق).

(4) (ق): وهو.

(5) انظر: تفسير الثعلبي: 1/ 112. وجاء فيه بالحرف: « وقال جعفر بن محمد الصادق: العالمون: أهل الجنة وأهل النار».

(6) (م): أسقط في.

(7) (ر) الكيف.

(8) (ق) و(م): أربعون.

(9) (م): كوشف.

(10) سقطت من (م).

(11) الثعلبي، الكشف والبيان: 1/ 111.

وقالت طائفة: «العالَم يقع على كل من يتصف بالعلم والإلهام».

واستدلّوا على ذلك بأن كل حيوان يعرف [مـأواه، ومرعاه][1]، سواء كان عـاقلا أو غير عاقل، وذلك إلهام وعلم ضروري.

وأمـا الذين قالوا: إنه مشتق من العلامة، فقـالوا: «العـالم عبـارة عـن كـل موجـود حادث[2] فيه علامة يمتاز بها عن غيره من أنواع الموجودات».

---

(1) كلام غير واضح في (م).
(2) سقطت الكلمة من (م).

الباب الثاني:

في الصلاة على محمد[1] - ﷺ -

اعلم أن الكلام فيه[2] يشتمل على خمس[3] مسائل:

المسألة الأولى:

[هل الصلاة من الألفاظ المشتركة أو من الألفاظ المتواطئة؟]

اختُلف في الصلاة هل هي من الألفاظ المشتركة أو من الألفاظ المتواطئة؟

فذهبت طائفة من الأصوليين إلى أنها من الألفاظ المشتركة، واستدلوا على ذلك بأن الصلاة من الله - تعالى -[4] هي[5]: الرحمة[6]، ومن الملائكة: الاستغفار[7]، فقد[8] استعملت الصلاة في معنيين مختلفين[9]، ولا معنى للفظ المشترك[10] إلا ذلك.

وأما من قال: لفظ الصلاة من الألفاظ المتواطئة، فقالوا: لأن المراد بالصلاة من الله[11]: تعظيم المرحوم، والمراد بالصلاة من الملائكة: تعظيم المدعو له، وإذا كان المراد

---

(1) (ر): على النبي.

(2) في غير الأصل: فيها.

(3) (ق): خمسة؟؟.

(4) سقطت من (ر).

(5) سقطت "هي" من (م).

(6) (م): رحمة بإسقاط الألف واللام.

(7) (ق): استغفار.

(8) (م): وقد.

(9) (ر): المعنيين المختلفين.

(10) في الأصل: المشتراك.

(11) زاد (ق) و(ر) و(م): تعالى.

من الصلاة إنما هو التعظيم، والتعظيم مفهوم كليٌّ لا يمنع [1]تصوره من وقوع الشركة فيه، فلا معنى للمتواطئ إلا ذلك.

واعلم أن[2] من قال: «إن الصلاة من الألفاظ المشتركة»، فيستدل بالآية على تعميم[3] اللفظ المشترك.

وقد اختلف العلماء في حمل اللفظ المشترك المفرد إذا تجرّد عن القرائن على جميع معانيه، وفي حمل[4] اللفظ على حقيقته ومجازه معا، أو[5] على جميع مجازاته إذا خرجت الحقيقة عن الإرادة:

فنقل عن القاضي أبي بكر[6]، والمعتزلة، أنه يجوز إطلاقه على معنييه [حقيقة، إن صح الجمع بين معنييه][7]، كإطلاق العين على الجارحة[8] والباصرة، وإن لم يصح الجمع بين معنييه، كإطلاق: افْعَل على[9] الأمر بالشيء، والتهديد عليه لم يصح[10].

ونُقل عن الشافعي أن المشترك ظاهر في معنييه عند تجرده عن القرائن[11]، كالعام،

---

(1) زاد (م): نفس.
(2) (ر): أنه.
(3) (ق): تعظيم؟؟!.
(4) (ق): محل؟؟!.
(5) الواو بدل أو عند (ق).
(6) الباقلاني. راجع: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تح: عماد الدين حيدر، ص: 25.
(7) ما بين المعقوفتين ساقط في النسخة (م).
(8) "الجارية" بدل "الجارحة" في بقية النسخ.
(9) سقطت "على" في (ر).
(10) انظر: ابن الحاجب، المختصر، (ضمن بيان المختصر لشمس الدين الأصفهاني): 2/ 162.
(11) راجع: السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود: 3/ 136، وشمس الدين الأصفهاني، بيان المختصر، تح: محمد مظهر بقا: 2/ 163.

فإنه ظاهر في العموم [عند[1] تجرده عن القرائن][2].

وقال الغزالي، وأبو الحسين[3] البصري[4]: «يجوز أن يُراد باللفظ المشترك معنياه معا، لا أنه لغة[5]»[6].

وقال أبو هاشم[7] وأبو عبد الله البصري[8] من المعتزلة: «لا يجوز مطلقا، لا حقيقة ولا مجازا»[9].

وقال بعضهم: «يجوز إطلاقه على معنييه في النفي، ولا يجوز ذلك في الإثبات».

---

(1) (ق): وعند.
(2) ساقط في (م).
(3) (ق): الحسن.
(4) محمد بن علي الطيب (ت.436هـ/ 1044م)، أحد أئمة المعتزلة، ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها. له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة. من كتبه: "المعتمد في أصول الفقه"، و"تصفح الأدلة"، و"غرر الأدلة"، و"شرح الأصول الخمسة"، وكتاب في "الإمامة"، و"شرح أسماء الطبيعي"، انظر: البغدادي، تاريخ بغداد، رقم: 1096: 3/ 100.
(5) (ق): لأنه لغة؟؟.
(6) انظر: الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، ص: 241، وأبو الحسين البصري، كتاب المعتمد في أصول الفقه: 1/ 22-23.
(7) أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهّاب بن سلام بن خالد بن حمران الجبائي المعتزلي وابن شيخ المعتزلة (275-321هـ/ 888-933م).
(8) أبو عبد الله الحسين بن علي البصري، الفقيه المتكلم، صاحب التصانيف، من بحور العلم، معتزلي من أئمة الحنفية.
له تصانيف كثيرة في الاعتزال. قال ابن النديم: الجعل يعرف بالكاغدي... وتفقه على أبي الحسن الكرخي، وله كتاب "نقض كلام ابن الريوندي"، وكتاب "الكلام" أن الله لم يزل موجودا وحده إلى أن خلق الخلق، وكتاب "الإيمان"، وكتاب "الإقرار"، وتصانيف سوى ذلك. مات في ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاث مائة [369هـ/ 980م]...قارب ثمانين سنة. وقيل: بل عاش إحدى وستين سنة. ابن النديم، الفهرست:1/ 248، والذهبي/ سير أعلام النبلاء: رقم: 3260: 12/ 272
(9) راجع: ابن الحاجب، المختصر، (ضمن بيان المختصر لشمس الدين الأصفهاني): 2/ 162.

هذه هي المذاهب المذكورة في هذه المسألة.

المسألة الثانية:

في كيفية صلاة الخلق على النبي - ﷺ -.

/ قال القاضي أبو[1] بكر بن العربي: «وقد ورد[2] في ذلك ثماني[3] روايات[4]: [ص: 21]

الأولى: روى مالك في «الموطأ»، عن أبي حميد الساعدي[5]، «أنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال: (قولوا اللهم صل على محمد، وعلى أزواجه، [وذريته][6]، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد، وأزواجه، وذريته[7]، كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد)»[8].

والثانية: روى مالك عن أبي[9] مسعود الأنصاري[10]، أنه قال: «أتانا النبي - ﷺ -

(1) (ق): أبي؟؟.
(2) في غير الأصل: وردت.
(3) (ر) و(م): ثمان.
(4) (ق): روايات ثمانية.
(5) اختلف في اسمه فقيل: عبد الرحمن بن عمرو بن سعد. وقيل: المنذر بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة ابن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة. وأمه أمامة بنت ثعلبة بن جبل بن أمية بن عمرو بن حارثة ابن عمرو بن الخزرج. يعد في أهل المدينة، توفي آخر خلافة معاوية. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، رقم: 5822: 5/ 78.
(6) (ق): وفي رواية.
(7) (ق): وذرياته.
(8) أخرجه مالك في "الموطأ"، (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي)، انظر: تح: محمد فؤاد عبد الباقي، رقم: 395: 1/ 165.
(9) في غير الأصل و(م): ابن.
(10) أبو مسعود الأنصاري الصحابي هو عقبة بن عمرو من بني خدارة بن عوف بن الحارث بن الخزرج. شهد ليلة العقبة وهو صغير ولم يشهد بدرا، وشهد أحدا ونزل الكوفة. فلما خرج علي إلى صفين استخلفه على الكوفة ثم عزله عنها فرجع أبو مسعود إلى المدينة فمات بها في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان. =

في مجلس سعد بن عبادة[1]، فقال[2] بشير بن سعد[3]: "أمرنا الله[4] أن نصلي عليك، فكيف نصلي عليك؟". ثم قال: (قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد)[5]».

والثالثة: روى النسائي عن طلحة مثله، بإسقاط قوله: (في العالمين)[6].

والرابعة: عن كعب بن عجرة[7] قال: «خرج علينا رسول الله ـ ﷺ ـ فقلنا[8]: "يا

= وذكر ابن الأثير أنه قد اختلف في وقت وفاته، فقيل: توفي سنة إحدى أو اثنين وأربعين، ومنهم من يقول: مات بعد سنة ستين (60هـ/ 679م). انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 6/ 94. وابن الأثير، أسد الغابة، رقم: 6249: 6/ 280.

(1) سعد بن عبادة الصحابي الجليل، سيد الخزرج، توفي (أو قتل)، في خلافة عمر بعدما رفض مبايعة أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهم جميعا ـ كان ذلك على الراجح سنة: 15هـ بالشام. انظر عنه مثلا: ابن سعد، الطبقات الكبرى، رقم: 332: 3/ 460.

(2) زاد (م): لهم.

(3) بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث ابن الخزرج. يكنى أبا النعمان بابنه النعمان بن بشير، شهد العقبة الثانية وبدرا وأحدا والمشاهد بعدها، يقال: إنه أول من بايع أبا بكر الصديق، ـ رضي الله عنه ـ يوم السقيفة من الأنصار، وقتل يوم عين التمر، مع خالد ابن الوليد، بعد انصرافه من اليمامة سنة اثنتي عشرة، روى عنه ابنه النعمان، وجابر بن عبد الله، وروى عنه، مرسلا، عروة، والشعبي، لأنهما لم يدركاه. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، رقم: 459: 1/ 231.

(4) سقط اسم الجلالة في (ق).

(5) أخرجه مالك في "الموطأ"، (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي)، انظر: تح: محمد فؤاد عبد الباقي، رقم: 396: 1/ 165.

(6) أخرج النسائي في ذلك حديثين في (كتاب صفة الصلاة، باب كيفية الصلاة على النبي...)، وحكم عليهما الألباني بالصحة. انظر: سنن النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، رقم: 1290-1291: 3/ 48.

(7) كعب بن عجرة السالمي الانصاري مدني له صحبة، يقال أبو محمد ويقال أبو إسحاق، سكن المدينة وجاء إلى الكوفة. انظر: البخاري، التاريخ الكبير، رقم: 954: 7/ 220.

(8) (ق): فقال؟.

رسول الله، هذا السلام قد علمناه، فكيف الصلاة؟". قال: (قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد)»[1].

والخامسة: عن بريدة[2] الخزاعي[3] قال: «قلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليك؟ قال: (قولوا اللهم اجعل صلواتك[4]، ورحمتك على محمد، وعلى آل محمد، كما جعلتها[5] على [6]إبراهيم، إنك حميد مجيد)»[7].

---

(1) أخرجه البخاري في "صحيحه": (كتاب أحاديث الأنبياء، باب...)، رقم: 3370: 4/ 146، وما أخرجه النسائي عن كعب بن عجرة في "السنن" في الباب ثلاثة أحاديث في: (كتاب صفة الصلاة، باب كيفية الصلاة على النبي...)، ولم يرد فيها: (خرج رسول الله - ﷺ - علينا)، وحكم عليها الألباني بالصحة، أرقام: 1287-1288-1289: 3/ 47.

(2) (ق): بريرة، (م): بزيزة.

(3) المعروف من الصحابة بهذا الاسم هو بريدة الأسلمي، وهو بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث، يكنى أبا عبد الله، وقيل: يكنى أبا سهل، وقيل: أبا الحصيب، وقيل: أبا ساسان. والمشهور أبو عبد الله. أسلم قبل بدر ولم يشهدها، وشهد الحديبية، فكان ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة؛ وذلك أن رسول الله - ﷺ - لما هاجر من مكة إلى المدينة ومن معه وكانوا زهاء ثمانين بيتاً فصلى رسول الله - ﷺ - العشاء فصلوا خلفه ثم رجع بريدة إلى بلاد قومه وقد تعلم شيئاً من القرآن ليلتئذ ثم قدم على رسول الله - ﷺ - بعد أحد فشهد معه مشاهده وشهد الحديبية وكان من ساكني المدينة ثم تحول إلى البصرة ثم خرج منها إلى خراسان غازيا فمات بمرو في إمرة يزيد بن معاوية وبقي ولده بها - رضي الله عنه -. انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، تح: علي محمد البجاوي، رقم: 217: 1/ 185، وقد ذكر ابن منظور هذا الحديث برواية بريدة الأسلمي في "مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر"، تح: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع: 2/ 410، وقد نسب بريدة في حديثنا إلى خزاعة لأن أسلم (=قبيلته) بطن من خزاعة، كما ذكر ابن سعد في الطبقات:4/ 241 .

(4) (ق) و(م): صلاتك.

(5) (ق): جعلت.

(6) زاد (ر): آل.

(7) أخرجه أحمد في "المسند"، بتذييل: شعيب الأرنؤوط عليه (ط:قرطبة)، رقم: 23038: 5/ 353. وعلق عليه المذيل بالقول: «إسناده ضعيف جدا». وانظر أيضا: تاريخ بغداد، رقم: 4237: 8/ 137.

والسادسة: عن أبي سعيد الخدري[1]، قال: «قلنا يا رسول الله هذا السلام قد علمناه، فكيف الصلاة؟ قال قولوا: (اللهم صل على محمد عبدك، ورسولك، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم)[2]»[3].

والسابعة: روى أبو داود[4]، عن أبي هريرة قال: «من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى، إذ[5] صلى علينا[6] أهل البيت [فليقل][7]: اللهم صل على محمد النبي الأمي[8]، وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وأهل بيته[9]، كما صليت على[10] إبراهيم، إنك حميد مجيد[11]»[12].

والثامنة: من طريق علي بن أبي طالب[13] ـ[14]: «(اللهم صل على محمد، وعلى آل

(1) أبو سعيد الخدري الصحابي الجليل (ت.74هـ/ 694م).
(2) أخرجه النسائي في "السنن": (كتاب: السهو، باب كيفية الصلاة على النبي)، رقم: 1293: 3/ 49، وصححه الألباني.
(3) والحديث قبل النسائي أخرجه البخاري في "صحيحه": (كتاب تفسير القرآن، باب قوله (إن تبدو شيئا...)، رقم: 4798: 6/ 121.
(4) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي سيستان وبلوتشستان المشهور بأبي داود إمام أهل الحديث في زمانه، وهو صاحب "السنن": (202-275هـ/ 818-889م).
(5) في غير الأصل: إذا.
(6) (ق) و(م): على.
(7) سقطت الكلمة في الأصل وأثبتناها من (ر) و(م)، وفي (ق): فيقول.
(8) سقطت من (ر) و(م).
(9) (م): وأهل البيت.
(10) زاد (ر): آل.
(11) سقطت كلمة "مجيد" من (ق).
(12) سنن أبي داود: (كتاب تفريع أبواب الصفوف، باب الصلاة على النبي...)، رقم: 982: 2/ 227، وعلق عليه الأرنؤوط في الهامش بالقول: «إسناده ضعيف، حبان بن يسار الكلابي كان قد اختلط، ومحمد ابن علي الهاشمي قال الحافظ في"التقريب": كأنه أبو جعفر الباقر أو آخر مجهول».
(13) (ر): زاد الترضية.
(14) علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ (23ق هـ-40هـ/ 599-661م).

محمد، كما صليت على إبراهيم، [وعلى آل إبراهيم][1]، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل[2] إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم و[3]ترحم على محمد، وعلى آل محمد، كما ترحمت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم و[4]تحنن على محمد، وعلى آل محمد، كما تحننت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم وسلم على محمد، وعلى آل محمد، كما سلمت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)[5]»[6].

(ثم قال)[7]: «وهذه الروايات منها صحيح، ومنها سقيم، وأصحها ما رواه مالك فاعتمدوه، ولا يؤخذ من الروايات عن النبي ـ ﷺ ـ إلا ما صح سنده، لئلا يدخل في حيز الكذب على رسول الله ـ ﷺ ـ»[8].

(1) ساقط في: (ق).

(2) سقطت "آل" في (ق).

(3) "الواو" ساقطة في (ق) و(م).

(4) "الواو" ساقطة في (ق) و(م).

(5) رواه البيهقي في "شعب الإيمان"، رقم: 1485: 3/ 146، وقال: «وهكذا بلغنا هذا الحديث، وهو إسناد ضعيف». وقال القاداني في "العجالة في الأحاديث المسلسلة": «قال ابن الطيب رواه القاضي عياض في "الشفا" من طريق المطوعي عن الحاكم، وهكذا هو عند الحاكم في "علومه". وقال في كل من شيخه والذين فوقه: "وقبض فلان على خمس أصابعه". وأخرجه أبو نعيم في "المعرفة" مسلسلا، ومن طريقه الغزنوي والديلمي في "مسنده" وابن مزدي وابن المفضل وابن بشكوال وغيرهم من أهل المسلسلات. والتسلسل لا يخلو عن ضعف. والمتن روي معناه عن عبد الله بن عمر وعائشة، وأورده السخاوي في "القول البديع" وأشار إليه في "الجواهر" انتهى». ص: 98.

(6) ابن العربي، أحكام القرآن: 3/ 620.

(7) يقصد: ابن العربي.

(8) انظر: ابن العربي، أحكام القرآن: 3/ 622.

المسألة الثالثة:

في حكم الصلاة على النبي -ﷺ-.

قال القاضي أبو[1] بكر بن العربي والقاضي أبو الفضل عياض: «[2]الصلاة على النبي -ﷺ- فرض في العمر مرة[3] من غير تحديد بوقت، لأمر الله -تعالى- بالصلاة، وحمل الأئمة والعلماء الأمر على الوجوب، وأجمعوا على ذلك»[4].

وحكى أبو جعفر الطبري[5]، أن محمل[6] الآية عنده على الندب، وادعى فيه[7] الإجماع[8].

قال القاضي[9] أبو الفضل[10]: «ولعله فيما زاد على المرة الواحدة»[11].

---

(1) (ق): أبي.

(2) زاد (ق) و(م): إن.

(3) زاد (م): واحدة.

(4) انظر: ابن العربي، أحكام القرآن، 3/ 623. والقاضي عياض، الشفا، تح: عبده كوشك، ص:546.

(5) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، استوطن بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته، وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله. وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، كان مفسرا وفقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، عارفا بأيام الناس وأخبارهم، وله: "تارخ الأمم والملوك"، وكتاب في "التفسير"، و"تهذيب الآثار"لم يتمه. مات الطبري لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاث مائة [310هـ/ 922م]. انظر: البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، رقم: 539: 2/ 548.

(6) (ق): حمل.

(7) (ر): في ذلك.

(8) انظر: السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 1/ 24.

(9) سقطت لفظة "القاضي" في (م).

(10) زاد (ق): عياض.

(11) القاضي عياض، الشفا، ص:546.

قال القاضي أبو الحسن بن القصار[1]: «المشهور عن أصحابنا أن ذلك واجب في الجملة على الإنسان، وفرض عليه أن يأتي بها[2] مرة في دهره مع القدرة على ذلك»[3].

وقال الشافعي: «الفرض منها الذي أمر الله[4] به ورسوله ـ ﷺ ـ[5]، هو/ في الصلاة»[6]، [7]قالوا: «وأما في غيرها فلا خلاف أنها غير واجبة»، وقال: «من لم يصلّ على النبي[8] بعد التشهد الآخر، وقبل السلام، فصلاته فاسدة، وإن صلى عليه قبل ذلك لم يجزه»[9]. [ص: 22]

قال [10]أبو الفضل[11]: «ولا سلف له في هذا القول، ولا سنة يتبعها، وقد أنكر[12] هذه المسألة لمخالفته فيها من تقدم جماعة منهم: الطبري، والقشيري، وغيرهما»[13].

---

(1) علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الفقيه المالكي المعروف بابن القصار: سمع علي بْن الفضل الستوري السامري. حدث عنه القاضي أبو الحسين بن المهتدي بالله الخطيب، وكان ثقة. له عدة مؤلفات من أهمها: "مقدمة في أصول الفقه"، و"عيون الأدلة"، وغيرهما. توفي أبو الحسن بن القصار في يوم السبت السابع من ذي القعدة سنة سبع وتسعين وثلاثمائة [397هـ/ 1006م]. انظر: البغدادي، تاريخ بغداد، رقم: 6406: 12/ 40.

(2) (ق): به.

(3) انظر: السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 1/ 24.

(4) زاد (ق): تعالى.

(5) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(6) انظر: السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 1/ 25.

(7) (ر): زاد الواو هنا.

(8) زاد (ق) و(ر) التصلية.

(9) انظر: السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 1/ 28.

(10) زاد (م): القاضي.

(11) زاد (ق): عياض.

(12) زاد (ق) و(م): عليه.

(13) القاضي عياض، الشفا، ص:548.

قال أبو بكر بن المنذر[1]: «يستحب أن[2] لا يصلي أحد صلاة إلا صلى فيها على النبي ـ عليه السلام ـ[3]، فإن[4] ترك ذلك فصلاته مجزئة في مذهب مالك، وهو قول جملة أهل العلم»[5].

وحكى أبو[6] محمد [7]بن أبي زيد[8] عن محمد بن المواز[9] أن الصلاة على النبي[10] فريضة[11].

قال القاضي [أبو محمد][12] عبد الوهاب: «إن ابن المواز يراها فريضة في الصلاة

---

(1) قال النووي: «الإمام المشهور، أحد أئمة الإسلام، تكرر ذكره كثيرًا فى "الروضة"، وذكره فى "المهذب" فى صفة الصلاة فى رفع اليدين فى تكبيرات الانتقالات. هو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى، المُجمع على إمامته، وجلالته، ووفور علمه، وجمعه بين التمكن فى علمى الحديث والفقه، وله المصنفات المهمة النافعة فى الإجماع والخلاف، وبيان مذاهب العلماء، منها "الأوسط"، و"الإشراف"، و"كتاب الإجماع"، وغيرها. وتوفى بمكة سنة تسع أو عشر وثلاثمائة: [309 أو 310هـ/ 922-923م]»، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، رقم: 742: 2/ 197.

(2) (ق): لمن.

(3) في غير الأصل ذكروا التصلية إلى جانب التسليم.

(4) (م): وإن.

(5) ابن المنذر: الإشراف على مذاهب العلماء، تح: صغير أحمد الأنصاري، 2/ 44.

(6) (م): سقطت: "أبو".

(7) زاد (ق): عبد الله.

(8) ابن أبي زيد الفقيه القيرواني المالكي الشهير (310-386هـ/ 922-996م).

(9) محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندرانى: مولى ابن قيس، المعروف ب «ابن الموّاز». يكنى أبا عبد الله. له تصانيف فى الفقه على مذهب مالك. ومات بدمشق سنة تسع وستين ومائتين (269هـ/ 882م)، وحدّث عن ابن بكير. وقيل: إنه روى ـ أيضا ـ عن أشهب، وآخر من حدّث عنه ابن أبى مطر. انظر: تاريخ ابن يونس المصري، رقم: 1142: 1/ 429.

(10) زاد (ر) التصلية هنا.

(11) السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 1/ 28.

(12) سقطت في (م).

كقول الشافعي»[1].

المسألة الرابعة:

في فضل الصلاة على النبي - ﷺ -.

والدليل على ذلك أحاديث:

الحديث[2] الأول: ما خرّجه البخاري عن جابر بن عبد الله[3] قال: «قال رسول الله - ﷺ -: (من قال حين يسمع الأذان، اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته، حلت له الشفاعة يوم القيامة)»[4].

قال أبو سليمان الخطابي[5]: «إنما وصف[6] هذه الدعوة بـ"التمام"[7]؛ لأنها ذكرُ الله - تعالى - ، يُدعى بها إلى طاعة الله[8] وعبادته، وهذه الأمور هي التي تستحقّ صفة الكمال والتمام»[9].

---

(1) السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 1/ 28.

(2) سقط "الحديث" في (ر).

(3) الصحابي جابر بن عبد الله، مات سنة 78هـ/ 967م.

(4) رواه البخاري في "صحيحه" عن جابر بن عبد الله: (كتاب الآذان، باب الدعاء عند النداء)، رقم: 614: 1/ 126، ورواه أيضا عن جابر في (كتاب التفسير، باب: - عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا -)، رقم: 4719: 6/ 86.

(5) (م): الخافضي؟؟. والخطابي هو الحافظ اللغوي الفقيه المحدث، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي الخطابي، صاحب التصانيف، منها: "شرح الأسماء الحسنى"، وكتاب "الغنية عن الكلام وأهله"، وغير ذلك. توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (388هـ/ 988م). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: رقم: 3637: 12/ 496.

(6) (م): وضعت؟؟.

(7) سقطت من (ر).

(8) زاد (ق) و(م): تعالى.

(9) الخطابي، شأن الدعاء، تح: أحمد يوسف الدقاق، ص: 135.

وأما «الوسيلة»، فقد روي عنه ـ عليه السلام ـ[1]، أنه سئل عنها فقال: (هي درجة في الجنة لا ينالها عبد غيري)[2]، وقيل[3] في «المقام المحمود» إنه[4]: الشفاعة.

<u>الحديث الثاني</u>: خرّجه أبو داود، من حديث أبي هريرة[5] قال: «قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (لا تجعلوا بيوتكم قبورا، وصلوا علي فيها[6]، فإن صلاتكم تبلغني حيث كانت[7])»[8].

<u>الحديث الثالث</u>: ما روي عن أبي هريرة[9] قال: «قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (من صلّى عليّ في كتاب، لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي اسمي في ذلك الكتاب)[10]»[11].

---

(1) (ر): عليه الصلاة والسلام، (م): صلى الله عليه وسلم.

(2) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وأصح ما في الباب، ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه سمع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: (إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ، فإنه من صلى عليّ صلاة، صلى الله عليه بها عشرا، ثم سلوا الله ليَ الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة): (كتاب الصلاة، باب القول مثل المؤذن)، رقم: 384: 1/ 288.

(3) (ق): وقال.

(4) في غير الأصل: إنها.

(5) زاد (ر) الترضية.

(6) سقطت في (ر).

(7) (ق) و(م): كنت، (ر): كنتم.

(8) روى أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (لا تجعلوا بيوتكم قبورا، ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلّوا عليّ؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم): (كتاب المناسك، باب زيارة القبور)، رقم: 2042: 1/ 622.

(9) زاد (ر) الترضية.

(10) سقط من (م).

(11) أخرجه الترمذي في "سننه" عن عمر: (أبواب الوتر، فضل الصلاة على النبي)، رقم: 486: 2/ 356 وحسنه الألباني، ورواه الطبراني في "المعجم الأوسط"، رقم: 1835: 2/ 232. وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، انظر: "الموضوعات": 1/ 228. وأورده الكناني في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة"، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن الصديق، رقم: 33: =

الحديث الرابع: ما روي عن [علي بن أبي طالب [[وعمر ـ رضي الله عنهما ـ][1]][2] أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: ([الصلاة والدعاء معلق[3]][4] بين السماء والأرض، و[5]لا يصعد إلى الله منه[6] شيء، حتى يُصلّى على[7] [النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ][8])[9].

الحديث الخامس: ما رُوي عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: (إذا صلى أحدكم[10]، فليبدأ بتحميد الله، والثناء عليه، ثم ليصلي على النبي[11]، ثم ليَدْعُ بَعْدُ[12] بما شاء)[13]، [وفي بعضها:][14] (فإنه أجدر أن ينجح)[15].

= 1/ 260-261، وناقش الكناني ابنَ الجوزي حكمه على الحديث بالوضع ذاكرا من اقتصر على تضعيفه. وأما الألباني فأورد رواية الطبراني في "السلسلة الضعيفة"، وصدّر الكلام على الحديث بالقول: «ضعيف جدا»، رقم: 3316: 7/ 317.

(1) (ر): علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

(2) ساقط من (م).

(3) (ق): معلقان.

(4) (م): الدعاء يعلق.

(5) سقط الواو في كل من (ق) و(م).

(6) (ق): منها.

(7) (م): عليَّ.

(8) سقطت في (م)، وأدرج: اللهم صل وسلم عليه.

(9) لم أقف عليه.

(10) زاد (ر): عليّ.

(11) زادت بقية النسخ التصلية هنا.

(12) سقطت "بعد" في: (ر).

(13) رواه أبو داود في "سننه" (كتاب فضائل القرآن، باب الدعاء) عن فضالة بن عبيد، تح: شعيب الأرنؤوط، رقم: 1481،: 2/ 605، وصحح الألباني إسناده، انظر: صحيح سنن أبي داود، رقم: 1331: 5/ 221.

(14) ساقط من (م).

(15) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: رقم: 8780: 9/ 155، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه»: المجمع: رقم: 17252: 10/ 155. قال الألباني: «يقويه أن له طريقاً أخرى عند الترمذي من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله =

<u>الحديث السادس</u>: أنه روي عنه ـ عليه السلام ـ[1] أنه قال:(صلوا عليّ حيث ما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني)[2]، وفي رواية (لا يصلي عليّ أحد، إلا عُرضت عليّ صلاته، حتى[3] يفرغ منها)[4].

<u>الحديث السابع</u>: ما روي عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: (من صلى عليّ صلاة، صلى الله عليه عشرا)[5]، وهذه فضيلة[6] عظيمة، ومرتبة في الاختصاص والاصطفاء جليلة.

= قال: "كنت أصلي؛ والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأبو بكر وعمر معه، فلما جلست بدأت بالثناء على الله، ثم الصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ثم دعوت لنفسي، فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (سل تعطه، سل تعطه). وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"»، انظر سنن الترمذي: (كتاب أبواب السفر، باب ما ذكر في الثناء على الله ..)، رقم: 593: 1/ 732، والألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، رقم: 3205: 7/ 620.

(1) في (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(2) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة: (باب زيارة القبور)، قال الأرنؤوط: «صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن»، رقم: 2042: 2/ 218. وقال الحافظ: «ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه وقال فيه: (وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم) سنده صحيح، وأخرجه أبو الشيخ في "كتاب الثواب" بسند جيد بلفظ: (من صلى عليّ عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائيا بلغته). وعند أبي داود، والنسائي، وصححه ابن خزيمة وغيره عن أوس بن أوس رفعه في فضل يوم الجمعة: (فأكثروا علي من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة علي) »، الفتح: 6/ 488.

(3) (ر): حين.

(4) أخرجه ابن ماجة عن أبي الدرداء (كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته...): رقم: 1637: 1/ 524، وحكم عليه الألباني بالضعف: (صحيح وضعيف ابن ماجة: 1637: 4/ 137)، وأخرج ابن ماجة حديثا قريبا من هذا حُكم عليه بالصحة وهو ما أسنده عن عن أوس بن أوس، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، **فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي**). فقال رجل: يا رسول الله كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت (يعني: بليت)، قال: (إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء): رقم: 1636: 1/ 524، وانظر: الألباني، المصدر السابق، نفس الصفحة.

(5) رواه مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة: (كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن...)، رقم: 384: 1/ 288.

(6) (م): مرتبة.

المسألة الخامسة:

قوله ـ عليه السلام ـ[1]: (كما صليت على إبراهيم)

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «هو مشكل جدا؛ لأن محمدا[2] أفضل من إبراهيم ـ عليهما السلام ـ[3]، فكيف يكون أفضل منه؟ ثم يطلب أن يبلغ رتبته[4]، وفي ذلك تأويلات كثيرة، أمهاتها عشر[5].

الأول: أن ذلك قيل له قبل أن يعرّف بمرتبته، ثم استمر ذلك فيه.

والثاني: أنه سأل[6] ذلك لنفسه وأزواجه[7] وآله، لتتم عليهم النعمة كما تمت عليه[8].

والثالث: أنه سأل[9] ذلك له، ولأمته، على القول بأن آل محمد: كل من اتبعه[10].

والرابع: أنه سأل[11] ذلك مضاعفا له، حتى تكون لإبراهيم بالأصل، وله بالمضاعفة.

---

(1) (ق) و(ر): عليه الصلاة والسلام.

(2) زاد (ر) التصلية هنا.

(3) (ر) و(م): عليه السلام.

(4) (ق): يبلغ مرتبته، (ر): يطلب مرتبته.

(5) (ر) و(م): عشرة.

(6) (ر) و(م): سئل.

(7) (ر): ولأزواجه.

(8) (ق): على إبراهيم.

(9) (ر) و(م): سئل.

(10) (م): أتباعه.

(11) (ر) و(م): سئل.

والخامس: أنه سأل[1] ذلك ليدوم إلى يوم القيامة.

والسادس: أنه يحتمل[2] أن يكون أراد[3] ذلك له بدعاء أمته، تكرمةً لهم، ونعمة عليهم بأن يكون[4] رسولهم على ألسنتهم.

[ص: 23] **والسابع**: أن ذلك مشروع لهم، ليثابوا عليه، قال ـ عليه السلام ـ[5] / :(من صلى علي صلاة صلى الله عليه عشرا)[6].

والثامن: أنه أراد الله ـ تعالى ـ[7] أن يبقىَ له ذلك[8] لسان صدق في الآخرين.

والتاسع: أن معناه: اللهم ارحمه رحمة في العالمين، تبقي بها دينه إلى يوم القيامة[9].

والعاشر: أن معناه: اللهم صل عليه صلاة تتخذه بها خليلا، كما اتخذت إبراهيم خليلا»[10].

[11][**قوله**[12]: « **والصلاة**[13] **على سيدنا محمد**[14]...»]:

---

(1) (ر) و(م): سئل.

(2) زاد (ق) و(م): ذلك.

(3) أسقط (ر): أراد وفي (ق) و(م): ذلك أن يكون أنه أراد ذلك.

(4) (ق) و(ر): يكرم.

(5) (ر): عليه الصلاة والسلام.

(6) تقدم تخريجه، (انظر الفهارس).

(7) أسقط (ر): تعالى.

(8) (ر) أسقط" ذلك.

(9) (م): الدين.

(10) ابن العربي، أحكام القرآن: 6/ 443.

(11) من هنا يبتدئ سقط طويل من النسخة (ر).

(12) (ر): قال الشيخ أبو عمر ـ رحمه الله ـ.

(13) (م): زاد: والسلام.

(14) في (م): على سيدنا محمد خاتم النبيئين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما دائما؟؟.

اعلم أن بعض الأشياخ، اعترض على الشيخ أبي عمرو في كونه خالف الكيفية المروية في الصلاة على النبي - ﷺ -.

وأجيب عنه: بأن ذكر الكيفية، إنما ذلك في[1] باب الكمال والأولى[2]، والدليل على ذلك: اتفاق المحدثين على قولهم: "قال رسول الله - ﷺ -"، وقولهم: "روي عنه - ﷺ -"، ولو كانت الكيفية المروية عنه - عليه السلام -[3] على طريق الوجوب، لما خالفها المحدثون والفقهاء في استدلالاتهم.

وقوله: « **على سيدنا**[4]... »:

"السيد" من السؤدد، وهو الشرف، وقال ابن فارس: «السيد: الحليم»[5]، وأصله سَيْوَد، على وزن فيعل من السؤدد، أي مِن ساد يسود، فقلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما[6] بالسكون فأدغمت الياء في الياء، فقالوا: "سيد".

الجوهري: «السيد: الجليل، يقال: سيد القوم أي جليلهم»[7].

---

(1) (م): من.

(2) (ق) و(م): أسقطا لفظة: "الأولى".

(3) (ق) و(م): ﷺ.

(4) زاد (م): محمد.

(5) معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون: 3/ 114.

(6) (م): أحدهما.

(7) انظر: الجوهري، الصحاح: 2/ 491.

وقال الهروي[1]: «السيد: الذي يفوق قومه في الخير»[2].

وقال غيره: «السيد: الذي يُفزع إليه في النوائب والشدائد، ويقوم بالأمور».

والسيد: اسم من أسماء النبي - ﷺ -، قال[3] - عليه السلام -[4]: (أنا[5] سيد ولد آدم[6])[7]، وهو سيد العالمين.

وقوله: « **محمد**... »:

وزنه مفعّل، من أوزان المبالغة، وهو منقول من الصفة، فالمحمّد في اللغة هو الذي يحمد حمدا بعد حمد، ولا يكون مفعّل إلا لمن تكرر فيه الفعل مرة بعد مرة، وهو في معنى محمود، لكن فيه معنى المبالغة والتكرار. ووجه المبالغة فيه جمعه[8] لضروب المحامد كلها؛ أي هو محمود الأخلاق، والأفعال، والأقوال.

---

(1) الهروي قال ياقوت: هو «حمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي الباشاني، المؤدب صاحب "كتاب غريبي القرآن والحديث"، والسابق إلى الجمع بينهما في علمنا. قرأ على جماعة منهم أبو سليمان الخطابي وكان اعتماده وشيخه الذي يفتخر به أبا منصور محمد بن أحمد الأزهري صاحب كتاب "التهذيب في اللغة". مات أبو عبيد هذا فيما ذكره المليحي سنة إحدى وأربعمائة [401هـ/ 1010م] في رجبها. روى عنه "كتاب الغريبين" أبو عمرو عبد الواحد بن أحمد المليحي وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد الأردستاني، وله من الكتب: "كتاب الغريبين"، و"كتاب ولاة هراة"»، معجم الأدباء: 2/ 491، وانظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، رقم: 282: 4/ 84.

(2) أبو عبيد الهروي، الغريبين، تح: أحمد فريد المزيدي: 3/ 947.

(3) (ق): وقال.

(4) (ق): عليه الصلاة والسلام.

(5) أضافت نسخة الأصل: "ولد" هنا، ولا معنى لهذه الزيادة.

(6) زاد (ق): (ولا فخر).

(7) أخرجه مسلم عن أبي هريرة: (كتاب الفضائل، باب فضل نبينا....) بلفظ: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة)، رقم: 2278: 4/ 1782.

(8) سقطت من (م).

فاسم محمد مطابق لمعناه، والله ـ تعالى ـ سمّاه به قبل أن يُسمىَ به نفسه، فهو[1] علَم من أعلام نبوته ـ ﷺ ـ؛ إذ[2] كان اسمه صادقا عليه، فهو محمود[3] في الدنيا لما[4] هدي إليه من العلم والحكمة، وهو محمود في الآخرة بالشفاعة، يحمد[5] ربه بالمحامد التي يحمدها عليه، ثم إنه لم يكن محمدا حتى كان أحمد، حمد ربه فنبأه، وشرّفه، فلذلك تقدم اسم أحمد على الاسم الذي هو اسم[6] محمد، فذكره[7] عيسى فقال: اسمه أحمد، وذكره موسى حين[8] قال له ربه: تلك أمة محمد[9]، فقال: «اللهم اجعلني من أمة أحمد»[10]. فبأحمد ذكر قبل أن يذكر بمحمد[11]؛ لأن حمده لربه كان قبل حمد الناس له، فلمّا وجد وبعث كان محمدا بالفعل. انظر كيف خص بلواء الحمد، وخص بالمقام المحمود، وأنزلت عليه سورة الحمد، وخص بها دون سائر الأنبياء، وشُرع لنا سنة عند اختتام الأفعال، وانقضاء الأمور، أن نقول: «الحمد لله رب العالمين». قال[12] ـ تعالى ـ:

---

(1) (م): وهو.
(2) (ق) و(م): إذا.
(3) زاد (ق): عليه.
(4) (ق): بما.
(5) (ق) و(م): بحمد.
(6) سقط من (ق) و(م).
(7) (ق) و(م): وذكره.
(8) (ق): من حين.
(9) (م): أحمد.
(10) الطبري، جامع البيان، رقم: 15132: 13/ 123، و10/ 452، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: محمد حسين شمس الدين: 3/ 430، وذكر السيوطي في "الدر المنثور" هذا الخبر من خلال عدة روايات: فقد أخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن قتادة، وأخرجه أبو الشيخ عن قتادة، وأخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس، مع اختلافات في الروايات الثلاث. انظر: الدر المنثور: 3/ 552، والظاهر أنه من الإسرائيليات.
(11) (ق): محمدا، (م): محمد بدون باء.
(12) زاد (م): الله.

﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، [وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]][3].

واعلم أن روح محمد ـ ﷺ ـ، لما نفخ[4] في الجسد أدرجت في ذاته[5] جميع النبوات[6]، فإذا أردت أن تفهم [ذلك، فاعلم أنه ـ ﷺ ـ رأس الرسل، والرسل ثلاث مائة وثلاثة عشر، والأنبياء كلهم في ضمن[7] الرسل، يفهم ذلك][8] من فهم انفصال النبوة من الولاية، والولاية من النبوة، وهذا[9] العدد من الرسل على عدد اسمه ـ عليه السلام ـ[10]، عجنت فيه جميع شرائع الرسل، وأخلاقهم، وطباعهم[11] الكريمة مع[12] طبعه، فالميم ثلاثة أحرف: ميم، وياء، وميم. والحاء: حرفان: حاء، وألف. والميمان المضعّفان: ستة أحرف، والدال: ثلاثة أحرف: دال، وألف، ولام، [ص: 24] فإذا عددت حروف اسمه كلها، / ظواهرها وبواطنها الخفية، حصل لك ثلاثمائة وأربعة عشر حرفا، فالثلاثة عشر والثلاث مائة على عدد[13] الرسل الجامعين[14]

---

(1) الزمر/ 72.
(2) يونس/ 10.
(3) ما بين المعقوفتين سقط في (ق).
(4) (ق) و(م): نفخت.
(5) سقطت الكلمة عند (م).
(6) (م): النبوة.
(7) (م): ضمان.
(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(9) (ق): هذه؟؟.
(10) (ق): عليه الصلاة والسلام.
(11) (ق) و(م): وطبائعهم.
(12) (ق): في.
(13) زاد (ق): للرسل.
(14) (ق): والرسل جامعين؟؟.

للنبوة، ويبقى[1] واحد من العدد وهو[2] لمقام الولاية المفرَّق على جميع الأولياء التابعين للأنبياء، فاسم محمد جامع للنبوة[3] والولاية.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «خصائص النبي ـ ﷺ ـ كثيرة ـ أمهاتها خمس وعشرون؛ منها:

- أنه ختم به الرسل.
- وجعله شهيدا على الخلق.
- وكلمه الله من غير واسطة.
- وعرج به إلى السماء، حتى سمع صريف[4] الأقلام[5].
- وغفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.
- وزُويت له الأرض؛ فرأى مشارقها ومغاربها.
- وأحلت له الغنائم.
- وجعلت له الأرض مسجدا وطهورا.
- وبعث إلى الناس كافة.
- ونصر بالرعب مسيرة شهر.
- وأعطي الكنزين الأحمر والأسود.
- وأعطي مفاتيح خزائن الأرض.
- واصطفي من جميع[6] الخلق، فهو أول من تنشق عنه الأرض.

---

(1) (ق): وبقي.
(2) (ق): فهو.
(3) (ق): النبوة.
(4) (ق): سرير.
(5) (ق): القلم.
(6) سقت "جميع" من (ق).

- ويقوم[1] على يمين العرش.
- وله الوسيلة والشفاعة»[2].

[3]قوله: « **خاتم النبيئين...** »:

خَتْمُ الكتاب: طبعه، ومنه قول النبي ـ ﷺ ـ (كرم الكتاب ختمه)[4]، وختمت العمل: فرغت منه، وهو المراد ها هنا. فإن عمل الله ـ تعالى ـ في تفضيل من فضل بالرسالة والنبوة قد فُرِغ منه بختم[5] النبي ـ ﷺ ـ، ولهذا جاء في الحديث، (إن مثلي ومثل الأنبياء قبلي، كمثل رجل بنى دارا فكمّلها وحسّنها، وترك منها موضع لبنة، فصار يقال: ما أحسنها لو تمت[6]، فأنا اللبنة التي تم بها بناء الأنبياء، وكمل بها جمالهم، وأنا سيد ولد آدم، وأنا أول الأنبياء فضلا، وآخرهم بعثا، قد ختم بي[7] حديثهم، فلا نبي بعدي)[8].

---

(1) في الأصل: يقوم.

(2) يراجع في خصوص هذه الخصائص ما أشار إليه ابن العربي في: أحكام القرآن: 3/ 598، وعارضة الأحوذي: 1/ 67.

(3) زاد (ق): واو العطف.

(4) رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس، انظر: تح: طارق بن عوض الله محمد، وأبو الفضل الحسيني، ط: دار الحرمين، القاهرة: 1415/ 1995، رقم: 3872: 4/ 162. وعلّق عليه الهيثمي بقوله: «فيه محمد بن مروان السدي الصغير، وهو متروك»، مجمع الزوائد، رقم: 13176: 8/ 125.

(5) (ق): فختم (كذا).

(6) (ق): وتمت.

(7) (ق): بهم؟؟؟.

(8) متفق عليه، رواه البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة: (كتاب المناقب، باب خاتم النبيين)، رقم: 3535: 4/ 186، ورواه أيضا عن جابر بن عبد الله في نفس الباب، رقم: 3534: 4/ 186، ولم يرد في لفظها: (وأنا أول الأنبياء فضلا...إلخ). ورواه مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة: (كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ـ ﷺ ـ خاتم النبيين، رقم: 2286: 4/ 1790، ولم يرد عنده اللفظ المذكور، ورواه عن جابر أيضا، رقم: 2287: 4/ 1791، ولم يرد عنده اللفظ المذكور.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتِمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[1]، قرئ بفتح التاء، بمعنى أنهم خُتموا به، [فهو كالخاتم والطابع لهم، وقرئ بكسر التاء، بمعنى أنه ختمهم أي جاء آخرهم][2].

وقوله: «النبيئين...»:

هو جمع نبيء، والكلام فيه[3] في مدلوله لغة وشرعا.

أما مدلوله لغة: فقيل: «هو مأخوذ من النَّبْوة، وهي[4] الارتفاع، ومنه يقال: نبا الشيء عن الشيء؛ إذا ارتفع وعلا».

وقيل: «النبي هو الطريق، [وسمي بذلك لأنه طريق][5] إلى الهداية».

وقيل: «هو مأخوذ من الإنباء، وهو الإخبار، ولذلك يقال لرسول الله نبيئا، لإخباره عن الله ـ تعالى ـ»[6].

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «قول القائل: نبي على وجهين: قد يهمز، وقد لا يهمز، فمن همزه عنى به وجه الخبر وهو النبأ، ومن لم يهمزه، فإما عنى به المعنى الأول، وهو الخبر، لكنه[7] خففه وهو لغة عالية، أو عنى به وجه النبوة، وهو المرتفع من الأرض، وفي اللغة: نبا الشيء [عن الشيء][8]، إذا ارتفع عنه.

---

(1) الأحزاب/ 40.
(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).
(3) سقطت عند (ق).
(4) (ق): وهو.
(5) ساقطة في (ق)، وفي الأصل المنقول منه: «على".
(6) زاد في جميع النسخ: هذا نقل السيد.
(7) في غير (ق) والأصل المنقول عنه: "لكن".
(8) زيادة عن الأصل المنقول عنه.

قال الشاعر: [الخفيف]

«**إن جنبي عن الفراش لناب كتجافي الأسرِّ[1] فوق الظِّراب[2]**»[3]

فالنبي بالمعنى[4] الأول: هو المخبر عن الله ـ تعالى ـ، فعيل بمعنى مفعول، وعن[5] الثاني: هو العالي المنزلة عند الله[6]، فعيل بمعنى فاعل، وكلاهما فيه[7] صحيح مجتمع [فيه][8]»[9].

وأما مدلوله اصطلاحا وشرعا: فلهم فيه تعريفات.

التعريف الأول: «أن النبي[10] هو المخبر عن الله ـ تعالى ـ، المؤيد بالمعجزة[11] الدالة على صدقه».

---

(1) في الأصل: الأسير؟؟ وفي (ق) و(م): الأسد؟؟. والأسرّ من السرر، وهو داء يأخذ البعير في كركرته فتسيل ماء، فإذا برك في موضع غليظ تجافى لشدة الوجع. انظر: ابن منظور، لسان العرب: 4/ 360.

(2) ظربت حوافر الدابة تظربيا فهي مظربة إذا صلبت واشتدت، والظراب: جمع ظرب، وهو أصول الجبال والأرضين، وهي الخشنة الحزنة. انظر: ابن منظور، لسان العرب: 1/ 570.

(3) هذا البيت للشاعر علفاء معدي كرب بن الحارث بن آكل الرار الكندي (عم امرئ القيس)، من قصيدة في رثاء أخيه شرحبيل بن الحارث، ورد ذلك عند أبي تمام في: الوحشيات (الحماسة الصغرى)، تح: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، وفي لسان العرب، (مادة: ظرب)، و(مادة: جفو): 1/ 569، و14/ 147، وغيرهما.

(4) (ق): بمعنى.

(5) (ق): وعلى.

(6) زاد (ق): تعالى.

(7) سقطت "فيه" عند (ق) و(م).

(8) زيادة لا توجد في الأصل الذي نقل عنه المؤلف، وفي (ق): عليه.

(9) ابن العربي، المتوسط، ص: 88.

(10) (ق): ﷺ.

(11) (ق): المعجزات.

والثاني: «أن النبي من يعلم كونه نبيئا، والنبوة علمه بنبوته».

والثالث: «أن النبي هو العالم بربه، والنبوة علمه بربه».

والرابع: «أن النبوة سفارة العبد بين الله ـ تعالى ـ والخلق».

والتعريفات الثلاثة الأخيرة ضعفها سيف الدين[1].

وقال الغزالي: «النبوة عبارة عن أنواع من الخواص التي يختص بها النبي[2]، / وهي أربع[3]: [ص: 25]

- **أحدها**: أنه يعلم[4] حقائق الأمور المتعلقة بالله ـ تعالى ـ، وصفاته، وملائكته، وكتبه، والدار الآخرة.

- **وثانيها**: أن له في نفسه صفة بها تتم له الأفعال الخارقة للعادة.

- **وثالثها**: أن له صفة بها يدرك ما سيكون من الغيب، إما في اليقظة، وإما في المنام.

- **ورابعها**: أن له صفة بها يدرك[5] الملائكة، ويشاهدهم.

فهذه كمالات ثبتت للأنبياء[6]»[7].

---

(1) الآمدي، أبكار الأفكار، تح: أحمد محمد المهدي: 4/ 12.

(2) (ق): ﷺ.

(3) (ق): أربعة.

(4) (ق): يعرف.

(5) (ق): يدرك بها.

(6) زاد (ق): عليهم الصلاة والسلام.

(7) انظر: الغزالي، إحياء علوم الدين: 4/ 194.

واعلم أن[1] نافعا قرأه[2] بالهمز؛ حيث ما وقع في القرآن، إلا في موضعين: في سورة الأحزاب: قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾[3]، بلا همز، ولا مد، وقوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[4].

وإنما ترك همز[5] هذين، لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، وهو من أنبأ عن الله، إذا أخبر. واستدلوا على همزه، بما جاء من جمعه على: نبئآء[6]، وأنشد سيبويه للعباس بن مرداس[7]: [الكامل]

«يا خاتم[8] النبآء إنك مرسل بالحق كل هدى السبيل هُداكا[9]»[10]

وهذا كما يُجمع فعيل في الصحيح اللام[11] على فعلاء، كـ[شريف وشرفاء و][12] ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء.

---

(1) (ق): بأن.

(2) (ق): قرأ.

(3) الأحزاب/ 50.

(4) الأحزاب/ 53.

(5) (ق): همزة.

(6) (ق) و(م): أنبياء (كذا).

(7) العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عيسى بن رفاعة بن الحارث بن بهثة بن سليم. أسلم قبل فتح مكة ووافى رسول الله ـ ﷺ ـ في تسعمائة من قومه، ولم يسكن العباس بن مرداس مكة ولا بالمدينة. وكان يغزو مع النبي ـ ﷺ ـ ويرجع إلى بلاد قومه، وكان يأتي البصرة، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 4/ 271.

(8) (ق): ختم؟؟.

(9) (م): هديك.

(10) انظر: المبرد، الكامل: 3/ 16، والمقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة: 1/ 162.

(11) سقطت من (م).

(12) هذا الزيادة نقلت من (م).

وتصغير النبي: نُبَيٌّ، مثل نُبيْع[1]، وتصغير النبوة نُبَيِئة، مثل نُبيْعة، تقول العرب "كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء".

وقرأ الجمهور[2] من القراء: ﴿النبيين﴾ بغير همز، إلا نافعا ـ كما تقدم ـ.

واختلف القائلون بترك الهمز في النبي، فمنهم من اشتق مَنْ هَمَز، ثم سهّل الهمزة من النبي؛ لأن الهمزة جاءت بعد ياء لا تقبل الحركة؛ لأنها للمد، وهذه الهمزة التي تأتي بعد الياء التي للهمز لا تسهّل إلا بالإبدال؛ تُبدل ياء، وتدغم الياء في الياء.

ومنهم من ذهب إلى أن النبي ليس مسهّلا من الهمز، وإنما هو مشتق من نبا ينبو إذا ظهر وارتفع، ومن[3] النَّبْوة وهي[4] المرتفع من الأرض، ومَن نبأه الله فقد رفعه، وأعلى درجته، ومنها[5] قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾[6]، [أي رفيعا][7].

واستدلوا على هذا القول بما روي أن رجلا قال للنبي ـ ﷺ ـ: "يا نبيء الله"، فهمز، فقال له النبي ـ ﷺ ـ: لست بنبيء الله ـ وهمز ـ، ولكني نبي الله، ـ ولم يهمز ـ)[8]، قال أبو علي: «وضُعِّف سند هذا الحديث»[9].

---

(1) (ق): نبيغ.
(2) (ق): جمهور.
(3) (ق): أو من.
(4) (ق): وهو.
(5) (ق): ومنه.
(6) مريم/ 51.
(7) سقطت من (م).
(8) هذا الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" عن أبي ذر، (كتاب التفسير، من قراءات النبي)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد مفسر بإسناد ليس من شرط هذا الكتاب»، وعلق عليه الذهبي بقوله: «بل منكر لم يصح»، انظر: رقم: 2906: 2/ 251. وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة، رقم: 5759: 12/ 574.
(9) قال الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة: «إن القرطبي قال في "جامعه": (1/ 431): "قال أبو =

قوله: «وإمام المرسلين...»:

أما "الإمام" في اللغة، فقيل: هو المتبوع.

وقيل: «هو المتقدم».

وقيل: «هو الشفيع، لقوله ـ عليه السلام ـ[1]: (أئمتكم شفعاؤكم)[2]».

وأما في الشرع، فقال المتكلمون: «هو من اتصف برئاسة عامة في الدين والدنيا».

وقيل: «هو المتقدم على الناس في دين أو دنيا».

وقوله: «المرسلين...»:

جمع: مرسل، والكلام فيه في: مدلوله لغة وشرعا.

أما **لغة**[3]: فالرسول والمرسل، فهو مأخوذ من المتابعة، يقال: جاء الناس أرسالا،

= علي: ضعف سند هذا الحديث". قلت: أبو علي هذا أظنه الحافظ ابن السكن، واسمه سعيد بن عثمان ابن سعيد البغدادي، نزيل مصر؛ قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": (3/ 938): "وقع كتابه "الصحيح المنتقى" إلى أهل الأندلس"»، انظر: رقم: 5760: 12/ 577.

(1) عليه الصلاة والسلام.

(2) أورده القاضي عياض في "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، وعلّق عليه المحقق بالقول: «إتحاف السادة المتقين: 3/ 175، ولا يكاد يثبت»، انظر "شرح المعلم" تح: د. يحيى إسماعيل: 2/ 321. وعلق الحافظ العراقي على قول الغزالي في "الإحياء": «قال ـ ﷺ ـ: (أئمتكم شفعاؤكم)، أو قال: (وفدكم إلى الله؛ فإن أردتم أن تزكوا صلاتكم فقدموا خياركم)» بقوله: «حديث: (أئمتكم وفدكم إلى الله ـ تعالى ـ، فإن أردتم أن تزكوا صلاتكم فقدموا خياركم): أخرجه الدارقطني، والبيهقي، وضعف إسناده من حديث ابن عمر، والبغوي، وابن قانع، والطبراني في "معاجمهم" والحاكم من حديث مرثد بن أبي مرثد نحوه، وهو منقطع، وفيه يحيى بن يحيى الأسلمي وهو ضعيف»، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، ص: 147.

(3) (ق): اللغة.

إذا تتبع[1] بعضهم بعضا، فكأنه ألزم تكرير التبليغ، وألزمت الأمة باتباعه، والرسول بمعنى: مرسَل.

وأما الرسول في العرف الشرعي: فيستدعي[2] معرفة المرسِل، والمرسَل إليه، والمرسَل به، والإرسال.

فأما الرسول: فقال بعض علمائنا: «هو من أتى بشرع على الابتداء، أو من أتى بنسخ بعض الأحكام من شرع متقدم، [أو بتأكيد شرع متقدم][3] والحث عليه، ودعا[4] إلى إحيائه فهو رسول».

وقال بعضهم: «الرسول هو المتحمل بالرسالة إلى الأمة».

[**وأما المرسِل:** فهو من له الرسالة، وقيل: «هو الآمر بتبليغ الرسالة»][5].

وأما المرسَل إليه: فهو من أُرسل إليه الرسول.

وأما المرسَل به: فهي الرسالة.

والرسالة: هي قول الله ـ تعالى ـ لمن اصطفاه من عباده: «أرسلتك، وبعثتك بالشرائع، فبلغ عني».

وأما الإرسال: فهو أمر الله ـ تعالى ـ للرسول بالإبلاغ إلى من أرسله إليه، وقيل: «الإرسال هو تحمل[6] الرسالة»./ [ص: 26]

---

(1) (ق): تبع، (م): اتبع.
(2) (ق): يستدعي بإسقاط الفاء.
(3) سقط في (ق).
(4) في الأصل و(م): وادعاء: والتصحيح من (ق).
(5) ساقط في الأصل.
(6) (ق): محمل.

قال القاضي عياض: «اختلف العلماء هل الرسول والنبي بمعنى واحد أو بمعنيين، فقيل: "هما سواء، واستدلوا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾[1]، فقد أثبت لهما معا الإرسال، قالوا: ولا يكون النبي إلا رسولا، ولا الرسول إلا نبيئا".

وقيل: "هما معنيان متباينان من وجه، [مجتمعان من وجه][2]؛ إذ قد اجتمعا في النبوة التي هي الاطلاع على الغيب، وافترقا في زيادة الرسالة للرسول، وهو الأمر بالإنذار والإعلام، وحجتهم من الآية نفسها التفريق بين الاسمين، ولو كان شيئا واحدا لما حَسُن تكرارهما في الكلام البليغ، قالوا: والمعنى: وما أرسلنا من نبي إلى أمة، أو نبي ليس بمرسل إلى أحد"»[3].

قوله: « وعلى آله...»:

قال الأستاذ بن أبي الربيع: «إضافة الآل إلى الضمير ضعيفة في الاستعمال، وإنما يضاف الآل إلى الظاهر المعظم»[4]. تقول العرب: آل الله، وآل الرسول، [وآل الخطّاب][5]، والدليل على ذلك أيضا، أنه لما سئل النبي ـ ﷺ ـ كيف نصلي عليك؟ فقال: (قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد)[6]، ولم يقل: "وعلى آله[7]". وإلى

(1) الحج/ 50، وفي الأصل و(ق): (وما أرسلنا من رسول ولا نبي)؟؟.
(2) سقطت في (ق).
(3) القاضي عياض، الشفا، ص:311.
(4) انظر: ابن أبي الربيع، تفسير القرآن الكريم، ص:424.
(5) سقط في (م).
(6) تقدم تخريج الحديث (انظر الفهارس).
(7) في (م): وآله.

هذا ذهب جماعة، كالنحاس[1]، والكسائي، وأبي بكر الزبيدي[2].

ولا تقول: العرب: "آل الخياط[3]"، ولا "آل النجار"؛ لأن هذه الأشياء لا تفتخر بها العرب.

وإنما فعل هذا[4] بـ"الآل"؛ «لأن الألف عندهم بدل من الهمزة، والهمزة بدل من الهاء[5]، والأصل: "أهل"، ثم أبدلت الهمزة من الهاء، كما قالوا: ماء، والأصل ماه، لقولهم في الجمع: أمواه، فالألف على هذا بدل من بدل في الدرجة الثالثة، فصارت لذلك بمنزلة التاء في القَسَم؛ لأنها بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فكما لزمت

---

(1) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج. وكان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف؛ ولم تكن له مشاهدة، فإذا خلا بقلمه جود وأحسن. وله كتب في القرآن مفيدة، منها: "كتاب معاني القرآن"، و"كتاب إعراب القرآن"، وله "كتاب في تفسير أسماء الله ـ عزّ وجلّ ـ"، وله في ناسخ القرآن ومنسوخه كتاب، وكتاب في اختلاف البصريين والكوفيين في النحو، سماه "المُقْنِع"، وكتاب في أخبار الشعراء. توفي بمصر سنة سبع وثلاثمئة [307هـ/ 919م]. انظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، تح: محمد أبو الفضل، رقم: 160: 1/ 220 وما بعدها.

(2) هو محمد بن الحسن الزبيدي الاشبيلي أبو بكر، النحوي اللغوي: سكن قرطبة، أخذ عن أبي علي إسماعيل القالي. مات الزبيدي باشبيلية في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاثمائة [379هـ/ 990م]، كذا ذكر ابن بشكوال. قال الحميدي: «أبو بكر الزبيدي من الأئمة في اللغة والعربية ألف في النحو كتابا سماه كتاب الواضح. واختصر "كتاب العين" اختصارا حسنا. وله كتاب في أبنية سيبويه. وله كتاب ما يلحن فيه عوام الأندلس. وكتاب "طبقات النحويين"، وله غير ذلك من التصانيف في كل نوع من الأدب...وكان شاعرا كثير الشعر...»، انظر: ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس:1/ 509، والحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: 1/ 48، وياقوت الحموي، معجم الأدباء: رقم: 1036: 6/ 2518.

(3) (م): الخطاب؟؟.

(4) (م): هكذا.

(5) (م): الياء.

التاء اسم الله ـ تعالى ـ، لزم [الآل][1] الاسم الظاهر المعظّم دون غيره»[2].

وإذا تتبعت ما ذكرته[3]، تجده في هذه الصناعة محافا عليه، وأن كل ما كان في الدرجة الثالثة، يقصر[4] ولا يتسع فيه، بخلاف ما كان في الدرجة الثانية.

وقال بعض المتأخرين: «ما قاله فيه نظر، وإنما يقال: الأكثر إضافة[5] إلى الظاهر، فيحمل على الأمر الأكثري، والآخر جائز».

وقد ورد في شعر[6] عبد المطلب[7]. حين جاءه أبرهة الأشرم[8] لهدم مكة[9]، فقال في ذلك: [مجزوء الرجز]

«وانصر على آل[10] الصليب وعابديه[11] اليوم آلك»[12]

(1) سقطت في (ق).
(2) انظر: ابن أبي الربيع، تفسير القرآن الكريم، ص:424.
(3) زاد (م): لك.
(4) (م): فيقصر.
(5) (م): إضافته.
(6) (م): الشعر الفصيح وهو شعر.
(7) عبد المطلب هو جد النبي ـ ﷺ ـ (ت: 72ق هـ/ 578).
(8) أبرهة الأشرم ملك الحبشة.
(9) زاد (م): المشرفة.
(10) (م): عبد؟؟؟.
(11) (م): عابده.
(12) لما كان أول المحرم سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة من تاريخ ذي القرنين، وكان النبي ـ ﷺ ـ يومئذ حملا في بطن أمه، حضر أبرهة الأشرم ملك الحبشة يريد هدم الكعبة، ثم إن أبرهة بعث خيلا له إلى مكة، فأخذت مائتي بعير لعبد المطلب، فهمّ أهل الحرم بقتاله، ثم عرفوا أنهم لا طاقة لهم به فتركوه. وبعث أبرهة إلى أهل مكة يقول لهم: إني لم آت لحربكم وإنما جئت لهدم هذا البيت، فإن لم تتعرضوا دونه بحرب، فلا حاجة لي بدمائكم! فقال عبد المطلب لرسوله: والله لا نريد حربه، وما لنا من حاجة، هذا بيت الله =

يعني قريشا؛ لأن العرب كانوا يسمونهم آل الله، لكونهم أهل البيت، وقال خفاف السلمي[(1)]: [الطويل]

«أنا الفارس الحامي حقيقة والدي[(2)] وآلي كما تحمي حقيقة آلكا[(3)]»[(4)]

وقال آخر[(5)]: [الوافر]

«إذا وضع الهزاهز[(6)] آل قوم فزاد الله آلكم ارتفاعا»[(7)]

= وبيت خليله ابراهيم ﷺ فهو يحميه ممن يريد هدمه... ثم قام عبد المطلب فأخذ بحلقة باب الكعبة ودعا الله تعالى ثم قال:

«لا هم أن المرء يمنع رحله فامنع حلالك
وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك»

انظر: السبكي، الأشباه والنظائر: 2/ 367، وكمال الدين الشافعي، حياة الحيوان الكبرى: 2/ 313.

(1) خفاف بن ندبة، وهي أمه السلمي، وهي: ندبة بنت أبان بن الشيطان، من بني الحارث بن كعب، وأبوه عمير، ويكنى أبا خراشة، وهو ابن عم صخر وخنساء ومعاوية، أولاد عمرو بن الحارث بن الشريد. وخفاف هذا شاعر مشهور، وكان أسود حالكًا، وهو أحد أغربة العرب. وهو ممن ثبت على إسلامه في الردة. قال الأصمعي: شهد خفاف حنينا مع رسول ـ ﷺ ـ: وقال غيره: شهد الفتح مع النَّبِيّ ـ ﷺ ـ ومعه لواء بني سليم، وشهد حنينًا والطائف. له حديث واحد عن النبي ـ عليه السلام ـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة: 1/ 616.

(2) (ق): والذي.

(3) (م): آلك.

(4) هذا البيت ذكره ابن مالك الطائي الجياني في "شرح تسهيل الفوائد" ولم ينسبه، انظر: تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون: 3/ 244. وأورد البغدادي في "خزانة الأدب" صدر هذا البيت بعجز مخالف ونسبه إلى خفاف بن ندبة الصحابي، وفيه:

«أنا الفارس الحامي حقيقة والدي به تدرك الأوتار قدما كذلكا»

انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون: 5/ 440.

(5) (م): الآخر.

(6) كلمة غير واضحة في (م).

(7) البيت قاله مقّاس العائذي، وهو شاعر جاهلي، وذكر بعضهم أنه مخضرم، والبيت من قصيدة في مدح =

[فأضاف الآل إلى الضمير المخاطب][1].

واختلف الناس في آل النبي ـ ﷺ ـ، فقال القاضي أبو[2] بكر بن العربي: «هم أتباعه[3]، وكذلك قال مالك»[4].

وقال غيره: «كل من آمن به، [واتبع سنته»، وهذا قريب من الأول.

وقيل: «كل من آمن به][5] واتبع سنته من عشيرته».

وقيل: «أهل بيته»، قال ابن العربي: «وهو الأصح، لقوله ـ عليه السلام ـ[6] في حديث: (صل على محمد وعلى آل محمد[7])[8]، وفي حديث آخر: (صل على محمد وعلى أزواجه وذريته)[9]، فتارة أطلق الآل، وتارة[10] فسره بالأزواج والذرية»[11].

= بني ذهل بن شيبان بن ثعلبة، بما لقي فيهم من حسن الجوار وكمال الحزم والباع، المفضليات، تح وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، قصيدة: 84، ص: 305. والهزاهز: البلايا والمصائب.

(1) سقط ما بين المعقوفتين من (م).

(2) (ق): أبي؟؟.

(3) زاد (ق) و(م): المتقون.

(4) ابن العربي، أحكام القرآن: 3/ 623. وفيه زيادة «المتقون» كما أثبتت النسخة (ق) و(م).

(5) الموضوع بين معقوفتين سقط في (م).

(6) في الأصل: عليهم؟؟.

(7) سقطت في (م).

(8) أخرجه البخاري في "صحيحه" عن كعب بن عجرة في: (كتاب حديث الأنبياء)، رقم: 3370: 4/ 146، وفي: (كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ـ إن تبدو خيرا...ـ، رقم: 4797: 6/ 12، وفي: (كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي...)، رقم: 6357: 8/ 77.

(9) أخرجه مسلم عن أبي مسعود الأنصاري: (كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي...)، رقم: 407: 1/ 306.

(10) (م): وأخرى.

(11) ابن العربي: أحكام القرآن: 3/ 623.

وقال بعض المتأخرين: «آل النبي - عليه السلام -[1] أولاد علي، والعباس[2]، وعقيل[3]، وحمزة[4]، وهم أهل وراثته، لولا المنع منه، وهم آله الذين تحرم الصدقة عليهم»، قال: «ومن فسر آله في باب الصلاة، والاحترام بغير هذا فقد غلط».

قوله: «وأصحابه...»:

«جمع صاحب، ويجمع أيضا على صحب، مثل راكب وركب، ويجمع أيضا على أصحاب وصحاب[5]، / ويقال: في فعله صحب يصحب صُحبة بالضم، وصَحابة بالفتح»، قاله الجوهري[6]. [ص: 27]

وقال سيف الدين: «اختلف الناس في مسمى الصحابي[7] من هو؟

- فذهب أكثر أصحابنا وأحمد بن حنبل أن الصحابي: «من رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - وصحبه ولو ساعة، وسواء روى عنه أو لم يرو».

- وذهب آخرون إلى أن الصحابي «من رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - [وطالت صحبته للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وأخذ عنه العلم][8]».

---

(1) (ق) و(م): - صلى الله عليه وسلم -.

(2) ابن عبد المطلب عم النبي - صلى الله عليه وسلم -: (ت.32هـ/ 683م).

(3) عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القُرشي، أخ علي بن أبي طالب وجعفر بن أبي طالب وهو أسن منهما، (44 ق.هـ-60هـ/ 578 -679م).

(4) ابن عبد المطلب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - : (ت.3 هـ/ 625م).

(5) (م): صحب.

(6) في: الصحاح، 1/ 161.

(7) (م): الصاحبي؟؟.

(8) في (ق) و(م): وإن لم يرو عنه، وذهب محمد بن يحيى إلى أن هذا الاسم إنما يسمى به من طالت صحبته للنبي - صلى الله عليه وسلم -.

والقول الأول هو الأثبت، والدليل عليه من وجهين:

- الأول: أن الصاحب مشتق من الصحبة، والصحبة اسم يقع على القليل والكثير.

- والثاني: أن الإنسان لو حلف أن لا يصحب غيره، أو ليصحبنّه، فإنه يبر ويحنث[1] بصحبته ولو بلحظة[2] واحدة.

واحتج المخالف بأنه يقال: أصحاب الجنة وأصحاب الحديث إذا طالت صحبتهم، ولا يقال ذلك لمن يثبت في الجنة لحظة واحدة، ولا لمن سمع حديثا واحدا.

والجواب: أن هذا عرف طارئ في هذه الصور، ولا يلزم من صحة الإطلاق فيها امتناع الإطلاق على غيرها، بل يجب أن يقال بصحة إطلاق[3] ذلك على المكاثر الملازم، وعلى غيره نفيا للمجاز والاشتراك عن اللفظ[4]»[5].

قوله: « وسلم تسليما...»:

«سلّم»[6] مبالغة من السّلامة، يقال: "سلِم فلان من الآفة والعيب سلامة، وسلّمه الله منها".

وقد أمر الله ـ تعالى ـ عباده أن يسلّموا على النبي ـ ﷺ ـ فقال ـ تعالى ـ[7]: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾[8].

---

(1) سقطت الكلمة في (م).
(2) أي ولو صحبه لحظة واحدة.
(3) سقطت الكلمة من (م).
(4) (ق): اللفظة.
(5) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: سيد الجميلي: 2/ 103.
(6) سقطت الكلمة في (ق).
(7) سقطت الكلمة من (ق) و(م).
(8) الأحزاب/ 56.

قال القاضي أبو الفضل[1]: «وفي[2] معنى التسليم عليه ثلاثة أوجه:

- **أحدها**: السلامة لك ومعك.

- **والثاني**: أي السلام على حفظك ورعايتك، متول له، وكفيل[3] به، ويكون السلام هاهنا اسم الله ـ تعالى ـ[4].

- **والثالث**: أن السلام بمعنى المسالمة والانقياد، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[5]»[6].

وقوله[7]: ﴿تَسْلِيما﴾ تفعيلا، مصدر مؤكد للفعل، مثل كلّم تكليما.

انتهى الكلام في الخطبة وبالله[8] الإعانة والتوفيق.

---

(1) زاد (ق) و(م): عياض.

(2) (ق): أسقط الواو.

(3) (ق): وتكفيل.

(4) سقطت اللفظة من (م).

(5) النساء/ 64.

(6) انظر : القاضي عياض، الشفا، ص:545.

(7) (ق): أسقط واو العطف.

(8) زاد (م): تعالى.

واعلم ـ وفقك الله ـ[1] أنه قبل الشروع في الكلام في العقيدة[2] لابد من الكلام في مقدمة وسبعة أبواب:

- الباب الأول: في حقيقة أصول الدين، وما يتعلق به من الأحكام.
- والباب الثاني: في المناظرة.
- الباب الثالث: في الحد.
- والباب الرابع: في النظر.
- والباب الخامس: في الدليل.
- والباب السادس: في العلم.
- والباب السابع في العقل.

واعلم أن العلم بهذه الأبواب إنما هو بالنسبة إلى المقصود الذي هو النظر في العالم، والعلم بحدوثه، ووجه دلالته على وجود محدثه كالخوادم، ليكون الخائض في طلب المقصود على بصيرة بها[3].

(1) أسقط (م): الدعاء هنا.
(2) زاد (م): أن نقول.
(3) "بها" ساقطة من (ق).

[المقدمة]

أما[1] المقدمة: فالكلام فيها في مسألتين: أما

المسألة الأولى:

[في التعريف بالمؤلف]

فهو[2] أن مؤلف هذه «العقيدة البرهانية»، هو أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي، الأصولي، إمام أهل المغرب في علم الاعتقاد، وكان زاهدا، ورعا[3]، مشتغلا بتعليم العلم، وكان يقول لتلامذته: «لا يتعرض أحد منكم لخدمتي، فإني أخاف أن تفسدوا علي نيتي».

وكان يمر[4] في الطريق، فيصيب العجين على الأبواب، فيحمله بنفسه، وحكى التادلي[5] عن أحمد الأنصاري[6]، أن أبا الحسن البرزالي -خديم أبي عمرو-، أنه قال:

---

(1) سقطت الكلمة من (ق)

(2) (م): اعلم.

(3) (ق): وارعا، صوفيا.

(4) (ق): يمشي.

(5) التادلي هو يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المعروف بابن الزيات التادلي المراكشي (ت.627هـ/ 1230م)، لغوي أديب من قضاة المالكية، من أهل تادلة، صاحب كتاب "التشوف إلى رجال التصوف" و"أخبار أبي العباس السبتي"، وله أيضا: "نهاية المقامات في دراية المقامات"، وغيرهما. انظر: الزركلي، الأعلام: 8/ 257.

(6) من تلاميذ السلالجي المقربين، إليه يرجع الفضل في نقل أهم أطوار حياته، وقد اعتمد التادلي في "التشوف" على أخباره في نقله سيرة أبي عمرو. إن كل ما نعرفه عن هذا الرجل أن اسمه أحمد واسم أبيه عيسى وكنيته هي: أبو القاسم، وأنه عاش بعد أبي عمرو، لأنه يروى سيرة أبي عبد الله التاودي الذي عاش بعد السلالجي. انظر: البختي: عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية، ص: 172.

«استدعيت أبا عمرو إلى منزلي، وصنعت له طعاما، فقدّمت إليه طبقا من عنب، فأخذ منه حبة ووضعها/ في فمه، ثم أخرجها وردّها إلى الطّبق. [ص: 28]

فقلت له: "كل"، فأبى، فأقسمت عليه.

فقال لي[1]: "لا تُقسم، من أين جاءك هذا العنب؟".

فقلت[2]: "أهداه لي بعض جيراني".

فقال لي[3]: ["فما حرفته؟".

فقلت له: "هو خمَّار يشتري العنب فيعصره، ويبيعه وهو مسكر".

فقلت له: "لم سألتني؟".

فقال لي:][4] "لما أخذت حبة [من هذا العنب، ووضعتها بين أسناني][5]، فوجدتها[6] أشد من [7]الحجر، فأخرجتها من فمي ورددتها"»[8].

وذكر التادلي أن أبا عمرو كان ممن يحسن علم الكلام، وفاق فيه في عصره، وقد ساد[9] جماعة من تلامذته في علم الكلام، كأبي عبد الله الكتاني، وغيره[10].

---

(1) سقطت الكلمة في (ق).
(2) زاد (ق): له.
(3) زاد: لما أخذت حبة من هذا العنب
(4) ساقط من (ق).
(5) سقطت من (م).
(6) (م): وجدتها.
(7) زاد (م): هذا.
(8) التادلي، ، التشوف إلى رجال التصوف، تح: أحمد التوفيق، ص:201.
(9) أضاف (ق) و(م): عليه.
(10) التادلي، التشوف، ص:198.

وذكر ابن بزيزة أن هذه العقيدة مرتبة على أبواب «الإرشاد» ومشتملة عليها.

وذكر التادلي أن أبا عمرو ـ رحمه الله[1] ـ توفي بمدينة فاس سنة أربع[2] وستين وخمس مائة[3].

المسألة الثانية:

في نسبة هذه العقيدة إلى "البرهان"[4].

اعلم أن «العقيدة» مشتقة من العقد، وهو الربط والشد، [5]وهي فعيلة بمعنى مفعولة، أي معقود على ما دلّت عليه، ويحتمل أن تكون فعيلة، بمعنى فاعلة؛ أي هي الحاملة للمشتغل بها أن[6] يعقد ويعتقد ما دلّت عليه، مما يجب لله ـ تعالى ـ، وما يجوز عليه، وما يستحيل.

وأما نسبتها إلى «البرهان»[7]، ولم ينسبها إلى الدليل؛ لأن البرهان موضوع للقطع واليقين، بخلاف الدليل، فإن الاصطلاح يُختلف فيه؛ فتارة يطلق على ما أفاد الظن، وتارة يطلق على ما أفاد القطع.

واعلم أن «البرهان» في اللغة: هو «الحجة الواضحة الوثيقة»، يقال: برهن على كذا إذا أقام عليه حجة واضحة، [ثم نقل في الاصطلاح إلى ما يفيد اليقين [بذاته، ولهذا

---

(1) زاد (م): تعالى.

(2) (ق): أربعة؟؟

(3) التشوف، ص: 198، على أن هناك خلافا في تاريخ هاته الوفاة، والراجح أنها كانت سنة 574هـ.

(4) (ق) و(م): البرهانية.

(5) زاد (ق): نقول.

(6) (ق): أي.

(7) (ق): البرهانية.

قال أهل الاصطلاح: «البرهان: هو ما أفاد اليقين][1] إفادة لا تتصور بغيره»][2].
وإنما كان كذلك؛ لأن مقدمته[3] لا تكون إلا ضرورية كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية. وإذا كانت المقدمات[4] يقينية ضرورية، فالنتيجة كذلك؛ لأن لازم الحق حق.

مثاله[5]: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فهاتان مقدمتان ضروريتان، ينتجان أن كل إنسان جسم بالضرورة.

انتهى الكلام في المقدمة فنعود إلى الأبواب.

(1) سقط من (ق).
(2) ما بين هاتين المعقوفتين سقط من (م).
(3) (ق) و(م): مقدماته.
(4) (ق): المقدمة.
(5) (م): مثال ذلك.

الباب الأول:

في[1] تسمية هذا الفن بـ«أصول الدين»

واعلم[2] أن هذا الفن من العلوم، هو أول العلوم الشرعية[3] في المرتبة، وإنما كان كذلك، لأن معرفته شرط في سائر العلوم، و[العلم بالشرط مقدّم على العلم بالمشروط][4] بالذات، وما كان كذلك وجب تقديمه على سائر العلوم.

ويشتمل الكلام في هذا الباب على [5]فصول:

واعلم[6] أنه حق على كل من حاول فنا من العلوم، أن يعرف:

- مبدأ ذلك الفن.
- وأن يعرف اسمه؛ ليميِّزه عن[7] غيره من الأسماء.
- وأن يعرف حقيقتَه بالحدّ والرّسم؛ ليتميز له عن[8] غيره من [9]الحقائق.
- وما موضوعه[10]؛ ليتميز له عن [غيره من][11] الموضوعات.

---

(1) زاد (ق) و(م): وجه.

(2) سقطت الواو من (ق).

(3) (ق): وهو أول العلوم في المرتبة، (م): هو أول ما في المرتبة؟؟

(4) في (ق): والشرط متقدم على المشروط، وفي (م): والشرط مقدم على المشروط.

(5) زاد (م): تسع قصول وستأتي.

(6) زاد (م): أولا.

(7) (ق): من.

(8) (ق): من.

(9) زاد (م): سائر.

(10) (م): موضعه.

(11) سقط من (م).

- ومن هو الواضع له؟
- ومـا نسبته من العلوم؟
- وهل هو كلي أو جزئي؟
- ومـا حكمه في الجواز أو المنع؛ ليُجوِّز الإقدام [على تعلُّمه][1] أو لا يُجوّز؛ لأنـه حق على كل امرئ ألا يُقدم على أمر حتى يعلم حكم الله ـ تعالى ـ فيه.
- ومـا[2] مرتبته من العلوم في الفضيلة؛ [ليكون ذلك أدعى][3] إلى طلبه.
- ومـا مقصوده ليعلم الغاية من تحصيله، حتى لا يكون سعيه عبثا.

ومسائله عشرة[4] فصول.

---

(1) (م): عليه.

(2) (ق): وأما.

(3) (م): لأن ذلك يكون له دعوا (هكذا).

(4) (ق): تسعة.

الفصل الأول:

في مبدئه

/ وهو عبارة عن العلم بالأحكام العقلية الكلية التي هي الوجوب، والجواز[1]، [ص: 29] والاستحالة.

واستحقت هذه أن تكون مبدأ؛ لأن[2] غاية المتكلّم أن يثبت حكما من هذه الأحكام الثلاثة لمحكوم[3] عليه؛ لأن الحكم على جزئيٍّ[4] لا يكون إلا بعد العلم بكُليِّه؛ إذ[5] العلم بالجزئيات متوقّف على العلم بكلياتها، التي هي العلم بأنواعها، وأجناس أنواعها، فالجزئيات[6] متأخرة وجودا في العلم، وإن كانت في الحقيقة متقدّمة؛ إذ قياسها إلى جزئياتها مقايسة الأصل للفرع، ومعلوم أن الأصل سابق على الفرع ذهنا وخارجا.

---

(1) سقطت الكلمة من: (م).

(2) (م): إن.

(3) (ق): المحكوم.

(4) (ق): جزء.

(5) (ق) و(م): إذا؟؟

(6) (ق) و(م): الكلية.

الفصل الثاني:
في اسم هذا الفن.

ولهم فيه وجوه:

الأول: أنه يسمى بـ«أصول الدين».

والثاني[1]: أنه يسمى بـ«علم الكلام».

والثالث: أنه يسمى بـ«علم التوحيد».

والرابع: أنه يسمى بـ«العلم الإلهي».

فأما وجه تسميته بـ«**أصول الدين**»؛ فلأن علوم الدين كلها بالنسبة إلى هذا العلم هي[2] فروع، وعلوم الدين هي: علم التفسير، وعلم الحديث، وأصول الفقه، والفقه[3]، فهي مبنية على هذا العلم؛ لأن أصل الشيء ما بني[4] عليه ذلك الشيء، وسيأتي وجه[5] بنائها عليه.

وأما وجه تسميته بـ«**علم الكلام**»، ففي ذلك وجوه:

- **أحدها**: لكثرة الكلام فيه؛ فإن صاحبه يتكلم في الوجود المطلق، والعدم المطلق، بخلاف غيره من العلوم.

- **والثاني**: أنه إنما سمي بعلم الكلام؛ لأنه وقع الخلاف[6] بين الأشاعرة والمعتزلة[7]

---

(1) سقطت "الثاني" من (م).
(2) (ق): فهي.
(3) سقط "الفقه" من (ق).
(4) (م): يبنى.
(5) زاد (م): ذلك في.
(6) (ق) و(م): الكلام.
(7) زاد (ق): بالخلاف.

في كلام الله ـ تعالى ـ، هل هو قديم أو حادث؟ فقالت الأشاعرة بقدمه، والمعتزلة بحدوثه، فكان هذا الخلاف سببا لوضع التصانيف في هذا العلم، فسُمي بـ«علم الكلام»، فهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه؛ إذ مسألة الكلام بعض علم الكلام.

- **والثالث**: أن المتكلمين يُبَوِّبون على هذا العلم فيقولون: "باب الكلام في إثبات العلم بحدوث العالم".

-و[1]**الرابع**: أن العادة جارية بتسمية[2] البحث في دلائل وجود الصانع[3] وصفاته، وأفعاله، وبعثة الأنبياء، وكيفية دلالة المعجزة على صدقهم: الكلام في الله، وفي صفاته، فسمي هذا العلم بـ«علم الكلام» لهذا[4] المعنى.

- **والخامس**: أن المنكرين للمباحث العقلية والأدلة البرهانية، إذا سئلوا عما يتعلق بالله وصفاته وأفعاله، قالوا: "نهينا عن الكلام في مثل هذا العلم"، وتكرر ذلك واشتهر حتى صار كالعلم، فقيل: «علم الكلام».

وأما وجه تسميته بـ«**علم التوحيد**»؛ فلأنه هو المطلوب في كتاب الله[5] وسنة رسوله ـ ﷺ ـ، قال[6] ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[7]، وقال الرسول ـ ﷺ ـ[8]: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله[9])[10].

---

(1) سقطت الواو في (ق).

(2) (م): في تسمية.

(3) زاد (ق): وحدوثه، و(م): ووحدته.

(4) (ق): بهذا.

(5) أضاف (ق) و(م): تعالى.

(6) أضاف (ق) اسم الجلالة: الله.

(7) الإخلاص/ 1.

(8) (ق): وقال الرسول عليه الصلاة والسلام، (م): وقال ـ عليه السلام ـ.

(9) زاد (م): محمد رسول الله ـ ﷺ ـ ؟؟؟

(10) تقدم تخريجه: (انظر فهرس الأجزاء الحديثية).

وأما وجه تسميته بـ«**العلم الإلهي**»؛ فلأن المقصود من هذا العلم إنما هو معرفة الإله ليُعبد، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[1]، فلما كان المقصود هو ذلك، نُسب هذا العلم إلى الإله.

(1) الذاريات/ 56.

الفصل الثالث:
في حقيقته

وللناس فيه عبارات:

الأول[1]: قال أبو المعالي: علم الكلام هو «معرفة العالَم، وأقسامه، وحدثه[2]، والعلم بمحدِثه، وما يجب له من الصفات، وما يستحيل عليه، وما يجوز [في حقه][3]، والعلم بالنبوات[4]، وتميزها بالمعجزات عن دعاوي المبطلين، وأحكام النبوات، والقول فيما يجوز ويمتنع من كليات الشرائع»[5].

وقال الغزالي: «علم الكلام ما يصح للناظر درك حقيقته بنظر العقل فيه[6] قبل ورود الشرع»[7].

وقال التلمساني[8]: في «شرح المعالم»[9] / «هو معرفة [ص: 30]

(1) (ق): الأولى.

(2) (ق): وحدوثه.

(3) (ق): وحدوثه.

(4) زيادة أثبتناها من الأصل المنقول عنه.

(5) الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم محمود الديب: 1/ 77-78. وراجع أيضا: الكافية في الجدل، وضع حواشيه: خليل المنصور، ص: 23.

(6) سقطت :فيه من (ق) و(م).

(7) انظر : الغزالي ، المستصفى، تح: عبد السلام عبد الشافي، ص:348.

(8) شرف الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الفهري المصري، الجزائري الأصل (567-644هـ/ 1171-1246م)، تلميذ تقي الدين المقترَح، وقطب الدين المصري، كان إماما في الفقه والأصلين، من مؤلفاته: "المجموع في الفقه الشافعي"، "شرح التنبيه للشيرازي"، "شرح لمع الأدلة"، انظر: السبكي، الطبقات، رقم:1157: 8/ 160، السيوطي، حسن المحاضرة، تح: محمد أبو الفضل: 1/ 413، البغدادي، هدية العارفين: 1/ 460.

(9) "كتاب شرح معالم أصول الدين للرازي"، الذي ألفه شرف الدين ابن التلمساني بعنوان" "تعليق على =

الإلهية[1] والرسالة، وما يتوقف معرفتهما عليه، من جواز العالم وحدثه[2]، وإبطال ما ناقض[3] ذلك»[4].

وقيل: «هو[5] معرفة الإلهية[6] والرسالة، وما يتوصل به إلى تحقيقهما، وما يُرَدُّ به على[7] من ناقضهما».

وقيل: «هو العلم بقواعد العقائد».

قال أبو المعالي: وكل ما في هذا الباب من التعريفات، إنما هي لفظية، «ولا يندرج المطلوب من الكلام تحت الحد»[8] الحقيقي؛ لأن علم الكلام يشتمل على النظر في الواجبات، والجائزات، والمستحيلات، وهذه المعلومات متباينة[9] الحقائق، بل المستحيل[10] لا حقيقة له، فلم يمكن[11] فيه حد حقيقي، ولا رسمي؛ لأن هذه المعلومات لا تجمعها حقيقة جنس، ولا خاصية نوع.

= المعالم في أصول الدين"، قام بتحقيقه والتعليق عليه والتقديم له د. عواد محمود عواد سالم، وطبعته (ط1) ونشرته المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة سنة: 1432/ 2011. رجع المحقق في ضبط النص إلى نسختين: الأولى محفوظة بدار الكتب والوثائق القومية برقم:28237 (ب / علم الكلام) تعود لسنة: 667هـ، والثانية: نسخة مكتبة عاشر أفندي بتركيا، توجد منها صورة بالمكتبة السليمانية برقم: 46437 (ع الكلام) ولها صور بمكتبات أخرى.

(1) (ق): الألوهية.

(2) (ق): حدوثه.

(3) (ق): نقض: (م): يناقض.

(4) التلمساني، شرح معالم أصول الدين، تح: عواد محمود سالم، ص: 67.

(5) (ق): هي.

(6) (ق): الألوهية.

(7) في الأصل: إلى.

(8) الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم الديب: 1/ 78.

(9) (م): متباينات.

(10) (م): فالمستحيل.

(11) (ق) و(م): فلم يكن.

الفصل الرابع:

في موضوعه.

قال الغزالي: «[موضوع هذا العلم أعم][1] الأمور، وهو الوجود المطلق، والمطلوب فيه لواحق الوجود لذاته من حيث إنه وجود فقط، ككونه واجبا، وممكنا، وقديما، وحادثا، وجوهرا، وعرضا، وكليا، وجزئيا، وواحدا، وكثيرا، وعلّة[2]، ومعلولا، وكونه بالقوة أو الفعل[3]، أو موافقا أو مخالفا، فإن هذه الأمور تلحق الموجود من حيث كونه[4] موجودا[5]، لا من حيث كونه[6] شيئا آخر أخص منه»[7].

وقال صاحب «التذكرة»: «موضوع[8] علم الكلام إنما هو المعلوم، الشامل للموجود والمعدوم، وسواء كان المعدوم واجبا كعدم الشريك، أو ممكنا كوجود ما لم يوجد من الممكنات، وسواء كان الموجود قديما أو حادثا، فالمعلوم من حيث هو هو موضوع هذا الفن».

(1) ورد في (م): في موضوع هذا العلم إنه أعم الأمور.
(2) في الأصل: علية.
(3) (م): بالفعل.
(4) (م): إنه.
(5) سقطت اللفظة من (ق).
(6) (ق) و(م): أنه.
(7) انظر: الغزالي، مقاصد الفلاسفة، تح: أحمد فريد المزيدي، ص: 66.
(8) (ق): موضع.

الفصل الخامس:

في الواضع لهذا الفن.

قال بعض العلماء: «الواضع لهذا الفن في التأليف، إنما هو أبو الحسن الأشعري، واسمه علي بن إسماعيل بن بشر بن إسحاق بن أبي سالم بن أبي[1] إسماعيل ابن عبدالله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، صاحب رسول الله ـ ﷺ ـ، وهو مالكي المذهب، وكان مذهب [مالك في][2] وقته فاشيا بالعراق، وناظره المعتزلة، وكان أمرهم في ذلك الوقت شائعا[3]، وكلمتهم عالية، وكان يقصدهم يقصدهم للمناظرة في مجالسهم بنفسه.

فقيل له: "كيف تفعل ذلك وقد أمرت بهجرانهم؟".

فقال: "هم أولو الرئاسة، ومنهم الولاة والقضاة، فهم لرئاستهم لا ينزلون إليّ، فإن لم أسِر إليهم، فكيف يظهر الحق، ويعلم أن لأهله ناصرا بالحجة؟

وقد ألّف التصانيف[4] لأهل السنة، وأقام الحجج على إثبات السنن، وما نفاه أهل البدع من صفات[5] الله ـ تعالى ـ، ورؤيته، وغير ذلك مما أنكروه من أمور المعاد، فلمّا كثرت تواليفه[6]، وانتفع بقوله، وظهر لأهل العلم ذبّه عن الدين، تعلّق أهل السنة بكتبه، وكثرت أتباعه، فنُسبوا إليه، وسُمّوا باسمه، وكانوا يسمّوْن قبل ذلك

(1) سقطت "أبي" من (ق) و(م).
(2) سقطت من (ق).
(3) (ق): شافعيا؟؟
(4) (م): التصانف؟؟
(5) (ق): صفة.
(6) (ق): توالفه؟؟

بـ«المثبتة»؛ إذ[1] أثبتوا مـا نفته المعتزلة.

وذكر القاضي [2]عياض عن أبي عبد الله الأزدي[3]: أنه كان في ابتداء أمره معتزليـا، وكان مقدّمـا على نظرائـه[4] في الاعتزال، ثم رجع إلى مـذهب السـنة، فكثـر التعجّـب منه، وسئل عن ذلك فقال: "نمت ليلة من رمضان، فرأيت النبي ـ ﷺ ـ.

وقال[5]: "يا أبا الحسن، كَتَبْـت الحديث؟".

قلت: "نعم [يا رسول الله][6]".

قال: "فهل كتبتَ فيه [أني قلت][7]: إن الله يُرى في الآخرة بالأبصار؟".

قلت: "نعم".

قال: "فلم لا تقول به؟".

قلت: "[قامت الأدلـة العقليـة على أن[8] القديم لا يُـرى][9] في الآخـرة بالأبصار،

---

(1) (م): إذا.

(2) زاد (ق): أبو الفضل.

(3) الصواب هو الأذري. وهو أبو عبد الله الأذري (ت.402هـ/ 1011م)، كـان مـن أقـرب المقـربين إلى الباقلاني، وألف كتابا في مناقبه، وأرسله شيخه الإمام الأشعري المالكي هذا داعية إلى دمشـق، ومنهـا إلى إفريقية، وبها عمل على نشر العقيدة الأشعرية، فانتفع به أهل القيروان، وتخرج عليـه أفـواج مـن الطلبـة والفقهاء. قال ابن عساكر: «وكان رجلا ذا علم وأدب، أخبرني بعض شيوخنا عنه أنه قـال: "لي خمسـون عاما متغربا عن أهلي ووطني، ولم أكن فيها إلا على كور جمـل أو بيـت فنـدق أطلـب العلـم آخـذا لـه أو مأخوذا عني...وتوفي بالقيروان غريبا..»، انظر: تبيـين كـذب المفـتري، ص: 121، والسـكوني، عيـون المناظرات، تح: سعد غراب، ص: 236.

(4) (ق) و(م): نظائره.

(5) زاد (ق): لي.

(6) سقطت من (م).

(7) سقطت من (ق).

(8) سقطت من (ق).

(9) في (م): ما قامت الأدلة العقلية على أن القديم يرى.

فحملت الخبر على التأويل، ولم أحمله على ظاهره".

فقال لي: "اطلب فإنك تجد[1] من ذلك على خلاف ما اعتقدت".

[ص: 31] فلما أصبحت اشتغلت بالحديث/ والقرآن، وتركت علم الكلام.

فلما كان في العشر الثاني، رأيته فقال[2]: "ما عملت في المسائل التي طلبت منك؟".

قلت[3]: "يا رسول الله، تركت الكلام، واشتغلت بالحديث، والقرآن".

فغضب، وقال لي[4]: "أقول لك شيئا، وتعمل غيره، وقد قلت لك: اطلب علم الكلام، وأثبت مسألة الرؤية".

فلما انتبهت قلت: "والله ما أدري ما أفعل، كيف ندع المذاهب المقررة بالمنامات؟ فالويل لي من تشنيع المعتزلة إن قلت[5] ذلك[6]".

وبقيت في أمري متفكّرا متحيّرا.

فلما أن[7] كانت ليلة سبع وعشرين، خرجت إلى الجامع، ودخلت في الصلاة، فوقع عليّ نوم كالموت الذي لا يُدفع[8] بحيلة، فقمت باكيا على ما فاتني من ذلك، فلما دخلت البيت نمت، فرأيت النبي -ﷺ-.

---

(1) (م): ستجد.
(2) زاد (ق): لي.
(3) (م): فقلت.
(4) (ق) و(م): أسقطا: "لي".
(5) سقطت من (ق): إن قلت.
(6) (ق) و(م): بذلك.
(7) سقطت "أن" من (ق).
(8) (ق) و(م): لا يندفع.

فقال[1]: "ما الذي عملت فيما قلت لك؟".

قلت[2]: "يا رسول الله، كيف أدع مذهبا نصرته أربعين سنة؟ يقول الناس هذا[3] رجل موسوس، يدع المذاهب بالمنامات".

فغضب غضبا شديدا، وقال: "كذلك كانوا يقولون لي[4]: إنه موسوس[5]، وما تركت الحق لأجل أقوال الناس، فهذه اعتذارات باطلة، فدعها وانصر هذه المسائل من الرؤية، وعدم القول بخلق القرآن، [والقضاء والقدر][6]، وأن الله[7] قادر على كل شيء، والله ـ تعالى ـ يلهمك الأدلة، وإياك أن [توقع في ذلك تقصيرا][8]، واسلك في نصرة[9] ما قلت لك: الكتاب والسنة، وأدلة العقول[10]، فإنها حق وصواب".

فانتبهت ونصرت هذه الطريقة[11]"[12].

فهذه المسائل التي أمره بها النبي[13] ـ ﷺ ـ، هي[14] عمدة علم الكلام.

---

(1) زاد (ق) و(م): لي.
(2) (م): فقلت.
(3) سقطت من (ق).
(4) (ق): في.
(5) زاد (ق) و(م): ومجنون.
(6) (م): والقدرة.
(7) زاد (ق): تعالى.
(8) (م): تواقع في تقصير.
(9) (ق): نصر.
(10) في غير (ق) و(م): المعقول.
(11) (م): الطريق.
(12) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ص: 45-50.
(13) (ق): رسول الله.
(14) (م): وهي.

ووضع في علم الكلام تواليف[1] كثيرة.

فلأجل هذا كان هو الواضع لهذا العلم، والله أعلم.

---

(1) (م): توالف.

الفصل السادس:
في نسبته من العلوم، هل هو كلي أو جزئي؟

اعلم أن العلوم على ضربين: عقلية، ودينية.

فالعقلية المحضة: كالحساب، والهندسة، والطب.

والدينية: علم الكلام، والتفسير، والحديث، وأصول الفقه، والفقه[1]، وعلم الباطن، (وهو تطهير القلب من الأخلاق الذميمة).

ثم هذه العلوم تنقسم إلى كلية وجزئية:

فالكلي منها: علم الكلام، وبيان ذلك:

أن المتكلم ينظر في المعلومات، ويقسمها ـ على رأي مثبتي الأحوال ـ إلى: وجود، و[2]عدم، وإلى صفة لا تتصف [3]بالوجود ولا بالعدم.

ثم يقسم **العدم** إلى: الواجب، والممكن.

ويقسم[4] **الصفات ـ التي هي أحوال ـ** إلى غير معلّلة، (وهي الأحوال النفسية، كتحيز الجوهر)، وإلى معللة بمعان[5] قائمة بالذات، (ككون العالم عالما).

ثم يقسم[6] **الوجود** إلى: القديم، والحادث.

---

(1) سقط "الفقه" من (م).
(2) (م): زاد: إلى.
(3) زاد (م): لا.
(4) (ق): وتنقسم.
(5) (ق): بمعاني؟؟
(6) (ق): ينقسم.

ويقسم[1] **الحادث** إلى: جوهر قائم بنفسه، وإلى عرض قائم به.

وينقسم[2] **الجوهر** إلى: مفرد، ومؤتلف[3]، وهو الذي يسمى **جسما**.

ويقسم **العرض** إلى: **ما يُشترط في ثبوته الحياة**؛ كالعلم، والقدرة، والإرادة، والإدراكات الخمسة[4]، وإلى **ما لا يشترط فيه الحياة**؛ كاللون، والطعم[5]، والتأليف وغيرها من الأعراض.

ثم ينظر في القديم ومخالفته للحوادث، وأنه لابد له من أحكام يتميز بما تجب له، أو تستحيل عليه، أو تجوز، ويعلم أن العالم من أفعاله **الجائزة**، وأن بعثة الأنبياء إلى خلقه من الجائزات، وأن من الممكنات نصب المعجزات للدلالة على صدقهم، وأن هذا الجائز قد وقع.

[فإذا ثبت][6] صدق النبي، انعزل العقل، وحكم باتباع النبي فيما يأتي به مما يوافق العقول، ويحكم[7] العقل بجوازه؛ إذ الشرع لا يرِد بما ينافي العقول، فالسّمع يُعيِّن طرفي السعادة أو[8] الشقاوة في الدار الآخرة، والعقل يجوِّز ذلك.

فإذا انتهى نظر العقل، واستمرّ السّمع، أخذ المفسّر واحدا خاصا من العلوم الدينية، وهو الكتاب الوارد على لسان النبي[9] المدلول على صدقه بالمعجزة.

---

(1) (ق): ينقسم.
(2) (م): يقسم.
(3) (ق): ومؤلف.
(4) (ق): الخمس؟؟
(5) سقطت في (م).
(6) (م): فثبت.
(7) (م): وحكم.
(8) الواو بدل "أو" في (ق) و(م).
(9) زاد (م): التصلية.

وأخذ المحدِّث واحدا خاصا، وهو قول الرسول، / واشتغل بإثباته. [ص: 32]

وأخذ الفقيه واحدا خاصا وهو فعل المكلّف، ونظر في نسبته إلى خطاب الشارع من حيث الوجوب والندب والحظر [والكراهة والإباحة](1).

وأخذ صاحب أصول الفقه واحدا خاصا وهو قول الرسول، ونظم وجه دلالته على الأحكام من منطوقه ومفهومه ومعقوله المستنبط منه، فالكتاب يتلقى من الرسول، والإجماع يثبت بقول الرسول، فانحصر مطلبه في قول الرسول ـ عليه السلام ـ(2).

ويأخذ الناظر في علم الباطن واحدا خاصا وهو فعل الباطن بالنسبة إلى الشرع(3).

فإذن "علم الكلام" هو المتكفل بمبادئ(4) العلوم الدينية كلها، فهو أعمّها وأشرفها في الرتبة.

الفصل السابع:
في حكمه.

اعلم أن المقصود من هذا العلم إنما هو معرفة الله ـ تعالى ـ، وقد اتفق الناس على وجوب المعرفة، واختلفوا في ذلك الوجوب، هل هو على الأعيان، أو من فروض الكفاية؟ أو أن الأمر في ذلك يختلف؟

فذهب القاضي أبو بكر(5)، وإمام الحرمين، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني(6)،

---

(1) (م) الإباحة والكراهة.

(2) (ق): عليه الصلاة والسلام.

(3) زاد (م): واشتغل بإثباته.

(4) (ق): في مبادئ، (م): بهذا في.

(5) أبو بكر محمد الطيب الباقلاني (338-402هـ/ 950-1013م).

(6) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرايني الملقب بركن الدين ت.418هـ/ 1027م).

وأكثر علمـائنا إلى أنها واجبة على الأعيان، ولا يكتفى منها بالتقليد[1].

ونقل الشهاب القرافي، عن ابن القصار، أنه قال: «مذهب مـالك وجـوب النظـر، وامتناع التقليد في أصول الدين. وقال الأستاذ أبـو إسـحاق، وإمـام الحـرمين: "لم يـر بالتقليد في أصول الدين إلا أهل الظاهر"»[2].

وذهبت طائفة من المتكلمين إلى أن معرفة الله ـ تعالى ـ غير واجبة على الأعيـان، بـل هي من فروض الكفاية، ويكتفي في ذلك بالتقليد في أصول الدين، نقلـه ابـن عيشـون عن أبي إسحاق الإسفرايني، والغزالي.

وقال الغزالي: «أمـا الطائفة المؤمنة المشغولة بعبادة ربها أو بمعيشة، فهؤلاء يتركـون على مـا هم عليه، ولا تحرك عقائدهم، فإن النبي ـ ﷺ ـ لم يطالب العرب بـأكثر مـن الشهادة»[3].

قال أبو العز مظفر[4]: «ادّعى كل فريق من أصحاب هـذين القـولين الإجمـاع عـلى نقيض مـا ادعاه الآخر[5]»[6].

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الحال في ذلك يختلف، وأنه ينقسم إلى: مـا هو من فروض الأعيان، وإلى مـا هو من فروض الكفاية.

---

(1) انظر: الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الـدلائل، ص: 115 و116، والجـويني، الإرشـاد إلى قواطـع الأدلة في علم الاعتقاد، تح: أسعد تميم، ص: 29.

(2) القرافي، الذخيرة، تح: محمد حجي: 13/ 231. وفيه: (الديانات) بدل: (الدين).

(3) انظر: الغزالي، إحياء علوم الدين: 1/ 194.

(4) مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين، تقي الدين أبو العز وأبـو الفـتح، تقـي الـدين، المعـروف بـالمقترح المصري الشافعي (ت.612هـ/ 1215م): (تقدم التعريف به، انظر: فهرس الأعلام).

(5) في الكتاب المنقول منه المذكور لاحقا: "مخالفه".

(6) المقترح، شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، تح: نزيهة امعاريج: 1/ 142.

- فأمـا مـا هو من **فروض الأعيان**: فهو كل علم يتقدم وجوده عـلى وجـود العلـم بصدق الرسول، وذلك كل مـا يصحح به عقيدته.

- وأمـا مـا هو من **فروض الكفاية**: فهو التبحر في هذا العلم، وتكثير الأدلـة عليـه، والتمكّن من دفع الشبه والشكوك من الطاعنين، والذب عن عقيدة أهل السنة، فيجب أن يكون في كل قطر من الأقطار قائم بالحق، مشتغل بهذا العلم، يقامع دعوة المبتدعـة، ويكف الزائغين عن الحق، ولو خلا منه قطر حُرج به جميعهم.

وحكى أبو عمرو بن الحاجب(1) وغيره عن بعضهم، أن النظر في هذا العلـم حـرام، وأن الواجب عليه التقليد(2).

واستدل القاضي(3) ومن قال بقوله، من وجهين:

- أحدهما: على إثبات وجوب المعرفة.
- وثانيهمـا: على إبطال التقليد.

☒ فأمـا **الوجه الأول:**

فاستدلوا عليه بالكتاب والسنة والإجمـاع:

- أمـا الكتاب فآيات:

---

(1) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعـروف بالحاجـب الكـردي الـدُّويني الأصـل الإسـنائي المولـد: (570-646هـ/ 1175-1249م)، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ. من مؤلفاتـه: " كتـاب الجامع بين الأمهات في الفقه"، و" منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل"، و"كتاب في علـم الكلام"، وغيرها. انظر: ابن خلكان، الوفيات، رقم: 413: 3/ 248 وما بعدها، الـذهبي، سـير أعـلام النبلاء، رقم: 5868: 16/ 430.

(2) راجع: الإسنوي، نهاية السول شرح منهاج الوصول، ص: 405.

(3) الباقلاني.

۞ الآية الأولى: قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[1].

۞ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾[2]، فأوجب الله ـ تعالى ـ علينا العلم في الآية الثانية، كما أوجبه على نبيه في الآية الأولى؛ إذ هو ونحن في أحكام الشرع سواء، إلا ما عُلم أنه خاص به، ومفهوم الآيتين يدل على ذم التقليد؛ لأن كل ما دل على وجوب العلم، فهو دليل على ذم التقليد.

۞ الآية الثالثة: قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3] وهذا أمر، وهو عند الأصوليين إذا عريَ عن القرائن محمولٌ على الوجوب.

۞ الآية الرابعة: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[4].

۞ الآية الخامسة: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[5]، فنهاه عن [ص: 33] الاقتفاء بغير علم، والنهي عن الشيء أمر بضده، / الذي هو الاقتفاء بعلم.

وقال بعض العلماء: إن الآيات التي اشتملت على معرفة الله ـ تعالى ـ وصفاته، سبع مائة آية وثلاث وستون آية، نقله ابن عيشون في «كتابه».

- وأما السنة فأحاديث:

۞ الأول: ما روى عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ عليه السلام ـ قال لأبي هريرة: (من لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه فبشره بالجنة)[6].

---

(1) محمد/ 19.

(2) الأنفال/ 40.

(3) هود/ 14.

(4) إبراهيم/ 52.

(5) الإسراء/ 36.

(6) رغم استعمال المؤلف لصيغة التمريض في هذا الحديث وفي بعض الأحاديث اللاحقة، فإنها أو بعضها =

❁ الثاني: مـا روي عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: (من مـات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة)[1]، فشرط في هذين الحديثين اليقين والعلم، وهمـا ضدان للتقليد.

❁ الحديث الثالث: مـا روي عنه ـ عليه السلام ـ أنه قيل: "يـا رسـول الله، أي الأعمـال أفضل؟

قال: (العلم بالله ـ عز وجل ـ).

فقيل: "يا رسول الله، نسألك عن العمل فتجيب عن العلم".

فقال: (إن قليل العمل ينفع مع العلـم بـالله، وإن كثير العمـل لا ينفـع مـع الجهـل بالله)[2].

❁ الحديث الرابع: مـا روي عنه ـ ﷺ ـ، أنه أتاه رجل، فقال: "يا نبـي الله علمنـي من غرائب العلم".

فقال: (مـا فعلتَ في رأس العلـم حتى تطلب غرائبه؟).

قال: "ومـا رأس العلـم يا نبي الله؟".

قال: (أعرفت الرب؟).

= وردت في الصحاح مما يعني أنـه يسـتعمل صـيغة البنـاء للمجهـول في "روي" عـلى غـير هـذه الصـيغة التمريضية. وهذا الحديث رواه مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة، (كتاب الإيـمان، بـاب مـن لقـي الله بالإيمان وهو غير شاك...)، رقم:31: 1/ 59.

(1) أخرجه مسلم في "صحيحه" (كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهـو غـير شـاك...)، رقـم:26: 1/ 55.

(2) رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، عن أنس بن مالك، وقال المحقق أبـو عبـد الله زمـرلي: «سنده ضعيف جدا، فيه محمد بن روح: منكر الحديث، وقوبل: ضعيف، وعبـاد: قـال البخـاري: منكـر الحديث»، انظر: الجامع، رقم: 165: 1/ 100 .

قال: "نعم".

قال: (فما فعلت في حقه عليك؟).

قال: "ما شاء الله".

قال: (أعرفت الموت؟).

قال: "نعم".

قال: (ما أعددت له؟).

قال: "ما شاء الله".

قال: (انطلق، وأَحْكِم ما هاهنا، فإذا أحكمته فتعاله أعلِّمْك من غرائب العلم)(1)، وهذا نص صريح في تقديم وجوب المعرفة.

- وأما الإجماع فحكاه القاضي وغيره على وجوب المعرفة بالله ـ تعالى ـ(2).

☒ **والوجه الثاني**: من الاستدلال على إبطال التقليد:

واعلم أن الحكم على الشيء يستدعي معقولية ذلك الشيء في نفسه، فلابد من بيان مدلول التقليد لغة واصطلاحا، ثم إقامة الدليل على بطلانه.

فأما مدلوله لغة: فهو «من القلادة، وهو الحبل الذي يوضع في عنق البعير، فشُبِّه المقلد أيضا بذلك، فكأنه وكَلَ أمره إلى من قلَّده وأحال عليه».

---

(1) أخرجه أبو نعيم في الحلية: 1/ 24، وقال الحافظ العراقي في "تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي": «رواه ابن السني وأبو نعيم في كتاب "الرياضة" لهما، وابن عبد البر من حديث عبد الله ابن مسور مرسلا، وهو ضعيف جدا»: رقم: 155: 1/ 155.

(2) راجع: الباقلاني، التمهيد، ص: 145، والجويني، الإرشاد، ص: 29-31.

وأمـا في الاصطلاح: فهو «**قبول قول الغير بغير دليل**».

وقيل: «**هو اعتقاد فتيا من لا يعلم صحّة قوله**».

وأمـا الدليل على بطلان التقليد فمن وجهين: أحدهما: المنقول، والثاني: مزدوج من المنقول والمعقول.

- فأمـا المنقول فالكتاب والسنة:

أمـا الكتاب في ذم التقليد فآيات:

۞ الآيـة الأولى: قولـه ـ تعـالى ـ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾، فـرد الله ـ تعـالى ـ علـيهم بقولـه: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[1]، يعني: أفتتبعونهم؟!.

۞ الآيـة الثـانيـة: قـولـه ـ تعـالـى ـ إخبـارا عنهـم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾، فـرد الله ـ تعـالى ـ علـيهم بقولـه: ﴿أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾[2] يعني أفتتبعونهم؟!.

۞ الآية الثالثة: قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[3]، والآيات في ذم التقليد كثيرة، فلا يكون جائزا، غير أنـا خالفنـا ذلـك في وجوب اتباع العامي المجتهد، لقيام الدليل على ذلك، والأصل عـدم الـدليل الموجـب للاتباع فيمـا نحن فيه، فيبقى على مقتضى الأصل.

---

(1) البقرة/ 169.

(2) لقمان/ 20.

(3) الزخرف/ 22.

وأمـا السنة فالأحاديث المتقدمة؛ لأن كـل مـا دلّ عـلى وجـوب المعرفـة، دلّ عـلى بطلان التقليد.

ويدل على بطلان ذلك أيضا من الآثار:

۞ مـا روي عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: (لا تكن إمعة، إن كفر الناس كفرت، وإن آمن الناس آمنت، ألا ليوطنن أحدكم نفسه على ذلك)(1).

۞ ومن ذلك، مـا روي عن علي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: (الناس ثلاثة: عالم، ومتعلّم عـلى سبيل النجاة، وهمج رعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مـع كـل ريـح، لم يستضـيئوا بنـور العلم، ولم يلجؤوا منه إلى ركن وثيق)(2).

[ص: 34] فهذه الآثار تدلّ على طلب العلم، وذم التقليد./

- وأمـا المزدوج من المنقول والمعقول فمن وجهين:

الأول: وتقديره بمقدمتين ونتيجة، وهو أن تقول: التقليد فيه ترك للمعرفـة، وتـرك المعرفة حرام، فالنتيجة: التقليد حرام.

بيان المقدمة الأولى: أن التقليد قبول قول الغير بغير دليل، والمعرفة لا يُتوصـل إليهـا إلا بدليل، وفي التزام التقليد ترك الدليل، وفي ترك الدليل ترك المعرفـة، وتـرك المعرفـة حرام.

وأمـا المقدمة الثانية: وهي قولنا ترك المعرفة حرام، فلا خفاء بتحريم ترك الواجب.

---

(1) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" عن عبد الرحمن بن يزيد: 1/ 136، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": «رواه الطبراني في ا"الكبير"، وفيه المسعودي، وقد اختل، وبقية رجاله ثقات»: رقم: 851: 1/ 433.

(2) ذكره أبو نعيم في "الحلية: 1/ 79، وابن عبد البر في "الجامع" وقال: «وهـو حـديث مشـهور عنـد أهـل العلم يستغنى عن الإسناد لشهرته عندهم»، رقم: 1877: 2/ 984.

الوجه الثاني: أن المعرفة واجبة بالإجماع، والتقليد غير مفيد لها لوجوه:

- الأول: أن المقلد ليس بمعصوم، فيجوز كذبه، فحينئذ لا تحصل المعرفة.

- والثاني: أن من قلّد في أن العالم محدَث، لو أفاد العلم، لكان من قلّد في قدمه محصِّلا للعلم، ويلزم من ذلك حصول العلم بالقدم والحدوث معا، وهو باطل.

قال بعض علمائنا: «لا خلاف بين أهل العلم أن العلم بالله ـ تعالى ـ واجب على كل مكلف فرض عين، وإنما اختلفوا فيمن قلّد في جميع العقيدة ولم يكتسب علما بالله ـ تعالى ـ، ولكنه قلّد بعض العلماء؛ فأكثر العلماء يقولون: "إنه من أصحاب اليمين"، إلا القاضي».

وقد حكى الأستاذ[1] أن المحقّقين قالوا: «لا يتصف بصفة الإيمان إلا من له دليل على كل ركن من أركان الدين، ولم يخصّ بذلك القاضي ولا غيره».

وقال: «إنما ذهب إلى قبول التقليد أهل الظاهر»[2].

قال الشريف أبو يحيى في «شرح الإرشاد»: «قلت: وعندي أن الاعتقاد على ضربين:

- اعتقاد المعلوم على نقيض، (وهو حقيقة الجهل، والجاهل بالله كافر).

- واعتقاد المعلوم على ما هو عليه. فإن كان نظرا فهو المقصود، وإن كان تقليدا فإما أن يكون المكلف ممن فيه فضل للنظر والاستدلال أو لا:

- فإن كان الأول، فهو مؤمن عاص.

---

(1) أبو إسحاق الإسفراييني.

(2) انظر: القرافي، الذخيرة، تح: محمد حجي: 13/ 231.

• وإن كان الثاني، فهو مؤمن وليس بعاص، وإلا لزم تكليف ما لا يطاق، وإنه محال إما عقلا عند قوم، وإما امتناع وقوعه شرعا عند آخرين.

وأما ما منعوه من التقليد، فإنما ذلك في حق المتمكّن من النظر والاستدلال، وإلا لزم تكليف المحال على ما قررته»[1].

واحتج من قال بوجوب التقليد بالمنقول والمعقول.

- فأما المنقول: فالسنة والإجماع.
- أما السنة: فما روي عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله)[2]، فكان يكتفي منهم بكلمة التوحيد وإن كانوا من البُله المتغفلين، والأجلاف الذين لا يعرفون النظر، ولو صحّ ما قلتموه لما أقرهم على ذلك، وذلك دليل التقليد.

وقوله ـ عليه السلام ـ لما سأل الجارية: (أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: أعتقها؛ فإنها مؤمنة)[3]، فالاكتفاء بهذا المقدار يدل على التقليد.

- وأما الإجماع: فأجمع المتقدمون على قبول كلمتي الشهادة من غير زيادة.
- وأما المعقول: فهو أنه لو وجب النظر في معرفة الله ـ تعالى ـ، لزم الدور المحال؛ لأن معرفة الإيجاب متوقفة على معرفة الموجب، ومعرفة الموجب متوقفة على النظر المتوقف على إيجابه.

---

(1) الشريف أبو يحيى، شرح الإرشاد، ص: 5.

(2) تقدّم تخريجه: (انظر فهرسة الأطراف الحديثية).

(3) حديث السوداء أخرجه مسلم في "صحيحه" عن معاوية بن الحكم السلمي: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة)، رقم: 537: 1/ 381.

والجـواب: أمـا الـدلائل النقليـة؛ فلأنهـا ظـواهر، والظـواهر لا يسـتدلّ بهـا في القطعيات، بيان كونها ظاهرة، قبولها للتأويل فتتأول.

أما [ما][1] استدللتم به حتى يصير ما اعتقدتموه راجحا مرجوحا، بيانه أن نقول: لاشك في إيجاب النظر وتحصيل المعرفة بالكتاب والسنة والإجماع ـ على ما تقدم ـ، والمعرفة نقيض التقليد، إلا أنا مخاطبون[2] في حق الغير بتركيب الحكم على المظنة لخفاء المعرفة القائمة بالغير علينا، فقبوله ـ عليه السلام ـ النطق بالشهادتين من باب تركيب الحكم على المظنة، وكلامنا فيما بين العبد وربه، فأين هذا مما نحن فيه، فلا يدلّ ذلك على الأمر بالتقليد، وأيضا في قبول الشهادة من غير بحث عما في القلوب لطف من الله ـ تعالى ـ ورحمة، / وتيسير للدخول في الإسلام. [ص: 35]

وأيضا ما كان يأمرهم بالتقليد من غير حجة، بل كان يأمرهم بالنظر في معجزاته وآياته، وقد أقام ثلاث[3] عشرة سنة من غير قتال، يقيم الدليل ويوضح السبيل، حتى بلّغ ذلك للداني والقاصي، ثم أمر بعد ذلك بالقتال.

وأما ما ذكروه من حديث السوداء؛ فسيأتي الجواب عنه في غير هذا الموضع.

وأما ما ذكروه من الإجماع؛ فجوابه بما وقع له الجواب عن[4] الحديث الأول.

وأما الجواب عن شبهة المعقول، وهو أن إيجاب النظر يلزم منه الدور، وتقريره أن تقول: لا نسلِّم أن النظر يتوقف على معرفة وجوبه، بل يتوقف على إمكان وجوبه في

---

(1) سقطت في الأصل.
(2) في النسخ: مخاطبين؟؟.
(3) (ق) و(م): ثلاثة.
(4) (م): في الحديث الأول.

نفس الأمر، وهو مستفاد من الشرع، سواء نظر المكلّف أو لم ينظر؛ لأنه متى ظهرت المعجزة، وكان صدق النبي ممكنا، فقد استقر الشرع، وثبت الوجوب في نفسه، فلا يرتفع الخطاب بعدم علم المكلف به، وتقصير المدعو في تركه النظر، لا ينفي الخطاب عنه بما هو مقصِّر في دركه.

وأما من قال بأن النظر في هذا العلم حرام لما ورد عن السلف في ذلك من التّشديد، فالجواب عنه: أن معرفة الله ـ تعالى ـ واجبة بالإجماع، والاشتغال بهذا العلم والمقصود منه إنما هو معرفة الله ـ تعالى ـ بما يجب له، وما يجوز عليه، وما يستحيل، فمن أين تحرُم معرفة الله ـ تعالى ـ بالدليل؟ وكيف يكون ذكر الحجة والمطالبة بها، والبحث عن معرفة الله ـ تعالى ـ محظورا، وقد قال الله ـ تعالى ـ لنبيه ـ عليه السلام ـ[1]: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[2]، وقال: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ﴾[3]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾، إلى قوله: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[4]، فمدحه الله ـ تعالى ـ وأثنى عليه بقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[5]؟.

وأما كلام السلف فمحمول على أنه لم تظهر[6] البدع في زمانهم، ولصفاء أذهانهم، أذهانهم، وصحة عقائدهم، وقلة من يحوجهم إلى ذلك، قال الشهاب القرافي: «رأيت

(1) (ق): ـ عليه الصلاة والسلام ـ.
(2) البقرة/ 110.
(3) الأنعام/ 150.
(4) البقرة/ 257.
(5) الأنعام/ 84.
(6) (م): على أنه قيل قبل ظهور البدع.

لأبي حنيفة جوابا عن كلام كتب به[1] مالك إليه[2]: "إنك لتتحدث في أصول الدين، وإن السّلف الصالح لم يكونوا يتحدثون فيه[3]". فأجاب بـ: أن "السلف لم تكن ظهرت البدع في زمانهم، فلذلك تركوه، وفي زماننا ظهرت البدع، فلو سكتنا عن الجواب عنها لكنا مقرين لها، فافترق الحال"، وهذا جواب حسن»[4].

وذكر الزُّبَيْدِي في «طبقات النحاة»[5] له: «أن العلم الذي كان يختلف مالك فيه لابن هرمز[6] سنين كانوا يرون أنه علم أصول الدين، وما يرد به مقالة[7] أهل الزيغ والضلال»[8].

---

(1) سقطت في (م).

(2) (ق): إليه مالك.

(3) (ق): في أصول الدين، (م): في الدين.

(4) القرافي، الذخيرة، 13/ 243.

(5) كتاب "طبقات النحاة واللغويين" لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت. 379هـ/ 990م).

(6) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني المعروف بـ"الأعرج"، كان من جيل التابعين، صاحب أبا هريرة، وتلقى العلم من ابن عباس، وسمع الحديث عن أبي سعيد الخدري، وقد ثبتت تلمذة الإمام مالك له. كان الذهبي يقول عنه: «كان ثقة.. ثبتا .. عالماً»، ودرس القرآن وتعلمه، فكان من الثقات المثبتين يلجأ إليه الناس للقراءة عليه، ويعهدون إليه في كتابة المصاحف لاطمئنانهم إلى حفظه وقراءته وعلمه ومعرفته، ولهذا تجمع المراجع على وصفه بالمقرئ المحدث، وإلى جانب تفقه عبد الرحمن بن هرمز في علم الحديث، كان من العلماء الكبار في علم الأنساب، قال عنه الذهبي: «كان أعلم الناس بأنساب قريش»، انظر: الذهبي، ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 283، والمزي، تهذيب الكمال، رقم: 3983: 17/ 467. وسير أعلام النبلاء، رقم: 5:640/ 417، والسيوطي، بغية الوعاة، رقم: 1515: 2/ 91.

(7) (ق): مقال.

(8) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص:26. قال عياض: «قال البهلول ابن راشد وغيره ما رأيت أنزع بآية من مالك بن أنس مع معرفته بالصحيح والسقيم والمعمول به من الحديث المتروك، وميزة الرجال وصحة حفظه وكثرة نقده إلى ما يؤثر عنه من الكلام في غير ذلك من العلوم كـ"رسالته إلى ابن وهب في الرد عى أهل القدر"، وكقوله: "جالست ابن هرمز ثلاث عشرة سنة، ـ ويروى ست =

وقد قال مـالك: «كان ابن هرمز بصيرا بالكلام، وكان يرد على أهل الأهواء»، وقد سئل مـالك عن مناظرة أهل الأهواء، فقال: «أمـا للمستبحر فنعم، وأمـا غـيره فـلا؛ لأن ذلك وَهَن في الدين»[1].

وأما ما ذكر من قول الشافعي ـ أي في أهل علم الكلام ـ: «أن يضـربوا بالجريد»[2]، فهذا يدل على تحريم الكلام في أصول الدين، فليس الأمر كذلك؛ فإن المتكلمين عنـدنا اليوم، إنمـا هو الأشعري وأصحابه، كالأستاذ أبي إسحاق، والإسفرايني[3]، والقاضي أبي بكر[4]، وإمام الحرمين وغيرهم، وهـم القـائمون بحجـة الله ـ تعـالى ـ، ونـاصرون لدينه، فيجب أن يعظموا؛ لأنهم قائمون بفرض الكفاية عن الأمـة، وأمــا الـذين قـال الشافعي فيهم مـا قال، إنمـا هو: عمرو[5] بن عبيد من المعتزلة[6]، وحفص الفرد[7] من

= عشـرة سنة ـ في علم لم أبثه لأحد من الناس". قال: وكان من أعلم الناس بالرد على أهل الأهـواء، وبـها اختلف فيه الناس، وقال المهدي: أخبرني بعض نقاد المعتزلة من القـرويين قـال: أتيـت مالـك بـن أنـس فسألته عن مسألة من القدر بحضرة الناس، فأومأ إلي أن اسكت فلما خلا المجلس قـال لي: "سـل الآن"، وكره أن يجيبني بحضرة الناس. قال: فزعم المعتزلي أنه لم تبق مسألة من مسائلهم إلا سـأله عنهـا وأجابـه فيها، وأقام الحجة على إبطال مذهبهم حتى نفذ ما عند المعتزلي وأقام عنه»، ترتيب لمدارك: 1/ 20.

(1) عياض، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) أبو نعيم، الحلية: 9/ 119، وابن العربي، المسالك في شرح موطأ مالك، تح: محمد بن الحسـين السُّـليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني: 7/ 223.

(3) كلاهما إسفراييني، والمقصود بالثاني: أبا المظفر.

(4) (ق): الباقلاني.

(5) ق) و(م): عمر.

(6) أبو عثمان عمرو بين عبيد البصري (ت143 أو 144هـ/ 760-761م)، رأس المعتزلـة وإمـامهم الأول إلى جانب واصل بن عطاء.

(7) في الأصل: (المقرد)، وفي غيره: (القرد)، وحفص هذا هو أبو يحيى حفص الفرد، من أهل مصـر، قـدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره، فقطعه أبو الهذيل المعتزلي. أخرج اللالكـائي عـن الربيـع ابن سليمـان قـال: «أتيت الشافعي يـومـا فوافقت حفصا الفرد خارجا من عنده، فقـال: "كـاد والله =

القدرية، فلو أُدركوا اليوم لضربوا بالسيوف، فضلا عن الجريد، ولذلك لما مرض الشافعي، دخل عليه حفص الفرد فقال: "من أنا؟..".

فقال: "أنت[1] حفص الفرد، لا حفظك الله، ولا رعاك حتى تتوب مما أنت فيه"[2].

= الشافعي أن يضرب عنقي". فدخلت فقال لي إسماعيل...: "ناظر الشافعي حفص الفرد فبلغ أن القرآن مخلوق، فقال له الشافعي: "والله كفرت بالله العظيم"". قال: "وكان الشافعي لا يقول: حفص الفرد، وكان يقول: حفص المتفرّد"»، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بعد الغامدي: رقم: 421: 2/ 279.

(1) سقطت في الأصل و(ق)، وأثبتت من (م).

(2) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: 2/ 193.

الفصل الثامن[1]:

في فضله على سائر العلوم.

[ص: 36] قال القاضي أبو بكر بن العربي/ : «اعلم أن علم التوحيد قد عظَّمه قوم على الخلق، حتى أيّسوهُم منه، وما أعظمه قدرا، وما أقر به يسرا، ولقد رضي الله فيه باليسير[2]، وأنهاه لعباده بالتيسير، وأمرهم به بسابق الحكم والتقدير، فقال ـ تعالى ـ: ﴿اعْبُدُواْ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ﴾[3]، فالتوحيد أن لا ترى لله شريكا، وألا خالق ولا معبود[4] سواه، وإنما ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[5]، ﴿لاَيُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[6].

وقد قالوا: "إنه بحر لا ساحل له" وصدقوا، وهو نهر عذب، تخوضه بالقَدَم، وتدركه بالعلم في أسرع وقت، وعلى أنهج أَمَم، وإنما عظمه كثرة الشاكين، وتخليط الملحدين»[7].

وقال أبو القاسم عبد الجليل[8] في «عقيدته»[9]: «اعلم أن كثيرا من الناس لا

---

(1) (م) أخطأ فكرر: السابع.
(2) (م): اليسر.
(3) النساء/ 36.
(4) (ق) و(م): ولا خالقا ولا معبودا.
(5) هود/ 107.
(6) الأنبياء/ 23.
(7) ابن العربي، سراج المريدين، مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم: 20348 ب، ورقة: 219.
(8) عبد الجليل بن أبي بكر الربعي الديباجي القروي المتكلم أبو القاسم، عرف بابن الصابوني (ت.427هـ/ 1036م). شرح "تمهيد" الباقلاني بعمل سماه: "التسديد في شرح التمهيد". راجع: فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي: م:1، ج:4، ص: 50، ويعمل أحد طلبتنا بكلية أصول الدين على تحقيقه في إطار إعداد أطروحته لنيل الدكتوراه.
(9) لم أطلع على نص هذه العقيدة، ولكنني أملك نسخة مصورة من كتاب "التسديد"، الذي يبدو أن اليفرني لم يقف عليه.

يشتغلون إلا بعلم النحو، والحساب، وإصلاح اللفظ، وإجادة الكتاب[1]، لما يرجون من كون[2] ذلك لهم بضاعة وحرفة يعوّلون[3] عليها وصناعة، فتراهم يجرون أذيالهم من خيلائهم، ويذهبون متعاطنين في غلوائهم، يلحظون الناس بعين الاحتقار، ويرمقونهم بمقلة الاستصغار، فإذا قيل له: ما أول الواجبات؟ ومتى يجب التكليف على الإنسان؟ وما الدليل على صحة ما إليه تذهب؟ وفساد ما عنه[4] ترغب؟ بقي أسكت من سمكة، وأشد وحولا من طائر في شبكة، وصغُر من حجته ما كان كبيرا، وذلَّ في نفسه ما كان عزيزا خطيرا، ولبِس ثوب استكانة، وتسربل سربال مهانة[5]، فيا لـها[6] من مصيبة ما أعظمها عليه، وداهية ما أكبرها لديه».

وإذا تقرر هذا، فالدليل على شرفه وفضله: المعقول والمنقول.

- فأما المعقول فمن وجوه:

- **أحدها**: أن شرف العلم بحسب شرف المعلوم، ولاشك أن الغرض الأهم، والمقصود الأعظم من هذا العلم، إنما هو معرفة ذات الله ـ تعالى ـ وصفاته، وكيفية أفعاله، ولما كان الله ـ تعالى ـ أشرفَ المعلومات، كان هذا العلم أشرفَ العلوم.

- **وثانيها**: أن الأدلة المستعملة في هذا العلم قطعية، والأدلة المستعملة في غيره ظنية، فكان هذا العلم أشرف لذلك.

---

(1) (ق) و(م): الكتابة.
(2) سقطت الكلمة من (ق).
(3) (ق) و(م): يعملون؟؟.
(4) (م): عليه.
(5) (ق): مهابة، ولا معنى لها هنا.
(6) في الأصل: لتها، وفي (ق) و(م): ليتها.

- **وثالثها**: أن اكتساب السعادة الأخروية الأبدية من أهم المطالب، وأجل المقاصد، ولا يمكن تحصيلها إلا بالعلم بالله ـ تعالى ـ ورسوله واليوم الآخر، وذلك لا يمكن تحصيله على الوجه الأكمل، إلا بهذا النوع من العلوم، فكان أشرف من غيره.

- **ورابعها**: أن شرف الشيء قد يستفاد بوجه[1] من خساسة ضده، وإذا كان الخطأ في هذا العلم كفرا وبدعة، مع أنهما من[2] أقبح الأشياء، وموجبان[3] للخلود في النار، وجب أن يكون إصابة الحق فيه من أشرف الأشياء، وموجبة للخلود في دار القرار.

- **وخامسها**: أن سائر العلوم الشرعية لا تراد لنفسها، وإنما تراد للعمل بها[4]، والعلم[5] بالله وما يجب له، وما يستحيل عليه، [هو مراد لنفسه][6]، وما كان مرادا لنفسه أفضل مما كان مرادا لغيره.

- **وسادسها**: أن سائر العلوم تنقطع بفناء المكلف، وعلم التوحيد لا ينقطع، بل يزداد وضوحا، فإنه يصير ضروريا بعد ما كان كسبيا.

- **وسابعها**: أن هذا العلم أصل للعلوم[7] الدينية، وهي فرع عنه، والعلم بالأصل أشرف من العلم بالفرع؛ [لأن العلم بالفرع تابع، والعلم بالأصل متبوع، والمتبوع أشرف من التابع.

---

(1) (ق): بشيء.
(2) سقطت في (ق).
(3) في النسخ: موجبين؟؟.
(4) زاد (ق) و(م): والعلوم العقلية تراد لنفسها.
(5) (ق) و(م): كالعلم.
(6) سقطت من (ق) و(م).
(7) (م): المعقول؟؟.

بيان ذلك: أن الشرع متوقف على وجود النبوة، والنبوة متوقفة على ثبوت المعجزة، والمعجزة متوقفة على ثبوت حصولها بقدرة الله ـ تعالى ـ، وذلك كله متوقف على العلم بوجود الله ـ تعالى ـ، فإذن العلم بوجود الله ـ تعالى ـ وما يجب له، وما يستحيل عليه ويجوز أشرف من سائر العلوم.

– **وثامنها:** أن العلم بسائر الموجودات سوى الله ـ تعالى ـ إنما هو علم بفعل الله ـ تعالى ـ، فإنه ليس في الوجود إلا الله ـ تعالى ـ / وفعله، فالعلم بالله ـ تعالى ـ علم [ص: 37]
بالفاعل، والعلم بغيره، علم بفعله في المفعول، ولاشك أن العلم بالفاعل أشرف من العلم بالمفعول][1].

- وأما المنقول: فالكتاب والسنة:

۞ أما **الكتاب** فآيات:

– **الآية الأولى:** قوله ـ تعالى ـ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[2]، قال صاحب «التذكرة»: «ولا خلاف أن المراد بـ: ﴿أُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ هاهنا، العلماء بالتوحيد، ففضلهم بهذا الفضل العظيم، بأن جمعهم في الإخبار عنهم مع أنبيائه، وذكرهم مع نفسه وملائكته، وهذه غاية في الفضل، لم يصل إليها أحد من العلماء، سوى العلماء بالتوحيد».

– **الآية الثانية:** قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[3]، ووجه الاستدلال من هذه الآية: أنها دالة على شرف علم التوحيد بنظمها وضمنها.

---

(1) الموضوع بين المعقوفتين سقط من (ق) ومن (م).
(2) آل عمران/ 13.
(3) المجادلة/ 11.

أمـا **النظـم**: فلأن الألف واللام فيها للجنس، فهي تستغرق العلوم الدينية.

وأمـا **الضمن**: فهو من حيث[1] إن العلوم الشـرعية لا يصح ثبوتهـا إلا بعـد ثبـوت العلم بالرسول، والعلم بالرسول لا يصح ثبوته إلا بعد العلم بوجود المرسِل ومـا يجب له من صفات[2] الكمـال، ومـا يستحيل عليه من صفات[3] النقص.

- **الآية الثالثة**: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾[4]، إلى قوله: [﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ][5] نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[6]، وهذه الآية تدل على شرف هذا العلم من ستة أوجه:

- **أحدها**: أنه ـ سبحانه وتعالى ـ أخبر بأن طريق اليقين إنمـا هو النظر في ملكـوت السماوات والأرض.

- **وثانيها**: أن الله ـ تعالى ـ علمه كيفية الاستدلال بالتغيّر على الحدوث، إمـا مبتـدئا لنفسه بذلك، وإمـا مسـتدلا عـلى قولـه، فقـال ـ تعـالى ـ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ إلى قولـه: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾[7]، فعرفنا أنه استدل بالأفول على حدوث الآفل، وبحدوث الآفل على وجود محدثه، بنظر العقل واعتباره؛ إذ لم يكن إذ ذاك نبيا، ولا نزل عليه وحي ولا كتاب بعد.

---

(1) في الأصل: حديث.
(2) (م): صفة.
(3) (م): صفة.
(4) الأنعام/ 76-77.
(5) سقط من (ق) و(م).
(6) الأنعام/ 84.
(7) الأنعام/ 78.

• **وثالثها:** أن الله ـ تعالى ـ أخبرنا بصحة نظره، واستدلاله على مطلوبه، بقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾(1)، فسماها حجة.

• **ورابعها:** أن إضافة الحجة إلى نفسه، تدل على تشريف هذا العلم على سائر العلوم؛ إذ هي إضافة تعظيم وتفخيم له.

• وخامسها: أنه جعله نبيا برفع الدرجات، فدلّ ذلك على أن الأدلة العقلية في أصول الدين سبب لرفع الدرجات.

• **وسادسها:** أن الله ـ تعالى ـ أمر نبيه محمدا ـ عليه السلام ـ بالاقتداء به في النظر في الملكوت، حتى يحيط علما بما أحاط به خليله، بقوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾(2)، ولم يرد مثل هذا النص في رفع الدرجة(3)، وعلو المرتبة في علم، كما ورد في هذا العلم، وذلك غاية الشرف والتفضيل.

۞ وأما السنة فأحاديث:

- الحديث الأول: ما روي عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)(4)، وتأويل

---

(1) الأنعام/ 84.

(2) النحل/ 123.

(3) (م): الدرجات.

(4) هذا الحديث جاء من حديث أبي أمامة، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وغيرهم، قال العراقي في "التقييد والإيضاح": «الحديث غير صحيح لأن أشهر طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلامى عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ هكذا رواه بن أبى حاتم في مقدمة "الجرح والتعديل"، وابن عدى في مقدمة "الكامل"، والعقيلى في "تاريخ الضعفاء" في ترجمه معان بن رفاعة، وقال: "إنه لا يعرف إلا به"... وهذا إما مرسل أو معضل وإبراهيم هذا الذي أرسله لا يعرف شيء من العلم غير هذا قاله أبو الحسن ابن القطان... والحكم بصحة الحديث فيما ذكره الخلال في "العلل" أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له: "كأنه كلام موضوع". فقال: "لا هو صحيح". فقيل له: "ممن سمعته؟". قال: =

الجاهل، وانتحال المبطل، وتحريف الزائغ، لا يندفع بالقيل والقال، وإنما يندفع بإبطال الشبه[1]، وذلك صنعة المحققين من المتكلمين.

- الحديث الثاني: ما روي عنه - ﷺ -، «(أنه قيل له: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: (العلم بالله - تعالى -)»[2].

- **الحديث الثالث**[3]: «ما روي أن رجلا أتى النبي - ﷺ -، فقال[4]: يا رسول الله[5] علمني من غرائب العلم...)»[6]، وقد تقدم هذا.

- **الحديث الرابع**: ما روى في الخبر «أن الله - تعالى - أوحى إلى داود - عليه السلام -، / (يا
[ص: 38] داود تعلم العلم النافع).

فقال: "يا إلـهي وما العلم النافع؟".

قال: (أن تعرف جلالي، وعظمتي، وكبريائي، وكمال قدرتي على كل شيء، فإن هذا هو العلم الذي يقربك إلي)»[7].

= "من غير واحد". قيل له: "من هم؟". قال: "حدثني به مسكين - إلا أنه يقول: - عن معان عن القاسم ابن عبد الرحمن". قال أحمد: "ومعان لا بأس به". قال ابن القطان: "وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره"». انظر: العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تح: عبد الرحمن محمد عثمان: 1/ 139، وصحح الألباني هذا الحديث في "مشكاة المصابيح" برواية البيهقي في "السنن الكبرى" له عن إبراهيم: 1/ 139.

(1) (م): الشبهة.

(2) تقدم تخريجه (انظر فهرسة الأطراف الحديثية).

(3) في الأصل: الثاني؟؟.

(4) (ق): زاد: له.

(5) (ق): يا نبي الله.

(6) تقدم تخريجه (انظر فهرسة الأطراف الحديثية).

(7) انظر: إسماعيل حقي، روح البيان: 2/ 322.

الفصل التاسع:
في فوائد علم الكلام

قال بعض الأصوليين: «فوائد علم الكلام كثيرة، ولكني أشير إلى أجناسها على الجملة:

- **فأولها**: معرفة العقائد التي [كُلّف العقلاء بتحصيلها][1]، المنطوية على النظر والاستدلال، الذي يُتوصّل به إلى معرفة المعبود، وصفاته العليّة، ومعرفة الرسل، وما جاءوا به.

- **والثانية**: الذب عن الدين ونصرته، ومقابلة أهل البدع والعند[2] بالتأويل، وتمييز السنة من البدعة عند التشابه، وهذا القدر لا يحصل إلا لمن عرف[3] علم الكلام.

- **والثالثة**: أنه لا يكون[4] ذلك إلا لمن عرف الدليل والمدلول، وحقائق الأمور، وضبْطها، وحدودها، ومعرفة الارتباطات[5] العقلية، والفرق بينها وبين العادية والشرعية، والمزدوجة، وهذا باب عظيم زلّ عنه خلق كثير، فمن تعاطى علما من العلوم مع الجهل به فقد حلَّ نفسه مَحَلَّ وَحْلَة، وقد قال القاضي أبو بكر: «ذلك شين على الدين في حقه».

- **والفائدة الرابعة**: كثرة التصرف في العلوم لمن حصَل له فيه ملكة؛ لأن صاحب هذا العلم، إنما ينظر في الأمور الكلية، ومنه تعرف سائر العلوم الجزئية، فلذلك يكثر تصرفه.

---

(1) (ق): كلف العلماء العقلاء، (م): كلف بها العلماء العقلاء بتحصيلها.

(2) .(م): العناد

(3) (ق) و(م): حصّل.

(4) (ق): يمكن.

(5) في الأصل وغيره من النسخ: الارتباط.

▪ والخامسة: بيان النظر في عجائب مخلوقات الله ـ تعالى ـ، والاطلاع على بدائعها، وذلك سبب إلى بلوغ الناظر إلى كمال معرفة الله ـ تعالى ـ [المقصودة من علم الكلام».

وقال بعض العلماء: «اعلم أن هذا العلم على ضربين: فرض عين، وفرض كفاية:

- ففرض العين معرفة الله ـ تعالى ـ][1]، وعدله، ومعرفة رسوله[2]، ومعرفة شرائعه.

- وفرض الكفاية، ما عدا ذلك من علم الكلام، من إقامة الحجة على المبطلين، وحل شبه المخالفين.

فأما معرفة الله ـ تعالى ـ ففائدتها: التوصل إلى شكره، والقيام بحق نعمته، ولما يرجى في عاقبته من الثواب بالجزيل[3]، والنعيم المقيم.

وأما معرفة عدله: فلحسن الثناء عليه، والإنكار لإضافة الباطل إليه، والوصول إلى معرفة رسوله، وما أنزله من[4] كتابه.

وأما معرفة رسوله ففائدتها: الاستدعاء إلى طاعته، والاستصلاح بتجنب معصيته، وتحصيل العلم الذي لا يُتوصل إليه إلا من جهته، مما الحاجة إليه في علم الدين ماسة.

وأما فائدة معرفة شريعته فالعمل بها.

وأما فائدة إقامة[5] الحجة على المبطلين الذين يقلدون فيما يعتقدون، فلإبانة أنهم على ضلالة، وأن إقامتهم عليه تُصيّرهم إلى الهلكة.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

(2) (ق) و(م): رسله.

(3) (ق): سقطت الباء من أول الكلمة.

(4) (ق) و(م): وما أنزل في كتابه.

(5) سقطت في (ق).

وأمـا فائدة حل الشبه، فلإقامة[1] [الحجة عليهم برفع[2] التمويه في مذاهبهم][3]».

وأمـا التلمساني فقـال في «شـرح المعـالم»: «مقصود هذا العلم إنمـا هو أن يَعبـد الله ـ تعالى ـ ويدعوَ إليه على بصيرة»[4].

(1) (م): فإقامة.
(2) (ق): بوضع.
(3) سقط في (م).
(4) انظر: التلمساني، شرح معالم أصول الدين، ص:68.

الفصل العاشر[1]:

في مسائل هذا العلم

اعلم أن مسائل كل علم[2] هي المطالب التي تقام[3] عليها البراهين.

(1) (ق): التاسع؟؟.
(2) (م): اعلم أن هذا العلم مسائله هي.
(3) في غير (ق) و(م): يقام.

الباب الثاني:
في المناظرة

اعلم أن هذا الباب وضعه كثير من مشايخ أصول الدين في علم الكلام[1]، وقالوا: وإن كانت المناظرة والمجادلة تقع في كل ما وقع فيه الخلاف من علوم الدين والدنيا، إلا أنه بعلم الكلام أنسب وألزم، وبه ألصق؛ إذ كان أكثر الأصول فيه مبنيا عليه، فقيل لذلك: علم الكلام.

وإذا تقرر هذا فالكلام[2] في هذا الباب يشتمل على ستة فصول.

(1) سقطت عبارة: "في علم الكلام" من (ق).

(2) زاد (م): فنقول.

الفصل الأول:

في حقيقة المناظرة[1] والمجادلة لغة واصطلاحا

أمـا «المناظرة» لغة: فهي مفاعلة بين[2] اثنين، وهي «مأخوذة من النظر الصـادر مـن شخصين متناظرين[3]».

[وقيل: «إنها مـأخوذة من النظير؛ لأنها تجري بـين شخصـين نظـيرين][4] في وجـود النظر منهمـا».

[ص: 39] وتحقيقه[5]: «مقابلة بالنظر[6]»، فإن قوبـل بغـير نظـر[7] / يسـمى[8]: «مجادلـة»، ولم يسم[9] «مناظرة».

وأمـا «**المجادلة**»: فهي أيضا «مفاعلة مـن اثنـين، وهـي مـأخوذة مـن قـولهم: درع مجدولة، أي محكمة».

وقيل: «من الجَدْل، وهو الفتل، ومنه الجديلة، أي القطعة من الحبل، ومنه المجـدول للرجل المعصب الشديد الأسر، ومنه الأجدل للصقر[10]، لما خُصّ به من الشهامة[11]».

---

(1) النظر؟؟.

(2) (ق) و(م): من.

(3) (ق) و(م): نظرين .

(4) الموضوع بين المعقوفتين ساقط عند: (ق) و(م).

(5) (ق): وحقيقته.

(6) (ق) و(م): ومقابلة الشيء بنظيره.

(7) (م): نظيره.

(8) (ق) و(م): سمي.

(9) في الأصل: تسم.

(10) (ق): للصغير، (م): الصغير.

(11) (ق) للشهامة.

ومن هذا الباب «**المعارضة**»، وهي "الموازاة" و"المقابلة"، أي يقابله بمثل ما أوتي به من الدليل، وهي «مأخوذة من قولهم: عارضني في الطريق، و[1]عارضة الباب، وهي أن يكون الشيء بإزاء الشيء في عرضه[2] وناحيته».

واعلم أن «المناظرة»، و«المجادلة»، و«المنازعة»، و«المخاصمة»، و«المعارضة»، و«المناقضة»، ألفاظ متقاربة، وفي مقابلتها: «المسالمة»، و«المتاركة»، و«المصالحة».

وأما «المناظرة» في الاصطلاح: فلهم فيها عبارات:

العبارة الأولى: قال سيف الدين: «المناظرة هي قانون صناعي، تعرف به[3] أحوال المباحثة، من الخطأ والنسيان، على وجه يدفع عن نفس الناظر والمناظر[4] الشك والارتياب»[5].

وقال الغزالي: «المجادلة عبارة عن تعارض وتفاوض يجري بين المتنازعيْن فصاعدا، لتحقيق حق، أو إبطال باطل، أو لتغليب ظن»[6].

فقوله: «**عبارة عن تفاوض وتخاوض**»: هذا كالجنس، يدخل فيه الجدل الكلامي والفقهي.

وقوله: «**يجري بين المتنازعين فصاعدا**»: احترز به عن الناظر لنفسه؛ فإنه يستبد

---

(1) زاد (ق) و(م): ومنه.
(2) (ق): عارضته؟؟.
(3) (ق): يعرف به، (م): يعرف فيه.
(4) (م): والمناظرة؟؟ وسقطت الكلمة في (ق).
(5) هذا النص أورده الطوفي في عَلَم الجذل في علم الجدل، ص: 3.
(6) انظر المرجع السابق ص: 4.

بالفكر في مجاري العبر[1]، ويُخرج [2] أيضا المعاونة[3] في الفكر والافتكار على سبيل الاشتوار[4]؛ فإن ذلك يجري بين متوافقين على المطلوب من غير نزاع.

وقوله: «**لتحقيق حق أو إبطال باطل**»: إشارة إلى الجدال[5] الكلامي.

وقوله: «**لتغليب ظن**»: إشارة إلى[6] الجدل الفقهي.

وقال الباجي[7]: «الجدل عبارة عن تردد الكلام بين اثنين، قصد كل واحد منهما إلى[8] تصحيح قوله، وإبطال قول خصمه»[9].

وقيل: «الجدل عبارة عن فتل الخصم عن قوله، والاجتهاد في رده عن مذهبه بحجة، أو شبهة، أو شغب»[10].

---

(1) (ق): مجار العبرة.

(2) زاد (ق) و(م): به.

(3) (ق): المعونة.

(4) في غير (ق) و(م): الاستوار.

(5) (ق) و(م): الجدل.

(6) سقطت من (ق)؟؟.

(7) أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (403-474 هـ/ 1013-1082م) الفقيه المالكي، والمحدّث والقاضي والشاعر الأندلسي الشهير.

(8) سقطت في (م).

(9) الباجي، المنهاج في ترتيب الحجاج، تح: عبد المجيد تركي، ص:11. وفيه (صاحبه) بدل (خصمه).

(10) انظر: الجويني، الكافية في الجدل، وضع حواشيه: خليل المنصور، ص: 19.

الفصل الثاني:
في أقسام المناظرة وحكمها

وهي(1) على قسمين: مباحة ومحظورة.

فالمباحة: قد يعرض لها ما يصيِّرها إلى الوجوب أو الندب(2)، وذلك كما إذا كان فيها حراسة العقيدة، وتعطيل الشّبهة، وصرف المخطئ إلى الصواب، ورد الزائغ إلى الرشاد، والضال إلى الاعتقاد.

والمحرّمة: هي المناظرة في الباطل، أو المعاندة في الحق بعد ظهوره.

---

(1) (م): اعلم أن المناظرة.

(2) (ق): إلى الواجب أو المندوب.

الفصل الثالث:
في فضل المناظرة والمجادلة ومشروعيتها[1]

[فأما[2] فضلها، فقال أبو الوليد الباجي: «اعلم أن هذا العلم من أشرف العلوم قدرا، وأعظمها شأنا؛ لأنه السبيل إلى معرفة الاستدلال، وتبيين الحق من المحال، ولولا هو ما قامت حجة، ولا اتّضحت محجّة، ولا عُرف الصحيح من السّقيم، ولا المعوجّ من المستقيم، وهو شأن الله، وشأن خاصته، فقد أقام الله[3] الحجج، وعامل عباده بالمناظرة»[4].

وقال ابن رحال في «شرح البدوي[5]»: «اعلم [أن عقد المناظرة مع المخالفين، ونصب الجدال مع المبطلين][6]، هو قطب الدين، وعبادة الأنبياء والمرسلين، والأئمة الراشدين، وسائر علماء المسلمين، عليها درج السّلف، وتبعهم على ذلك الخلف. فلما انقرض الفحول، وهلكت الصدور، وخلف من بعدهم أخلاف استوعروا طريقهم، واستصعبوا سبيلهم، وأناخوا بفناء الراحات، وركبوا مركب الجهالات، واستوطنوا رذيلة[7] التقليد، وهي مناخ كل غبي بليد، وقد ذم الله ـ تعالى ـ قوما قلدوا آباءهم بغير[8] حجة[9] قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم

(1) (ق): ومشروعيتها، وسقطت في (م).
(2) زاد (م): المناظرة.
(3) سقط اسم الجلالة من (ق) و(م).
(4) الباجي، المنهاج في ترتيب الحجاج، ص: 8.
(5) (ق) و(م): البردوي؟؟.
(6) سقط في (ق) و(م).
(7) في الأصل: ردهة.
(8) (ق): من غير.
(9) زاد (م): حيث.

مُّقْتَدُونَ﴾[1]».

وأمـا الدليل على مشروعية المناظرة، فالكتاب والسنة/ والإجمـاع. [ص: 40]

- أمـا الكتاب فآيات:

۞ [2]**الأولى:** مـا حكَى الله ـ تعـالى ـ مـن منـاظرة الأنبيـاء ـ عليهم السلام ـ، منهـا قصة[3] نوح ـ عليه السلام ـ شيخ المرسلين، مـازال ينـاظر قومـه ويجادلهـم حتـى: ﴿قَالُواْ يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾[4].

۞ **الآية[5] الثانية:** من مناظرة الأنبياء، مـا حكى الله ـ تعالى ـ عن إبراهيم ـ عليه السلام ـ، من احتجاجه على خصمه النمرود، بقوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ﴾ [النمرود][6]: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[7].

۞ **الآية الثالثـة:** [8]منـاظرة النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بقولـه[9] ـ تعـالى ـ: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[10]، وقوله: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[11]، والآيات في

---

(1) الزخرف/ 22.
(2) زاد (ق) و(م): الآية.
(3) (م): كقصة.
(4) هود/ 32.
(5) سقطت من (م).
(6) هكذا أضافه في الأصل.
(7) البقرة/ 257.
(8) زاد (م): من مناظرة الأنبياء.
(9) (م): حيث قال.
(10) النحل/ 125.
(11) البقرة/ 110.

هذا النوع كثيرة.

- وأما السنة:

۞ فمن ذلك ما رُوي عنه ـ ﷺ ـ في قصة محاجاة آدم موسى ـ عليهما السلام ـ، في ذكر القدر، «فقال:(تحاج آدم وموسى، فقال موسى لآدم: "أنت آدم الذي خلقك الله بيده، وأسجد لك الملائكة، وعاقبك[1] على أكل الشجرة؟"، فقال له آدم [في آخر كلامه بعد محاجته]: "أتلومني على أمر قد قدره الله علي؟". فقال النبي ـ ﷺ ـ: "فحجج آدم موسى")»[2]، أي: ظهرت عليه حجته.

۞ ومنه أيضا ما رُوي عنه ـ ﷺ ـ«أنه أتاه رجل أنكر لون ولده، فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسود، فقال ـ عليه السلام ـ: (هل لك من إبل؟)، قال: نعم، قال: (فما ألوانها؟)، قال: حمر، قال: (فهل[3] فيها من أورق؟)، قال: نعم، قال: (فمن أين ذلك؟)، قال: لعل عرقا نزعه، قال ـ عليه السلام ـ: (وهذا الغلام لعل عرقا نزعه)»[4].

وهذه الأحاديث صحاح، وهذا حقيقة الجدل[5]، ونهاية في تبيين السؤال من رسول الله ـ ﷺ ـ وهو المعصوم الذي يجب علينا اتباعه وامتثال أوامره.

- وأما الإجماع:

فقال أبو الحسن بن القصار البغدادي المالكي: «أجمع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على

---

(1) (م): نهاك.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: (كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام)، رقم: 2652: 4/ 2043.

(3) سقطت الفاء من (ق) و(م).

(4) أخرجه مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة: (كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها...)، رقم: 1500: 2/ 1137. وأخرجه البخاري في صحيحه، أرقام: 5305-6847-7314.

(5) (ق): الجدال، زاد (م): واضحة بتبوته.

جوازها، وفعلها، وانتشر ذلك منهم، ومن الخلف بعدهم، إلى هلم جرا»[1].

فمن مناظرات الصحابة - رضي الله عنهم - اختلافهم في موت النبي - صلى الله عليه وسلم - في[2] موضع دفنه، ثم مناظرة أبي بكر - رضي الله عنه - للأنصار في السقيفة، ورجوعهم إليه بعد احتجاجه عليهم بقوله[3]: (الأئمة من قريش)[4]. ومن مناظراتهم اختلافهم في تنفيذ جيش أسامة[5]، الذي كان عقده[6] النبي - صلى الله عليه وسلم -، فقال أبو بكر - رضي الله عنه -: (والله لو جرت الكلاب بأرجل أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم -)[7]، فرجعوا إلى قوله، ومناظرات الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - كثيرة لا تحصى في المسائل الفقهية وغيرها، وكذلك مناظرات العلماء، كمناظرة أبي الحسن الأشعري للجبائي[8] وغيره من المعتزلة،

(1) يبدو أن هذا النص مأخوذ من مؤلف مفقود للقصار، لعله كتاب "المقدمة في أصول الفقه"، وهو غير "المقدمة" المطبوع. راجع: فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، م:1، ج:3، ص: 174.
(2) (ق): ثم.
(3) - صلى الله عليه وسلم -.
(4) قال الألباني: «صحيح...جاء بهذا اللفظ من حديث أنس بن مالك عند أبي داود الطيالسي في "مسنده" "رقم 2123"، وغيره بإسناد صحيح على شرط البخاري. وله طريقان آخران عنه في "مسند أحمد" و"المستدرك"، وصحح الحاكم أحدهما، ووافقه الذهبي. وجاء أيضًا من حديث أبي برزة الأسلميّ عند الطيالسي أيضًا "رقم 928" وغيره، وسنده حسن. ومن حديث علي بن أبي طالب عند الطبراني في "المعجم الصغير" "ص85"، والحاكم "4/ 75، 76"، وله شواهد أخرى كثيرة جدًّا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وقد جمعت طرقه في جزءٍ ضخم عن نحو أربعين صحابيًّ". وذكر في بعض مؤلفاته ..." أنه حديث متواتر"»، راجع: تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن علي ابن محمد الربعي: 1/ 135 وما بعدها.
(5) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي، الصحابي ابن الصحابي حِبُّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (ت.54هـ/ 673م).
(6) زاد (ق): له.
(7) ابن كثير، البداية والنهاية: 6/ 304.
(8) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي شيخ المعتزلة الكبير (235-303هـ/ 849-916م).

ومناظرة القاضي أبي بكر[1] أيضا للمعتزلة في مجلس عضد الدولة[2] وإفحامه لهم، وأظهر الله ـ تعالى ـ الحق على لسانه، وكان ذلك [سببا لضعف مذاهب المعتزلة][3]. ومن ذلك أيضا مناظرته لملك الروم [وإفحامه له، ولمن كان معه من البطارقة، ومناظرته للصاحب بن عباد[4] من القدرية بعراق العجم فأفحمه، وكان سببُ ذلك، أنه[5] حين ورد عليه القاضي في][6] مجلس التدريس، أورد عليه ثمانية عشر سؤالا، لم سؤالا، لم يجد الصاحب عنها جوابا.

فقال الصاحب: "من أين قدم هذا السيد؟".

قال: "من بغداد".

قال: "فأنت إذن أبو بكر بن الطيب".

قال: "نعم".

قال: "قم إليّ فليس ذلك موضعك"، فرفع قدره.

---

(1) الباقلاني.

(2) عضد الدولة بن بويه أبو شجاع فنا خسرو بن ركن الدولة (324-373هـ/ 936-983م)، كان ملكا على بلاد شيراز وما حولها من الأطراف والعراق، عرف برعاية العلماء، وبلغت الدولة البويهية على عهده شأنا كبيرا، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم: 3377: 12/ 287.

(3) سقطت في (م).

(4) أبو القاسم إسماعيل بن عباد القزويني الأصفهاني المعروف بـ"الصاحب بن عباد" (326-385هـ/ 938-995م)، من أدباء الشيعة الإمامية، مشارك في العلوم العقلية والحكمية والطب، محدث وشاعر كبير، من أعيان العصر البويهي، ومن وزرائهم. راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، رقم: 96: 1/ 228-233، والذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم: 3584: 12/ 453.

(5) سقطت في (ق).

(6) الموضوع بين معقوفتين سقط من (م).

وقال له: "مجلس تحضر أنت فيه، لا ينبغي لمثلي أن يتكلم فيه"، ففصل[1] المجلس، وأخذ في إكرام القاضي بما يليق به.

فلما أن[2] أراد الانصراف إلى بغداد، شيّعه على عادة إكرام العلماء. فلما خرج وجد ثمانية وعشرين كسوة، [وثمانية وعشرين مركوبا][3]، وثمانية وعشرين ألف ألف[4] مطية، وكسوة لكل يوم أقام عنده. فقال القاضي: "لمن هذا؟".

فقال الخدماء: "الصاحب أعدها لك".

فقال: "ليس لنا ببغداد أين ننزل بها".

فقال له الخديم: "قد وجه الصاحب أن يشترى لها[5] / ببغداد مواضع تنزل فيها". [ص: 41]

فلما قرب من بغداد، خرج خواص الملك للقائه، ومعهم العلماء والقضاة، فدفعوا له[6] منشورا بتولية[7] قضاء بغداد، وأقاليم الإسلام. فسأل القاضي عن ذلك، فقيل له: "وجه الصاحب بن عباد من عراق العجم إلى الملك: إني اطّلعت على بحر من العلوم تتشرف[8] به الملة، فإذا قدم عليكم فقدّموه على جميع الأقاليم".

---

(1) (م): ففرغ.
(2) سقطت من (ق) و(م).
(3) سقطت من (ق).
(4) سقطت اللفظة الثانية من (م).
(5) (ق) و(م): لك.
(6) سقطت في (ق) و(م).
(7) (ق) منشور بتوليته؟؟.
(8) (ق): تنتشر.

الفصل الرابع:
في السؤال والجواب

اعلم ـ وفقك الله ـ أن المناظرة في الحقيقة إنما تكون بين اثنين، وهي تقتضي:

- «سؤالا»،
- و«جوابا»،
- و«آلة السؤال»،
- و«آلة الجواب»،
- و«السائل»،
- و«المسؤول»،
- و«المسئول عنه»،
- و«أقسام السؤال».

[فأما «**السؤال**»: فهو مفتاح كل فائدة، وأول كل معرفة، وهو يُخرج العلم، ويُظ الحكمة، وحقيقته: «**الاستخبار، والاستفهام**».

وأما «أقسام السؤال»][1]: فمن وجوه:

- الوجه الأول: وهو على قسمين:
- **الأول**: «**سؤال استرشاد**»، يطلب بسؤاله طريق الرشاد؛ لأنه اختبر من نف القصور عن درجة التمييز، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2].

---

(1) ما بين معقوفتين سقط من (م).

(2) النحل/ 43.

- **والثاني: «سؤال استبحاث»**، مُراقب فيه للكشف والتبيين، يطلب الفحص عن دقائق العلوم.
- الوجه الثاني من أقسام السؤال: وهو على أربعة أضرب:
- أحدها: أن يعبر السائل في سؤاله على وجه لا يبقى للمسؤول فيه احتمال، وهذا الضرب أجود أنواع السؤال، لما فيه من بيان مقصود السائل.
- وثانيها: السؤال المطلق، وهو أن يسأل بلفظ مطلق يدخل تحته المتفق والمختلف، فهذا يكون فيه توسعة على المسؤول في الجواب.
- وثالثها: أن يذكر مسألتين في سؤال واحد، فهذا الضرب هو مثل الضرب الثاني في أن[1] للمسؤول رده، بأن يقول: أي المسألتين تريد؟؛ فإني لا أقدر على جواب المسألتين دفعة، فعيّن لي إحداهما، فإذا فرغت منها أجبتك عن الثانية.
- ورابعها: أن يكون السؤال مجملا، وهو أن يذكر المسألة ولا يبين الحكم المسؤول عنه، فهذا السائل لا يستحق الجواب.
- الوجه الثالث من أقسام السؤال: وهو[2] على خمسة أضرب:
- الأول: السؤال عن إثبات[3] مذهب المسؤول.
- والثاني: السؤال عن مائية[4] مذهبه.
- والثالث: السؤال عن دليل المذهب.
- والرابع: السؤال عن وجه الدليل.
- والخامس: السؤال على وجه القدح في الدليل.

---

(1) .(ق): فإن

(2) (ق): فهو.

(3) في الأصل: إثبت.

(4) (م): عمائية.

▪ فأما[1] الأول: فجوابه أنه إن كان لـه فيها مـذهب أن يقـول: "نعـم"، وإن لم يتقرر له فيها مذهب، أُخِّر إلى أن ينظر، ويتقرر له فيها مذهب.

▪ وجواب الثاني: أنه إن كان له في المسألة قـول واحـد أجـاب بـه، وإن كـان لـه قولان، أجاب بأصحهمـا، ولا يجيب بالأضعف، إلا أن يقصد بيان الطريقـة، وتعلـيم النظر، فيجوز.

▪ وجواب الثالث: أن يقول السائل للمسؤول بعد الجواب عـن المـذهب، "مـا الدليل على ذلك؟". فيتوجه على المسؤول إقامة الدليل، ثم هو بالخيار، إن شاء دل عـلى صحة قوله، وإن شاء دل على فساد قول خصمه.

▪ وجواب الرابع: [بيان وجه الدليل.

▪ وجواب الخامس][2]: ببيان[3] دفع القدح في الدليل، ليسلّم له دليله.

وأمـا «**الجواب**»: فهو: إفهام السائل مـا سأل عنه، أو الإخبار عمـا تضمنه السؤال.

وأمـا «**آلات السؤال**» فعشـرة، أربعة منها تترتب، وستة تتساوى.

– فأمـا **الأول**[4] من الأربعة فهي: «الهمزة» وهي: «أم البـاب»، قالـه الغـزالي؛ إذ لا ترد إلا للاستفهام والسؤال، تقول: "أزيد في الدار أم عمرو؟". وجوابها: بتعيـين أحـد الشيئين المعادلين، فتقول في الجواب، "زيد" أو "عمرو".

– ويليها في الرتبـة: «هـل»؛ فـإنها وُضعـت للاستفهـام، وقـد تـرد نـادرا[5] بمعنى

---

(1) (م): أما.

(2) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(3) (م): بيان.

(4) (ق): الأولى.

(5) (ق): نادرة؟؟.

التأكيد، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[1]، معناها: قد أتى، فلذلك تأخرت، وجوابها: "نعم" أو "لا".

– ويليها[2] في الرتبة: «ما» فتقول: "ما عندك؟". وسبب تأخيرها في الرتبة، اتساع بابها، وكثرة معانيها، وجوابها: بالجنس، مثال ذلك، أن يقول/ القائل: "ما ثوبك؟" [ص: 42] فتقول: "كتّان".

– ويليها في الرتبة: «مَن» فتقول: "من في الدار؟". وسبب تأخيرها في الرتبة اختصاصها بمن يعقل.

وأما الستة المتساوية فهي:

– «أين»: وهي سؤال عن المكان.

– و«متى»: وهي سؤال عن الزمان.

و«كيف»: وهي سؤال عن الوصف.

ولا يُسأل عن الله ـ تعالى ـ بأين، ومتى، وكيف؛ لأنه خالق للمكان والزمان والأحوال.

– ومنها: «كم»: وهي سؤال عن العدد، تقول: "كم درهم عندك؟".

– ومنها: «أي» وهي سؤال عن التعيين، فإذا قال القائل: عندي ثوب، فتقول: أي نوع هو من الثياب؟

– ومنها «لِمَ» وهي سؤال عن العلة.

---

(1) الإنسان/ 1.

(2) (م): وتليها ما.

وأما «**آلات الجواب**»[1] فسبعة: وهي: «نعم»، و«لا»، و«بلى»، و«أجل»، و«إي»، و«إن» بمعنى "نعم"، و«حتى»[2].

وأما «**السائل**»: فهو المتصف بالسؤال، الطالب للجواب.

وأما «**المسئول**»: فهو المطلوب منه الجواب.

وأما «**المسؤول عنه**»: فهو المدلول عليه، وهو على قسمين: تصوّرات وتصديقات.

- فالتصورات: يقع الجواب عنها بالحدود.
- والتصديقات: يقع الجواب عنها بإقامة البرهان.

---

(1) في الأصل: الجواب آلات؟؟؟

(2) (ق) وحين.

الفصل الخامس:
في آداب المناظرة

اعلم أن المجادل لك لا يخلو من ثلاث مراتب: إما أن يكون فوقك في العلم، أو مثلك، أو دونك. فحكم كل واحد من هذه الثلاثة أن تنزِّله منزلته، ولا تجعلهم في ذلك شرعا سواء.

فتخاطب من فوقك أجلّ مخاطبة.

وتخاطب نظيرك كمخاطبته لك، وتعطيه من نفسك مثل ما تريده منه.

وتخاطب من دونك بأن ترفق به حتى يَفهم عنك.

وآداب الجدل[1] على ثلاث طرق:

- طريقة جميلة في السؤال.
- وطريقة جميلة في الجواب.
- وطريقة جميلة في معاملة الخصم.

وكل ما يذكر من الآداب يرجع إلى هذه الطرق.

- فأما الطريقة الأولى: فهي أن يضبط حدوده، ويبين وجوهه، وأن يلزم سنته.

- وأما الطريقة الثانية: فهي أن يكون الجواب مطابقا للسؤال، وأن يحصر ما بني عليه أول الكلام.

- والثالثة: توفية الخصم حقه، وأن ترضى لنفسك ما ترضاه له.

---

(1) (ق): الجدال.

و"الأدب": عبارة عن اكتساب العادة الجميلة في الأمور التي تجري مجرى الزينة بالمعرفة بها.

وإنما قلنا: "تجرى مجرى الزينة"؛ من قِبَلِ أن الأدب يَزِينُ صاحبَه، وتركه يشينه.

و"آداب الجدل[1]" على قسمين: فرض ونفل.

- فالفرض: ما خرجت به عن ظلم الخصم.
- والنفل: ما ظاهرت[2] به من الجميل في معاملتك للخصم.

واعلم أن الناس قد ذكروا آدابا كثيرة:

الأول: قال أبو الحسن بن القصار: «أول ما يجب على المناظر مع إحكامه للكتاب والسنة والإجماع والقياس[3] واللغة[4]، أن يسأل الله ـ تعالى ـ الهداية للسداد والتوفيق بما يحسن القول والفعل، فإنه ـ تعالى ـ قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[5]».

والثاني: أن لا يشتغل بالمناظرة إلا بعد الفراغ من فروض الأعيان.

والثالث: أن يبين السائل سؤاله، ويخرجه من حيز الاحتمال إلى حيز الوضوح والبيان؛ لأن ذلك أقطع للشغب.

والرابع: أن لا يجيب المسؤول حتى يفرغ السائل من سؤاله، صوابا كان أو خطأ.

---

(1) (ق): الجدال.
(2) (م): ظهرت.
(3) سقطت من (ق).
(4) (ق) و(م): اللغات.
(5) العنكبوت/ 69.

والخامس: أن يصبر السائل على المسؤول، حتى يفرغ من جوابه، ولو أتى بالوسواس الذي لا يفهم، والتخليط الذي لا يعقل.

والسادس: أن يُقبِل كل واحد منهما بوجهه على خصمه، ويستمع إليه حتى يفرغ من كلامه.

والسابع: أن لا يقصد بمناظرته الرياء، والسمعة، والمعاندة[1]؛ فإنه إذا فعل ذلك تشبه بالكباش، والديوك، التي[2] يقصد بها المغالبة.

والثامن: أن يتحرى في كلامه من الحشو والتطويل، [واللفظ الغريب، واللحن][3] الفاحش المستهجن[4].

والتاسع: أن يكون في طلب الحق كمنشد الضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو يد من يعاونه، فلا ينكر إذا ظهر له الحق.

والعاشر: أن لا يناظر إلا في[5] مسألة واقعة، أو قريبة / الوقوع، فإن الصحابة [ص: 43]
- رضي الله عنهم - ما كانوا يتناظرون إلا فيما تجدد من الوقائع.

والحادي عشر: أن تكون المناظرة في الخلوة، لا في المحافل، فإن الخلوة أجمع وأحرى لصفاء الذهن.

والثاني عشر: أن لا يخرج من مسألة إلى غيرها، حتى يفهم الصواب [فيها من الخطأ][6]».

---

(1) سقطت من (ق).
(2) في الأصل: الذي.
(3) الموضوع بين معقوفتين سقط من (م).
(4) سقطت اللفظة من (م).
(5) زاد (م): في الحق.
(6) سقطت في (م).

وقال السهيلي[1] الإسفرايني[2]: «من آداب المناظرة أن لا يقصد إلى كلام خصمه، فيأخذ منه ما لم يكن مقصودا [له، وألا يقطعه بالمماحكة والمثابرة[3]، وألا يكون صيّاحا، ولا مضطربا في مكانه، ولا محركا ليديه، ولا عابثا بلحيته، ولا مقبلا[4] بوجهه][5] إلى من لا يتكلم معه من العوام، ولا يستشهد على صحة قوله[6] بشهادة العوام».

---

(1) زاد في غير الأصل و(ق): الواو.

(2) علي بن أحمد السهيلي الإسفراييني أبو الحسن، فقيه، متكلم، جدلي، محدث، حدث بالجامع الأموي في دمشق سنة 431 هـ انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، رقم: 4797: 41/ 242، وقال السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى": «علي بن أحمد السهيلي أبو الحسن الإسفرايني: أحد الأئمة، وقفت له على كتابين أحدهما "كتاب أدب الجدل" وفيه غرائب من أصول الفقه [ومنه ولا شك أخذ النص التالي] وغيره، والآخر في الرد على المعتزلة وبيان عجزهم، وأحسب أنه في حدود الأربعمائة إن لم يكن قبلها بيسير فبعدها بيسير»، رقم: 498: 5/ 246، وانظر أيضا: كحالة، معجم المؤلفين: 7/ 17.

(3) قال في التاج: «الثَّبْرُ: الحبس كالتَّثْبِير ثَبَره يَثْبُرُهُ ثَبْراً وثَبَّرَه كلاهما: حبسه»، والثَّبْرُ أيضا: «المنع والصرف عن الأمر)»: 10/ 307.

(4) (ق): يقبل.

(5) سقطت الجملة بين معقوفتين من (م).

(6) أسقط (م) الكلمة؟؟.

الفصل السادس:
في آفات المناظرة

وذلك من وجوه:

- **أحدُها**: الحسد، وقد قال النبي ـ ﷺ ـ: (الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب)[1]، ولا يخلو[2] المناظر منه؛ فإنه تارة يحمد، وتارة يحمد غيره، فمهما بقي واحد في الدنيا يذكر في العلم، أو يظن أنه أحسن منه فلا بد أن يحسده، ولذلك قال ابن عباس: «خذوا العلم حيث وجدتموه، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض، فإنهم يتغايرون كما تتغاير التيوس في الزريبة»[3].
- **وثانيها**: الترفع والتكبر، و[4]قال ـ عليه السلام ـ: (من تكبر وضعه الله، ومن تواضع رفعه الله)[5].

---

(1) أخرجه ابن ماجة عن أنس: (كتاب الزهد، باب الحسد)، رقم: 4210: 2/ 1408، وضعفه الألباني، وأخرجه البيهقي في "الشعب" عن أبي هريرة، رقم: 6184: 9/ 10، وضعفه الألباني في "الضعيفة"، رقم: 1901: 4/ 374.

(2) في (ق) و(م): يخل.

(3) ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله": 2/ 295.

(4) زاد (ق): وقد.

(5) قال العراقي: «أخرجه الخطيب من حديث عمر بإسناد صحيح وقال: "غريب من حديث الثوري، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي سعيد بسند حسن"، المغني عن حمل الأسفار: 1/ 57، وقال أبو عبدالله محمود الحداد: «قلت: هو في "تاريخ الخطيب" بلفظ: (خفضه الله) مكان: (وضعه)، وفي "الأوسط" للطبراني: (قصمه الله)، مكان: (وضعه)، أخرجاه هكذا من رواية عابس بن ربيعة... وقال الخطيب: "غريب"، ولفظ ابن ماجه من رواية ابن لهيعة عن أبي الهيثم عن أبي سعيد: (من تواضع لله رفعه الله، ومن تكبر وضعه الله)، وهكذا أورده أيضاً أحمد، وأبو يعلي في "مسنديهما". وقال ابن حجر في "الفتح": "خرجه ابن ماجة من حديث أبي سعيد رفعه بلفظ: (من تواضع لله رفعه الله حتى يجعله في أعلى عليين)، قال: "وصححه ابن حبان، بل خرجه مسلم في "الصحيح" والترمذي في "الجامع" بلفظ: (ما تواضع =

▪ **وثالثها:** الحقد، فلا تكاد[1] ترى مناظرا وإلا يضمر الحقد لخصمه، وقد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (المؤمن ليس بحقود)[2].

▪ **ورابعها:** الغيبة، فلا يزال المناظر يذم كلام خصمه.

▪ **وخامسها:** تزكية النفس، فلا يخلو المناظر من الثناء على نفسه، والتقدم بالفضل على الأقران، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[3].

▪ **وسادسها:** التجسس، فلا ينفك المناظر عن طلب عثرات أقرانه[4]، وتتبع عورات خصمه، [وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾[5].

▪ **وسابعها:** الاستكبار عن الحق[6] وكراهيته، حتى إن من أبغض شيء إلى المناظر إظهار الحق على لسان خصمه][7].

= أحد لله إلاَّ رفعه الله) هكذا خرجاه معاً عن أبي هريرة مرفوعاً. ورواه أحمد، والبزار عن عمر بلفظ: (من تواضع لله رفعه الله)... وفي "الأوسط" للطبراني من رواية أبي معشر عن المقرى عن أبي هريرة: (من تواضع لأخيه المسلم رفعه الله، ومن ارتفع عليه وضعه الله). وأخرجه أبو نعيم وكذا القضاعي كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً، وزاد أبو نعيم في "الحلية" في رواية: (ومن تكبر على الله وضعه الله حيث يجعله في أسفل سافلين). ووجدت أيضاً في "الحلية" في ترجمة سلمان من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن جرير قال: "قال سلمان يا جرير، تواضع لله فإنه من تواضع لله في الدنيا رفعه الله يوم القيامة"...». تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: 1/ 150.

(1) في الأصل: يكاد؟.

(2) قال العراقي في "المغني": «لم أقف له على أصل»: 1/ 33.

(3) النجم/ 31.

(4) (م): التجسس فلا ينفك الناظر عن طلب عثراته.

(5) الحجرات/ 12.

(6) (ق): الخلق.

(7) سقط الموجود بين معقوفتين من (م).

▪ **وثامنها**: النفاق، فإنهم يلقَوْن الخصوم فلا يجدون بدا من التودّد[1] باللسان، ويعلم أن كل من سمع ذلك منهم أن ذلك كذب وزور ونفاق، وأنهم متوادون[2] بالألسن، متباغضون بالقلوب، نعوذ بالله منه، قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (إذا تعلم الناس العلم، وتركوا العمل، وتحابوا بالألسن، وتباغضوا بالقلوب، وتقاطعوا في الأرحام، لعنهم الله[3]، وأصمهم، وأعمى أبصارهم)[4].

▪ **وتاسعها**: الرياء؛ لأن المناظر لا يقصد إلا الظهور عند الخلق، وانطلاق ألسنتهم بالثناء عليه.

واعلم أن آداب المناظرة كثيرة جدا، ولكن هذا القدر يكفي في التنبيه على ما بقي، وكذلك آفات المناظرة كثيرة جدا[5]؛ لأن كل ما ذكر من الآداب فنقائضها[6] آفات، لكن هذه الخصال هي أمهات الفواحش، سوى ما يتفق لهم من الضرب، والشتم، وتخريق[7] الثياب، والأخذ باللحى[8]، وسب الوالدين، والأستاذين، فإن أولئك ليسوا معدودين في المعتبرين، قال الغزالي: «والأكابر منهم لا ينفكون[9] عن هذه الخصال»[10].

---

(1) التاود؟؟ في (م).
(2) (ق): متوادون/ (م): كلمة غير مفهومة.
(3) زاد (ق) و(م): عند ذلك.
(4) قال العراقي في "المغني" «أخرجه الطبراني من حديث سلمان بإسناد ضعيف»: 1/ 33.
(5) سقطت "جدا" من (ق) و(م).
(6) زاد (م): إلا وتقابلها.
(7) (م): تحريق.
(8) (م): الحواسب؟؟؟.
(9) (ق) و(م): ينفكوا.
(10) الغزالي، إحياء علوم الدين، 1/ 47.

الباب الثالث:
في الحدّ

اعلم أن هذا الكلام في هذا الباب[1] في مقدمة[2]، وستة فصول. أما المقدمة ففي تقسيم[3] العلم:

[المقدمة:
في تقسيم العلم]

وهو ينقسم إلى:

- «تصور» كالعلم بحقيقة الإنسان.
- وإلى «تصديق» وهو العلم بنسبته، كقولنا[4]: "زيد قائم" أو[5] "ليس بقائم".

والعلم بكل واحد من هذين القسمين، إما أن يكون ضروريا مطلقا، أو نظريا مطلقا، أو يكون[6] البعض ضروريا[7] والبعض كسبيا، والأول والثاني باطلان، فيتعين الثالث.

بيان بطلان الأول: أنها لو كانت كلها ضرورية، لكانت جميع المعارف حاصلة لنا، وليس كذلك.

---

(1) (ق) و(م): اعلم أن الكلام في هذا.
(2) (ق): مستوعبة في فصول.
(3) في غير (ق) و(م): فهي تقسيم.
(4) سقطت الكاف في (ق).
(5) زاد (ق) و(م): زيد.
(6) سقطت في (ق).
(7) (ق): نظريا.

وبيان بطلان القسم الثاني: وهو أن تكون كلها نظرية؛ لأنها لو كانت كذلك، [1]فإن كان/ مطلوبنا هو التصوّر، لابد من تصورات أُخَر يُتوصل بها إلى معرفة هذا التصور المطلوب، وتلك التصورات أيضا نظرية، فإن كانت مستفادة من مطلوبنا لزم الدّور، وإن كانت مستفادة من غيره لزم التّسلسل، وكل واحد من الدّور والتّسلسل محال؛ لأنه يلزم[2] أن لا يحصل لنا شيء من المعلوم؛ لأنها موقوفة على نفسها إن[3] كان الواقع هو الدّور، أو على معرفة ما لا يتناهى وهو التّسلسل، فلا تكون كلها نظرية، ومثل هذا أيضا يلزم إذا كان مطلوبنا هو التّصديق. [ص: 44]

واعلم أن كل واحد من العلمين لابد له من طريق يُتوصّل بصحيح النظر فيه[4] إليه، لكن ما يكون من هذه الطرق موصلا إلى التّصوّر يسمّى: «**حدّا**»، وما كان موصلا إلى التّصديق يسمى «**دليلا**». [والنظر إنما يكون في **الدّليل**، والدّليل منتج للعلم.

ولـمّا كان التّصديق مسبوقا بالتصوّر، والتصوّر إنما يدرك بالحدّ، والحدّ إذن متقدّم][5]، وبه يدرك حقيقة النّظر، والنّظر يدرك به تصحيح الدّليل، والدّليل يحصل به العلم، فهذا وجه ترتيب هذه الأبواب.

وإذا تقررت هذه المقدمة فنعود إلى الفصول.

---

(1) زاد (م): أن نقول.
(2) سقطت من (م).
(3) (م): لو.
(4) سقطت "فيه" عند (ق) و(م).
(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

الفصل الأول:
في مدلوله لغة واصطلاحا

واعلم أن «الحد» على أربعة أقسام: لغوي، وشرعي، وهندسي، ومنطقي.

- فأما "**اللغوي**": فقال المازري: «هو المنع، ومنه قيل للبوّاب: حدادا؛ لأنه يمنع الداخل من الدخول، والخارج من الخروج، ومنه سمّت[1] قريش خزنة جهنم: حدادين»[2].

وقال عبد الجبار الهمداني[3]: «الحد في اللغة: **النهاية**، فنهاية كل شيء حده»[4].

وقيل الحد في اللغة: «هو **القاطع بين شيئين**؛ سمي بذلك لأنه يقطع من المحدود ما ليس من جنسه، من قولهم: "فلان محدود"، إذا كان مقطوعا من الخير ممنوعا منه، ومنه شُمّي الحديد حديدا؛ لأنه يقطع ويمنع نفوذ شيء فيه[5]»[6].

- وأما "**الشرعي**": فهو «**حد الجُناة**[7] **والعصاة عقوبة لهم**، ومنعا لهم من العود إلى ما عوقبوا عليه»، ومنه تسمية[8] المرأة المتوفى عنها زوجها: «حادة»، وإحدادها: امتناعها من الطيب والزينة شرعا.

---

(1) (م): سميت؟؟.

(2) من شرحه للإرشاد المسمى: "المهاد في شرح الإرشاد".

(3) قاضي القضاة المعتزلي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الرازي الهمداني الأسدأبادي (359-415هـ/ 969-1025م).

(4) انظر كلام القاضي عبد الجبار عن الحد في: المغني، 5/ 35-7/ 25. شرح الأصول الخمسة، تح: عبدالكريم عثمان، ص:347. وراجع: الزبيدي، تاج العروس: 8/ 6.

(5) (م): يقطع نفوذ شيء منه.

(6) راجع: الزبيدي، تاج العروس: 8/ 6.

(7) (ق): الزناة.

(8) (م): سميت.

▪ وأما الحد "الهندسي": فهو «**عبارة عن نهاية الشيء**»، ونهاية الشيء إنما سميت[1] حدا لمنعها ما ليس منه أن يدخل فيه، وما هو منه أن يخرج عنه، وذلك كحدود العقار [من الديار][2] والجنّات[3] وما كان في معناها.

▪ وأما الحد "المنطقي": فهو المصطلح عليه في جميع العلوم، وهو «**حد الحد**[4]».

▪ وقد اختلف الناس فيه، هل يرجع إلى قول الحاد؟ أو إلى نفس المحدود، وصفته التي تصفو له، وتختص به؟

▪ فقالت طائفة من المتكلمين والحكماء: «إن الحد راجع إلى قول الحاد وعبارته، دون المعقول».

▪ ويدل على ذلك وجوه:

- **أحدها**: أنا قد اتفقنا على أن من شرط الحد الطرد والعكس، وهذا لا يجري في معقول الشيء وماهيته، فإنها لا تطرد ولا تنعكس.

- **والثاني**: أن السائل إنما يطلب من المسؤول الحاد أن يأتي بما هو تحت كسبه، واقتداره إنما هو: اللفظ والعبارة عن المحدود فقط.

- **والثالث**: أن الطرد والعكس إنما يكونان[5] في اللفظ، فتُقدم وتؤخر، ولا يتجه هذا في المعقول.

---

(1) (م): جعلت.
(2) سقطت في (م).
(3) (م): الجبات.
(4) (م): للحد.
(5) (ق) و(م): يكون.

وقالت طائفة أخرى: «إن الحد راجع[1] إلى نفس المحدود ومعقوله الذي به يتميز عن غيره، فإن الحقائق تتميز بمعقولها، لا باللفظ؛ لأن[2] اللفظ إنما يطلق على معقول هو في نفسه متميز عن غيره، كالسواد فإنه متميز عن البياض، وعن سائر الحقائق، حتى لو قُدِّر عدم العبارة فإن هذه المعقولة متميزة».

فإذن الحد يرجع إلى نفس الشيء وصفته[3]، فحد الشيء عند هؤلاء، وحقيقته، وخاصيته، وماهيته، وذاته، وعينه، ونفسه، بمعنى واحد، فالجواب عن كل لفظة من هذه التسميات بمعنى واحد، كان الجواب كافيا أو مدخولا.

فأما أصحاب القول الأول فلهم في ذلك تعريفات:

[ص: 45] ▪ **الأول**: قال القاضي أبو بكر/ : «الحد هو تفسير المسؤول عنه بقول جامع مانع»[4]، وهذا الحد هو حد الحد[5]، وكلما كرر السائل السؤال، وزاد فيه، كررنا له الجواب من غير زيادة فيه.

واحتج لما قاله، بأنه لو كان الحد هو الحقيقة، لصدق إطلاق الحد على كل ما[6] يصدق عليه إطلاق الحقيقة، وهو غير مطرد في حق الله ـ تعالى ـ؛ حيث يقال له:"حقيقة" ولا يقال له: "حد"[7].

---

(1) (ق): أجمع؟؟.

(2) (ق): فإن.

(3) (ق) و(م): وصفاته.

(4) يقول الباقلاني في "التقريب والإرشاد": «إن قال قائل: ما حد الحدود؟ قيل له: هو القول الجامع المانع المفسر لاسم المحدود وصفته على وجه يحصره على معناه، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ويمنع أن يخرج منه ما هو منه»: 1/ 199، بتح: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد.

(5) كررت: "وهو حد الحد" في الأصل.

(6) في غير (ق) و(م): من.

(7) انظر: الجويني، الكافية بالجدل، ص: 7.

▪ [1]**التعريف الثاني**: قال القاضي عبد الوهاب: «[الحد عند الأصوليين هو القول الحاصر لمحدوده على وجه يجمع ويمنع، كقولنا: "الحركة نقلة"، و"العلم معرفة"، فهذا حد[2] جامع مانع». ثم أورد سؤالا فقال: «إن قال قائل: "إذا قيل لكم[3]: ما حد الحركة التي هي نقلة؟ بم تجيبونه؟". قيل له: "هذا السؤال [4]يتوجه على كل قائل بالحد، وجوابنا عنه أحد شيئين: إما أن نقول: حده ما قد وصلت ذكره بذكره، وهو أنها نقلة، الثاني: أن نقول: أنت رجل معنت في السؤال؛ لأنك عارف بحد ما سألت عن حده، فأنت كمن قال: ما اسم عيسى بن مريم، فجوابنا أن نقول له: أنت عارف أو مغفل، فننبهك عليه"»[5].

▪ التعريف الثالث: قال بعض الحكماء: «الحد لفظ[6] وجيز دال على طبيعة الشيء الموضوع، مميز له عما سواه».

▪ التعريف الرابع: لأرسطاليس[7]: «إن الحد هو الذي إذا زدت فيه نقصت من المحدود، وإن نقصت منه زدت في المحدود»[8]. مثال ذلك: إذا زدت في حد

---

(1) زاد (ق): واو العطف هنا.

(2) سقطت من (م).

(3) (ق) و(م): سقطت "لكم".

(4) زاد (م): إنما.

(5) نص القاضي عبد الوهاب هذا مقتبس في الغالب من كتابه: "الإفادة في أصول الفقه"، وهو من الكتب المفقودة التي أكثر النقل عنها القرافي في شرح تنقيح الفصول، صرح بذلك في مقدمة كتاب "الذخيرة" حيث قال: «واعتمدت في هذه المقدمة على أخذ جملة كتاب الإفادة للقاضي عبد الوهاب، وهو مجلدان في أصول الفقه». انظر: الذخيرة، تح: محمد حجي: 1/ 55.

(6) (ق) و(م): قول.

(7) أَرِسْطُو أو أَرِسطوطالِيس أو أرسطاطاليس (384 ق.م-322 ق.م)، الفيلسوف اليوناني الكبير، تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر، وواحد من عظماء المفكرين في التارخ البشري.

(8) انظر تفصيلات أرسطو في تعريفات الحد، في كتابه "المنطق"، تح: عبد الرحمن بدوي، 2/ 647. وانظر هذا التعريف في جابر بن حيان، مختار الرسائل، تح: بول كراوس، ص:97.

الإنسان وقلت: "إنه حي ناطق، ميت، [كاتب أو شاعر"، فقد أخرجت من حد الإنسان أكثره، وإن نقصت من الحد فقلت: إنه "حي ناطق" ولم تقل: "ميت"][1] دخل فيه من هو[2] حي[3] ناطق من الروحانيين. وكذلك إن قلنا: "الإنسان حي ميت"، زدنا في المحدود، فأدخلنا فيه البهائم؛ لأنها حية ميتة.

وشرط الحد أن يدور على المحدود، بحيث لا يزيد في[4] الموضوع شيئا، ولا ينقص منه كقولنا: "الإنسان هو حي ناطق ميت"، فقولنا: "حي" يعم الإنسان وغيره، وقولنا: "ناطق" يخرج ما سواه من الحيوانات، فتدخل[5] فيه الملائكة والجن، [فإنها ناطقة، وقولنا: "ميت"[6]، يخرج الملائكة والجن][7].

- قال أرسطاليس: «هذا هو الحد الكامل للإنسان، الذي لا يشاركه[8] فيه شيء».

وأما القائلون بأن[9] الحد يرجع إلى نفس الشيء وصفته التي تصفو له، فلهم فيه تعريفات:

- <u>الأول:</u> قال أبو إسحاق الإسفراييني: «الحد هو نفس الشيء وذاته التي بها يتميز عن غيره».

---

(1) هذا الموضوع بين معقوفتين سقط من الأصل، وأثبتناه من (ق) و(م).
(2) سقطت "هو" من (ق).
(3) سقطت الكلمة من (م).
(4) (ق): على.
(5) (ق): فتدخل.
(6) (ق): ميتة.
(7) الموضوع بين المعقوفتين سقط من الأصل.
(8) (م): يشرك.
(9) (م): أن.

- التعريف الثاني: قال القاضي عبد الوهاب: «فإن قال قائل: ما حد الحد؟ قلنا: هو حد نفسه، فهو[1] جامع مانع».

ولا يمتنع أن يكون الشيء حدا[2] لنفسه ولغيره، كما لا يمتنع أن يكون الخبر خبرا عن نفسه وعن غيره[3]، والعلم علما بنفسه وبغيره[4]، ولهم فيها[5] تعريفات كثيرة.

وقال[6] بعض الأئمة: «هذا الخلاف لفظي، فإن الكل[7] اتفقوا على أن الحد إنما[8] يؤتى به ليثبت للسائل الفهم بحقيقة المحدود، وإذا أتاه بلفظ الحد، فلابد تحته من ماهية معقولة، حتى لو لم تكن لم يحصل له فهم. وأيضا لو لم يكن لفظ مطابق للماهية لم يجد السائل من أين يقتنص[9] تصور[10] المحدود، فلا خلاف إذن».

ثم يبقى سؤال[11]، وهو أن يقال: أيهما أسعد بلفظ الحد، هل اللفظ، أو المعقول؟

فقالوا[12]: «الأسعد إنما هو اللفظ؛ لأنه يجري فيه الطرد والعكس»، ويدل عليه ما قاله القاضي أبو بكر في تعريفه المتقدم[13].

---

(1) (ق): وهو.
(2) (ق): كحد.
(3) (ق) و(م): وغيره.
(4) في غير (ق) و(م): ولغيره.
(5) (ق) و(م): فيه.
(6) حذف الواو في (م).
(7) (م): كلا.
(8) سقطت من (م).
(9) (ق): سقطت : "يقتنص".
(10) (ق): يتصور.
(11) (ق) و(م): سؤالا؟؟.
(12) (ق): فقال.
(13) سقطت في (ق) و(م).

وقال المازري: «فعلى ما قرروه[1]، إذا كان الغرض [من الحد إنما هو العلم][2] بالمحدود، فمَنْ[3] علِمه على أي وجه كان، فقد حصل الغرض منه، سواء حصل له من خاصية نفسه، أو من القول المفسر لهذه الخاصية، فالخلاف على هذا الوجه قريب[4] المأخذ»[5].

(1) (م): قررنه؟.
(2) (م): إنما هو العلم.
(3) (ق): فهو؟؟.
(4) سقطت من (ق).
(5) المازري، المهاد في شرح الإرشاد..

الفصل الثاني:
في أقسام المعرِّف

وهو على ثلاثة أقسام:

- الحد.
- والرسم.
- والمثال.

وكل واحد من هذه الثلاثة، إما تام، وإما ناقص.

وزاد إمام الحرمين على هذه الستة:

- السبر والتقسيم[1]، فجعله من جملة/ المعرِّفات. [ص: 46]

وزادوا[2] أيضا على هذه المعرِّفات:

- التعريف اللفظي، فالمعرِّفات[3] على هذا ثمانية.

واعلم أن بعض المتأخرين ذكر دليلا على حصر الستة الأول[4]، فقال: «المعرِّف للماهية لا يخلو إما أن يكون نفس الماهية، أو أعم منها، أو أخص منها، أو بأجزائها المساوية لها في الخصوص والعموم، أو ببعض أجزائها الداخلة فيها، أو بما[5] هو خارج عنها، أو بما يتركب على[6] الداخل والخارج.

(1) انظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه: 2/ 534 وما بعدها.
(2) (م): وزاد.
(3) (م): المعرفة.
(4) (ق): الأولى.
(5) (ق): وبما.
(6) (م): منها عن.

والقسم الأول: باطل؛ لأن المعرِّف لابد أن يكون معلوما قبل المعرَّف به[1]، ويستحيل أن يكون الشيء معلوما قبل نفسه.

والثاني: أيضا باطل، وهو[2] التعريف بالأعم، لصدقه على غيره.

والثالث: أيضا باطل، وهو التعريف بالأخص، لكونه أخفى[3] من المحدود.

فيتعين أن يكون المعرِّف هي[4] الأجزاء المساوية[5]، أو الخارج[6] عنها، أو المركب من الداخل والخارج.

والقسم الأول: وإن[7] كان يجمع الأجزاء التي هي الجنس والفصل، ويشترط أن يكون الجنس قريبا، وهذا هو "الحد التام"، مثال ذلك في حدّنا للإنسان[8] بأنه: "الحيوان الناطق".

وإن كان التعريف ببعض الأجزاء، فلابد أن يكون ذلك البعض مساويا للماهية في العموم والخصوص، بأن توجد الماهية بوجوده، وتُعدم بعدمه، والتعريف به يسمى "حدا ناقصا"، كتعريف الإنسان بالناطق[9].

---

(1) سقطت "به" من (ق) و(م).
(2) سقطت من (م).
(3) (م): خفي.
(4) (ق): هو.
(5) (ق) و(م): المتساوية.
(6) (م): الخارجة.
(7) (ق) و(م): إن بدون واو.
(8) (ق) و(م): الإنسان.
(9) زاد (ق): وحده وهو الحد الناقص، (م): وحده.

وإن كان التعريف بالداخل والخارج، فإن كان الداخل جنسا قريبا، والخارج خاصة، فهو "الرسم التام"، كما إذا عرفنا الإنسان بالحيوان الضاحك.

وإن كان التعريف بالخارج عن[1] الماهية، إما أن يكون صفة للماهية، وإما أن يكون ذاتا، وإما أن يكون لفظا.

فإن كان[2] صفة للماهية، فلا[3] بد أن تكون لازمة مساوية للماهية؛

أما أنها "لازمة[4]"، احترازا من الخاصة المفارقة، كالكتابة بالفعل.

وأما أنها "مساوية"، احترازا عن العرض العام، كالمشي للإنسان، فإن التعريف بها يكون منعكسا غير مطرد، والتعريف بالخارج[5] الذي هذا شأنه، هو المسمى بـ«الرسم بـ«الرسم الناقص»، كقولنا في تعريف الإنسان: هو الضاحك، أو[6] الكاتب.

وإن كان الخارج عن الماهية ذاتا، فلا يخلو إما أن يكون بينهما وبين الماهية مناسبة[7] في أمر أو لا.

فإن لم يكن، استحال أن تعرف إحداهما الأخرى؛ لأنهما ذاتان متباينتان[8]، فلا يصح تعريف إحداهما بالأخرى.

---

(1) (ق): على.
(2) (ق): يكون؟.
(3) سقطت الفاء في الأصل هنا وفي عدة مواضع من هذا القبيل؟؟كما سقطت من (ق).
(4) زاد (م): للماهية.
(5) سقطت الباء من (ق).
(6) الواو بدل "أو" في (ق) و(م).
(7) (ق) و(م): مشابهة.
(8) في الأصل: "متباينان".

وإن كان بينهما مشابهة، فهو التعريف بالمثال، كما إذا شبهنا العقل[1] بالنور، وشبهنا الإرادة الكلية بالإرادة الإنسانية.

ثم ذلك[2] النظير إما أن يكون أقرب و[3]أعرف، أو لا يكون.

والأول هو التعريف بـ«المثال التام» ـ كما سبق من المثالين ـ.

وإلا فهو التعريف بـ«المثال الناقص»، كما لو عرفنا الأنفس المفارقة بالجزء.

وإن كان الخارج عن الماهية لفظا، فإن وقع التعريف به[4] فهو «التعريف اللفظي»، وهو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع، كما إذا قيل: ما الخمر؟ فيقال: العُقَار.

فخرج[5] من هذا التقسيم أن المعرِّفات سبعة[6]: الحد التام، والحد الناقص، والرسم التام، والرسم الناقص، والمثال التام، والمثال الناقص، والتعريف اللفظي، والثامن: هو السبر والتقسيم».

واعلم[7] أن بعض الأصوليين رأى أن إطلاق الحد على هذه المعرِّفات إنما هو بطريقة[8] الاشتراك، [ومعاني اللفظ المشترك[9]][10] لا يصح أن تجمع في حد واحد،

---

(1) في الأصل: العاقل.
(2) (م): ذاك.
(3) (ق): أو بدل الواو.
(4) (ق): فيه.
(5) (م): ويخرج.
(6) زاد (ق): وهي.
(7) سقطت من (م).
(8) ق) و(م): بطريق.
(9) سقطت من (م).
(10) سقطت من (ق).

لعدم اشتراكهما[1] في معنى كلي، وقسمهما[2] على ثلاثة أقسام: حد حقيقي، ورسمي، ولفظي، ثم قال: «الحد الحقيقي: ما أنبأ عن ذاتياته الكلية المركبة، وهو ينقسم إلى تام وناقص، والحد اللفظي: ما أنبأ بلفظ أظهر منه»، وذكر السبر والتقسيم في أثناء كلامه، ولم يذكر المثال، وهذه طريقة أبي عمرو بن الحاجب[3].

(1) (ق): اشتراكها.
(2) (ق) و(م): وقسمها.
(3) انظر: ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل، تح: نذير حمادو، 1/ 207.

الفصل الثالث:

في بيان ما يمكن معرفته بالحد والرسم[1] وما لا يمكن ذلك[2] فيه

[ص: 47] / قال قطب الدين المصري[3]: «اعلم أن الموجود[4] إما أن لا يكون له جزء[5]، أو يكون، وعلى كل واحد من التقديرين، إما أن يكون جزءا من غيره أو لا يكون، فهذه أقسام أربعة:

الأول: الموجود البسيط هو[6] الذي لا يتركب[7] في ذاته، ولا يتركب[8] عنه غيره، فهذا القسم لا يعرّف لا[9] بالحد [ولا بالرسم التام][10]؛ لأن كل واحد من هذين التعريفين لابد فيه من ذلك[11] الحد، ولما كان البسيط لا حد له، استحال تعريفه[12] بهما.

---

(1) سقطت كلمة "الرسم" من (م).

(2) (م): معرفته.

(3) إبراهيم بن علي بن محمد السلمي المغربي المعروف بالقطب المصري أبو إسحاق (ت.618هـ/ 1221م)، إمام العقليات، انتقل إلى مصر، وأقام بها مدة، ثم سافر إلى خراسان، وصار من كبار تلاميذ الفخر الرازي، وقتله التتار بنيسابور. من مؤلفاته: "شرح كليات القانون لابن سينا"، و"شرح المحصل في أصول الدين للرازي"، و"فوائد مختلفه من كتاب معارج". انظر: السيوطي، حسن المحاضرة: 1/ 540، والسبكي، طبقات الشافعية، رقم: 1109: 8/ 12.

(4) في الأصل: الوجود؟.

(5) (ق) جزءا؟؟/ (م): كلمة غير مفهومة.

(6) (م): وهو.

(7) (م): يركب.

(8) (م): يركب.

(9) (م): كلمة غير واضحة.

(10) سقطت من (م).

(11) (م): ذا.

(12) (ق): تعريف، (م): التعريف.

ولا يمكن أيضا تعريف الغير به؛ إذ ليس جزءا من الغير، ولا يمكن أن يذكر في معرض التعريف الحدي والرسمي[1] بالنسبة إلى الغير، ومثال هذا القسم: واجب الوجود لذاته.

والثاني: البسيط الذي يتركب عنه[2] غيره، فهذا لا يمكن تعريفه بالحد ولا بالرسم التام على ما علمت، ولكن يمكن تعريف غيره به[3] حدا ورسما، إلا أنه[4] يجب أن يكون جنسا ليس فوقه جنس آخر، وإلا كان مركبا، بل يجب أن يكون فصلا أو جنسا عاليا، كالجوهر الفرد عند من يقول به، فإنه لا يمكن تعريفه بالحد، ويمكن تعريف الجسم به، وكذلك النطق لا يمكن تعريفه بالحد التام لبساطته، ويعرّف به الإنسان.

والقسم[5] الثالث: المركب الذي لا يتركب عنه غيره، فهذا يمكن تعريفه بالحد والرسم التامين، لكونه مركبا، ولا يمكن تعريف الغير به[6]؛ إذ ليس جزءا من غيره، ومثاله: الإنسان المعين، فإنا نحدّه بكونه "حيوانا ناطقا"، و"حيوانا ضاحكا"، ولا يمكن أن يعرّف به غيره.

والقسم[7] الرابع: الذي هو مركب في نفسه، ومركب[8] عنه غيره، فهذا يعرّف ويعرّف به، أما تعريفه في نفسه فلكونه مركبا، وأما تعريف الغير به فلكونه جزءا من

---

(1) (ق): الرسم.
(2) (ق) و(م): إليه.
(3) (م): ولكن تعريف غيره به.
(4) (ق): لأنه.
(5) سقطت من (م).
(6) (ق): منه؟؟؟.
(7) سقطت في (م).
(8) (ق) و(م): ويتركب.

الغير، ومثاله: الحيوان فإنه يعرّف بأنه "الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة"، ويعرّف به[1] الإنسان، حيث يقال: "إنه الحيوان الناطق"»[2].

---

(1) سقطت من (ق).

(2) نص القطب المصري من "شرحه على المحصل" للفخر الرازي، وهو ما يزال مخطوطا، توجد نسخة منه بمكتبة راغب باشا بإسطنبول برقم: 792 (رأيت صورا لواجهة المخطوطات وللصفحات الأولى والأخيرة منها بالشبكة العنكبوتية).

الفصل الرابع:
في حكم الحد

وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال:

- **أحدها**: أنه واجب، واحتج لذلك بأن المحدود لا يُعلم إلا بالحدّ، قولا كان أو صفة نفس، و[1]الحقائق الشرعية والعقلية واجبة، [ولا يتوصل إليها إلا بالحدّ][2]، وما لا يُتوصل إلى الواجب إلا به فهو[3] واجب، فالحدّ واجب.

- **والقول الثاني**: إن الحدّ لا يجب، واحتج بأن معرفة المحدود لا تتوقف على الحدّ، بل قد يعرف المحدود مع الجهل بحدّه؛ ولأن من الأشياء ما لا يحدّ، وهي أمور أربعة:

- الأول: الوجود المطلق، ولهذا امتنع أن يحدّ البارئ ـ تعالى ـ.

- والثاني: العدم المطلق؛ إذ ليس له[4] ذات ولا صفة محقّقة.

- والثالث: الحال، وهي صفة النفس، وإنما امتنع تحديدها؛ لأن الحال لا حال لها فتحدّ بها، ولا ذات لها فتوصف بحال، فامتنع تحديدها لهذا.

- والرابع: النسب والإضافات[5]، وهي كل ما يقع بين موجودين، وذلك كالمماثلة، والمضادة، والمخالفة، والشرطية، والدليلية، والتعليلية[6]، وما كان في معنى هذا، وزاد بعضهم الكثرة، والقلة، والوحدة، فهذه الأقسام لاتحدّ مع أنها معروفة.

---

(1) سقطت الواو من (ق).
(2) سقط من (ق).
(3) سقطت من (م).
(4) سقطت من (ق).
(5) (ق) النساب والإضافات، (م): والنسب والإضافة.
(6) سقطت من (ق).

ثم أصحاب هذا القول أوجبوا الحاجة إلى الحد عنـد رَوْم[1] بيـان [المحـدود][2] إذا دعت الحاجة إلى معرفة حدّه، وذلك في حق شخصين:

أحدهما: جاهل بالمحدود، فيطلب معرفته من حدّه إذا تمنا[3] له ذلك، وكان عارفـا بضرب الحدود.

والشخص الآخر: أن يكون عارفا بالمحدود، ولا يعرف كيفيـة ضرب الحـدّ لـه[4]، ولا الميز بينه وبين غيره ممـا ليس بحدّ.

ومتى خرج الحدّ[5] عن هذين الشخصين، لم تكن لـه إفـادة معلومـة[6] يحـال بطلبـه عليها.

- **القول الثالـث**: بالتفصـيل، وهـو أن كـل مسـألة لا يتوصّـل المكلّـف إلى معرفـة [ص: 48] التوحيد والنبوة فيهـا إلا بعـد علمـه بحـدّها، / فمعرفـة حـدّها واجـب[7] عليـه؛ إذ يستحيل أن يعرفهـا دون معرفـة حـدودها التـي هـي صـفات[8] أنفسـها، ولـوازمها المختصّة بها، وقالوا: ذلك واجب على كل عين على القـول بوجـوب المعرفـة بالرسـول والمرسل على كل مكلـف[9]، وأمـا العلـم بأنحـاء الشـريعة، ففـرض عـلى الكفايـة،

(1) (ق): لزوم.
(2) (م) البيان، وسقطت "المحدود".
(3) (ق) و(م): تهيأ.
(4) سقطت من (ق).
(5) سقطت لفظة "الحد".
(6) سقطت من (م).
(7) (م): واجبة.
(8) (م): صفة.
(9) زاد (م): ومكلفة.

وعملك[1] لا يتم أيضا إلا بمعرفة حدودها، والألفاظ الدالة عليها، وما عدا ذلك من الحقائق لا يجب الحدّ فيها.

---

(1) (ق): وذلك أيضا.

الفصل الخامس:
في شروط الحد

وهي أربعة: اثنان في الصحة، واثنان في الكمال.

- **الأول**: من **شروط الصحة**: أن يكون جامعا مانعا، وبعضهم يعبر عن هذا الشرط بأن يقول: من شرطه أن يكون مطردا منعكسا.

- **والثاني**: أن يكون مبنيا عن خاصية المحدود.

- **والثالث**: ـ وهو الأول من **شرطي الكمال**: ـ أن يكون سالما من الحشو والتكرار الذي لا يفيد.

- **والرابع**: ـ وهو الثاني من شرطي الكمال: ـ أن تكون لفظة الحد في الشهرة مثل المحدود أو[1] أشهر منه.

فأما الشرط الأول:

فمعنى قولهم: «جامعا»، أن يكون جامعا لجملة أفراد المحدود حتى لا يخرج منه[2] شيء.

ومعنى قولهم: «مانعا»: ألا يدخل فيه شيء مما هو خارج عنه.

وجعل المازري الجمع والمنع شرطين، وإنما اشترط[3] فيه الجمع؛ لأنه إذا لم يكن كذلك كان المحدود أعم من الحد، ومن شرطه[4] أن يكون مساويا له[5].

---

(1) الواو بدل "أو" في (ق).
(2) (ق): عنه.
(3) (ق): شرط.
(4) (ق) ومن شرط الحد.
(5) (ق): للمحدود.

وإنما اشترط فيه «المنع»؛ لأنه [إذا لم يكن كذلك كان الحدّ أعم من المحدود، ومن شرط الحد أن يكون مساويا للمحدود.

واعلم أن العموم في الحدّ][1] زيادة في المحدود، [والخصوص فيه نقصان من المحدود][2]، وذلك مُفسد للحدّ.

قال المازري: «والجمع في أوضاع المتكلمين يسمى طردا، والمنع يسمى عكسا، فالحدّ الجامع المانع هو[3]: المطرد المنعكس.

وبيان ذلك بالمثال: أنا[4] إذا قلنا في حد العلم هو معرفة المعلوم، كان صورة "**الطرد**" منه أن تجعل المحدود[5] أول كلامك مقرونا بلفظة: "كل"، فتقول: "كل علم معرفة"، فقد جمعنا[6] آحاد العلم في المعرفة بلفظة: "كل" الموضوعة في اللغة للإحاطة جمعا يطابقه المنع، وهذا الجمع هو الطرد، فلا فرق بين قولهم: جمع أو طرد.

ولو قلنا مثلا: "كل علم ضروري معرفة"، لاختل الطرد لخروج العلم النظري من هذا الحدّ، وكذلك لو[7] قلنا: "كل علم صفة"، لاختل من جهة عكسه.

وأما صورة "**العكس**" الذي هو "المنع"، فهو أن تجعل الحدّ أول كلامك مقرونا بلفظة: "كل"، فتقول: "وكل معرفة علم"، فما كان موضوعا صار محمولا، وما كان

---

(1) الموضوع بين معقوفتين كتب في الأصل ثم شطب عليه خطأ، وقد تأكدت صحة ثبوت المحذوف بعد المقارنة مع بقية النسخ.

(2) سقط من (ق).

(3) زاد (م): المسمى.

(4) سقطت من (ق).

(5) (م): للمحدود؟؟.

(6) (ق): جمع؟.

(7) (م): إن.

محمولا صار موضوعا، فلو قلنا: "وكل معرفة ضرورية علم"، لاختل المنع المقصود من الحد»[1]. (انتهى كلام المازري).

ثم قال: «واختلف الناس في كيفية الطرد والعكس، فذهب[2] العراقيون إلى أن الطرد يكون بلفظ الإثبات، وكذلك العكس، بيان ذلك بالمثال في حد الإنسان، فتقول: "كل إنسان فهو حيوان ناطق، وكل حيوان ناطق فهو إنسان"، فهاتان العبارتان إحداهما طرد والأخرى عكس. وذهب الخراسانيون من أئمتنا إلى[3] أن هاتين العبارتين طرد، واستعملوا في [العكس حرف النفي][4]، وقالوا: "كلما ليس بإنسان فليس بحيوان ناطق، وكل ما ليس بحيوان ناطق فهو ليس بإنسان"»[5].

قال المازري: «وعندي أن هذا الاختلاف راجع إلى الاختيار[6]، وطلب المعاني في الإفادة، وإلا فمعلوم أن حقيقة العكس رد المتقدّم في اللفظ متأخراً، والمتأخر متقدما»[7].

وقال أبو عبد الله محمد بن دوناس[8] في «شرح الإرشاد»[9] له: «اعلم أن لهم في الطرد والعكس اصطلاحين:

---

(1) المازري، المهاد في شرح الإرشاد (مخطوط موزع)..
(2) في الأصل: فذهبت؟؟.
(3) سقطت من (ق) و(م).
(4) (ق): بالعكس حرف نفي.
(5) المازري، المهاد في شرح الإرشاد..
(6) (ق): الاختبار.
(7) المازري، المهاد في شرح الإرشاد.
(8) في (م): قال أبو محمد.
(9) شرح ابن دوناس للإرشاد: لم أقف عليه.

❁ **أحدهما:**

- أن الطرد هو ما تعبِّر به في أول الكلام[1] فتبتدئ به.

- والعكس هو ما كان خبرا عما طردته أولا حين ابتدأت وتصيره الآن مبتدأ[2]، وسواء كان/ في النفي أو في الإثبات. [ص: 49]

مثاله في الإثبات أن تقول في حد العلم: "كل علم معرفة، وكل معرفة علم".

ومثالُه في النفي: "كل ما ليس بعلم فليس بمعرفة، وكل ما ليس بمعرفة فليس بعلم".

❁ **والاصطلاح الثاني:** أن يعبروا بالطرد[3] عن الإثبات، وبالعكس عن النفي. فالإثبات أن يأتي بكل، والعكس أن يأتي بما ليس[4]؛ فإن النفي عكس الإثبات.

فهذان اصطلاحان أحدهما باعتبار التقديم والتأخير، سواء كان في النفي أو الإثبات، والثاني باعتبار النفي والإثبات».

فائدة: قال صاحب «الذخيرة»[5]: «الحد بالنسبة إلى الجمع والمنع على أربعة أقسام:

- جامع مانع.
- ولا جامع ولا مانع.
- وجامع غير مانع.

---

(1) (ق): كلامك، (م): كلامه.

(2) (ق): مبتدئا.

(3) (ق) و(م): النفي؟؟.

(4) (م): وليس.

(5) يعني شهاب الدين القرافي.

- ومـانع غير جامع.

مثال الجمع[1] المـانع: قولنا في حد الإنسان هو: "الحيوان الناطق".

ومثال الثاني: [قولنا في حده][2] هو: "الحيوان الأبيض"؛ مـا جَمَـعَ لخـروج الحبشـة منه، ومـا مَنَعَ[3] لدخول الإبل والغنم البيض فيه.

ومثال الثالث: قولنا[4] في حده: "هو الحيوان"؛ جمع[5] جميـع أفـراد الإنسـان، ومـا منع؛ لدخول الفَرَس وغيره فيه[6].

ومثال الرابع: قولنا في حده: "هو الحيوان الرجل"؛ هو مـانع لأنـه لم يتنـاول هـذا اللفظ غير[7] الإنسان، وهو غير جامع لخروج النساء والصبيان.

فهذه الأربعة كلها فاسدة إلا الأول، وهو الجـامع المـانع[8]. وفسـادها إمـا لعـدم الجمع، أو لعدم المنع أو لعدمهمـا معا»[9].

وأمـا الشـرط الثاني:

وهو أن يكون اللفظ المستعمل في الحد منبئا عن ذات [10] [المحدود؛ لأنّـا قـد نجـد من الألفاظ مـا يطرد وينعكس في الشـيء، وليس فيه إنباء عن حقيقة المحدود.

---

(1) في غير الأصل: الجامع.
(2) سقطت من (م).
(3) (ق) و(م): ولا مانع.
(4) سقطت من (م).
(5) سقطت من (م).
(6) "فيه" سقطت من (ق) و(م).
(7) (ق) سقطت الكلمة، (م): إلا.
(8) سقطت الكلمة في (م).
(9) انظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ص:7.
(10) هنا يبدأ سقط طويل من النسخة (م).

مثال ذلك: قول القائل: "كل ما علمك الله علما[1] فهو معرفة، وكل معرفة فقد علمها الله علما". فهذا وأمثاله ليس فيه إنباء عن حقيقة المحدود؛ لأن المحدود الذي هو العلم يحتاج مع هذا القول إلى بيانه في نفسه.

أما الشرط الثالث:

وهو أن يكون سالما من التكرار والحشو؛ فهذا يعبرون عنه بالتركيب في الحد. وقد اختُلف فيه: فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وهو القاضي أبو بكر[2].

وأما الشرط الرابع:

فلأنه لو لم يكن كذلك، لكان فيه تعريف الشيء بما هو أخفى منه، وذلك لا يحصل به تعريف.

---

(1) سقطت من (ق).

(2) الباقلاني.

الفصل السادس:
في معرفة الخلل الواقع في الحدود

اعلم أن الحد قولٌ مؤلَّفٌ من ذاتيات الشيء، ويشتمل على الجنس والفصل، فهو مركب، وكل مركب فله أجزاء صورية وأجزاء مادية.

فالجزء الصوري للحدّ ذكر الجنس الأقرب أولا، ثم الفصل ثانيا، حتى تتحصّل صورة مطابقة لصورة الشيء.

والأجزاء المادية هي الجنس والفصل القريبان.

والخلل يقع تارة في الصورة، وتارة في المادة.

فالخلل في الصورة إنما يكون بتقديم الفصل على الجنس، حتى لا يحصل للأجزاء المادية صورة وجدانية يطابق بها صورة المحدود على ما هي عليه، وهذا يكون نقصا في التحديد؛ فإن الحد التام هو الذي يجتمع على مجموع الذاتيات، والناقص ما أخل فيه ببعضها، فإذا قُدّم[1] الفصل على الجنس، اختل الجزء الصوري، وكان الحد ناقصا، وليس بخطأ، فإن الحدود قد تكون تامة وناقصة.

وأما الخلل الكائن في المادة فيقع على وجوه، وحصرها في أمرين:

- أحدهما: خطأ.
- والآخر نقص.

فالخطأ ما يتعلق بالمعاني، والنقص ما يتعلق بالألفاظ.

---

(1) (ق): تقدم.

فأمـا الخطأ فيقع من جهة الجنس، ويقع من جهة الفصل، وقد يقع من جهتهمـا.

أمـا الخطأ من جهة الجنس فمن ثلاثة أوجه:

• **أحدها**: أن يأخذ بدل الجنس لازمه، كأخـذ الوجـود والواحـد جنسـا، فتقـول: الإنسان موجود ناطق أو واحد ناطق، والخلل فيه من جهة إقامة العرَض العـام مكـان الجنس القريب.

• **والثاني**: أن يجعل النوع جنسا، كقولنا: الشـر/ ظلم الناس، فإن الظلـم نـوع مـن [ص: 0
أنواع الشر جُعل مكان الجنس، ثم قُيد بكونه ظلم الناس، فظلم الناس[1] صنف منه.

• **والثالث**: أن يؤخذ الجزء فيُجعل جنسا، كمـا تقول العشـرة خمسة وخمسـة، فـإن الخمسة الأولى جزء من العشرة جُعلت مكان الجنس وقُيّدت الخمسة الأخرى.

وأمـا الخطأ في الفصل فمن ثلاثة أوجه:

• **أحدها**: أن يجعل العرض الخاص بنوع مكان الفصل الذاتي، كمـا تقـول في حـد الإنسان: إنه حيوان كاتب بالفعل، ويلزم مـن التّحديـد بمثـل هـذا عـدم الانعكـاس، ووجه الخلل فيه أخذ الخاصّة مكان الذاتي.

• **وثانيها**: ترك بعض الفصول القريبة، كقولنا في تعريـف الإنسـان: "إنـه حيـوان نام"، أو "حساس"، ويلزم من التحديد بمثل هذا عدم الاطراد، لدخول غير المحـدود في الحدّ.

• **وثالثها**: تعريف الشّيء بنفسه، كمـا تقول: "الحركة عرض نقلة"، فإن النقلة هي الحركة، والإنسان حيوان بشر، فإن البشر هو الإنسان، لكنه بدَّل فيه اللفظ.

وأمـا **التعريفات اللفظية** فيدخلها وجوه من الخلل:

---

(1) في الأصل وغيره: "فالناس".

الأول: التعريف بالمساوي، كقولنا: "الزوج هو العدد الذي يزيد على الفرد بواحد، أو الفرد الذي[1] يزيد على الزوج بواحد"، والزوج والفرد متباينان، وهما متساويان في المعرفة والجهالة، فلا يصحّ تعريف أحدهما بالآخر، ومن هذا تعريف أحد المتضايفين بالآخر، كما إذا قيل: "ما الأب؟". فيقال: "هو الذي له ابن"، أو يقال: "ما الابن؟". فيقال: "هو الذي له أب"، فهذا التعريف فاسد؛ لأن العلم بأحد المتضايفين لا يسبق العلم بالآخر، بل العلم بهما معا، وكذلك الجهل بهما معا[2]، فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر.

والثاني: التعريف بالأخفى[3]، كقولنا: في تعريف النّار، بأنه "جسم يشبه الأنفس[4]"، فإن النفس أخفى من النار.

واعلم أن هذا أشد فسادا من الأول؛ لأن الأول لا يقتضي إلا تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة، وأما][5] هذا فيقتضي تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين، وما تقدّم على نفسه بمرتبتين هو[6] أشد فسادا مما تقدم بمرتبة واحدة.

والثالث: التعريف[7] بما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود، ثم هذا التوقف قد يكون بمرتبة واحدة، وقد يكون بمراتب، مثال الأول قولنا في تعريف الشّمس: "هو كوكب نهاري"، والنهار هو الوقت الذي تطلع فيه الشمس، فيلزم توقف كل

---

(1) سقطت من (ق).
(2) سقطت من (ق).
(3) (ق): الخفي.
(4) (ق): النفس.
(5) هنا ينتهي سقط النسخة (م).
(6) سقطت "هو" من (ق) و(م).
(7) (ق): التحديد، (م): التعريفات.

واحد منهما في المعرفة على صاحبه، وهو دور. ومن هذا تعريف[1] العلم بالمعلوم، والأمر بالمأمور، ومثال الثاني: ما قيل في حد الإثنين: "إنه الزوج الأول".

فيقال: "ما الزوج؟".

فيقال: "هو المنقسم إلى متساويين[2]".

فيقال: "ما المتساويان؟".

فيقال: "هما الشيئان المتطابقان[3]".

فإذا قيل: "وما الشيئان المتطابقان[4]؟".

فيقال: "هما الاثنان".

فقد عرفنا الإثنين[5] بما تتوقف معرفته على معرفة الإثنين بمراتب.

واعلم أن المثال الأول من هذا القسم، فيه تقدُّم الشيء على نفسه بمرتبتين، وأما المثال الثاني: ففيه تقدُّم[6] الشيء على نفسه بمراتب، وهو أشد فسادا من القسم الأول [ومن الثاني][7].

---

(1) (ق): تعرف.
(2) (ق) و(م): بمتساويين، وفي الأصل كلام ممحو.
(3) (ق): المتضايفان.
(4) سقطت الكلمة من (ق).
(5) سقطت من (م)، (ق): الإثنان.
(6) (ق): تقديم.
(7) ساقطة من (م).

وأما النقص المادي الواقع أيضا في الحدود والرسوم، فكاستعمال الألفاظ الغريبة، والمشتركة، والمجازية بالنسبة إلى السامعّ؛ لكونها مُفَوِّتة[1] للغرض من التعريف، وهذه الطريقة ذكرها أبو عمرو بن الحاجب[2]، وهي في غاية الإتقان للخلل الواقع في [3]الحدود.

---

(1) بياض في (ق).

(2) ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل، ص: 1/ 210.

(3) زاد في (م): التعريف.

الباب الرابع:
في النظر

ويشتمل الكلام فيه على عشرة فصول.

الفصل الأول:
في مدلوله لغة واصطلاحا

أمـا مدلوله لغة: فاعلم أنه من الألفاظ المشتركة،[1] يطلق ويراد به أنحاء ستة:

- **أحدها**: يطلق ويراد بـه: **نظـر العين**، ومنـه قـولـه ـ تعالى ـ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[2].

- **وثانيها**: يطلق ويراد به **الانتظار**، ومنـه قـولـه ـ تعـالى ـ حكايـة عـن الكفـار: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[3].

- **وثالثها**:[4] يطلق ويراد به **الترحّم**، ومنـه قولـه ـ تعـالى ـ:/ ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[5]، أي لا يرحمهم. [ص: 51]

- **ورابعها**: يطلق ويراد به **التقابل**، ومنه قولهم: «دار فلان نـاظرة إلى دار فـلان»، أي تقابلها.

- **وخامسهـا**: يطلـق ويـراد بـه **النَّظِـرَة**؛ وهي الـرُّقْبَـى[6]، ومنه قولـه ـ تعـالى ـ:

---

(1) (م): زاد: وهو.
(2) القيامة/ 21.
(3) الحديد/ 13.
(4) زاد (م): أنه.
(5) آلا عمران/ 76.
(6) الرقبى لغة بمعنى المراقبة، ووردت في غير الأصل مرسومة: "الرقيا" ولا معنى لها؟؟!!. والرقبى عند =

﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[1].

- **وسادسها: يطلق ويراد به الفكر**، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[2].

وهذه الوجوه مع اختلافها، لا يختص فيها بواحد منها إلا بقرينة تخصّه.

ولـمّا كان غرض الأصوليين في هذا الباب، إنما هو النظر الذي هو «الفكر»، وكان الفكر منقسما إلى ما يفيد العلم، وإلى ما يفيد الظن، وإلى ما لا يفيد واحدا[3] منهما، وضعوا أيديهم على النظر الذي هو: «الفكر الموصل إلى العلم أو[4] الظن» دون ما سواهما.

وقد اختلف الأصوليون في النظر في الاصطلاح الشرعي اختلافا كثيرا، وأكثرها مدخولة، ولنقتصر فيه على تعريفات تقرّب إلى المقصود من غرضهم ـ إن شاء الله تعالى ـ:

- **التعريف الأول: «إن النظر هو الفكر»**.

قال أبو المظفر الإسفرايني: «هذا هو الذي عليه جمهور أصحابنا، وهو مطّرد منعكس»، ثم قال: «وهذا الحد هو المعوّل عليه، وما قيل فيه من الحدود غير هذا، ففيه جمع بين الحد والفائدة المستفادة من النظر، وفيه تعريف للشيء[5] مما لا يعرف إلا بعد معرفته»[6].

= الفقهاء: "هو أن يقول: إن مت قبلك فهو لك، وإن مت قبلي رجعت إلي، كأن كل واحد منهما يراقب صاحبه وينتظره". انظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، تح: عبد المنعم الحفني، ص: 125-126.

(1) البقرة/ 279.

(2) يونس/ 101.

(3) (ق) و(م): واحد؟.

(4) (ق): الواو بدل أو.

(5) (ق) و(م): الشيء.

(6) هذا النص والذي قبله هما ـ لا شك ـ مما تضمنه كتاب "الأوسط" للإسفراييني.

وقال بعض المتأخرين: «معنى الفكر، وهو **حركة النفس من الطالب[1]، طالبة لمبادئها والرجوع عنها إليها بعد وجدانها**».

- **التعريف الثاني**: [ذكره الغزالي عن بعضهم: «**أن النظر هو طلب علم[2] أو غلبة ظن[3]**»[4].

وهذا فيه تعريف النظر بفائدته.

- **التعريف الثالث**][5]: لأبي المعالي في «الإرشاد»[6] قال: «**النظر في اصطلاح الموحدين[7] هو الفكر الذي يطلب به من قام به علما أو غلبة ظن**»[8].

وهذا أيضا فيه الجمع بين الحد والفائدة.

فقوله[9]: «**في اصطلاح الموحدين**»؛ احترز به عن النظر في اللغة، فإن له بالنسبة إليها محامل.

---

(1) (ق) و(م): المطالب. وهو الأصح

(2) (م): العلم.

(3) (م): الظن.

(4) الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد، ص:19.

(5) هذا الموضوع بين معقوفتين ساقط في الأصل، والإضافة من (ق) و(م).

(6) "**كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**"، لأبي المعالي الجويني، له عدة نسخ مخطوطة منها ما اعتمده أسعد تميم، وهي نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم: 819 توحيد، ونسخة دار الكتب المصرية تحت رقم: 1179 توحيد، ونسخة المكتبة الأحمدية بحلب تحت رقم: 764. والكتاب مطبوع نشره الفرنسي لوسياني سنة 1930، اعتمادا على نسخة باريس ونسخة تونس، وطبع الكتاب أيضا في مصر في مكتبة الخانجي عام: 1950م تح: كل من محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد. وطبع كذلك في بيروت بدار الكتب العلمية عام: 1995م، تح: زكريا عميرات. وسيكون اعتمادنا في هذا التحقيق على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية: 1405/ 1985 بتحقيق أسعد تميم.

(7) (م): المتكلمين.

(8) الجويني، الإرشاد، ص: 25.

(9) سقطت الفاء في (ق).

وقوله: «**هو الفكر**»؛ هذا كالجنس؛ لأن الفكر تارة يطلب بـه العلـم والظـن، وتـارة يُطلب به غيرهمـا.

وقال بعضهم: «إن الفكر لفظ[1] مشترك يراد به التدبر والتأمـل، ويـراد بـه حـديث النفس، ومنه الخبر والاستخبار، والأمر والنهي».

وقوله: «**الذي يُطلب به**»، أخرج به الخبر، وبقي الأمر والنهي؛ لأنه يطلب بهمـا.

وقوله: «**علمـا أو غلبة ظن**»؛ [أخرج به ما يطلب من غير العلم والظن.

وقال بعض المتأخرين: قوله: «**الذي يطلب به من قام به علما أو غلبة ظـن**»][2]، هـو شرح لمعنى الفكر، كأن سائلا قال له: وما الفكر؟ فقال: "هو[3] الـذي يطلب بـــه مـن قام به علما أو غلبة ظن"، وفيه احتراز عن الفكر الذي لا يطلب به علم ولا غلبة ظن.

وقوله: «**علمـا**»، يدخل فيه التصوّرات والتّصديقات من المعقولات.

وقوله: «**أو[4] غلبة ظن**»، يريد به المشروعات الاجتهادية، كالظواهر والأقيسة.

وقال أبو حامد الغزالي: «العجب ممن يفرض الكلام في حد النظـر ويجعلهـا مسـألة خلافية؛ لأن معك الدليل والمدلول ووجه دلالة الدليل على المدلول، فالفكر هو عبـارة عن إحضار مقدمتي الدليل في الذهن، وطلبك التفطن لوجه لزوم العلـم الثالـث مـن العلمين بالمقدمتين هو النظر[5]، فإذن هي ثلاثة علوم، علمـان يترتبـان ترتيبـا خاصـا،

---

(1) سقطت من (ق).
(2) سقط الموضوع بين معقوفتين من (ق).
(3) سقطت من (ق) و(م).
(4) الواو بدل "أو" في النسختين.
(5) في الأصل: الطلب.

وعلم ثالث يلزم عنهما، وليس عليك فيها إلا وظيفتان، إحداهما إحضار العلمين في ذهنك، وهذا يسمى فكرا، والثانية: التفطن لوجه لزوم العلم الثالث منهما[1]، وهذا يسمى طلبا. فمن جرد التفاته إلى الوظيفة الأولى حيث أراد حد النظر قال: إنه الفكر، ومن جرد التفاته إلى الوظيفة الثانية في حد النظر، قال: إنه طلب علم أو غلبة ظن. ومن التفت إلى الأمرين جميعا [ـ كأبي المعالي ـ][2] قال: إنه الفكر الذي يطلب/ به من قام به [ص: 52] علما أو غلبة ظن. هكذا ينبغي أن يفهم الدليل، والمدلول، ووجه دلالة الدليل على المدلول، وحقيقة النظر. ودع عنك ما تسوّد به أوراق كثيرة، وترديد عبارات لا تُشفى غليل طالب[3]، ولا تُسكن نهمة متعطش»[4].

- **التعريف الرابع**: قال الإمام فخر الدين الرازي: «**النظر هو ترتيب تصديقات يُتوصل بها إلى تصديقات أخر، فإن من صدّق بأن العالم متغير، وكل متغير حادث، لزمه التصديق بأن العالم ممكن، فلا معنى لفكره إلا ما حصل في ذهنه من التصديقين المستلزمين للتصديق الثالث**»[5]. قال قطب الدين المصري والتلمساني: «أشار بهذا التعريف إلى أن النظر ماهية مركبة، وكل ماهية مركبة لابد فيها من علل أربع: العلة المادية، والعلة الصورية، والعلة الفاعلة، والعلة الغائية»[6].

فقوله[7]: «**ترتيب**»، إشارة إلى العلة الصورية، وهو الترتيب الخاص، وهي عبارة عن جزء الشيء الذي يلزم من وجوده وجود ذلك الشيء بالفعل، وفي ضمن قوله

(1) (ق) و(م): عنها.
(2) سقطت من (م).
(3) (ق) و(م): طلاب.
(4) انظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص19-20.
(5) انظر: الفخر الرازي، معالم أصول الدين، تح: سميح دغيم، ص: 20.
(6) انظر : التلمساني، شرح معالم أصول الدين، ص96..
(7) سقطت الفاء من (ق).

«**ترتيب**»[1] إشارة إلى المستحضر للتصديق[2]، والمرتب[3] لها وهي العلة الفاعلية.

وقوله: «**تصديقين**»، إشارة إلى العلة المادية، وهي عبارة عن جزء الشيء الذي به وجود ذلك الشيء بالقوة؛ أي لا يلزم من وجوده وجود بالفعل.

وقوله: «**ليتوصل بها إلى تصديقات أخر**»؛ إشارة[4] إلى العلة الغائية[5]، وهي عبارة عما يُقصد الشيء لأجله، وهي متقدمة في الذهن متأخرة في الوجود، فهي علة العلل بحسب الذهن، معلولة العلل[6] بحسب الوجود، فالإمام يزعم أن هذا الحد أتم الحدود وأكملها، للإشارة فيه إلى العلل الأربع.

وأوردوا على هذا التعريف ستة أسئلة تركتها خوف التطويل.

---

(1) سقطت من (م).

(2) (ق) و(م): التصديقتين.

(3) (ق): والرتب، (م): كلمة غير واضحة.

(4) (ق): أشار.

(5) (ق): القائمة.

(6) (ق): الفعل.

الفصل الثاني:
في أحكام النظر

وهي ثلاثة أقسام: [عقلية، وشرعية، وعادية، وهذه الأقسام تستدعي مقسوما، وهو الحكم الصادق على الأقسام الثلاثة، الذي هو][1] كالجنس الكلي لها، ويتصور الكلام فيه في ثلاثة أبحاث.

البحث الأول:
في مدلول الحكم لغة.

وهو[2] في اللغة عبارة عن "القضاء"، ومنه قولهم: "حكم الحاكم بكذا"؛ أي قضى به، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[3]، [أي فاقض][4]

البحث الثاني:
في مدلوله اصطلاحا

ولهم فيه تعريفات:

الأول: أن الحكم هو: **«عبارة عن نسبة أمر إلى أمر إيجابا أو سلبا»**.

والثاني: أنه هو: **«المعقول الذي لا تُعلم له حقيقة إلا بالإضافة إلى محكوم به عليه، كما تقول: حكم عقلي، أو شرعي، أو عادي»**؛ فالحكم من حيث هو هو لا تُعلم له حقيقة حتى يضاف إما إلى العقل، أو إلى الشرع، أو إلى العادة.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

(2) أي الحكم.

(3) المائدة/ 50.

(4) سقطت من (ق).

[قال بعض المتأخرين: «**الحكم هو عبارة عن كل وصف ثبت للموصوف**[1] **معقولية ماهيته**»، مثاله في العقليات: العالم حادث، ومثاله في العاديات: اللبن من الضرع، ومثاله في الشرعيات: الصلاة واجبة. فهذه المحمولات نسبت إلى موضوعاتها بعد معقولية ماهياتها، وماهية موضوعاتها][2].

البحث الثالث:

في أقسامه وإقامة الدليل على حصرها.

أما أقسامه، فثلاثة[3] ـ كما تقدم ـ: عقلية، وشرعية، وعادية.

وأما الدليل على حصرها في ثلاثة فهو أن يقال: الزائد المدّعَى لا يخلو أن يكون مما لا يجوز تبدُّل دلالته عن مدلوله [أو ما[4] يجوز.

فإن كان مما لا يجوز تبدل دلالته فهو "**الحكم العقلي**".

وإن كان مما يجوز تبدل دلالته عن مدلوله][5]، فلا يخلو إما أن يفتقر في ارتباطه بمدلوله إلى وضع واضع أو لا:

والأول لا يخلو إما أن يكون الواضع معصوما أو لا:

والأول هو "**الحكم الشرعي**".

والثاني هو "**اللغوي**"، (ولا حاجة إليه هنا، غير أن التقسيم جرّ إليه).

---

(1) زاد (م): بفعل.

(2) الموجود بين معقوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبتناه من النسختين: (ق) و(م).

(3) سقطت الفاء في الأصل.

(4) (م): وما؟؟.

(5) الموضوع بين المعقوفتين سقط من النسخة الأصلية.

وإن لم يفتقر إلى وضع واضع فهو: "**الحكم العادي**".

وقيل في حصره: إن الزائد لا يخلو إمـا أن يتوقف ثبوته ونفيه على الشرع أو لا:

فإن توقف، فهو "**الحكم الشرعي**".

وإن لم يتوقف على الشـرع، فلا يخلو إمـا أن يفارق محكومه أو لا:

فإن فارق، فهو "**العادي**".

وإن لم يفـارق محكومـه، فهـو "**الحكـم العقـلي**"؛ إذ هـو لازم لـه، كـالوجوب لازمٌ للواجب، والجواز لازمٌ للجائز، والاستحالة لازمةٌ للمحال[1].

فأمـا **القسم الأول**: وهو:

«الحكم العقلي»:

فالكلام فيه[2] في:

- حقيقته./ [ص: 53]
- وأقسامه.
- وتعريف كل قسم منها.
- وإقامة الدليل على حصرها.

أمـا حقيقته: فهو «**كل قضية يستحيل في العقل تبدّلها**».

وأمـا **أقسامه** فثلاثة: الوجوب، والجواز، والاستحالة.

(1) (ق): للمستحيل.

(2) سقطت من (م).

وأما المحكوم به عليه [أيضا فينقسم][1] ثلاثة[2] أقسام: واجب، وجائز، ومستحيل.

وأمـا تعريف كل واحد منها:

- **فالواجب العقلي:**

هو «**الذي يلزم من فرض عدمه محال لذاته**»؛ كالقديم وصفاته ـ تعالى ـ.

فقولنا: «**يلزم من فرض عدمه محال**»: [احتراز من الجائز؛ فإنه لا يلزم من فرض عدمه محال.

وقولنا: «**لذاته**»: احتراز من الواجب بالغير؛ فإنه لا يلزم من فرض عدمه محال لذاته][3]، ويلزم من فرض عدمه محال بالنسبة إلى الغير، وهذا[4] كالعالَم في حال وجوده، فهذا واجب الوجود، ولا يقال: إنه ممكن الوجود، بل يقال: كان ممكن الوجود قبل وجوده، لكن وجوب وجوده لا لذاته، بل لتعلق المشيئة الأزلية [بوجوده][5]، وعلى الجملة: إن كل ما كان واجب الوجود بغيره، فهو ممكن الوجود بذاته، وكل ما كان واجب الوجود بذاته، لا يصحّ أن يكون واجبا بغيره.

واعلم أن كل ما كان واجب الوجود لذاته، فهو ممتنع العدم لذاته، وكل ما كان واجب الوجود بالغير، فهو جائز العدم بالنسبة إلى ذاته، ممتنع العدم بالنسبة إلى غيره، وذلك كالعالَم بعد وجوده، فهو جائز العدم في الحال بالنسبة إلى ذاته، وممتنع العدم في الحال بالنسبة إلى تعلق المشيئة الأزلية؛ لأن الله ـ تعالى ـ أخبر أنه لا يُعْدَم إلى يوم القيامة.

---

(1) سقطت من (م).

(2) (م): فثلاثة.

(3) سقط ما وضع بين المعقوفتين من (ق).

(4) (ق): وهو.

(5) سقطت الكلمة من الأصل.

وقيل في حدّه: «**هو كل معقول ثبت وتحقق واستحال مقابله نفيا كان أو إثباتا**».

فـ«**المعقول الثابت**»: هو واجب الوجود ـ ﷻ ـ، و«**المعقول المنفي**» هو عدم الشريك؛ وقيل هو[1] «**ما كان ضروري الوجود ممتنع العدم**».

- و«**المستحيل العقلي**»:

هو: «**الذي يلزم من فرض وجوده محال لذاته**».

فقولنا: «**يلزم من فرض وجوده محال**»: احتراز[2] من الجائز؛ لأنه لا يلزم من فرض وجوده محال.

وقولنا: «**لذاته**»: احتراز من المحال بالغير، وذلك كتصور[3] الإيمان من أبي جهل، فإنه محال بالنسبة إلى تعلُّق علم الله ـ تعالى ـ بعدم وقوعه، وهو بالنسبة إلى ذاته ممكن الوقوع، والدّليل على ذلك وقوعه من أمثاله.

وقيل في حدّه: «**هو كل معقول امتنع تصوره نفيا كان أو إثباتا**»؛ فالمستحيل المنفي كعدم القديم، والمستحيل الثبوتي كتقدير وجود الشريك، وتقدير وجود سائر المستحيلات.

[وقيل: «**المستحيل**]»[4] **كل ما كان ضروري العدم، ممتنع الوجود**».

- وأما «**الجائز**»:

---

(1) سقطت من (م).
(2) (ق) و(م): احترازا وكررا ذلك كلما ذكرا لفظة "احتراز".
(3) (ق) و(م): كصدور.
(4) سقط من (ق).

فهو: «**الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا** [1]**من فرض عدمه محال لذاته**»؛ وذلك كنزول المطر قبل نزوله، ووجود العالم قبل وجوده، [بدلا من استمرار عدمه][2].

فقولنا: «**هو الذي لا يلزم من فرض وجوده محال**»؛ احتراز من المستحيل؛ لأنه يلزم من فرض وجوده محال.

وقولنا: «**ولا من فرض عدمه محال**»؛ احتراز من الواجب؛ لأنه يلزم من فرض عدمه محال.

وقولنا: «**لذاته**»؛ احتراز من الجائز الذي عرض له الوجوب بالغير، ومن الجائز الذي عرضت له الاستحالة بالغير، وذلك كفرض القيامة اليوم، لتعلّق علم الله ـ تعالى ـ بها أنها لا تقوم اليوم، ومن ذلك خروج الكافر من النار بعد دخولها، هو محال بإخبار[3] الشارع، وجائز بالنسبة إلى ذاته.

وقال بعض الناس: «**الممكن الذي هو الجائز، هو الذي يقبل الوجود والعدم من حيث هو هو**».

وقيل: «**هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه من حيث هو هو**».

وقيل: «**هو الذي لا يلزم من فرض مقابلته**[4] **محال**».

وأما **الدليل على حصر الأحكام العقلية**: فلهم في ذلك طرق:

ـ [5]**الأول**: أن تقول: كل معقول لا يخلو أن يكون قابلا للعدم أولا:

---

(1) زاد (م): يلزم.

(2) ساقط من (م).

(3) في غير (ق): بأخبار.

(4) (ق) و(م): مقابليه.

(5) زاد (م): الطريق.

فإن لم يكن قابلا للعدم، فهو المعبر عنه بـ"**واجب الوجود**".

وإن كان قابلا للعدم، فلا يخلو إمـا أن يكون قابلا للوجود مع العدم أو لا:

فإن لم يكن قابلا للوجود فهو "**المستحيل**".

وإن كان قابلا للوجود والعدم/ فهو "**الجائز**". [ص: 54]

- **الطريق الثاني**: أن تقول: كل معلوم لا يخلو إمـا أن يكون ضروري الوجود أو لا:

فإن كان ضروري الوجود، فهو المعبر عنه بـ"**واجب الوجود**".

وإن لم يكن ضروري الوجود؛ فإمـا أن يكون ضروري العدم أو لا:

فإن كان ضروري العدم، فهو "**المستحيل**".

وإن لم يكن ضروري الوجود ولا ضروري العدم، فهو "**الجائز**".

- **الطريق الثالث**: أن تقول: كل معلوم لا يخلو [1]أن يلزم من عدمه محال أولا:

فإن لزم من عدمه محال، فهو "**واجب الوجود**".

وإن لم يلزم من عدمه محال، فلا يخلو [2]أن يلزم من وجوده محال أولا:

فإن لزم من وجوده محال، فهو "**المستحيل**".

وإن لم يلزم من وجوده ولا من عدمه محال، فهو "**الجائز**".

- **الطريق الرابع**[3]: إن الزائد المدعَى لا يخلو إمـا أن يُتصور ثبوته أولا:

---

(1) زاد (ق) و(م): إما.

(2) زاد (ق) و(م): إما.

(3) (ق): الرابعة.

فإن كان مما لا يُتصور ثبوته، فهو "**المستحيل**".

وإن كان مما يتصور ثبوته، فلا يخلو إما أن يجوز مقابله أو لا:

فإن تصور ثبوته، ولم يجز مقابله، فهو "**الواجب**".

وإن تصور ثبوته وجاز مقابله، فهو "**الجائز**".

فثبت بهذه الطرق وانحصارها.

وأما **القسم الثاني**: وهو:

«الحكم الشرعي»:

فالكلام فيه في حقيقته، وأقسامه، وتعريف كل قسم منها، وإقامة الدليل على حصرها.

فأما **حقيقته**: فلهم فيه تعريفان:

- **أحدهما**[1]: «**أن الحكم الشرعي هو خطاب الشارع بفائدة شرعية تختص به**».

فقولنا[2]: «**خطاب الشارع**»؛ احتراز من خطاب غيره.

وقوله: «**بفائدة شرعية**»؛ احتراز من خطاب الشارع بفائدة عقلية.

وقوله: «**تختص به**»؛ أي لا تُفهم تلك الفائدة إلا من الخطاب الشرعي؛ احتراز عن[3] خطابه بفائدة شرعية لا تختص بذلك الخطاب، كالعقائد مثل قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

(1) (ق): أحدها.
(2) (ق) و(م): فقوله.
(3) (ق) و(م): من.

أَحَدٌ﴾[1]، وإنما[2] لا تفهم تلك الفائدة إلا من خطابه؛ لأن ذلك الخطاب إنشاء لا خارج له، حتى يفهم ذلك المدلول من ذلك الخارج.

- **التعريف الثاني: «إن الحكم الشرعي هو خطاب الله ـ تعالى ـ القديم المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء والتخيير والوضع».**

«**فالخطاب**»؛ كالجنس، فيصدق على القديم والحادث.

وقوله[3]: «**القديم**»؛ احتراز من الخطاب[4] الحادث، الذي هو نصوص الكتاب والسنة، التي هي أدلة الحكم القديم.

وقوله: «**المتعلق بأفعال المكلّفين**»؛ احتراز من المتعلّق بالجماد[5]، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾[6]، فإنه خطاب الله ـ تعالى ـ متعلّق بالجبال.

وقوله: «**بالاقتضاء أو التخيير**»؛ احتراز من الخبر، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[7]، فهو كلام متعلق بأفعال المكلفين، وليس حكما، بل[8] خبر عن خلقه لأعمالهم.

وقوله: «**بالاقتضاء**»؛ يدخل[9] فيه أربعة أحكام: اقتضاء الوجود بالوجوب أو الندب، واقتضاء العدم بالتحريم أو الكراهة.

---

(1) الإخلاص/ 1.
(2) (ق): وأما.
(3) (ق): وقولهم.
(4) سقطت الكلمة من (م).
(5) (ق): الجمادات.
(6) الكهف/ 46.
(7) الصافات/ 96.
(8) (ق) و(م): زادا "هو".
(9) (ق): فيدخل.

[وقوله: «أو التخيير»؛ لتندرج الإباحة؛ فإنها لم تدخل في الاقتضاء][1].

وقوله: «أو الوضع»؛ لتندرج فيه الأحكام الوضعية، كالأسباب، والشروط، والموانع[2]، والصحة والبطلان، والعزيمة والرخصة.

وأما أقسام الحكم الشرعي: فاختلف فيها، فقيل خمسة[3]:

- الوجوب.
- والتحريم.
- والندب.
- والكراهة.
- والإباحة.

ومتعلقاتها أيضا خمسة وهي:

- الواجب.
- والمحرم.
- والمندوب.
- والمكروه.
- والمباح.

هذا هو المشهور من مذاهب الأصوليين أنها خمسة.

وقيل: «أقسامها أربعة، والإباحة ليست من الشرع»، قاله بعض[4] المعتزلة.

---

(1) سقطت الجملة الموضوعة بين معقوفتين من الأصل.

(2) في غير (ق) و(م): المانع.

(3) سقطت من (ق).

(4) سقطت من (م)، والمثبت في الأصل الصواب.

وقيل: «اثنان: التحريم والإباحة»؛ وفُسّرت بجواز الإقدام الذي يشمل الوجوب، والندب، والكراهة، والإباحة.

ومنشأ الخلاف في أن المباح هل هو من الشرع أم لا؟ اختلافهم في تفسير المباح، فمن فسّره بنفي الحرج، ونفي الحرج ثابت قبل الشرع، فلا يكون من الشرع.

ومن فسره بالإعلام بنفي الحرج، والإعلام به إنما يُعلم من الشرع، فيكون شرعيا.

وتفسير الإباحة بنفي الحرج حتى يندرج[1] فيه الأحكام الأربعة هو اصطلاح المتقدمين، وتفسيرها باستواء الطرفين هو اصطلاح المتأخرين.

وأما **تعريف كل قسم** من هذه الأقسام: فللناس فيها[2] تعريفات كثيرة، ولنقتصر منها على ما نقله المتأخرون عن القاضي أبي بكر في تعريفات متعلّقات هذه الأحكام، فقال: «**الواجب ما يذم تاركه شرعا بوجه ما**»[3].

/ فقوله: «**ما يذم**»؛ فكلمة "ما" كالجنس؛ لأنها واقعة على الأفعال الخمسة الموصوفة بهذه الأحكام. [ص: 55]

وقوله: «**يذم**» أخرج به المندوب، والمكروه، والمباح.

وقوله: «**تاركه**»؛ أخرج به المحرم.

وقوله: «**شرعا**»؛ أخرج به الواجب العقلي على مذهب المعتزلة.

---

(1) (ق) و(م): تندرج.

(2) (ق): فيه.

(3) راجع: الباقلاني، التقريب والإرشاد: 2/ 28، والسبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: 1/ 493.

وقوله: «**بوجه ما**»؛ ليدخل به الواجب الموسّع، والمخيّر والكفاية[1].

وأما «المحرّم»، فقال: «**هو ما يذم فاعله شرعا**»، وما فيه من الاحترازات مفهومة من حد الواجب.

و«المكروه»: «**ما يحمد تاركه شرعا خاصة**».

و«المندوب»: «**هو الذي يحمد فاعله شرعا خاصة**».

و«المباح»: «**هو المأذون في فعله وتركه شرعا، من غير حمد ولا ذم**».

وأما حصرها في الخمسة: فالدليل عليه: أن خطاب الشرع إما أن يرد باقتضاء الفعل، أو اقتضاء الترك، أو التخيير بين الفعل والترك:

فإن ورد باقتضاء الفعل، فإن كان مع الجزم فهو: "الإيجاب"، وإلا فهو: "الندب".

وإن ورد باقتضاء الترك، فإن كان مع الجزم فهو: "التحريم"، وإلا فهو: "الكراهة".

وإن ورد بالتخيير[2] بين الفعل والترك فهو: "الإباحة".

وأما **القسم الثالث**: وهو:

«الحكم العادي»:

فالكلام فيه في حقيقته، وأقسامه، وفي إقامة الدليل على حصرها.

فأما حده: فقال الفندلاوي[3]: «**الحكم العادي هو ارتباط موجود بموجود من غير رابط عقلي ولا شرعي**»[4].

---

(1) (م): الفائدة.

(2) سقطت الباء من (ق).

(3) يقصد أبا عبد الله محمد بن دوناس.

(4) هذا التعريف مأخوذ من "شرحه للبرهانية" المفقود.

وقيل: «**هو كل معقول ارتبط بمعقول، على جهة التكرار**[1] **والتوالي، مع جواز التبدّل**».

وقيل: «**هو ارتباط معلوم بمعلوم، من غير قضية شرعية ولا**[2] **عقلية، مع جواز التبدّل**»، وذكر «**المعلوم**» ليدخل فيه الوجود والعدم؛ فإن وجود اللبن مرتبط بوجود الضَّرع، وكذلك عدمه عند عدمه.

وقال بعض الأشياخ ممن شرح هذه العقيدة: «**الحكم العادي، هو**[3]: **كل أمر توقف**[4] **على أمر آخر، بإرادة الله ـ تعالى ـ، مع جواز التبدّل**». ثم قال: «وهذا أسد ممن قال: "**هو ارتباط أمر بأمر من غير قضية عقلية ولا شرعية**"؛ لأن هذا حد بسلب»[5].

فقولنا: «**بإرادة الله ـ تعالى ـ**»؛ احتراز من الحكم الشرعي؛ لأنه مرتبط بالكلام.

وقولنا: «**مع جواز التبدل**»؛ احتراز من الحكم العقلي؛ لأنه مرتبط[6] لنفسه.

وأما **أقسامه**: فقال بعضهم أربعة:

[**الأول**][7]: ارتباط موجود بموجود، كالإحراق[8] المرتبط بوجود النار، والشبع المرتبط بوجود الأكل.

---

(1) (م): التكرر.
(2) سقطت من (ق).
(3) سقطت من (ق).
(4) (ق): متوقف.
(5) (ق) و(م): يسلب.
(6) (م): يترتب.
(7) سقط من الأصل.
(8) (م): الاحتراق.

والثاني: ارتباط عدم بعدم، كعدم[1] الإحراق عند عدم مباشرة النار، وعدم الشبع عند عدم الأكل.

والثالث: ارتباط وجود بعدم، كوجود الجوع عند عدم[2] الأكل.

والرابع: ارتباط عدم بوجود، كعدم الجوع عند وجود الأكل.

وليس للعادي في الحقيقة إلا حكم واحد[3]، ولا تبالي بتنويعه[4]، وهو منحصر في قبيل الجائز.

والدليل على حصره: أن الزائد المدَّعى الذي هو من قبيل الارتباطات[5]، لا يخلو إلا أن يجوز تبدّله[6] أو لا يجوز، فإن كان مما لا يجوز تبدّله[7] بوجه، فهو **"الحكم العقلي"**، وإن كان مما يجوز تبدّله، فلا يخلو إما أن يرتبط بشرع، أو بإرادة الله ـ تعالى ـ، فالأول هو **"الحكم الشرعي"**، والثاني هو **"الحكم العادي"**.

وقال بعض المتأخرين: «الارتباطات[8] ثلاثة: عقلي، وشرعي، وعادي، والمرتبطات ثلاثة: وجود، وعدم، وحال، وتبلغ إلى تسعة أقسام، وبيان ذلك أن تقول: ارتباط وجود بوجود، وارتباط وجود بعدم، وارتباط وجود بحال، وارتباط عدم بعدم، وارتباط عدم بوجود، وارتباط عدم بحال، وارتباط حال بحال، وارتباط حال بوجود، وارتباط حال بعدم، فهذه تسعة أقسام.

---

(1) سقطت من (م).
(2) سقطت من (م).
(3) (م): وحد؟؟.
(4) (ق) و(م): بشريعة.
(5) (م): الارتباط.
(6) في الأصل: تبدلها.
(7) سقطت من (ق).
(8) (م): الارتباط.

[ففي الارتباطات العقلية][1]:

فمثال[2] **ارتباط "الوجود بالوجود"**؛ كارتباط المشروط بشرطه، مثل القدرة بالإرادة، والإرادة بالعلم، والعلم بالحياة.

ومثال **"الوجود بالعدم"**؛ كوجود الضد المتوقف على عدم ضده، كوجود الحركة المتوقفة على عدم [السكون][3].

ومثال **"الوجود بالحال"**: كوجود[4] الإرادة المتوقفة على حال العلم، وهي العالمية.

ومثال **"العدم بالعدم"**: كعدم/ المشروط عند عدم شرطه، مثل عدم العلم عند عدم الحياة. [ص: 56]

ومثال **"عدم بوجود"**: كعدم دخول الجنة[5] [[عند][6] وجود الكفر، وهذا ارتباط شرعي، ومثاله في العقليات، عدم هذه الموجودات المتوقف[7] على وجودها.

ومثال **"عدم بحال"**: كعدم الحياة، يلزم منه عدم العالمية، التي هي حال العلم.

ومثال **"حال بحال"**: كحال الإرادة المتوقف[8] على حال العلم.

[ومثال **"حال بوجود"**: كحال الإرادة المتوقفة على وجود العلم][9].

---

(1) من إضافة المحقق.
(2) سقطت الكلمة من (م).
(3) كلمة غير واضحة في الأصل.
(4) سقط الكاف من (م).
(5) في غير (م): كعدم الدخول في الجنة.
(6) في غير (م): على.
(7) (م): المتوقفة.
(8) (م): المتوقفة.
(9) الجملة الأخيرة الموضوعة بين معقوفتين ساقطة من النسخة الأصلية وأثبتناها من (م).

ومثال "**حال بعدم**": كحال الضد المتوقف[1] على عدم ضده، هذه الارتباطات العقلية.

وأما **الارتباطات الشرعية**:

فمثال "**الوجود بالوجود**": كوجود الخلود في الجنة][2] المرتبط بوجود الإيمان عند الموت.

ومثال "**الوجود بالعدم**": كوجود الخلود[3] المرتبط بعدم الكفر عند الموت.

ومثال "**الوجود بالحال**": كوجود الإيمان عند الموت، مرتبط بحال الخلود في الجنة.

ومثال "**عدم بعدم**": كعدم الخلود[4] في الجنة، [5]متوقف على عدم الإيمان.

ومثال "**عدم بوجود**": كعدم الخلود[6] في الجنة، المرتبط بوجود الكفر عند الموت.

ومثال "**عدم بحال**": كعدم الخلود في الجنة، المرتبط بحال وجود الكفرْ عند الموت.

ومثال "**حال بحال**": و"**حال بوجود**"، و"**حال بعدم**"، أمثالها[7] بينة مما تقدم.

وأما **الارتباطات العادية**:

---

(1) (م): المتوقفة.

(2) الفقرة الموضوعة بين معقوفتين سقطت كلها من (ق).

(3) زاد (م): في الجنة.

(4) في غير (ق): الدخول.

(5) زاد (م): فإنه.

(6) في (ق): الدخول.

(7) (ق) و(م): أمثلتها.

فمثال "**الوجود بالوجود**": كوجود التمر [عند وجود النخل.

ومثال "**وجود بعدم**": كوجود الجوع المرتبط بعدم الخبز.

ومثال "**وجود بحال**[1]": كوجود التمر][2] المتوقف على حال النخل[3].

ومثال ارتباط "**عدم بعدم**": كعدم التمر عند عدم النخل. وقال بعضهم: «هذا القسم لا وجود له».

ومثال "**عدم بوجود**": كعدم الجوع عند وجود الخبز.

وأما مثال "**عدم بحال**": فقال بعضهم: «لا يوجد لا في العاديات[4]، ولا في الشرعيات».

ومثال "**الحال المرتبط بالحال**": كحال التمر المتوقف على حال النخل، وأما [الحال[5] المتوقفة على وجود، قالوا: «لا يوجد لها مثال»][6].

ومثال "**الحال المتوقفة**[7] **على وجود**": كحال الحلاوة المتوقفة على وجود سواد العنب.

فهذه أقسام الارتباطات من حيث الجملة، تسعة في العقليات، وتسعة في الشرعيات، وتسعة في العاديات، وأما إقامة الدليل على حصرها فمفهوم[8] مما تقدم.

---

(1) (ق): الوجود المتوقف على حال.
(2) الموجود بين معقوفتين ساقط من الأصل.
(3) (م): التمر.
(4) في (ق): العادات، (م): العبادات.
(5) (ق): الأحوال.
(6) الموضوع بين معقوفتين سقط من (م).
(7) (ق) و(م): المتوقف.
(8) سقطت الفاء في الأصل.

الفصل الثالث:
في أقسام النظر

وهو ينقسم إلى صحيح، وفاسد:

قال أبو المعالي: «**فالصحيح هو ما يؤدي إلى العثور على[1] الوجه الذي منه يدّل الدليل**»[2].

و اعلم أن «**وجه الدليل**» هو ما يحصل منه الإشعار بالمدلول.

وقيل: «**هو الصفة المشعرة بالمدلول**».

وعند المنطقيين هو «**عبارة عن لزوم المدلول عن المقدمتين**».

وإنما خُصَّ العثور بالوجه الذي منه يدلّ الدّليل، احترازا من الوجوه التي لا يدل[3] منها.

بيان ذلك: أن العالَم دليل على وجود فاعله، فنقول: لا يخلو إما أن يدلّ من حيث وجوده، أو من حيث كونه يفتقر إلى مكان، أو من حيث هو قابل للأعراض، أو من حيث كونه حادثا. وهذه الوجوه كلها لا إشعار فيها بارتباط الدليل بمدلوله، إلا من حيث الحدوث فقط؛ فإنه يدل على وجود محدثه [من حيث][4] أحدثه، وسائر الوجوه لا إشعار فيها بالارتباط، فهذا هو النظر الصحيح.

---

(1) في الأصل: إلى.

(2) الجويني، الإرشاد، ص: 25.

(3) (م): لابد.

(4) بياض في الأصل.

وأما الفاسد: «فهو الذي [لا][1] يؤدي إلى العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل»[2].

وفساده من وجهين:

- أحدهما[3]: الحيد عن صوب [المنظور فيه][4]، كالنظر في الشُّبهة.
- والثاني: القصور، وذلك كما إذا ابتدأ النظر في الدليل، ثم طرأ عليه [مانع من نوم][5]، أو غفلة، أو غير ذلك، فإنه لا يصل إلى وجه الدليل.

والحيد قد يكون في المحسوسات، وفي [المعقولات][6]:

ومثاله في المحسوسات: أن يقصد الشرق[7] ويمشي إليه على[8] بُنَيَّات الطرق[9]؛ فإنه قد لا يصل إلى [مقصود، لحيده][10] عن الطريق المفضي إليه.

ومثاله في المعقولات: كمن اعتقد أن البارئ موجود، واعتقد أن كل موجود في [جهة، استلزم ذلك عنده أنه في][11] جهة، والنتيجة: جهل؛ لترتبها على مقدمة كاذبة، وهي قوله: "كل [موجود في جهة".

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) ذكر الجويني في "الإرشاد" بعد تعريفه للنظر الصحيح، «أن النظر الفاسد ما عداه»، ص: 25.

(3) سقطت من (م).

(4) غير واضحة في الأصل.

(5) كلام غير واضح في الأصل.

(6) كلام غير واضح في الأصل.

(7) (ق) و(م): المشرق.

(8) سقطت من (ق).

(9) (ق): الطريق.

(10) في الأصل: مقصود، وفي (ق): مقصود لحيده، (م): مقصوده لحيدة.

(11) ما بين معقوفتين غير واضح في أصلنا.

[ص: 57] فهذا][1] بيان الشبهة الحسيّة، والعقلية؛/ لأن الشبهة ما اشتبه[2] على الناظر أمرها واعتقدها دليلا وليست[3] بدليل.

(1) غير واضح في أصلنا أيضا.
(2) (م): أشبه.
(3) (م): وليس.

الفصل الرابع:

في شروط التكليف، وشروط النظر المكلف به[1]

[1- شروط التكليف]

وقبل الشروع في بيان الشرط[2]، لابد من بيان التكليف، والمكلِّف[3]، والمكلَّف به.

فأما[4] «التكليف»: فهو «**حمل المكلَّف على فعل ما في فعله كُلفة، وهي المشقة، وذلك مطالبته بفعلٍ أو ترك، بأمر أو نهي، أو ما جرى مجراهما**».

وأما «المكلِّف»: فهو «**الشارع**».

وأما «المكلَّف به»: فهي «**أفعال المكلَّف التي يتعلق بها التكليف**». وهي على[5] قسمين:

- واجب الفعل؛ كالإيمان و الصلاة.
- وواجب الترك؛ كالكفر وما في معناه.

فـ«**الواجب الفعل**» هو: «**الذي يمدح فاعله، ويذمّ تاركه شرعا**».

و«الواجب[6] **الترك**» هو: «**الذي يُذمّ فاعله ويمدح تاركه شرعا**».

وأما شروط التكليف فثلاثة: العقل، والبلوغ، ومجيء الرسول أو بلوغ دعوته وتصحيح معجزاته.

---

(1) (ق): فيه.
(2) (ق) و(م): الشروط.
(3) سقطت من (م).
(4) سقطت الفاء من (ق).
(5) سقطت من (م).
(6) (م): واجب.

فأمـا العقل والبلوغ؛ فالذي يدلّ على اشتراطهمـا قوله ـ عليه السلام ـ: (رُفع القلـم عـن ثلاث[1]: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ)[2].

وعلامـات[3] البلوغ خمسة:

- الاحتلام.
- والحيض.
- والسن.
- والإنبات.
- والحمل.

فالاحتلام في الغلام، والحيض في الجارية [أو الاحتلام][4] متفق عليهمـا.

واختلف في الحمل، هل هو بلوغ أو علامة؟

واختلف في الإنبات، هل هو علامة البلوغ أو ليس بعلامة؟

[2-شروط النظر]

وأمـا شروط النظر: فمنها مـا يرجع إلى الناظر، ومنها مـا يرجـع إلى النظـر، ومنهـا مـا يرجع إلى المطلوب بالنظر.

---

(1) (ق) و(م): ثلاثة.

(2) هذا الحديث صححه الألباني، وقـال: «ورد مـن حـديث عائشـة، وعـلى بـن أبـى طالـب، وأبـى قتـادة الأنصارى»، وذكر تفصيل طرقه ورواته. انظر: **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، رقم: 298: 2/ 7.

(3) في (م): وهما.

(4) سقطت من (ق).

۞ فأما ما يرجع إلى الناظر فخمسة شروط:

الأول: أن يكون عاقلا؛ لأن من فقد العقل لا يُتصوّر منه النظر.

والثاني: أن يكون الناظر ذاكرا لجميع أركان الدّليل؛ فإن الأدلّة العقلية تتفاوت بكثرة الأدلّة وقلّتها، فإذا لم يستوف[1] أركان الدليل على ترتيبها، لم تفض إلى العلم بالمطلوب.

والثالث: أن يحقّق[2] الناظر بنظره مقدّمات الدليل، هل هي قطعية أو ظنية؟ فإن كانت قطعيّة، فتُنتج قطعيا؛ لأن لازم الحق حق، وإن كانت ظنيّة، فتُنتج ظنيا. وإن كانت إحداهما[3] قطعية، والأخرى ظنية، فالنتيجة ظنية؛ لأنها تتبع أخَسَّ المقدمات[4].

والرابع: أن لا يكون جاهلا بالمطلوب من كل وجه، ولا[5] عالما به من كل وجه؛ فإن الجاهل لا ينبعث إلى الطلب، ولو طَلَبَ فَوَجَدَ، لا يعلم أنه مطلوبه، كمن طلب شيئا لا يعلم صورته، فإنه لا يعلم وجوده.

وقولنا: «**ولا عالما به من كل وجه**»؛ لأن النظر طلب، والطلب حال حصول المطلوب محال.

والخامس: أن تنتفيَ عنه أضدادُ النظر؛ فإن وجودها يمنع من حصول المطلوب، وذلك كالعلم، والنوم، والغفلة، والموت.

۞ وأما ما يرجع إلى النظر: فشرط واحد، وهو أن يكون النظر في دليل لا في شبهة.

---

(1) (ق) و(م): تستوف.

(2) (ق): يتحقق.

(3) (م): أحدهما.

(4) (م): المقدمتين.

(5) سقطت "لا" من (ق).

* وأما ما يرجع إلى[1] المطلوب: فهو أيضا شرط واحد، وهو أن يعلم الناظر هل [هو][2] مما يدرك بالعقل فقط[3]، أو بالسمع فقط، أو بالعقل والسمع معا؟

فإن كان مما يُدرك بالعقل، فيقيم عليه دليلا عقليا، وذلك كحدث العالم، ووجود الصانع، وما يجب له، وما يستحيل عليه[4]، وما يجوز.

وإن كان مما يُدرك بالسمع، فيقيم عليه دليلا سمعيا[5]، وذلك كوقوع[6] أحد الجائزات العقلية، والمسائل الشرعية.

والذي يُدرك بكل واحد منهما، مثل: الوحدانية، ورؤية البارئ ـ تعالى ـ في الآخرة، وخلق الأعمال، [يقيم عليه الدليل بهما معا][7].

وهذه الشروط منها ما يعُمُّ الصحيح والفاسد، وذلك كالعقل، وانتفاء أضداد النظر. والذي يخصّ الصحيح ما سواهما.

وقال أبو إسحاق بن دِهَاق[8]: «يشترط في وجود النظر شرطان:

---

(1) سقطت من (ق).
(2) كلمة غير واضحة في الأصل.
(3) سقطت من (م).
(4) سقطت من (م).
(5) غير واضحة في الأصل.
(6) (م): كنوع.
(7) زيادة لاستكمال المعنى لم ترد في النسخ المخطوطة.
(8) ابن دهاق هو إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي المالقي، يكنى أبا إسحاق، ويعرف بابن المرأة، سكن مالقة دهراً طويلا، روى "الموطأ" عن ابن حرزهم وغيره، وأخذ عن أبي عبد الله الشوذي الإشبيلي المعروف بالحلوي صاحب المدرسة الشوذية في التصوف، قال عنه ابن الأبار: «كان فقيها حافظا للرأي مشاورا يشارك في الأدب، وغلب عليه علم الكلام فرأس فيه واشتهر، وتجول أحيانا ودرس في غير ما بلد، وكانت العامة حزبه، ولم يزل بمرسية يناظر عليه ويتخلف إليه إلى أن توفي بها» سنة: 611هـ. من مؤلفاته: "شرح الأسماء الحسنى"، "كتاب في مسائل الإجماع"، و"شرح "محاسن =

- **أحدهما في كمـاله**: وهو:

- أن يكون عاقلا.
- وأن يكون غير عالم بالمطلوب.

- **ويشترط في صحته**: شرطان:

- أن يكون في دليل لا في شبهة.
- وأن يستوفي أركان الدليل»[1].

وقال الإمام فخر الدين: «شروط النظر أربعة:

- **أحدها**: علمه بصدق المقدمتين.
- **والثاني**: علمه بصحة ترتيبهمـا.
- **والثالث**: علمه[2] بأن هذا / المطلوب لازم عن[3] هذا الترتيب. [ص: 58]
- **والرابع**: علمه بأن لازم الحق حق»[4].

فمتى[5] تحققت هذه الأربعة، عُلم أن الحاصل له[6] علم بالضرورة.

= المجالس" لأبي العباس أحمد بن العريف، و"شرح الإرشاد للجويني" (= نكـت الإرشـاد في الاعتقـاد)، وضعه في خمسة مجلدات. توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم: 6 توحيد. راجع: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، رقم: 428: 1/ 140.

(1) ابن دهاق، شرح الإرشاد في الاعتقاد (نكت الإرشاد في الاعتقاد)، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم: 6 توحيد وتاريخها عام: 739 هـ: 1/ 18.

(2) سقطت من (ق).

(3) (ق): على.

(4) انظر: الفخر الرازي، معالم أصول الدين، ص: 20.

(5) (م): فلما.

(6) سقطت "له" من (م).

الفصل الخامس:

في إقامة الدليل على إثبات[1] النظر الصحيح المفضي إلى العلم بالمنظور[2] فيه

وقبل إقامة الدليل، لابد من حكاية مذاهب المخالفين في النظر:

فنقل[3] عن السُّمَنية[4] أنهم قالوا: «لا يُعرف شيء[5] إلا بالحس، وأما بالنظر فلا».

وقالت طائفة أخرى: «لا نعلم شيئا إلا بالحس، والخبر المتواتر، أو بضرورة العقل».

[وصارت الإمامية إلى «أنه لا يُعلم شيء في الأصول والفروع إلا بقول الإمام المعصوم][6]، وأما النظر فلا يعوّل عليه».

وذهب النَظَّام[7] وأهل الظاهر إلى «أنه يجوز النظر في الأصول، ولا يُعوَّل عليه في الفروع».

---

(1) سقطت من (م).

(2) (م): المنظر؟؟؟.

(3) (م): فنقول: نقل.

(4) السُّمَنية: قوم من الهند دهريون ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، ويقولون بقدم العالم، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة... راجع: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص: 346، والإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، ص: 149، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج: 1/ 976.

(5) (ق) و(م): لا نعرف شيئا.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(7) إبراهيم بن سيّار بن هانئ النظّام البصري المعتزلي الشهير: (185-221هـ/ 777836م)، رأس المدرسة النظامية، أستاذ الجاحظ.

وذهب أصحاب أحمد بن حنبل إلى «أنه لا يجوز النظر في الأصول، ويُعوَّل عليه في الفروع».

[1]حكى هذه المذاهب قطب الدين المصري في «**شرح المحصَّل**»[2] [ثم قال][3]: «والذي ذهب إليه السّواد الأعظم من العقلاء، أن النظر موجود صحيح، وأنه طريق إلى العلم في الأصول والفروع إذا لم يوجد في الواقعة نص».

وإذا تقررت هذه المذاهب، فالدليل على ثبوته[4]: المعقول، وكلام العرب، وأمثالها.

- أما المعقول فمن وجوه:

الأول: أن من ينفي النظر لا يمكنه في ذلك دعوى الضرورة، وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن له[5] سبيل يُتوصل به إلى نفي النظر إلا بالنظر، فالنظر إذن من الأمور التي لا[6] يتوصل إلى نفيها إلا بإثباتها، وكلُّ ما لا[7] يتوصل إلى نفيه إلا بإثباته، فإثباته أولى من نفيه، فهذه طريقة يلزم منها[8] إثبات النظر.

---

(1) زاد الواو في (م).

(2) "شرح محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين لفخر الدين الرازي"، تأليف قطب الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن علي السلمي المعروف بـ"القطب المصريّ يوجد مخطوطا بمكتبة راغب باشا بإسطنبول (من 215 ورقة)، رقم: 792، وقد اطلعت ـ كما ذكرت آنفا ـ على بعض صفحات المخطوطة بخط الشيخ علي ابن عمر بن علي القزويني بالشبكة العنكبوتية: www.facebook.com/mokhtout.kotob/posts، ولا يوجد ضمنها هذا النص (215 ورقة).

(3) سقطت من (م).

(4) (ق): ثبوتها.

(5) سقطت من (م).

(6) سقطت "لا" من (م).

(7) سقطت أيضا من (م).

(8) (ق) و(م): فيها.

والثاني: ما قرره[1] الأئمة خلفا عن سلف، وهو أَنَّا إذا شاهدنا بيتا فيه شخص وأقفلناه، ثم فتحناه فوجدناه[2] شاغرا[3] من الشخص، فتَصدُق[4] لنا أقسام لابد لابد منها. فنقول: لا يخلو الشخص إما أن يكون انتقل من البيت إلى غيره، وإما أن يكون قد عُدِم، وإما أن يكون قد استتر عنا، وهذا التقسيم المقرّر[5] هو عين النظر، ومن أنكره فقد كابت[6] البديهة.

والثالث: ما قرّره أرسطاطاليس في "منطقه" من تقرير المقدّمات، وتمييز المنتِج [منها من غير المنتج][7]، وما يصدق منها، [وما يكذب][8]، وما يضاد، وما يناقض، وإلحاق الشكل الثاني والثالث بالشكل الأول بضرب من الاعتبار، والبحث، وتدقيق النظر، وهذا يدل [9]على ثبوت النظر.

والرابع: ما يجري في العدد [من الضرب][10]، والقسمة، والجبر، والمقابلة، حتى انتهى بهم هذا النوع من الاعتبار وتدقيق النظر، إلى استخراج ما يُضمَر في النفوس من العدد.

---

(1) (ق): قررته، (م): كرره.
(2) (م): ووجدناه.
(3) (م): فارغا.
(4) في الأصل وفي (ق): فتصدى، وفي (م): كلمة غير واضحة.
(5) (ق) و(م): المقدر.
(6) (ق) و(م): كابر.
(7) سقطت الجملة من الأصل، وأثبتت من (ق) و(م).
(8) سقطت من (ق) و(م).
(9) زاد (م): لا محالة.
(10) سقطت من (م).

• وأمـا كلام العرب وأمثالُـهم، فمن ذلك قول الشاعر: [البسيط]

«إن الأمــور الــتي تُخشــى عواقبهــا إن الســلامة منهــا تــرك مــا فيهــا»[1]

[ومن أمثـالهم:][2] «إن الــرأي ضـالــة[3]»، و«لا رأي لصاحــب حقنــة[4]»[5]، و«من لم ينظر في العواقب دقته[6] العواقب»[7].

قال المـازري: «وبالجملة لا يستغني خائض في فن من فنون العلوم[8] مـن[9] النظـر فيها، واستعمـال الفكر في استخراج دقيقها، وجاحد هـذا لا يكـون إلا بضــرب مـن المكابرة»[10].

---

(1) يذكر هذا البيت كثيرا غير منسوب، وجاء في "الحلية" لأبي نعيم أن الزبير بـن العــوام ـ رضي الله عنه ـ بعـد انصرافه عن مواجهة علي ـ رضي الله عنه ـ في الجمل كان مما قاله: [البسيط]

«تـرك الأمـور التـي أخشـى عواقبهـا في الله أحســن في الــدنيا وفي الــدين»

انظر: 1/ 91.

(2) سقطت من (م).

(3) الضَّالَّةُ : السلاح أجمعُ، والضَّالَّةُ: كل ما ضل، أي ضاع وفُقِد من المحسوسات والمعقولات.

(4) الحاقِنُ : الذي احتبس بولُه فتجمَّع، وقولهم: "لا رأي لحاقن": مثل يُضرب للمضطرّ الذي لا يملك أمرَ نفسه. انظر: الميداني، مجمع الأمثال، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد،

(5) انظر: الميداني، مجمع الأمثال، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد: 2/ 50.

(6) دقَّ الشيءَ : كَسَرَهُ، سحقه وطحنه، وحوّله إلى أجزاء صغيرة.

(7) قيل أيضا: «من لم ينظر في العواقب، تعرض لحادثات النوائب»، وقيل: «من لم ينظر في العواقب، فـما لـه الدهر بصاحب»، وقيل: «من راقب العواقب، سلم من النوائـب»، راجـع مـثلا: الراغـب الأصـفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: 1/ 35.

(8) (ق) و(م): العلم.

(9) (ق): عن.

(10) من شرحه "المهاد في شرح كتاب الإرشاد"..

الفصل السادس:

إذا ثبت أن النظر الصحيح موجود. هل يفضي إلى العلم بالمنظور فيه أم لا؟

و[1]الذي عليه جمهور العقلاء أنه يفضي إلى العلم و[2]يثمره.

وزعمت السُّمَنية أن النظر لا يؤدي إلى العلم ولا يثمره.

وقال جمع من المهندسين: «إنه يفيد العلم في العدديات والهندسيات دون الإلهيات[3]، أما العدد، كضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة، إلى غير ذلك من أنواع الضرب، وأما الهندسيات، كالأشكال[4] الموضوعة من[5] إقليدس[6] وغيره».

واحتج الإمام فخر الدين لمذهب أهل الحق: بأن المراد بالنظر إنما هو الفكر المتضمن لعلوم أربعة:

[ص: 59] - **أحدها**: العلم/ البديهي بالمقدمات الحاصلة في الذهن، المرتب بعضها عقيب بعض[7].

---

(1) سقطت الواو من (ق) و(م).

(2) زاد (م): بثبوته.

(3) (ق): الإلهية.

(4) في الأصل: "الأشكالات"، وفي (م): فكالاشكالات، واستعماله لهذا الجمع (= أشكالات) غريب، لم أقف عليه في معاجم اللغة؟؟.

(5) (م): في.

(6) إقليدس بن نوقطرس بن برنيقس، أشهر علماء الرياضيات في التاريخ. عاش في الإسكندرية على عهد بطليموس الأول وتوفي نحو عام 300 قبل الميلاد. مؤسس علم الحساب الهندسي، وقد أبطل كتابه المسمى بـ"عناصر إقليدس" أعمال كل من سبقه في هذا المجال. يضم كتابه الكثير من التعريفات الهندسية الهامة والفرضيات والنظريات والقوانين التي ما تزال مستخدمة حتى يومنا هذا، القفطي، إخبار الحكماء، ص: 54.

(7) (ق): عقب البعض، (م): عقيب البعض.

- **وثانيها:** العلم البديهي بصحة ترتيب تلك المقدمات.

[- **وثالثها:** العلم البديهي][1] بلزوم المطلوب عن تلك المقدمات[2] المرتبة، التي علمت صحتها وصحة ترتيبها بالضرورة.

- **ورابعها:** أن ما عُلم لزومه عن الأمور التي عُلمت صحتها بالبداهة[3] كان صحيحا»[4].

فمن حصل له هذه العلوم[5] الأربعة، علم أن الحاصل له علم بالضرورة.

بيان ذلك: أن من علم بأن[6] العالم متغير، وكل متغير ممكن، لزمه العلم بأن العالم ممكن؛ لأنه لو كان واجبا لما تبدّل عن الحال؛ لأن الواجب لا يتبدّل، ولو كان مستحيلا لما وُجد على تلك الحال؛ لأن المستحيل هو الذي لا يوجد. فلم يبق إلا أن يكون ممكنا، وإذا تقرّر هذا، فكل عاقل يعلم ببديهة العقل أن من حصلت له هذه الأمور الأربعة، فإنه لابد أن يحصل له العلم بالمطلوب.

واحتج السُّمَنية على مذهبهم بشُبَه:

- **الشبهة الأولى:** أن المطلوب بالنظر، إما أن يكون معلوما من كل وجه[7]، أو مجهولا من كل وجه، أو معلوما من وجه ومجهولا من وجه، فالأول: لا حاجة

---

(1) سقطت من (ق).
(2) سقطت من (ق).
(3) (ق) و(م): البديهة.
(4) فخر الدين الرازي، نهاية العقول في دراية الأصول، تح: سعيد فودة: 1/ 179.
(5) (م): الأمور.
(6) (ق): أن.
(7) (م): جهة.

لطلبه[1] لتحصيل الحاصل، والثاني: لا يقع في النفس طلبه للجهل به، وإن كان الثالث: فإما أن يكون مطلوبا من جهة ما عُلم، أو من جهة ما جُهل، وكل واحد من الأمرين ممتنع لما سبق.

- **الشبهة الثانية**: إن القول بصحة النظر، إما أن يكون معلوما بالضرورة، أو بالنظر، والأول باطل؛ لأن الأمر الضروري لا يختلف العقلاء فيه، وإن كان نظريا، فهو أيضا باطل؛ لأن ما كان طريقا إلى معرفة شيء آخر، لابد أن يكون معلوما قبل ذلك المطلوب المعلوم؛ فلو أثبتنا صحة النظر بالنظر، للزم أن تكون صحة النظر معلومة قبل كونها معلومة؛ لأنها من حيث كونها مطلوبة، يجب أن لا تكون معلومة، ومن حيث كونها طريقا، يجب أن تكون معلومة، وفيه تقدُّم العلم بصحة النظر [على العلم بصحة النظر][2]، وتقدُّم الشيء على نفسه محال، فتصحيح النظر بالنظر محال.

- **الشبهة الثالثة**: إن العلم بلزوم المطلوب عن النظر إما بديهي، أو نظري، وليس بديهيا، لوقوع الخلاف فيه، وإن كان نظريا افتقر إلى نظر آخر، ويلزم منه التّسلسل أو الدّور[3]، وهما محالان[4].

- **الشبهة الرابعة**: إن العلم بالمقدّمتين لا يحصل دفعة في الذهن، بدليل أنا إذا وجهنا الذهن نحو استحضار معلوم، تعذر علينا في تلك الحالة توجيهه نحو استحضار معلوم آخر، فالحاضر في الذهن أبدا ليس إلا العلم بمقدمة واحدة، وهي غير منتجة بالاتفاق.

واحتج المنكرون للنظر في الإلهيات بوجهين:

---

(1) (ق) و(م): إلى طلبه.

(2) سقطت من (ق).

(3) سقطت الكلمة من (م).

(4) (م): محال.

الأول: أن إمكان طلب التصديق موقوف على تصوّر الموضوع والمحمول؛ لأنه لو[1] لم يُتصوّرا، لم يمكن الحكم بأحدهما على الآخر، وإذا ثبت هذا فنقول: الحقائق الإلهية غير متصورة؛ لأنا لا نتصور إلا ما أدركناه بحواسنا، أو بنفوسنا[2]، أو بعقولنا، والحقائق الإلهية غير متصورة بشيء من ذلك، وإذا امتنع تصوّرها امتنع التصديق عليها.

والوجه الثاني: أن أظهر الأشياء للإنسان وأقربها إليه، هويته التي يشير إليها كل إنسان بقوله: "أنا".

ثم إن العقلاء اختلفوا في تلك الهوية اختلافا كثيرا:

فمنهم من قال: «الإنسان عبارة عن هذا الشكل المخصوص[3]». وهذا مذهب المعتزلة وبعض أهل السنة.

وقال بعض أهل السنة: «الإنسان عبارة عن أجسام لطيفة [سارية][4] في هذا الهيكل، مثل سريان ماء الورد في ورقه، والنار في جمرة الفحم، وهو جوهر نوراني، وهو المثاب والمعاقب». وهذا المذهب للإمام الجويني مع طائفة عظيمة من القدماء[5].

ومنهم من قال: «المشار إليه/ بقوله[6]: «أنا»[7]: عبارة عن النفس الناطقة، وهي [ص: 60] جوهر لا متحيز، ولا حال في المتحيز، وذلك الجوهر هو المدبر لهذا الهيكل، والحافظ له

---

(1) سقطت "لو" من (ق).
(2) "أو بنفوسنا" سقط من (ق).
(3) (ق): المشخص.
(4) في الأصل كلام غير واضح، (م): سائرة.
(5) انظر: الرازي، المطالب العالية من العلم الإلهي، تح: أحمد حجازي السقا: 7/ 36-37، ومفاتيح الغيب: 21/ 398.
(6) سقطت من (ق).
(7) سقطت "أنا" من (م).

عن أن ينقص، أو يفسد، وهو القائم، وهو العالم[1]، والمخاطب[2]، والمثاب والمعاقب». وإلى هذا صار المحققون من الحكماء، وهو اختيار الغزالي وأكثر أرباب المكاشفات[3] من الصوفية[4].

وذكر الشهاب القرافي أنه قال: «رأيت لبعض الفضلاء في الروح أربعمائة قول»[5]، وهذا دليل على أنه لم يطّلع أحد منهم على حقيقتها، قالوا: وإذا كان حال الإنسان مع أظهر الأشياء عنده وأقربها منه كذلك، [فما ظنك][6] بالحقائق الإلهية؟

[الأجوبة عن الشبهات]

<u>**والجواب عن الشبهة الأولى**</u>: أما كونه معلوما مطلقا و[7]مجهولا مطلقا؛ فمسّلم أن يمتنع طلبه، وأما كونه معلوما من وجه مجهولا من وجه، فقال سيف الدين[8]: «المراد به أنه معلوم بالقوة، ومجهول بالفعل، وذلك يكون عند كون الإنسان عالما بقضية كلية، وهو جاهل بما هو داخل تحتها بالجزئية، أو هو عالم به؛ لكنه غافل عن الارتباط الواقع بينهما.

مثال الأول: علمُنا بأن كل اثنين زوج، وجهلُنا بزوجية ما في يد زيد مثلا؛ لجهلنا

(1) سقطت "وهو العالم" من (ق) و(م).
(2) (ق): المحافظ.
(3) (م): المكاشفة.
(4) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: 21/ 398، والمعالم، ص: 81 وما يليها من الصفحات، والكفوي، كتاب الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ص: 287.
(5) القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول: 1/ 187، وفيه: «ثلاثمائة قول» وليس "أربعمائة".
(6) سقطت من (م).
(7) (ق) و(م): أو.
(8) (م): السيف الآمدي.

بإثنينيته[1]؛ لكن جهلنا به إنما هو جهل بالفعل، وإن كان معلوما بالقوة من جهة دخوله تحت عموم علمنا بأن كل اثنين زوج.

ومثال الثاني: ظن كون البغلة المنتفخة البطن حبلى، مع العلم بأنها بغلة، وأن كل بغلة عقيم؛ فالعلم بكونها عقيما واقع بالقوة، والجهل بذلك بالفعل.

فمُستند الجهل في المثال الأول إنما هو عدم العلم بالمقدمة الجزئية، وفي الثاني الغفلة عن الارتباط بين المقدمتين، فالطلب إذن[2] إنما هو لمثل هذا المجهول...وأما أن يكون طلبه لما علم أو جهل مطلقا فلا»[3].

وأما الإمام فخر الدين فقال: «الجواب[4] أنه عالم بماهية الصفة والموصوف، وجاهل بثبوت النسبة أو انتفائها[5]، فإذا قام الدليل على الثبوت أو الانتفاء، فحينئذ يميز بين مطلوبه وبين غيره بالمفردات[6] التي كانت متصوَّرَة له»[7].

<u>والجواب عن الشبهة الثانية</u>: أن العلم بصحة النظر ضروري، ومخالفة بعض العقلاء فيه لا يقدح فيه، وبه اندفاع <u>الشبهة الرابعة</u>[8]، ثم وإن[9] سلّمنا أنه نظري، لكن إثبات صحة النظر بالنظر غير متناقض[10] كما يُعلم العلم بالعلم، وأما نفي صحة النظر

---

(1) في الأصل و(م): إثنينية.

(2) (م): أيضا.

(3) سيف الدين الآمدي، أبكار الأفكار في أصول الدين، تح: أحمد محمد المهدي: 1/ 145-146.

(4) (م): الجواب عنه.

(5) (ق) و(م): وانتفائها.

(6) في غير (ق) و(م): المقدمات.

(7) الرازي، نهاية العقول: 1/ 191.

(8) الشبهة الرابعة التي ذكرها الآمدي في أبكاره.

(9) (م): إن بدون واو.

(10) في غير (ق) و(م): مناقض.

بالنظر، فاعترافٌ بإفضاء النظر إلى إبطال النظر؛ وهو تناقض، وليس إثبات صحة النظر بالنظر، هو إثبات صحة النظر بصحة النظر، ولا إثبات النظر بالنظر، حتى يكون الشيء الواحد مثبتا لنفسه، ويكون من حيث هو مطلوب غير حاصل، ومن حيث هو آلة في طلب نفسه حاصلا، فيكون تناقضا، هذا جواب سيف الدين[1].

أما الإمام فخر الدين فقال: «قوله: كون العلم مفيدا للعلم ضروري أو نظري؟ قلنا: هو ضروري؛ لأنا بيّنا أنا نعني بالنظر تلك العلوم الأربعة، وبينا أن اقتضاءها للعلم النظري ضروري، فاندفع عنا الإشكال. وأما أصحابنا فكلهم عوّلوا على[2] أن النظر يفيد العلم بأن قالوا: لو كان النظر فاسدا لكان العلم بفساده إما أن يكون ضروريا، وهو باطل لاختلاف العقلاء فيه، أو نظريا، فيكون ذلك نفيا للشيء بنفسه. ثم سألوا أنفسهم وقالوا: لو كان النظر مفيدا للعلم لكان العلم بكونه[3] كذلك إما يكون ضروريا، (فكان يجب أن يكون متفَقا عليه عند العقلاء)، أو نظريا (فيُفضيَ إلى إثبات الشيء بنفسه وهو محال). ثم أجابوا عنه [بأن قالوا] [4] نفي الشيء لنفسه متناقض، وأما إثبات الشيء بنفسه فغير متناقض، فظهر الفرق»[5].

ثم[6] أورد عليهم سؤالا بأن قال: ولقائل أن يقول: إثبات الشيء بنفسه متناقض؛ [ص: 61] لأنه من حيث إنه مطلوب/ وجب ألا يكون حاصلا، ومن حيث إنه آلة الطلب وجب أن يكون حاصلا في الحال؛ وذلك متناقض، فظهر بما ذكرته[7] أن نفي كل النظر

(1) في أبكار الأبكار: 1/ 146.
(2) في غير (م): في.
(3) في الأصل: بدونه؟؟.
(4) سقطت في الأصل.
(5) الفخر الرازي، نهاية العقول: 1/ 188-189.
(6) سقطت من (ق).
(7) (ق): ذكرناه.

بالنظر، وإثبات كل النظر بالنظر متناقض، فإذن لا مخلّص إلا بأحد أمرين:

- أحدهما: التوقف في الصحة والفساد.

- والثاني: دعوى الضرورة إما في الصحة أو في الفساد.

لكنا إذا فسّرنا النظر بما ذكرناه، صح منا دعوى الضرورة في كونه مفيدا للعلم ـ وقد تقدم ـ»[1].

والجواب عن الرابعة: [2]أنه ليس كذلك، فإنا نعقل القضية الشرطية، وهي مركبة من جملتين، والحكم بلزوم[3] إحدى[4] الجملتين للأخرى يستدعي حصول العلم بهما حال الحكم بذلك اللزوم، وذلك يدل على إمكان اجتماع العلمين دفعة في الذهن.

والجواب عن الشبهة الأولى من شبه المهندسين: أنّا لا نسلّم أن الحكم على الشيء يستدعي تصوّره؛ لأنا نحكم على خواص الأغذية والأدوية مع أنا لا نتصوّر حقائق تلك الخواص. وكذلك نحكم على[5] حجر[6] المغناطيس لاشتماله على قوة جاذبة للحديد، وإن كنا لا نتصوّر حقيقة تلك القوة.

سلّمنا ذلك، ولكن لم قلتم إن الحقائق الإلهية غير متصوَّرة في الجملة؟ لابد من الدليل.

---

(1) الرازي، نهاية العقول: 1/ 190.

(2) زاد (م): (إن العلم بالمقدمتين لا يحصل دفعة فالجواب).

(3) سقطت من (م).

(4) (م): أحد.

(5) (م): حكم.

(6) في الأصل: من جحد.

والجواب عن الثانية أن نقول: ما تعني بقولك[1]: "أظهر الأشياء للإنسان وأقربها منه هُوِيَّته؟". إن أردت به أن أظهر الأشياء له حقيقة هويته، فلا نسلِّم أن الأمر كذلك؛ فكيف يمكن دعوى ذلك مع [أن العقلاء اختلفوا في حقيقة هويته؟!][2].

[وإن أردت أن وجودها أظهر الأشياء عنده، فهذا حكم، لكن لم قلتم: إن وجود هوية الإنسان مختلف فيها؟][3].

والظاهر أنه ما وقع الخلاف في وجود هوية الإنسان؛ فإن كل موجود عاقل يعلم وجود هويته. فما ذكرتم[4] يدل على صعوبة[5] تحصيل العلم الإلهي؛ لأنه إذا كان العلم بهوية الإنسان صعبا، فما ظنك بالعلم الإلهي؟! لكن لم قلتم: إنه محال ومتعذر على الإنسان؟ لابد لذلك من دليل، فزال السؤال[6].

---

(1) (ق): ما نعني بقولنا.
(2) (م): مع اختلاف العقلاء فيها.
(3) سقطت من (م).
(4) (م): ذكرت.
(5) (ق): معرفة.
(6) (م): الإشكال .

الفصل السابع:
في كيفية لزوم العلم بالمدلول عن[1] النظر الصحيح

اعلم أنه لما ثبت النظر، وأنه يفيد العلم، فقد اختلف الناس بعد ذلك في حصول العلم عقيب[2] النظر الصحيح على أربعة مذاهب:

المذهب[3] الأول: [مذهب أبي الحسن الأشعري][4]، [وهو الذي][5] عليه[6] أكثر علمائنا، كالقاضي أبي بكر، والإمام الجويني، أن حصول العلم عقيب النظر على سبيل تضمن الأصلين للنتيجة بطريق اللزوم العقلي الذي لابد منه[7].

والمذهب الثاني: لأبي الحسن الأشعري، أن العلم يحصل[8] بقدرة الله ـ تعالى ـ عقيب حصول الأصلين في الذهن، والتفطن لوجه تضمنها للمدلول[9] **بطريق [إجراء][10] عادة الله ـ تعالى ـ**، مع جواز ألا يخلق [الله ـ تعالى ـ العلم بالمدلول عقبهما، وذلك كالشبع عقيب الأكل][11]ـ[12].

---

(1) في غير (ق) و(م): على.
(2) (ق): عقب واستعمل نفس الشيء في الاستعمالات.
(3) سقطت في (ق) و(م).
(4) سقطت العبارة من الأصل.
(5) سقطت من (ق) و(م).
(6) (ق) و(م): وعليه.
(7) انظر: الباقلاني، التقريب والإرشاد: 1/ 214، والجويني، الإرشاد، ص: 27-28.
(8) (م): أنه يحصل.
(9) (ق): المدلول.
(10) سقطت من الأصل.
(11) سقطت من (م).
(12) انظر: ابن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص: 15، والإيجي، المواقف في علم الكلام، ص: 27.

والمذهب الثالث: [للمعتزلة، أن حصول العلم عقيب النظر، إنما][1] هو على سبيل **التولُّد**، وكنّوه على أصلهم في القول بالتولّد[2].

والمذهب الرابع: للفلاسفة، أن النظر يوجب العلم **إيجاب العلة معلولها**.

وإذا تقررت المذاهب، فقال الإمام المازري: «الذي تجب البداية به تصوير هذه المذاهب، ثم تصحيح الصحيح منها، وإبطال الباطل:

- فأما[3] **التضمن**[4] - الذي قال به أئمتنا - فله صور كثيرة، ومعناه التلازم العقلي، من غير أن يوجد أحدهما صاحبه، أو يوجبه[5]، وذلك مثل تلازم إرادة الشيء الشيء مع العلم به؛ لأن من المحال أن يقصد القاصد إلى ما لا يعلمه، ومن ذلك مقارنة العلم للمعلوم، والرؤية للمرئي، والدلالة للمدلول، وذلك كثير، وهذه الأمور يجب مقارنتها لمتعلقها من غير إيجاب، أو تولّد له.

- وأما **القائلون بالتولّد**، فصورته اندفاع الحجر عند الاعتماد عليه بالدفع، وكذلك ذهاب السّهم عن الوتر عند تخلّيه عن يد الرامي، فمرور السهم في الجوّ متولّد

[ص: 62] عن اعتماد الوتر عليه[6]، وانجذاب الوتر/ في جهة يد الرامي متولّد عن اعتماد يد الرامي، وما يحدث عند إصابة السّهم من جرح متولّد عن اعتماد السّهم، وما يحدث عند الجرح من ألم وعفونة لحم متولّد عن الجرح، هكذا إلى أن يصل إلى الموت. ثم إنهم

---

(1) سقطت من (م).

(2) انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص: 52، وانظر كذلك: الجويني، الإرشاد، ص: 27.

(3) (م): وأما.

(4) (ق): النظر؟؟؟.

(5) (م): ويوجبه.

(6) زاد (ق): وبه.

أنزلوا [الفكر][1] منزلة حركة اليد، وأنزلوا العلم منزلة حركة الحجر، وقالوا: إن العلم يتولّد من النظر كما تتولّد حركات[2] الحجر من حركات[3] اليد، فالنظر يقع مقدورا للعبد من غير سبب يوجبه، [والعلم يقع مقدورا للعبد بسبب يوجبه][4]، وهو الفكر، وفاعل السبب الذي هو الفكر، هو فاعل المسبَّب الذي هو العلم، ومثاله في المحسوسات عندهم كون السكين سببا في البراية وما في معناه.

- وأما من قال **بالإيجاب العقلي** من أهل الإسلام، فقد خصصه بالأحكام وإيجاب المعاني لها، وليست الذوات عندهم موجبة[5]، وإنما التزم القول بإيجاب الذوات الفلاسفة.

احتج[6] من قال **بالتضمُّن**، أنا إذا قلنا: العالَم لا يخلو عن[7] الحوادث، وكل ما لا لا يخلو عن[8] الحوادث فهو حادث، ووجب القضاء بصحة هاتين المقدمتين عُلِمَ بالضرورة أن العالم حادث، وهو نتيجة المطلوب.

قال صاحب «**التذكرة**»: «والحق الذي لا مرية فيه، أن تضمن العلم بالمقدمتين للعلم بالنتيجة على وجه اللزوم والوجوب، بحيث لا يمكن خلافه، لا على وجه الربط العادي، ولا على وجه التولّد».

---

(1) سقطت من الأصل، وأثبتت من النسختين: (ق) و(م).
(2) (ق) و(م): حركة.
(3) (ق) و(م): حركة.
(4) سقطت من (ق).
(5) (م): موجودة.
(6) (ق) و(م): واحتج.
(7) (م): من.
(8) (م): من.

واحتج أبو الحسن الأشعري الذي قال: «يستعقبه بجري العادة»[1] بوجهين:

- **أحدهما**: أنه لو كان علة للعلم، أو ملازما له، أو متولّدا[2] عنه، وجب أن لا يستعقبه؛ لاستحالة كون الشيء متولّدا عن المعدوم، أو ملازما له، أو معلولا له، كما قلناه في الجوهر، فإنه لما كان ملازما للعرض، استحال أن يَبين أحدهما عن الآخر، وهاهنا يمتنع ثبوت النظر حال وجود العلم، فتبين أنه ليس بينهما ارتباط، وأن حصوله عقبه بِجَرْيِ العادة.

- **والوجه**[3] **الثاني**: أن الرب ـ تعالى ـ هو الخالق للنظر، ولا يمتنع[4] أن يخلق النظر[5] ولا يخلق العلم عقِبه، فإنه ـ تعالى ـ غير مُلْجَأ إلى شيء من أفعاله.

وأما ما قالته المعتزلة، فالدليل على بطلانه: بطلان أصلهم، وهو أن [العباد يخلُقون أفعالهم][6]، والدليل على بطلانه إجماع المسلمين قبل ظهور البدع على أنه لا خالق إلا الله، قال ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[7]، وقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[8]، وسيأتي بيان هذه المسألة في باب خلق الأفعال ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ومما يدل أيضا على بطلان التولّد، أن النظر مضاد للعلم، والضد لا يكون وجوده سبِبا في وجود[9] ضدِّه، والسبب لابد أن يلاقيَ المسبَّب، وإن كان لا يلازمه، بخلاف

(1) انظر: ابن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص:298.
(2) (ق) و(م): مولدا.
(3) سقطت من (م).
(4) زاد (ق) و(م): منه.
(5) زاد (م): الصحيح.
(6) (م): العبد يخلق أفعاله.
(7) فاطر/ 3.
(8) الأنعام/ 103.
(9) (م): لوجود.

العلة، فإنها تلازم معلولها.

ومـا قالته الفلاسفة، الدليل أيضا على بطلانـه، أن النظـر ضـدُّ العلـم فـلا يجامعـه، والعلة مقارنة للمعلول لا تفارقه، فإن من شرطها الاطراد والانعكاس.

الفصل الثامن:
في وجوب النظر

قال سيف الدين: «أجمع أكثر أهل الحق من أهل الإسلام على أن النظر المؤدي إلى معرفة الله ـ تعالى ـ واجب في الجملة ـ»[1].

وزعمت الحنابلة أن النظر لا يجب بحال.

والقائلون بالوجوب اختلفوا في مدرك الوجوب:

فقال أهل الحق: «مدركه الشرع».

وقالت المعتزلة وبعض فقهاء الشافعية والحنفية: «مدرك وجوبه العقل دون الشرع».

واستدل أهل السنة [على وجوبه][2] بمسلكين:

❖ **المسلك الأول**: التمسك بالظواهر من الكتاب والسنة:

۞ أما[3] الكتاب فآيات:

✓ **الحجة[4] الأولى**: قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[5]، وهذا أمر، والأمر [ظاهر في الوجوب][6] إذا عريَ عن القرائن.

---

(1) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 155.
(2) سقطت من (م).
(3) (ق): فأما.
(4) سقطت من (م)، (ق): "الآية" بدل "الحجة" هنا وفي الحجج الأخرى.
(5) يونس/ 101.
(6) (م): للوجوب.

✓ **الحجة الثانية:** قـولـه ـ تعـالى ـ: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾[1]، وهذا أمـر أيضا.

✓ **الحجة الثالثة:** قـولـه ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ / وَاخْتِلَافِ [ص: 63] اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾[2]، لما نزلت هذه الآيـة، قـال النبي ـ ﷺ ـ: (ويل لمن لاكها بين لِـحييه ولم يتفكـر [فيهـا][3])[4]، وهـذا وعيـد عـلى تـرك النظـر، والوعيد دليل الوجوب.

---

(1) الحشر/ 2.

(2) آل عمران/ 190.

(3) سقطت من الأصل.

(4) هذا الحديث ذكره جملة من المفسرين في الآيات في آخر سورة آل عمران. ففي "الكشـاف" للزمخشـري: «عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال لعائشة أخبريني بأعجب ما رأيت من رسول الله ـ ﷺ ـ فبكت وأطالت ثم قالت: "كل أمره عجب. أتاني في ليلتي فدخل في لحافي حتى ألصق جلده بجلدي، ثم قال: (يا عائشـة هل لك أن تأذني لي في عبادة ربي الله الليلة؟). فقلت: "يا رسول الله إني لأحب قربك، وأحب هواك، فقد أذنت لك. فقام إلى قربة من ماء في البيت فتوضأ ولم يكثر من صب الماء ثم قام يصلي، فقرأ مـن القـرآن، وجعل يبكي حتى بلغت الدموع حقويه، ثم جلس فحمد الله وأثنى عليه، وجعل يبكي، ثم رفـع يديـه، وجعل يبكي حتى رأيت دموعه قد بلت الأرض، فأتاه بلال يؤذنه بصلاة الغداة، فرآه يبكي فقال له: "يا رسول الله، أتبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تـأخر؟". فقـال: (يـا بـلال أفـلا أكـون عبـدا شكورا؟! ثم قال: ومالي لا أبكي وقد أنزل الله علي في هذه الليلة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ / وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [آل عمران/ 189]، ثم قال: (ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها)، وروي: (ويـل لمن لاكها بين فكيه ولم يتأملها)"». قال الزيلعي في التخريج: «رواه ابـن حبـان في "صحيحــه"...ورواه ابن الجوزي في كتاب "الوفاء"، وأبـو القاسم الأصفهاني في "كتــاب الترغيـب والترهيـب"، والثعلبـي وعبد ابن حميد وابن مردويه في "تفاسيرهم" كلهم عن أبي جناب الكلبي عن عطاء بـن أبي ربـاح، قـال: "دخلت أنا وابن عمر على عائشة فقال لها ابن عمر أخبريني... إلى آخره بلفظ المصنف، ولم يذكروا كلهم الرواية الثانية: (ويل لمن لاكها بين فكيه ولم يتأملها)، لكن روى ابن مردويه في "تفسيره" في سورة الـروم بالسند المذكور أعني عن أبي جناب الكلبي عن عطاء عن عائشة قالـت: "لـما نزلـت هـذه الآيـة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ [الروم/ 21] قال رسول الله ـ ﷺ ـ: =

✓ **الحجة الرابعة:** [قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾(1)، وهذا ذم لمن أعرض عن النظر.

✓ **الحجة الخامسة:** قوله ـ تعالى ـ:](2) ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾(3)، [وفي هذه الآية تنبيه على أن ما منه الإنسان، وهي النطفة المتماثلة الأجزاء، التي ليس فيها اختلاف، كيف انقسمت إلى العظم، والعصب، والعضلات، والمخ، والبشرة، والدم، وسائر الأخلاط، وكيف أوجد فيها على صغر حجمها، الأعضاء العجيبة، المختلفة الأشكال والأوضاع والمنافع؛ كالسمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، والخيال، والوهم، والحوافظ، والدوافع، والجواديد(4)، والمداخل، والمخارج، واليدين، والرجلين، وآلة العز(5) والتناسل، إلى غير ذلك مما لا يحصى. وقيل: إن الحِكَم المودعة في الإنسان، اثنا عشر ألف حكمة، فانظر أيها المسكين كيف أوجد الله ـ تعالى ـ هذا كله في قطرة واحدة](6)؟!.

✓ **الحجة السادسة:** قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾(7)، [فبين ـ تعالى ـ أن كل ما خلق الله من](8)

= (ويح لمن لاكها بين لحييه ثم لم يتفكر فيها)». جمال الدين الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تح: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، رقم: 272: 1/ 260 وما بعدها.

(1) يوسف/ 105.

(2) هذا كله ساقط من (م).

(3) الذاريات/ 20-21.

(4) كذا في الأصل.

(5) كذا في الأصل [؟؟!!].

(6) كل هذا الواقع بين معقوفتين سقط من (ق) و(م).

(7) الأعراف/ 185.

(8) سقطت من (م).

الأشياء موضوع للفكرة[1]، ومطلوب[2] للدلالة، والآيات في إيجاب[3] النظر كثيرة.

۞ وأمـا السنة :

✓ فمـا رُوي عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: (تفكروا [في آيات الله][4])[5]، وروي عنه أنـه قـال: (تفكـروا في خلـق الله، [ولا تفكـروا في الله][6]، فـإنكم لـن تقـدروا الله حـق قـدره)[7]، وهذا أمر منه ـ ﷺ ـ لأصحابـه بالنظر في المصـنوعات، ليسـتدلّوا منهـا[8] على وجود الخالق، ونهي لهم عن التفكّر في ذات الله، لئلا يقعوا[9] في التشبيه فيهلكوا.

---

(1) (ق): للفكر، (م): موضوعة للفكرة.

(2) (ق) و(م): مطلب.

(3) (ق): وجوب.

(4) سقطت من الأصل.

(5) قال العجلوني في "كشف الخفـاء": «للطـبراني في "الأوسـط" والبيهقـي في "الشـعب" عـن ابـن عمـر مرفوعا: (تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله)»: 1/ 311.

(6) سقطت من (م).

(7) أخرج أبو الشيخ الأصبهاني جملة من الأحاديث في الموضوع، منها مـا أخرجـه عـن أبي ذر: (تفكـروا في خلـق الله ولا تفكـروا في الله فتهلكـوا): رقم: 4: 1/ 214، وقـال العـراقي في "المغنـي": «حـديـث ابن عباس: "إن قوما تفكروا في الله ـ عزّ وجلّ ـ فقال النبي ـ ﷺ ـ: (تفكروا في خلق الله ولا تفكـروا في الله فإنكم لن تقدروا قدره)، أخرجه أبو نعيم في "الحلية" بالمرفوع منه بإسناد ضـعيف، ورواه الأصـبهاني في "الترغيب والترهيب" من وجه آخر أصح منه، ورواه الطبراني في "الأوسط" والبيهقي في "الشعب" من حديث ابن عمر، وقال: "هذا إسناد فيـه نظـر"، قلـت: فيـه الـوازع بـن نـافع مـتروك»، رقـم: 4320: 2/ 1193. وأورده الألباني في "الصحيحة" من طرق مختلفة؛ منها ما ضـعفه محتمـل، ومنهـا مـا ضـعفه شديد، وأمثل تلك الروايات رواية عبد الله بن سلام عند أبي نعيم في "الحلية". قال الألباني: «وهذا إسناد حسن في الشواهد». وختم الكلام عن الحديث بالقول: «وبالجملـة، فالحـديث بمجمـوع طرقـه حسـن عندي، والله أعلم». السلسلة الصحيحة، رقم: 1788: 4/ 395-397.

(8) (ق) و (م): بها.

(9) (في الأصل و(ق): يقفوا.

✓ ومن ذلك ما روي عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: (فكرة[1] ساعة خير من عبادة سنة)[2]، وفي رواية أخرى: (خير من عبادة ستين سنة[3])[4].

✓ وكذلك قوله ـ عليه السلام ـ: (من عرف نفسه عرف ربه)[5]؛ فبأفعاله فيك تعرفه، وبنقضه عزائمك توحّده، وقد قيل لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «بم تعرف ربك؟». فقال: «بحل العزائم ونقض التدابير[6]»[7]، [وقيل لأعرابي: «بم تعرف ربك؟ فقال: البعرة تعرف بالبعير»][8].

---

(1) (م): فكر.

(2) أورده ابن الجوزي في "الموضوعات"، وقال: «هذا حديث لا يصح»، انظر: تح: عبد الرحمن عثمان: 3/ 144.

(3) (ق) و(م): سنتين.

(4) أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" عن ابن عباس موقوفا، رقم: 43: 1/ 229، وذكره السيوطي في "الجامع الصغير"، رقم: 5897: 2/ 126، وحكم عليه الألباني بالوضع في "ضعيف الجامع"، رقم: 3988: 1/ 521. وجاء في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" لأبي الحسن القاري: «ورد: (تفكر ساعة خير من عبادة سنة)، كذا ذكره ابن حجر. وقال الخطابي: ذكر الفاكهاني بلفظه: (فكرة ساعة خير من عبادة سنة)، من كلام السري السقطي. قلت: "ذكر السيوطي في الجامع الصغير"»: 2/ 587.

(5) قال ابن تيمية: « بعض الناس يروي هذا عن النبي ـ ﷺ ـ، وليس هذا من كلام النبي ـ ﷺ ـ، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد. ولكن يروى في بعض الكتب المتقدمة إن صح: "يا إنسان، اعرف نفسك تعرف ربك". وهذا الكلام سواء كان معناه صحيحا أو فاسدا لا يمكن الاحتجاج بلفظه؛ فإنه لم يثبت عن قائل معصوم. لكن إن فُسر بمعنى صحيح عرف صحة ذلك المعنى سواء دل عليه هذا اللفظ أو لم يدل»، مجموع الفتاوي، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: 16/ 349.

(6) (م): التدبير. و المقصود **بالعزائم**: ما يعزم عليه الإنسان، وكذلك **التدابير**: أي ما يدبر المرء من أموره.

(7) ذكر الباحث حيدر حب الله أن هذا الكلام ورد منسوباً إلى الإمام عليّ ـ رضي الله عنه ـ عند الشيعة، وإلى بعض علماء السنّة، وقد جاء بأكثر من صيغة، مثل: «عرفت الله سبحانه بفسخ العزائم وحلّ العقود»، و«عرفت الله ـ سبحانه ـ بفسخ العزائم وحلّ العقود ونقض الهمم»، و«عرفت الله ـ سبحانه ـ بفسخ العزائم وحلّ العقود ونقض الهمّة»، و«عرفت الله بفسخ العزائم ومنع الهمّة، لما أن هممت بأمر فحال بيني وبين همّتي وعزمت فخالف القضاء عزمي، علمت أنّ المدبّر غيري». انظر: الموقع الرسمي لحيدر حب الله اللبناني. وراجع: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: 19/ 84.

(8) سقط ما بين المعقوفتين من (ق) و(م).

وأما ما قالته المعتزلة من أن النظر واجب بالعقل، فالدليل على بطلانه:

- قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾(1).

- وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾(2)؛ ووجه الاستدلال من هذه الآية، أن الله ـ تعالى ـ نفى احتجاجهم على المؤاخذة بترك الواجبات، وارتكاب المحظورات بعد بعثة الرسول ـ عليه السلام ـ، وأثبت بمفهومها الحجة لهم قبل البعثة، وذلك يدلّ على نفي الموجب والمحرم قبل البعثة، وعلى إثباته بعد البعثة.

- وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾(3)؛ ووجه الاستدلال بها ينبني على مقدمتين:

- [الأولى](4): وهي قولنا: "لو كلفوا قبل البعثة لتركوا".
- والثانية: وهي قولنا: "ولو تركوا لعذبوا"، فالعذاب لازم التكليف، ولازم اللازم لازم، فانتفاء اللازم الأخير(5) يقتضي انتفاء الملزوم الأول، فيلزم من انتفاء العذاب قبل البعثة(6) انتفاء التكليف قبل البعثة.

[فظهر من هذا الاستدلال، أنه أمن من العذاب قبل بعثة الرسول](7)، فدلّ أنه لا وجوب ولا حرمة قبل بعثة الرسول.

---

(1) طه/ 133.
(2) النساء/ 164.
(3) الإسراء/ 15.
(4) سقطت من الأصل.
(5) (ق) و(م): الآخر.
(6) (م): بعثة الرسول.
(7) سقطت من (م).

احتج المعتزلة على أن وجوب النظر عقلي؛ بأنه[1] لو لم يثبت وجوب النظر إلا بالسّمع الذي لا تُعلم صحته إلا بالنظر، لأدى ذلك إلى إفحام الأنبياء، وذلك يلزم فيه الدور، والثاني باطل، فالمقدّم مثله.

بيان الشرطية : / أن النبي - عليه السلام - إذا أتى إلى الإنسان وقال له: "اتبعني"، فللمدعو أن يقول له[2]: "لا اتبعك حتى أنظر في معجزتك[3]، ولا أنظر في معجزتك[4] حتى أعرف وجوب النظر، ولا أعرف وجوب النظر إلا بفعلك". فينقطع النبي ويبطل تحديه[5]. 6]

وأما بيان لزوم الدور فيه، فهو أن يقول المدعي: "لا أنظر حتى يجب عليَّ بالشرع، ولا يجب علي بالشرع حتى أنظر". فيلزم الدور وإفحام الأنبياء.

وأجاب أبو المعالي عنه بجوابين:

- **أحدهما**[6]: جدلي، وحاصله اشتراك إلزام فلا يلزم[7].

وبيانه: أن الخصم، وإن قال بالوجوب العقلي، فوجوبه إنما هو بنظر العقل، فللمدعو[8] أن يقول: لا أنظر حتى أعرف وجوب النظر، ولا أعرف وجوب النظر إلا إذا نظرت، وهو دور.

---

(1) (م): لأنه.
(2) سقطت من (ق).
(3) (ق) و(م): معجزاتك.
(4) (ق) و(م): معجزاتك.
(5) (م): التحدي.
(6) (م): الجواب الأول.
(7) راجع: الجويني، الإرشاد، ص: 29-31، والشامل، ص: 17-21، والبرهان: 1/ 85وما بعدها.
(8) (ق): للمدعي.

أو يقول: لا أنظر حتى يجب علي النظر، ولا يجب عليّ النظر حتى أنظر، فيلزم الدور وإفحام الرسل.

فإذا أوجبوا النظر عقلا، فيلزمهم ما ألزمونا في إيجابه سمعا، فهذا جواب إلزامي، فجوابهم عنه هو جوابنا.

- **والجواب الثاني**: وهو الجواب الحقيقي، وتقريره أن نقول: لا نُسلِّم أن النظر يتوقف على معرفة وجوبه، فإنه قد يحصل النظر لمن لم يعرف وجوبه.

سلّمنا توقفه عليه، لكن لا نسلّم أنه يتوقف [1]النظر على معرفة وجوبه، بل يتوقف على **إمكان وجوبه** في نفس الأمر، وهو مستفاد من الشّرع، سواء نظر أو لم ينظر؛ لأنه متى ظهرت المعجزة الدالة على صدق الرسول[2]، وكان المدعو[3] عاقلا متمكنا[4] من النظر، فقد استقر الشرع وثبت الوجوب في نفسه، فلا يرتفع الخطاب بعدم علم المكلّف به.

وأما قولهم: «**يلزم إفحام الأنبياء**»، فليس فيه حجة ولا برهان؛ لأن هذا لا يمتنع عقلا، فقد يفحم الخصم خصمه، والحق مع المفحَم لا مع المفحِم؛ فقد يكون صاحبُ البدعة مثلا أكثر جدلا فيُفْحِم صاحب الحق، وليس في ذلك ما يدلّ على إبطال[5] ما عند صاحب الحق من الحق.

---

(1) زاد (ق): على.
(2) (م): الرسل.
(3) (م): المدعى.
(4) (م): ممكنا.
(5) (م): بطلان.

وأجاب شمس الدين الأصبهاني[1] عن الإلزام[2] الوارد على الأشاعرة والمعتزلة، ولا يلزم فيه إفحام الأنبياء[3]، قال: «وبيان [4]اندفاعه عن الأشاعرة أن نقول[5]: النبوة استقرت بالمعجزة، اعترف بها المدعو أو لم يعترف، والنبي أخبر عن الوجوب الشرعي، ولا يتوقف الوجوب الشرعي على العلم بالوجوب، بدليل وجوب الواجبات الشرعية على كثير من المكلفين[6] بدون العلم بوجوبها، فلا يُشترط في الوجوب العلم بالوجوب، وبمثل هذا يندفع الإفحام عن المعتزلة؛ لأن الوجوب استقر بالعقل، نَظَرَ المدعوُّ أو لم ينظر، فقد تبين أن الضلال غير شامل للفريقين».

---

(1) ورد في كتب التراجم أكثر من عالم بهذا الإسم، لكن أقربهم إلى جيل اليفرني اثنان، **الأول** هو: محمد ابن محمود بن محمد بن عبد الكافي، شمس الدين الأصفهاني الأصولي؛ ولد بأصبهان 616هـ، وتوفي سنة 688هـ، قدم الشام بعد الخمسين وستمائة، وناظر الفقهاء، ولي قضاء منبج في أيام الناصر، وتولى بمصر التدريس في الصاحبية ومشهد الحسين، من أعماله: شرح "المحصول" لفخر الدين الرازي، وكتاب "القواعد"، و"غاية الطلب في المنطق"، انظر: فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، رقم: 495: 4/ 38. **والثاني** هو: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، شمس الدين أبو الثناء الأصبهاني، مولده بأصبهان في 674هـ وتوفي سنة 749هـ قدم دمشق بعد زيارة القدس في صفر سنة 725هـ، فسمع كلامه تقي الدين ابن تيمية فبالغ في تعظيمه، درّس بالرواحية، من أعماله: "مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار"، "شرح مقدمة ابن الحاجب". انظر: الدرر الكامنة، تح: محمد عبد المعيد ضان، 6/ 86.

(2) (ق): على الالتزام، (م): عن إلزام.

(3) قال شمس الدين الأصبهاني: «...لو وجب النظر عقلا لزم إفحام الأنبياء واللازم باطل، بيان الملازمة أن وجوب النظر غير ضروري إذ هو متوقف على مقدمات تتوقف على أنظار دقيقة، فإن العلم بوجوب النظر متوقف عند المعتزلة على العلم بوجوب معرفة الله تعالى وعلى العلم بأن النظر طريق إليها، ولا طريق إليها سواه، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وكل هذه المقدمات نظرية تحتاج إلى أنظار دقيقة والموقوف على النظر نظري فوجوب النظر نظري وإذا كان كذلك فللمكلف المخاطب أن يقول لا أنظر ما لم أعلم بوجوب النظر، ولا أعلم وجوبه إلا بالنظر فيتوقف النظر على العلم بوجوبه، والعلم بوجوبه موقوف على النظر فيلزم الدور...». مطالع الأنظار، ص: 34-35.

(4) زاد (ق): ذلك.

(5) (م): تقول.

(6) في الأصل: المتكلفين؟؟.

❖ **المسلك الثاني**: للأصحاب على وجوب النظر، هو أنهم قالوا: «أجمعت[1] الأمة من المسلمين على وجوب معرفة البارئ ـ تعالى ـ، ووجوب معرفته[2] ـ تعالى ـ لا تتم إلا بالنظر؛ إذ هو غير بديهي، وكل ما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب، فالنظر واجب». وهذا هو المعتمد عند جمهور الأصحاب.

واعترض المخالفون عليه بوجوه[3]:

- **الأول**: إن وجوب المعرفة متوقف على إمكان المعرفة، وهي غير ممكنة؛ لأنها لو كانت ممكنة، فإما أن تكون ضرورية أو نظرية، والأول محال، فإنه لو خلا الإنسان ودواعي نفسه من مبدأ نشره من غير نظر لم يجد من نفسه العلم بذلك، وليس الضروري كذلك.

- و أما **الثاني**: فمتوقف على إفضاء النظر إلى العلم، وهو ممتنع لما سبق في إنكار[4] النظر.

سلَّمنا إمكان المعرفة، و[5]لكن لا نسلِّم إمكان وجوبها شرعا، فإن الإيجاب الشرعي إنما يكون بإيجاب الله ـ تعالى ـ، وإيجابه بأمره، و[6]إما أن يكون أمرا للعارف[7] بالله ـ تعالى ـ أو أمرا لغيره. والأول محال، لما فيه من الأمر بتحصيل الحاصل، والثاني محال؛ لأن معرفة أمره متوقفة على معرفته في نفسه، فإن من لا يعرف

---

(1) (م): اجتمعت.

(2) (م): معرفة.

(3) (ق) و(م): من وجوه.

(4) (ق): إمكان.

(5) سقطت في (م).

(6) زاد (ق) و(م): وهو.

(7) (ق): يكون العارف.

[ص: 65] الآمر[1] لا يعرف أمره، فإذن إيجابه يتوقف على معرفته، / ومعرفته تتوقف على معرفة إيجابه، وذلك دور.

سلّمنا إمكان وجوب المعرفة شرعا، ولكن لا نسلِّم [الوقوع: قولكم: "الأمة مجمعة على ذلك".

قلنا: لا نسلّم انعقاد الإجماع؛ فإن الأمة مع كثرتها واختلاف دواعيها[2]، مما يمنع عادة اتفاقهم على شيء واحد، كما يمتنع[3] اتفاقهم على أكل طعام واحد.

سلّمنا تصوّر انعقاد الإجماع، ولكن لا نسلّم][4] كونه حجة؛ وبيانه: أن كل واحد من آحاد الإجماع يُتصور عليه الخطأ، فإذا انضم قول المخطئ إلى قول المخطئ الآخر لا يصير ذلك صوابا ولا حجة.

سلّمنا أن الإجماع[5] حجة، ولكن لا نسلِّم وقوعه فيما نحن فيه؛ لأن كثيرا من المسلمين ذهبوا إلى أن جميع العلوم تقع ضرورية غير مكتسبة لهم، وما كان كذلك لا يكون واجبا، ومع هذه المخالفة فلا إجماع.

سلّمنا وقوع الإجماع على معرفة الله ـ تعالى ـ، ولكن لا نسلّم إفضاء النظر إلى المعرفة.

سلّمنا صحة إفضائه، ولكن لا نسلِّم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، و[بيانه][6] أن الزكاة لا تجب إلا بالمال، ثم لا يجب عليه تحصيل المال، وأيضا يلزم التسلسل.

(1) (ق): فأما من لا يعرف أمره، (م): لا يعرفه.
(2) (ق): دعاويها.
(3) (ق): يمنع.
(4) جميع ما أثبت بين المعقوفتين سقط من (م):.
(5) سقطت الكلمة من (م).
(6) (م): سلمنا.

- والجواب عن **الإشكال الأول** بـ: انعقاد[1] الإجماع على الوجوب، وهو دليل الإمكان. وقال الإمام فخر الدين: «ما دل على وجوب الشيء كان دليلا على إمكان وقوعه بالتضمن»[2]. وقد بينا أن إجماع الأمة يدل على وجوبه.

- **وعن الثاني**: منع توقف الوجوب على معرفة الأمر والآمر[3]، بل الوجوب يتحقق بالشرع، ويستقر بإمكان المعرفة بالعقل الهادي، والأدلة المنصوبة على ذلك، فبعد العلم بالله ـ تعالى ـ يعرف أنه كان مأمورا بذلك، وإذا كان كذلك كان هذا التمكّن كافيا.

- **وعن الثالث**: بيان كونه حجّة بما ورد عن النبي ـ ﷺ ـ من الأحاديث المختلفة الألفاظ، المتفقة المعاني[4]، الدالة[5] على شرف هذه الأمة، وعصمتهم عن الخطأ؛ بحيث أوجب مجموعها العلم الضروري بذلك، لنزولها منزلة التواتر اللفظي، فمن ذلك قوله ـ عليه السلام ـ: (لا تجتمع أمتي على ضلالة)[6]، وقوله: (لا تجتمع أمتي على

---

(1) سقطت الباء من (ق).

(2) الرازي، نهاية العقول: 1/ 208، وانظر: الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 161.

(3) سقطت من (ق) و(م).

(4) (ق) و(م): المعنى.

(5) في الأصل: الدلالة، (ق) و(م): في الدلالة .

(6) قال العجلوني في "الكشف": «رواه أحمد، والطبراني في "الكبير"، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" عن أبي نضرة الغفاري رفعه في حديث: (سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها). والطبراني وحده وابن أبي عاصم في "السنة" عن أبي مالك الأشعري رفعه: (إن الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على ضلالة). ورواه أبو نعيم والحاكم وأعله اللالكائي في "السنة"، وابن مندة، ومن طريقه الضياء عن ابن عمر رفعه: (إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبدا، وإن يد الله مع الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فإن من شذ شذ في النار). وكذا هو عند الترمذي لكن بلفظ (أمتي). ورواه عبد بن حميد وابن ماجه عن أنس رفعه: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم). ورواه الحاكم عن ابن عباس رفعه بلفظ: (لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة، ويد الله مع الجماعة). والجملة الثانية عند الترمذي وابن أبي عاصم عن ابن مسعود موقوفا في حديث: (عليكم بالجماعة، فإن الله لا يجمع هذه =

الخطأ)[1]، وهي كثيرة خرّجها أهل الصحة.

وقولهم: «الخطأ متصور على كل واحد منهم حالة الانفراد».

قلنا: الحكم الثابت للأفراد لا يلزم أن يكون ثابتا للجملة.

- **وعن الرابع**: بوقوع الإجماع على وجوب الصلوات الخمس، وصوم رمضان، [ولو كان][2] غير متصوّر، لما وقع. وأيضا مخالفة الحشوية، فإنه مسبوق باجتماع[3] من كان قبلهم من المؤمنين.

- **وعن الخامس**: [وهو إنكارهم إفضاء النظر إلى المعرفة، فقد تقدم بطلانه.

- **وعن السادس**:][4] بأنه لو لم يجب ما لا يتم الواجب إلا به، فإيجاب ذلك الواجب يكون تكليفا بما لا يطاق. [قال سيف الدين: «وهذا غير سديد؛ فإنه إنما يكون تكليفا بما لا يطاق أن لو][5] كان ما توقف[6] الواجب على فعله غير ممكن، وعدم إيجابه لا تخرجه عن الإمكان»[7]، ثم قال: «والأقرب فيه أن يقال: إذا ثبت

= الأمة على ضلالة). زاد غيره: (وإياكم والتلون في دين الله). وبالجملة فالحديث مشهور المتن، وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره». كشف الخفاء، رقم: 2999: 2/ 351.

(1) قال أبو عبد الله الكتاني في "نظم المتناثر من الحديث المتواتر": عن «عصمة الأمة وأنها لا تجتمع على ضلالة وخطأ: ذكر ابن الهمام في "التحرير" وغير واحد أنها متواترة معنى. ونص ابن الهمام: "ومن الأدلة السمعية أي على أن الإجماع حجة قطعية آحاد تواتر منها مشترك: (لا تجتمع أمتي على الخطأ) ونحوه كثير"»، رقم: 178:، ص: 161.

(2) سقطت من (م).

(3) (ق) و(م): بإجماع.

(4) ساقط من (م).

(5) سقطت من (م).

(6) (ق): وإن لم يكن متوقفا.

(7) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 165-166.

وجوب المعرفة، والمعرفة من حيث حقيقتها وماهيتها لا توصف بالوجوب الثابت[1] بخطاب التكليف، فإن خطاب التكليف بالوجوب[2] والتحريم إنما يتعلق بأفعال المكلفين، والمعرفة ليست من صفات الأفعال... فإذا قيل بوجوب المعرفة؛ فمعناه: وجوب تحصيلها، والتحصيل إنما يكون بسلوك ما به تحصُل المعرفة.

فإذا قلنا: يجب التحصيل بما ليس واجبا، كان تناقضا[3] لفظا ومعنى، وهو ممتنع.

وأما ما يتوقف عليه الواجب[4] مما ليس فعلا للمكلف ولا مقدورا له[5]، فلا يمكن يمكن إيجابه إلا على رأي، ولا يمنع التكليف بما لا يطاق، بخلاف ما يكون مقدورا للمكلف كالنظر ونحوه»[6].

وقال الإمام فخر الدين: «[الجواب عنه][7] أن التكليف إذا ورد بالشيء مطلقا، وعلى جميع أنحائه[8]، كان ذلك إيجابا لكل ما توقف تحصيله عليه، مما يكون مقدورا له»[9].

---

(1) سقطت من (ق)، وفي (م): الثانية؟؟؟.

(2) سقطت الباء من (م).

(3) (م): لتناقضنا.

(4) (ق): الوجوب.

(5) سقطت من (م).

(6) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 166.

(7) سقطت من الأصل والتصحيح من (ق)، وفي (م): عليه.

(8) في الأصل: إيجابه؟؟.

(9) الرازي، نهاية العقول: 1/ 217.

[ص: 66]

/ الفصل التاسع:
في أول الواجبات

اعلم أنه إذا ثبت النظر، وثبت أنه واجب، فهل هو أول الواجبات أم لا؟

[قال الشريف زكريا في «**شرح الإرشاد**»][1]: «[2]اختلف الناس في هذه المسألة اختلافا كثيرا، وقبل الشروع في حكاية المذاهب، فلابد من بيان معنى[3] الأولية في قولهم: «أول الواجبات»؛ وهي: «**عبارة عن السبق والتقدم**»، وذلك يطلق على أنحاء:

۞ **الأول**: يطلق ويراد به **التقدم بالزمان**، كتقدم الوالد على الولد.

۞ **والثاني**: يطلق ويراد به **التقدم بالمكان**، كتقدم الإمام على المأموم.

۞ **والثالث**: يطلق ويراد به **التقدم بالرتبة**، كتقدم الأمير على الرعية.

۞ **والرابع**: يطلق ويراد به **التقدم بالفضلية**، كتقدم العالم على الجاهل.

۞ **والخامس**: **التقدم بالذات**، كتقدم العلة على المعلول.

۞ **والسادس**: **التقدم بالوسيلة**، والوسيلة[4] هي الطريق الموصل[5] إلى معرفة الله ـ تعالى ـ، ومعرفة الله ـ تعالى ـ هي المقصودة التي[6] دلّ عليها الخطاب.

۞ والسابع: **التقدم[7] بالخطاب**.

---

(1) سقطت من (ق) و(م).
(2) زاد (ق) و(م): وقد.
(3) سقطت من (م).
(4) سقطت من (م).
(5) (ق): الموصلة.
(6) (م): المقصود الذي، (ق): المقصودة الذي؟؟.
(7) سقطت من (ق)، (م): المقدم.

وإذا علمت هذا، فاعلم أن مرادهم بالأولية إنما هو باعتبار **"الوسيلة"**، أو باعتبار[1] **"الخطاب"**، فكأنهم يقولون: "أول واجب يمكن تقديمه في الوجود"»[2].

هذا يجري على قول من قال: "أول الواجبات القصد أو النظر".

وأما من قال: "أول الواجبات المعرفة"، فيكون المراد بالأولية إنما هو باعتبار الخطاب، لا باعتبار الوسيلة؛ لأنه معلوم أن المعرفة متقدمة في الخطاب، قال ـ تعالى ـ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[3]، وقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾[4]، وإذا تقرر هذا، فنرجع[5] إلى حكاية المذاهب:

- المذهب الأول: أول الواجبات اعتقاد **وجوب القصد**.
- والثاني: أن أول الواجبات: **"القصد إلى النظر"**، [قاله أبو المعالي][6]ـ[7].
- والثالث: أن أول الواجبات: **أول جزء من النظر**[8].
- والرابع: أن أول الواجبات: [**النظر**، [قاله القاضي][9]ـ[10].

---

(1) (م): وباعتبار.

(2) الشريف زكرياء، شرح الإرشاد المسمى: "كفاية طالب علم الكلام في شرح الإرشاد للإمام"، مخطوطة القرويين، ص: 1.

(3) محمد/ 20.

(4) الأنفال/ 40.

(5) (م): فلنرجع.

(6) ساقط من (ق) و(م).

(7) الجويني، الإرشاد، ص: 25، وعن رأيه في الموضوع بالتفصيل انظر: الشامل، ص: 22.

(8) نسب ذلك الآمدي إلى الباقلاني، انظر: الأبكار: 1/ 170.

(9) سقطت من (ق).

(10) انظر: الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تح: عماد الدين حيدر، ص: 22.

۞ والخامس: أن أول الواجبات][1]: **المعرفة بالله ـ تعالى ـ**، [[وهو الذي قاله أكثر العلماء][2].

۞ والسادس][3]: أن أول الواجبات: **الإيمان بالله تعالى** [قاله الباجي][4]ـ[5].

۞ والسابع: أن أول الواجبات: **النطق بالشهادتين**، [قاله أهل الظاهر].

۞ والثامن: أن أول الواجبات: **الإسلام**.

۞ والتاسع: إن أول الواجبات: **التقليد** [نقل عن أبي حامد][6]ـ[7].

۞ والعاشر: [8]**الشك**، وعزاه المازري إلى ابن فورك وأبي هاشم من المعتزلة[9].

۞ والحادي عشر: وظيفة الوقت.

۞ والثاني عشر: ذكَره بعض المتأخرين، أن أول الواجبات التخيير بين المعرفة والتقليد.

۞ [ونُقل عن المازري أن أول الواجبات: **اعتقاد وجوب النظر**][10].

---

(1) سقطت من (م).

(2) سقطت من (ق).

(3) سقطت من (م).

(4) سقطت من (ق) و(م).

(5) انظر: المنتقى شرح الموطإ، ط1: مطبعة السعادة، القاهرة: 1332 هـ: 6/ 274.

(6) سقطت من (ق) و(م).

(7) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص: 14.

(8) زاد (م): أن أول الواجبات.

(9) انظر: الجويني، الشامل، ص: 22، والآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 170.

(10) سقطت من (ق) و(م).

فهذه جملة أقاويل العلمـاء.

قال بعض المتأخرين: «فلابد من الإشارة إلى وجه كل قول مـن هـذه المـذاهب، ثـم نتبع[1] مـا لا يرتضي منها بالنقض[2]، حتى يضيق مجال النظر بين **القصد والمعرفة**، فعند فعند ذلك يتبين ارتفاع الخلاف بينهمـا ـ إن شاء الله تعالى ـ».[3]

⁎ فأما من قال أول الواجبات **وظيفـة أول الوقـت** فقـال: "إن الإنسـان العاقـل البالغ مكلَّف بأن يوقع الصلاة في الوقت المـأمور به، فيقال له[4]: هـذا أول مـا تفعـل قبل كل شيء، وكذلك إنْ رأى هلال رمضان وجـب عليـه الصـوم، وكـذلك إذا فجـأ العدو مدينة قوم[5] وجب عليه[6] جهادهم، فهذا[7] هو وظيفة الوقت".

والدليل على بطلانه، [8]أن هذه الأشـياء مـن فـروع الإسـلام، فوجوبهـا داخـل في وجوب الإسلام.

وأيضا فوجوبها إمـا أن يكون بالضرورة، أو بالنظر: الأول باطل، وإن كان بـالنظر، فالنظر لا يكون إلا عن قصد، فإذن أول الواجبات هو **القصد**.

⁎ وأمـا من قال **أول الواجبات** هو **الشك**، فاحتج بأن قـال: «مـن ضرورة النظـر الشك؛ لأن الناظر إمـا يكون عالمـا، أو جاهلا جهلا مركبا، أو غافلا، أو شاكا. والأول

---

(1) (ق) و(م): تتبع.
(2) (م): ما لا يرضى منها بالبغض.
(3) زاد (م): فنقول.
(4) سقطت من (م).
(5) (م): قوما.
(6) (م): عليهم.
(7) (م): وهذا.
(8) زاد في (م): في.

محال؛ لأن العلم بالمنظور فيه يضاد النظر، وكذلك النظر يضاد الجهل، وكذلك يمتنع
[ص: 67] أن يكون غافلا؛ لأن الغفلة عن الشيء مع طلبه محال بالضرورة. فإذا بطلت/ الأقسام بأسرها فلم يبق إلا أن يكون شاكا، فإذن الشك من ضرورات النظر الواجب، وما لا يتم الواجب المطلق[1] إلا به، وكان[2] مقدورا للمكلَّف، فهو واجب، فإذن الشك واجب، وهو المطلوب».

واعترض عليه من وجهين:

- الأول: أنه قد ثبت أن النظر قد يُتصوّر الهجوم عليه من غير تردد في الحدوث والقدم، ووجود[3] الصانع أولا وجوده، فلا يكون الشك من ضرورات الواجب[4].

وأجاب بأن الهجوم بعيد في العادة.

- والثاني: أن نقول: لم قلتم: إن الشك مقدور للعبد، بل يخلق الله ـ تعالى ـ مخافة في قلوب الناس من غير اختيارهم، فعلى هذا لا يصلح[5] أن يكون واجبا.

وأجاب عنه بأن قال: العاقل يجب عليه أن يخطر بباله: هل العالم قديم أو محدث؟ وهل الصانع موجود أم لا؟ وهذا كله مقدور للعبد، ولا نعني بالشك إلا هذا القدر.

وأجاب بعض المتأخرين عن هذا القول بوجهين:

- الأول: أن نقول: الشك إما أن يحصل للشاك ضرورة، أو نظرا. فإن كان ضرورة، فالضروري يستحيل التكليف به عندكم عقلا، وإن كان نظرا، فالنظر عندكم متوقف على الشك، والشك متوقف على النظر، وذلك دور، وهو محال.

---

(1) سقطت من (م).
(2) سقطت الواو من (م).
(3) (ق): ووجوب.
(4) (م): النظر.
(5) (م): لا يلزم.

- والثاني: أن كل واجب مأمور به، فلو كان الشك في الله واجبا لكان مأمورا به، والأمر بالشك في الله يستدعي معرفة أمر[1] الله ـ تعالى ـ، ومعرفة [2]الله ـ تعالى ـ مع الشك فيها تناقض.

- [ومنهم من زاد عليه بأن قال: «الشك في الله ـ تعالى ـ حرام، والحرام لا يكون واجبا][3]».

* حجة[4] **القول بالتقليد:** أنه لو كان شيء ما عدا التقليد أول واجب، لذكره النبي ـ عليه السلام ـ، لكنه لم يذكره، فدلّ على أن ما عدا التقليد ليس بأول واجب:

بيان المقدمة الأولى: قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[5]، والأمر على الوجوب.

وبيان المقدمة الثانية: أنه ـ عليه السلام ـ لم يطلب من الناس في مخاطبته إياهم بالإيمان وبما جاء به أكثر من التصديق الجازم بالشهادتين، ولم يفرق بين أن يكون تقليدا[6]، أو يقينا برهانيا، وذلك معلوم بالضرورة من دينه، قال ـ عليه السلام ـ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، وأني[7] رسول الله...)[8]، ولم يقل: حتى ينظروا، أو حتى يعلموا، وهذا دليل التقليد.

---

(1) سقطت من (ق).

(2) زاد (م): أمر.

(3) سقط الموضوع بين معقوفتين من (ق) و(م).

(4) (م): وحجة.

(5) المائدة/ 69.

(6) (ق) و(م): تقليديا.

(7) (ق): محمد.

(8) أخرجه البخاري في عدة مواضع من "صحيحه" منها: عن ابن عمر: (كتاب الإيمان، باب ـ فإن تابوا وأقاموا الصلاة...)، رقم: 25: 1/ 14، وعن أنس بن مالك: (كتاب الصلاة، باب فضل استقبال =

[والجواب عن هذا القول أن يقال: التقليد إما أن يكون عن علم، أو جهل، فإن كان من جهل، فالجهل بالله حرام، والحرام لا يكون واجبا، وإن كان عن علم، فالعلم متقدم عليه][1] في إيجاب المعرفة.

* حجة[2] **القول بالإسلام**: قوله ـ تعالى ـ في قصة إبراهيم ـ عليه السلام ـ[3]: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4].

والجواب عنه أن تقول: إذا أردت بالإسلام الإيمان، فقد يأتي الكلام عليه، وإن أردت بالإسلام الاستسلام، فإما أن يطابقه القلب بالاعتقاد أو لا، فإن لم يطابقه فهو نفاق، وإن طابقه فذلك الاعتقاد إما أن يكون عن علم أو ظن، فإن كان عن علم، فقد تقدّمه العلم، وإن كان عن ظن فقد تقدّمه الظن، [والظن في الله ـ تعالى ـ إما جهل، وإما كفر، وكلاهما لا يصح أن يكون مأمورا به][5].

* حجة القول بأن أول الواجبات **النطق بالشهادتين**[6]: قوله ـ عليه السلام ـ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله) الحديث. وظاهره أن تقع الكفاية بالإقرار بالله وبرسوله من غير مزيد.

والجواب: إن النطق بالشهادتين إما أن يطابقه القلب بالاعتقاد أَوْ لا[7]، فإن لم

= القبلة ـ، رقم: 392: 1/ 87، وعن أبي هريرة: (كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي... الناس إلى الإسلام)، رقم: 2946: 4/ 48.

(1) في (ق) و(م): وجواب هذا ما تقدم.

(2) زاد الواو في (م).

(3) زاد في (م): وهي.

(4) البقرة/ 130.

(5) ساقط من (ق) و(م).

(6) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تح: محمد رشاد سالم: 8/ 16.

(7) (م): يطابقه القلب أو لا.

يطابقه[1] كان نفاقا، وإن طابقه القلب بالاعتقاد، فإما يكون ذلك الاعتقاد عن علم، أو عن تقليد، فإن كان عن علم فقد تقدّمه العلم، وإن كان عن تقليد فقد تقدّمه التقليد، وقد أبطلناه.

⌘ حجة[2] **القول بالإيمان**: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن لَّمْ يُومِنۢ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيراً﴾[3].

والجواب أن الإيمان ـ الذي هو التّصديق بالقلب ـ إما أن يكون عن علم أو تقليد كما تقدم في الشهادتين/ . [ص: 68]

⌘ **حجة القول بالمعرفة**: أن كل من قال بالوجوب فيما سواها، فإنما قصده بذلك التوصل إليها، وإذا كان[4] كذلك كانت أول واجب[5].

⌘ **حجة القول بالنظر**، أن النظر يقدم على المعرفة وجودا، فيلزم أن يتقدم وجوبا.

قيل له: هذا يبطل بالقصد، فإنه متقدّم عن النظر وجودا، فيلزم أن يتقدّم وجوبا.

⌘ **حجة القول بجزء من النظر**: أن النظر أجزاء مترتبة يقع بعضها عقب بعض، فيتعين أول جزء منها بالوجوب ضرورة تقدّمه في الوجود.

والجواب أن النظر جملة واحدة، وعبادة متحدة، وجزء العبادة لا ينفرد بالوجوب، كركعة من الصلاة.

⌘ **حجة القول باعتقاد وجوب القصد**: أن فرض الكلام فيمن نظر قبل الرسول فعلم، فلما أن جاء الرسول وأمر الناس بالنظر امتنع في حقه توجّه[6] التكليف

---

(1) زاد (ق) و(م): القلب.

(2) (م): زاد واو العطف في هذه الحجة وفي غيرها من الحجج المذكورة لاحقا.

(3) الفتح/ 13.

(4) (ق): كانت.

(5) (م): الواجبات.

(6) (ق) و(م): توجيه.

بالنظر، لما فيه من تحصيل الحاصل، فلم يبق في حقه إلا أن يؤمن بأن يعتقد وجوب القصد شرعا.

والجواب أن اعتقاد وجوب القصد فرع عن اعتقاد الوجوب والإيجاب، والفرع لا يتقدم على[1] الأصل.

* حجة **القول بالقصد**: بأن[2] المراعَى[3] إنما هي مرتبة الامتثال[4] وما تقع البداية به، ومعلوم أن الإنسان لا يفعل النظر طالبا به العلم وهو عالم به إلا أن يقصده، فالقصد سابق على النظر ووسيلة إليه، وقد ثبت وجوب النظر، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

هذا تمام الكلام على بطلان المذاهب ما عدا **القصد والمعرفة**؛ قال الإمام فخر الدين وغيره: «الصحيح أن الخلاف بينهما مرتفع؛ إذ[5] شرط المختلفين أن يتواردا على محل واحد، وهذا الشرط غير ثابت هنا»[6].

بيانه: أن لفظ الأولية في الوجوب مشترك بين أمرين: أحدهما: أنه يطلق ويراد أول واجب خطابا ومقصودا، ويطلق ويراد به أول واجب سببا واشتغالا، فإن نظرنا[7] إلى

(1) (ق): عن.
(2) (م): سقطت الباء هنا.
(3) (ق): المدعى.
(4) (م): المثال.
(5) (م): إذا.
(6) ورد هذا النص بلفظه على لسان المقترح في "شرح الإرشاد"، تح: نزيهة معاريج: 1/ 105. وقال الرازي في "المحصل": «الخلاف لفظي؛ لأنه إن كان المراد منه أول الواجبات المقصودة بالقصد الأول؛ فلا شك في أنه المعرفة عند من يجعلها مقدورة، والنظر عند من لا يجعل العلم مقدورا، وإن كان المراد أول الواجبات كيف كانت، فلا شك أنه القصد». ص: 56. قال الزركشي: «قلت: بل معنوي تظهر فائدته في التعصية بترك النظر على من أوجبه دون من لا يوجبه»، راجع: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: د. محمد محمد تامر، ص: 38.
(7) (م): نظرت.

أول واجب خطابا ومقصودا فـ"**المعرفة**"، وإن نظرنا إلى أول واجب سببا واشتغالا فـ"**القصد**"، فقد نظر كل واحد منهما إلى أولية لم ينظر إليها الآخر.

فإن قيل: إذا قلتم: أول واجب هو النظر، أو ما هو متقدم عليه، ومضى عليه زمان يتسع للنظر، والتوصل للمعرفة[1] من غير عذر فلم يفعل، قلنا: قال الأستاذ أبو إسحاق: «إن تمكن من النظر ولم ينظر، [[2]فهو مؤمن عاص بترك النظر».

وقال سيف الدين الآمدي: «هو كافر، وإن شرع فيما كلفه[3] به من غير تأخير، لكن اخترمته المنية قبل انقضاء الزمان الذي يتسع فيه النظر المؤدي إلى المعرفة»، فقال سيف الدين: «حكمه حكم من مات صبيا»[4].

وقال أبو القاسم الربعي: «حكمه في الميراث والصلاة عليه حكم الكافرين؛ لأنه غير مؤمن، ووكل أمره إلى الله ـ تعالى ـ في تنعيمه وتعذيبه»[5].

فإن قيل: إذا أوجبتم على المكلّف النظر ـ على[6] حسب ما ذكرتم ـ، فهل له في إيقاعه مُهلة يصبر عليه إليها أم لا؟

قيل له: نعم له مهلة يُصبر عليه إليها.

وقد اختلف الناس في هذه المهلة، هل هي متساوية في جميع العقلاء أو مختلفة؟

فمن الناس من ساوى بين العقلاء فيها.

---

(1) (ق) و(م): إلى المعرفة.
(2) هنا يبتدئ سقط طويل من (م).
(3) (م): كلف.
(4) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 171.
(5) هذا النص مقتبس من "العقيدة"، ولا يوجد في كتاب "التسديد" للربعي ولم أقف على نص العقيدة.
(6) سقطت من (ق).

ومنهم من قال: "هي مختلفة على قدر أفهامهم، فإن منهم البطيء، ومنهم[1] السريع، فيصبر على كل إنسان بقدر سرعته وإبطائه".

فإن قيل: "فهل تُعلم أزمان هذه المهلة ويُعرف قدرها أم لا؟".

قال أبو القاسم الربعي: «قلنا نحن لا نعلم ذلك، وإنما يعلمه الله ـ تعالى ـ، وليس بمستحيل أن يؤمر بإيقاع[2] عبادة لا نعلم عدد أزمانها، ألا ترى أنا مأمورون بالصلاة، ونحن لا نعلم عدد أوقاتها، ولا منتهى أزمانها، فكذلك المهلة واجبة، وإن لم تُعلم عدد أزمانها، ولا منتهى أوقاتها».

(1) سقطت من (م).

(2) (ق): بإقاع.

الفصل العاشر:
في أضداد النظر

اعلم أن النظر يضاد العلم، ويضاد جميع أضداد العلم، وهي:

- الجهل.
- والشك.
- والظن.
- والوهم./ [ص: 69]
- والموت.
- والنوم.
- والغشية.
- والغفلة.
- والسهو.
- والذهول.
- والنسيان.
- والفكر.

وقال قطب الدين المصري: «النظر له ضد من جنسه، وضد من غير جنسه:

مثال الأول: النظر في ثبوت الصانع وحدوث العالم لا يجتمعان في حالة واحدة؛ لأنا متى وجهنا الذهن نحو استحضار النظر في حدوث العالم، يتعذر علينا في تلك الحالة توجهه إلى النظر في إثبات الصانع ووحدانيته، وهذا مذهب القاضي أبي بكر[1].

---

(1) انظر: الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 95.

وأما الضد الذي هو من غير جنس النظر فالعلم وأضداده؛

فأما **مضادة النظر "للعلم"**؛ فلأن العلم بالشيء يضاد النظر فيه، وبيان ذلك: أنا نعني بالضدين أن يمتنع اجتماعهما معا، والعلم[1] بالشيء مع النظر فيه كذلك؛ فإن النظر طلب، وطلب[2] الحاصل محال، فإذن يمتنع أن يكون ناظرا حال كونه عالما بالمنظور فيه، ولا نعني بكونهما لا يجتمعان وهما ضدان إلا هذا.

وأما **مضادته "للجهل"**؛ إنما يريدون الجهل المركب. وأما الجهل البسيط فهو عبارة عن عدم العلم بأمر من غير اعتقاد لصحته[3]، وقيل: "هو الذي يَـجهل ويَعلم أنه يَـجهل"، فهذا يجامع النظر فيه. وأما الجهل المركب، فهو الذي يَـجهل ويَـجهل أنه يجهل، ويعتقد أنه عالم، والمعتقد لحصول الشيء لا يجد من نفسه طلبه، وبهذا الوجه يضاد اعتقاد المقلّد[4].

وأما **مضادته "للشك"**؛ فلأن الشك استرابة بين معتقدين لا مزية لأحدهما على الآخر، ومتى نظر في أحد الطرفين لا يخطر بباله الطرف الآخر، فلا تبقى حقيقة الشك.

وبهذا[5] الوجه يضاد النظرُ الظَّنَّ[6] والوَهمَ؛ فإنه لابد فيهما من إحضار الطرف الثاني[7]، ومتى نظرنا في طرف الإثبات لا يخطر ببالنا النفي، وكذلك العكس».

---

(1) سقطت الكلمة من (م).

(2) (ق): والطلب.

(3) (ق): بصحته.

(4) (ق): المعتقد.

(5) في غير (م): ولهذا.

(6) (م): الشك.

(7) (م): الآخر.

قال[1] قطب الدين المصري: «اختلف العلماء في أن الشك والظن هل يضادان[2] النظر أم لا؟

فالمنقول عن أبي إسحاق الإسفرايني أن النظر يضاد الشك والظن، واحتَجَّ على ذلك بأن الناظر كالسائر، والشاك كالواقف، وبين السائر والواقف تضاد»، ثم قال القطب: «والحق أن النظر لا يضاد الشك؛ لأن الناظر في أمر ثبوتا أو انتفاء في الأعم والأغلب يكون شاكا، إلى أن يتم دليله إما على النفي أو الإثبات. وأيضا لو لم يكن الناظر شاكا، لكان ذاهلا عن المطلوب، أو جاهلا به جهلا مركبا، أو عالما به، والأقسام كلها متضادة[3] للنظر، فإذن لابد أن يكون الناظر شاكا».

واختلف الأصوليون في [4]الشك، هل هو شرط[5] في النظر أم لا؟

فالمنقول عن أبي هاشم[6] أن الابتداء بالشك شرط لتحقُّق النظر، والمختار عند القاضي[7] أن ذلك ليس بشرط؛ لوجود النظر بدونه. واحتج بأنه لا يبعُد هَجْم النظر على[8] النفوس من غير شك في المطلوب[9].

وأما "الموت"، فإنه يضاد النظر ضدية النقيض؛ لأن الفكر مشروط بالحياة، والموت ضدها، فلا يصحّ ثبوت الفكر مع الموت، لعدم الحياة الذي هو شرط في الفكر.

---

(1) (ق): وقال.
(2) في غير (م): يضاد.
(3) (ق): مضادة.
(4) زاد (ق) و(م): أن.
(5) سقطت من (ق).
(6) الجبائي (ت.321هـ/ 933م).
(7) الباقلاني.
(8) (ق): عن.
(9) تقدم الكلام عن هذا سابقا.

وأما "**النوم**"، فيضاد الفكر ضدية النقيض [أيضا][1]؛ لأن الفكر مشروط بالعقل، والنوم يضاد العقل، فلا يصح ثبوت النظر مع النوم لعدم شرطه.

وأما "**الغشية**"، و"**الإغماء**"، و"**السُّكر**"، و"**الجنون**"؛ فهذه الأربعة مضادتها للنظر كمضادة النوم له، لعدم العقل فيها.

وأما "**الغفلة**"، فإنها تستدعي مغفولا عنه، ومضادتها للنظر مضادة النقيض؛ لأن الناظر لابد أن يكون مريدا للمنظور فيه، والغفلة تضاد الإرادة؛ إذ العلم شرط في الإرادة، والغفلة ضد العلم، فهي تناقض الإرادة[2].

وبهذا الطريق يضاد الفكر "**للنسيان**"، و"**السّهو**"، و"**الذهول**" [ـ هو السهو ـ فهما][3] مترادفان.

فوضح[4] بهذا أن النظر في الشيء كما ينافي العلم به ويضاده، فهو مضاد لجملة أضداده.

واعتُرض عليه بأن قيل: كيف يصح أن يكون النظر مضادا[5] [للعلم، ولكل[6] ما هو مضاد للعلم، ومن جملة أضداد العلم: / النظر؟ فيلزم أن يكون النظر مضادا][7] لنفسه. [ص: 70]

(1) زيادة من (م).
(2) (م): الغفلة عن العلم تضاد الإرادة.
(3) ساقط من (م).
(4) (ق): فصح.
(5) في الأصل: مضاد؟.
(6) (م): ولكن؟؟.
(7) الموضوع بين معقوفتين سقط من (ق).

وأجيب بأنه ليس كذلك؛ لأن من قال: "رأيت جميع أهل العالم[1]" وهو من جملتهم، فلا يكون هو داخلا[2] تحت خطابه ذلك، والدليل على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3]، فلا يتوهّم أحد أن الله ـ تعالى ـ داخل تحت هذا الخطاب.

---

(1) (م): العلم.
(2) في الأصل: داخل؟.
(3) البقرة/ 19.

الباب الخامس:

في الدليل.

ويشتمل الكلام فيه على أربعة فصول.

الفصل الأول:

في مدلوله لغة

قال المازري: «هو ما دل على مدلول أي شيء كان من الأشياء، فيدخل[1] فيه الإشارات، والعلامات في الطرق، والكتابة، وغير ذلك»[2].

وقال[3] سيف الدين: «الدليل لغة الدَّال، والدال: المرشد، والمرشد هو الناصب للدليل»[4].

وقيل: «هو الذاكر للدليل».

وقيل: «الدليل هو ما به الإرشاد».

وهو من قولهم: دلَّ يدلُّ دلالة، فهو دالٌّ، والمبالغة: دليل، كما يقال: عَلِم يعلَم عِلْما، فهو عالم، والمبالغة: علاّم.

وله في اللغة أسماء تترادف عليه، وهي:

(1) (ق) و(م): فتدخل.
(2) من شرحه "المهاد في شرح الإرشاد"..
(3) سقطت الواو من (ق).
(4) يقول الآمدي في "أبكار الأبكار": «الدليل في وضع اللغة قد يطلق باعتبارين: الأول: الدال، والدال قد يطلق بمعنى الذاكر للدليل، وقد يطلق بمعنى الناصب للدليل. الثاني: ما فيه دلالة وإرشاد، وهذا هو المسمى دليلا في عرف المتكلمين»: 1/ 189.

- البرهان.
- والدليل.
- والدلالة.
- والحجة.
- والسلطان.
- والعلامة.
- والأمـارة.
- والآية.
- والبيان.
- والتبيان.
- والمرشد.
- والهادي.
- والهدى.
- وقد جاء في القرآن أكثرها:

• قـال ـ تعـالى ـ في الـدليل: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ﴾[1].

• وقال ـ تعالى ـ في البرهان: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾[2].

• وقال في الحجة: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾[3]،

(1) سبأ/ 14.
(2) البقرة/ 110.
(3) الأنعام/ 84.

- وقال في **السلطان**: ﴿فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾[1].
- وقال في الهدى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2].
- [وقال في الآية: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3]، وقال: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[4]][5].

(1) إبراهيم/ 13.
(2) البقرة/ 1.
(3) يوسف/ 105.
(4) النحل/ 89.
(5) [illegible]

الفصل الثاني:
في مدلوله اصطلاحا

ولهم فيه حدود:

⊛ **الحد الأول**: قال القاضي عبد الوهاب المالكي: «**الدليل عندنا هو الدلالة نفسها المتوصّل بالنظر فيها إلى العلم بمدلولها**»[1].

واعتُرض عليه بأن تفسير الدليل بالدلالة فيه نظر؛ فإن الدلالة تسمية[2] بين الدليل والمدلول، فكيف يصح أن يُفسّر الدليل بالدلالة؟

ويُردّ أيضا عليه أنه غير جامع بخروج الدليل الذي لا ينظر فيه من الحد، مع أنه لا يخرج عن كونه دليلا لعدم النظر فيه.

⊛ **والحد الثاني**: قال الإمام فخر الدين: «**الدليل**[3] **هو الذي يلزم من العلم به العلم بالمدلول**»[4].

واعتُرض عليه من وجوه:

- أحدها: أنه يدخل فيه ما عُلم بالبديهة؛ فإنه يلزم من تصور طرفي[5] القضية العلم بصدقها[6]، وهو لا يسمى دليلا.

---

(1) انظر استعماله للفظين في "شرحه لعقيدة مالك الصغير ابن أبي زيد القيرواني"، تح: بوخبزة والعمراني، ص: 131. وقال الزركشي: «وأكثر المتكلمين أن الدليل هو الدلالة وهو ما يتوصل به إلى معرفة ما لا يدرك بالحس والضرورة»، البحر المحيط: 1/ 26.

(2) سقطت من (م).

(3) سقطت الكلمة من (م).

(4) الرازي، المحصل، ص: 71. وقال في "المحصول": «وأما الدليل فهو الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم»: تح: طه جابر العلواني، ص: 88.

(5) (ق): طرق.

(6) (ق): بضدها.

• والثاني: أنه قد تقرّر أن الإحساس بالجزئيات سبب للعلم الضروري، وهو أيضا لا يسمى دليلا.

• والثالث: أنه إنما ذكر حد الدليل فيخرج الفاسد منه.

۞ **الحد الثالث**: قال القاضي أبو بكر: «**الدليل هو المعلوم الذي يُمْكن أن يُتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري**»[1].

فقوله: «**معلوم**»؛ كالجنس يدخل فيه الموجود والمعدوم.

وقوله: «**الذي يمكن**»؛ إنما أخذ فيه إمكان التوصّل ليدخل فيه الدليل الذي لا ينظر فيه؛ لأن ذلك لا يخرجه عن كونه دليلا لعدم النظر فيه.

وقوله: «**بصحيح النظر**»؛ أخرج به النظر الفاسد.

وقوله: «**إلى العلم**»؛ لتخرج الأمارة، فإنها إنما يتوصل بها إلى الظن.

وقوله: «**بمطلوب خبري**»؛ أخرج به التعريفات، فإنه يُتوصل بها إلى مطلوب تصوري.

۞ وقيل: «**الدليل ما يلزم من تسليمه[2] تسليم محل النزاع**». قاله صاحب البدوي[3].

---

(1) قال الباقلاني في "الإنصاف": «الدليل هو ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطرار»، ص: 25. وقال في "التمهيد": «إن قال قائل: "فما معنى الدليل عندكم؟". قيل له: هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس، وما لا يعرف باضطرار، وهو الذي ينصب من الأمارات، ويورد من الإيماء والإشارات مما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس»، ص: 33-34.

(2) (ق): بتسليمه.

(3) أظنه: أبا العباس أحمد بن عبد الله المقدسي عرف بصاحب البدوي، درّس ببيت المقدس قرأ عليه بها أبو اليمن ابن عساكر أمين الدين الدمشقي ثم المكي، والله أعلم. انظر: تقي الدين الأصفوني، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: 1/ 58.

۞ وقيل: «**هو المرشد إلى المطلوب، المعرّف للمقصود**».

وفيه تعريفات كثيرة، كلها تؤول إلى مقصود واحد، هذا هو اصطلاح المتكلمين والفقهاء.

وأما **الدليل** عند الحكماء، فهو[1] «**قول مؤلف من قضايا، متى سُلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر**».

فقولهم: «**قول**»؛ كالجنس يندرج فيه المفرد والمؤلف.

وقولهم: «**مؤلف**»؛ أخرجوا[2] به المفرد، كزيد وعمرو، واندرج في المؤلف التأليف التقييدي، والإضافي[3]، والخبري. فالتقييدي كقولنا: "الحيوان الناطق" في تعريف[4] الإنسان، ومثال الإضافي: عبد الله، ومثال الخبري: زيد كاتب.

وقولهم: «**من قضايا**»؛ أخرجوا به التأليف/ التقييدي والإضافي والقضية الواحدة؛ [ص: 71] لأنها لا تكون دليلا.

وقولهم: «**متى سُلِّمت**»؛ يريدون به أن تكون مقدّمات القياس مسلّمة بالبرهان[5]؛ فإن المراد منه كونها بحال لو سُلِّمت لوجب تسليم النتيجة، كقولنا: "كل إنسان حجر، وكل حجر حيوان"، فإنهما غير مسلَّمتين، لكنهما بحيث لو سلَّمنا[6] لزم عنها: كل إنسان حيوان، وهو صادق.

---

(1) سقطت من (ق).
(2) (ق): أخرج.
(3) في الأصل: الإضافي بسقوط الواو.
(4) في غير (ق): بتعريف.
(5) (م): بالبراهين.
(6) (ق): سلمتا.

وقولهم: «**لزم عنها**»؛ المراد به اللزوم الذهني، ومعناه أن المقدمتين متى حصلتا في الذهن انتقل إلى النتيجة.

وقولهم: «**عنها**»؛ الضمير عائد إلى القضايا المؤلفة، وذلك يدلّ على أن اللّزوم يجب عن جملة القضايا، لا عن بعضها.

وقولهم: «**لذاتها**»؛ احترزوا به عن شيئين:

أحدهما: عما يكون اللزوم فيه بواسطة مقدمة أخرى أجنبية [لا تكون][1] مذكورة، ولا في قوة المذكورة، كقياس المساواة، وذلك كقولنا: (أ) مساو لـ(ب)، و(ب) مساو لـ(ج)، فيظن الإنسان في الظاهر أنه ينتج أن (أ) مساو لـ(ج)، وفي التحقيق هذه النتيجة لا تحصل إلا مع مقدمة أخرى أجنبية محذوفة على المقدمتين، وتلك المقدمة المحذوفة، هي أن مساوي المساوي مساو، حتى يلزم أن (أ) مساو لـ(ج).

والثاني: أن لا يكون لزوم النتيجة لخصوص المادة، كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار موجود فالشمس طالعة"؛ فإنه وإن كان صحيحا لكن لا لذات الدّليل، فإن استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم، ولكن إنما كان ذلك لخصوص المادة، وهو كون التالي[2] مساويا للمقدَّم.

وقولهم: «**قول آخر**»؛ المراد به المدلول، أي لا يكون نفس المقدمة الصغرى، ولا نفس الكبرى[3]، بل لابد أن يكون أمرا ثالثا مغايرا حصل من المقدمتين. مثاله في العقليات: العالم متغير (هذه مقدمة صغرى)، وكل متغير حادث (هذه مقدمة كبرى)،

---

(1) سقطت من (م).
(2) (م): وهو قولنا الثاني؟؟.
(3) (ق): ولا الكبرى.

ينتجان: العالم حادث، وهذا هو القول الثالث[1]، ومثاله في الشرعيات: النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، فالنتيجة: النبيذ حرام.

وأما «**الأمارة**» في اصطلاحهم، فهي «التي يمكن أن يُتوصل بصحيح النظر فيها إلى الظن بأمر من الأمور»[2].

وأما «**الشبهة**»، فقال الإمام فخر الدين: «هي ما أشبه[3] على الناظر أمرها، واعتقدها دليلا، وليست بدليل»[4].

ومثالها في العقليات: من اعتقد أن البارئ موجود، واعتقد أن كل موجود في جهة، استلزم [5]ذلك جزما أنه في جهة، والنتيجة جهل، لترتبها على مقدمة كاذبة، وهي قوله: "كل موجود في جهة".

ومثالها[6] في الشرعيات: الظواهر الواردة في الكتاب والسنة الدالة على التجسيم والتشبيه، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[7]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[8]، والذي يدل على التشبيه من السنة، كحديث الصورة قال

---

(1) (م): الآخر.

(2) انظر: الرازي، المحصول، ص: 88، وقال الفخر الرازي في "المحصَّل": «الأمارة هو الذي يلزم من العلم بها ظن وجود المدلول»، ص: 70.

(3) (م): اشتبه.

(4) قال أبو هلال العسكري: «قال بعض المتكلمين أن النظر في الدلالة يوجب العلم والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة فيختار الجهل لا لمكان الشبهة ولا للنظر فيها والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه»، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، ص: 69.

(5) زاد في (ق): من.

(6) (م): ومثاله.

(7) طه/ 4.

(8) الأنعام/ 19.

فيه: (إن الله خلق آدم على صورته)[1]؛ فمن أخذ بهذه الظواهر، اعتقد دليلا[2]، وليست بدليل في الحقيقة، قال ـ تعالى ـ: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾[3] الآية.

ومثالها في المحسوسات، كاعتقاد إحساس ما ليس بمحسوس عند محسوس، كالناظر إلى سقف البيت مثلا، فيراه[4] ساكنا مادامت حيطان البيت ساكنة، وإذا تهدّمت الحيطان سقط سقف البيت، فسقوطه عند سقوط الحيطان محسوس، فيَعتقد أن سكون الحائط هو الذي كان يسكن السقف به، وليس كذلك.

فأما وجود الفعل عند وجود الآخر فمحسوس، وأما إن به انفعل الآخر[5] فليس محسوسا، وإنما هو مباحث النظر، وترتبط هذه الشبهة في كل مرتبطين لا يحكم العقل بارتباطهما؛ كالإحراق، والشبع، والري، والحر، والبرد، وغير ذلك، وقد جعل الله ـ تعالى ـ ارتباط هذه العوائد سببا معتادا، يُضل الله[6] به من يشاء من خلقه؛ بأن يضيف أفعال الله ـ تعالى ـ بعضها إلى بعض، وهو مع ذلك يزعم أنه من أهل [ص: 72] التوحيد وليس كذلك، / وذلك كمن يعتقد أن بعض الحوادث يؤثّر في بعضٍ بطبعه، ويؤثر فيها بقدرة خلقها الله فيها[7].

---

(1) متفق عليه عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الاستئذان، باب بدء السلام)، رقم: 6227: 8/ 50، وأخرجه مسلم: (كتاب الجنة وصفة نعيمها..، باب يدخل الجنة أقوام....)، رقم: 2841: 4/ 2183.

(2) في غير (م): واعتقدها أنها دليلا.

(3) آل عمران/ 7.

(4) سقطت الفاء من (ق).

(5) (م): وأما انفعال الآخر.

(6) سقط اسم الجلالة من (ق).

(7) في غير (م): فيه.

والفرق بين **الدليل والشبهة**، أن مقدمات[1] الدليل لابد أن تكون ضرورة، أو تنتهي إلى الضرورة، والشبهة ليست[2] كذلك.

---

(1) (م): مقدمة.
(2) سقطت من (ق).

الفصل الثالث:
في أقسام الدليل

قال سيف الدين[1]: «ينقسم إلى[2] ثلاثة أقسام:

- عقلي محض.
- وسمعي محض.
- ومركب من الأمرين».

❁ فأما العقلي المحض؛ فقال أبو المعالي: «**هو ما دّل بصفة لازمة هو في نفسه[3] عليها، ولا يتقدر في العقل وجوده غير دال على مدلوله**»[4].

مثاله: العالم متغيّر، وكل متغير حادث، فيلزم من هاتين المقدمتين: أن العالم حادث.

❁ وأما **السمعي**: فهو:

- ما استند إلى خبر صدق[5].
- أو أمر يجب اتباعه.

وفيه للعلماء تأويلات:

---

(1) بل هو نص للرازي، انظر: "المحصل"، ص: 70، وقال سيف الدين: «وهو [ـ أي الدليل ـ] ينقسم إلى ما يدل لذاته، وإلى ما لا يدل لذاته؛ بل بالوضع والاصطلاح سواء كان من وضع الشارع أو غيره: الأول هو الدليل العقلي، والثاني هو الدليل السمعي]»، الأبكار: 1/ 189.

(2) في غير (ق) و(م): سقطت كلمة: "إلى".

(3) في الأصل: نفسها.

(4) الجويني، الإرشاد، ص: 29، وفيه: «ولا يتقرر في العقل تقدير وجوده غير دال على مدلوله...».

(5) (م): صادق.

✓ **أحدها**: أن الذي يستند[1] إلى خبر صدق هو الكتاب، والسنة، والإجماع، فهذه استندت إلى خبر صدق، وخبر الصدق هو قول الرسول ـ عليه السلام ـ: "أنا رسول صادق فيما جئت به". والذي يستند إلى أمر يجب اتباعه هو [أخبار الآحاد، والقياس استند إلى][2] الإجماع، والإجماع أمر يجب اتباعه.

✓ **وثانيها**: أن الذي يستند إلى الخبر الصدق: الكتاب والسنة المتواترة. والذي استند إلى أمر يجب اتباعه هو الإجماع؛ لأنه مستنِد إلى الكتاب والسنة، والكتاب والسنة أمر يجب اتباعه.

✓ **وثالثها**: أن الذي يستند إلى الخبر الصدق: الكتاب والسنة والإجماع. والذي يستند إلى أمر يجب اتباعه: المعجزة، والمعجزة تستند إلى خبر الصادق.

✓ **والرابع**[3]: ينبني على الخلاف[4] في مستند المعجزة ما هو: هل التصديق؟ (بمعنى أنها[5] تنزّلت منزلة التصديق بالقول)، أو مستندها أمر الله ـ تعالى ـ؟ (لقوله ـ تعالى ـ: «بَلِّغ»؛ لأنه أمره[6] بالتبليغ)، فكأنه يقول: الأدلة السمعية كلها مستندة إلى قول الرسول، وصِدْق الرسول مستنِد إلى المعجزة، والمعجزة[7] مستندة إما إلى خبر صدق [ـ على قول ـ، وإما إلى أمر يجب اتباعه ـ على قول ـ.

✓ **وخامسها**: أن الذي يستند إلى خبر صدق][8] ما أخذه عليه بالوحي، والذي

---

(1) (م): يسند.
(2) سقطت من (م).
(3) (ق): ورابعها.
(4) (ق) و(م): الاختلاف.
(5) سقطت من (ق).
(6) (م): أمر.
(7) سقطت من (ق).
(8) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

يستند إلى أمر يجب اتباعه هو اجتهاده ـ عليه السلام ـ، على القول بجواز[1] الاجتهاد له، فهو أمر يجب اتباعه لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[2].

۞ وأما **القسم الثالث**: وهو المركب من العقل والنقل، فمثاله: القول بالمعاد الجسماني حق؛ لأنه ممكن، وقد ورد الشرع به، وتقرير المقدمة الأولى بالعقل، والثانية بالنقل.

واعلم أن الإمام فخر الدين قال: «الدليل السمعي المحض وجوده محال»[3]؛ لأن الاستدلال بالكتاب والسنة موقوف على العلم بصدق الرسول، وهذا العلم لا يُستفاد من الدلائل النقلية، وإلا وقع الدور، بل هو مستفاد من المعجزة، وهي[4] دليل عقلي. ولاشك أن هذه المقدمة أحد المقدمات المعتبرة في الدليل النقلي، فثبت أن الدليل النقلي محال.

قال ابن التلمساني في «شرح المعالم»: «اعلم أن من ادعى أن الدليل قد يكون نقليا، لا يمتنع وجوب افتقاره في معرفة كونه دليلا إلى العقل[5]، وإنما يعني بالدليل ما باشر[6] المطلوب من المقدمتين، وما ذكره من الاحتياج إلى العقل، إنما ذلك في كونه دليلا، وهو أمر آخر. كما أن الدليل الذي تُقرّر به المقدمات، غير الدليل المباشر للمطلوب، فمناقشته للأصحاب لفظية. مثاله: إن أكرم الصحابة أبو بكر؛ لأنه الأتقى، والأتقى: الأكرم، أمّا أن أبا بكر أتقى، فلقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ٱلَّذِى

---

(1) سقطت من (ق).

(2) الحشر/ 7.

(3) المحصل، ص: 71.

(4) (م): وهو.

(5) (ق): العقلي.

(6) (م): يباشر.

يُؤتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾[1]، نزلت في أبي بكر، وأما أن الأتقى أكرم، فلقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾[2]، فهاتان مقدمتان سمعيتان، تفيدان المطلوب، وإن كان معرفة كون القرآن دليلا متوقفة على صدق الرسول المبلِّغ، وكعصمته فيما يبلِّغه»[3].

(1) الليل/ 17 ـ 18.

(2) الحجرات/ 13.

(3) انظر: التلمساني، شرح معالم أصول الدين، ص:123.

الفصل الرابع:
في شرط الدليل، ووجه دلالته على المدلول

[ص: 73] أما شرطه، فقال سيف الدين: «لابد أن يكون مطردا بالاتفاق، وليس/ من شرطه أن يكون منعكسا، أي يلزم من انتفائه انتفاء المدلول، خلافا لبعض الفقهاء، فإن حدوث الحوادث دليل على وجود الصانع [في نفسه][1]، ولو قدّرنا انتفاء الحوادث لما لزم منه انتفاء الصانع [في نفسه][2]. وأيضا فإنه لا مانع من قيام الأدلة الكثيرة على مدلول واحد، فلو لزم انتفاء المدلول عند انتفاء واحد منها، لما لزم من وجود باقي الأدلة وجود المدلول، وخرجت عن كونها أدلة؛ لعدم اطرادها، وهو خلاف الفرض»[3].

واحتج من قال بالانعكاس، بأنه لو لم يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول، لما ثبت المدلول عند وجود الدليل؛ لاحتمال أن يكون الغلط واقعا في المدلول مع عدم الدليل عليه.

وأما **وجه دلالة الدليل على المدلول**، فهو ما يحصل منه الإشعار بالمدلول؛ لأن الدليل لا يدل من جميع وجوهه، وإنما يدل من بعض الوجوه.

مثال ذلك: العالَم يدل على وجود الصانع، وفيه وجوه كثيرة، فنقول: لا يخلو إما[4] أن يكون دلّ من حيث وجوده، أو من حيث هو ذات قائمة بنفسها، أو من حيث هو قابل للعرض، وهذه الوجوه كلها، ليس فيها ما يدل على ثبوت الصانع،

---

(1) زيادة من الأصل المنقول منه.

(2) زيادة من الأصل المنقول منه.

(3) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 207.

(4) سقطت من (ق).

وإنما يدلّ من حيث كونه حادثا، أو جائزا؛ لأن الحدوث يدلّ على محدِث، والجواز[1] يدل[2] على مقتض.

فظهر أن الارتباط لا يكون من جميع الوجوه، وإنما يكون من بعض الوجوه، فهذا هو وجه الدليل، وهو المعبر عنه بـ"**الحد الأوسط**" في اصطلاحهم. ومثاله في المادة: العالم حادث، أو جائز، وكل حادث أو جائز لابد له من فاعل، فالعالَم لابد له من فاعل مختار، وهو المطلوب.

قال الفندلاوي: «فإن قيل: ما الدليل؟ وما نفس الدليل؟ وما وجه الدليل؟ وما الوجه الذي منه يدل الدليل على المدلول؟

فالجواب:

- إن الدليل هو: العالم.
- ونفس الدليل هو: حدوث العالم.
- ووجه الدليل هو: افتقاره[3] إلى محدِث.
- والوجه الذي منه يدل الدليل على المدلول: استحالة وجوده من غير محدث»[4].

فائدة: قال الإمام فخر الدين: «اختلفوا[5] في أن[6] العلم بوجه دلالة الدليل على المدلول هل هو على العلم بالمدلول أم لا؟»[7].

---

(1) (م): والجائز.
(2) سقطت من (ق).
(3) (ق): افتقار الدليل.
(4) من شرحه للبرهانية.
(5) (م): اختلف.
(6) سقطت من (م).
(7) الرازي، المحصل، ص: 69.

فقال قوم[1]: "لا؛ لأن العلم بوجه دلالة الدليل على المدلول جزء من النظر، فلو كان العلم بوجه دلالة الدليل هو العلم بالمدلول، للزم[2] اجتماع العلم بالمطلوب مع النظر، وهو محال ـ على ما تقدم ـ".

وقال قوم: "نعم؛ لأن العلم بوجه دلالة الدليل على المدلول نسبة بين الدليل والمدلول، فالعلم بالنسبة الحاصلة بين المنتسبين يستلزم العلم بالمنتسبين، والعلم بذلك ضروري".

ثم قال[3]: «والحق أن ها هنا أمورا ثلاثة:

- الأول: العلم بذات الدليل كالعلم بإمكان العالم[4].
- والثاني: العلم بذات المدلول، وهو أنه لابد له من محدث.
- والثالث: العلم بكون الإمكان أو الحدوث دليلا على أن له محدثا»[5].

فأما العلم بذات الدليل الذي هو الإمكان أو الحدوث فهو مغاير للعلم بذات المدلول، وهو احتياجه إلى المؤثر، والدليل على ذلك من وجهين:

- الأول: أنه سابق عليه بالذات، والسابق على الشيء بالذات لا يكون عين المتأخر عنه.
- والثاني: أنه لو كان عينه، لكان حال كونه ناظرا في الدليل عالما بالمدلول، فيلزم اجتماع العلم بالشيء مع طلبه، وهو محال، إلا أنه يستلزمه إما بحسب العادة، ـ كما هو رأي الشيخ أبي الحسن والقاضي ـ؛ وإما بحسب العقل ـ على ما تقدم ـ.

---

(1) سقطت الكلمة من (ق).
(2) (ق): يلزم.
(3) أي الرازي.
(4) زاد في (م): وحدوثه.
(5) الرازي، المحصل، ص: 69.

«وأما العلم [بكون الدليل دليلا على المدلول»، فهو أيضا مغاير للعلم بذات الدليل، والعلم بذات المدلول؛ لأنه علم بإضافة أمر إلى أمر، والإضافة بين الشيئين مغايرة لهما. وإذا كانت مغايرة لهما، كان العلم بهما مغايرا للعلم بها؛ لأن العلم بالإضافة الواقعة بينهما تتعلق بالإضافة بهما معا.

وأما العلم بكل واحد منهما لا يتعلق][1] بالإضافة وبالآخر، وهذا يدل على المغايرة بينهما، إلا أن هذا [2]المتعلق بالإضافة بين ذات الدليل وذات المدلول، لا يجوز أن يكون مستلزما للعلم بالمدلول والدليل؛ لأن العلم بها متأخر عن العلم بهما، فلو كانت مستلزمة لهما أو لأحدهما، يلزم كون المتأخر متقدما وهو محال.

وأيضا العلم بالإضافة الواقعة بين الشيئين متوقفة/ على العلم بكل واحد منهما، [ص: 74] فلو كان العلم بالإضافة مستلزما لأحدهما أو لهما، لكان كل واحد منهما متوقفا على العلم بالإضافة، فيلزم الدور وهو محال[3].

وقال سيف الدين الآمدي: «العلم بالمدلول لا يتوقف على العلم بدلالة الدليل عليه، بل على العلم بالوجه الذي صار به الدليل دالا على المدلول، وهما غيران[4]، والوجه الذي صار به الدليل دالا غير إضافي، وإن كانت دلالة الدليل إضافية. فإذن العلم بدلالة الدليل، والعلم بالمدلول تابعان [للعلم][5] [بوجه دلالة الدليل][6]،

---

(1) كل ما وضع بين المعقوفتين ساقط من (ق).

(2) زاد (ق) و(م): العلم.

(3) انظر: الرازي، المحصل، ص: 69.

(4) (م): متغايران.

(5) (ق): المدلول.

(6) (م): بالوجه.

وأحدهما ليس[1] تابعا للآخر؛ بل يقعان معا تبعا[2] للعلم بوجه دلالة الدليل.

وهل[3] العلم بالمدلول متأخر عن العلم بوجه دلالة الدليل أو معه؟ فيه خلاف.

فقال[4] قوم بالتأخير؛ لأن العلم بوجه دلالة الدليل من أركان النظر، والنظر مضاد للعلم بالمدلول، فلو جاز أن يكون مع ركن من أركان النظر، لجاز أن يكون مع النظر.

والحق ما ارتضاه القاضي؛ وهو أن النظر بحث عن وجه دلالة الدليل، وبعد العثور عليه، فالنظر يكون مقتضيا، وليس ركنا منه، فلا يمتنع أن يكون العلم بالمنظور فيه مع العلم بوجه دلالة الدليل متعاقبان للنظر، ولا يمتنع اجتماع العلوم المختلفة»[5].

---

(1) سقطت من (ق).

(2) (م): تابعا.

(3) (ق): وهو.

(4) (م): قال.

(5) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 147-148.

الباب السادس:

في العلم

ويشتمل الكلام فيه على[1] مقدمة وأربعة فصول.

[المقدمة]

أما الكلام في المقدمة:

فاعلم أنه اتفق أكثر العقلاء على أن العلم أمر وجودي.

وأنكرت السوفسطائية وجود العلم، وهم على أربعة فرق:

ـ **الفرقة الأولى**: قدحوا في سائر العلوم وعمّموا الجحد، وقالوا: إنه لا علم.

ـ **والفرقة الثانية**: قدحوا في الحسّيات دون البديهيات.

ـ **والفرقة الثالثة**: قدحوا في البديهيات، واعترفوا بالحسيات.

ـ **والفرقة الرابعة**: قالوا: لم يثبت عندنا ثبوت العلم ولا انتفاؤه.

واختلف المتكلمون في مكالمتهم:

- فذهب الأكثرون إلى المنع من مكالمتهم[2]؛ فإن غاية الناظر اضطرار خصمه إلى الضروريات، فمن كان مذهبه جحد الضرورة فكيف ينتفع بمكالمته.
- ومنهم من كلّم الفريق الأول بإلزام التناقض، فقال لهم: أنتم أنكرتم العلوم وادعيتم العلم بانتفائها، وهذا تناقض لا ينكره عاقل.

---

(1) (م): عليه في.

(2) زاد (م): قالوا.

• ومنهم من أجاب عن مذهب[1] الفرقة الثانية والثالثة بأن يعذبوا بالضرب الوجيع حتى يعترفوا[2] بالحسّيات، وإذا اعترفوا بالحسّيات فقد اعترفوا بالبديهيات؛ أي بالفرق بين وجود الألم وعدمه.

والحق ما ذهب إليه الجمهور من أن العلم أمر وجودي ثم اختلفوا بعد ذلك؛ هل هو من الصفات[3] السلبية[4] أم لا.

فذهب أبو علي بن سينا[5] إلى أنه سلبي.

قال الإمام فخر الدين: «والدليل على بطلانه، أنه لو كان سلبيا، لكان سَلَب ما ينافيه»[6]، وإلا لجاز ثبوته مع ما ينافيه، فلا يكون المنافي منافيا. هذا خُلف.

ثم لا يخلو إما أن يكون ما ينافيه سلبا أو جودا؛ فإن كان الأول: كان العلم وجودا؛ لأن سلب السّلب وجود[7] ضرورة. وإن كان الثاني: فهو باطل؛ لأنه لو كان العلم عبارة عن سَلْبِ ما ينافيه وهو وجود، لزم تحقُّق العلم في كل صورة صَدَق عليها عدم ذلك المنافي، وهو محال؛ لأن عدم ذلك المنافي يصدُق على العدم، فيلزم أن يكون العدم موصوفا بالعلمية، وهو محال بالضرورة[8].

---

(1) سقط من (م).

(2) في الأصل: يعرفوا.

(3) (م): الصفات.

(4) ق): السلبيات.

(5) الفيلسوف والطبيب المشهور أبو علي بن عبد الله بن سينا البخاري (370-427هـ/ 980-1037م).

(6) الرازي، المحصل، ص: 145.

(7) في الأصل: وجودا، وفي (م) و(ق): وجوديا.

(8) راجع المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وعبارة[1] أخرى، قالوا: لو كان عدما لا يكون عبارة عن سلب أي أمر كان، والعلم ضروري، فهو إذن عبارة عن سلب ما يقابله؛ وهو الجهل، فلا يخلو إما أن يكون عبارة عن عدم الجهل البسيط الذي هوعبارة عن عدم العلم، فيكون العلم عبارة عن عدم العدم، فيكون أمرا ثبوتيا. وإما أن يكون عبارة عن سلب الجهل المركب، لكن لا يلزم من سلب الجهل المركب حصول العلم؛ لاحتمال خلو الذات عنهما كما في خلو الجمادات.

«فإن قيل: ما ذكرتم وإن دلّ على أن العلم ثبوتي، فهو معارَض بما يدلّ على كونه سلبيا[2]، وبيانه: أن الجهل البسيط نقيض العلم، والجهل البسيط ليس أمرا سلبيا، وإلا كان سلبه إثباتا ـ كما ذكرتموه ـ، ولو كان إثباتا لما صح سلب الجهل عن المعدوم المستحيل الوجود؛ لما فيه من إثبات الصفة الثبوتية / للعدم المحض، وهو محال. وإذا [ص: 75
كان الجهل البسيط ثبوتيا، فالعلم المناقض له يكون سلبيا[3].

والجواب: أن هذا إنما يلزم أن لو كان الجهل البسيط نقيض العلم، وليس كذلك، بل هو مقابل له. والمتقابلان أعم من المتناقضين، ولا يلزم من كون أحد المتقابلين ثبوتيا أن يكون الآخر[4] سلبيا؛ ولهذا فإنهما[5] يجتمعان في الكذب بالنسبة إلى ما هو غير قابل للعلم، ولو كانا متناقضين لما اجتمعا في الكذب»[6].

وإذا بطل أن يكون العلم سلبيا، وجب أن يكون ثبوتيا.

---

(1) (ق) و(م): وبعبارة.
(2) (م): سلبي.
(3) زاد (م): لا محالة.
(4) سقطت من (ق).
(5) (م): قيل إنهما.
(6) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 79.

انتهى الكلام في المقدمة، فلنرجع[1] إلى الفصول.

---

(1) (ق): فنرجع، (م): فلنرجع إلى الكلام على الفصول، فنقول:.

الفصل الأول:
في حقيقته لغة واصطلاحا

أما مدلوله في اللغة العربية، فهو عبارة عن "المعرفة"؛ يقال: "علمت الشيء أعلمه علما" إذا عرفته، فلا يقال في شيء: "علمته"، إلا قيل فيه "عرفته"، ولا في شيء "عرفته" إلا قيل فيه "علمته".

ويقال: "رجل علاّمة"؛ أي عارف جدا، والهاء للمبالغة؛ كأنهم يريدون به: "داهية". ويسمّى[1] العلم علما من أجل أنه علامة يهتدي[2] بها العالم إلى ما جهل غيره ممن ليس بعالم، فالعِلم والعَلم والعالِم كلها مشتقة من العلامة؛ لأن كل علم من العلوم في فن من الفنون هو علامة يَهتدي بها العالم إلى مقصوده، وهو بمنزلة السِّمة والعلامة التي يرسم بها الشيء ليعرف.

وأما مدلوله في الاصطلاح: فاعلم ـ وفقك الله ـ[3] أن الناس اختلفوا في تحديده على ثلاثة أقوال:

۞ [4]**الأول**: «أنه لا يحد»، وهو مذهب إمام الحرمين والغزالي [والإمام فخر الدين][5] ـ[6].

---

(1) (ق) و(م): وسمي.

(2) في الأصل: يهدي؟.

(3) سقط اسم الجلالة في (م).

(4) زاد (م): القول.

(5) سقطت من الأصل، وأثبتت من (ق) و(م).

(6) راجع: "البرهان" للجويني: 1/ 97 وما يليها من الصفحات، و"المستصفى" للغزالي: 1/ 21، وقال الرازي في "المحصل": «اختلفوا في حد العلم، وعندي أن تصوره بديهي؛ لأن ما عدا العلم لا ينكشف إلا به، فيستحيل أن يكون كاشفا له، ولأني أعلم بالضرورة كوني عالما بوجودي، وتصور العلم جزء منه، وجزء البديهي بديهي، فتصور العلمي بديهي»، ص: 145.

❁ **والقول الثاني**: «إنه يحد»، وهو مذهب الجمهور من العلماء على اختلاف العلماء في تحديد العلم، وعدم تحديده.

وعلة كل قول تشف إن شاء الله.

❁ **والقول الثالث**: إنه إنما يعرف بالتقسيم والمثال.

➢ فأما من قال: «إنه لا يحد»؛ فقد اختلفوا في سبب عدم تحديده على وجوه:

- **أحدها**: قال إمام الحرمين والغزالي: «لعسره، فإن تحديد الأشياء الظاهرة كالمدركات الحسية[1]، مثل رائحة المسك، وطعم العسل، مما يعسر جدا»[2].

- **وثانيها**: أنه إنما امتنع تحديده؛ [لعدم العبارة المشهورة بخاصيته على صناعة الحدود، والحد عند هؤلاء عبارة عن الخاصية فقط.

- **وثالثها**: أنه إنما امتنع تحديده][3]؛ لأن الحد يؤخذ فيه الجنس الأقرب؛ كالبياض مثلا، فإن له جنسا عاما وهو العرضية، وجنسا خاصا هو اللونية التي هي وسط بين العرضية وبين البياضية، فإن اعتبرنا[4] هذا في العلم، فلا يوجد له جنس[5] أخص؛ إذ ليس إلا العلم على قول من ينكر الأحوال، أو العلم والعالمية على القول بالأحوال، والجنس الذي نسبته إليه نسبة اللونية إلى البياضية والسوادية غير مفهوم. وهذا القائل يقول: "الحد الحقيقي لابد فيه من الجنس الأقرب والفصل".

---

(1) (م): الحسيات.

(2) انظر المصادر السابقة، وخصوصا المستصفى.

(3) الموضوع بين معقوفتين موجود في (ق) و(م) ولكنه سقط من الأصل.

(4) (ق) و(م): اعتبر.

(5) سقطت من (م).

- **ورابعها**: قال الإمام فخر الدين: «إنما امتنع تحديده لأنه ضروري، والضروري لا يحد»[1].

بيان ذلك: أنه لو لم يكن ضروريا، لكان نظريا؛ إذ لا واسطة بين الضروري والنظري، ولو كان نظريا يلزم منه الدور، والدور محال.

بيان الدور: أنه لو كان نظريا، لعلم بغيره الذي هو المعلوم لامتناع اكتسابه من نفسه، والمعلوم لا يعلم إلا بالعلم، فيلزم الدور، وهو محال.

وإذا بطل الدور[2]، بطل ما أدى إليه؛ وهو كونه نظريا، وإذا بطل كونه نظريا تعيّن أن يكون العلم[3] ضروريا، وهو المطلوب.

وأما القائلون بتحديده، فلهم فيه تعريفات:

- **التعريف الأول**: لأبي الحسن الأشعري: «**أن العلم ما أوجب لمحله كونه عالما**»[4].
- **والثاني**: للأستاذ أبي بكر بن فورك: «**إن العلم ما صح لمن اتصف به إحكام الفعل وإتقانه**»[5].
- **والثالث**: للقاضي أبي بكر: «**إن العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به عليه**»[6].

---

(1) راجع: المحصل، ص: 144-145.

(2) سقط: "بطل الدور" من (ق).

(3) سقطت الكلمة من (م).

(4) انظر: ابن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص: 5، وقال الآمدي: «قال الأشعري: فيه [=العلم] عبارات: الأولى: العلم هو الذي يوجب كون من قام به يكون عالما، الثانية: هو الذي يوجب لمن قام به اسم العالم، الثالثة: العلم إدراك المعلوم على ما هو به»، أبكار الأفكار: 1/ 74.

(5) المصدر السابق: 1/ 75.

(6) التمهيد، ص: 25، وراجع: الإنصاف، ص: 22 وما يليها.

▪ **والرابع**: للأستاذ أبي إسحاق الإسفرائني: «**إن العلم هو تبيين المعلوم على ما هو به**»[1].

▪ **والخامس**: «**أن العلم إضافة بين العالم والمعلوم**»، وقد مال الإمام الفخر إلى هذا القول في بعض تواليفه[2].

واعلم أن هذه التعريفات قد أُورد على كل واحد منها أسئلة كثيرة[3]، تركتها خوف التطويل.

▪ **والتعريف السادس**: ذكره أبو عمرو بن الحاجب قال: «**أوضح**[4] **الحدود صفة توجب تمييزا لا تحتمل النقيض**[5]، فيدخل إدراك الحواس كالأشعري، وإلا زيد في الأمور المعنوية»[6].

فقوله: «**صفة**»: كالجنس يتناول جميع صفات النفس.

[ص: 76] وقوله: «**توجب تمييزا**»: احترز به عما لا يوجب تمييزا، / كالحياة، والقدرة، والإرادة.

وقوله: «**لا تحتمل النقيض**»: احترز به من الظن.

واعلم أن هذا الحد يتناول العلم بالأمور الكلية المعقولة، ويتناول الإدراك بالأمور الجزئية المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة.

---

(1) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: 2/ 418.
(2) انظر: مفاتيح الغيب: 1/ 108.
(3) سقطت من (م).
(4) في الأصل: واضح، (ق): وأصح.
(5) زاد (ق): بوجه من الوجوه.
(6) ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل، 1/ 205. وفيه «أصح» كما أثبت (ق).

وقد اختلف في "الإدراك"، فذهب أبو الحسن الأشعري إلى «أنه من قبيل العلم»[1]، وقال قوم: «إنه نوع مغاير للعلم».

احتج أبو الحسن بأنه لو لم يكن من جنس العلوم، لجاز وجود الإدراك بلا علم، فيكون رائيا للشيء، لامسا له، غير عالم بوجوده، [وإذا كان غير عالم بوجوده][2]، جاء الشك في وجوده، والشك في وجوده مع رؤيته ولمسه محال، فالقول بأنه ليس من جنس العلوم محال.

واحتج من قال بالمغايرة بينهما بوجهين:

- **الأول**: أن العلم يتعلق بالموجود والمعدوم، والإدراك لا يتعلق إلا بالموجود.
- **والثاني**: أن العلم يتعلق بنفسه وبغيره، والإدراك [لا يتعلق بنفسه، وإنما][3] يتعلق[4] بغيره فافترقا.

وإذا عرفت هذا، فذكر[5] أبو عمرو هذا الحد على وجه يشمل[6] الجميع على ما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري وأشار إليه بقوله: «**فيدخل إدراك الحواس كالأشعري**»؛ أي كما ذهب إليه الأشعري.

وقوله: «**وإلا زيد في الأمور المعنوية**»: إشارة إلى المذهب الثاني، وهو قول من يرى أن الإدراك ليس من جنس العلم؛ فإنه يحد العلم بحد أخص من الحد الأول، فيزيد

---

(1) انظر ما ذكره ابن فورك بهذا الخصوص، في "المقالات"، ص: 6 وما بعدها.

(2) ساقط من (م).

(3) سقطت من (م).

(4) زاد (م): إلا.

(5) (م): فقد ذكر.

(6) (ق): يشتمل.

عليه في الأمور المعنوية، وإذا زيد عليه[1] هذا خرج عنه إدراك الحواس؛ لأن إدراكه إنما هو للأمور الجزئية الحسية الظاهرة.

- **والتعريف السابع**: للفلاسفة أنهم قالوا: «**هو انطباع صورة المعلوم في النفس**».

وأما المعتزلة فلهم فيه حدود كثيرة، كلها مدخولة، تركتها خوف التطويل.

وأما القائلون بأن العلم لا يحد، ولكنه يعرف بالسبر والتقسيم، فلهم فيه طرق، أخصرها ما ذهب إليه أبو عمرو بن الحاجب قال:

«واعلم أن ما عنه الذكر الحُكْميّ، إما أن يحتمل متعلقه النقيض بوجه أو لا.

والثاني: العلم.

والأول: إما أن يحتمل النقيض عند الذاكر، أو قدره أو لا.

والثاني: الاعتقاد، فإن طابق فصحيح، وإلا ففاسد.

والأول: إما أن يحتمل النقيض وهو راجح، أو لا.

والراجح الظن، والمرجوح الوهم، والمساوي الشك.

وقد علم بذلك حدودها»[2].

اعلم أن الذكر الحُكْميّ وهو قولنا: "زيد قائم، وقام زيد"، وكذلك الكلام النفساني الذي هو مدلول قولنا: "زيد قائم"، يصدق عليه أيضا الذكر الحُكْميّ، والشيء الذي عنه الذكر الحُكْميّ هو قيام زيد في الخارج، أي في نفس الأمر.

---

(1) (م): عنه.

(2) ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل، 1/ 206.

الفصل الثاني:
في أقسام العلم

وهو ينقسم إلى القديم والحادث.

❁ **فالقديم**: «**صفة الباريء ـ تعالى ـ القائمة بذاته، المتعلقة بالمعلومات غير المتناهية، الموجبة له حكم الإحاطة، الذي لا يوصف بالصدق ولا بالكذب، المتقدّس عن كونه ضروريا أو كسبيا**[1]».

فقوله: «**صفة الباريء ـ تعالى ـ**»؛ دخل[2] فيه الصفات النفسية، والمعنوية، والمعاني.

وقوله: «**القائمة بذاته**»؛ أخرج به النفسية والمعنوية، أما الصفة النفسية؛ فلأنها عين الذات، وأما المعنوية؛ فلأنها حالة لا موجودة ولا معدومة.

وقوله: «**المتعلّقة بالمعلومات**»؛ يدخل فيه جميع الصفات المتعلّقة.

وقوله: «**غير المتناهية**»؛ أخرج به السمع والبصر وسائر الإدراكات؛ لأنها لا تتعلق إلا بالموجود فقط.

وقوله: «**الموجبة له حكم الإحاطة**»؛ أخرج به القدرة والإرادة، ودخل[3] به العلم؛ إذ هو مساو للكلام في التعلّق، وهو يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل، والقدرة والإرادة ليستا كذلك.

وقوله: «**الذي لا يوصف بالصدق ولا بالكذب**»؛ أخرج به العلم، والخبر الصادق الذي هو نصوص الكتاب والسنة؛ لأنها صادقة، وأخرج به الخبر الذي ليس كذلك.

---

(1) (م): اكتسابيا.

(2) (ق) و(م): تدخل.

(3) (ق) و(م): وأدخل.

وقوله: «**المنزه عن كونه ضروريا أو كسبيا**»؛ «تنبيه على أن علم الله ـ تعالى ـ ليس بضروري، ولا كسبي»، هذا تفسير أبي إسحق بن دهاق لهذا الحد في «الإرشاد»[1].

[ص: 77] ۞ وأما العلم / الحادث فينقسم ثلاثة أقسام:

- ضروري.
- وبديهي.
- ونظري.

▪ **فالضروري**: «**هو العلم الحادث الذي لا قدرة للعبد على دفعه، مع اقترانه بإحدى الحواس الخمس**».

▪ **والبديهي**: «**هو العلم الحادث الذي لا قدرة للعبد على دفعه، إلا أنه لا يقترن بشيء من الحواس**»؛ وذلك كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين، وأن الضدين لا يجتمعان، وأن الكل أعظم من الجزء، وأن الموجود الواحد لا يكون قديما حادثا.

▪ وأما العلم **النظري**: «**فهو المقدور بالقدرة الحادثة**».

واعتُرض على قسمة العلم إلى القديم والحادث، وذلك من وجهين:

- **أحدهما**: أن القسمة حقيقة إنما هي[2] الافتراق، وذلك إنما يكون في الأجسام لا في المعاني.

- وثانيهما: أن القسمة إن أريد بها قسمة الأنواع فذلك باطل؛ لأن النوعية تشعر بالدخول تحت جنس واحد، ومعلوم أن علمه ـ تعالى ـ ليس من جنس علمنا، ولا تجمعنا خاصية جنس بحال.

---

(1) ابن دهاق، شرح الإرشاد: 1/ 65.

(2) سقطت من (ق).

الفصل الثالث:
في مراتب العلوم

قال سيف الدين الآمدي: «لا نعرف خلافا في جواز كون العلم النظري مستندا إلى علم ضروري، أو إلى علم نظري مستندا في الآخرة إلى علم ضروري، وإنما[1] الخلاف في جواز استناد العلم الضروري إلى النظري، أو إلى ضروري آخر.

أما استناد العلم الضروري إلى النظري، [فقد اختلف فيه أصحابنا:

فمنهم من جوزه اعتمادا منه على أن العلم باستحالة اجتماع الضدين ضروري][2]، والتضاد لا يكون إلا بين الأعراض، والعلم بوجود الأعراض نظري لا ضروري، فالعلم باستحالة[3] اجتماع الأضداد ضروري، وهو مستند إلى العلم بوجود الأضداد، وهو نظري، ولهذا فإن من لا يعلم وجود الأضداد، لا يحكم باستحالة اجتماعها.

وأنكره الباقون من حيث إن العلم الضروري لا خلو للنفس عنه، بخلاف العلم النظري[4]، فإنه لا يمتنع[5] الخلو منه بتقدير عدم النظر، فلو كان العلم الضروري مستندا إلى العلم النظري، لأفضى إلى جواز خلو النفس عن الأصل مع امتناع خلوها عن التابع وهو محال»[6].

---

(1) في غير (م): وإما.
(2) الموجود بين معقوفتين سقط من (م).
(3) سقطت من (م).
(4) سقطت من (م).
(5) في غير (ق): يمنع.
(6) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 91.

«وأما أنه هل[1] يجوز استناد[2] العلم الضروري إلى الضروري، فقد اختلف فيه أصحابنا أيضا:

فجوزه القاضي أبو بكر محتجا عليه بأن العلم الضروري بأمر من الأمور الخارجة عن نفس العالم به، متوقف على العلم بنفس العالم، وعلم المرء بنفسه ضروري.

وأنكره آخرون اعتمادا منهم على أن الضروري لو افتقر إلى أمر آخر في حصوله؛ لخرج عن كونه ضروريا.

والحق أنه إن[3] قيل بأن الضروري يكون بعد معرفة مفردات القضية، متوقفا[4] على أمر يتضمنه، فهو غير ضروري؛ فالحق ما قاله النفاة.

وإن أريد به ما يلازمه على وجه لا يكون متضمنا له، فالحق ما قاله القاضي»[5].

---

(1) سقطت من (ق).
(2) سقطت من (ق).
(3) سقطت من (ق).
(4) سقطت من (م).
(5) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 94.

الفصل الرابع:
في محل العلم الحادث

قال سيف الدين: «واعلم أن العلم ينقسم إلى: ما يتعلق بالكليات، وهي المعاني المشتركة بين الجزئيات [المجردة عن المخصصات الموجبة للتشخيص][1]؛ [(كالعلم بحقيقة الجسم من حيث هو جسم، وهو ما يصلح لاشتراك الأجسام المشخّصة فيه).

وإلى العلم بالجزئيات][2] التي لا يصلح معناها لاشتراك كثيرين فيها؛ (كالعلم بهذا الجسم وهذا الجسم ونحوه).

فأما القسم الأول: فقد قال[3] الفلاسفة: "إن محله النفس".

وأما القسم الثاني: فمحله قوى جسمانية قائمة بأجزاء خاصة بالبدن، وتلك القوى منقسمة إلى: ظاهرة وإلى[4] باطنة:

فأما القوى الظاهرة فهي: الحواس الخمس الظاهرة: وهي السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.

فالسمع: «عبارة عن قوة مرتبة في عصبة سطح الدماغ بصماخ الباطن من الأذن، من شأنها إدراك ما يتأدى إليها من الأصوات الحادثة بواسطة تموج الهواء».

والبصر: «عبارة عن قوة مرتبة في العصبة المجوفة من العين، من شأنها إدراك ما ينطبع في الرطوبة الجلدية من أشباح الأجسام ذوات الألوان المضيئة، والمستنيرة بواسطة / الأجسام المشفة». [ص: 78]

---

(1) سقطت من النسخ المخطوطة، وأثبتناها من كتاب الآمدي.
(2) سقطت من (م).
(3) (ق) و(م): قالت.
(4) سقطت من (ق).

والشم: [«عبارة عن قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ، من شأنها إدراك ما يتأدى إليها من الرائحة بواسطة الهواء المستنشق».

والذوق][1]: «عبارة عن قوة منبثة في العصبة المنبسطة على السطح[2] الظاهر من اللسان، من شأنها أن تدرك ما يرد عليها من الطعوم بتوسط[3] ما فيه من الرطوبة الغذائية».

واللمس: «عبارة عن قوة منبثة في كل البدن، من شأنها إدراك ما ينفعل منه البدن من الكيفيات الملموسة».

وأما القوى الباطنة: فهي خمس أيضا، وهي المعبر عنها بالحس المشترك، والمصوِّرة[4]، والمتخيِّلة، والوَهْمِية، والحافظة.

أما الحس المشترك: «فعبارة عن قوة مرتبة من مقدم التجويف الأول من الدماغ، من شأنها إدراك ما يتأدى إليها من الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة».

وأما المصورة: «فعبارة عن قوة مرتبة في مؤخر التجويف الأول من الدماغ، من شأنها حفظ ما يتأدى إلى الحس المشترك من الصورة».

وأما المتخيّلة: «فعبارة عن قوة مرتبة في مقدم التجويف الأوسط من الدماغ من شأنها الحكم على ما في الصور بالاتفاق والافتراق».

---

(1) ما بين معقوفتين سقط من (ق) و(م).
(2) سقطت من (ق).
(3) (ق): بواسطة.
(4) (ق) و(م): والصورة.

وأما الوهمية: «فعبارة عن قوة مرتبة في مؤخر التجويف الأوسط[1] من الدماغ، من شأنها إدراك المعاني غير المحسوسة من المعنى المحسوس»، كالمعنى الذي تدركه الشاة من الذئب، موجبا لنفرتها منه.

وأما الحافظة: «فعبارة عن قوة مرتبة في التجويف الأخير من الدماغ، من شأنها حفظ ما أدركته الوهمية».

وزعم بعض المتفلسفة المتأخرين، أن المدرك للكليات والجزئيات إنما هو[2] النفس، والقوى الظاهرة والباطنة غير مدرِكة، بل آلة في إدراك النفس لهذه المدركات»[3].

قال سيف الدين: «وأما أصحابنا، فالبنية المخصوصة عندهم غير متوسطة، بل كل جزء من أجزاء[4] الإنسان إذا قام به إدراك أو علم؛ فهو مدرك عالم به، وهل ذلك مما يقوم بالقلب أو غيره؟ فمما لا يجب عقلا ولا يمتنع، لولا دلّ عليه الشرع بقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[5]»[6]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ[7]﴾[8].

---

(1) (ق) و(م): الأول؟؟.

(2) (ق) و(م): هي.

(3) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 108-109.

(4) زاد (ق): بدن.

(5) ق/ 37.

(6) الآمدي، أبكار الأفكار: 1/ 110.

(7) كتبت الآية في الأصل و(ق) خطأ، حيث وردت فيهما كما يلي: (فلم تكن لهم قلوب يعقلون بها)؟؟؟؟.

(8) الحج/ 44.

الباب السابع:
في العقل

ويشتمل الكلام فيه على فصلين[1]:

الفصل الأول[2]:
في مدلوله لغة واصطلاحا

أما مدلوله لغة، فالعقل هو العلم، ولا يخصّ علما دون علم، تقول: علمت الشيء وعقلته بمعنى واحد، وهو بحكم الاشتقاق جاز في كل علم. وقد سئل الخليل عن العقل فقال: «هو العلم»[3].

وقال بعض العلماء: «العقل مشتق من عقل الدابة، وإنما سميت الصفة التي في الإنسان العاقل عقلا؛ لأنها تعقل النفس وتمنعها من الاسترسال في هواها، وهو مجاز في غير هذا؛ إذ أصله في الوضع ما ذكرناه[4]، ثم نُقل إلى العلم حتى صار المفهوم من قول القائل: عرفت، وعقلت، ودريت، وعلمت، وشعرت، وفهمت، واحدا[5]».

وقال الشيخ أبو الحسن والأستاذ أبو إسحاق: «العقل هو العلم»[6]، بدليل أنه لا يقال: عقلت وما علمت، وعلمت وما عقلت، وإنما يقع التخصيص بحسب العرف.

---

(1) (ق): على فصول.

(2) سقطت من (م).

(3) راجع: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: تح: المجموعة: 1/ 1033، وانظر: الزبيدي، تاج العروس: 30/ 18.

(4) (م): ما ذكر فيه.

(5) (ق): بمعنى واحد، (م): شيء واحد.

(6) راجع: ابن فورك، مقالات أبي الحسن الأشعري، ص: 29.

وهو بحسب اللغة يعرض فيه اشتراك قريب من القصد الذي يتكلم فيه، واشتراك بعيد جدا:

فأما الاشتراك القريب: فهو يقع على العلوم الثلاثة المتقدمة، وكذلك يطلق ويراد به عقد التكليف، وهو ما به يمكن التمييز والاستدلال على ما وراء المحسوس.

وقد يقال لمن عمل لمعاده واستقر بالتقوى لزاده: عاقل، ومن هذا قوله ـ عليه السلام ـ: (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت)[1]. فـ«الكيس»؛ هنا المراد به: العاقل. وقد يطلق أيضا على الكثير السكون، وهذا كله من الاشتراك القريب.

والعقل الذي يقصد هنا ويتكلم عليه هو أحد العلوم الثلاثة؛ وهو البديهي.

وقيل: العقل المقصود هنا هو المشروط بالتكليف.

وأما الاشتراك[2] البعيد: فهو كعقل الدابة، وعقل البعير، ويطلق أيضا على المرأة الشريفة ذات المنصب.

وقال الزبيدي: «يقال: عقيلة القوم أي سيدتهم»[3].

---

(1) قال العجلوني في "الكشف": حديث: «(الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله ـ تعالى ـ). رواه أحمد، وابن ماجه، والحاكم، والعسكري، والقضاعي، والترمذي وقال: "حسن" عن شداد بن أوس مرفوعا. وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". وتعقبه الذهبي بأن سنده ابن أبي مريم واه،...، ورواه البيهقي عن أنس بلفظ: (الكيس من عمل لما بعد الموت، والعاري: العاري من الدين، اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة)، واشتهر في الرواية الأولى: زيادة الأماني بعد: (وتمنى على الله). بل هي رواية كما في المناوي»، كشف الخفاء: 2/ 136. والحديث ضعفه الألباني في "ضعيف سنن ابن ماجة"، رقم: 4336: 4/ 234، وفي "السلسلة الضعيفة"، رقم: 5319، م: 11، ق: 1/ 499.

(2) (م): والاشتراك.

(3) نظرا لعدم وجود هذا النص بالمطبوع من كتاب "مختصر العين" للزُّبَيْدي الأندلسي، فنكتفي بنقل ما ذكره مرتضى الزَّبِيدي في "تاج العروس" حيث قال: « العَقيلَة من القوم: سَيِّدُهُم. العقيلة، من كل شيء: أَكرَمُهُ»، التاج: 30/ 29.

[ص: 79] وأمـا مدلوله/ في الاصطلاح فقد اختلف الناس فيه اختلافا كثيرا:

فقال مالك وجمـاعة من أهل العلم: «**إن العقل نور يُميز به بين الحق والباطل**»[1].

وقال الشافعي: «**إنه آلة التمييز، وينتقض بالحواس**[2]»[3].

وقال أبو الحسن الأشعري: «**العقل هو العلم بالوجوب والجواز والاستحالة**»[4].

وقال القاضي أبو بكر: «**هو**[5] **بعض العلوم الضرورية**»[6]، وهو راجع إلى مـا قالـه الشيخ أبو الحسن.

وقال أبو المعالي: «**هو صفة يتأتى بها درك العلوم**[7] **وليس منها**»[8].

[وحكى أصحاب المقالات عن الحارث بن أسد المحاسبي أنه قال: «**العقـل غريـزة يتوصل بها إلى المعرفة وليس منها**»][9]ـ[10].

---

(1) انظر: الغزالي، الإحياء: 1/ 80، وأبو الحسين يحيى بن أبي الخير، الانتصار في الرد عـلى المعتزلـة القدريـة الأشرار، تح: سعود بن عبد العزيز الخلف: 3/ 769 مثلا.

(2) سقطت من (م).

(3) ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي و نزيه حماد، ص: 80.

(4) ابن فورك، مقالات أبي الحسن الأشعري، ص: 30، وانظر: الغزالي، الإحياء:1/ 85.

(5) (ق) و(م): هي.

(6) التقريب و الإرشاد (الصغير)، ص: 96.

(7) (ق): العلم.

(8) قال الجويني في البرهان: «فإن قيل فما العقل عندكم؟ قلنا: ليس الكلام فيه بالهين، وما حـوم عليـه أحـد من علمائنا غير الحارث بن أسد المحاسبي ـ رحمه الله ـ ؛ فإنه قال: "العقـل غريـزة يتـأتى بهـا درك العلـوم، وليست منها". فالقدر الذي يحتمل هذا المجموع ذكره أنه: "صفة إذا ثبتت تأتي بهـا التوصـل إلى العلـوم النظرية ومقدماتها من الضروريات التي هي مستند النظريات"»: 1/ 95.

(9) سقطت من الأصل وأثبت الساقط من (ق) و(م).

(10) عن هذا التعريف بتفصيل انظـر: الحـارث المحاسبي، العقـل وفهـم القـرآن، تـح: حسـين القـوتلي، ص:201 ومايليها من الصفحات.

وأما المعتزلة فقالوا: «**هو ما يميز به العاقل**[1] **بين الحُسْن والقُبْح**».

وأما الفلاسفة فقال بعضهم: «**هو جوهر مدرك للأشياء بحقائقها الطبيعية**»[2].

وقيل: «جوهر لطيف في البدن، ينبعث شعاعه فيه، بمنزلة السراج في البيت».

وقال أرسطاليس: «**العقل نوعية الأشياء الدائمة**»[3].

وقال أفلاطون[4]: «**هو تمييز**[5] **الأشياء وتفصيلها**»[6].

وقال[7]: «**هو ما قويت به النفس على هواها**».

وقال الناشئ[8]: «هو ما تناولت به النفس علم ما غاب عنها».

وقالت طائفة منهم: «هو العالم العلوي، وهو المدبر لهذا العالم عندهم».

---

(1) (ق): العقل.

(2) هذا تعريف الكندي للعقل، انظر : الكندي، الرسائل الفلسقية، تح: عبد الهادي أبو ريدة، ص:165.

(3) انظر تعريفات أرسطو للعقل في: الكندي، الرسائل الفلسفية، ص:353. والفارابي: رسالة في العقل، تح: موريس بويج، ص:9. وابن سينا، كتاب الحدود، تح: أملية غواشون، ص:12.

(4) ارستوكليس بن ارستون (427 أو 428- 347أو 348 ق م)، الفيلسوف اليوناني الشهير، مؤسس أكاديمية أثينا.

(5) (ق) و(م): تميز.

(6) هذا التعريف نسبه لأفلاطون المبشر بن فاتك في كتابه: "مختار الحكم ومحاسن الكلم"، تح: عبد الرحمن بدوي، ص133.

(7) في غير (م): وقيل.

(8) أبو العباس عبد الله بن محمد بن شرشير الناشي، الشاعر المتكلم، من أهل الانبار، أقام ببغداد مدة طويلة، ثم خرج إلى مصر فنزلها، وله كتب ينقض فيها كتب المنطق وأشعار في ذلك، وكان شاعرا، وله قصيدة على روي واحد وقافية واحدة تكون أربعة آلاف بيت ذكرها الناجم وذكر أنه أنشده إياها. وكان يقول في خلاف كل معنى قالت فيه الشعراء. ومات في سنة ثلاث وتسعين ومئتين (293هـ/ 906م)...انظر: السمعاني، الأنساب، تح: عبد الرحمن المعلمي، رقم: 4040: 13/ 10.

وقال الطبائعيون: «**هو اعتدال المزاج**».

وقال بعض الحشوية: «هو قديم».

وقال بعض العلماء: «العقل يطلق بالاشتراك عند جماهير أهل الحق[1] على ثلاثة أوجه:

- **الأول**: أنه يطلق على صحة الفطرة الأولى في الناس، وحدّه أنه غريزة يتهيأ بها النظر في المعقولات. وإلى هذا المذهب ذهب أبو المعالي في «البرهان»[2]. وقال: «لم يحم عليه من علمائنا غير المحاسبي؛ فإنه قال: «العقل غريزة يتهيأ بها درك العلوم وليست منها»، وهو اختيار الغزالي: «أن العقل غريزة بها[3] تتهيأ النفس الإنسانية لقبول حقائق المعقولات»[4].

- **والوجه الثاني**: ما يكتسبه الإنسان بالتجربة من الأحكام، فيكون حدّه أنه معان مجتمعة في الذهن تكون مقدمات يستنبط منها[5] المصالح والأغراض.

- **والوجه الثالث**: هو وقار الإنسان وهيئته فيكون حدّه، أنه هيئة محمودة للإنسان في حركاته وسكناته وكلامه.

فهذه هي المذاهب المذكورة في العقل».

---

(1) (ق) و(م): أهل العلم.

(2) وهو كتابه الشهير في أصول الفقه، نشر مرارا، وقد قام د. عبد العظيم محمود الديب ـ المتخصص في تراث الجويني ـ بتحقيقه وصدر أولا بقطر سنة 1399 على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ثم عن دار الوفاء، المنصورة، مصر (وصل طبعه في هذه الدار إلى الطبعة الرابعة، آخرها طبعة سنة: 1418هـ)، وقام بعضهم بالسطو على مجهود الدكتور الديب في هذا التحقيق.

(3) سقطت من (م).

(4) انظر: الغزالي، المستصفى، ص:22.

(5) (ق) و(م): بها.

قال بعض علمائنا: «واعلم أن أكثر هذه المذاهب [1] باطلة أو مدخولة إلى ما قاله الشيخ أبو الحسن والقاضي أبو بكر في آخر قوليه».

قال الإمام فخر الدين؛ ـ وهو الصحيح ـ إن العقل هو بعض العلوم الضرورية، «وهو العلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات»[2].

والدليل على ذلك أن العقل[3] إما موجود أو غير موجود: ولا يصح أن يكون العقل غير موجود؛ لأن العدم نفي محض، فتعين أن يكون العقل[4] موجودا.

ثم إن الموجود إما قديم أو حادث: وباطل أن يكون قديما؛ لقيام الدليل على أن كل موجود سوى الله ـ تعالى ـ حادث، فتعين أن يكون العقل من قبيل المحدثات.

ثم المحدثات إما جواهر أو أعراض: والأول باطل؛ لوجوب تماثل الجواهر، فلو كان الجوهر عقلا، لكان كل جوهر عقلا، وذلك باطل، فتعين أن يكون عرضا.

ثم لا يخلو أن يكون من قبيل العلوم[5] أو خارجا عنها. والثاني باطل، وإلا لصح انفكاك أحدهما عن الآخر، وهو محال؛ لامتناع أن يوجد عاقل لا يعلم شيئا، أو عالم ليس بعاقل. وإذا بطل القسم الثاني تعين الأول.

---

(1) زاد (م): كلها.

(2) انظر: الرازي، المحصل، ص: 150.

(3) (ق) و(م): العلوم؟؟.

(4) سقط من (ق) و(م).

(5) (م): المعلوم؟؟.

ثم لا يخلو أن يكون كل العلوم[1] أو بعضها: لا جائز أن يكون كل العلوم[2]؛ لأن الذات العارية عن معظم العلوم تكون متصفة بالعقل، فلو كان العقل عبارة عن جميع العلوم، لما اتصفت الذوات العارية عن بعض العلوم بالعقل.

وأيضا لا يصح أن تكون كل العلوم لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3].

وإذ أثبت[4] أنه بعض العلوم، والعلوم[5] إما نظرية أو ضرورية، ولا جائز أن يكون يكون نظريا؛ لأن العلوم النظرية مشروطة بالعقل؛ إذ يمتنع حصولها إلا بعد الفكر والتأمل، والنظر [والتأمل][6] بدون العقل[7] محال. فلو كان العقل عبارة عن العلوم النظرية لزم كون[8] الشيء شرطا لنفسه وهو محال؛ لأن الشرط متقدم على المشروط [ص: 80] بالذات، والمشروط/ عنه بالذات، فلو كان العقل هو العلم النظري، لزم أن يكون الشرط هو المشروط، وذلك محال، فتعيّن أن يكون من قبيل العلوم الضرورية.

ثم لا يخلو إما أن يكون عبارة عن جميع العلوم الضرورية، أو يكون عبارة عن بعضها، والأول باطل؛ لأن العلم بالمحسوسات من الضروريات، وقد يعقل من لا[9] إدراك له أصلا، وقد يوجد أيضا علوم الحواس بدون العقل في البهائم.

---

(1) (م): كالعلوم؟؟.
(2) (م): كالعلوم.
(3) الإسراء/ 85.
(4) (ق): وإذا ثبت، (م): ولذا ثبت؟؟.
(5) سقطت من (ق).
(6) ساقط من (ق) و(م).
(7) زاد (ق): للعاقل.
(8) (ق): أن يكون.
(9) سقطت من (م).

فثبت بهذا أن العقل نوع من العلوم الضرورية، وهو العلم بالأمور **الكلية البديهية**، وهو العلم بجواز الجائزات؛ كالعلم بجواز وقوع أمثال ما وقع من **هذه الموجودات** الحادثة، ووجوب الواجبات؛ كالعلم باتحاد وصف الموجود بالقدم **والحدوث**، [واستحالة المستحيلات؛ كالعلم باستحالة وصف الموجود بالقدم والحدوث][1] **معا**، وكاجتماع الضدين.

وهذه القسمة ضرورية.

وعلى هذا الدليل أسئلة تركتها خوف التطويل.

واحتج من قال بأن العقل جوهر بقوله ـ عليه السلام ـ (إن الله ـ تعالى ـ خلق العقل في أحسن صورة، وقال له: أقبل، فأقبل، وقال: أدبر، فأدبر، فقال له الله ـ تعالى ـ أنت أكرم خلقي، بك أكرم، وبك أهين، وبك أعذب، وبك أثيب)، وفي رواية أخرى: (أول ما خلق الله العقل)[2]، وهذا يدل على أنه ليس من قبيل الأعراض.

---

(1) سقطت من الأصل، وأثبتت من النسختين (ق) و(م).

(2) الحديث الأول أخرجه الطبراني في "الكبير" عن أبي أمامة، رقم: 8086: 8/ 283، وفي الأوسط عن أبي هريرة، رقم: 1845: 2/ 235، وعن أبي أمامة، رقم: 7241: 7/ 190، وسئل ابن تيمية: عن أحاديث: هل هي صحيحة؟ وهل رواها أحد من المعتبرين بإسناد صحيح؟ «وهي قوله: (أول ما خلق الله العقل، قال له: أقبل، فأقبل. ثم قال له: أدبر، فأدبر. ثم قال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أكرم علي منك: بك آخذ وبك أعطي؛ وبك أثيب وبك أعاقب). وقوله: (أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم)، وهل هذا اللفظ هو لفظ حديث؟ أو فيه تحريف؟ أو زيادة أو نقص؟ ...فأجاب: "أما الحديث الأول فهو كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث، ليس هو في شيء من كتب الإسلام المعتمدة، وإنما يرويه مثل داود ابن المحبر وأمثاله من المصنفين في العقل، ويذكره أصحاب "رسائل إخوان الصفا" ونحوهم من المتفلسفة. وقد ذكره أبو حامد في بعض كتبه وابن عربي وابن سبعين وأمثال هؤلاء وهو عند أهل العلم بالحديث كذب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما ذكر ذلك أبو حاتم الرازي وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما من المصنفين في علم الحديث»، مجموع الفتاوى: 18/ 336 وما بعدها.

أجاب [1]الأصحاب عنه من وجوه:

ـ **أحدها:** ما ذكرناه من الدليل الدال على أن العقل عرض، والعرض لا يتمثل ولا يتشكل ولا يجوز عليه الإقبال والإدبار.

ـ **والثاني:** أن هذا الحديث غير صحيح.

ـ سلّمنا صحته، ولكنه من قبيل الآحاد، ولا يفيد إلا الظن، والمسألة علمية، فلا تثبت إلا بالقطع؛ وهو **الجواب الثالث.**

ـ **والرابع**[2]: أنا نتأول[3] الحديث توفيقا بين خبر الواحد وما ذكرناه من الدليل العقلي، وبيان تأويله أن قوله ـ عليه السلام ـ: (خلق الله العقل في أحسن صورة)[4] أي: أنشأه فيها وأبدعه، ثم أقبلت تلك الصورة بالعقل.

وأما ما ذكره المعتزلة، فمبني على التحسين والتقبيح، وهذه القاعدة عندنا باطلة.

وأما ما ذكره الطبائعيون، ففاسد لما فيه من الإجمال[5].

وأما ما ذكره الحشوية، فباطل لقيام الدليل على أن[6] كل ما سوى الله ـ تعالى ـ حادث.

---

(1) زاد (ق): بعض.

(2) سقطت من (م).

(3)ـ في الأصل: نتأولوا؟؟.

(4)ـ لم أقف عليه، وذكر الغزالي هذا الكلام في "االتبر المسبوك في نصيحة الملوك"، انظره: ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، ص: 115.

(5) (م): الاحتمال.

(6) سقطت من (م).

الفصل الثاني:
في تعيين[1] [محل][2] العقل

اعلم أن من الجائز أن يخلق الله ـ تعالى ـ العقل في كل جوهر حي، **وإذا كان ذلك من** قبيل الجائزات العقلية، فاستناد تعيينه في العادة إما إلى ضرورة الحس، أو إلى بديهة العقل، أو إلى تعيين الشارع.

ولا يمكن في ذلك ادعاء ضرورية الحس، ولا بديهة العقل؛ لأن العقلاء قد اختلفوا في ذلك، ولكن الشرع[3] قد عين محله، فقال ـ تعالى ـ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾[4]، وإليه الإشارة بقوله ـ عليه السلام ـ (إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)[5]، وهذا هو الذي ذهب إليه مالك، وهو قول أهل السنة من المتكلمين.

وقال أبو حنيفة: «محله الرأس»، وبه قالت المعتزلة.

وينبني على هذا الخلاف مسألة فقهية، وهي أن من شجّ رجلا بوضحة، [فذهب عقله][6]، لزمه عند مالك دية العقل، وأرش[7] المُوضحة[8]؛ لأنه لما[9] أتلف عليه

(1) (ق): تفسير.
(2) سقطت من الأصل.
(3) (م): الشارع.
(4)ـ الحج/ 44.
(5) متفق عليه عن النعمان بن بشير، أخرجه البخاري في "الصحيح": (كتاب الإيمان، باب من استبرأ لدينه)، رقم: 52: 1/ 20، وأخرجه مسلم في "الصحيح": (كتاب المساقاة، باباًخذ الحلال وترك الشبهات)، رقم: 1599: 3/ 1519.
(6) سقطت من (م).
(7) الأَرْشُ: دِيَة الجراحة.
(8) المُوضِحَةُ: الشَّجَّةُ تُبدِي وَضَحَ العظام، وهي التي تقشر الجلدة التي بين اللحم والعظم.
(9) (ق) و(م): إنما؟؟.

منفعة ليست في عضو الشجة، فتكون الشجة تبعا[1] لها[2].

وقال أبو حنيفة، إنما عليه دية العقل فقط؛ لأنه لما شج رأسه، وأتلف عليه العقل الذي هو منفعة في العضو المشجوج، دخل أرش الشجة في الدية[3].

والصحيح ما ذهب إليه مالك، بدليل ما تقدم من الآية والخبر.

انتهى الكلام في الأبواب، وبالله التوفيق، فنعود إلى كلام الشيخ في[4] العقيدة[5].

---

(1) (ق): تابعا.

(2) جاء في "المدونة": «قلت: "أرأيت إن ضرب رجل رجلا خطأ فشجه موضحة فذهب سمعه وعقله، أيكون على العاقلة ديتان، ودية الموضحة أيضا في قول مالك؟ قال: نعم؛ لأن هذا كله في ضربة واحدة، فقد صارت جنايته في هذه الضربة الواحدة أكثر من الثلث، فالعاقلة تحمل ذلك عند مالك. ألا ترى أنه لو ضرب رجل رجلا ضربة واحدة فشجه مأمومة وموضحة، أن عقل الموضحة والمأمومة جميعا على العاقلة؛ لأن هذا قد زاد على الثلث»، 4/ 638-639.

(3) قال ابن نجيم في "البحر الرائق شرح كنز الدقائق": «قال ـ رحمه الله ـ: "ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر رأسه دخل أرش الموضحة في الدية"، فصار كما إذا أوضحه فمات؛ لأن تفويت العقل يبطل منفعة جميع الأعضاء»: 8/ 384.

(4) (ق) و(م): صاحب العقيدة.

(5) هنا ينتهي السقط الذي طال من النسخة (ر)، وبعده ستسترسل المقابلة من هذه النسخة.